

# المجلة المصرية

للتشريع والقضاء

جزء الثامن

المجلد

الجزء العشرون

الطبعة الأولى

١٩٩٤

اصدار

مركز بحث الدراسات القانونية

٢٨٧ شارع بولاق - الجزء ٢٠ - ٢٢٢٢٢٢ - ٢٢٢٢٢٢

٢٢٢٢٢٢ - ٢٢٢٢٢٢ - ٢٢٢٢٢٢ - ٢٢٢٢٢٢





*(The page contains dense, overlapping Arabic script, likely bleed-through from the reverse side or a scanning artifact.)*



مرکز خدمات اجتماعی







# موسوعة مصر للتشريع والقضاء

تقنين موضوعي لجميع التشريعات المعمول بها في مصر حتى مستوى  
القرار الوزاري ، الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا ،  
محللة وفقا لأثر تعديل ومرتبة موضوعاتها ترتيبا هجائيا ومطلقا  
عليها بأهم الجاهد القانونية التي قررتها محكمة النقض والإدارة العليا



الجزء العشرون

موضوعات حرف ( ق ، ك ، ل ، م )

الطبعة الأولى ١٩٩٢

إصدار

مركز حسني للدراسات القانونية

٢٨٧ شارع الأهرام - الجزء - ب : ٨٥٠٠٢ - ٨٥٧٠٩٦

٢ شارع توفيق شمس من غامدية رشدي - الهرم







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ







## تقسيم الدولة







**قرآن رئيس الجمهورية العربية المتحدة  
بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣  
في شأن تنظيم هيئة قضايا الدولة (١، ٢، ٣)**

**باسم الأمة**

**رئيس الجمهورية**

**بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛**

**وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛**

**وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم ادارة قضاي**

**الحكومة ؛**

**وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛**

**وعلى مولفة مجلس الرياسة ؛**

- 
- (١) الجريدة الرسمية في ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣ - العدد ١٨٠ .
- (٢) صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ في شأن تعديل قانون ادارة قضاي الحكومة الصادر بالقرار بقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٦/٥ - العدد ٢٣ ) ونص في مادته الثالثة على ما يلي :
- « تستبدل عبارات « هيئة قضاي الدولة » و « هيئة القضاي » و « الهيئة » بعبارات « ادارة قضاي الحكومة » و « ادارة القضاي » و « الادارة » اينما وردت في قانون ادارة قضاي الحكومة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ، او في أى قانون آخر .
- كما تستبدل ، عبارة « المجلس الاعلى للمهنة » بعبارة « المجلس الاعلى »
- للهيئات القضائية « الواردة في المادة (٥) فقرة ثانية من قانون ادارة قضاي الحكومة سالف الذكر » .
- (٣) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/١٠/١٩ - العدد ٤٢ مكرر ) ونص في مادته الاولى على أن « يفوض السيد الدكتور / عاطف صدقي ، رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية بشأن إعادة رجال القضاء والنيابة العامة وأعضاء مجلس الدولة وهيئة قضاي الدولة والنيابة الادارية » .



## أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تستبدل بنصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه الأحكام المرفقة .

مادة ٢ - يعتبر الثلاثون الأول من المستشارين المساعدين الحاليين في وظيفة مستشار مساعد من الفئة ( أ ) والباقيون في وظيفة مستشار مساعد من الفئة ( ب ) .

ويعتبر الأربعون الأول من النواب الحاليين في وظيفة نقيب من الفئة ( أ ) والباقيون في وظيفة نقيب من الفئة ( ب ) .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٣ ( ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣ ) .

## قانون هيئة قضايا الدولة

مادة ١ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ ) هيئة قضايا الدولة ، هيئة قضائية مستقلة تلحق بوزير العدل .

مادة ٢ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٦ ) تشكل هذه الهيئة من رئيس وعدد كلف من نواب الرئيس والوكلاء والمستشارين والمستشارين المساعدين من الفئتين ( أ ) و ( ب ) والنواب والمحامين والمندوبين والمندوبين المساعدين .

مادة ٣ - أعضاء هيئة قضايا الدولة تابعون لرؤسائهم بترتيب درجاتهم ثم لوزير العدل .



مادة ٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ ) يشكل مجلس أعلى للهيئة برئاسة رئيسها وعضوية أقدم ستة من نواب الرئيس وعند غياب أحدهم أو وجود مانع لديه يظل مطه الأقدم فالأقدم من نواب رئيس الهيئة .

ويختص هذا المجلس بنظر كل ما يتطرق بتعيين أعضاء الهيئة وترقيتهم ونقلهم وأعارتهم وندبهم خـارج الهيئة وكذلك سائر شئونهم على الوجه المبين في هذا القانون .

ويكون نظر المسائل المتعلقة بالتعيين والترقية بطلب من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الهيئة .

ويجب أخذ رأى المجلس في مشروعات القوانين المتصلة بالهيئة .

مادة ٤ مكرراً - ( مضافة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ ) يجتمع المجلس الأعلى للهيئة بمقرها أو بوزارة العدل ، بدعوة من رئيسه أو من وزير العدل ، وتكون جميع مداولاته سرية ، وتصدر القرارات بأغلبية أعضائه .

ويضع المجلس الأعلى للهيئة لائحة بالقواعد التي يسير عليها في مباشرة اختصاصاته .

مادة ٥ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٦ ) تبين اللائحة الداخلية للهيئة نظام العمل فيها وفي الفروع ، كما تبين اختصاص نواب الرئيس والوكلاء وبلقى الاعضاء والمسائل التي يبت فيها كل عضو بصفة نهائية .



وتصدر اللائحة بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الهيئة  
بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئة (١٧) .

مادة ٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦) تتوب هذه الهيئة  
عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة (١٨) فيما يرفع منها أو عليها  
من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات  
الأخرى التى خولها القانون اختصاصاً قضائياً وتسلم إليها صور الاعلانات  
القائمة بصحف الدعاوى وصحف الطعون والاحكام المتعلقة بتلك الجهات  
ما اتصل منها بجهة القضاء المادى أو جهة القضاء الادارى أو أية هيئة  
قضائية أخرى .

ولرئيس هيئة قضايا الدولة أو لمن يفوضه أن يتعاقد مع المحامين  
المقبولين للمرافعة أمام المحاكم فى مباشرة دعوى خاصة بأحدى الشخصيات  
الاعتبارية العامة أمام المحاكم الاجنبية .

مادة ٦ مكرراً - (مضافة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦) كل من  
تعدى على أحد أعضاء الهيئة أو اهتته بالاشارة أو القول أو التهديد  
أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها ، يعاقب متى وقعت الجريمة أثناء  
الجلسة ، بالعقوبة المقررة لمن يرتكب هذه الجريمة ضد أحد أعضاء هيئة  
المحكمة ، وتتبع فى هذه الأحوال الاحكام المقررة للجرائم التى تقع فى  
الجلسات .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٣ باللائحة الداخلية  
لادارة قضايا الحكومة ( الوقائع المصرية فى ١٢/٢٦ - العدد ١٠١ ) ،  
المعدل بالقرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ .

(٢) أما شركات القطاع العام ومؤسساته التى يكون الغرض الاساسى  
منها هو ممارسة نشاط تجارى أو صناعى أو زراعى أو مالى وتستقل  
ميزانياتها وتعد على نمط الميزانيات التجارية وتكفل إليها ارباحها بحسب  
الاصل وتتحمل بالخسارة فانها لا تعتبر من الاشخاص الاعتبارية العامة  
ومن ثم لا يبرى عليها حكم المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة  
١٩٦٣ (نقض مدنى ١٩٨٣/٥/٥ - الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٣ ق - مدونتنا  
الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٣٧٦) .



واستثناء من الاحكام الخاصة بنظم الجلسات والجراءات التي تقع فيها المنصوص عليها في قانوني المرافعات والجراءات الجنائية اذا وقع من عضو الهيئة أثناء وجوده في الجلسة لاداء أعمال وظيفته أو بسببها اخلال بنظام الجلسة أو أي أمر يستدعي محاكمته جنائيا أو تأديبيا ، يأمر رئيس الجلسة بتحرير مذكرة بما حدث ويحيلها الى المحامي العام المختص •

ويخطر رئيس الفرع التابع له العضو بذلك ، وفي هذه الأحوال لا يجوز القبض على عضو الهيئة أو حبسه احتياطيا ولا ترفع الدعوى الجنائية فيها الا بأمر من النائب العام أو من ينوب عنه من النواب العامين المساعدين أو المحامين العامين الأول ولا يجوز أن يشترك في نظر الدعوى الجنائية أحد من أعضاء هيئة المحكمة التي وقع الاعتداء عليها •

**مادة ٦ مكررا « ٢ » -** ( مضافة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ ) لا يجوز اجراء تحقيق جنائي مع عضو الهيئة الا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة •

وفي غير حالات التلبس بالجريمة لا يجوز القبض على عضو الهيئة أو حبسه أو رفع الدعوى الجنائية الا بأمر من المحامي العام المختص •

ويجب اخطار رئيس الهيئة أو رئيس الفرع المختص عند القبض على أحد أعضائها أو حبسه خلال الاربع والعشرين ساعة التالية •

ويجوز تنفيذ الحبس والعقوبات المقيدة للحرية في أماكن مستقلة عن الأماكن المخصصة لحبس السجناء الآخرين •

**مادة ٧ -** اذا أبدت هيئة القضايا رأيا بعدم رفع الدعوى أو الطعن فلا يجوز للجهة الادارية صاحبة الشأن مخالفة هذا الرأي الا بقرار مسبب من الوزير المختص •



**مادة ٨ -** لا يجوز اجراء صلح في دعوى تبليغها هيئة قضائيا الدولة الا بعد أخذ رأيها في اجراء الصلح ، كما يجوز لهذه الهيئة أن تقترح على الجهة المختصة الصلح في دعوى تبليغها .

وذلك مع عدم الاخلال بأحكام قانون مجلس الدولة .

**مادة ٨ مكررا -** ( مضافة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ ) يجوز أن تتبع اجراءات الحجز الادارى المبينة في القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى لتحصيل المبالغ المحكوم بها بأحكام نهائية لصالح احدى الجهات التى تتوب عنها الهيئة قانونا <sup>(١)</sup> .

**مادة ٩ -** ( الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ ) تنشأ لهذه الهيئة فروع في المدن التى يصدر بتحديدها قرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الهيئة بعد أخذ رأى المجلس الاعلى .

ولرئيس الهيئة أن يتفق مع الوزير أو المحافظ المختص على سحب أحد أعضاء الهيئة أو أكثر لا تقل درجته عن مستشار مساعد وذلك لتتسيق العمل بين الهيئة والوزارة أو المحافظة التى يندب اليها بموافقة المجلس الاعلى للهيئة .

---

(١) انظر في شأن تفويض المستشار رئيس هيئة قضائيا الدولة والمستشارين رؤساء الاقسام بالمقر الرئيسى بالقاهرة ورؤساء الفروع بالاقاليم في اصدار اوامر الحجز الادارى لتحصيل المبالغ المحكوم بها نهائيا لصالح وزارة الداخلية والجهات التابعة لها : قرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ ( الوقائع المصرية - العدد ٢٤ في ١٩٨٧/١/٢٨ ) ، ولصالح وزارة الرى والجهات التابعة لها : قرار وزير الرى رقم ٦ لسنة ١٩٨٧ ( الوقائع المصرية - العدد ٣٢ في ١٩٨٧/٢/٧ ) ، ولصالح وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والجهات التابعة لها : قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٧ ( الوقائع المصرية - العدد ٥٢ في ١٩٨٧/٣/٢ ) ، ولصالح محافظة الاسكندرية والجهات التابعة لها : قرار محافظ الاسكندرية رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٧ ( الوقائع المصرية - العدد ١٦٩ في ١٩٨٧/٧/٢٦ ) .



• مادة ١٠ - ( للفترة الثانية مستتبلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٦ )  
ينوب الرئيس عن الهيئة في جميع صلاتها بالمصالح العامة أو بالخير ويكون له الاشراف على جميع أعمالها وموظفيها •

وفي حالة غياب الرئيس أو خلو منصبه يطل مطه في اختصاصاته  
الاقدم فالأقدم من نواب الرئيس ثم الاقدم فالأقدم من الوكلاء •

• مادة ١١ - يعاون رئيس الهيئة في تنفيذ اختصاصاته المبينة بالمادة السابقة أمين علم من درجة مستشار مساعد على الاقل يندب بقرار من رئيس الهيئة •

• مادة ١٢ - يقدم رئيس هيئة القضايا كل سنة - وكلما رأى ذلك -  
تقريراً الى وزير العدل متضمناً ملاحظاته على سير العمل بالهيئة مع بيان  
وجوه الاصلاح •

• مادة ١٣ - يشترط فيمن يعين عضواً بالهيئة :

١ - أن تكون له جنسية الجمهورية العربية المتحدة ويكون متمتعا  
بالأهلية المدنية الكاملة •

٢ - أن يكون حاصلًا على درجة الليسانس من احدى كليات  
الحقوق بالجمهورية العربية المتحدة أو على شهادة أجنبية تعتبر معادلة  
لها وأن يندج في هذه الحالة الأخيرة في امتحان المعادلة وفقاً للقوانين  
واللوائح الخاصة بذلك •

٣ - ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب لأمر  
مطل بالشرف ولو كان قد رد اليه اعتباره •

٤ - أن يكون مصمود السيرة حسن السمعة •

٥ - ألا يكون متزوجاً بأجنبية • ومع ذلك يجوز باذن من رئيس



الجمهورية اعلاؤه من هذا الشرط اذا كان متزوجا بأجنبية تنتمي بجنسيتها الى احدى البلاد العربية .

مادة ١٤ - يكون التحيين في وظائف الهيئة بطريق الترقية من الدرجات التي تسبقها مباشرة .

ولا يجوز أن تزيد نسبة التحيين من غير رجال الهيئة على ربع عدد الوظائف .

وتحدد النسبة على أساس الوظائف الفعلية خلال سنة مالية .

ولا يحظر في هذه النسبة الوظائف التي تملأ بالتبادل بين شاغليها ومن يحل محله من خارج الهيئة وكذلك الوظائف المنشأة عند شغلها لأول مرة .

مادة ١٥ - ( الفقرة الأولى مستعجلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٦ )  
يكون شأن رئيس الهيئة ونواب الرئيس والوكلاء بالنسبة الى شروط التحيين شأن الرئيس ونواب الرئيس والوكلاء بمجلس الدولة .

ويكون شأن باقي الأعضاء في ذلك شأن أقرانهم في القضاء والنيابة حسب التفصيل الآتي :

المستشار شأنه في ذلك شأن المستشار بمحاكم الاستئناف .

المستشار المساعد فئة ( أ ) شأنه في ذلك شأن الرئيس بالمحكمة الابتدائية من الفئة ( أ ) .

المستشار المساعد فئة ( ب ) شأنه في ذلك شأن الرئيس بالمحكمة الابتدائية من الفئة ( ب ) .

النائب فئة ( ١ ) شأنه في ذلك شأن القاضي من الفئة ( أ ) .

النائب فئة ( ب ) شأنه في ذلك شأن القاضي من الفئة ( ب ) .



المحامي شأنه في ذلك شأن وكيل النيابة .

المتدرب شأنه في ذلك شأن مساعد النيابة .

المتدرب المساعد شأنه في ذلك شأن معاون النيابة .

مادة ١٦ - (١) يكون شغل وظائف أعضاء الهيئة سواء بالتعيين أو بالترقية بقرار من رئيس الجمهورية .

ويعين رئيس الهيئة من بين نواب الرئيس بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئة .

ويعين نواب الرئيس والوكلاء بموافقة المجلس الأعلى للهيئة وبناء على ترشيح جمعية عمومية خاصة تشكل من رئيس الهيئة ونوابه والوكلاء ، ولا يكون انتماءها صحيحا الا بحضور الاغلبية المطلقة لأعضائها .

ويعين بلقى الأعضاء بموافقة المجلس الأعلى للهيئة .

ويعتبر تاريخ التعيين أو الترقية من وقت أخذ رأى أو موافقة المجلس الأعلى للهيئة بحسب الأحوال .

ويكون نذب أعضاء الهيئة من فرع الى آخر بقرار من رئيس الهيئة .

مادة ١٦ مكررا - ( مضافة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ ) يؤدى أعضاء الهيئة قبل مباشرة أعمال وظائفهم اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أؤدى أعمال وظيفتى بالشرف والأمانة وأن أحافظ على أسرار الدولة وأن أحترم الدستور والقانون » .

ويكون أداء رئيس الهيئة اليمين أمام رئيس الجمهورية ، أما أعضاء الهيئة الآخرون فيؤدون اليمين أمام وزير العدل بحضور رئيس الهيئة .

(١) مستبذلة بالقانونين رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٨/١٢ - العدد ٣٣ ) ورقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٦/٥ - العدد ٢٣ ) .



مادة ١٧ - تمنى الأقدمية وفقاً لتاريخ القرار الصادر بالتميين أو الترقية • وإذا عين عضوان أو أكثر في وقت واحد وفي الدرجة عينها أو رقا إليها حسبت أقدميتهم وفقاً لترتيب تمييزهم أو ترقيةهم •

وتعتبر أقدمية أعضاء الهيئة الذين يماحون إلى مناصبهم من تاريخ تمييزهم أول مرة •

وتحدد أقدمية من يمينون من خارج الهيئة في قرار التمييز ، وذلك بعد أخذ رأى المجلس الأعلى •

ويجوز تحديد الأقدمية لمن يمينون من رجال القضاء والنيابة ومجلس الدولة والمستقلين بالتدريس في كليات الحقوق أو بتدريس مادة القانون في الكليات الأخرى بإحدى جامعات الجمهورية العربية المتحدة والنظر (١) من تاريخ تمييزهم في الوظائف المماثلة أو بحسب مقدار مرتباتهم وتاريخ حصولهم عليها •

وبالنسبة للمحامين تحدد أقدميتهم بين أغلبية زملائهم داخل الهيئة • ويصدر بتحديد من يعتبر نظيراً قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى المجلس الأعلى •

مادة ١٨ - إذا قدر عضو الهيئة بدرجة أقل من المتوسط أو متوسط فلا تجوز ترقية إلى الدرجة أو الفئة الأعلى إلا بعد حصوله على تقريرين متتاليين في سنتين بدرجة فوق المتوسط على الأقل •

مادة ١٩ - يكون نقل أعضاء الهيئة بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الهيئة بعد أخذ رأى المجلس الأعلى •

---

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ١٣٢٣ لسنة ١٩٧٣ ببيان الاعمال التى تعتبر نظيرة لعمل أعضاء هيئة قضايا الدولة ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٣/١١/٣ - العدد ٢٤٨ ) •



مادة ٢٠ - يجب أن يقيم أعضاء الهيئة في البلد الذي به مقر عملهم .  
ولا يجوز لرئيس الفرع أو القسم أن يتخيب عن مقر عمله قبل  
إخطار رئيس الهيئة ولا أن ينقطع عن عمله لسبب غير مفلجئ قبل أن  
يرخص له في ذلك كتابة ، فإذا أخل بهذا الواجب نبهه رئيس الهيئة الى  
ذلك كتابة وان استمر في المخالفة وجب رفع الأمر الى مجلس التدبير .  
ويحل رئيس الفرع أو القسم محل رئيس الهيئة في هذه الاختصاصات  
بالنسبة للأعضاء الذين يعطون بالفرع أو القسم الذي يتولى رئاسته .  
وتبين اللائحة الداخلية التحد الأقصى للأمد التي يقضيها المصروف في  
البلاد المختلفة والأقسام التي تستثنى من ذلك .

مادة ٢٠ مكررا - ( مضافة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ ) يحظر  
على أعضاء الهيئة الاشتغال بالعمل السياسي ، ولا يجوز لهم الترشيح  
لانتخابات مجلس الشعب أو الهيئات الإقليمية أو التنظيمات السياسية  
الا بعد تقديم استقالتهم .

ويسوى المائش المستحق للعضو المستقيل الذي رشح نفسه لعضوية  
مجلس الشعب أو الذي عين عضوا فيه طبقا للقواعد المقررة في هذا الشأن  
لعضوية مائش القاضى الذي يستقيل بمناسبة الترشيح لعضوية مجلس  
الشعب أو القيمين فيه .

فإذا لم ينجح العضو المستقيل في الانتخابات ، وحصل على عشر  
الأصوات الصحيحة التي أعطيت على الأقل ، صرف له الفرق بين المرتب  
الأصلى الذي كان يتقاضاه عند تقديم الاستقالة وبين المائش الذى استحقه  
وفقا للقواعد المشار إليها في الفترة السابقة وذلك لمدة ثلاث سنوات من  
تاريخ الاستقالة أو بلوغه من الاحالة الى المائش أو الوفاة أيهما أقرب .

مادة ٢١ - يجوز اعادة أعضاء هيئة القضايا لأعمال قانونية أو فنية  
بوزارات الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة أو الى الحكومات الأجنبية  
( م ٢ - موسوعة مصر ج ٢٠ )



أو الهيئات للدولة وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .

كما يجوز نخب أعضاء هيئة القضاة مؤقتا لأعمال أخرى قانونية أو تقنية غير علمية أو بالإضافة إلى عملهم وذلك بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .

مادة ٢٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٤) لا يجوز أن تزيد مدة نخب العضو طول الوقت لتغير عمله على ثلاث سنوات متصلة ، ولا أن تزيد مدة اعزازه على أربع سنوات متصلة ، وتعتبر المدة متصلة إذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن خمس سنوات .  
ومع ذلك يجوز أن تزيد مدة الاعازة إلى الخارج على هذا القدر إذا اقتضت ذلك مصلحة قومية يقرها رئيس الجمهورية .

ويجوز شغل وظيفة المعار بدرجتها إذا كانت مدة الاعازة لا تقل عن سنة ، فإذا عاد المعار إلى عمله قبل نهاية هذه المدة يشغل الوظيفة الخالية من درجته أو يشغل درجته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته على أول وظيفة تخلو من درجته .

وفي جميع الأحوال يجب ألا يقرب على الاعازة أو النخب الاخلال بحسن سير العمل .

مادة ٢٣ - تجدد مراتب أعضاء هيئة القضاة وفقا للجدول الملحق بهذا القانون .

مادة ٢٤ - تكون بهيئة القضاة إدارة للتفتيش الفني تتألف من رئيس قضاة مستشار على الأقل وعدد كاف من المستشارين والمستشارين الساعدين .

ويكون نديم للعمل بهذه الهيئة بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الهيئة لمدة سنة قابلة للتجديد بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .



ويضع وزير العدل لائحة للتفتيش الفني بناء على اقتراح رئيس الهيئة بعد أخذ رأى المجلس المفكور<sup>(١)</sup> . ويكون التقدير باحدى الدرجات الآتية :

- كفه — فوق المتوسط — متوسط — أقل من المتوسط .
- ويجب أن يحاط رجال الهيئة علما بكل ما يلاحظ عليهم .

مادة ٢٥ - (٢) تشكل لجنة التأديب والتبليغات من رئيس هيئة قضايا الدولة أو من يحل محله — رئيسها — ومن عشرة أعضاء بحسب توقيتهم في الأقدمية من بين نواب الرئيس والوكلاء والمستشارين .

وتختص هذه اللجنة بتأديب أعضاء الهيئة وبالفصل في طلبات الغاء للقرارات الادارية المتطوعة بشئونهم وفي طلبات التعويض المترتبة عليها مما يحفل أصلا في اختصاص القضاء .

كما تختص اللجنة دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمكافآت المستحقة لأعضاء الهيئة .

وتفصل اللجنة فيما ذكر بعد سماع أقوال العضو والاطلاع على ما يديه من ملاحظات وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة الا في حالة التأديب فتصدر قراراتها بأغلبية ثلثي أعضائها . ويكون قرار اللجنة في جميع ما تقدم نهائيا ولا تقبل الطعن بأى وجه من الوجوه أمام أية جهة (٣) .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ باللائحة الداخلية للتفتيش الفني بإدارة قضايا الحكومة ( الوقائع المصرية في ١٦/٣/١٩٦٤ - العدد ٢٢ ) المعدل بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ .

(٢) الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٢/٨/١٩٧٨ - العدد ٣٣ ) والفقرة الثالثة مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ ( الجريدة الرسمية في ٦/٥/١٩٨٦ - العدد ٢٣ ) .

(٣) قضت المحكمة العليا برفض الدعوى بعدم دستورية المادة (٢٥) من القرار الجمهورى بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ٢٧/٤/١٩٧٨ - العدد ١٧ ) .



مادة ٢٦ - تنظم اللائحة الداخلية الأحكام الخاصة بتأديب أعضاء هيئة القضاة . والمقويات التي يجوز توقيعها هي : الإنذار - اللوم - المزل .

وتقام الدعوى التأديبية من وزير العدل بناء على طلب رئيس الهيئة .

ولا يقدم هذا الطلب الا بناء على تحقيق جنائي أو بناء على تحقيق اداري يتولاه أحد وكلاء الهيئة يانتداب من وزير العدل بالنسبة الى المستشارين أو مستشار من ادارة التفتيش الكفى بالنسبة لغيرهم من الأعضاء .

مادة ٢٧ - اذا حصل عضو الهيئة على تقريرين متوالين بدرجة أقل من المتوسط أو أربعة تقارير متوالية بدرجة متوسط طلب وزير العدل الى لجنة التأديب والتظلمات النظر في أمره . وتقوم اللجنة بفحص حالته وسماع أقواله فإذا ثبتت صحة التقارير قررت إحالته الى المجلس أو نقله الى وظيفة عامة أخرى . ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا غير قابل للطعن فيه بأي وجه من الوجوه أمام أية جهة .

مادة ٢٧ مكررا - ( مضافة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ ) يجوز للمجلس الأعلى فصل المندوب المساعد أو نقله الى وظيفة غير قضائية بغير الطريق التأديبي ويصدر بذلك قرار من رئيس الجمهورية (١) .

مادة ٢٨ - لرئيس القسم أو الفرع حق تنبيه الأعضاء في دائرة اختصاصه الى كل ما يقع منهم مخالفا لواجباتهم أو مقتضيات وظيفتهم بعد سماع أقوالهم ، ويكون التنبيه شفاهة أو كتابة . وفي الحالة الأخيرة تبلغ صورة لرئيس الهيئة الذي يبلغها لوزير العدل .

---

(١) أنظر المرسوم بقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل رجال ادارة قضايا الحكومة بغير الطريق التأديبي .



والمضو في جالة اعتراضه على التنبيه الصادر اليه كتابة من رئيس القسم أو الفرع أن يطلب خلال أسبوع من تاريخ تبليغه اياه الى لجنة التأديب والتظلمات اجراء تحقيق عن الواقعة التي كانت محلا للتنبيه .  
ولهذه اللجنة أن تجريه بمعرفة أحد أعضائها أو من ترى ندبه من المستشارين بعد سماع أقوال العضو ان رأت وجها لذلك . ولها أن تؤيد التنبيه أو أن تعتبره كأن لم يكن وتبلغ قرارها الى وزير العدل .

فإذا كان التنبيه صادرا من واحد ممن تؤلف منهم اللجنة حل محله فيها من يليه في الأقدمية . ولوزير العدل ورئيس الهيئة حق تنبيه أعضاء الهيئة بعد سماع أقوالهم على أن يكون لهم حق الاعتراض أمام اللجنة المشار اليها .

وفي جميع الأحوال اذا تكررت المخالفة أو استمرت بعد صيرورة التنبيه نهائيا رفعت الدعوى التأديبية .

مادة ٢٩ — (١) لا يجوز أن يبقى أو يمين بهيئة قضايا الدولة من جاوز عمره ستين سنة ميلادية .

ومع ذلك اذا كان بلوغ المضو من التعاقد في الفترة من أول أكتوبر الى أول يوليو فانه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تصب هذه المدة في تقدير المعاش أو المكافأة .

مادة ٣٠ — اذا استنفد عضو الهيئة الاجازات المرضية طبقا للقانون ولم يستطع بسبب مرضه مباشرة عمله أحيل الى المعاش بقرار من السلطة التي تملك التمين وذلك بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .

---

(١) مستبعدة بالمادة الاولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٢/٢٦ - العدد ٩ ) وقد نص في مادته الثانية على ما يلي :  
« ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول أكتوبر سنة ١٩٨٠ .... » .



ويجوز أن يكون طلب الإحالة إلى المعاش لأسباب صحية من العضو نفسه .

ويجوز أن تضاف إلى مدة خدمته المحسوبة في المعاش أو المكافأة مدة اضافية بصفة استثنائية على ألا تتجاوز هذه أمددة الاضافية مدة الخدمة الفعلية ولا المدة الباقية لبلوغ السن المقرر للإحالة إلى المعاش ، ولا يجوز أن تزيد على ثماني سنوات ولا أن يكون من شأنها أن تعطيه حقه في المعاش يزيد على ثلاثة أرباع مرتبه ولا على ١٠٨٠ جنيتها في السنة .

**مادة ٢١ -** استثناء من أحكام قانون موظفي الدولة وقوانين المعاشات لا يترتب على استقالة أعضاء هيئة القضاة سقوط حقم في المعاش أو المكافأة ويسوى المعاش أو المكافأة في هذه الحالة وفقا لقواعد المعاشات والمكافآت المقررة للموظفين المصولين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر .

**مادة ٢٢ -** إذا انقطع عضو الهيئة عن عمله خمسة عشر يوما كاملة بدون إذن يعتبر مستقلا ولو كان الانقطاع بعد انتهاء مدة اجازته أو اعارته أو ندبه لغير عمله . فإذا قدم أسبابا مقبولة جاز لوزير العدل بناء على اقتراح رئيس الهيئة أن يقرر عدم اعتباره مستقلا وذلك بعد أخذ رأي المجلس الأعلى .

وفي هذه الحالة تحسب مدة الغياب اجازة من نوع الاجازة السابقة أو اجازة اعتيادية بحسب الأحوال .

**مادة ٢٣ -** تطبق على الموظفين الإداريين والكتابيين والمستخدمين القواعد العامة للتوظيف في الحكومة .

**مادة ٢٤ -** يكون الامتحان للتعيين أو الترقية في الوظائف الإدارية والكتابية تحريريا وشفويا في المواد الآتية :



١ - ما تطلق بما يقوم به هؤلاء الموظفون من عمل في التبريمات الخاصة بالاجراءات والقانون المدني وقانون التجارة .

٢ - معلومات عامة عن قوانين الرسوم ونظام موظفي الدولة ولوائح الحسابات والميزانية .

٣ - الخط والآلة الكاتبة .

ويؤدى الامتحان في المكان الذى يحدده الأمين العام للهيئة .

ويجب النجاح فيه للحصول على ٤٠٪ على الأقل من مجموع درجات كل مادة في الامتحانين التحريريين والشفويين و ٦٠٪ من المجموع الكلى ويعمل بنتيجة الامتحان لمدة السنوات الثلاث التالية له .

مادة ٢٥ - لا يجوز ترقية أحد الموظفين الاداريين أو الكتابيين من الدرجة التى عين فيها الى الدرجة التى تليها الا اذا حست الشهادة في حقه ونجح في امتحان يقدر فيه كتابة وشفاهاً . ويعفى حملة الشهادات العليا من شرط الامتحان .

مادة ٣٦ - تتولى اجراء الامتحان الخاص بتعيين الموظفين الاداريين والكتابيين وترقيتهم لجنة تشكل بقرار من رئيس الهيئة وتكون رئاستها للأمين العام .

مادة ٣٧ - يكون لرئيس هيئة القضايا سلطة الوزير المصوم عليها في القوانين واللوائح بالنسبة الى الموظفين والمستفهمين الاداريين والكتابيين . كما يكون لأمين عام هيئة القضايا بالنسبة الى هؤلاء سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة بحسب الأحوال .

### حول المرتبات «١»

(١) انظر فيما بعد : القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الخاصة باعضاء هيئة قضائها الدولة وتعويضاته .



قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٢

ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء هيئة قضايا الدولة  
وبإلغاء بدل القضاء المقرر لأعضاء إدارة قضايا الحكومة  
بالتقارير بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تحدد وظائف ومراتب وبدلات أعضاء إدارة قضايا الحكومة  
وفقا للجدول الملحق بهذا القانون .

وتسرى فيما يتعلق بهذه المراتب والبدلات والمزايا الأخرى وكذلك  
بالمعاشات وبمنظماها ، جميع الأحكام المقررة ، والتي تقرر في شأن الوظائف  
المماثلة بقانون السلطة القضائية .

مادة ٢ - النواب والمستشارون المساعدون بإدارة قضايا الحكومة  
المدرجة أسماؤهم بالجدول ( الكادر ) القضائي العام في تاريخ العمل بهذا  
القانون ، ينقسمون إلى فئتين ( ١ ) ، ( ب ) على أن يعتبر الثمانية والأربعون  
الأوائل من النواب من الفئة ( ١ ) والباقيون من الفئة ( ب ) وأن يعتبر  
الثلاثون الأوائل من المستشارين المساعدين من الفئة ( ١ ) والباقيون  
من الفئة ( ب ) .

مادة ٣ - يلغى بدل القضاء المقرر لأعضاء إدارة قضايا الحكومة  
بالتقارير بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢ ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا  
القانون .



مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا  
من ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩٣ ( ١٤ أغسطس سنة  
١٩٧٢ ) .



## جدول

الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣  
ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء هيئة قضايا الدولة (١) و (٢)

الوظائف	المخصصات السنوية			العلوة الدورية
	المرتب	بدل قضاء	بدل تمثيل	
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
رئيس ادارة قضايا الحكومة	٢٨٦٨	-	٢٠٠٠	رابط ثابت
نواب رئيس ادارة قضايا الحكومة	٢٨٦٨ - ٢٣٢٠	-	١٥٠٠	١٠٠
الوكلاء	٢٤٩٣ - ٢١٢٠	-	١٢٠٠	٧٥
المستشارون	٢٤٣٣ - ١٦٢٠	٤٥٠	-	٧٥
المستشارون المساعدون فئة (أ)	٢٣٦٤ - ١٥٤٨	٤٢٤٨	-	٧٢
المستشارون المساعدون فئة (ب)	٢٠٦٤ - ١٣٠٨	٣٥٦٤	-	٧٢
النواب	١٨٦٨ - ١٠٨٠	٢٨٨ يزداد الى ٣٢٤ اذا بلغ المرتب ١٠٨٠	-	٦٠
المحامون	١٤٦٤ - ٧٨٠	١٦٨	-	٤٨
المندوبون	٩٠٠ - ٥٨٨	١٢٩٦	-	٣٦
المندوبون المساعدون	٥١٦	١٠٨	-	رابط ثابت

- (١) الجدول معدل بالقوانين رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٣/١١ - العدد ١١ ) ورقم ٦٥ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٨/١٢ - العدد ٣٣ ) ورقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/١٠ - العدد ٣٢ تابع ) ورقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٣ - العدد ٢٨ مكرر « أ » ) ورقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٧/٩ - العدد ٢٨ ) ورقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٦/٢٩ - العدد ٢٥ مكرر ) .
- (٢) انظر القرار الجمهوري رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن بدل الانتقال الثابت لأعضاء الهيئات القضائية ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٦/٣ - العدد ٢٣ ) المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٩ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٩/٥/٢٤ - العدد ٢١ ) والقرار الجمهوري رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨٥ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٦/٢٧ - العدد ٢٦ تابع أ ) .



يحاول رئيس اذرة قضايا الحكومة المعاملة المتررة لرئيس محكمة  
النقض من حيث المعائن .

يستمر العمل بالقواعد الملحقه بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم  
١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعميل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية فيما لا  
يتطرق مع احكام هذا القانون ، على أن تستحق العلاوات والبدلات  
المتررة للوظيفة الأعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية مربوط الوظيفة وفقا  
لذلك الجدول .

#### قواعد وتطبيق جدول المرتبات (١ ، ٢)

(أولاً) يسرى هذا الجدول على أعضاء ادارة قضايا الحكومة العاملين  
وقت العمل بهذا القانون دون حاجة الى اجراء آخر .

(ثانياً) تستحق البدلات المحددة قرين كل وظيفة في جدول المرتبات  
لكل من يصدر قرار تعيينه في احدى الوظائف الواردة بالجدول ، ولا  
يجوز الجمع بين بدل التمثيل وبدل القضاء .

(ثالثاً) لا يخضع بدل القضاء وبدل التمثيل في جدول المرتبات  
للمضرائب ، ويسرى الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وتعديلاته  
على جميع البدلات المحددة بالجدول ، ولا يجوز أن يزيد مجموع البدلات  
مهما تعددت عن ١٠٠٪ من المرتب الاساسي .

(١) للفقرة ثامناً مستبيلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة  
الرسمية في ١١/٣/١٩٧٦ - العدد ١١ ) وللفقرة الاولى معدلة بالمادة  
الثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ٥/٣/١٩٨١ -  
العدد ١٠ تابع «ج» ) وقد نص في مادته الرابعة على ما يلي :  
« تتحمل الخزانة العامة بالزيادة في الحقوق التأمينية الناتجة عن تطبيق  
احكام هذا القانون »  
(٢) الفقرة تاسعا مضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة  
الرسمية في ١١/٣/١٩٧٦ - العدد ١١ )



( رابعا ) كل من عين في وظيفة من الوظائف ذات المربوط الثابت يمنع هذا المربوط الثابت .

( خامسا ) تستحق العلاوة الدورية السنوية في أول يناير التالي لتاريخ مرور عام على التمين في احدى وظائف الجدول أو من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة الدورية السنوية ، وبمراعاة ما نص عليه في البند سادسا .

( سادسا ) بالنسبة للعلاوة الدورية التي تستحق في يناير سنة ١٩٧٣ تصرف وفقا للقواعد التالية :

( أ ) يحدد موعد آخر علاوة دورية صرفت لكل من شغلي وظائف الجدول في خلال سنة ١٩٧٣ .

( ب ) يحسب عدد الشهور من تاريخ العلاوة المشار اليها في البند السابق حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٣ وتعتبر كسور الشهر شهرا كاملا .

( ج ) تمنح العلاوة بنسبة عدد الشهور المحددة في البند السابق مقسومة على ١٢ .

( سابعا ) كل من عين في وظيفة من الوظائف المرتبة في درجات ذات مبدأ ونهاية يمنع أول مربوط الدرجة من تاريخ التمين ، على أن يمنع العلاوة المقررة بصحب القانون ، ويعامل نفس المعاملة ، أعضاء الادارة الذين يمينون في وظائف ارقى من وظائفهم .

أما اذا كان مرتب المستشار المساعد أو النائب أو المحامي أو القنوب يعادل أول مربوط الدرجة الجديدة أو يزيد عليه ، فيمنع علاوة واحدة من علاوات الدرجة المتيق فيها .



( ثامنا ) لا يجوز أن يقل مرتب ومدلات من يشغل إحدى الوظائف  
المبينة بالجدول عن مرتب ومدلات من يليه في الأقدمية في ذات الوظيفة .

وفي جميع الأحوال لا تصرف أية مروق مالية عن الماضي .

( تاسعا ) يستحق المصروف الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي  
يشغلها ، المألوقة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط  
ألا يتجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى ، وفي هذه الحالة يستحق  
البدلات بالفتات المقررة لهذه الوظيفة .



التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النص من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



## التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



التحوليات التشريعية للموضوع

م	الفصل المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



## قطاع علم وقطاع الأعمال العام

الجزء الأول - في القطاع العام •

الجزء الثاني - في قطاع الأعمال العام •







## الجزء الأول

### في القطاع العام

قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢

باصدار قانون في شأن هيئات القطاع العام وشركاته (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن هيئات القطاع العام وشركاته .

### ( المادة الثانية )

تسرى على شركات القطاع العام فيما لم يرد به نص خاص في هذا

- (١) الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٨/٤ - العدد ٣١ تابع ( ١ ) .
- (٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ بقفوض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/١٠/١٩ - العدد ٤٢ مكرر ) ونص في مادته الاولى على ما يلي : « يفوض السيد الدكتور / عاطف صدقي ، رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القوانين والقرارات الآتية :

- ٣٠ - القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ في شأن هيئات القطاع العام وشركاته وذلك فيما عدا المادة الرابعة من مواد الاصدار والمادة ٢ من القانون .
- ٣٣ - تشكيل واعادة تشكيل مجالس ادارة الهيئات العامة وهيئات القطاع العام والاجهزة ومراكز البحوث والمجالس العليا والاتحادات وتعيين رؤسائها واعضاؤها وشاغلي الوظائف العليا بها وبالوحدات التابعة لها وتحدد مرتباتهم وبدلاتهم ومكافئتهم وذلك فيما عدا من يشغل منهم درجة وزير أو درجة نائب وزير .

- ٤٧ - نقل تبعية شركات القطاع العام من هيئة قطاع عام لآخرى وفقا للبند ٤ من المادة ٢ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته .



القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه الأحكام التي تسرى على شركات المساهمة التي تنشأ وفقا لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

### ( المادة الثالثة )

لا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون الاخلال بما تضمنته القوانين أو قرارات رئيس الجمهورية من أنظمة خاص لبعض هيئات أو مؤسسات أو شركات القطاع العام وتسرى أحكامه على هذه الجهات فيما لم يرد نص خاص في تلك القوانين أو القرارات .

### ( المادة الرابعة )

يصدر رئيس الجمهورية اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

### ( المادة الخامسة )

يلغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام .

### ( المادة السادسة ) (١)

يصدر الوزير المختص القرارات اللازمة لتصفية أعمال المجالس العليا للقطاعات التابعة له وأماناتها الفنية ، ولوزير المالية أن يطل إحدى الهيئات

---

(١) الفقرة الاولى مستبدلة بالمادة الاولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٧ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/١١/٢٦ - العدد ٤٨ ونص في مادته الثالثة على أن يعمل بهذه المادة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .



العامة أو هيئات القطاع العام مثل المؤسسات العامة الملتفة والأمانات الفنية للمجالس العليا للقطاعات في حق إيجار الأملاك التي تشغلها .

ويستمر العاملون بهذه الجهات في نقاضي مرتباتهم وأجورهم وبدلاتهم الى أن يصدر قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجهات ذات الشأن بنقلهم بدرجاتهم وأقدمياتهم الى هيئات القطاع العام أو شركاته أو الحكومة أو الهيئات العامة أو الإدارة المحلية على أن يتم ذلك في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . وإذا زاد ما يتقاضاه العامل عند النقل من مرتبات وبدلات عما هو مقرر للوظيفة المنقول اليها يحتفظ بصفة شخصية بما يتقاضاه اثنى أن يتم استهلاكه بالترقيات أو بالمعاولات أو بما يتقرر بالجهة المنقول اليها من بدلات .

### ( المادة السابعة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ شوال سنة ١٤٠٣ ( ٣٠ يولية سنة ١٩٨٣ ) .

### قانون في شأن هيئات القطاع العام وشركاته

#### الكتاب الاول

#### هيئات القطاع العام

مادة ١ - تقوم هيئات القطاع العام في مجال نشاطها ومن خلال الشركات التي تشرف عليها بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومي والعمل على تحقيق امداف خطة التنمية طبقاً للسياسة العامة للدولة وخططها .

ويتولى الوزير المختص عن طريق هيئات القطاع العام المتابعة لتنفيذ



٢٨ ..... قطاع عام وقطاع الأعمال العام

السياسة العامة للدولة في مجالات نشاط هذه الهيئات ومتابعة تنفيذ خطة الدولة في هذه المجالات .

مادة ٢ - تنشأ هيئة القطاع العام بقرار من رئيس الجمهورية وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتعتبر من أشخاص القانون العام ، ويحدد القرار الصادر بإنشائها :

١ - اسمها ومركزها الرئيسي .

٢ - الغرض الذي أنشئت من أجله .

٣ - الوزير المشرف عليها .

٤ - مجموعة الشركات التي تشرف عليها وتحدد على أساس تماثل أنشطتها أو تشابهها أو تكاملها ، ويؤول إلى الهيئة صافي حقوق الدولة في هذه الشركات ، ويجوز أن يعمد قرار إنشاء الهيئة إليها بمباشرة نشاط معين بنفسها .

٥ - ما يكون لها من اختصاصات السلطة العامة اللازمة لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله .

مادة ٣ - يتكون رأس مال هيئة القطاع العام من :

١ - رؤوس أموال شركات القطاع العام التي تشرف عليها المينة والمملكة للدولة ملكية كاملة .

٢ - أنصبة الدولة في رؤوس أموال الشركات التي تشرف عليها الهيئة والتي تساهم فيها بالاستئثار مع الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد .

٣ - الأموال التي تخصصها لها الدولة .

مادة ٤ - تتكون موارد هيئة القطاع العام من :



- ١ - نصيبها في صافي أرباح شركاتها التي يتقرر توزيعها •
  - ٢ - حصة مقابل الاعتراف المقرر في توزيع أرباح الشركات المذكورة •
  - ٣ - ما تخصصه لها الدولة من اعتمادات •
  - ٤ - الهيئات والمنح والقروض المحلية والأجنبية التي يقبلها أو يعقدها مجلس الإدارة •
  - ٥ - أية موارد أخرى تحصل عليها لنشاطها أو نتيجة ما تقدمه إلى الشركات التي تشرف عليها أو إلى الغير من أعمال أو خدمات •
- مادة ٥ - يتولى إدارة هيئة القطاع العام مجلس يعين بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات بناء على ترشيح الوزير المختص ، ويشكل على الوجه الآتي :
- ١ - رئيس مجلس الإدارة •
  - ٢ - عدد لا يزيد على خمسة من رؤساء مجالس إدارة الشركات التي تشرف عليها الهيئة ، أو من شاغلي الوظائف العليا بالهيئة إذا كانت تبشر النشاط بنفسها •
- عدد لا يزيد على أربعة من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال تخصصاتهم المطلوبة للشركات التي تشرف عليها الهيئة في النواحي الإدارية والتنظيمية والفنية والمالية والاقتصادية والقانونية •
- ويحدد القرار ما يتناوضونه من مكافآت العضوية وبدل الحضور (١) •
- ٤ - ممثل للنقابة العامة للعاملين في مجال نشاط الهيئة يختاره مجلس النقابة المذكور •

---

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء ( بالتفويض ) بتحديد مكافآت العضوية وبدلات الحضور لأعضاء مجالس إدارة هيئات القطاع العام وشركاته ( الجريدة الرسمية - العدد ١٥ في ١٦/٤/١٩٨٤ ) •



مادة ٦ - مجلس ادارة هيئة القطاع العام هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف امورها وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لمباشرة اختصاصات الهيئة لتطبيق الغرض الذي أنشئت من أجله في اطار الأهداف والخطط والسياسة العامة للدولة وعلى الوجه المبين بهذا القانون ، وله بصفة خاصة الاختصاصات المبينة في المواد الآتية :

مادة ٧ - يختص مجلس ادارة هيئة القطاع العام بالنسبة الى الهيئة بما يأتي :

- ١ - الموافقة على الموازنة التخطيطية للهيئة .
- ٢ - الموافقة على ميزانية الهيئة والحسابات والقوائم الختامية .
- ٣ - وضع اللوائح الداخلية الخاصة بالهيئة واصدار القرارات المتعلقة بشئونها المالية والادارية والفنية ، وذلك دون التقيد باللوائح والنظم الحكومية .
- ٤ - وضع معايير الأداء وتقييمها وفحص التقارير التي تقدم عن سير العمل بالهيئة ومركزها المالي .
- ٥ - تأسيس شركات مساهمة بمفردها أو بالاشتراك مع الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد .
- ٦ - تملك أسهم الشركات عن طريق شرائها أو المساهمة في رأس مالها دون التقيد بالحد المقرر لتداول أسهم الشركات الجديدة .
- ٧ - الاقتراض .

مادة ٨ - دون اخلال بما لمجلس ادارة كل شركة من الشركات التي تشرف عليها هيئة القطاع العام يختص مجلس ادارة الهيئة بالنظر في كل ما يرى الوزير المختص أو رئيس مجلس الادارة عرضه على المجلس من مسائل تتعلق بالهيئة أو بالشركات التي تشرف عليها وكذلك بما يأتي :



١٤ - أقرار الخطط والأهداف العامة لكل شركة ولجموعة الشركات التي تشرف عليها طبقاً للسياسة العامة للدولة وفي إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

٢ - دراسة المشكلات الأساسية التي تعترض انطلاق الشركات بكامل طاقاتها للإقامة ما قد تلاقيه من معوقات من أية ناحية تؤثر على إنتاجيتها واقتراح وسائل معالجتها .

٣ - إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية المتصلة بالنشاط العام للشركات التي تشرف عليها لتطوير الممارسات والأنشطة الداخلة في نطاق اختصاصها ووضع معايير الانابة والمسألة بحيث يكون منطوقها مدى التزام الشركة بتحقيق الأغراض المستهدفة من الخطة العامة للدولة .

٤ - المتابعة الدورية للشركات في مجالات أنشطتها المختلفة خاصة في مجالات الانتاج والانتاجية والمبيعات والتصدير والاستثمار والمعاملة والربحية والأجور والحوافز وغيرها على أساس النماذج والضوابط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة وكذلك متابعة الشركات في تلاقى ما يبيده الجهاز المركزي للمحاسبة من ملاحظات .

٥ - التنسيق بين الشركات التي تشرف عليها بعضها وبعض وبين هيئات القطاع العام الأخرى والشركات التي تشرف عليها فيما يتعلق بالأمور ذات الاهتمام المشترك لتحقيق الانتاج الأفضل والاستفادة من مزايا الانتاج الكبير .

٦ - التنسيق بين الشركات التي تشرف عليها الهيئة لتحقيق الحد الأقصى من التكامل الأفقي والرأسي بما يكفل معالجة الاختناقات الانتاجية والتمويية وغيرها وله في سبيل ذلك إنشاء صندوق لموازنة أسعار منتجات أو أنشطة هذه الشركات ويتم تحديد مصادر تمويله بالاتفاق مع وزارة المالية .



٧ - دعم نظم التعريب المشترك بما يكفل علاج الاختلافات المعنوية والفنية والادارية .

٨ - اقراض الشركات التى تشرف عليها أو ضمانها فيما تعقده من قروض .

٩ - اقتراح نقل الاستثمارات من شركة لم تستعملها الى أخرى تشرف عليها ذات الهيئة .

١٠ - اقتراح ادماج الشركة فى شركة أخرى أو تقسيمها أو إلحاقها بهيئة قطاع عام أخرى بعد الاتفاق بين الهيئتين حسبما تقتضيه المصلحة العامة .

١١ - تحديد ما يستحقه ممثلو الشركة فى مجالس الادارة والجمعيات العامة للشركات التى تساهم الشركة فى رأسمالها نظير جهودهم من المرتبات والمكافآت والأجور والزايا التقاعدية أو التأمينية وبدلات الحضور وطبيعة العمل بما لا يتجاوز الحد الأقصى الذى يصدر بتحديد قرار من رئيس مجلس الوزراء ، ويقول ما يزيد على هذا الحد الى الشركة .

مادة ٩ - يجتمع مجلس الادارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه .

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

والمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الاستمانة بهم من نوع الخبرة من العاملين بالهيئة أو غيرهم دون أن يكون لهم صوت محدود فيما يتخذ المجلس من قرارات .

ويجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجان يعهد اليها



ببعض اختصاصاته ، كما يجوز له أن يعهد إلى رئيس مجلس الإدارة أو أحد المديرين ببعض اختصاصاته ، وللمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين في القيام بمهمة محددة .

مادة ١٠ - للوزير المختص دعوة مجلس إدارة هيئة القطاع العام إلى الانعقاد وله في جميع الأحوال حضور الجلسات وحيثنذ تكون له رئاسة المجلس .

مادة ١١ - يبلغ رئيس مجلس الإدارة قرارات المجلس خلال سبعة أيام إلى الوزير المختص لاعتمادها ، وعلى الوزير أن يصدر قراره بشأنها ويبلغه إلى الهيئة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الأوراق إليه والا اعتبرت هذه القرارات نافذة ، وذلك دون لخلال بما قد تتطلبه القوانين من اعتماد أو موافقة سلطات أعلى .

مادة ١٢ - يمثل رئيس مجلس الإدارة الهيئة أمام القضاء وفي صلاتها بالخير .

ويختص بما يأتي :

- ١ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .
- ٢ - إدارة الهيئة وتصريف شئونها .
- ٣ - موافاة الوزير المختص وأجهزة الدولة المعنية بما تتطلبه من بيانات أو معلومات .

ولرئيس مجلس إدارة الهيئة أن يفوض واحداً أو أكثر من شاغلي الوظائف العليا في بعض اختصاصاته .

مادة ١٣ - يندب الوزير المختص من يطل مط رئيس مجلس إدارة الهيئة في حالة غيابه أو خلو منصبه .



٤٤ ..... قطاع عام وقطاع الأعمال العام

مادة ١٤ - تبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

ويكون للهيئة موازنة تخطيطية مستقلة تعد على نمط الموازنات التجارية .

وتعتبر أموال الهيئة من الأموال المطوكة للدولة ملكية خاصة مالم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بإنشائها .

وتقوم الهيئة بفتح حساب مصرفي في البنك المركزي أو أحد بنوك القطاع العام تودع فيه مواردها .

مادة ١٥ - تخضع حسابات هيئة القطاع العام لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات طبقاً لما تقرره قوانين الجهاز .

وتعتبر هيئة القطاع العام من الجهات الحكومية في تطبيق المادة ١٤ من قانون ضريبة الدخل الصادر به القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

مادة ١٦ - يسرى على العاملين بهيئات القطاع العام قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

كما يسرى حكم المادة ٤٢ من هذا القانون على العاملين بهيئات القطاع العام التي تباشر النشاط بنفسها ، وفقاً للضوابط التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

### الكتاب الثاني

### شركات القطاع العام

#### الباب الأول

#### في تأسيسها

مادة ١٧ - شركة القطاع العام وحدة تقوم على تنفيذ مشروع



اقتصادي وفقا للسياسة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية  
ويجب أن يتخذ شكل الشركات المساهمة .

مادة ١٨ - تعتبر شركة قطاع عام :

- ١ - كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة أو مع شركات وبنوك القطاع العام .
- ٢ - كل شركة يساهم فيها أو يمتلك جزءا من رأس مالها شخص عام أو أكثر بنسبة لا تقل عن ٥١٪ مع اشخاص خاصة ، وتدخل في هذه النسبة ما تساهم به شركات أو بنوك القطاع العام من حصة في رأس المال .

ولا يترتب على ذلك أى اخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤  
بإصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة أو بالأحكام  
والأوضاع الخاصة بالشركات القائمة عند النحل بهذا القانون .

مادة ١٩ - يصدر بتأسيس الشركة قرار من الوزير المختص بناء  
على اقتراح مجلس إدارة هيئة القطاع العام المختصة وموافقة رئيس  
مجلس الوزراء .

وينشر هذا القرار موفقا به نظامها الأسلى بالجريدة الرسمية .

مادة ٢٠ - يعتبر مؤسسا للشركة من يشترك اشتراكا فعليا في  
تأسيسها بنية تحمل المسؤولية الناشئة عن ذلك ،

ويعتبر مؤسسا على وجه الخصوص كل من وقع العقد الابتدائى  
أو طلب الترخيص في تأسيس الشركة أو قدم حصة عينية عند تأسيسها .  
ولا يعتبر مؤسسا من يشترك في التأسيس لأصحاب المؤسسين من أصحاب  
الدين الحرة أو غيرهم .

مادة ٢١ - تتولى تقييم الحصص المينية لجنة مشكلة بقرار من  
الوزير المختص تضم ممثلين عن وزارة المالية والجهاز المركزى للمعاشيات ،



ويجوز أن تكون الحصة الميضية المقدمة من الشخص العام امتيازاً أو حقاً في الانتفاع ببعض الأموال العامة أو غيره من الحقوق المنفردة عن حق الملكية ، ويجب أن يعتمد تقييم هذه الحصص من الجمعية العامة .

مادة ٢٢ - تعفى المبالغ التي تصرفها الأشخاص العامة وشركات وبنوك القطاع العام نظراً مساهمتها في رؤوس أموال الشركات التي تنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون وكذلك ما تحفزه ثمناً لشراء أوراق مالية من رسم الحصة المقررة في قانون الحصة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

وتعفى شركات القطاع العام التي تنشأ طبقاً للمادة ١٨/١ من هذا القانون من رسوم شهرتها وتسجيلها .

مادة ٢٣ - تبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وإجراءات تأسيس الشركة ونظامها الأساسي ، ويصدر بنموذج هذا النظام قرار من رئيس مجلس الوزراء ، ويجوز أن تعتمد نماذج النظم الأساسية للشركات حسب طبيعة أنشطتها .

## الباب الثاني

### في الأسهم والسندات

مادة ٢٤ - يقسم رأس مال الشركة إلى أسهم اسمية متساوية القيمة ولا يجوز للشركة انشاء حصص تأسيس ولا منح مزايا خاصة للمؤسسين أو لغيرهم ، ولا يجوز اصدار أسهم تغطي أصحابها امتيازاً من أي نوع كان ، ويحدد النظام الأساسي القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل قيمة السهم عن خمس جنيئات ولا تزيد على مائة جنيه ، ولا يسرى هذا الحكم على الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون .

مادة ٢٥ - يكون السهم غير قابل للتجزئة ، ولا يجوز اصداره بأقل من قيمة الاسمية ، كما لا يجوز اصداره بقيمة أعلى إلا في الأحوال وبالشروط



التي تحددها اللائحة التنفيذية ، وفي جميع الأحوال تضاف هذه الزيادة إلى الاحتياطي .

ولا يجوز بأية حال أن تتجاوز مصاريف الإصدار الحد الذي يصدر به قرار من الهيئة العامة لسوق المال بعد موافقة هيئة القطاع العام المختصة .

وتنظم اللائحة التنفيذية ما تتضمنه شهادات الأسهم من بيانات وكيفية استبدال الشهادات المفقودة أو التالفة وما يتبع بالنسبة إلى هذه الشهادات عند تعديل نظام الشركة .

مادة ٣٦ - تكون لجميع أسهم الشركة حقوق متساوية وتخضع لالتزامات متساوية .

مادة ٣٧ - لا يجوز للأشخاص العامة أو الشركات وبنوك القطاع العام أن تتصرف في أسهم شركات القطاع العام المملوكة لها إلا فيما بينها على الوجه وطبقا للأوضاع التي تبينها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٨ - مع عدم الإخلال بحكم المادة السابقة يجوز بالنسبة للأسهم المملوكة للأفراد والأشخاص الاعتبارية الخاصة في شركات القطاع العام طرحها في سوق الأوراق المالية طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في لوائح تلك الأوراق .

ويجوز التصرف في هذه الأسهم بطريقة الاتفاق بين المتفاعدين ، ولا يحتاج بهذا التصرف على الشركة أو الغير إلا من تاريخ قيد التصرف في سجل تعدد الشركة لهذا الغرض ويؤشر على السهم بقيد التصرف .

ولا يجوز للشركة الامتناع عن قيد التصرف في السهم المشار إليه في الفقرة الأولى إلا إذا كان السهم غير قابل للتداول وفقا لأحكام القانون



أو كان التصرف مخالفا لنظم الشركة أو كان أحد المتعاقدين ناقص الأهلية أو أشهر إفلاسه .

مادة ٢٩ - يكون للشركة اصدار سندات اسمية بترخيص من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص وبعد أخذ رأى مجلس ادارة هيئة القطاع العام التى تشرف على الشركة متى اقتضت مصلحة الاقتصاد القومى ذلك .

على أنه اذا كانت السندات قابلة للتحويل الى أسهم تعين عدم الاخلال بالحد الأدنى لنسبة مساهمة الأشخاص العامة وشركات وبنوك القطاع العام فى رأس المال .

### الباب الثالث

#### فى ادارة الشركة

مادة ٣٠ - يتولى ادارة الشركة التى يملك رأس مالها شخص عام أو أكثر مجلس يتكون من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ، ويشكل على الوجه الآتى :

( أ ) رئيس يرشحه الوزير المختص ويصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء .

( ب ) أعضاء يعين الوزير المختص نصف عددهم بناء على ترشيح رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام التى تشرف على الشركة بعد أخذ رأى رئيس مجلس ادارتها وذلك من شاغلى الوظائف العليا فى الشركة ، وينتخب النصف الآخر من بين العاملين بالشركة وفقا لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ ، فى شأن تحديد شروط واجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة ويكون



انتخابهم معاصراً لانتخاب اللجان النقابية ووفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير القوى العاملة والتدريب .

ويجوز بقرار من الوزير المختص أن يضم المجلس عضوين غير متفرغين من ذوى الخبرة والكفاية الفنية في مجال نشاط الشركة . ويشترك هذان العضوان في المداولات دون أن يكون لهما صوت محدود ، ويحدد القرار الصادر بتعيينهما المكافأة التي تتقرر لكل منهما .

مادة ٢١ - يتولى إدارة الشركة التي يساهم في رأس مالها شخص عام أو أكثر أو شركات وبنوك القطاع العام مع أشخاص خاصة مجلس يتكون من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ويشكل المجلس على الوجه الآتى :

( أ ) رئيس يرشحه الوزير المختص ويصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء .

( ب ) أعضاء بنسبة ما يملك الشخص العام المساهم في الشركة يعينون بقرار من الوزير المختص بناء على ترشيح رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام التي تشرف عليها وذلك من بين شاغلي الوظائف العليا .

( ج ) أعضاء بنسبة ما يملك الأشخاص الخاصة يختارهم ممثلوهم في الجمعية العامة إذا كانت المساهمة برأس مال خاص ، أما إذا كان المساهم الخاص إحدى شركات أو بنوك القطاع العام فيعين ممثلهم في مجلس إدارة الشركة الوزير المختص بناء على ترشيح مجلس إدارة الشركة أو البنك المختص وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد ممثلوا الأشخاص الخاصة المعينين طبقاً لهذا البند على عدد الأعضاء المخكولين في البند السابق .



(د) أعضاء يتم انتخابهم من بين العاملين بالشركة وفقا لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط واجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجلس ادارة وحدات القطاع العام وشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة ، يكون عددهم مساويا لمجموع عدد أعضاء مجلس الادارة المعينين والمختارين طبقا لنيليندين ب ، و يكون انتخابهم معاصرا لانتخاب اللجان الانتخابية ووفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير القوى العاملة والتدريب .

ويجوز بقرار من الوزير المختص بناء على ترشيح مجلس ادارة الشركة أن يضم المجلس عضوين غير متفرغين من ذوى الخبرة والكفاية الفنية فى مجال نشاط الشركة . ويشترك هذان العضوان فى الداويات دون أن يكون لهما صوت محدود ، ويحدد القرار الصادر بتعيينهما المكافأة التى تتقرر لكل منهما .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا بحضور أغلبية أعضائه ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٢٢ - يكون لمجلس ادارة الشركة جميع السلطات اللازمة القيام بالأعمال التى يقتضيها تحقيق أغراض الشركة وعليه على وجه الخصوص :

١ - اعداد مشروع الموازنة التخطيطية للشركة .

٢ - وضع الخطط التنفيذية التى تكفل تطوير الانتاج ، واحكام الرقابة على جودته وحسن استخدام الموارد المتاحة استخداما اقتصاديا سليما ، وكل ما من شأنه زيادة وكفاية الانتاج وتحقيق أهداف الشركة .

٣ - وضع السياسة التى تكفل رفع الكفاية الانتاجية للعاملين وتحقيق كفاءة وتشغيل الوحدات الانتاجية وانتظام العمل بها .



٤ - ترشيد السياسة المالية للشركة لتجميع وتنمية الموارد اللازمة لتمويل العمليات الجارية والاستثمارية من القدد المحلي والأجنبي ، وذلك طبقا لبرامج زمنية محددة .

٥ - تنفيذ المشروعات الاستثمارية المسندة الى الشركة ومتابعة تنفيذها بما يكفل انجازها في مواعيدها المحددة .

٦ - وضع نظم تكاليف الانتاج لمختلف الأنشطة التي تباشرها الشركة .

٧ - تحقيق تقديرات الموارد والمصروفات في الموازنة التخطيطية والعمل على تنمية الموارد وتخفيض النفقات .

٨ - تقرير بنود الاتفاق وفقا لخطة العمل والأهداف الموكول الى الشركة انجازها .

٩ - وضع الخطط التي تكفل اجراء عمليات الاحلال والتجديد أولا بأول في اطار الخطة المقررة من مجلس ادارة هيئة القطاع العام المختصة والمعتمدة من الجمعية العامة للشركة بما يتفق والخطة العامة للدولة .

١٠ - وضع الهيكل التنظيمي والهيكل الوظيفي للشركة في ضوء الضوابط التي يضمها مجلس ادارة هيئة القطاع العام المختصة على أن يتم اعتماد ما يتعلق بالوظائف العليا من الوزير المختص .

١١ - وضع برامج المعاملة بالشركة مع مراعاة الادارة الاقتصادية السليمة .

١٢ - وضع قواعد تشغيل ساعات العمل الإضافية .

١٣ - تحديد المعدلات القياسية للأداء والانتاج وربط نظام الحوافز بهذه المعدلات .

١٤ - تقرير البدلات والمزايا المبنية والتعويضات طبقا للتقواعد



العامة التي يضمها رئيس مجلس الوزراء • ويعتمد قرار مجلس إدارة الشركة في هذا الشأن من الوزير المختص •

١٥ - وضع الخطط اللازمة لتدريب العاملين الجدد ولرفع الكفاءة الفنية للعاملين طوال مدة خدمتهم ، ويراعى في ذلك استيفاء التخصصات المطلوبة وتنشئة أجيال جديدة من العمالة الفنية المتخصصة •

١٦ - وضع اللوائح الداخلية لتنظيم أعمال الشركة وإدارتها ونظام حساباتها وشؤونها المالية التي تكفل انتظام العمل وأحكام الرقابة ، وذلك دون التقييد بالنظم الحكومية •

مادة ٣٣ - يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام القضاء وفي صلاحياتها بالغير ويختص بإدارة الشركة وتصرف شؤونها وله على الأخص ما يأتى :

١ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة •

٢ - تنفيذ البرامج المعتمدة فيما يتعلق بالاستثمار والتمويل والعمالة والانتاج والتسويق والتصدير والربحية •

٣ - الترخيص بتشغيل ماعلت عمل اضافية في الشركة في حدود القواعد التي يضمها مجلس إدارة الشركة •

٤ - اقتراح نقل أو نخب العاملين بالشركة بغير موافقتهم متى اقتضت المصلحة ذلك في داخل نطاق المحافظة ، على أن يصدر بذلك قرار من الوزير المختص ، وذلك مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون النقابات العمالية الصادر به القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ •

وارئيس مجلس الإدارة أن يفوض واحدا أو أكثر من شاغلي الوظائف العليا في بعض اختصاصاته •



## الباب الرابع

### الجمعية العامة

مادة ٣٤ - تتكون الجمعية العامة لشركة التي يملك رأس مالها شخص عام أو أكثر على النحو الآتي :

( أ ) الوزير المختص وله أن ينيب عنه في رئاسة الجمعية العامة رئيس الهيئة المختص وله في حالة غيابه أن ينيب غيره ..... رئيسا

( ب ) ممثل لكل من وزارات المالية والتخطيط والاقتصاد والتجارة الخارجية يختاره الوزير .

( ج ) رئيس وأعضاء مجلس إدارة هيئة القطاع العام التي تشرف عليها .

( د ) أربعة من العاملين بالشركة من غير أعضاء مجلس إدارتها يختارهم اللجنة النقابية بها .

( هـ ) أعضاء لا يزيد عددهم على أربعة من ذوي الخبرة في نشاط الشركة يختارهم الوزير المختص .

وتصدر قرارات الجمعية العامة بأغلبية أصوات الحاضرين فيما عدا الأحوال التي تتطلب فيها اللائحة التنفيذية أو النظام الأساسي للشركة أغلبية خاصة .

ويحضر اجتماعات الجمعية العامة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقبو الحسابات بالجهاز المركزي للمسابات دون أن يكون لهم صوت محدود .

وتبين اللائحة التنفيذية شروط صحة انعقاد الجمعية ونظام التصويت .

مادة ٣٥ - تتكون الجمعية العامة للشركة التي يملك رأس مالها شخص عام أو أكثر مع أشخاص خاصة على النحو الآتي :



١ - الوزير المختص وله أن ينيب عنه في رئاسة الجمعية العامة رئيس الهيئة المختص وله في حالة غيابه أن ينيب غيره ..... رئيساً

٢ - ممثل لكل من وزارات المالية والتخطيط والاقتصاد والتجارة الخارجية يختاره الوزير •

٣ - رئيس وأعضاء مجلس إدارة هيئة القطاع العام أئى تشرف على الشركة •

٤ - المساهمون من الأشخاص الخاصة • ويكون لهم حق حضور الجمعية العامة بالأصالة عن أنفسهم أو بطريق النيابة بشرط أن تكون ثابتة في توكيل كتابى وأن يكون الوكيل مساهماً مالم يشترط نظام الشركة للحضور حيازة عدد معين من الأسهم • ومع ذلك يكون لكل مساهم حائز عشرة أسهم على الأقل حق الحضور ولو قضى نظام الشركة الأساسى بغير ذلك •

٥ - أربعة من العاملين بالشركة من غير أعضاء مجلس إدارتها يختارهم اللجنة التقلبية بها •

٦ - أعضاء لا يزيد عددهم على أربعة من قوى الخبرة في نشاط الشركة يختارهم الوزير المختص •

ويكون حق التصويت لمعلى الأشخاص العامة بنسبة نصيبها في رأس المال ، كما يكون حق التصويت للمساهمين من الأشخاص الخاصة وشركات وينوك القطاع للملم في حدود نسبة نصيب كل منهم في رأس المال ووفقا لتصلب للتصويت الذى يقضى به للنظام الأساسى للشركة •

وتبين اللائحة التنفيذية شروط صحة انعقاد الجمعية العامة • وتصدر قرارات الجمعية العامة بأغلبية أصوات ممعلى أسهم رأس مال الحاضرين فيما عدا الأحوال التى تتطلب فيها اللائحة التنفيذية أو النظام الأساسى للشركة أغلبية خاصة •



ويحضر اجتماعات الجمعية العامة ورئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة ومراقبو الحسابات بالجملة المركزي للمحاسبين دون أن يكون لهم صوت محدود .

مادة ٣٦ - مع مراعاة أحكام هذا القانون والنظام الأساسي للشركة تختص الجمعية العامة بما يأتي :

١ - اقرار الموازنة التخطيطية للشركة التي يعدها مجلس الادارة في اطار الاهداف والخطة العامة المسندة الى الشركة من مجلس ادارة هيئة القطاع العلم المختصة للسنة المالية التالية .

٢ - النظر في تقرير مجلس الادارة فيما أنجزه من أعمال الخطة والموازنة وتقارير تقييم الأداء .

٣ - اقرار الميزانية والحسابات والتقوائم الختامية بعد النظر في تقارير الحسابات .

٤ - اقرار الملاوة الدورية المستحقة للمعاملين في بداية السنة المالية التالية .

٥ - تعديل نظام الشركة ، وإذا انصرف هذا التعديل الى تغيير عرض الشركة يتعين الحصول على موافقة مجلس الوزراء .

٦ - اطالة مدة الشركة أو تقصيرها .

٧ - زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه ، وفي حالة طرح عدد من الأسهم للاكتتاب العام أو التصرف فيها طبقا للمادتين ٢٧ ، ٢٨ من هذا القانون يجب ألا يتأثر نسبة ملكية رأس المال العلم في الشركة ، ولا يجوز تقرير الزيادة الا بعد أداء رأس المال الأصلي بكامله .

٨ - الترخيص باستخدام المخصصات في غير الأغراض المحددة لها في ميزانية الشركة .



٩ - تقرير ادماج الشركة أو تقسيطها ، ولا يكون القرار الذي يصدر في هذا الشأن نافذا الا بعد موافقة مجلس الوزراء عليه .

١٠ - اعتماد تقييم الحصص العينية في حالات التصرف والمشاركة .

١١ - اقرار المساهمة في شركات أخرى وفي هذه الحالة يعين الوزير المختص بصفته رئيسا للجمعية العامة ممثلى الشركة في مجالس ادارة تلك الشركات بناء على ترشيح رئيس مجلس ادارة الشركة وكذلك استبدال غيرهم بهم ويعين رئيس مجلس ادارة الشركة ممثلها في الجمعيات العامة .

مادة ٢٧ - لكل من الوزير المختص أو الجمعية العامة بأغلبية ثلثي أعضائها تنحية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة كلهم أو بعضهم بقرار مسبب لمدة لا تزيد على سنة ، اذا رُوى أن في استمرارهم اضرارا بمصلحة العمل ، على أن يستمر صرف مرتباتهم ومكافآتهم أثناء مدة التنحية .

ويصدر الوزير المختص قرار بتشكيل لجنة تقولى التحقيق مع من تقرر تنحيتهم طبقا لأحكام الفقرة السابقة ، وعلى اللجنة أن تقدم تقريرها خلال مدة التنحية ، ويتم نقلهم داخل الشركة أو خارجها بناء على ما يسفر عنه هذا التقرير مع عدم الاخلال بأحكام قانون النقابات العمالية الصادر به القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ .

وعلى الوزير المختص في حالة التنحية أن يعين مفاوضا أو أكثر لادارة الشركة .

مادة ٢٨ - تؤول الاختصاصات المقررة بالقوانين واللوائح للمجلس الأعلى للقطاع الى مجلس ادارة هيئة القطاع العام التى تشرف على الشركة وتؤول الاختصاصات المقررة لرئيس المجلس الأعلى للقطاع ورئيس الجمعية العمومية للشركة ، الى الوزير المختص .



## الباب الخامس

### النظام المالي للشركة (١)

**مادة ٣٩ -** تبدأ السنة المالية للشركة مع الموازنة العامة للدولة وتنتهي بنهايتها ويتولى الجهاز المركزي للمحاسبة مراقبة حسابات الشركة طبقا لما تقرره قوانين الجهاز .

وفي جميع الأحوال التي يساهم فيها شخص عام أو شركة قطاع عام أو بنك من بنوك القطاع العام في شركة أخرى مؤسسة تحت أي نظام ، لا تعتبر بمقتضاء شركة قطاع عام طبقا لهذا القانون ، ويتمن على كل منها أن يقدم للجهاز المركزي للمحاسبة تقرير مراقبي الحسابات السنوي وكذلك أية بيانات أو قوائم أو مستندات تتعلق بالشركة المساهم فيها يطلبها الجهاز المركزي للمحاسبة ، وذلك لمراجعتها وإبداء الرأي فيها طبقا لقوانينه . ويقوم الجهاز المركزي للمحاسبة بإرسال تقريره عن كل ذلك إلى الشخص العام أو شركة القطاع العام أو بنك القطاع العام وكذلك إلى الجهات الرسمية المعنية المسؤولة .

**مادة ٤٠ -** يعد مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الصلبيات والقوائم الختامية وتقريدا عن نشاط الشركة ومركزها المالي والطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح الصافية ، وذلك لعرضها على الجمعية العامة للشركة خلال السنة الأشهر التالية لنهاية السنة المالية على الأكثر .

---

(١) انظر القرار الجمهوري رقم ٨٣٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن قواعد تنظيم طريقة تحصيل وأداء نصيب الدولة في الأرباح لشركات القطاع العام وحصته مقابل الإشراف والإدارة ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٩/٢ - العدد ٣٦ ) ، المعدل بقرار رئيس الوزراء رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٧٧ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٧/٢١ - العدد ٢٩ ) .



مادة ٤١ - يحدد مجلس الوزراء النسبة التي تجنب في كل سنة مالية من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي قانوني .

ويجوز بقرار من الجمعية العامة للشركة وموافقة مجلس إدارة هيئة القطاع العام التي تشرف عليها إضافة الاحتياطي كله أو بعضه إلى رأس المال ، كما يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد النسبة التي تجنب من الأرباح الصافية لشراء سندات حكومية أو تودع البنك المركزي في حساب خاص ، ويقف تجنب الاحتياطي القانوني إذا بلغت قيمته ما يوازي رأس المال مالم يقرر الوزير المختص لاستمرار تجنبه ، وفي هذه الحالة يجب أن يحدد القرار في كل سنة وأن تصدد فيه النسبة الواجب تجنبها بشرط ألا يجاوز القدر المذكور في الفقرة الأولى . ويجوز أن ينص في نظام الشركة على تجنب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي يخصص للأغراض المنصوص عليها في النظام . ولا يجوز استخدام هذا الاحتياطي في إحدى السنوات في غير ما خصص له إلا بقرار من الجمعية العامة للشركة وإذا لم يكن الاحتياطي النظامي مخصصاً لأغراض معينة جاز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تنفق التصرف فيه بما يعود بالنفع على الشركة .

مادة ٤٢ - يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها ، وتحدد نسبة وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار من رئيس مجلس الوزراء (١) . ولا تقل هذه النسبة عن خمسة وعشرين في المائة من الأرباح الصافية التي يقرر توزيعها على المساهمين بعد تجنب

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٧١ لسنة ١٩٧٧ بشأن قواعد التوزيع النقدي من الأرباح على العاملين بشركات القطاع العام ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٦/١٦ - العدد ٢٤ ) المعدل بالقرار رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٣/٢٣ - العدد ١٢ ) كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن رفع الحد الأقصى لما يحصل عليه العاملون بشركات القطاع العام من الأرباح التي يتقرر توزيعها عليهم ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٢/١٩ - العدد ٦ ) .



الاحتياطات والنسبة المخصصة لشراء السندات الحكومية المنصوص عليها في المادة السابقة .

ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يفصل نصيب العاملين للأغراض الآتية :

١ - ١٠٪ لأغراض التوزيع النقدي على العاملين ، ويحدد قرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه في الفقرة السابقة الحد الأقصى لما يخص العامل سنوياً من هذا التوزيع .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء تخصيص جزء من نصيب العاملين في الأرباح لتوزيعه على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحاً أو تحقق أرباحاً قليلة لأسباب خارجة عن إرادتهم ويكون التخصيص في كل حالة على حدة بناء على عرض الوزير المختص ويتم تمويل هذه التوزيعات من فائض الحصة النقدية لسائر الشركات الرابطة .

٢ - ١٠٪ تخصص لأسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات المتجاورة يؤول ما يفيض عن حاجة هؤلاء العاملين الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي بالمحافظة .

٣ - ٥٪ تودع بحسابات بنك الاستثمار القومي وتخصص للخدمات الاجتماعية للعاملين بالقطاع العام .

مادة ٤٣ - تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد التي يتم على أساسها تقييم مستويات شركات القطاع العام والآثار المترتبة على هذا التقييم .

ويصدر بتقييم مستوى هذه الشركات قرار من الوزير المختص .

.. ويجوز إعادة ترقية هذه المستويات بالنظر الى ما يطرأ على حجم نشاط الشركة وكذلك في حالات الاندماج وغيرها .



## الباب السادس

## تحويل واندماج وتقسيم وانقضاء شركات القطاع العام

مادة ٤٤ - مع عدم الإخلال بحكم البند ١٠ من المادة ٨ من هذا القانون يجوز تقسيم أى شركة خاضعة لأحكامه متى اقتضت الضرورة ذلك ويكون لكل شركة نشأت عن هذا التقسيم الشخصية الاعتبارية المستقلة مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية .

مادة ٤٥ - ( البند «٣» مستبدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٧ )  
تتقضى شركة القطاع العام بأحد الأسباب الآتية :

- ١ - انتهاء المدة المحددة في نظام الشركة .
- ٢ - انتهاء الغرض الذى أسست الشركة من أجله .
- ٣ - هلاك رأس مال الشركة أو معظمه الا اذا قررت الجمعية العامة خلاف ذلك ، ولا يكون قرار الجمعية العامة نافذا الا بعد موافقة مجلس الوزراء عليه .
- ٤ - الاندماج .

مادة ٤٦ - تتولى تقدير صافي أصول الشركات في حالات التحويل والاندماج والتقسيم لجنة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص وتضم ممثلين من وزارة المالية والجهاز المركزى للحسابات ، وتكون قراراتها قابلة للنظر أمام جهات القضاء المختصة .

مادة ٤٧ - لا يجوز اشهار افلاس الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون .

مادة ٤٨ - يظل مجلس ادارة الشركة بعد انقضاءها قائما على ادارتها .



ويعتبر بالنسبة الى الغير في حكم المصفى الى أن يتم تعيين مصفى بقرار من مجلس ادارة هيئة القطاع العام التى تشرف على الشركة وعلى مجلس الادارة أن يقدم له حساباته ويسلمه أموال الشركة ودفاترها ومستنداتها .

مادة ٤٩ - يجب شهر انشاء الشركة فى السجل التجارى . ويقوم رئيس مجلس الادارة بمتابعة اجراءات الشهر .

ولا يحتج بانقضاء الشركة قبل الغير الا من تاريخ شهره فى السجل التجارى .

مادة ٥٠ - تحتفظ الشركة المنقضية خلال مدة التصفية بالشخصية الاعتبارية بالقدر اللازم لأعمال التصفية .

ويضاف الى اسم الشركة خلال مدة التصفية ( عبارة تحت التصفية ) مكتوبة بالحروف كاملة .

وتبقى أجهزة الشركة قائمة خلال مدة التصفية وتقتصر سلطاتها على أعمال التصفية التى لا تدخل فى اختصاص المصفين .

مادة ٥١ - تتبع فى التصفية الأحكام المنصوص عليها فى نظام الشركة فإذا لم يرد فى النظام أحكام فى هذا الشأن يصدر مجلس ادارة هيئة القطاع العام المختصة التى تشرف على الشركة قرارا بتعيين طريقة التصفية .

مادة ٥٢ - يشهر اسم المصفى وعزله وطريقة التصفية وانتهاء التصفية فى السجل التجارى ، ويقوم المصفى بمتابعة اجراءات الشهر . ولا يحتج قبل الغير بما تقدم الا من تاريخ الشهر فى السجل التجارى .



مادة ٥٣ - يقدم المصفى كل سنة أشهر الى الجمعية العامة لشركة حساباً مؤقتاً عن أعمال التصفية ، وعليه أن يدلى بما يطلبه المساهمون من معلومات أو بيانات بالقدر الذى لا يلحق الضرر بمصالح الشركة ، ولا يترتب عليه تأخير أعمال التصفية •

مادة ٥٤ - يقدم المصفى الى الجمعية العامة للشركة حساباً ختامياً عن أعمال التصفية •

وتنتهى أعمال التصفية بالتصديق على الحساب الختامى واعتماده من مجلس ادارة هيئة القطاع العام التى تشرف على الشركة •

مادة ٥٥ - لا تسرى أحكام التصفية المنصوص عليها فى هذا الباب على الشركات التى يمتلكها شخص عام بمفرده ، أو مع غيره من الأشخاص العامة أو شركات وبنوك القطاع العام •

ويصدر مجلس ادارة هيئة القطاع العام التى تشرف على الشركة القرار المنظم لطريقة واجراءات التصفية •

## الباب السابع

### التحكيم (١)

مادة ٥٦ - يفصل فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام بعضها وبعض أو بين شركة قطاع عام من ناحية وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة عامة من ناحية أخرى عن طريق التحكيم دون غيره على الوجه المبين فى هذا القانون •

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٤٤٥٢ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم مكتب التحكيم بوزارة العدل وقواعد تنظيم اتعاب ومصروفات المحكمين ، المعدل بالقرار رقم ٣٦٠٦ لسنة ١٩٨٨ ( النواحيات المصرية - العدد ١٥٩ فى ١٩٨٨/٧/١٣ ) •



**مادة ٥٧ -** تشكل هيئة تحكيم في كل نزاع بقرار من وزير العدل برئاسة مستشار من رجال القضاء أو من في درجته يختاره الوزير أو مستشار من مجلس الدولة يرشحه رئيس المجلس وعسوية عدد من المحكمين بقدر عدد الخصوم الأصليين في النزاع .

ويبين في القرار النزاع الذي سيعرض على هيئة التحكيم .

**مادة ٥٨ -** ينشأ بوزارة العدل مكتب للتحكيم يتكون من عدد كاف من أعضاء الهيئات القضائية يختارهم وزير العدل بناء على ترشيح رؤساء هذه الهيئات ويلحق به العدد اللازم من العاملين الإداريين والنقابيين .

**مادة ٥٩ -** يقدم طلب التحكيم إلى وزير العدل ، ويجب أن يبين في الطلب أسماء الخصوم وممثليهم القانونيين وموضوع النزاع وطلبات المدعى ، وترفق بالطلب جميع المستندات المؤيدة له .

ويتولى مكتب التحكيم بوزارة العدل قيد طلبات التحكيم وإخطار باقي الجهات المختصة بصورة من تلك الطلبات وتطبيقها باختيار محكم لها في خلال أسبوعين من تاريخ إخطارها .

فإذا انقضت المدة المذكورة دون إبلاغ وزارة العدل بما يفيد اختيار إحدى الجهات المتنازعة محكما عنها قام وزير العدل باختيار أحد أعضاء الهيئات القضائية محكما عن تلك الجهة .

**مادة ٦٠ -** يحدد رئيس هيئة التحكيم ميعاد الجلسة التي ينظر فيها النزاع ومكان انعقادها وعلى مكتب التحكيم إعلان جميع الخصوم بالطلب وميعاد مكان الجلسة المحددة لنظره .

**مادة ٦١ -** يكون إعلان جميع الأوراق المتعلقة بالتحكيم والاضطرابات التي يواجهها مكتب التحكيم بالبريد المسجل مع علم الوصول .



مادة ٦٢ - تنظر هيئة التحكيم النزاع المطروح أمامها على وجه السرعة ودون تقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية الا ما تطلق منها بالضمانات والباديء الأساسية في التقاضي وعليها أن تصدر حكمها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ القرار الصادر بتشكيل الهيئة .

مادة ٦٣ - تتولى هيئة التحكيم اجراءات التحقيق ولها أن تتدب أحد أعضائها القيام به .

ويحكم رئيس هيئة التحكيم على من يتخلف من الشهود عن الحضور أو يمتنع عن الاجابة بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تتجاوز عشرين جنيهاً ، ويجوز اعفاء الشاهد من الغرامة اذا حضر وأبدى عنراً مقبولا .

مادة ٦٤ - اذا لم يحضر أحد الخصوم بعد اعلانه بميعاد الجلسة فلهيئة التحكيم أن تقضى في النزاع في غيبته .

مادة ٦٥ - يصدر حكم هيئة التحكيم بأغلبية الآراء وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

ويجب أن يكون الحكم مكتوباً وأن يشتمل بوجه خاص على ملخص موجز لأحوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم ومنطوقه والمكان الذي صدر فيه وتاريخ صدوره . ويوقع الحكم كل من رئيس هيئة التحكيم وأمين السر . ويودع الحكم مكتب التحكيم ، وعلى المكتب اخطار الخصوم بالايذاع .

مادة ٦٦ - تكون أحكام هيئة التحكيم نهائية ونافذة وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من وجوه الطعن .

ويسلم مكتب التحكيم الى من صدر الحكم لصالحه صورة منه مزينة بالصيغة التنفيذية .



مادة ٦٧ - ترفع جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ الحكم الى هيئة التحكيم التى أصدرته .

مادة ٦٨ - تسرى على رسوم التحكيم القواعد المقررة فى قانون الرسوم القضائية فى المواد المدنية ، وذلك بحد أقصى قدره مائة ألف جنيه .

مادة ٦٩ -تحدد بقرار من وزير العدل قواعد تنظيم أتعاب ومصرفات المحكمين .

## الباب الثامن

### المقويات

مادة ٧٠ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون المقويات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه ويتحصلها المخالف شخصيا أو باحدى هاتين المقويتين كل من ارتكب أحد الأعمال الآتية :

١ - كل من عبث عمدا فى نظام الشركة أو فى نشرات الاكتتاب أو فى غير ذلك من وثائق الشركة أو اثبت بها بيانات غير صحيحة أو مخالفة لأحكام هذا القانون وكل من وقع هذه الوثائق أو وزعها مع علمه بذلك .

٢ - كل من قوم بسوء بقصد الحصص المينية المقدمة من الشركاء بأكثر من قيمتها الحقيقية .

٣ - كل مدير أو عضو مجلس إدارة وزع على الشركاء أو غيرهم أرباحا أو فوائد على خلاف أحكام هذا القانون أو نظام الشركة وكل مراقب حسابات أقر هذا التوزيع .

٤ - كل مدير أو عضو مجلس إدارة أو مصنف فكر عمدا بيانات



غير صحيحة في الميزانية أو في حسابات الأرباح والخسائر أو أنقل عدا  
ذكر وقائع جوهرية في هذه الوثائق .

٥ - كل مراقب حسابات تمعد وضع تقرير غير صحيح في نتيجة  
مراجعته أو أخفى عدا وقائع جوهرية في هذا التقرير .

٦ - كل مدير أو عضو مجلس إدارة أو مراقب حسابات أو معاون  
له أو عامل لديه وكل شخص يعهد اليه بالتفتيش على الشركة أفشى ما  
يحصل عليه بحكم عمله من أسرار الشركة أو استغل هذه الأسرار لجلب  
نفع خاص له أو لغيره .

٧ - كل شخص عين من قبل الجهة الادارية المختصة للتفتيش على  
الشركة أثبت عدا في تقريره عن نتيجة التفتيش وقائع كاذبة أو أغفل  
عدا في تقريره وقائع جوهرية من شأنها أن تؤثر في نتيجة التفتيش .

مادة ٧١ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون  
العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا  
تجاوز خمسة آلاف جنيه يتصلها المخالف شخصيا كل من ارتكب أحد  
الأفعال الآتية :

١ - كل من يصدر أسهما أو سندات أو إيصالات اكتتاب أو شهادات  
مؤقتة ويعرضها للتداول على خلاف الأحكام المقررة في هذا القانون .

٢ - كل من يخالف نصا من النصوص الآمرة الأخرى في هذا القانون .

مادة ٧٢ - في حالة الدود أو الامتناع عن إزالة المخالفة التي صدر  
عليها حكم نهائي بالادانة تضاعف الغرامات المنصوص عليها في المادتين  
السابقتين في حديها الأدنى والأقصى .

مادة ٧٣ - لا يجوز رفع الدعوى الجنائية في الجرائم المشار اليها  
في المادتين ١١٦ مكررا ( أ ) ، ١١٦ مكررا ( ب ) من قانون العقوبات



على أعضاء مجلس إدارة الهيئات المختصة والشركات التي تشرف عليها  
الابناء على اذن من النائب العام بعد اخذ رأى الوزير المختص .

مادة ٧٤ - يكون للمكلفين باثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام  
هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له حق الاطلاع على جميع  
سجلات الشركة ودفاترها ووثائقها .

وعلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير المختص ومراقب  
الخصابات وسائر العاملين بالشركة أو هيئة القطاع العام المختصة أن  
يقدموا اليهم البيانات والمعلومات والوثائق التي يطلبونها لأداء عملهم .



قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥  
بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته<sup>(١)</sup>

### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛  
وعلى قانون الموازنة العامة للدولة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة  
١٩٧٣ ؛  
وعلى قانون الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها الصادر بالقانون  
رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ ؛  
وعلى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم  
٤٨ لسنة ١٩٧٨ ؛  
وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات  
ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛  
وعلى قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم  
٩٧ لسنة ١٩٨٣ ؛  
وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛  
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قرر :

#### ( المادة الاولى )

يجعل بأحكام اللائحة التنفيذية المرفقة في شأن هيئات القطاع العام  
وشركاته .

#### ( المادة الثانية )

يستمر التقييم المالى لمستويات شركات القطاع العام في تاريخ



العمل بهذا القرار . ويجوز للوزير المختص إعادة النظر في هذه المستويات  
وفقا لأحكام اللائحة المرفقة وذلك بعد انقضاء سنة على تاريخ العمل بها .

### ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي  
لتاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٥ ( ٧ مارس  
سنة ١٩٨٥ ) .

حسني بشار

### اللائحة التنفيذية

#### تتكون هيئات القطاع العام وشركاته

#### الباب الأول

#### هيئات القطاع العام

#### الفصل الأول

#### أغراض واختصاصات هيئة القطاع العام

مادة ١ - تمثل هيئة القطاع العام الدولة المالكة في رأسمال  
شركات القطاع العام والائتراف والرقابة على الاستخدام الأمثل للأموال  
المستثمرة في هذه الشركات وكفالة تحقيق أهداف الخطة العامة للتنمية  
الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

مادة ٢ - تتولى هيئة القطاع العام مباشرة جميع التصرفات والأعمال  
التي من شأنها تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله في نطاق  
الاختصاصات المنوطة ، ويجوز أن يعهد قرار انشاء الهيئة إليها  
بمباشرة نشاط معين بنفسه .



ولا يجوز التدخل في شؤون هيئة القطاع العام أو شؤون شركاتها من أية جهة أو أى جهاز من الأجهزة الادارية في الدولة الا طبقا لاحكام القانون .

مادة ٣ - تراجع هيئة القطاع العام سنويا مع كل شركة من الشركات التى تشرف عليها الموازنة التخطيطية قبل عرضها على الجمعية العامة للتأكد من تحقيق الأهداف التى أنشئت من أجلها الشركة بأفضل الأوضاع الاقتصادية .

مادة ٤ - تتولى هيئة القطاع العام بالنسبة للشركات التى تشرف عليها ما يأتى :

- ١ - تحليل ودراسة النتائج المالية التى تحصلها كل شركة .
- ٢ - اعداد تقرير ربع سنوى عن موقف الانتاج والربحية والاجور فى كل شركة للعرض على مجلس الادارة وتقرير سنوى تحليلي للمركز المالى للشركة وعرضه على الجمعية العامة لها .
- ٣ - دراسة وتقييم مقترحات الاستثمار التى تعدها الشركات والتنسيق بين هذه المقترحات لتفادى وجود تداخلات مفسدة والتحقق من توفر التمويل اللازم للمشروعات .
- ٤ - تقييم الهياكل التمويلية للشركات والمعاونة فى تصحيح أى خلل بها .
- ٥ - متابعة تنفيذ المشروعات الاستثمارية التى تقوم بها الشركات للتحقق من وجود برامج معتمدة للتمويل ومن الالتزام بالتكلفة الاستثمارية التقديرية والجدول الزمنية للتنفيذ .
- ٦ - اقراض الشركات وضمانها فيها قيرجه من قروض من البنوك والمؤسسات المالية واصدار خطابات الضمان .



٧ - دراسة وتقييم مقترحات الشركات بإنشاء مشروعات مشتركة من النواحي الفنية والاقتصادية واقتراح إنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في مشروعات قائمة لتعمية قدرات القطاع الذي تشرف عليه الهيئة .

٨ - دراسة وتقييم الإنجاز للاستثمارات الجارية تنفيذها بواسطة كل شركة ، واقتراح نقل الاستثمارات من شركة إلى أخرى خلال العام ، في إطار المشروعات المحددة في الخطة السنوية والخطة الخمسية للتنمية .

٩ - معاونة الشركات في إعداد برامج تحسين الأداء ومقايمة تنفيذها .

١٠ - معاونة الشركات في معالجة المشاكل التي تؤثر على الإنتاج والأرباح وتمجيز الشركات وحدها عن حلقها سواء بواسطة أجهزة الهيئة أو بتكليف من تفتاره من خبراء .

١١ - مراجعة واعتماد جدوى عقود الخبرة الأجنبية الخاصة بنقل التكنولوجيا للشركات التابعة .

١٢ - تشجيع الشركات على التعاون في إنشاء مراكز للتدريب تخدم أكثر من شركة أو موقع وذلك بالتنسيق مع أجهزة التدريب المختصة .

١٣ - مراجعة سياسات الأجور والأسعار في كل شركة للتخفيف من الالتزام بربط تكلفة الأجور بقيمة الإنتاج وتحقيق الربح من خلال الكفاءة .

٢١ - التنسيق في استخدامات العمالة بين الشركات .

١٥ - تحليل وتقييم ومراجعة مشتريات الشركات من الخارج اعتماداً على احتياجاتها السنوية للقطاع الذي تشرف عليه الهيئة وتحسين



شروط الشراء وتشجيع الاعتماد على المصادر المحلية وإقامة صناعة وطنية للوفاء بهذه الاحتياجات .

١٦ - إنشاء مركز للمعلومات يساعد على تقييم أداء القطاع وتبادل الخبرة حول الأداء الفنى والاقتصادى للشركات .

١٧ - التفتيش والمتابعة الميدانية ، وبصفة خاصة فى الحالات المعالجة أو الهامة التى تهدد كيان الشركة أو سمعتها ، وتشكيل لجان تسمى الحقائق بأى شركة من الشركات التابعة للهيئة كلما اقتضت الحالة ذلك فى ضوء التقارير الدورية أو تقارير التفتيش والمتابعة وذلك بمعرفة مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٥ - تعدد الهيئة تقريراً سنوياً يضم القوائم المالية المجمعة للشركات التى تشرف عليها وتقييم النتائج المالية لكل منها ، والنتائج الاجمالية للقطاع الذى تشرف عليها ، مع بيان الشركات التى حققت خسائر ، وتلك التى حققت فائضاً أقل من العام السابق والتوصيات المقترحة لمعالجة الموقف فى كل شركة مع المقارنة بين هذه الشركات فيما يتعلق بالقدرة الايرادية للجنه المستثمر ، ومعدلات المصروفات فى كل جنه ايراد .

ومعرض التقرير السنوى المشار اليه على الوزير المختص مشفوعاً بتوصيات مجلس إدارة الهيئة بشأنه .

مادة ٦ - يكون للهيئة هيكل تنظيمى يقره مجلس الادارة ويعتمده الوزير المختص ويهتم هذا الهيكل فى حدود ما يدرج فى الموازنة التخطيطية .

مادة ٧ - تعدد الهيئة موازنة تخطيطية على نمط الموازنات التجارية وتعرض على مجلس ادارة الهيئة قبل بداية السنة المالية بثلاثة اشهر على الأقل من كل عام .

وتعتمد هذه الموازنة من الوزير المختص وذلك فى حدود مجموع



حصص الاشراف المعتمدة من الجعفيات العامة قبل احالتها الى الجهات المختصة .

مادة ٨ - يتتبع اعداد موازنة الهيئة وحساباتها النظام المحاسبي الموحد .

مادة ٩ - تدرج بموازنة هيئة القطاع العام الدرجة المالية والمبالغ المخصصة لوظيفة رئيس مجلس ادارة الهيئة بها يعادل الدرجة والمرتب والبدلات المقررة قانونا لأعلى مستوى لرؤساء مجالس ادارة الشركات التي تشرف عليها الهيئة .

ويستحق رئيس مجلس ادارة الهيئة الدرجة والمرتب والبدلات المذكورة في الفقرة السابقة .

مادة ١٠ - مع مراعاة الاجراءات والقوانين المعمول بها يختص رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام في اطار السياسة والخطة العامة بالبت فيما يلي :

١ - اجازات رؤساء الشركات .

٢ - طلبات الشركات لشراء ووسائل النقل المشترك للمعاملين ( مثل الاتوبيسات ) ووسائل النقل الانتاجي ( مثل اللواري والاوناش ) ومعدات العمل التتيلية ( مثل اللوادر والكبشات ) مع مراعاة تأثيرات الموازنة العامة .

٣ - طلبات الشركات لشراء سيارات ركوب وذلك دون اخلال باعتماد رئيس مجلس الوزراء لشراء .



## الفصل الثاني

### إدارة هيئة القطاع العام

مادة ١١ - يعقد مجلس إدارة الهيئة اجتماعا بالمقر الرئيسي للهيئة ، ويجوز عقد اجتماعات المجلس في غير المقر الرئيسي للهيئة اذا اقتضت الضرورة ذلك .

مادة ١٢ - يعقد مجلس إدارة الهيئة بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر ويجب على رئيس المجلس دعوته للائتمقاد اذا طلب ذلك كتابة نصف عدد أعضاء المجلس وذلك خلال أسبوع من تاريخ تقديم الطلب . ويجوز للوزير دعوة المجلس للائتمقاد عند الحاجة .

ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يحجب عن المجلس أى موضوع من الموضوعات الداخلة في اختصاصه .

مادة ١٣ - يسبوجه رئيس مجلس إدارة الهيئة الدعوة لعقد مجلس قبل الموعد المحدد بثلاثة أيام على الأقل ، ويجوز عند الضرورة أن يدعى المجلس للائتمقاد في اليوم ذاته ويجب أن يرفق بالدعوة جدول أعمال الجلسة ومذكرات عن الموضوعات التي تنتظر فيها ، ورئيس المجلس أن يعرض الموضوعات التي تنسم بالسرية في الجلسة .

مادة ١٤ - جلسات مجلس إدارة الهيئة سرية ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا بحضور اقلية أعضائه ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس ، ولا يجوز الانابة في حضور الجلسات أو في التصويت على القرارات .

مادة ١٥ - لمجلس إدارة الهيئة وللهيئة أن يدعو لعضوي اجتماعات



المجلس من يرى الاستمانة بهم من ذوي الخبرة من العاملين بالهيئة أو غيرهم وذلك لتقديم ما يطلب منهم من آراء وبيانات أو ايضاحات وذلك دون أن يكون لأى منهم صوت معدود فيما يتخذة المجلس من قرارات .

مادة ١٦ - يدعى رئيس مجلس ادارة الشركة لحضور اجتماعات مجلس ادارة الهيئة عند نظر الموضوعات المتعلقة بالشركة وذلك لابداء ما يراه من ملاحظات أو آراء أو تقديم ما يطلب منه من ايضاحات وبيانات وله الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له صوت معدود .

مادة ١٧ - تدون محاضر اجتماعات مجلس ادارة الهيئة في سجل خاص ويوقع المحضر رئيس المجلس وأمين السر الذى يختاره المجلس من بين العاملين في الهيئة .

وتتبع في اعداد واستعمال السجل وتدوين المحاضر الأحكام المخصوص عليها في المواد ( ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ) من هذه اللائحة وترسل صورة ممتدة من هذه المحاضر الى الوزير المختص خلال أسبوع من تاريخ تصديق مجلس الادارة عليها .

وللمضو أن يطلب اثبات اعتراضاته وملاحظاته في محضر الاجتماع وعلى أمين السر أن يسجل ذلك .

مادة ١٨ - يجوز عند الضرورة أن تعرض بعض الموضوعات على المجلس بطريق التعرير على أن تصدر القرارات بالاجماع وتعرض على المجلس في أول جلسة تالية للاحاطة .

مادة ١٩ - يعتمد مجلس ادارة هيئة القطاع المصام اللوائح الداخلية الخاصة بالعاملين بالهيئة وبصفة خاصة اللوائح المنظمة للحوافز والخدمات الاجتماعية والجنوات ونظام تنمية القوى البشرية .



مادة ٢٠ - فيما عدا هيئات وشركات وزارة الانتاج الحربى يجوز للوزير المختص أن يشكل مجلسا استشاريا لهيئات القطاع العام التابعة له من رؤساء هذه الهيئات وعدد لا يزيد على أربعة من ذوى الخبرة البارزة المهتمين بقضايا الانتاج والانتاجية والارباح وزيادة كفاءة العاملين .

ويجوز للوزير دعوة المجلس للاعتماد ، كما يجوز للوزير دعوة من يراه لحضور اجتماعات المجلس .

مادة ٢١ - يختص المجلس الاستشارى لهيئات القطاع العام بالنظر فيما يلى :

( أ ) دراسة وفحص المشاكل المشتركة التى تواجه الهيئات والشركات واقتراح الحلول اللازمة لها .

( ب ) مراجعة الدراسات القطاعية التى تجريها مراكز البحوث وبيوت الخبرة المالية والوطنية والتنسيق بين الهيئات وبعضها وأجهزة الدولة المختلفة .

( ج ) اقتراح السياسات التى تزيد الانتاج والربحية للشركات وتبادل الخبرات فى الموضوعات محل الاهتمام المشترك .

مادة ٢٢ - يجتمع المجلس الاستشارى بدعوة من رئيسه مرة كل ثلاثة شهور على الأقل أو كلما اقتضت الضرورة ذلك ويمصدر رئيس المجلس الاستشارى بعد موافقته قرارا بتنظيم سير العمل به .

مادة ٢٣ - يصدر الوزير المختص ممرارا باختيار أمين للمجلس الاستشارى من ذوى الخبرة البارزة فى القطاع ، ويحدد الوزير المكافآت والمزايا التى تمنح لأمين المجلس بمراجعة النظم والقواعد المعمول بها .



مادة ٢٤ - يتولى أمين المجلس الاستشارى الاعداد لجدول أعمال المجلس ، والإشراف على العمل الإدارى الخاص بشئونه ، وكذلك على تسجيل نتائج المناقشات كما يتولى متابعة تنفيذ توصيات المجلس .

مادة ٢٥ - تتخذ الإجراءات لإدراج الاعتمادات اللازمة فى موازنة الوزارة لتمويل الدراسات والأبحاث التى تعرض على المجلس الاستشارى وذلك بعد أخذ رأى المجلس المذكور .

مادة ٢٦ - ( مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٥ ) مع عدم الإخلال بخصه العاملين فى الأرباح طبقا للقواعد المقررة تدوج بموازنة كل هيئة من هيئات القطاع العام الاعتمادات اللازمة لصرف ( المكافآت السنوية للإنتاج ) وذلك فى حدود ما يوازى واحد فى المائة ( ١/١ ) من الزيادة فى الفائض السنوى بعد سداد انصرايب المستحقة عن الفائض المحقق فى السنة المالية ١٩٨٤/٨٣ فى الشركات التى تشرف عليها الهيئة .

مادة ٢٧ - يستحق رئيس مجلس إدارة الهيئة فى نهاية العام المالى المكافأة السنوية للإنتاج فى حدود ما يوازى واحد فى المائة ( ١/١ ) من الزيادة فى الفائض السنوى المقابل لتوزيع المنصوص عليه فى المادة السابقة وذلك خصما من الاعتمادات المدرجة بموازنة الهيئة لهذا الغرض .  
ويصدر بالمكافأة قرار من الوزير المختص .

ولا يجوز أن تجاوز قيمة المكافأة المذكورة ضعف المرتب الأساسى والبدلات التى تقاضاها رئيس مجلس إدارة الهيئة خلال العام المالى .

مادة ٢٨ - يستحق العاملون بهيئة القطاع العام « المكافأة السنوية للإنتاج » بنسبة مرتباتهم الأساسية وذلك خصما من الباقي من الاعتمادات المنصوص عليها فى المادة (٢٦) بعد صرف مكافأة رئيس مجلس إدارة الهيئة المنصوص عليها فى المادة (٢٧) .



ويدرج ما يتبقى من هذه الاعتمادات في حساب خاص بالهيئة لصرف المكافآت السخوية للافتتاح المستحقة لرؤساء وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين في الشركات التي لم تحقق أرباحاً في ذات العام نتيجة لتثبيت الأسعار بقرارات سيادية في مستوى أقل من التكلفة وذلك بشرط تحقيق هذه الشركات أرقام الإنتاج المستهدفة في الخطة المعتمدة .

وتوزع هذه المكافآت في كل شركة بقرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة التي تشرف عليها .

## الباب الثاني

### شركات القطاع العام

#### الفصل الأول

#### تأسيس شركات القطاع العام

مادة ٢٩ - يجوز لهيئة القطاع العام في حدود الاعتمادات المقررة لذلك في موازنتها التخطيطية انشاء شركات قطاع عام جديدة بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد لتحقيق التكامل بين الشركات التي تشرف عليها أو لتصويرها .

ويتولى مجلس إدارة الهيئة مراجعة طلب التأسيس للتحقيق من أنه يتفق مع اطار خطة التنمية والدراسات التي أعدت عن الشركة والجدوى الاقتصادية من انشائها .

مادة ٣٠ - يعرض رئيس مجلس إدارة الهيئة على الوزير المختص طلب التأسيس مبيناً به غرض شركة القطاع العام وقيمة رأس المال اللازم لتحقيق هذا الغرض وطريقة أدائه مع مذكرة مشتملة على جميع البيانات الواجب توافرها قانوناً لتأسيس الشركة بالإضافة الى دراسة الجدوى التي قام بمراجعتها مجلس إدارة الهيئة .



ويرفق بالطلب المذكور اقرار من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين أصحاب رأس المال الخاص ، يتضمن بياناً محدداً وواضحاً بالتزاماتهم ومقدار مساهمتهم في رأس المال ، وطريقة ومواعيد أدائه .

مادة ٣١ - تتولى هيئة القطاع العام المختصة متابعة واستيفاء اجراءات ومستندات تأسيس الشركات الجديدة وبوجه خاص :

( ١ ) مراجعة مشروع النظام الاساسى للشركات وعقود تأسيس الشركات التى يمتلكها أكثر من شخص .

( ب ) التحقق من صحة اقرارات المؤسسين والمكتتبين وسائر التزاماتهم .

( ج ) التحقق من اداء كل مكتتب ما يلزم بسداده من قيمة الاسهم التى اكتب فيها ومن ايداع كافة المبالغ المدفوعة على سبيل الاكتتاب في حساب خاص باسم الشركة تحت التأسيس لدى أحد البنوك المصرية المعتمدة .

( د ) اتخاذ الاجراءات اللازمة لتقييم الحصص العينية طبقاً للقانون .

( هـ ) عرض الأوراق على ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .

مادة ٣٢ - يصدر بتأسيس شركة القطاع العام قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة المختصة وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء ، وينشر هذا القرار والنظام الاساسى للشركة على نفقتها في الجريدة الرسمية .

ويقول رئيس مجلس ادارة الشركة بعد النشر شهر القرار والنظام الاساسى في السجل التجارى وتكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية من تاريخ هذا النشر .

مادة ٣٣ - يصدر رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة قسم التشريع



يمجلس الدولة قراراً بنموذج النظام الأساسى لشركات القطاع العام ويجوز أن تعتمد هذه النماذج وفقاً لطبيعة نشاط الشركات (١) .

## الفصل الثانى

### رأس مال وأسهم شركة القطاع العام

مادة ٢٤ — يشترط فى رأس مال شركة القطاع العام ألا يقل عن خمسمائة ألف جنيه وأن يكون كافياً لتحقيق غرضها .  
ولا تؤسس الشركة إلا إذا كان رأس مالها مكتتباً فيه بالكامل ،  
وقام كل مكتب بأداء الربع على الأقل من القيمة الاسمية للاسهم النقدية التى اكتب فيها .

مادة ٢٥ — يودع المبلغ المدفوع لحساب الشركة تحت التأسيس فى أحد البنوك المصرية المرخص لها بتلقى الاكتتاب ، ولا يجوز سحبه إلا بقرار من الجمعية العامة بعد نشر قرار تأسيس الشركة وشهر نظامها وعقد تأسيسها بالسجل التجارى .

ويسدد الباقي من قيمة السهم خلال خمس سنوات من تاريخ تأسيس الشركة فى المواعيد التى يعينها النظام الأساسى أو مجلس إدارة الشركة .

مادة ٣٦ — لا يجوز طرح أى عدد من أسهم الشركة للاكتتاب العام إلا عن طريق أحد البنوك المصرية المرخص لها بتلقى الاكتتاب .  
وتكون دعوة الجمهور للاكتتاب العام بنشرة تقرها الهيئة العامة لسوق المال وتشتمل على البيانات الآتية :

(١) صدر قرار رئيس الوزراء رقم ١٣٩٠ لسنة ١٩٨٥ بإصدار نموذج النظام الأساسى لشركات القطاع العام ( الجريدة الرسمية - العدد ٤١ فى ١٠/١٠/١٩٨٥ ) .



١ - اسم الشركة وغرضها ومركزها الرئيسي وحدتها وتاريخ صدور موافقة رئيس مجلس الوزراء على تأسيس الشركة .

٢ - أسماء المؤسسين وجنسياتهم ومهنهم ومحال اقامتهم .

٣ - مقدار رأس مال الشركة والقيمة الاسمية للسهم وعدد

الاسهم ومقدار ما طرح منها للاكتتاب ، وما اكتب به المؤسسون .

٤ - البيانات الخاصة بكل حصة عينية والحقوق المترتبة عليها .

٥ - تاريخ بدء الاكتتاب ونهايته وشروطه .

٦ - المبالغ المطلوب عند الاكتتاب بحيث لا يقل عن ربع القيمة

الاسمية للسهم ومصاريف الاصدار التي تحددها هيئة القطاع العام المختصة .

٧ - طريقة توزيع الأرباح الصافية السنوية .

٨ - طريقة تخصيص الاسم اذا بلغت طلبات الاكتتاب أكثر من

المعرض للاكتتاب .

٩ - التاريخ المحدد لنهاية السنة المالية .

وتعلن نشرة الاكتتاب على الأقل في صحيفة يومية واسعة الانتشار

تصدر باللغة العربية على أن يظل الاكتتاب مفتوحا مدة لا تقل عن

عشرة أيام ، ولا تزيد على ستين يوما ، فاذا لم تتم تغطية الاكتتاب

جاز مد هذه المدة الى مدة أخرى واحدة مماثلة .

فاذا لم يستكمل تغطية الاكتتاب فانه يجوز لمجلس ادارة هيئة

القطاع العام المختصة أن يرفع حصة مساهمتها في رأس مال الشركة

بمقدار البقي دون اكتتاب .

مادة ٢٧ - تقيد أسهم الشركات التي يساهم فيها الأفراد أو

الأشخاص الاعتبارية الخاصة في سوق الأوراق المالية .



مادة ٢٨ - تستبدل الشركة بعد تأسيسها بإيصالات الاكتتاب شهادات مؤقتة بالاسهم موقعة من رئيس مجلس الإدارة .

وتقوم هذه الشهادات المؤقتة مقام الأسهم وتظل اسمية .  
ويجب أن تشمل الشهادات المؤقتة على البيانات الآتية :

- ١ - رأس مال الشركة ومركزها الرئيسي .
- ٢ - اسم المساهم .
- ٣ - عدد الأسهم التي اكتسب بها وكيفية الوفاء بقيمتها .
- ٤ - المبلغ المدفوع من قيمة الأسهم .
- ٥ - تاريخ المبلغ .
- ٦ - الرقم المسلسل للشهادات المؤقتة .
- ٧ - نوع وأرقام الأسهم التي تمثلها الشهادات المؤقتة .

مادة ٢٩ - تستبدل بالشهادات المؤقتة شهادات الأسهم خلال ستة أشهر من تاريخ قيد الشركة في السجل التجارى .  
وتفرق قسائم الأرباح بشهادات الأسهم .

ويجب أن يوقع هذه الشهادات رئيس وأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة على الأقل .

مادة ٤٠ - تكون أسهم الشركة نقدية أو متابل حصة عينية ، ويجب أن يذكر نوع السهم في الشهادة التي تمثله .

مادة - ٤١ - تعد الشركة سجلا خاصا لقيد الأسهم وارقامها والقدرد المدفوع من قيمتها وأسماء المساهمين وجنبياتهم وموطنهم ومهنتهم .

وتبلغ الشركة هذه البيانات الى مصلحة الشركات .



مادة ٤٢ - يكون رهن الأسهم بمعد مكتوب مصدقا على انتقيمات الواردة به ويقيّد هذا الرهن في سجل الأسهم كما يؤشّر به على شهادات الأسهم ذاتها ، وللدائن المرتين قبض الأرباح واستعمال الحقوق المتعلقة بالسهم .

ولا يجوز شطب الرهن الا بمقتضى حكم نهائى أو اقرار موثق من الدائن المرتين بقبول الشطب ويؤشّر بذلك في سجل الأسهم وعلى الأسهم ذاتها .

مادة ٤٣ - يجوز للأشخاص انعامه أو الشركات وبنوك الققطاع العام أن تتصرف في الأسهم المطوكة لها في شركة قطاع عام الى هيئة القطاع العام التى تشرف على الشركة ثم للمؤسسين لها من الأشخاص العامة أو شركات وبنوك القطاع العام ، ثم الى غير المؤسسين للشركة من هذه الجهات .

مادة ٤٤ - اذا انتقلت ملكية السهم بطريق الارث أو الوصية وجب على الوارث أو الموصى له أن يطلب بكتاب موصى عليه بطم الوصول خلال ستين يوما من علمه بواقعة الارث أو الوصية نقل قيد الملكية في سجل الأسهم واذا كان نقل ملكية السهم تنفيذا لحكم نهائى جرى القيد في سجل الأسهم وفقا لهذا الحكم خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ اعلانه للشركة .

ويؤشّر على السهم ذاته بنقل ملكيته .

مادة ٤٥ - يجوز أن ينص في النظام الأساسى للشركة على استهلاك الأسهم أثناء قيامها وذلك اذا كان المشروع مما يهلك تدريجيا أو كان قائما على حقوق مؤقتة ، وذلك بموافقة ثلاثة أرباع الحاضرين من أعضاء الجمعية العامة للشركة .



ولا يكون استهلاك الأسهم الا من الأرباح أو من الاحتياطي ويتق هذا الاستهلاك تباعا بطريق القرعة السنوية أو بأية وسيلة أخرى تحقق المساواة بين المساهمين طبقا لما يحدده نظام الشركة .  
ويقع باطلا كل ما يخل بهذه المساواة .

ويجوز أن يجرى استهلاك أسهم الشركة بطريق شرائها في سوق الأوراق المالية ، بسعر أقل من قيمتها الاسمية أو مساويا لهذه القيمة .  
وتعتمد في جميع الأحوال الأسهم التي تحصل عليها الشركة بهذه الوسيلة .

مادة ٤٦ — إذا فقدت شهادة السهم أو هلكت ، غملاك السهم المقيد اسمه في سجل الشركة الحق في طلب شهادة جديدة للسهم بدلا منها ، وعلى الشركة أن تسلّم المالك الشهادة الجديدة للسهم بنفس رقم السهم الأصلي التي فقدت أو هلكت .

مادة ٤٧ — لا تسري أحكام هذا الفصل على الشركات التي يمتلكها شخص عام بمفرده وذلك فيما عدا ما تقتضى به المادتان ( ٤٠ ، ٤٣ ) .

### الفصل الثالث

#### إدارة شركة القطاع العام

مادة ٤٨ — مجلس إدارة شركة القطاع العام هو المسئول عن اعداد وتحقيق الأهداف السنوية لشركة فيما يتعلق بالأرباح والانتاج والجودة ويلتزم بتحقيق الحد الأدنى الذى تحدده الهيئة المختصة من أرقام للانتاج والمفائض السنوى للإيرادات على المصروفات .

مادة ٤٩ — لمجلس إدارة الشركة اعتماد اللوائح ونظم العمل الداخلية بالشركة واتخاذ كافة الاجراءات والتصرفات القانونية الاخرى اللازمة لحسن إدارة جميع أنشطة الشركة والتصرف في شؤونها وتصدر



قرارات المجلس نهائية دون حاجة الى اعتماد سلطة أعلى وذلك مع عدم الاخلال بأحكام هذه اللائحة وفيما عدا الحالات الآتية :

- ( أ ) تعديل سياسة الأسعار وتعديل نسبة الأجور الى قيمة الانتاج .
- ( ب ) انشاء شركات جديدة أو المشاركة في شركات أخرى .
- ( ج ) ادماج الشركة .

وعلى مجلس ادارة الشركة مراجعة ما تم انجزه كل ثلاثة أشهر في ضوء الموازنة التخطيطية للشركة وعرض الأمر على جميعتها العامة كما اقتضت الحاجة التعديل في الموازنة المذكورة .

مادة ٥٠ - تعرض المسائل الآتية على مجلس ادارة الهيئة للنظر والبت فيها :

( أ ) مشروع الموازنات التخطيطية السنوية التي يقرها مجلس ادارة الشركة .

( ب ) تقارير مجلس الادارة السنوية عن تقييم الأداء والخصائص والقوائم الختامية .

( ج ) الموضوعات العامة أو المشتركة بين الشركات التي تشرع عليها الهيئة وغيرها من الموضوعات التي تحتاج الى التنسيق أو التعاون المشترك .

مادة ٥١ - يعرض تقرير مجلس ادارة الشركة عن نتائج أعمالها على الجمعية العامة ويجب أن يشتمل على ما يأتي :

١ - الفائض القابل للتوزيع عن العام الذي يعد عنه التقرير مقارنا بالفائض المستهدف بالخطة والفائض المحقق في العام السابق .

٢ - اجمالي الأموال المستمرة في الشركة واجمالي التزاماتها والقيمة الصافية لحقوق المساهمين .



٣ - بيان بتكلفة الأجور بالمقارنة بقيمة الانتاج للمام الذى يعد عنه التقرير مقارنا بالمام السابق وتكلفة الأجور المحددة بالخطه .

٤ - المشاكل الرئيسية التى تؤثر على الانتاج والفائض والبرنامج الذى أعده مجلس الادارة لمعالجة كل مشكلة منها .

٥ - ديون الشركة ومصادر تمويلها وأعباء خدمتها .

٦ - معدلات استخدام الطاقة الانتاجية والبرنامج الذى أعد لاستغلال الطاقة المعطلة ان وجدت .

٧ - البرنامج المقترح لتطوير المنتجات وإضافة أنشطة جديدة .

٨ - حجم الانجاز الفعلى للمشروعات تحت التنفيذ وموقف التنفيذ بالنسبة اليها والمواقف التى تصادف هذا التنفيذ مقارنا بحجم الانجاز المخطط .

مادة ٥٢ - يضع مجلس إدارة الشركة لائحة داخلية لتنظيم سير العمل بالمجلس وذلك دون اخلال بالنظام الأساسى للشركة وأحكام هذه اللائحة .

مادة ٥٣ - يضع مجلس إدارة الشركة اللائحة الداخلية لنظام العاملين فيها وذلك دون اخلال بنظام العاملين بالقطاع العام ويراعى فى اعداد نظام الحوافز للعاملين بالشركة عدم تجاوز تكلفة الأجور منسوبة الى قيمة الانتاج الصالح للتسويق عن متوسط هذه النسبة فى السنوات الثلاث السابقة أو من تاريخ بدء الشركة لنشاطها أيهما أقرب .

مادة ٥٤ - يعقد مجلس الادارة اجتماعا بالمركز الرئيسى للشركة مرة على الأقل كل شهر ويجوز أن يعقد المجلس عند الضرورة اجتماعا فى غير المركز الرئيسى .

مادة ٥٥ - يجوز عند الضرورة عرض بعض الموضوعات على مجلس



الادارة بالتعمير وتصدر القرارات في هذه الحالة بالاجماع وتعرض على المجلس في أول جلسة تالية لصدورها للاحاطة .

مادة ٥٦ - يدعو رئيس مجلس الادارة المجلس الى الانعقاد وذلك قبل الموعد المحدد بثلاثة ايام على الاقل ، ويجوز عند الضرورة دعوة المجلس للانعقاد في اليوم ذاته .

ويرفق بالدعوة جدول أعمال الجلسة ومذكرات عن الموضوعات التي تنظر فيها ومع ذلك يجوز لرئيس مجلس الادارة أن يعرض الموضوعات السرية في اجماع المجلس .

وتسري أحكام الفقرتين الأخيرتين من المادة (١٧) من هذه اللائحة على محاضر اجتماعات المجلس .

مادة ٥٧ - اجتماعات مجلس ادارة الشركة سرية ولا يجوز الانابة في حضورها ولا يكون الاجتماع صحيحا الا بحضور أغلبية أعضاء مجلس الادارة من غير ذوى الخبرة وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٥٨ - لمجلس ادارة الشركة دعوة من يختاره من ذوى الخبرة سواء من العاملين بالشركة أو من غير العاملين فيها لحضور اجتماعه للدلاء بما يطلبه المجلس من بيانات أو ايضاحات دون أن يكون لهم حق الاشتراك في مداوات المجلس أو صوت محدود فيها يتخذ من قرارات .

مادة ٥٩ - يتبع في اعداد واثبات محاضر اجتماعات مجلس ادارة الشركة ما يلى :

١ - يعد سجل خاص لتدوين محاضر اجتماعات مجلس الادارة يتكون من صفحات متسلسلة ومختومة بخاتم مصلحة الشهر القمارى والتوثيق وموقعة من الموثق المختص ويجب اثبات التوثيق ووضع خاتم



الشهر العقاري والتوثيق يثبت التاريخ على النحو المذكور في صدر كل سجل قبل استعماله .

٢ - يوقع محضر اجتماع مجلس الإدارة من رئيس المجلس وأمين السر الذي يحدده المجلس بناء على ترشيح رئيسه من بين العاملين بالشركة .

٣ - تكون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة في السجل الخاص بذلك بصفة منتظمة عقب كل جلسة ، وفي صفحات متتابعة ودون أى كسـط أو تحشير .

ولا يجوز إنشاء سجل جديد لمحاضر اجتماعات مجلس الإدارة إلا بعد تقديم السجل السابق للموفق المختص بمصلحة الشهر العقاري الذى يقع فى دائرته مركز الشركة ليؤشر عليه بإقفاله وأثبت ذلك فى سجلات المصلحة المذكورة .

مادة ٦٠ - يكون الموقعون على محاضر الاجتماعات مسئولين عن صحة وسلامة هذه المحاضر ويعلن السجل .

وترسل صورة ممتدة من هذه المحاضر الى رئيس هيئة القطاع العام المختص خلال أسبوع من تاريخ التصديق عليها .

مادة ٦١ - يجب أن يتضمن محضر جلسة مجلس الإدارة بصفة خاصة ما يأتى :

- ( أ ) بيان أسماء الحاضرين والغائبين من أعضاء المجلس .
- ( ب ) التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ( ج ) موجز كاف لمناقشات ونتيجة التصويت على كل موضوع عرض عليه .
- ( د ) ما يطلب أى عضو بالمجلس اثباته من الملاحظات والاعتراضات .



مادة ٦٢ - لا يجوز أن يكون لرئيس مجلس الإدارة أو لأحد من أعضائه أو لأحد من مديري الشركة ولاى من تربطهم بهم صلة قرابة أو نسب الى الدرجة الرابعة أية مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فى الأعمال والمقود التى تتم باسئها ولصائبها .

ولا يجوز لرئيس مجلس ادارة الشركة أو لآى عضو بهذا المجلس أن يحضر مداولاته أو يشترك فى التصويت على القرارات المطلقة بأية مسألة معروضة على المجلس اذا كان لآى منهم أو لمن لهم صلة قرابة أو نسب بهم الى الدرجة الرابعة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها .

مادة ٦٣ - لا يجوز لرئيس مجلس ادارة الشركة أو لآى عضو من الأعضاء من غير ذوى الخبرة أن يشترك فى أى عمل من شأنه منافسة الشركة ، أو أن يتجر، لصابه ، أو لصاب غيره فى أحد فروع النشاط الذى تزاوله الشركة .

ولا يجوز لرئيس مجلس الادارة أو لآى من أعضائه شاغلى وظائف الادارة العليا افشاء أسرار الشركة أو تسهيل حصول الغير على أى من تقارير الأجهزة الرقابية أو أية تقارير داخلية تتعلق بأعمال الشركة .

مادة ٦٤ - رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة مسؤولون عن أى اخلال بالتزاماتهم أمام الجمعية العامة للشركة وذلك دون اخلال بمسؤوليتهم الجنائية أو المدنية أو التأديبية .

مادة ٦٥ - لرئيس مجلس ادارة الشركة اقتراح نقل أو نذب العاملين بالشركة بغير موافقتهم متى اقتضت المصلحة ذلك فى داخل نطاق المحافظة على أن يصدر بذلك قرار من الوزير المختص مع عدم الاخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون الانقلابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ .



## الفصل الرابع

### مالية شركة القطاع العام

مادة ٦٦ - يضع مجلس إدارة الشركة الأنظمة واللوائح والتعليمات الإدارية والمالية التي تكفل سرعة وسهولة انجاز الأعمال والخدمات وتوفير ضمانات المراقبة والمراجعة المالية طبقاً للاصول والقواعد المحاسبية المقررة وحسب ما تقتضيه طبيعة وحجم نشاط الشركة .

مادة ٦٧ - يعرض على مجلس إدارة الشركة تقرير ربع سنوي يتضمن حساب العمليات الجارية وفائض هذه العمليات ، ويجب أن يشمل هذا التقرير المعلومات المقارنة عن الثلاث سنوات السابقة والأرقام المخططة والمدرجة في الموازنة التقديرية .

مادة ٦٨ - يجب أن تتضمن اللوائح والأنظمة والتعليمات الإدارية والمالية لشركة الصلاحيات المناسبة والضمانات الكافية للقائمين بأعمال المراقبة أو المراجعة الداخلية أو الخارجية وأن تتضمن تنظيم إجراءات الجرد المفاجيء .

مادة ٦٩ - ( مستبذلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٥ ) مع عدم الإخلال بحصة العاملين في الأرباح طبقاً للقواعد المقررة تدرج بموازنة الشركة الاعتمادات اللازمة لصرف المكافآت السنوية للإنتاج في حدود عشرين في المائة (٢٠٪) من الزيادة في الفائض السنوي القابل للتوزيع على قيمة الفائض المحقق في السنة المالية ١٩٨٤/٨٣ .

مادة ٧٠ - يستحق كل من رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة خصماً من الاعتمادات المدرجة بموازنة الشركة لهذا الغرض « المكافآت السنوية للإنتاج » في نهاية العام المالي في حدود خمسة في المائة (٥٪)



من الزيادة من للفائض السنوي القابل للتوزيع المخصص عليه في المادة السابقة ، ويصدر بالمكافآت قرار من الوزير المختص .

ولا يجوز أن تتجاوز قيمة المكافأة المذكورة ضعف المرتب الأساسي والبدلات التي تقاضاها رئيس أو عضو مجلس إدارة الشركة خلال العام .

كما يستحق العاملون بالشركة المكافأة السنوية للانتاج في نهاية العام المالي في حدود خمسة عشر في المئاة (١٥٪) من الزيادة في انفاض السنوي القابل للتوزيع وذلك طبقا للقواعد السابقة .

وتضاف المبالغ المتبقية بعد صرف المكافآت المذكورة الى الحساب المخصص بالهيئة التي تتبعها الشركة لصرف المكافآت السنوية للانتاج ، والنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة (٢٨) من هذه اللائحة .

**مادة ٧١ -** لا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع أرباح اذا ترتب على ذلك منع الشركة من أداء التزاماتها النقدية في مواعيدها وذلك في ضوء تقرير مراقب الحسابات ويستحق المساهم حصته في الأرباح بصدر قرار الجمعية العامة بتوزيع الأرباح بعد اعتماد اليزانية وحساب الأرباح والمضائق .

وعلى مجلس إدارة الشركة تنفيذ هذا القرار وتوزيع الأرباح المقررة على المساهمين والعاملين ، وكذلك حصة الهيئة مقابل الاشراف وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ قرار الجمعية العامة طبقا للقرارات المنظمة لذلك .

**مادة ٧٢ -** لا يجوز توزيع الأرباح التي تحققها الشركة نتيجة التصرف في أصل من الأصول الثابتة أو التمويض عنه . وتكون الشركة من هذه الأرباح احتياطيا يخصص لاعادة أصولها الي ما كانت عليه أو شراء أصول ثابتة جديدة . ويسرى هذا الحكم في حالة اعادة تقييم أصول الشركة .



مادة ٧٢ - تعرض مشروعات الحسابات الختامية والميزانية المجهومية السنوية على مجلس إدارة الشركة لاعتمادها في المواعيد المناسبة التي يحددها المجلس .

مادة ٧٤ - فيما عدا هيئات وشركات وزارة الانتاج الحربى تنشر الشركة سنويا في جريدة يومية واسعة الانتشار قائمة المركز المالى وحسابات العمليات الجارية للشركة والأرقام المقارنة للسنة الماضية والأرقام المخططة وملخص تقرير مجلس الادارة .

مادة ٧٥ - يخطر رئيس مجلس إدارة الشركة الجهاز المركزى للمسابات بصورة من التقارير السنوية لمراقبى الحسابات التى يتم اعدادها تنفيذا للقانون خلال أسبوع من تاريخ تقديمها .

مادة ٧٦ - يعرض على مجلس إدارة الشركة تقرير شهرى عن متابعة تحصيل حقوق الشركة لدى الغير ويجب أن يتضمن هذا التقرير بيانات كافية عن موقف التحصيل وانسيولة كما يعرض على مجلس الادارة تقارير متابعة لنتائج التحقيق فى أية مخالفات مالية بالشركة .

## الفصل الخامس

### الجمعية العامة لشركة القطاع العام

مادة ٧٧ - يجب أن يدعو رئيس الجمعية العامة للشركة الجمعية للاجتماع مرتين سنويا على الأقل احداهما قبل بداية السنة المالية بثلاثة اشهر وذلك لنظر الموائنة التقديرية للشركة :  
والثانية خلال ستة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للنظر فى الميزانية والحسابات الختامية للشركة والتقرير السنوى لمجلس الادارة .

ولرئيس الجمعية العامة للشركة دعوتها للاعتماد كلما رأى مقتضى



لذلك ويتمين عليه دعوتها للائتماع بقاء على طلب مجلس الادارة أو اذا طلب ذلك المساهمون الحائزون لشر رأس مال الشركة على الأقل .

وتوجه الدعوة لاجتماعات الجمعية العامة بخطابات موصى عليها بعلم الوصول لحطة الأسهم الاسمية للشركة .

مادة ٧٨ - لا يكون انعقاد الجمعية العامة صحيحا الا بحضور نصف أعضائها على الأقل على أن يكون من بينهم رئيس الجمعية أو من ينييه .

مادة ٧٩ - لا يجوز لأعضاء الجمعية العامة من ممثلى الأشخاص العامة أو شركات القطاع العام أن ينوبوا عن حطة الأسهم من مساهمى القطاع الخاص في حضور الجمعية العامة أو في التصويت كما لا يجوز العكس .

مادة ٨٠ - تصدر بقرار من الجمعية العامة للشركة التى يساهم فيها شخص عام مع رأس مال خاص في أول اجتماع لها لائحة اجراءات سير العمل في الجمعية على أن تتضمن نظام دعوة وااثبات حضور المساهمين في اجتماعات الجمعية العامة واجراءات التصويت على المسائل المطروحة عليها وطريقة حساب الأصوات وفرزها .

مادة ٨١ - حرية مناقشة الموضوعات المعروضة على الجمعية العامة للشركة مكفولة لجميع أعضائها ولن لهم حق الحضور والمناقشة فيها ولرئيس الجمعية العامة عند الضرورة أن يقرر سرية الاجتماع عند مناقشة بعض الموضوعات المطروحة . ويجب في جميع الأحوال أن يتم أخذ الأصوات على الموضوعات المطروحة أو القرارات المقترحة كل على حدة على أن يجرى فرز الأصوات بهرفة شخصين تختارهما الجمعية أثناء الاجتماع .



مادة ٨٢ - لا تكون قرارات الجمعية العامة للشركة في القرارات المتعلقة بالبنود ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١١ من المادة (٣٦) من قانون هيئآت القطاع العام وشركاته الصادرة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ صحيحة الا بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية الحاضرين على الأقل .

مادة ٨٣ - تدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة في سجل خاص يوقع من رئيس الجمعية العامة وأمين سر الجمعية وجامعي الاصوات ومراقب الحسابات .

وتسرى فيما يتعلق بتوقيع السجل الخاص بها وختمه واستعماله وفي تدوين محاضر الاجتماعات ذات القواعد والاجراءات المنصوص عليها في المواد (٥ ، ٦٠ ، ٦١) من هذه اللائحة .

مادة ٨٤ - للوزير المختص والجمعية العامة بموافقة ثلثي أعضائها تنحية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة كهم أو بعضهم بقرار مسبب لمدة لا تزيد على سنة اذا روى أن في استمرارهم اضرارا بمصلحة العمل وفي هذه الحالة يعين الوزير المختص مفوضا أو أكثر لادارة الشركة لحين تشكيل مجلس آخر .

## الفصل السادس

### تعديل نظام شركة القطاع العام

مادة ٨٥ - يتبع في تعديل نظام الشركة الاجراءات الواردة في الفصل الخامس من الباب الثاني من هذه اللائحة على أن يكون التعديل بناء على طلب من مجلس ادارة الشركة وموافقة جميعيتها العامة .

مادة ٨٦ - يجوز زيادة رأس مال الشركة بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة للشركة الحاضرين على الأقل بناء على اقتراح مجلس الادارة ويتمين أن يتضمن تقرير مجلس الادارة عن اقتراحه بزيادة



رأس المال لجميع البيانات المتعلقة بالاهليبي التي تدعو الى الريادة والبيانات المتعلقة بسير الاعمال بالشركة خلال السنة التي تم فيها تقديم الاقتراح بالزيادة وميزانية السنة التي تسبقها في حالة اذا كان قد تم اعتمادها .

ويوفق بتقرير مجلس الادارة تقرير آخر من مراقب الحسابات عن صحة البيانات المحاسبية والواردة في تقرير مجلس الادارة .

مادة ٨٧ - تصدر أسهم الزيادة في رأس المال بقيمتها الاسمية مضافا اليها مصاريف الاصدار في الحدود التي تقرها هيئة سوق المال . ويجوز لمجلس الادارة أن يضيف الى القيمة الاسمية علاوة اصدار يحددها بناء على تقرير يقدم اليه من مراقب الحسابات وتضاف قيمة علاوة الاصدار الى الاحتياطي القانوني .

مادة ٨٨ - ينشر بيان في صحيفتين يوميتين واسمى الانشئسار يتضمن اعلان المساهمين بأولوياتهم المقررة في الاكتاب ، وذلك قبل الموعد المقرر لبدء الاكتاب بسبعة أيام على الاقل ، ويجب أن يتضمن هذا البيان ما يأتي :

- قيمة رأس مال الشركة قبل الزيادة .
- مقدار الزيادة في رأس المال .
- تاريخ بدء وانتهاء الاكتاب .
- القيمة الاسمية للاسهم الجديدة وعلاوة الاصدار في حالة تقريرها .
- المبلغ الواجب أدائه عند الاكتاب .
- اسم البنك الذي يودع فيه مبلغ الاكتاب وعنوانه .

ويجوز في الأحوال التي تقتضى ذلك الاكتفاء باخطار كل من المساهمين بكتب مسجلة مصحوبة بعلم الوصول بالبيان المذكور .



مادة ٨٩ - توزع الأسهم الجديدة على المساهمين الذين طلبوا الاكتتاب فيها وذلك بنسبة ما يملكونه من أسهم ، في حدود ما طلبوه من هذه الأسهم الجديدة . ويوزع الباقي على المساهمين الذين طلبوا أكثر من نسبة ما يملكونه من أسهم وفقا لحكم الفقرة السابقة وي طرح ما تبقى بعد ذلك من الأسهم الجديدة للاكتتاب العام .

وتتبع في شأن هذا الجانب الباقي من الاسهم الجديدة الاحكام المتعلقة بالاكتتاب العام عند تأسيس الشركة .

مادة ٩٠ - يجوز أن يصدد القرار الصادر بزيادة رأس مال الشركة نصيب كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الاسهم الجديدة وذلك استثناء من أحكام المادتين السابقتين .

مادة ٩١ - تحرر نشرة اكتاب يوقعها كل من رئيس مجلس ادارة الشركة ومراقب حساباتها في حالة طرح الأسهم الجديدة للاكتتاب العام ويجب أن تشمل هذه النشرة على البيانات التالية :

١ - القرار الصادر بزيادة رأس المال .

٢ - أسباب زيادة رأس المال .

٣ - رأس مال الشركة عند اصدار الأسهم الجديدة ومقدار الزيادة المقترحة وعدد الأسهم الجديدة وعلاوة الاصدار ان وجدت

٤ - بيان عن الحصص غير التفعية .

٥ - بيان عن متوسط الارباح التي وزعتها الشركة خلال السنوات الثلاث السابقة على قرار زيادة رأس المال .

٦ - اقرار مراقب حسابات الشركة بصحة البيانات الواردة بالنشرة .



**مادة ٩٢ -** إذا لم يتم الاكتتاب في زيادة رأس المال بالكامل في الموعد المحدد لذلك ، يظل الاكتتاب مفتوحاً حتى تقرر الجمعية العامة للشركة ما يتبع ، ولها في هذه الحالة اجراء ما ترى من التعديلات الإضافية بالنسبة لزيادة رأس المال التي لم تتم تغطيتها .

**مادة ٩٣ -** يتبع في تقييم الحصص العينية المقدمة عند زيادة رأس المال القواعد المقررة لتقييم الحصص العينية عند التأسيس .

**مادة ٩٤ -** يجوز تخفيض رأس مال الشركة إذا تبين أنه يزيد عن حاجتها أو إذا لحقتها خسارة تستوجب ذلك طبقاً للتقرير الذي يقدمه مراقب الحسابات .

وتسرى في شأن تخفيض رأس مال الشركة ذات القواعد والاجراءات التي تسرى على تعديل النظم الأساسي للشركة .

**مادة ٩٥ -** لا تسرى أحكام المواد من (٨٦) الى (٩٢) على شركات القطاع العام التي يمتلكها شخص عام بمفرده .

## الفصل السابع

### انقضاء شركة القطاع العام

**مادة ٩٦ -** يصدر بانقضاء الشركة قرار من الجمعية العامة لها في حالة توفر أحد الأسباب الواردة في قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٣ .

ولا يعتد بانقضاء الشركة الا من تاريخ شهر القرار في السجل التجارى .



مادة ٩٧ - يكون تقدير صافي أصول الشركات على أساس القيمة الدفترية .

مادة ٩٨ - تنتهى اللجنة المشككة بتقدير صافي أصول الشركة من أعمالها خلال مدة ستة أشهر على الأكثر قابلة للزيادة لمدة واحدة جديدة بقرار من الوزير المختص وذلك دون اخلال بما قد يمرض من منازعات قضائية وما يصدر من أحكام بشأنها .

### الفصل الثانى

#### تحديد مستوى شركات القطاع العام

مادة ٩٩ - تقيم كل شركة من شركات القطاع العام فى أحد مستويات ثلاثة ، وتحدد الفئة الوظيفية وبذل التمثيل الخاص برئيس مجلس ادارة شركة وفقاً للمستوى الذى يتم تحديده طبقاً لاحكام هذه اللائحة .

مادة ١٠٠ - يقيم مستوى شركة القطاع العام على أساس الميزانيات والحسابات الختامية وفقاً لآخر ميزانية سابقة على صدور قرار التقييم وطبقاً لما يقضى به النظام المحاسبى الموحد فى ضوء العناصر الآتية كلها أو بعضها :

- ( أ ) معدل العائد بالنسبة لحزمة الأموال المستثمرة فى الشركة
- ( ب ) قيمة أو رقم الأعمال المنفذة بالمقارنة بالجمالى الاموال المستثمرة فى الشركة .

ويحدد مجلس ادارة الهيئة القواعد والمعايير الخاصة بتطبيق العوامل المشار اليها فى البندين السابقين .

مادة ١٠١ - يصدر بتقييم مستوى الشركة قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس ادارة هيئة القطاع العام المختصة .  
ويجوز اعادة تقييم مستوى الشركة بالنظر الى ما طرأ على حجم نشاط الشركة وذلك فى حالات الاندماج وما يماثلها .



## قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣

### بشان تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجسميات والمؤسسات الخاصة (١ ، ٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يتولى العاملون - فى الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام ، وفى الشركات المساهمة الخاصة وفى الجسميات والمؤسسات الخاصة التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير القوى العاملة (١) - انتخاب ممثلهم فى مجلس الادارة طبقاً لأحكام هذا القانون ، وذلك بالاقتراع السرى العام المباشر تحت اشراف وزارة القوى العاملة .

ولا يكون للفئات الآتية من العاملين حق الانتخاب :

- ( أ ) من تقل أعمارهم عن ثمانى عشرة سنة عند الانتخاب .
- ( ب ) من يؤدون أعمالاً عرضية أو مؤقتة .
- ( ج ) المعينين تحت الاختبار .

---

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٧٣ - العدد ٣٤ .

(٢) صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوضية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨١/١٠/١ - العدد ٤٠ ) ونص فى مادته الثالثة على أنه لا تسرى أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ على الشركات الخاضعة لذلك القانون « .

(٣) انظر قرار وزير القوى العاملة والتحريب رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ( الوقائع المصرية - العدد ٢٣٦ فى ١٩٧٩/١٠/١ ) .



مادة ٢ — يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الإدارة أن تتوافر فيه عند الترشيح ، الشروط الآتية :

- ١ — ألا يقل عمره عن واحد وعشرين سنة .
- ٢ — ألا يكون محجورا عليه أو موضوعا تحت الحراسة .
- ٣ — ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جنصة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
- ٤ — ألا يكون قد سبق الحكم عليه تأديبيا بعقوبة تزيد عن الخصم لمدة خمسة عشر يوما من مرتبه ، ما لم تكن قد مضت المدة المقررة لمحو الجزاء طبقا للقانون .
- ٥ — ألا يكون ، بحكم عمله ، قائما بأعمال يدوية غير فنية كاسماء والمغراشين وعمال النظافة والمساعد .. والبوليين والخفراء والمتانين ومن في حكمهم .
- ٦ — ألا يكون من شاغلي وظائف الإدارة العليا ، أو من المفوضين في توقيع الجزاء في الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام ، وألا يكون مفوضا في كل أو بعض سلطات الإدارة في باقى الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون .
- ٧ — ألا يكون ماعرا أو منتدبا أو مكلفا أو مجندا لمدة تتجاوز السنة من بداية الدورة الانتخابية .
- ٨ — أن يجيد القراءة والكتابة ، وثبتت هذه الاجادة بالنسبة الى غير الحاصلين على مؤهلات دراسية بنجاحهم في الامتحان الذى تجريه وزارة القوى العاملة .
- ٩ — أن يكون عضوا عاملا في الاتحاد الاشتراكي العربى ، ويجوز للمرشح اثبات صفة العضوية في الاتحاد الاشتراكي العربى بمقتضى بطاقة العضوية الصادرة منه .



مادة ٣ - يقوم انخابيون بانتخاب نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة من بين العاملين ، على أن يكون خمسون في المائة منهم - على الأقل - من العاملين ، وذلك في الجهات التي تمارس نشاطا انتاجيا في الصناعة أو الزراعة .

ويقصد بالعامل في حكم هذه المادة من يؤدي عملا في الانتاج الصناعي أو الزراعي وتطلب عليه الصفة الفنية اليدوية ، ويفصل وزير القوى العاملة في أى خلاف ينشأ في هذا الشأن .

ويدعى رئيس اللجنة للنقلية بالوحدة وأمين الاتحاد الاشتراكي بها ، لحضور اجتماعات مجلس إدارتها ، دون أن يكون لهما مسوئيات معدود في الدوائر .

مادة ٤ - على رئيس مجلس الإدارة ، أو من يقوم مقامه عند غيابه ، بعد إبلاغه كشوف المرشحين المعتمدة ، أن يعلن في أماكن العمل عن أسماء المرشحين واليوم المعين لإجراء الانتخاب .

مادة ٥ - يشكل بقرار من وزير القوى العاملة <sup>(١)</sup> في كل جهة من الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون لجنة أو أكثر للانتخاب برئاسة أحد العاملين بوزارة القوى العاملة ، وعضوية اثنين من العاملين يرشحهما رئيس مجلس الإدارة من بين من تتوفر فيهم شروط الترشيح بالجهة المذكورة .

مادة ٦ - تعلن وزارة القوى العاملة نتيجة الانتخاب ، وعليها إبلاغ رئيس مجلس الإدارة والجهات المعنية بأسماء الفائزين فيه .

(١) صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤ بتقويض المحافظين في تشكيل للجان المشار إليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ ( الوقائع المصرية في ١١/٤/١٩٧٤ - العدد ٨٠ ) .



ويجوز لكل ذى شأن أن يطمئن في نتيجة الانتخاب خلال ثلاثة أيام من تاريخ اعلان نتيجته ، وذلك بعريضة توجه لوزير القوى العاملة ، ويكون قراره فيه نهائيا .

مادة ٧ - اذا قُبِنَ الطعن أو خلا محل أحد الاعضاء بسبب الاستقالة أو الوفاة أو سقطت العضوية أو زالت عنه لفقدان شرط من الشروط ، حل محله المرشح التالي له في عدد الأصوات وتستمر عضويته للمدة الباقية للعضو الذي حل محله .

ويراعى في اختيار هذا المرشح الاجراءات المشار اليها في المادة السابقة .

وفي الحالات التي تكون الانتخابات قد تمت بالتركية ، يشغل المكان الخالي وفقا للاجراءات المخصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٨ - (١) مدة عضوية الاعضاء المنتخبين في مجالس الادارة أربع سنوات .

مادة ٩ - تجرى الانتخابات لعضوية مجالس الادارة طبقا لأحكام هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به (٢) .

مادة ١٠ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

(١) مستبدلة بالمادة الاولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩/٦/١٩٨٠ - العدد ٢٥ ) كما نص في مادته الثانية على ما يلي : « يمسى حكم المادة السابقة على أعضاء مجالس الادارة الجالسين الذين لم تنته مدة عضويتهم عند العمل بهذا القانون وتحسب المدة بالنسبة اليهم من تاريخ انتخابهم أعضاء في مجلس الادارة » .

(٢) صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن توحيد موعد اجراء الانتخابات في مجالس ادارات الشركات والتشكيلات النقابية ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٦/٣ - العدد ٢٢ ) .



قطاع عام وقطاع الأعمال العام ..... ١٠٣

مادة ١١ - لوزير القوى العاملة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ  
هذا القانون .

مادة ١٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من  
تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩٣ ( ١٤ أغسطس سنة  
١٩٧٣ ) .



## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالمقتون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤

في شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات مقاولات

القطاع المالم (١، ٢، ٣، ٤)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن  
التظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت  
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في  
بعض الشركات والمنشآت والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ باضافة بعض الشركات ومنشآت

(١) الجريدة الرسمية في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ - العدد ٦٩ .

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧  
بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ( الجريدة الرسمية  
في ١٩/١٠/١٩٨٧ - العدد ٤٢ مكرر ) ونص في البند رقم (١١) من المادة  
الاولى على أن يفوض السيد الدكتور / عاطف صدقي رئيس الوزراء في  
مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم  
١٣٩ لسنة ١٩٦٤ .

(٣) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦٨ لسنة ١٩٧٤ بقصر بعض  
اعمال المقاولات على الهيئات والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام  
( الجريدة الرسمية في ١٢/١٢/١٩٧٤ - العدد ٥٠ ) .



المقاولات الى الجعول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات المساهمة ؛

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل الماملين فيها ؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٢١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مؤسسات عامة نوعية للمقاولات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار لائحة نظام الماملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

#### أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يجوز بقرار من وزير الإسكان والمرافق الترخيص لشركات مقاولات القطاع العام بممارسة نشاط لها خارج الجمهورية .

وللوزير تعديل اسم وغرض الشركة بما يتلاءم مع نوع النشاط الذي ستمارسه .

مادة ٢ - يتولى وزير الإسكان والمرافق الإشراف المباشر على هذه الشركات ويمارس بالنيابة الى هذه الشركات الاختصاصات المخولة



لمجلس إدارة المؤسسة العامة بالنسبة إلى الشركات التابعة لها والمنصوص  
 فيها في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

مادة ٣ - يشكل مجلس إدارة هذه الشركات بقرار من رئيس  
 الجمهورية بناء على عرض وزير الإسكان والمرافق دون التقيد بالأحكام  
 المنصوص عليها في القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

مادة ٤ - مجلس إدارة الشركة هو السلطة العليا المهيمنة على  
 شؤونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التي تسير عليها وله  
 أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله  
 وذلك وفقاً لأحكام هذا القانون وله على الأخص :

١ - إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة  
 بالشؤون المالية والإدارية والفنية للشركة دون التقيد بالنظم والأوضاع  
 المقررة لشركات القطاع العام . على أن يعتمد هذه القرارات من وزير  
 الإسكان والمرافق .

٢ - وضع لائحة خاصة للعاملين في الشركة تحدد كيفية تعيينهم  
 وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم وبدلاتهم  
 ومعاشاتهم والجزاءات التي توقع عليهم دون التقيد بأحكام قرار رئيس  
 الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه وتعتمد هذه اللائحة بقرار  
 من وزير الإسكان والمرافق .

٣ - الاتصال المباشر بوزارة الداخلية لتسهيل الحصول على  
 تأشيرات لخروج ووضع النظم الذي يكفل ذلك مع الوزارة المذكورة .

٤ - توفير العدد اللازم من المهندسين والفنيين والإداريين والعمال  
 للقيام بأعمال الشركة في الخارج والداخل .

٥ - تقرير المساعدة في تكوين شركات داخل الجمهورية أو خارجها  
 مع هيئات أو أفراد أو شركات أخرى مما يفيها في تحقيق غرضها .



ويجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة يمهّد إليها بيمض اختصاصاته ، كما يجوز له أن يمهّد إلى رئيس المجلس أو أحد أعضائه بيمض اختصاصاته .

وللمجلس أن يفوض أحد أعضائه في القيام بمهمته بجدارة .

مادة ٥ - سيمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة في صلاتها بالأشخاص الأخرى وطنية كانت أم أجنبية وأمام القضاء ويكون مسئولاً أمام وزير الإسكان والمرافق عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض الشركة .

مادة ٦ - يكون لمجلس إدارة الشركة برئاسة وزير الإسكان والمرافق سلطات الجمعية العمومية للمساهمين المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه وله التصرف في الاحتياطات والمخصصات في غير الأبواب المخصصة لها في ميزانية الشركة .

وتعتبر القرارات الصادرة من مجلس الإدارة بالتشكيل السابق عند مباشرته السلطات والاختصاصات المتقدمة نافذة ومنتجة لجميع آثارها من تاريخ صدورها .

مادة ٧ - يجوز لمجلس إدارة الشركة بالتشكيل المنصوص عليه في المادة السابقة أن يمهّد بيمض الأعمال المتعلقة بنشاطها إلى شركة أو منشأة من القطاع العام وفي هذه الحالة تستفيد الشركة أو المنشأة من التسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون بمناسبة هذه الأعمال .

مادة ٨ - يؤوّل صافي أرباح الشركة بعد توزيع الحصة المقررة للعاملين بها إلى الميزانية العامة للدولة .

مادة ٩ - يكون للشركة ميزانية خاصة بها تعد على نمط المشروعات



التجارية وتعتمد هي وحساب الأرباح وانخفاضات بقرار من وزير الإسكان والمرافق .

مادة ١٠ - يلغى كل نص آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ١١ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به  
تاريخ نشره ، ولوزير الإسكان والمرافق إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ ( ٢٤ مارس  
سنة ١٩٦٤ ) .



قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٨ لسنة ١٩٧٨  
بإنشاء مركز معلومات القطاع العام برئاسة مجلس الوزراء ( ١ ، ٢ )

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى انقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم مراقبة حسابات  
المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها .  
وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة  
وشركات القطاع العام ؛

وعلى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببيض الأحكام الخاصة بشركات  
القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المجالس  
العليا للقطاعات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٦ بإصدار اللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ؛

قسر :

### ( المادة الاولى )

ينشأ « مركز معلومات القطاع العام » برئاسة مجلس الوزراء

(١) الجريدة الرسمية في ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٨ - العدد ٨

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٥  
بتعديل تبعية مركز معلومات القطاع العام ( الجريدة الرسمية في  
١٩٨٥/٣/٢١ - العدد ١٢ ) ونص في مادته الاولى على ما يلي :

« تنقل تبعية مركز معلومات القطاع العام من وزارة المالية الى  
رئاسة مجلس الوزراء ويثولى وزير الدولة للتنمية الادارية الاشراف على  
اعمال المركز وتنظيم اعماله وإصدار القرارات التنظيمية التى تكفل حسن  
سير العمل به » .



## ( المادة الثانية )

يهدف المركز إلى إقامة نظام مطومات متكامل للقطاع لترشيد اتخاذ القرارات وسلامة تقييم المواقف في المستويات المختلفة لخدمة الأجهزة والهيئات المحلية والدولة — وله في سبيل تحقيق أغراضه أن يقوم بما يلي :

١ — التعاون مع الأجهزة المعنية لتطوير نظم المعلومات شاملة النظم الحاسبية والاحصائية للقطاع العام بهدف ترشيد القرارات .

٢ — التعاون مع القطاعات المختلفة في تصميم نظم دراسات الجدوى الاقتصادية وأنماط الكفاية ومعدلات الأداء وفي تطوير نظم المتابعة بهدف سلامة تخصيص الموارد ودعم فاعلية استخدام عوامل الانتاج وتعظيم الفوائض وتحسين مركز ميزان المدفوعات .

٣ — إبراز نظم الأداء ونظم الحوافز الرائدة لتعميمها بما يحقق كفاءة استخدام عوامل الانتاج .

٤ — اعداد البحوث والدراسات التي يسفر عنها استقراء المعلومات المتعلقة بالقطاع العام وتحليل الانحرافات وربطها بأسبابها ورفع التوصيات المناسبة لملاقاتها إلى الجهات المعنية وإلى اللجان الوزارية المختصة .

٥ — تحليل المشاكل المشتركة التي تتعرض لها الجمعيات العمومية ومجالس القطاعات واقتراح الحلول المناسبة لها .

٦ — التعاون مع المركز المحلية والدولية في متابعة التغيرات الاقتصادية وانعكاسها على أنشطة القطاع العام .

٧ — القيام بالدراسات المتعلقة بتنظيم المعلومات ومعايير الكفاية ومعدلات الأداء التي تمهد بها شركات القطاع العام والهيئات الاقتصادية إلى المركز .



٨ - توفير المعلومات عن مختلف أوجه نشاط وحدات القطاع العام وتزويد الجهات المعنية بها بالتنسيق مع أجهزة المعلومات المختلفة بالدولة .

### ( المادة الثالثة )

للجان الوزارية أن تعهد الى المركز باعداد الدراسات التي يحتاج اليها وبحث ما تراه من مشاكل واقتراح الحلول اللازمة لها .

### ( المادة الرابعة )

يشرف على أعمال المركز السيد الدكتور على السلمي وزير الدولة وتصدر اللوائح التفصيلية لعمل المركز بقرارات منه (١) .

### ( المادة الخامسة )

يصدر بتعيين مدير المركز وتحديد مرتباته قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير الدولة المشرف على المركز .

### ( المادة السادسة )

يكون جهاز شئون الشركات بوزارة المالية نواة للمركز ، وتنقل اليه الاعتمادات المخصصة للجهاز المذكور بموازنة وزارة المالية عن السنة المالية ١٩٧٨ باستثناء ما يتعلق بالمعاملين الذين يتفق وزير المالية والدولة على استبقائهم للعمل بوزارة المالية .

### ( المادة السابعة )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويلغى كل حكم مخالف لأحكامه ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٧ ربيع الاول سنة ١٣٩٨ ( ١٤ فبراير سنة ١٩٧٨ ) .

(١) صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٨ باصدار لائحة تنظيم مركز معلومات القطاع العام ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٣/٣٠ - العدد ١٣ ) .



## الجزء الثاني

### في قطاع الأعمال العام

قانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١

بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيتها شكل شركات المساهمة ، ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

ولا تسرى أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على الشركات المشار إليها .

### ( المادة الثانية )

تحل الشركات الخاضعة لمثل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه ، كما تحل الشركات التابعة



مجل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة الى أى إجراء آخر .

وتنتقل الى الشركات القابضة والشركات التابعة لها بحسب الأحوال كافة ما لهيئات القطاع العام وشركته الممثلة من حقوق بما فيها حقوق الانتفاع والإيجار ، كما تتصل جميع التزاماتها وتسال مسئولية كاملة عنها .

وينشر النظام الأساسى لكل شركة من الشركات القابضة والتابعة على نفقتها فى الوقائع المصرية وتفيد فى السجل التجارى .

### ( المادة الثالثة )

تشكل مجالس ادارة الشركات القابضة والشركات التابعة وفق احكام القانون المرافق خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .

ويتولى رؤساء وأعضاء مجالس الادارة الحالية لكل من هيئات القطاع العام وشركته بحسب الأحوال ادارة الشركات المذكورة وذلك حتى يتم تشكيل مجالس الادارة الجديدة لها .

### ( المادة الرابعة )

ينقل العاملون بكلاً من هيئات القطاع العام وشركته الموجودون بالخدمة فى تاريخ العمل بهذا القانون الى الشركات القابضة أو الشركات التابعة لها بذات أوضاعهم الوظيفية وأجورهم وبدلاتهم وإجازاتهم ومزاياهم النقدية والعينية والتعويضات .

وستستمر معاملة هؤلاء العاملين بجميع الأنظمة والقواعد التى تنظم شؤونهم الوظيفية وذلك الى أن تصدر لوائح أنظمة العاملين بالشركات المنقولين اليها طبقاً لأحكام القانون المرافق خلال ستة من التاريخ المذكور .



ويحتفظ العامل المنقول بصفة شخصية بما يحصل عليه من أجور وبدلات وإجازات ومزايا نقدية وعينية وتمويضات ولو كانت تزيد على ما يستحقه طبقاً لهذه اللوائح دون أن يؤثر ذلك على ما يستحقه مستقبلاً من أية علاوات أو مزايا .

### ( المادة الخامسة )

مع عدم الإخلال بما ورد في شأنه نص خاص في هذا القانون أو في القانون المرافق لا يسرى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بالشركات الخاضعة لأحكام القانون المرافق وذلك اعتباراً من تاريخ العمل باللوائح المشار إليها .

### ( المادة السادسة )

تستمر محاكم مجلس الدولة في نظر الدعاوى والطعون الآتية التي رفعت إليها إلى أن يتم الفصل فيها بحكم بات وفقاً للقواعد المعمول بها حالياً وذلك دون حاجة إلى أى إجراء آخر .

أولاً : الدعاوى التأديبية وطعون الجزاءات التأديبية وغيرها من الدعاوى المتعلقة بالعاملين بالشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون متى كانت قد رفعت قبل العمل باللوائح المنصوص عليها في المادة السابقة

ثانياً : الدعاوى والطعون الأخرى التي تكون تلك الشركات طرفاً فيها متى كانت قد رفعت قبل العمل بهذا القانون .

### ( المادة السابعة )

لا يجوز حرمان الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون من أية مزايا أو تحميلها بأية أعباء تظل بالمساواة بينها وبين شركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه التي تعمل في ذات النشاط ، ويلغى البند ( ١ ) من المادة السادسة من القانون رقم



٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم « بنك ناصر الاجتماعي » كما تلغى عبارة « وفي حدود الموازنة التقديرية السارية » الواردة في الفقرة الأولى من المادة (١) من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير .

### ( المادة الثامنة )

يصدر رئيس الجمهورية قراراً بتحديد الوزير المختص في تطبيق أحكام هذا القانون <sup>(١)</sup> . وعليه أن يقدم الى مجلس الوزراء تقارير دورية وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية عن نتائج أعمال الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون .

### ( المادة التاسعة )

يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء تحويل أحدك الهيئات الاقتصادية أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام المقرر لها أنظمة خاصة الى شركة قابضة أو شركة تابعة تخضع لأحكام هذا القانون .

### ( المادة العشرة )

لا تخل أحكام المادة الثامنة من هذا القانون باختصاصات والسلطات الادارية والتنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح والقرارات الجمهورية »

---

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٩١ ونص على ان يكون السيد الدكتور / عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء المختص في تطبيق أحكام قانون قطاع الأعمال ( الجريدة الرسمية - العدد ٣٤ في ١٩٩١/٨/٢٢ ) .



### ( المادة الثانية عشرة )

يفتص مجلس الدولة دون غيره بمراجعة نموذج العقد الابتدائي ونماذج النظام الأساسي للشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون .

وللشركات المشار إليها أن تطالب إلى مجلس الدولة عن طريق الوزير المختص ابداء للرأى مسبقا في المسائل المتعلقة بشئون العاملين فيها أو أعضاء مجالس إدارتها أو بغير ذلك من المسائل التي تتعلق بأى شأن آخر من شئونها .

### ( المادة الثانية عشرة )

يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون المرافق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون (١) .

كما يصدر نموذج العقد الابتدائي ونموذج النظام الأساسي للشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية (٢) .

ويجوز أن تعتمد نماذج النظم الأساسية للشركات بحسب طبيعة أنشطتها .

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام ( الجريدة الرسمية - العدد ٤٤ تابع في ١٩٩١/١٠/٣١ ) ، المعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٩١ ( الجريدة الرسمية - العدد ٢ تابع في ١٩٩٢/١/٩ ) .

(٢) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٩١ بنماذج العقود الابتدائية والانظمة الاساسية لشركات قطاع الأعمال العام ( الجريدة الرسمية - العدد ٢ تابع في ١٩٩٢/١/٩ ) .



### ( المادة الثالثة عشرة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره ،

بمصر هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى الحجة سنة ١٤١١ هـ ( ١٦ يونية سنة ١٩٩١ م ) .

حسنى مباركة

### قانون

### شركات قطاع الأعمال العام

### الباب الاول

### الشركات القابضة

### الفصل الاول

### التأسيس

### ( مادة ١ )

يصدر بتأسيس الشركة القابضة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص ، ويكون رأسمالها مملوكا بالكامل للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، وتثبت لها الشخصية الاعتبارية من تاريخ قيدها في السجل التجارى .

وتأخذ الشركة القابضة شكل شركة المساهمة ، وتعتبر من أشخاص القانون الخاص وينعقد القرار الصادر بتأسيسها أسمها ومركزها الرئيسى ومعدتها والقرض الذى أُنشئت من أجله ورأس مالها .

وينشر القرار الصادر بتأسيس الشركة مع نظامها الأساسى على نفقتها في الجوائف المصرية وتقيد الشركة في السجل التجارى .



## ( مادة ٢ )

تتولى الشركة القابضة من خلال الشركات التابعة لها استثمار أموالها ، كما يكون لها عند الاقتضاء أن تقوم بالاستثمار بنفسها .

وتتولى الشركة القابضة في مجال نشاطها ومن خلال الشركات التابعة لها المشاركة في تنمية الاقتصاد القومي في إطار السياسة العامة للدولة .

وللشركة أيضا في سبيل تحقيق أغراضها القيام بالأعمال الآتية :

١ - تأسيس شركات مساهمة بمفردها أو بالاشتراك مع الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد .

٢ - شراء أسهم شركات المساهمة أو ييمها أو المساهمة في رأسمالها .

٣ - تكوين وإدارة صحيفة الأوراق المالية للشركة بما تتضمنه من أسهم وصكوك تمويل وسندات وأية أدوات أو أصول مالية أخرى .

٤ - اجراء جميع التصرفات التي من شأنها أن تساعد في تحقيق كل أو بعض أغراضها .

## الفصل الثاني

### مجلس الإدارة

## ( مادة ٣ )

يقولى إدارة الشركة القابضة مجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح رئيسها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ويتكون من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ، ويشكل على الوجه الآتى :



# ١ - رئيس متفرغ للإدارة •

- ٢ - عدد من الاعضاء لا يقل عن خمسة يختارون من ذوي الخبرة في النواحي الاقتصادية والمالية والفنية والقانونية وإدارة الاعمال •
- ٣ - ممثل عن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يختاره مجلس إدارة الاتحاد •

ولا يعتبر رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من العاملين بالشركة •

ويحدد القرار الصادر بتشكيل المجلس الاعضاء المتفرغين للإدارة ، وما يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة والاعضاء المتفرغون من رواتب مقطوعة ، كما يحدد هذا القرار مكافأة العضوية ويدل حضور الجلسات الذي يتقاضاه كل من رئيس وأعضاء المجلس ، ويحدد النظام الأساسي للشركة المكافأة السنوية التي يستحقونها بمراعاة نص المادة (٣٤) من هذا القانون ،

## ( مادة ٤ )

لا يجوز أن يكون رئيسا أو عضوا بمجلس إدارة الشركة من حكم عليه بعقوبة جنائية ، أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة منطلة بالشرف أو الأمانة أو تفالس أو بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ من هذا القانون •

## ( مادة ٥ )

يجوز عزل رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة كلهم أو بعضهم أثناء مدة العضوية بقرار مسبب من الجمعية العامة وذلك طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٩ من هذا القانون إذا كان من شأن استثمارهم الاضرار بمصلحة الشركة •

كما لا يجوز تجديد تعيين رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة إذا لم تحقق الشركة الاهداف المحددة لها خلال مدة العضوية •



## ( المادة ٦ )

لمجلس ادارة الشركة مباشرة كل السلطات اللازمة لتصريف امور الشركة والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله ، وذلك فيما عدا ما تختص به الجمعية العامة للشركة ، وللمجلس الادارة فى سبيل ذلك على الأخص ما يأتى :

- ١ - وضع السياسات العامة وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيقها .
- ٢ - ادارة محفظة الأوراق المالية للشركة بيما وشراء بها وتتضمنه من أسهم وصكوك تعويل وسندات وأية أدوات وأصول مالية أخرى .
- ٣ - اقتراح تأسيس شركات مساهمة تؤسسها الشركة بمفردها أو بالاشتراك مع الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الافراد .
- ٤ - شراء أسهم الشركات المساهمة أو بيعها أو المساهمة فى رأس مالها .

٥ - القيام بكافة الاعمال اللازمة لتصحيح الهياكل التمويلية ومصار الشركات المتعثرة التابعة لها وتعظيم ربحية هذه الشركات ، وترشيد التكلفة .

٦ - اقرار مشروع الميزانية والحسابات الختامية تمهيدا لعرضها على الجمعية العامة للشركة .

٧ - وضع معايير الأداء وتقييمها وفحص التقارير التى تقدم عن سير العمل بالشركة .

٨ - اعتماد الهيكل التنظيمى للشركة ووضع اللوائح الداخلية المتعلقة بالنواحي المالية والادارية والفنية وغيرها .

٩ - ما يرى رئيس الجمعية العامة أو رئيس مجلس الادارة عرضه على المجلس .



### ( مادة ٧ )

يجتمع مجلس الادارة مرة على الاقل كل شهر بدعوة من رئيسه ،  
وفي حالة غيابه يندب رئيس الجمعية العامة من بين أعضاء المجلس من  
يرأس الاجتماع .

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً الا بحضور أغلبية الاعضاء ،  
وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب  
الذي منه الرئيس .

والمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الاستئانة بهم من  
ذوى الخبرة من العاملين بالشركة أو غيرهم دون أن يكون لهم صوت  
محدود فيما يتخذ المجلس من قرارات .

ويجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجانا يمهـد  
اليها ببعض اختصاصاته ، كما يجوز له أن يمهـد الى رئيس مجلس  
الادارة أو أحد المديرين ببعض اختصاصاته ، وللمجلس أن يفوض أحد  
أعضائه أو أحد المديرين في القيام بمهمة محددة على أن يعرض على  
المجلس تقريراً بما قام به من أعمالاً .

### ( مادة ٨ )

يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة أمام القضاء وفي صلاتها بالغير  
ويختص بما يأتي :

- ١ - تنفيذ قرارات مجلس الادارة .
- ٢ - ادارة الشركة وتصريف شؤونها .

ويمارس رئيس مجلس الادارة الاختصاصات المقررة في القوانين  
واللوائح لعضو مجلس الادارة المنتخب ويقوم بواجباته . وله أن  
يفوض واحداً أو أكثر من أعضاء مجلس الادارة في بعض اختصاصاته .



### الفصل الثالث

### الجمعية العامة

#### ( مادة ٩ )

تتكون الجمعية العامة للشركة على النحو التالي :

١ - الوزير المختص رئيساً .

٢ - أعضاء من ذوى الخبرة في مجال الأنشطة التي تقوم بها الشركات التابعة للشركة القابضة لا يقل عددهم عن اثني عشر ولا يزيد على أربعة عشر من بينهم ممثل واحد على الأقل يرشحه الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يصدر باختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء ، ويحدد القرار ما يتقاضونه من بدل الحضور وغدا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويحضر اجتماعات الجمعية العامة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقبو الحسابات بالجهاز المركزي للحسابات دون أن يكون لهم صوت محدود .

وتصدر قرارات الجمعية العامة بأغلبية أصوات الحاضرين فيما عدا الأحوال التي تتطلب فيها اللائحة التنفيذية أو النظام الأساسي للشركة أغلبية خاصة ،

وتبين اللائحة التنفيذية شروط صحة انعقاد الجمعية العامة ، ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها بصحب ما إذا كانت الجمعية العامة منعقدة في اجتماع عادي أو غير عادي .



### ( مادة ١٠ )

مع مراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للشركة تختص الجمعية العامة العادية بما يأتي :

- ( أ ) التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والنظر في اخلاء المجلس من المسؤولية عن الفترة المقدم عنها التقرير .
- ( ب ) انتصديق على الميزانية والحسابات الختامية للشركة .
- ( ج ) الموافقة على استموار رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لمدة تالية أن عزلهم ، ويكون التصويت على ذلك بطريق الاقتراع السري .
- ( د ) الموافقة على توزيع الأرباح .
- ( هـ ) كلما يرى رئيس الجمعية العامة أو مجلس الإدارة عرضه عليها .

ولا يجوز التصرف بالبيع في أصل من خطوط الانتاج الرئيسية الا بعد موافقة الجمعية العامة وطبقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

### ( مادة ١١ )

لا يجوز تعديل نظام الشركة الا بموافقة الجمعية العامة غير العادية وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية .

### الفصل الرابع

#### النظام المالي للشركة ومراقبة حساباتها

### ( مادة ١٢ )

يحدد النظام الأساسي بدلية ونهاية السنة المالية للشركة .

وتعتبر أموال الشركة من الأموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ، وتودع الشركة مواردها بالبنك الأهلي والأجنبي في حساب مصرفي بالبنك المركزي أو أحد البنوك التجارية .



### ( مادة ١٣ )

تعد الشركة القابضة قوائم مالية مجمعة تعرض أصول والتزامات وحقوق المساهمين وإيرادات ومصروفات واستخدامات الشركة والشركات التابعة لها وفقاً للأوضاع والشروط والبيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

### ( مادة ١٤ )

تحدد الأرباح الصافية للشركة ، ويتم توزيعها بقرار من الجمعية العامة طبقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .  
ويؤول نصيب الدولة في هذه الأرباح إلى الخزنة العامة .

### ( مادة ١٥ )

يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراقبة حسابات الشركة وتقييم أدائها طبقاً لقانونه .

## الباب الثاني

## الشركات التابعة للشركات القابضة

### الفصل الأول

### التأسيس

### ( مادة ١٦ )

تعتبر شركة تابعة في تطبيق أحكام هذا القانون الشركة التي يكون لأحدى الشركات القابضة ٥١٪ من رأس مالها على الأقل .  
فإذا اشترك في هذه النسبة أكثر من شركة من الشركات القابضة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو بتوك القطاع العام يصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بتحديد الشركة القابضة التي تتبعها هذه الشركة .



وتتخذ الشركة التابعة شكل مساهمة وتثبت لها الشخصية الاعتبارية من تاريخ قيدها في السجل التجارى .

### ( مادة ١٧ )

يصدر بتأسيس الشركة التابعة قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس إدارة الشركة القابضة ، وينشر هذا القرار مرفقا به النظام الأساسى على نفقة الشركة فى الوقائع المصرية وتفيد الشركة فى السجل التجارى .

### الفصل الثانى

#### رأس مال الشركة وأسهمها

### ( مادة ١٨ )

يقسم رأس مال الشركة الى أسهم اسمية متساوية القيمة .

ويحدد النظام الأساسى القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه ، ولا يسرى هذا الحكم على الشركات التابعة التى حلت بمقتضى أحكام هذا القانون محل الشركات التى كانت تشرف عليها هيئات القطاع العام .

ويكون السهم غير قابل للتجزئة ، ولا يجوز إصداره بأقل من قيمته الاسمية .

كما لا يجوز إصداره بقيمة أعلى الا فى الأحوال وبالشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية ، على أن تضاف هذه الزيادة الى الاحتياطى .

ولا يجوز بأى حال أن تتجاوز مصاريف الإصدار الحد الذى يصدر به قرار من الهيئة العامة لسوق المال .



وتنظم اللائحة التنفيذية ما تتضمنه شهادات الأسهم من بيانات وكيفية استبدال الشهادات المفقودة أو التالفة وما يتبع بالنسبة لهذه الشهادات عند تعديل نظم الشركة .

### ( مادة ١٩ )

إذا حُظ في تكوين رأس مال الشركة عند تأسيسها أو عند زيادة رأس مالها حصص عينية مادية أو معنوية وجب على المؤسسين أو مجلس الإدارة بحسب الأحوال أن يطلبوا إلى الوزير المختص التحقق مما إذا كانت هذه الحصص قد قدرت تقديراً صحيحاً .

وتتولى التحقق من صحة هذا التقدير لجنة تشكل بقرار من الوزير المختص برئاسة مستشار بأحدى الهيئات القضائية يختاره رئيسها . وعضوية أربعة على الأكثر من ذوى الخبرة الاقتصادية والمحاسبية والقانونية والفنية ، وممثل عن المؤسسين أو المساهمين يختاره مجلس إدارة الشركة القابضة أو مجلس إدارة الشركة التابعة بحسب الأحوال ، وممثل عن كل من وزارة المالية والجهاز المركزى للمسابات .

وتقدم اللجنة تقريرها إلى الوزير المختص فى مدة اقصاها ستون يوماً من تاريخ إحالة الأوراق إليها ، ولا يصبح التقدير نهائياً إلا بعد اعتماده منه .

### ( مادة ٢٠ )

تكون أسهم الشركة قابلة للتداول طبقاً للأحكام المبينة فى اللائحة الصامدة لبورصات الأوراق المالية الصادرة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ وقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .



ويجوز تداول حصص التأسيس والأسهم التي تعطى مقابل حصة عينية والأسهم التي يكتب فيها مؤسسو الشركة من تاريخ قيدها في السجل التجاري .

### الفصل الثالث

#### مجلس الإدارة

#### ( مادة ٢١ )

مع مراعاة أحكام المادة (٤) من هذا القانون يعاى إدارة الشركة التي يملك رأس مالها بأكمله شركة قابضة بمفردها أو بالاشتراك مع شركات قابضة أخرى أو أشخاص عامة أو بنوك القطاع العام مجلس إدارة يمين مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ويجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه وفي حالة غيابه ينتخب رئيس الجمعية العامة من بين أعضاء المجلس من يرأس الاجتماع .

ويتكون مجلس الإدارة من عدد فردي من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد على تسعة بمن فيهم رئيس المجلس على النحو التالي :

( أ ) رئيس غير متفرغ من ذوى الخبرة ، تعينه الجمعية العامة للشركة بناء على ترشيح مجلس إدارة الشركة القابضة .

( ب ) أعضاء غير متفرغين يعينهم مجلس إدارة الشركة القابضة من ذوى الخبرة ، يمثلون الجهات المساهمة في الشركة ، ويكون عددهم نصف عدد أعضاء المجلس .

( ج ) عدد من الأعضاء مماثل لعدد الأعضاء من ذوى الخبرة يتم انتخابهم من العاملين بالشركة طبقا لأحكام القانون المنظم لذلك .



(د) رئيس للجنة النقابية ولا يكون نه صوت محدود ، وفي حالة تعدد اللجان النقابية في الشركة تختار النقابية العامة أحد رؤساء هذه اللجان .

وتحدد الجمعية العامة ما يتقاضاه كل من رئيس وأعضاء المجلس المشار إليهم في البندين (أ ، ب) من الفقرة السابقة من مكافآت العضوية كما يحدد النظم الأساسي للشركة المكافأة السنوية التي يستحقونها بمراعاة نص المادة ٣٤ من هذا القانون .

وتحدد الجمعية العامة بدل حضور الجلسات الذي يتقاضاه أعضاء المجلس وما يستحقه أعضاؤه المنتخبون من مكافأة سنوية بما لا يجاوز الأجر السنوي الأساسي «

ويختار مجلس إدارة الشركة القابضة من بين الأعضاء المعينين المنصوص عليها في البند (ب) عضواً منتدباً أو أكثر يتفرغ للإدارة ويحدد ما يتقاضاه من راتب مقطوع بالاضافة الى ما يستحقه من مبلغ طبقاً للفقرة الرابعة من هذه المادة .

ويحدد المجلس من يطل محل العضو المنتدب في حالة غيابه أو خلو منصبه أو عزله .

وللمجلس أن يعهد الى رئيسه بأعمال العضو المنتدب على أن يتفرغ للإدارة وفي هذه الحالة يحدد له ما يتقاضاه من راتب مقطوع بالاضافة الى ما يستحقه من مبالغ وفقاً للفقرة الرابعة من هذه المادة .

### ( مادة ٢٢ )

مع مراعاة أحكام المادة ( ٤ ) من هذا القانون يتولى إدارة الشركة التي يساهم في رأس مالها أفراد أو أشخاص اعتبارية من القطاع



الخاص ، مجلس إدارة يعين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد يتكون من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد على تسعة بما فيهم رئيس المجلس وذلك على النحو التالى :

( أ ) رئيس غير متفرغ من ذوى الخبرة ، يعينه رئيس الجمعية العامة للشركاء بناء على ترشيح مجلس إدارة الشركة القابضة .

( ب ) أعضاء غير متفرغين ، من ذوى الخبرة يختارهم مجلس إدارة الشركة القابضة يمثلون الجهات المساهمة في الشركة .

( ج ) أعضاء غير متفرغين بنسبة ما تملكه الأشخاص الاعتبارية من القطاع الخاص أو الأفراد المساهمين في الشركة يختارهم ممثلو هذه الجهات في الجمعية العامة .

( د ) أعضاء غير متفرغين يتم انتخابهم من العاملين بالشركة طبقا للقانون المنظم لذلك ويكون عددهم مساويا لمجموع عدد أعضاء مجلس الإدارة طبقا للبندين ( ب ) ، ( ج ) .

( هـ ) رئيس اللجنة النيابية ولا يكون له صوت محدود وفي حالة تعدد اللجان النيابية في الشركة تختار النيابة العامة أحد رؤساء هذه اللجان .

وتحدد الجمعية العامة ما يتقاضاه كل من رئيس وأعضاء المجلس المشار اليه في البنود أ و ب و ج من مكافأة العضوية ، كما يحدد النظام الأساسى للشركة المكافأة السنوية التى يستحقونها بمراعاة نص المادة (٣٤) من هذا القانون .

وتحدد الجمعية العامة ما يتقاضاه أعضاء المجلس من بدل حضور الجلسات وما يستحقه أعضاء المجلس المتقربون من المكافأة السنوية بما لا يجاوز الأجر السنوى الأساسى .



ويختار مجلس إدارة الشركة القابضة من بين الأعضاء المنصوص عليهم في البند (ب) عضوا منتديا يتفرغ للإدارة ويحدد المجلس من يحل محله في حالة غيابه أو خلو منصبه أو عزله .

ولمجلس الإدارة أن يعهد الى رئيسه بأعمال العضو المنتدب على أن يتفرغ في هذه الحالة للإدارة .

وتسرى في شأن مستحقات عضو مجلس الإدارة المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة الذي يتفرغ للإدارة أحكام المادة السابقة .

### ( مادة ٢٣ )

لعضو مجلس الإدارة المنتدب جميع السلطات المطلقة بإدارة الشركة والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق غرضها ، وذلك فيما عدا ما يدخل في اختصاص الجمعية العامة ومجلس الإدارة طبقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية ونظام الشركة .

### ( مادة ٢٤ )

يمثل عضو مجلس الإدارة المنتدب الشركة أمام القضاء وفي صلاتها بالغير .

## الفصل الرابع

### الجمعية العامة

### ( مادة ٢٥ )

تتكون الجمعية العامة للشركة التي تملك الشركة القابضة رأس مالها بأكمله أو تشترك في ملكيته مع شركات قابضة أخرى أو مع أشخاص طامة أو بنوك القطاع العام على النحو الآتي :

١ - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة أو من يحل محله في حالة غيابه ، رئيساً .



- ٢ - أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة التى تتبعها الشركة .
  - ٣ - أعضاء من ذوى الخبرة لا يزيد عددهم على أربعة تختارهم الجمعية العامة للشركة القابضة وتحدد ما يتقاضونه من بدل الحضور .
  - ٤ - عضوان تختارهما اللجنة التنفيذية ويحضر اجتماعات الجمعية العامة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقبو الحسابات من الجهاز المركزى للحسابات دون أن يكون لهم صوت محدود .
- وتصدر قرارات الجمعية العامة بأغلبية أصوات الحاضرين فيما عدا الأحوال التى تتطلب فيها اللائحة التنفيذية أو النظام الأساسى للشركة أغلبية خاصة .

وتبين اللائحة التنفيذية شروط صحة انعقاد الجمعية العامة ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها بحسب ما اذا كانت الجمعية العامة منعقدة فى اجتماع عادى أو غير عادى .

### ( المادة ٣٦ )

تتكون الجمعية العامة للشركة التى يساهم فى رأس مالها مع الشركة القابضة أفراد أو أشخاص اعتبارية من القطاع الخاص على النحو الآتى :

- ٢ - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة أو من يطل محله عند غيابه ، رئيساً .
- ٢ - أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة التى تتبعها الشركة .
- ٣ - المساهمون من الأفراد أو الأشخاص الاعتبارية من القطاع الخاص ، ويكون لهم حق حضور الجمعية العامة بالاصالة عن أنفسهم أو بطريق النيابة بشرط أن تكون ثابتة فى توكيل كتابى وأن يكون للوكيل مساهماً ، ما لم يشترط نظام الشركة للحضور حيازة عدد معين من الأسهم ، ومع ذلك يكون لكل مساهم حائز لعشرة



أسهم على الأقل حق الحضور ولو قضى النظام الأساسي للشركة بغير ذلك .

ويكون حق التصويت لممثلي الشركة القابضة أو الأشخاص العامة أو ينوك القطاع العام أو الأشخاص الاعتبارية من القطاع الخاص أو الأفراد بنسبة نصيب كل منهم في رأس المال وفقا لنصاب التصويت الذي يقضى به النظام الأساسي للشركة .

وتصدر قرارات الجمعية العامة بأغلبية أصوات ممثلي أسهم رأس المال الحاضرين فيما عدا الأحوال التي تتطلب فيها اللائحة التنفيذية أو النظام الأساسي للشركة أغلبية خاصة .

ويحضر اجتماعات الجمعية العامة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقبو الحسابات من الجهاز المركزى للحسابات دون أن يكون لهم صوت محدود .

وتبين اللائحة التنفيذية شروط صحة انعقاد الجمعية العامة ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها .

### ( مادة ٢٧ )

مع مراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي تختص الجمعية العامة العادية بما يأتى :

- ( أ ) التصديق على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .
- ( ب ) التصديق على تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة والنظر في اخلائه من المسؤولية .
- ( ج ) الموافقة على توزيع الأرباح .
- ( د ) الموافقة على استمرار رئيس وأعضاء مجلس الادارة لمدة تالية أو عزلهم ويكون التصويت على ذلك بطريق الاقتراع السرى .



(٨) كل ما يرى رئيس الجمعية العامة للشركة أو رئيس مجلس إدارة الشركة للقبضه أو مجلس إدارة الشركة التابعة لها أو المساهمون من الأشخاص الاعتبارية من القطاع الخاص أو الأفراد الذين يملكون ١٠٪ من رأس المال عرضه على الجمعية العامة .

### ( مادة ٢٨ )

لا يجوز تعديل النظام الأساسي للشركة الا بموافقة الجمعية العامة غير العادية ووفقا لأحكام اللائحة التنفيذية .

### ( مادة ٢٩ )

يجوز لرئيس الجمعية العامة دعوة الجمعية لاجتماع غير عادى للنظر في عزل رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة كلهم أو بعضهم أثناء مدة عضويتهم في المجلس .

ويتمتع في هذه الحالة على رئيس الجمعية العامة أن يخطر كلا من الجمعية العامة وأعضاء مجلس الإدارة المطلوب عزلهم برأيه وما يستند اليه من أسباب وذلك قبل انعقاد للجمعية العامة بعشرة أيام على الأقل ، ولن وجه اليه الاخطار من أعضاء مجلس الإدارة أن يناقش ما جاء فيه في مذكرة تودع سكرتارية الجمعية العامة قبل انعقادها بثلاثة أيام على الأقل ، ويتولى رئيس الجمعية تلاوة المذكرة على الجمعية ، ولتقدم المذكرة أن يمثل أمام الجمعية العامة قبل اتخاذ قرارها للرد على أسباب عزله .

وتتخذ الجمعية العامة قرارها بطريق الاقتراع السري ، ولا يكون قرار العزل صحيحا الا اذا صدر بأغلبية ثلثي الأسهم المثلة في الاجتماع .

ويحرم من صدر القرار بعزله من مرتبه ومكافآته وأية مبالغ كان يتقاضاها من الشركة اعتبارا من تاريخ صدور القرار .



وفي جميع الأحوال لا يجوز لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة حضور اجتماعات الجمعية العامة إذا تضمن جدول أعمالها موضوع عزل المجلس بأكمله أو بعض أعضائه أو رئيس المجلس .

وفي حالة عزل المجلس بأكمله تصدر الجمعية العامة غير العادية قراراً يسمين مفوض أو أكثر لإدارة الشركة بصفة مؤقتة إلى أن يتم تشكيل مجلس إدارة جديدة طبقاً لأحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار العزل .

أما إذا اقتصر العزل على رئيسي مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو بعض أعضاء المجلس فيتم استكمال المجلس طبقاً لأحكام هذا القانون ، ويكمل العضو الجديد مدة عضوية سلفه .

### ( مادة ٣٠ )

مع عدم الإخلال بأحكام هذا القانون تهرى على الجمعيات العامة للشركات التي يساهم فيها مع الشركة القابضة أشخاص اعتبارية من القطاع الخاص أو الأفراد أحكام المواد من ٥٩ إلى ٧٦ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

## الفصل الخامس

### النظام المالي الشركة ومراقبة حساباتها

### ( مادة ٣١ )

يحدد النظام الأساسي بداية ونهاية السنة المالية للشركة بمراعاة السنة المالية للشركة القابضة التي تتبعها .

### ( مادة ٣٢ )

الأرباح الصافية على الأرباح الناتجة عن العمليات التي يشاركتها



الشركة وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الأرباح وبعد حساب وتجنيد كافة الأهلاكات والمخصصات التي تقتضي الأصول المحاسبية بحسابها وتجنيدتها قبل إجراء أى توزيع بأية صورة من الصور للأرباح .

ويجب مجلس الإدارة من صافي الأرباح المشار إليها في الفقرة السابقة جزءاً من عشرين على الأقل لتكوين احتياطي قانوني ، ويجوز للجمعية العامة للشركة وقف تجنيد هذا الاحتياطي أو تخفيض نسبته إذا بلغ ما يساوي نصف رأس المال .

ويجوز استخدام الاحتياطي القانوني في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة رأس المال .

كما يجوز أن ينص في نظام الشركة على تجنيد نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي .

وإذا لم يكن الاحتياطي النظامي مخصصاً لأغراض معينة منصوص عليها في نظام الشركة جاز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر استخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة ، أو على المساهمين .

وللجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة تكوين احتياطيات أخرى .

وتبين اللائحة التنفيذية قواعد وأحكام توزيع الأرباح القابلة للتوزيع .

### ( مادة ٣٣ )

يكون للمساهمين بالشركة نصيب في الأرباح التي يقرر توزيعها تحدده الجمعية بناء على اقتراح مجلس الإدارة بما لا يقل عن ١٠٪ من هذه الأرباح .



ولا يجوز أن يزيد ما يصرف للعاملين نقداً من هذه الأرباح على مجموع أجورهم السنوية الأساسية .

وتبين اللائحة التنفيذية كيفية توزيع ما يزيد على مجموع الأجور السنوية من الأرباح على الخدمات التي تعود بالنفع على العاملين بالشركة .

### ( مادة ٢٤ )

يبين النظام الأساسي للشركة كيفية تحديد وتوزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز تقدير مكافأة مجلس الإدارة بنسبة معينة من الأرباح بأكثر من ٥٪ من الربح القابل للتوزيع بعد تخصيص ربح لا يقل عن ٥٪ من رأس المال للمساهمين والعاملين كحصة أولى .

### ( مادة ٢٥ )

يتولى الجهاز المركزى للمحاسبات مراقبة حسابات الشركة وتقييم أدائها طبقاً لقانونه .

## الباب الثالث

## الاحكام العامة

### الفصل الاول

اندماج وتقسيم وانقضاء وتصفية  
الشركات التابعة والشركات التابعة لها

### ( مادة ٣٦ )

يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء تقسيم واندماج الشركات التابعة بناء على عرض الوزير المختص ، كما يجوز تقسيم واندماج الشركات التابعة لها وذلك بقرار من مجلس ادارة الشركة أو الشركات



القابضة واعتماد الجمعيات العامة للشركات المندمجة والمندمج فيها أو المتسمة حسب الأحوال .

ويكون لكل شركة نشأت عن الاندماج أو التقسيم الشخصية الاعتبارية المستقلة مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية .

ومع مراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية تسرى على حالات الاندماج أحكام المواد من ١٣٠ الى ١٣٥ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

### ( مادة ٢٧ )

تتولى تقدير صافي أصول الشركات في حالات الاندماج والتقسيم اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٩) من هذا القانون ، ويجب أن تعتمد قرارات اللجنة بالنسبة للشركات القابضة من الوزير المختص ، وبالنسبة للشركات التابعة من الجمعية العامة للشركة المندمجة والشركة المندمج فيها أو الشركة المقيمة بحسب الأحوال .

### ( مادة ٢٨ )

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبادر الى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استعوارها .

### ( مادة ٢٩ )

تتقضى الشركة بأحد الأسباب الآتية :

- ١ - حل الشركة .
- ٢ - انتهاء المدة المحددة في نظام الشركة .
- ٣ - انتهاء الغرض الذي أسست الشركة من أجله .
- ٤ - الاندماج أو التقسيم .



وتكون الشركة المتقضية في حالة تصفية ، وتطبق عليها أحكام المواد من ١٣٧ الى ١٥٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه ولائحته التنفيذية .

## الفصل الثاني

### التحكيم

#### ( مادة ٤٠ )

يجوز الاتفاق على التحكيم في المنازعات التي تقع فيما بين الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون أو بينها وبين الأشخاص الاعتبارية العامة أو الأشخاص الاعتبارية من القطاع الخاص أو الأفراد ووطنين كانوا أو أجانب وتطبق في هذا الشأن أحكام الباب الثالث من الكتاب الثالث لقانون المرافعات المدنية والمجتمعية .

#### ( مادة ٤١ )

طلبات التحكيم بين شركات القطاع العام أو بينها وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة عامة التي قدمت قبل تاريخ العمل بهذا القانون وكذلك منازعات التنفيذ الوقتية في الأحكام الصادرة فيها يستمر نظرها أمام هيئات التحكيم المشكلة طبقا لأحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادرة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وطبقا للأحكام والإجراءات المنصوص عليها .

## الفصل الثالث

### في نظام العاملين في الشركات التابعة والشركات التابعة لها

#### ( مادة ٤٢ )

تضع الشركة بالاشتراك مع النقابة العامة المختصة اللوائح المتعلقة



ينظم العاملین بها • وتتضمن هذه اللوائح على الأخص نظام الأجور  
والعلاوات والبدلات والإجازات طبقا للتنظيم الخاص بكل شركة ،  
وتعتمد هذه اللوائح من الوزير المختص •

كما تضع الشركة بالشركة بالاشتراك مع النقابة العامة للمعاملين لائحة النظام  
الخاص بأعضاء الإدارة القانونية بها وذلك بمراجعة هرجات قيديهم  
بجدول المعاملين ، وبدلاتهم ، وأحكام وإجراءات قياس آرائهم  
وواجباتهم وإجراءات تأديهم • وإلى أن تصدر هذه اللائحة تسرى في  
شأنهم أحكام قانون الإدارات القانونية بالهيئات العامة والمؤسسات  
العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ •

وتصدر هذه اللائحة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على  
عرض الوزير المختص •

### ( مادة ٤٣ )

يراعى في وضع اللوائح المنظمة لشئون العاملين ما يأتي :

أولا - أن يكون لكل شركة هيكل تنظيمي وجدول للموظائف بما يتفق  
مع طبيعة أنشطة الشركة وأهدافها •

ثانيا - التزم نظام الأجور بالحد الأدنى المقرر قانونا •

ثالثا - ربط الأجر ونظام الحوافز والبدلات والمكافآت ومساائر  
التعويضات والمزايا المالية للعاملين في ضوء ما تحققه الشركة من إنتاج أو  
رقم أعمال وما تحققته من أرباح •

### ( مادة ٤٤ )

تسرى في شأن واجبات العاملين بالشركات القابضة والتحقيق معهم  
وتأديهم أحكام المواد ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦  
و ٨٧ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون



رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية والمحلكمات التأديبية وأحكام قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليها .

وتقتصر المحاكم التأديبية بمجلس الدولة دون غيرها بالنسبة للعاملين في الشركات المشار إليها في الفقرة السابقة بما يلي :

( أ ) توقيع جزاء الاحالة الى المعاش أو الفصل من الشركة بعد العرض على اللجنة الثلاثية .

( ب ) الفصل في التظلمات من القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية أو المجالس التأديبية المختصة بالشركة .

ويكون الطعن في أحكام المحاكم التأديبية الصادرة بتوقيع الجزاء أو في الطعون في القرارات التأديبية أمام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة .

وتسرى في شأن واجبات العاملين بالشركات التابعة والتحقيق معهم وتأديبهم أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

### ( مادة ٤٥ )

تنتهي خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية :

١ — فقد الجنسية المصرية أو انتفاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لرعايا الدول الأخرى .

٢ — بلوغ سن الستين وذلك بمراعاة أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

٣ — عدم اللياقة بالخدمة مصحيا .



٤ - صدور حكم بات بمعقوبة جنائية أو بمعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن للحكم مع وقف التنفيذ الثسامل .

ودون اخلال بأحكام قانون العقوبات اذا كان قد حكم عليه لأول مرة فلا يؤدي ذلك الى انتهاء الخدمة الا اذا قدرت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من واقع أسباب الحكم وظروف الواقعة أن بقاءه في الخدمة يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل .

٥ - انتهاء العمل العرضي أو المؤقت أو الموسمي .

٦ - الاستقالة .

٧ - الاحالة الى المعاشي أو الفصل .

٨ - الوفاة .

وتحدد اللائحة التنفيذية الأوضاع والاحراءات الخاصة بلنتهاء خدمة العامل بسبب الاستقالة أو عدم اللياقة للخدمة صحيا .

( مادة ٤٦ )

يجوز عند الضرورة التصوى بقرار من رئيس مجلس الوزراء مد خدمة أى من العاملين من شاغلى الوظائف القيادية أصحاب الخبرة النادرة بالشركة لمدة سنة قابلة للتجديد لمدة أقصاها سنتان .

( مادة ٤٧ )

يكون نقل رؤساء وحدات الأمن في الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون والعاملين بهذه الوحدات بقرار من السلطة المختصة في الشركة دون حاجة لأى اجراء آخر .



### ( مادة ٤٨ )

تسرى أحكام الفصل الثالث من الباب الرابع من قانون العمل في شأن منازعات العمل الجماعية التي تنشأ بين إدارة الشركة والتنظيم النقابي .

وتسرى أحكام الباب الخامس من القانون المذكور بشأن السلامة والصحة المهنية .

كما تسرى أحكام قانون العمل على العاملين بالشركة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون أو اللوائح الصادرة تنفيذاً له .

### الفصل الرابع المقوبات

### ( مادة ٤٩ )

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أو وصف قانوني أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يماقب بالجس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية :

١ - كل من عبث عمداً في نظام الشركة أو في نشرات الاكتتاب أو في غير ذلك من وثائق الشركة أو أثبت بها بيانات غير صحيحة أو مخالفة لأحكام هذا القانون أو قانون شركات المساهمة المشار اليه وكل من وقع هذه الوثائق أو وزعها مع علمه بذلك .

٢ - كل من قوم بسوء قصد التخصيص المبنية المقدمة من الشركاء بأكثر من قيمتها الحقيقية .

٣ - كل مدير أو عضو مجلس إدارة وزع على المساهمين أو غيرهم أرباحاً أو فوائد على خلاف أحكام هذا القانون أو نظام الشركة وكل مراقب حسابات أقر هذا التوزيع .



٤ - كل مدير أو عضو مجلس إدارة أو يصفه ذكر عمدا بيانات غير صحيحة في الميزانية أو في حساب الأرباح والخسائر أو أغفل عمدا ذكر وقائع جوهرية في هذه الوثائق .

٥ - كل مراقب حسابات تمعد وضع تقرير غير صحيح عن نتيجة مراجعته أو أخفى عمدا وقائع جوهرية في هذا التقرير .

٦ - كل مدير أو عضو مجلس إدارة أو مراقب حسابات أو معاون له أو عامل لديه وكل شخص يمهّد إليه بالتفتيش على الشركة أفشى ما يحصل عليه بحكم عمله من أسرار الشركة أو استغل هذه الأسرار لجلب نفع خاص له أو لغيره .

٧ - كل شخص عين من قبل الجهة الادارية المختصة للتفتيش على الشركة أثبت عمدا في تقريره عن نتيجة التفتيش وقائع كاذبة أو أغفل عمدا في تقريره وقائع جوهرية من شأنها أن تؤثر في نتيجة التفتيش .

### (مادة ٥٠)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز خمسة آلاف جنيه كل من يصدر أسهما أو صكوكا أو سندات أو إيصالات اكتتاب أو شهادات مؤقتة أو يعرضها للتداول على خلاف الأحكام المقررة في هذا القانون .

### (مادة ٥١)

تضاعف في حالة اللود الغرامات المنصوص عليها في المادتين السابقتين في حديها الأدنى والأقصى .

### (مادة ٥٢)

تعتبر أموال الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون في حكم الأموال



العامّة ، كما يعد القائمون على ادارتها والعاملون في حكم الموظفين العموميين وذلك في تطبيق أحكام البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

### ( مادة ٥٣ )

لا يجوز احالة الدعوى الجنائية الى المحكمة في الجرائم المشار اليها في المواد ١١٦ مكرراً و ١١٦ مكرراً ( أ ) و ١١٦ مكرراً (ب) من قانون العقوبات بالنسبة الى أعضاء مجالس ادارة الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون الا بناء على أمر من النائب العام أو من النائب المساعد أو من المحامي العام الأول .

### ( مادة ٥٤ )

يكون للمكلفين باثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص حق الاطلاع على جميع سجلات وحفائر الشركة القابضة أو الشركات التابعة لها .

وعلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمضمو المنتخب ومراقب الحسابات وسائر العاملين بهذه الشركات أن يقدموا اليهم جميع البيانات والمعلومات والمستندات والوثائق والسجلات والدفاتر التي يطلبونها لأداء عملهم .

### ( مادة ٥٥ )

مع عدم الاخلال بحكم المادة السابقة لا يجوز لاية جهة رقابية بالدولة عدا الجهاز المركزى للحسابات أن تباشر أى عمل من أعمال الرقابة داخل المقر الرئيسى أو المقر الفرعية لأى شركة من الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون الا بعد الحصول على اذن بذلك من الوزير المختص أو رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة .



## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١

بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات

قطاع الأعمال العام (١)

## رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون التجارة ؛

وعلى القانون المدنى ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بشأن الأسماء التجارية ؛

وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الدفاتر التجارية ؛

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ بشأن اللائحة العامة للبورصات ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة ؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ بتحديد شروط وإجراءات انتخاب

ممثلى العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام وشركات المساهمة

والجمعيات والمؤسسات الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى ؛

وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل ؛

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة

وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ؛

وعلى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن إصدار قانون الجهاز

المركزى للمحاسبات ؛



١٤٦ ..... قطاع عام وقطاع الأعمال العام

وعلى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بإصدار قانون في شأن الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها ؛

وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٣٣ لسنة ١٩٦٦ باعتماد النظام الحاسبي الموحد ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادرة بقرار نائيب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية ووزير شؤون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ ؛  
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

### ( المادة الأولى )

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المرفقة .

وتصرى أحكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادرة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية ووزير شؤون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٦ لسنة ١٩٨١ وذلك فيما لم يرد به نص خاص بهذه اللائحة وبما لا يتعارض مع أحكامها .

### ( المادة الثانية )

في تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد :

١ - بالقانون : قانون شركات قطاع الأعمال العام المشار اليه .



٢ - بالوزير : الوزير المختص في تطبيق أحكام ذلك القانون .

ويتولى الوزير جميع الاختصاصات المقررة في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١. المشار اليه ولائحته التنفيذية لكل من الوزير المختص ، والجهة الادارية المختصة .

### ( المادة الثالثة )

تطبق هذه اللائحة على :

١ - الشركات القابضة والشركات التابعة التي تؤسس وفقا لأحكام القانون .

٢ - الشركات القابضة والشركات التابعة التي حلت محل هيئات القطاع العام والشركات التي كانت تشرف عليها .

### ( المادة الرابعة )

تضع الجمعية العامة لكل من الشركات القابضة والشركات التابعة لها التي حلت محل هيئات القطاع العام والشركات التي كانت تشرف عليها نظاما أساسيا للشركة طبقا للنموذج الذي يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء .

وينشر هذا النظم على نفقة الشركة في الوقائع المصرية كما تقيد في السجل للتجارى .

### ( المادة الخامسة )

يتم تقويم صافي أصول كل شركة من الشركات القابضة والشركات التابعة التي حلت في تاريخ العمل بالقانون محل هيئات القطاع العام وشركاته التي كانت خاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وفقا للقواعد التي تقررها الجمعية العامة لكل شركة من هذه الشركات .



## ( المادة السادسة )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى  
لتاريخ نشره ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٤١٢ هـ الموافق  
٢٨ أكتوبر سنة ١٩٩١ م .

رئيس مجلس الوزراء  
دكتور / عاطف صدقى

## اللائحة التنفيذية

### لقانون شركات قطاع الأعمال العام

#### المباب الاول

#### الشركات القابضة

#### الفصل الاول

#### تأسيس الشركات القابضة

مادة ١ - تؤسس الشركة القابضة من شخص اعتبارى عام واحد  
أو أكثر .

مادة ٢ - يكون للشركة رأس مال مصدر . ويجوز أن يحدد النظام  
رأس مال مخصص به يجاوز رأس المال المصدر .

ويجب ألا يقل رأس المال المصدر للشركة عن عشرين مليوناً من  
الجنيهات وألا يقل المدفوع منه عند التأسيس عن ٥٠٪ ، ولا يسرى ذلك  
على الشركات التى حلت محل هيئات القطاع العام التى كانت خاضعة  
للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .

ويتم تأسيس الشركة عن طريق الاكتتاب المعلق .



مادة ٣ - يقسم رأس مال الشركة الى أسهم اسمية متساوية القيمة ولا يجوز تداول هذه الأسهم الا فيما بين الأشخاص الاعتبارية العامة .

ويحدد النظام الأساسى القيمة الاسمية لكل سهم بما لا يقل عن مائة جنيه ولا يزيد على ألف جنيه .

مادة ٤ - يقدم المؤسسون طلب التأسيس الى الوزير مبينا به اسم الشركة ومعدتها والغرض من انشائها وقيمة رأس المال اللازم لتحقيق هذا الغرض وطريقة أدائه . ويرفق بالطلب المستندات الآتية :

( أ ) العقد الابتدائى بالنسبة للشركات التى يشترك فى تأسيسها أكثر من شخص اعتبارى علم .

( ب ) مشروع النظام الأساسى للشركة .

ويجب أن يكون كل من العقد الابتدائى ومشروع النظام الأساسى مطابقا للنموذج الذى يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء .

( ج ) شهادة من مصلحة السجل التجارى تفيد عدم التباس الاسم التجارى للشركة مع غيرها من الشركات .

( د ) شهادة من أحد البنوك المعتمدة تفيد تمام الاكتتاب فى جميع أسهم الشركة وأن النسبة الواجب سدأدها من قيمة الأسهم قد تم أدائها بالكامل وأن هذه القيمة قد وضعت لحساب الشركة الى أن يتم بالسجل التجارى .

( هـ ) اقرار من السلطات المختصة فى الأشخاص الاعتبارية العامة المشتركة فى التأسيس بالموافقة على الاشتراك فى التأسيس وقيمة مساهمتها فى رأس مال الشركة .



مادة ٥ - يتولى الوزير متابعة واستيفاء اجراءات ومستندات تأسيس الشركة وبوجه خاص :

( أ ) مراجعة مشروع النظام الأساسى والعقد الابتدائى ان وجد .

( ب ) اتخاذ اجراءات التحقق من أن الحصص العينية فى حالة وجودها قد قدرت تقديرا صحيحا .

مادة ٦ - يصدر بتأسيس الشركة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير .

وينشر النظام الأساسى للشركة على نفقتها فى الوقائع المصرية وتنفيد فى السجل التجارى .

مادة ٧ - جميع العقود والأوراق الصادرة عن الشركة والموجهة الى الغير كالمكتاتبات والفواتير والاعلانات والمطبوعات يجب أن تحمل اسم الشركة وعنوانها مسبوqa أو مردفا بعبارة « شركة مساهمة قابضة مصرية ش.م.ق.م » وذلك بحروف واضحة مقروءة مع بيان مركز الشركة للرئيسى ورأس المال المصدر .

ويسرى ما تقدم على اللافتات التى توضع للاعلان عن الشركة بمقرها الرئيسى أو بفروعها أو بأى مكان آخر .

## الفصل الثانى

### مجلس إدارة الشركة القابضة

مادة ٨ - يعرض رئيس الجمعية العامة للشركة على الجمعية الترشيحات لاختيار رئيس مجلس الإدارة والأعضاء من ذوى الخبرة ، ويراعى بقدر الامكان أن يكون من بينهم أحد العاملين بوزارة المالية .



ويرفق بالترشيح بيان مختصر عن الخبرة والسميرة الذاتية لكل مرشح والانجازات التي حققها في أعماله السابقة وما كان يتقاضاه مقابل قيامه بهذه الأعمال .

وتصدر الجمعية العامة لشركة قرارها بتشكيل مجلس الإدارة على ألا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر بما فيهم ممثل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر .

ويجب ارسال صورة من أخطار الدعوة للجمعية العامة قبل موعد انعقادها بأسبوع على الأقل الى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر لاختيار ممثل الاتحاد في مجلس الادارة .

وتكون مدة مجلس الإدارة ثلاث سنوات ، ويجوز تجديد عضوية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الذين أنقضت عضويتهم كلهم أو بعضهم لمدة أو لمدد أخرى بناء على اقتراح رئيس الجمعية العامة . ويرفق باقتراح التجديد بيان مختصر بالانجازات التي حققها المجلس أو الأعضاء المطلوب تجديد مدة عضويتهم ومبررات التجديد .

مادة ٩ - يجوز لمجلس ادارة الشركة القابضة دعوة رئيس مجلس ادارة أية شركة تابعة أو عضو مجلس ادارتها المنتخب لحضور اجتماعات مجلس ادارة الشركة انقباضة عند نظر الموضوعات المتعلقة بالشركة التابعة وذلك لابداء ما يراه من ملاحظات ، أو آراء أو لتقديم ما يطلب منه من ايضاحات أو بيانات وله الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له صوت معدود .

مادة ١٠ - لا يجوز لأى شخص أن يكون رئيسا أو عضوا متفرعا للإدارة بمجلس ادارة أكثر من شركة واحدة من الشركات الخاضعة لأحكام القانون .



وفي جميع الأحوال لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركتين من تلك الشركات .

وتبطل العضوية في مجلس الإدارة التي يتجاوز بها العضو للنصاب المقرر .

مادة ١١ - لا يجوز أن يكون لرئيس مجلس الإدارة أو لأحد أعضاء المجلس أو لأحد مديري الشركة أو لأي من أزواجهم أو أقاربهم أو أصهارهم حتى الدرجة الرابعة أية مصلحة مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم باسمها أو لحسابها ، كما لا يجوز لرئيس مجلس إدارة الشركة أو لأي عضو بهذا المجلس أن يحضر مداوالاته أو يشترك في التصويت على القرارات المتعلقة بأية مسألة معروضة على المجلس إذا كان لأي منهم أو لمن لهم صلة قرابة أو مضاهرة بهم إلى الدرجة الرابعة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها .

مادة ١٢ - لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأي عضو من الأعضاء أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتجر لحسابه ، أو لحساب غيره في أحد غروع النشاط الذي تؤوله ، ولا يجوز كذلك لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضائه إفشاء أسرار الشركة أو تسهيل حصول الغير على أي من تقارير الأجزاء الرقابية أو أية تقارير داخلية تتعلق بأعمالها .

مادة ١٣ - رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسئولون عن أعمالهم أمام الجمعية العامة للشركة وذلك دون إخلال بمسئوليتهم الجنائية أو المدنية .

مادة ١٤ - يضع مجلس إدارة الشركة القابضة نماذج أشكال ومحتويات وترقيات التقارير الدورية التي تلتزم الشركات التابعة بإعدادها



وارسالها الى الشركة القابضة لاجراء تقويم مستمر ومنظم لنتائج أعمال تلك الشركات .

ويضع مجلس الادارة النظام الذى يلتزم به ممثلو الشركة في مجالس ادارة الشركات التابعة لها ، والموضوعات التى يتم متابعتها والتقارير التى يلتزمون باعدادها .

مادة ١٥ - تعرض المسائل التالية على مجلس ادارة الشركة القابضة دوريا للنظر فيها واتخاذ القرار المناسب بشأنها :

- ١ - مشروع القوائم المالية التحضيرية للشركة القابضة .
- ٢ - التقارير الدورية عن تقويم الأداء والحسابات والقوائم الختامية ونتائج الأعمال للشركة القابضة .
- ٣ - التقارير التى يمددها ممثلو الشركة القابضة في مجالس ادارة الشركات التابعة .
- ٤ - مقترحات الاستثمار للشركة القابضة والدراسات التى أعدت عن كل منها وبرامج تمويلها .
- ٥ - مقترحات تشكيل اللجان التى يمهدها اليها المجلس ببعض اختصاصاته أو بمهام محددة .
- ٦ - قوائم نتائج الأعمال والقوائم المالية الأخرى السنوية للشركات التابعة وتقارير مراقبى الحسابات .
- ٧ - مؤشرات الاستثمار في الشركات التابعة .
- ٨ - الدراسات التى تعد لتصحيح مسار للشركات التابعة ومقترحات تصحيح المسار .
- ٩ - المركز المالى للشركات التابعة كل ثلاثة أشهر مصدقا عليه من مراقب الحسابات .



١٠ - الترشيحات لشغل مناصب رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة من ذوى الخبرة بالشركات التابعة ولشغل مناصب الأعضاء المنتخبين في هذه الشركات .

١١ - جميع الموضوعات التى تحتاج الى التنسيق أو التعاون المشترك بين الشركات التابعة ، وفي هذه الحالات يدعى رؤساء مجالس ادارة هذه الشركات وأعضاؤها المنتخبون عند النظر في هذه الموضوعات للاستشارك فى المداولات وتقديم المقترحات دون أن يكون لهم صوت محدود .

١٢ - أية موضوعات أخرى يرى رئيس مجلس الادارة عرضها .

مادة ١٦ - يرسل رئيس مجلس الادارة الى الوزير قبل بدء السنة المالية بستة أشهر القوائم التقديرية لنتائج أعمال الشركة للعام التالى ، وموازنة الاستثمار والبرامج التى سيجرى تنفيذها لتصحيح مسار الشركات التابعة .

كما يرسل اليه أيضا كل ثلاثة أشهر تقريرا يبين فيه نتائج أعمال الشركة وموقف الاستثمارات المالية التى تنفذها الشركة بنفسها أو من خلال الغير ، والجهود التى بذلت لتصحيح مسار الشركات التابعة وبينانا مقارنا يوضح النتائج التى تحققت من محفظة الاستثمار والنتائج المتوقعة .

مادة ١٧ - يختص مجلس ادارة الشركة القابضة بتكوين وادارة محفظة الأوراق المالية للشركة واستثمار أموالها سواء بنفسها أو من خلال الشركات التابعة لها وذلك فى أى مجال يراه المجلس محققا لأغراض الشركة وتنمية مواردها .

وتتكون محفظة الأوراق المالية من الاستثمارات الآتية :

١ - تأسيس الشركات التابعة وغيرها من الشركات المساهمة سواء



كان ذلك بمقردها أو بالاشتراك مع الغير من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد .

٢ - شراء أسهم الشركات المساهمة أو يبيعها أو المساهمة في رأسمالها .

٣ - التصرف بالبيع في الأسهم التي تملكها في الشركات التابعة وغيرها من الشركات .

٤ - شراء وبيع أية أصول مالية أخرى .

٥ - إصدار صكوك تمويل أو سندات لتجميع الأموال واعادة استثمارها .

٦ - القيام بجميع الاجراءات التي يراها المجلس لازمة لزيادة قيمة الاستثمارات التي تديرها الشركة أو زيادة الأرباح التي تتحقق منها .

### الفصل الثالث

#### الجمعية العامة للشركة القلبيضة

مادة ١٨ - ( معدلة بقرار رئيس الوزراء رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٩١ )  
يحدد النظام الأساسى للشركة عدد أعضاء الجمعية العامة على أن لا يقل عن اثنى عشر ولا يزيد على أربعة عشر من بينهم ممثل واحد على الأقل يرشحه الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، ويكون عدد أعضاء أول جمعية عامة لكل من الشركات القائمة في تاريخ العمل بهذه اللائحة أربعة عشر عضوا .

ويعرض الوزير على رئيس مجلس الوزراء الترشيحات لأعضاء الجمعية العامة مرفقا بها بيان مختصر عن الخبرة والسيرة الذاتية لكل مرشح والانجازات التي حققها في أعماله السابقة .



ويصدر باختيار أعضاء الجمعية العامة للشركة قرار من رئيس مجلس الوزراء ، ويجب أن يكونوا من ذوى الخبرة في مجال الأنشطة التى تقوم بها الشركات التابعة لها ، ويراعى بقدر الامكان أن يكون أحدهم من بين العاملين بوزارة المالية •

ويحدد قرار رئيس مجلس الوزراء باختيار أعضاء الجمعية العامة ما يتقاضونه من بدل حضور جلسات الجمعية بما لا يقل عن مائة جنيه ولا يزيد على مائتى جنيه فى الجلسة الواحدة وذلك بحسب حجم نشاط الشركة وطبيعة أعمالها •

مادة ١٩ - يرأس الجمعية العامة للشركة المقابضة الوزير •

ويحضر اجتماعات الجمعية العامة رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة المقابضة ومراقبو الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات دون أن يكون لهم صوت محدود •

مادة ٢٠ - تكون مدة العضوية للجمعية العامة ثلاثة سنوات •

ويجوز تجديد العضوية لأعضاء الجمعية العامة الذين انتهت مدتهم كلهم أو بعضهم لمدة أو لحد أخرى وذلك فى ضوء ما تسفر عنه نتائج أعمال الشركة •

مادة ٢١ - تحدد الجمعية العامة الأهداف التى تلتزم الشركة بتحقيقها ويتم تقويم دائما وفقا لما يتحقق من هذه الأهداف وفى ضوء تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات فى هذا الشأن •

مادة ٢٢ - تجتمع الجمعية العامة العادية مرتين على الأقل سنويا احداها قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر وذلك للنظر فى الموازنة التقديرية للشركة والأخرى خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية للنظر فى المسائل الآتية :



- ١ - تقرير مراقب الحسابات •
  - ٢ - التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والنظر في اخلاء مسؤوليته عن الفترة المقدم عنها التقرير •
  - ٣ - التصديق على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والحسابات الختامية للشركة •
  - ٤ - الموافقة على توزيع الأرباح •
  - ٥ - الموافقة على استمرار رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لمدة تالية •
  - ٦ - تشكيل مجلس إدارة الشركة •
  - ٧ - النظر في تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن مراقبة حسابات الشركة وتقييم أدائها واتخاذ ما يلزم في شأنها من قرارات •
  - ٨ - كل ما يرى رئيس الجمعية أو مجلس الإدارة عرضه عليها •
- مادة ٢٣ - لرئيس الجمعية العامة دعوتها للانعقاد في اجتماع عادى أو غير عادى كلما رأى مقتضى لذلك •
- وعليه دعوتها للانعقاد اذا طلب ذلك مجلس إدارة الشركة أو مراقب الحسابات على أن يوضح بالطلب الأسباب الداعية الى عقد الاجتماع والمسائل المطلوب عرضها •
- مادة ٢٤ - مع مراعاة أحكام المادة السابقة وما تقتضى به نصوص النظام الأساسى تختص الجمعية العامة العادية بنظر المسائل التالية فى أى من الاجتماعين المشار اليهما فى المادة (٢٢) أو فى أى اجتماع آخر تمقده لهذا الغرض خلال السنة المالية •
- ١ - وقف تجنيب الاحتياطى القانونى اذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال •



٢ - استخدام الاحتياطي النظامي فيما يعود بالنفع على الشركة بناء على اقتراح مجلس الادارة اذا لم يكن هذا الاحتياطي مخصصا لأغراض معينة منصوص عليها في نظام الشركة .

٣ - التصرف في الاحتياطيات والمخصصات في غير الأبواب المخصصة لها .

٤ - الموافقة على اصدار سندات أو صكوك تمويل وعلى الضمانات التي تقرر لحاملها .

٥ - النظر في قرارات وتوصيات جماعة حملة السندات .

مادة ٢٥ - تختص الجمعية العامة غير العادية بما يأتي :

أولا : تعديل نظام الشركة ببراءة ألا يترتب على ذلك زيادة التزامات المساهمين ما لم يوافق على ذلك جميع المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التي يستمدّها بصفته شريكا .

وتتظر الجمعية العامة غير العادية بصفة خاصة التعديلات التالية في نظام الشركة :

١ - زيادة رأس المال المرحّض به أو المصدر في حالة عدم وجود رأس مالٍ مرخص به .

٢ - اضافة أية أغراض مكملّة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلي ولا تكون الموافقة على تغيير الغرض الأصلي نافذة الا بموافقة رئيس مجلس الوزراء .

٣ - اطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل انتهاء مدتها أو تغيير نسبة الضاربة التي يتعين عند تحققها دعوة للجمعية العامة غير العادية للنظر في تصفية الشركة أو استمرارها .



ثانيا : اقتراح ادماج الشركة في غيرها من الشركات القابضة .

ثالثا : اقتراح تقسيم الشركة .

رابعا : النظر في تصفية الشركة أو استمرارها اذا بلغت خسائرها نصف رأس المال أو أية نسبة أقل يحددها النظام .

خامسا : بيع كل أو بعض أسهم الشركة التابعة بما يؤدي الى خفض حصة الشركة القابضة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وبفوك القطاع العام في رأس مالها عن ٥١٪ .

مادة ٣٦ - لا يجوز للشركة التصرف بالبيع في أصل من خطوط الانتاج الرئيسية الا بموافقة الجمعية العامة غير العادية وطبقا لما يأتي :

١ - أن تكون الشركة عاجزة عن تشغيل هذه الخطوط تشغيلا اقتصاديا أو أن يؤدي الاستمرار في تشغيلها الى تحميل الشركة خسائر مؤكدة .

٢ - ألا يقل سعر البيع عن القيمة التي تقدرها اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٩) من القانون .

مادة ٣٧ - اذا قررت الجمعية العامة غير العادية تصفية الشركة يتعين أن تتضمن قراراتها الصادرة في هذا الشأن المسائل الآتية :

(١) تعيين المصفي أو المصفين وتحديد أتعابهم ومدة التصفية

(ب) مد المدة المقررة للتصفية بعد الاطلاع على تقرير المصفي .

(ج) النظر في الحساب المؤقت الذي يقدمه المصفي .

(د) التصديق على الحساب الختامي لأعمال التصفية .

(هـ) تعيين المكان الذي تحفظ فيه دفاتر الشركة ووثائقها بعد اتمام

التصفية وشطبها من السجل التجاري .



مادة ٢٨ - في جميع الأحوال لا يكون انعقاد الجمعية العامة صحيحا الا اذا حضره نصف عدد أعضائها على الأقل بما فيهم رئيس الجمعية ، وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة لعدد أصوات الحاضرين أما قرارات الجمعية العامة غير العادية فلا تصدر بأغلبية ثلثي عدد أصوات الحاضرين .

مادة ٣٩ - مع مراعاة ما وردت بشأنه أحكام خاصة بهذه اللائحة تسرى في شأن إجراءات وشروط صحة انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها أحكام المواد من ٢٠٠ الى ٣٣١ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليها .

#### الفصل الرابع

##### النظام المالي للشركة القابضة - توزيع الأرباح - الاحتياطيات

مادة ٣٠ - ( أ ) تتكون أصول الشركة من :

١ - الأسهم التي تملكها في رؤوس أموال الشركات التابعة وغيرها من الشركات .

٢ - الأوراق المالية الأخرى .

٣ - الأصول الثابتة والأصول المتداولة الناتجة عن قيام الشركة بأنشطتها المتنوعة .

( ب ) تتكون خصوم الشركة من :

١ - رأس المال الذي تساهم به الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى .

٢ - الاحتياطيات والمخصصات التي تنشئها الشركة .



٣ - القروض والتسهيلات التي تحصل عليها •

٤ - الأرباح التي تحتجزها من الفائض الذي يؤول إليها من استثماراتها •

٥ - الخصوم المتداولة الناتجة عن قيام الشركة بأنشطتها •

مادة ٣١ - يعرض على مجلس إدارة الشركة تقرير ربع سنوى يتضمن حساب العمليات الجارية وفائض هذه العمليات ويجب أن يشمل هذا التقرير بياناً مقارناً عن الفترات المماثلة من السنة المالية السابقة وكذلك الأرقام المخططة والدرجة في الموازنة التقديرية •

مادة ٣٢ - يجب أن تتضمن النوائح والنظم الادارية والمالية للشركة الصلاحيات والضمانات الكافية للقائمين بأعمال المراقبة أو المراجعة الداخلية أو الخارجية وأن تتضمن تنظيم اجراءات الجرد المفاجيء •

مادة ٣٣ - تعد الشركة في نهاية كل سنة مالية قوائم مالية مجمعة تعرض أصول والتزامات وحقوق المساهمين وايرادات ومصروفات واستخدامات الشركة والشركات التابعة لها وفقاً للأوضاع والشروط والبيانات الواردة بالملحق رقم (٥) المرفق باللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه •

مادة ٣٤ - الأرباح الصافية هي الأرباح الناتجة عن حصة الشركة في أرباح الشركات التابعة لها أو غيرها أو من العمليات التي باشرتها الشركة بنفسها خلال السنة المالية وذلك بعد خصم جميع المصروفات اللازمة لتحقيق هذه الأرباح وبعد حساب وتجنيد جميع الاهلاكات



والمخصصات التي تقضى الأصول المحاسبية بحسابها وتجنبيها قبيل  
اجراء أى توزيع بأية صورة من الصور •

ويجب اجراء الاهلاكات وتجنيب المخصصات المشار اليها حتى فى  
السنوات التى لا تحقق فيها الشركة أرباحا ، أو تحقق أرباحا غير كافية •

**مادة ٣٥ -** يجب على مجلس الادارة لدى اعداده الميزانية وحساب  
الأرباح والخسائر أن يجب من الأرباح الصافية جزءا من عشرين على  
الأقل لتكوين احتياطى قانونى • ويجوز للجمعية العامة وقف تجنيب  
هذا الاحتياطى القانونى اذا بلغ ما يساوى رأس المال المصدر ويجوز  
استخدام الاحتياطى القانونى فى تغطية خسائر الشركة وفى زيادة  
رأس المال •

**مادة ٣٦ -** يجوز أن ينص النظام الأساسى للشركة على تجنيب  
نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطى نظامى بحد أقصى  
١٠٪ بالنسبة للشركات التى لا تراول أنشطتها بنفسها و ٢٠٪ بالنسبة  
لغيرها من اشركات وذلك لمواجهة الأغراض التى يحددها النظام •

وإذا لم يكن الاحتياطى النظامى مخصصا لأغراض معينة جاز  
للجمعية العامة العادية بناء على اقتراح من مجلس الادارة مشفوعا  
بتقرير من مراقب الحسابات أن تقرر استخدامه فيما يعود بالنفع على  
الشركة أو على المساهمين •

وفى جميع الأحوال لا يجوز التصرف فى الاحتياطيات والمخصصات  
الأخرى فى غير الأبواب المخصصة لها الا بقرار من الجمعية العامة بما  
يحقق أغراض الشركة ، على أن يحدد القرار أوجه الاستخدام لهذه  
الاحتياطيات والمخصصات •

**مادة ٣٧ -** يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الادارة



أن تقرر تكوين احتياطات أخرى غير الاحتياطي القانوني والنظامي بما لا يجاوز ١٠٪ من المتبقى من الأرباح الصافية بعد تجنب الاحتياطي القانوني والنظامي ، وتخصيص نسبة من الربح لا تقل عن ٥٪ من رأس المال للمساهمين والعاملين كحصة أولى ونسبة لا تزيد على ٥٪ لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة •

**مادة ٣٨ -** الأرباح القابلة للتوزيع هي الأرباح الصافية مستقزلا منها ، ما يكون قد لحق برأس مال الشركة من خسائر في سنوات سابقة ، وبعد تجنب الاحتياطات المنصوص عليها في المادتين ( ٣٥ و ٣٦ ) من هذه اللائحة •

ويجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع كل أو بعض الاحتياطات التي تملك التصرف فيها بموجب نصوص القانون أو اللائحة أو النظام ويجب أن يتضمن قرار الجمعية في هذا الشأن بياناً بأوضاع المال الاحتياطي الذي يجري التوزيع منه •

**مادة ٣٦ -** لا يجوز توزيع الأرباح التي تحققها الشركة نتيجة التصرف في أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه ، وتكون الشركة من هذه الأرباح احتياطياً يخصص لاعادة أصولها إلى ما كانت عليه أو شراء أصول ثابتة جديدة ، أو لسداد ديون الشركة •

ويسرى هذا الحكم في حالة إعادة تقويم أصول الشركة •

**مادة ٤٠ -** بمراعاة أحكام القانون واللائحة والنظام الأساسي للشركة ، تحدد الجمعية العامة بعد اقرار الميزانية وحساب الأرباح والخسائر ، الأرباح القابلة للتوزيع وتظن ما يتقص العاملون والمساهمين ومجلس الإدارة منها وذلك بمراعاة ما يأتي :

**أولاً :** ألا يقل نصيب العاملين بالشركة في الأرباح التي يقرر توزيعها في الشركات التي تؤول النشاط بنفسها عن ١٠٪ •



ولا يجوز أن يزيد ما يصرف للمعاملين نقداً على مجموع أجورهم الأساسية السنوية ، ويجنب ما يزيد على ذلك في حساب خالص لانشاء مشروعات اسكان للمعاملين بالشركة وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم وفقاً لما تقرره الجمعية العامة للشركة .

ثانياً : ألا يزيد نصيب المعاملين في الارباح التي يتقرر توزيعها في الشركات التي لا تزال النشاط بنفسها على مجموع أجورهم الأساسية السنوية .

ثالثاً : ألا يجاوز تقدير مكافأة مجلس الادارة بنسبة معينة في الأرباح أكثر من ٥٪ من الربح لقابل للتوزيع بعد تخصيص نسبة من الربح لا تقل عن ٥٪ من رأس المال للمساهمين والمعاملين كحصة أولى .

ويراعى في تحديد ما يصرف من مكافآت لرئيس وأعضاء مجلس الادارة الجهود التي بذلوها لزيادة انتاج الشركة عن السنة المالية السابقة وتخفيض خسائر الشركات التابعة لها .

مادة ٤١ - يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة القابضة تخصيص نسبة من الاحتياطي النظامي والاحتياطيات الأخرى المنصوص عليها في المادة ٣٧ لتمويل البرامج المالية التي تنكّل تصحيح مسار الشركات التابعة وذلك وفقاً للقواعد وبالشروط والأوضاع التي تحددها الجمعية العامة .

مادة ٤٢ - يوزع الربح المتبقى من الربح القابل للتوزيع على الدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة المساهمة في رأس مال الشركة .

مادة ٤٣ - يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الادارة وفي ضوء تقرير مراقب الحسابات عدم توزيع الارباح اذا كان ذلك



ضروريا لاستمرار نشاط الشركة أو المحافظة على مركزها المالى وذلك دون الاخلال بتخصيص ربح لا يقل عن ٥٪ من رأس المال للمساهمين والعاملين وخصم مكافأة مجلس الادارة •

## الباب الثانى

### الشركات التابعة للشركات القابضة

#### الفصل الاول

##### التأسيس

**مادة ٤٤ -** يؤسس الشركة التابعة احدى الشركات القابضة بمفردها أو بالاشتراك مع شركات قابضة أخرى أو أشخاص اعتبارية عامة أو بنوك القطاع العام أو أفراد أشخاص اعتبارية من القطاع الخاص • ويجوز أن تكون الأنشطة التى تزاولها الشركات التابعة لأية شركة قابضة متماثلة أو متكاملة أو متباينة •

**مادة ٤٥ -** يعرض رئيس مجلس ادارة اشركة القابضة على الوزير قرار مجلس ادارة الشركة القابضة باقتراح تأسيس الشركة التابعة وطلب التأسيس مبينا به اسم الشركة التابعة ومدتها والغرض من انشائها وقيمة رأس المال اللازم لتحقيق هذا الغرض وطريقة أدائه مع مذكرة مشتملة على جميع البيانات الواجب توافرها قانون لتأسيس الشركة •

ويرفق بطلب التأسيس المستندات الآتية :

- ( أ ) العقد الابتدائى بالنسبة للشركات التى يشترك فى تأسيسها أكثر من شخص طبيعى أو اعتبارى •
- ( ب ) مشروع النظام الأساسى للشركة •
- ( ج ) شهادة من مصلحة السجل التجارى تفيد عدم التباس الاسم التجارى للشركة مع غيرها من الشركات •



(د) شهادة من أحد البنوك المعتمدة تفيد تمام الاكتتاب في جميع أسهم الشركة ، وأن النسبة الواجب سدادها من قيمة الأسهم قد تم أدائها بالكامل وأن هذه القيمة قد وضعت لحساب الشركة الى أن يتم قيدها بالسجل التجارى •

(هـ) اقرار من السلطات المختصة في الأشخاص الاعتبارية المشتركة في التأسيس بالموافقة على التأسيس وقيمة مساهمتها في رأس مال الشركة •

(و) نموذج الاقرار المرفق بهذه اللائحة مستوفيا بالنسبة للمؤسسين من الأشخاص الطبيعيين •

مادة ٤٦ - يجب أن يكون رأس مال الشركة كافيا لتحقيق أغراضها ، وأن يكون مكتتباً فيه بالكامل ولا يقل المدفوع منه نقداً عند التأسيس عن الربح •

مادة ٤٧ - يكون للشركة رأس مال مصدر ، ويجوز أن يحدد النظام رأس مال مرخصاً به بما يجاوز رأس المال المصدر •

ويكون الاكتتاب في رأس المال المصدر للشركات التابعة اما بطرح الأسهم للاكتتاب العام ، أو بالاكتتاب المعلق •

مادة ٤٨ - مع عدم الاخلال بما تنص عليه القوانين واللوائح الخاصة يجب ألا يقل رأس مال الشركة المنصدر عن مليون جنيه ولا يسرى ذلك على الشركات التي كانت تشرف عليها هيئات القطاع العام •

مادة ٤٩ - يجب أن يكون كل من أئتمن الابتدائي والنظام الأساسي للشركة مؤقماً من المؤسسين ومطابقاً للنموذج الذى يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء •



ولا يجوز للمؤسسين اغفال ادراج البيانات المتعلقة باسم الشركة وغرضها وقيمة رأس مالها وعدد الأسهم التي ينقسم اليها ومراتبها والقيمة الاسمية للسهم وما يرد من قيود على تداولها ، وغير ذلك من البيانات الالزامية التي ينص النموذج على وجوب ادراجها .

**مادة ٥٠** - يصدر الوزير قرار التأسيس بعد التأكد من استيفاء جميع أوراق ومستندات التأسيس ومراجعة مشروع النظام الأساسى للشركة والتحقق من أن الحصص المبنية - في حالة وجودها - قد قررت تقديرا صحيحا طبقا لنص المادة ١٩ من القانون .

ويجوز لذوى الشأن التظلم من قرار لجنة التقييم الى الوزير بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، فإذا ما رأى أن التظلم يقوم على أسباب جدية أحال الأمر الى لجنة أخرى ، لاعادة التقييم ويكون القرار الصادر في هذا الشأن بعد اعتماد الوزير نهائيا .

**مادة ٥١** - يسرى في شأن اصدار أسهم الزيادة في رأس المال بقيمة اسمية أعلى والبيانات التي تتضمنها شهادات الأسهم وكيفية استبدال الشهادات المفقودة والتالفة وما يتمتع بالنسبة لهذه الشهادات عند تعديل نظام الشركة أجكام المواد ٩٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه .

**مادة ٥٢** - جميع العقود والأوراق الصادرة عن الشركة والموجهة الى الغير كالمكاتبات والفواتير والاعلانات والمطبوعات يجب أن تحمل اسم الشركة وعنوانها مسبوqa أو مردفا بمبارة ( شركة تابعة مساهمة مصرية - ش.م.م ) وذلك بحروف واضحة مقروءة ، مع بيان اسم الشركة القابضة التي تتبعها الشركة ومركز الشركة الرئيسى .



ويسرى ما تقدم على اللائحات التي توضع للإعلان عن الشركة سواء في مقرها الرئيسي أو في فروعها أو بأي مكان آخر .

## الفصل الثاني

### مجلس إدارة الشركة التابعة

مادة ٥٣ - ( معلة بقرار رئيس الوزراء رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٩١ )  
يُبين النظام الأساسي للشركة عدد أعضاء مجلس الإدارة على ألا يقل عن خمسة ولا يزيد على تسعة بما فيهم الرئيس ويراعى في تحديد العدد حجم نشاط الشركة وطبيعته ، ويكون عدد أعضاء مجلس الإدارة الأول لكل من الشركات القائمة في تاريخ العمل بهذه اللائحة تسعة أعضاء .

مادة ٥٤ - يعرض مجلس إدارة الشركة القابضة على الجمعية العامة للشركة التابعة التي لا يساهم القطاع الخاص في رأس مالها أو على رئيس الجمعية العامة للشركة التي يساهم القطاع الخاص في رأس مالها بحسب الأحوال الترشيح لشغل منصب رئيس مجلس إدارة الشركة انتابسة .

كما يختار مجلس إدارة الشركة القابضة أعضاء مجلس إدارة الشركة التابعة من ذوي الخبرة الذين يمثلون الجهات المساهمة في الشركة .

وفي جميع الأحوال يرفق بالترشيح لاختيار رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات المشار إليها بيان مختصر بالخبرة والسيرة الذاتية لكل مرشح والانجازات التي حققها في أعماله السابقة ، وما كان يتقاضاه قبل قيامه بهذه الأعمال .

ويختار ممثلو الأفراد والأشخاص الاعتبارية من القطاع الخاص في الجمعية العامة ممثلهم في مجلس الإدارة وذلك بالنسبة للشركات التي يساهم القطاع الخاص في رأسمالها .



**مادة ٥٥ -** ينتخب العاملون في الشركة من بينهم أعضاء غير متفرغين بمجلس الإدارة طبقاً للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .  
ويكون عددهم مساوياً لعدد الأعضاء من ذوى الخبرة وممثلى القطاع الخاص وذلك بالنسبة للشركات التى يساهم القطاع الخاص فى رأس مالها أما بالنسبة للشركات التى لا يساهم القطاع الخاص فى رأس مالها فيكون عدد هؤلاء الأعضاء مساوياً لعدد الأعضاء من ذوى الخبرة .

ويتم الانتخاب فى الأسبوع السابق لموعـد انعقاد الجمعية العامة والمدرج فى جدول أعمالها اعلان تشكيل مجلس الادارة .

وترسل صورة من اخطار الدعوة للجمعية العامة الى الجهات المعنية وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه بخطاب يطلب فيه السير فى اجراءات انتخاب العاملين وذلك قبل موعد انعقاد الجمعية بشهر على الأقل .

**مادة ٥٦ -** يتم تشكيل مجلس الادارة من الأعضاء المشار اليهم فى المواد السابقة وتكون مدة المجلس ثلاث سنوات تبدأ من اليوم التالى لتاريخ اعلان تشكيل المجلس .

ويجوز تجديد عضوية رئيس وأعضاء مجلس الادارة الذين انتهت مدة عضويتهم كلهم أو بعضهم لمدة أو لمدد أخرى .

ويعتبر عضواً فى المجلس رئيس اللجنة الانتخابية بالشركة التابعة دون أن يكون له صوت محدود .

وإذا تعددت اللجان الانتخابية فى الشركة تخطر النقابة العامة بموعـد انعقاد الجمعية العامة ويطلب منها تسمية أحد رؤساء الأجان للاتضمام لعضوية المجلس وذلك قبل موعد الانعقاد بشهر على الأقل .

**مادة ٥٧ -** تسرى أحكام المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ من هذه



اللائحة على رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة والأعضاء المنتخبين .

مادة ٥٨ - لمجلس الإدارة ولرئيسه أن يدعو لحضور اجتماعات المجلس من يرى الاستعانة بهم من قوى الخبرة من غير أعضاء مجلس الإدارة ، وذلك لتقديم ما يطلب منهم من آراء أو بيانات أو إيضاحات دون أن يكون لأى منهم صوت محدود فيما يتخذه المجلس من قرارات .

مادة ٥٩ - لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجانا يعهد إليها ببعض اختصاصاته ، كما يجوز له أن يعهد الى رئيس المجلس أو أحد المديرين ببعض اختصاصاته .

والمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين في القيام بمهمة محددة على أن يعرض على المجلس تقريراً بما قام به من أعمال .

مادة ٦٠ - يتولى رئيس مجلس الإدارة غير المتفرغ المهام الآتية :

١ - رئاسة جلسات مجلس الإدارة .

٢ - وضع جدول الأعمال لجلسات المجلس بالتشاور مع العضو المنتخب .

٣ - التأكد من تنفيذ العضو المنتخب لقرارات المجلس .

٤ - التأكد من أن التقارير الشهرية عن نتائج أعمال الشركة والمشاريع الاستثمارية المطلوب تنفيذها وبرامج التمويل قد أعدت بالصورة التي حددها المجلس .

مادة ٦١ - يتولى عضو مجلس الإدارة المنتخب وحده رئاسة العمل التنفيذي للشركة وتصريف أمورها اليومية والإشراف على سير العمل في جميع قطاعات الشركة ، ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة واتخاذ



ما يراه من قرارات لانتظام العمل وتحقيق الأهداف وله على الأخص مباشرة الاختصاصات الآتية :

١ - اقتراح الموضوعات التي تطرح في الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة ويتشاور بشأنها مع رئيس المجلس .

٢ - مراجعة كلفة التقارير الدورية التي تعد للمعرض عن مجلس الإدارة قبل إرسالها الى رئيس المجلس .

٣ - الاشراف على اعداد برنامج انعمل التفصيلي للشركة للعام التالى والقوائم المالية المعبرة عنه والتقارير السنوى عن نتائج أعمال الشركة وتقويم أدائها ومراجعة كلفة الرودود على استفسارات مراقبي الحسابات قبل اعداد هذا التقرير .

٤ - الاشراف على اعداد الدراسات الخاصة بتصحيح الهيكل المالي الشركة .

٥ - مراجعة الدراسات التي تعد عن المشروعات الاستثمارية اللازمة للحلال والتجديد والتوسع .

٦ - مراجعة مقترحات التطوير في جميع أنشطة الشركة ومتابعة تنفيذ ما يتم لقراره منها .

٧ - تحديد اللجان المؤقتة أو الدائمة والتي قد يرى ضرورة تشكيلها لتنفيذ المهام التي يحددها واختيار أعضائها .

٨ - التحقق من توافر شروط شغل الوظائف القيادية فيمن تقدموا لشغلها ويعرض ترشيحاته على مجلس الإدارة للنظر فيها وإقرارها .

٩ - منح المكافآت الخاصة عن الأعمال المتميزة التي قام بها معاونوه من شأغلى الوظائف المختلفة طبقا للوائح وانظم المعمول بها في الشركة وفي حدود الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الغرض .

١٠ - تمثيل الشركة في صلاتها مع الغير وأمام القضاء .

١١ - تنفيذ ومتابعة ما يكلفه به مجلس الإدارة من مهام وأعمال .



### الفصل الثالث

#### الجمعية العامة للشركات التابعة

**مادة ٦٢ -** تتكون الجمعية العامة للشركة التي تملك الشركة قابضة رأس مالها بأكمله أو تشترك في ملكيته مع شركات قابضة أخرى أو مع أشخاص عامة أو بنوك القطاع العام على النحو الآتي :

١ - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة أو من يحل محله في حالة غيابه . . . رئيسا .

٢ - أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة التي تتبعها الشركة .

٣ - عضوان تختارهما اللجنة النقابية .

٤ - أعضاء من ذوى الخبرة في مجال نشاط الشركة على ألا يزيد عددهم على أربعة وفقا لما يحدده النظام الأساسى .

ويكون اختيار الأعضاء من ذوى الخبرة وممثلى اللجنة النقابية لمدة ثلاث سنوات .

ويجوز تجديد عضويتهم كلهم أو بعضهم فى ضوء ما تسفر عنه نتائج أعمال الشركة .

ويحدد قرار الجمعية العامة للشركة القابضة باختيار أعضاء الجمعية العامة من ذوى الخبرة للشركة التابعة ما يتفاوضونه من بدل حضور جلسات الجمعية العامة .

**مادة ٦٣ -** تسرى فى شأن إجراءات ومواعيد وشروط صحة انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها واختصاصاتها أحكام المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ من هذه اللائحة .



وعلى رئيس الجمعية العامة دعوتها إلى الانعقاد كلما طلب ذلك المساهمون الذين يملكون ١٠٪ من رأس المال على الأقل وعلى أن يوضح بالطلب الأسباب اداعية لعقد الاجتماع والمسائل المطلوب عرضها .

ولا يجوز لأعضاء الجمعية من ممثلي الشركات القابضة والأشخاص الاعتبارية العامة وبنوك القطاع العام أن ينوبوا عن حصة الأسهم من ممثلي القطاع الخاص في حضور الجمعية العامة أو في التصويت : كما لا يجوز لحمة الأسهم من القطاع الخاص أن ينوبوا عن هؤلاء .

مادة ٦٤ - تسرى في شأن حصة انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركات التابعة التي يساهم القطاع الخاص في رأسمانها ونظام التصويت فيها أحكام المادتين ٦٧ : ٦٥ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه .

مادة ٦٥ - يكون تعديل النظام الأساسي للشركة وفقا للأحكام المنصوص عليها في المادة ٢٥ ( أولا ) من هذه اللائحة .

وإذا تناول تعديل النظام الأساسي الغرض الأصلي للشركة فسلا يكون التعديل نافذا الا بموافقة الوزير .

### الفصل الرابع

#### النظام المالي للشركات التابعة - توزيع الأرباح - الاحتياطات

مادة ٦٦ - يعد مجلس إدارة الشركة النظم واللوائح والتعليمات الادارية والمالية التي تكفل انتظام العمل واعداد وتنفيذ البرامج والسياسات ومتابعة تنفيذها وتوفير ضمانات المراقبة والمراجعة المالية طبقا للأصول والقواعد المحاسبية المقررة وحسب ما تقتضيه طبيعة وحجم نشاط الشركة .



**مادة ٦٧ -** يجب أن تتضمن النوائح والنظم والتعليمات الادارية والمالية للشركة الصلاحيات الخاصة والضمانات الكافية للقائمين بأعمال المراقبة أو المراجعة الداخلية والخارجية وتنظيم اجراءات الجرد الدورى والسوى والمفاجىء .

**مادة ٦٨ -** تعرض على مجلس الإدارة شهريا اقوائم المالية التالية ،  
والتي تعتمد فى اعدادها على تقديرات مستندة الى أسس وضوابط  
يحددها النظام المالى :

١ - قائمة نتائج أعمال تبين الإيرادات الفعلية والأنشطة المختلفة  
والمصروفات المتنوعة والفائض قبل الضرائب .  
٢ - قائمة مركز مالى .

٣ - مقارنات بين القوائم التقديرية السابق اعدادها قبل بداية  
العام عن نفس الشهر مع تحديد الاختلافات بالزيادة والنقص وأسبابها .

٤ - تقرير مبسط من العضو المنتدب يبين التقدم المالى والفنى  
الذى تحقق خلال الشهر المنقضى وتوقعاته للشهر المقبل .

٥ - موقف المشروعات الاستثمارية الجارى تنفيذها مبيناً به  
التكاليف التقديرية والفعلية للأعمال التى نفذت وموقف التنفيذ .

٦ - التزامات وموارد الشركة من النقد الأجنبى خلال انشهر  
المنقضى والشهر المقبل . ومصادر تغطية العجز ان وجد وتأثير التغير  
فى أسعار الصرف على نتائج أعمال الشركة ، ومقترحات مواجهة هذه الآثار .

٧ - موقف السيولة المقارن من خلال قائمة المقبوضات والمدفوعات  
انقضية الفعلية مقارنة بالأرقام السابق تقديرها عن نفس الشهر .

**مادة ٦٩ -** يعرض على مجلس الإدارة فى اجتماع خاص يعقد  
قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر برنامج العمل التفصيلى للعام اتالى



موزعا على شهور السنة ومرفقا به القوائم المالية المعبرة عن هذا البرنامج كما يخصص مجلس الإدارة أحد اجتماعاته بعد انتهاء السنة المالية لفحص ومناقشة القوائم المالية التي أعدها الجهاز المالي للشركة وراجعها مراقب الحسابات والآتى بيانها :

#### ١ - الميزانية العمومية •

٢ - حساب الأرباح والخسائر وانحسابات والقوائم الختامية •

٣ - تقرير كتابى عن موقف الشركة خلال السنة •

ويعتمد المجلس البرنامج التفصيلى والقوائم المشار اليها فى الفترة السابقة تمهيدا لعرضها على الجمعية العامة •

مادة ٧٠ - يناقش مجلس الادارة فى ذات الاجتماع المخصص لمناقشة القوائم المالية المشار اليها فى المادة السابقة وفى اجتماعات لاحقة اذا لزم الأمر تقرير العضو المنتدب عن الأداء المالى للشركة وتقويمه لنتائج الأعمال والمركز المالى كما تظهره القوائم المالية المشار اليها فى المادة السابقة •

مادة ٧١ - ترسل نسخة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر قبل اعتمادها من مجلس ادارة الشركة وملخص لمناقشات المجلس لها الى رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة لدراستها وايداء ما يراه من ملاحظات عليها •

مادة ٧٢ - يعتمد مجلس الادارة الصيغة النهائية لكل من البرنامج التفصيلى للعام التالى والميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتقرير المعد عن انجازات الشركة ومركزها المالى •

مادة ٧٣ - يجب أن تشتمل الميزانية وحساب الأرباح والخسائر



على البيانات الواردة بالنظام المحاسبي الموحد الصادر باعتماده قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢٣ لسنة ١٩٦٦ •

ويجب أن يتضمن التقرير الذي يعمده مجلس الإدارة عن انجازات الشركة ومركزها المالي البيانات الواردة بالمحق رقم (٤) المرفق باللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه •

**مادة ٧٤ -** يجب أن تكون كلا من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الإدارة معداً قبل الموعد المقرر لاجتماع الجمعية العامة للشركة بثلاثة أشهر على الأقل ويتعين وضع هذه الوثائق تحت تصرف مراقبي الحسابات خلال هذه الفترة •

**مادة ٧٥ -** تسرى في شأن الأرباح القابلة للتوزيع في الشركات التابعة وقواعد توزيعها أحكام المادتين (٣٨) و (٣٩) وأولاً وثالثاً من المادة (٤٠) والمادة (٤٣) من هذه اللائحة •

**مادة ٧٦ -** في حالة وجود حصص تأسيس أو حصص أرباح لا يجوز أن يخصص لها ما يزيد على ١٠٪ من الأرباح القابلة للتوزيع وذلك بعد تخصيص نسبة من الربح لا تقل عن ٥٪ من رأس المال للمساهمين والعاملين كحصة أولى ، وخصم مكافأة مجلس الإدارة •

### الباب الثالث

### احكام عامة

### الفصل الأول

**مراقبة حسابات الشركات التابعة والشركات التابعة وتقويم أداؤها :**

**مادة ٧٧ -** يباشر الجهاز المركزي للمحاسبات اختصاصاته بشأن



الرقابة على الشركات القابضة والشركات التابعة لها وتقويم أدائها وفنا لأحكام قانونه .

وتتضمن هذه الرقابة على الأخص مراجعة الحسابات الختامية والمراكز المالية والميزانيات للوقوف على مدى صحتها وتمثيلها لحقيقة النشاط وذلك وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

ولمراقب حسابات الجهاز أن يبدى ملاحظاته بشأن الأخطاء والمخالفات والقصور في تطبيق القوانين واللوائح والقرارات والتثبت من صحة تطبيق النظام المحاسبى الموحد وسلامة الفاتر والتأكد من سلامة اثبات توجيه العمليات المختلفة بالدفاتر بما يتفق مع الأصول المحاسبية لتحقيق النتائج المالية السليمة .

### الفصل الثانى

الرقابة على الشركات وحقوق الاطلاع على السجلات والدفاتر :

مادة ٧٨ -يقدم الوزير الى مجلس الوزراء كل ستة أشهر تقريراً عن نتائج أعمال انشركات الخاضعة للقانون .

وللوزير من خلال خبراء يعينهم حق الاطلاع على سجلات الشركات المشار اليها وطلب كافة البيانات التى تتطلبها طبيعة عم'هم للتحقق من تنفيذ أحكام القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٧٩ - للشركة القابضة الاطلاع على سجلات الشركة التابعة وطلب بيانات تفصيلية عن ميزانيتها وحسابات أرباحها وخسائرها وتقدير مراقبى الحسابات عن الثلاث سنوات السابقة وكافة الأوراق والمستندات الأخرى .



ويتم الاطلاع من خلال ممثلى الشركة القابضة فى مجلس ادارة الشركة التابعة وفى مقر هذه الشركة •

ويجوز لهم اصطحاب خبراء والحصول على مستخرجات من الأوراق موضوع الاطلاع •

مادة ٨٠ - يجوز لباقى المساهمين الاطلاع على سجلات الشركة التابعة فيما عدا الدفتر الذى تدون فيه محاضر مجلس الادارة والدفاتر المحاسبية للشركة • كما يجوز لهم الاطلاع على ميزانيات الشركة وحسابات أرباحها وخسائرها وتقارير مراقبى الحسابات وذلك عن الثلاث سنوات المالية السابقة على السنة التى يتم فيها الاطلاع •

ولهؤلاء المساهمين الاطلاع على جميع الأوراق والمستندات الأخرى التى لا يكون فى اذاعة ما ورد بها من بيانات إضرار بمركز الشركة أو بالغير •

ويتم اطلاع المساهمين بأنفسهم ، كما يجوز لهم اصطحاب خبراء ، على أن يتم الاطلاع بمقر الشركة فى المواعيد التى تحددها بشرط ألا تقل عن يوم فى كل أسبوع •

ويجوز لهؤلاء المساهمين الحصول على مستخرجات من الأوراق موضوع الاطلاع مقابل أداء ( عشرة قروش ) على الأقل عن الصفحة الواحدة •

### الفصل الثالث

#### ادماج وتقسيم الشركات القابضة والشركات التابعة لها

مادة ٨١ - يجوز ادماج أو تقسيم الشركات القابضة أو التابعة لتحقيق واحد أو أكثر من الأغراض الآتية :



- ١ - تحقيق التكامل بين الأنشطة التي تقوم بها الشركة .
  - ٢ - تحقيق قدر أكبر من المنافسة بين الشركات .
  - ٣ - دعم المركز المالى للشركات المتدمجة أو المقسمة .
  - ٤ - الاستفادة من الطاقات العاطلة فى بعض الشركات .
  - ٥ - الاستفادة من كفاءة وخبرة الادارة الموجودة فى بعض المواقع .
  - ٦ - زيادة قدرة الشركة على الحصول على الائتمان والتسهيلات من المؤسسات المالية الداخلية والخارجية .
  - ٧ - تجميع الوحدات المتقاربة جغرافيا تحت اشراف واحد لتوفير اشراف أكثر فاعلية .
  - ٨ - زيادة ربحية الشركات المتدمجة أو الشركات المقسمة .
  - ٩ - أية أغراض أخرى تساهم فى دعم أنشطة الشركات وزيادة فرص النجاح لها .
- مادة ٨٢ - يسرى فى شأن احواج الشركات انقايضة والشركات التابعة لها احكام المواد من ٢٨٩ الى ٢٩٨ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .
- مادة ٨٣ - يجوز تقسيم الشركة انقايضة أو الشركة التابعة الى شركتين أو أكثر .
- ويحدد النظام الاساسى للشركة الاجراءات والأوضاع التى تتبع فى تقسيمها .



### الفصل الرابع

#### أوضاع وإجراءات إنهاء خدمة العاملين بالشركات الخاصة للقانون بسبب الاستقالة أو عدم اللياقة للخدمة صحياً

مادة ٨٤ - للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ، ولا تنتهي خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة معلقاً على شرط أو مقترناً بقيد ، وفي هذه الحالة لا تنتهي خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك على الا تزيد مدة ارجاء على أسبوعين بالاضافة الى مدة الثلاثين يوماً السابق الإشارة إليها .

مادة ٨٥ - يعتبر العامل مقدماً استقالته في الحالتين الآتيتين :

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن أكثر من عشرة أيام متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه بعذر يقبله رئيس مجلس الادارة أو العضو المنتدب أو من يفوضه أى منهما حسب الأحوال ، ويجوز لمن قبل العذر أن يقرر عدم حرمان العامل من أجره عن مدة الانقطاع اذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك والا وجب حرمانه من أجره عن هذه المدة . فاذا لم يقدم العامل أسباباً تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - اذا انتقطع عن عمله دون عذر يقبله رئيس مجلس الادارة أو العضو المنتدب أو من يفوضه أى منهما حسب الأحوال أكثر من عشرين يوماً غير متصلة في السنة ، وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكمال هذه المدة .



ويتمين انذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة سبعة أيام في الحالة الأولى وخمسة عشر يوما في الحالة الثانية •

**مادة ٨٦ -** تثبت عدم اللياقة للخدمة صحيا بقرار من النجدة الطبية المختصة سواء كان ذلك راجعا الى وجود عجز كلي عن أداء العمل الأصلي أو عجز جزئي مستديم متى ثبت عدم وجود أى عمل آخر يمكنه القيام به طبقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى والقرارات الصادرة تنفيذا له •

وفي جميع الأحوال لا يجوز فصل العامل لعدم اللياقة للخدمة صحيا قبل نفاذ اجازاته المرضية والاعتيادية ما لم يطلب هو نفسه انتهاء خدمته دون انتظار انتهاء اجازاته •

**مادة ٨٧ -** يصرف للعامل أجره انى اليوم الذى تنتهى فيه خدمته لأحد الأسباب المبينة بالمادة ٤٥ من القانون ، على أنه فى حالة الفصل لعدم اللياقة الصحية يستحق العامل الأجر كاملا أو منقوصا حسب الأحوال حتى يستنفد اجازاته المرضية والاعتيادية أو احالته الى المعاش بناء على طلبه وذلك وفق ما يقرره قانون التأمين الاجتماعى أو لائحة نظام العاملين بالشركة أيهما أفضل للعامل •

وإذا كان انتهاء الخدمة بسبب استقالة العامل استحق أجره حتى تاريخ صدور قرار قبول الاستقالة أو انقضاء المدة التى تعتبر الاستقالة بعدها مقبولة •



نموذج قرار  
يقدم من المؤسسين من الأشخاص الطبيعيين  
في الشركات التابعة

اسم الشركة تحت التأسيس :

بيانات شخصية عن المؤسس اذا كان شخصا طبيعيا .  
اسم المؤسس :  
العنوان :  
السن :  
الوظيفة أو المهنة :  
الجنسية :

— هل يقل عمرك عن ٢١ عاما ؟ واذا كان  
كذلك فهل أنت مأذون لك بالاتجار . نعم ☐ لا ☐  
— هل يعترضك أى عارض أو مانع من عوارض نعم ☐ لا ☐  
الأهلية وموانعها .

— هل سبق الحكم عليك بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة  
مضلة بالشرف أو الأمانة أو تفالس أو  
بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها في  
المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ من القانون رقم ٢٠٣  
لسنة ١٩٩١

— هل تعمل بالحكومة أو أحد الهيئات أو  
الوحدات المملوكة للدولة ؟ ( اذا كانت  
الاجابة نعم يرفق إذن السلطة المختصة ) . نعم ☐ لا ☐



— إذا ورد اسمك ضمن المادة ( ) من

النظام الأساسى للشركة هل تقبل أن نعم ☐ لا ☐ تكون عضواً بمجلس الإدارة ؟

— هل تطبق عليك أحكام المادة ١٠ من نعم ☐ لا ☐ لللائحة المرفقة ؟

أقر أنا المؤسس بشركة ( تحت التأسيس )

بأن جميع البيانات الواردة فى هذا النموذج صحيحة ومطابقة للواقع وفى حالة عدم صحة أى بيان منها أتحمل المسئولية الجنائية والمدنية المترتبة على ذلك فضلاً عن بطلان جميع إجراءات التأسيس .

المؤسس	وكيل المؤسس
الاسم :	الاسم :
التوقيع :	التوقيع :
التاريخ :	التاريخ :

\* تنص المادة (١٠) من اللائحة المرفقة على أن « لا يجوز لأى شخص أن يكون رئيساً أو عضواً متفرغاً للإدارة بمجلس إدارة أكثر من شركة واحدة من الشركات الخاضعة لأحكام القانون .

وفى جميع الأحوال لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركتين من تلك الشركات .

وتبطل العضوية فى مجلس الإدارة التى يتجاوز بها العضو النصاب المقرر » .

يسرى حكم هذه المادة على رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة والأعضاء المنتخبين بموجب المادة (٥٧) من اللائحة .



**التعديلات التشريعية للموضوع**

م	النص المعدل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



### التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



## التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقتل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



قناة السويس







معاهدة ٢٩/١٠/١٨٨٨

### خاصة بضمان حرية استعمال قناة السويس البحرية

ان جلالة ملكة بريطانيا العظمى وايرلندا وامبراطورية الهند  
وجلالة امبراطور ألمانيا وملك بروسيا ، وجلالة امبراطور النمسا وملك  
بوهيميا الخ وملك هنغاريا ، وجلالة ملك أسبانيا وباسمه الملكة الربية  
على المملكة ، ورئيس جمهورية فرنسا ، وجلالة ملك ايطاليا ، وجلالة ملك  
هولندا ودوق لوكسمبرج الخ ، وجلالة امبراطور الدولة الروسية ،  
وجلالة امبراطور الدولة العثمانية .

رغبة منهم في ابرام اتفاق فيما بينهم خاص بوضع نظام نهائى  
لضمان حرية جميع الدول في استعمال قناة السويس في كل وقت وفي  
تكميل نظام المرور في القناة المذكورة المقرر بمقتضى فرمان الصادر من  
الباب العالى بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ( ٢ ذى القعدة ١٢٨٢ ) والمؤيد  
للشروط التى منحها سمو الخديو ، قد عينو ممثلين لهم المذكورين بعد

الذين اتفقوا .. بعد تقديم أوراق الاعتماد والتثبت من صحتها ، على  
المواد التالية :

مادة ١ — تظل قناة السويس البحرية بصفة دائمة حرة ومفتوحة ،  
في زمن السلم كما في زمن الحرب ، لجميع السفن التجارية والحربية بدون  
تمييز بين جنسياتها .

وبناء على ذلك قد اتفقت الدول العظمى المتعاقدة على عدم الحاق  
أى مناسى بحرية استعمال القناة ، سواء في زمن السلم أو في زمن الحرب .  
وان تكون القناة خاضعة مطلقا لاستعمال حق الحصار البحرى .

مادة ٢ — تقرر الدول العظمى المتعاقدة ، نظرا لما تعلمه من لزوم  
قناة المياه العذبة وضرورتها للقناة البحرية ، أنها أحاطت علما بتمهيدات



سمو الخديو قبل شركة قناة السويس العالمية فيها يختص بقناة المياه العذبة ، وهى للتمهيدات المنصوص عنها فى الاتفاق المبرم بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ والمتشتمل على حياجة وأربع مواد •  
وتتعهد الدول العظمى بعدم المساس بسلامة القناة ومشتقاتها وعدم اتيان بأية محاولة لصدده •

مادة ٣ — تتعهد الدول العظمى المتعاقدة أيضا بعدم المساس بالمهمات والمنشآت والمباني والأعمال الخاصة بالقناة البحرية وقناة المياه العذبة •

مادة ٤ — بما أن القناة البحرية تظل فى زمن الحرب طريقا حرا ولو كان ذلك لمرور السفن الحربية التابعة للدول المتحاربة عملا بالمادة الأولى من هذه المعاهدة ، قد اتفقت الدول العظمى المتعاقدة على عدم جواز استعمال أى حق من حقوق الحرب أو اتيان أى فعل عدائى أو أى عمل من شأنه تعطيل حرية الملاحة فى القناة أو فى الموانئ الموصلة إليها أو فى دائرة نصف قطرها ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ حتى ولو كانت الدولة العثمانية إحدى الدول المتحاربة •

ويمتنع على البوارج الحربية للدول المتحاربة أن تباشر داخل القناة أو فى الموانئ المؤدية إليها عمليات التعمين أو التخزين الا بالقدر الضرورى جدا • ويتم مرور السفن المذكورة فى القناة فى أقصر زمن ممكن وفقا للأنظمة المعمول بها ولا يجوز لها الوقوف الا لضرورة قضت بها مصلحة العمل •

ولا يجوز أن تزيد مدة بقائها فى بورسعيد أو فى خليج السويس على ٢٤ ساعة فقط فى حالة التوقف الجبرى وفى هذه الحالة يجب عليها الرحيل فى أقرب فرصة ممكنة • ويجب أن تمضى فترة ٢٤ ساعة بين خروج سفينة متحاربة من أحد موانئ الدخول وبين قيام سفينة أخرى تابعة للدولة الممادية •



مادة ٥ - لا يجوز لدول الأعداء في زمن الحرب أن تأخذ أو تنزل في القناة أو الموانئ المؤحية إليها جيوشا أو معدات وأدوات حربية • غير أنه في حالة حدوث مانع طارئ في القناة ، يجوز الاذن بركوب أو نزول الجيوش في موانئ الدخول على دفعات بحيث لا تتعدى الدفعة الواحدة ألف رجل مع المعدات الحربية الخاصة بهم •

مادة ٦ - تخضع الغنائم في جميع الأحوال للنظام نفسه الموضوع للسفن الحربية التابعة للدول المتحاربة •

مادة ٧ - لا يجوز للدول أن تبقى سفنا حربية في مياه القناة بما في ذلك ترعة التصاح والبحيرات المرة •

ولكن يجوز للسفن الحربية أن تقف في الموانئ المؤدية الى بور سعيد والسويس بشرط أن لا يتجاوز عددها اثنتي عشرة لكل دولة •  
ويمتنع على الدول المتحاربة استعمال هذا الحق •

مادة ٨ - تعهد الدول الموقعة على هذه المعاهدة الى مندوبيها بمصر بالسهر على تنفيذها • وفي حالة حدوث أمر من شأنه تهديد سلامة القناة أو حرية المرور فيها يجتمع المندوبون المذكورون بناء على طلب ثلاثة منهم برياسة عيدهم لاجراء الملائمة اللازمة • وعليهم ابلاغ حكومة الحضرة الخديوية الخطر الذي يروونه لتتخذ الاجراءات الكفيلة بضمان حماية القناة وحرية استعمالها • وعلى كل حال يجتمع المندوبون مرة في السنة للتثبت من تنفيذ المعاهدة تنفيذا حسنا •

وتعقد هذه الاجتماعات الأخيرة برياسة قوميسير خاص تعينه حكومة السلطنة العثمانية لهذا الغرض ويجوز أيضا لقوميسير الحضرة الخديوية حضور الاجتماع كذلك وتكون له الرياسة في حالة غياب القوميسير العثماني •



ويحق للمندوبين المذكورين المطالبة بنوع خاص بإزالة كل عمل أو  
فض كل اجتماع على ضفتى القناة ، من شأنه أن يمس حرية الملاحة  
وضمن سلامتها التامة .

مادة ٩ — تتخذ الحكومة المصرية فى حدود سلطتها المستمدة من  
الفرمانات والشروط المقررة فى المعاهدة الحالية ، التدابير الضرورية لضمان  
تنفيذ هذه المعاهدة .

وفى حالة عدم توفر الوسائل للكافية لدى الحكومة المصرية ، يجب  
عليها أن تستعين بحكومة الدولة العثمانية التى يكون عليها اتخاذ التدابير  
اللازمة لأجابة هذا النداء وإبلاغ ذلك الى الدول الموقعة على تصريح لندن  
المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ وعند اللزوم تتشاور معها فى هذا الصدد .

ولا تتعارض أحكام المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ مع التدابير التى ستتخذ  
علا بهذه المادة .

مادة ١٠ — كذلك لا تتعارض أحكام المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ مع التدابير  
التي قد يرى عظمة السلطان وسمو الخديو اتخاذها باسم صاحب الجلالة  
الامبراطورية ليضمننا بواسطة قواتهما وفى حدود الفرمات الممنوحة ،  
الدفاع عن مصر وصيانة الأمن العام .

واذا رأى صاحب العظمة الامبراطورية السلطان أو سمو الخديو  
ضرورة استعمال الحقوق الاستثنائية المبينة بهذه المادة ، يجب على حكومة  
الامبراطورية العثمانية أن تخطر بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن .

وعن المتفق عليه أيضا أن أحكام المواد الأربعة المذكورة لا تتعرض  
أطلاقا مع التدابير التى ترى حكومة الامبراطورية العثمانية ضرورة  
اتخاذها لكى تضمن بواسطة قواتها الخاصة ، الدفاع عن ممتلكاتها الواقعة  
على الجانب الشرقى من البحر الأحمر .



مادة ١١ - لا يجوز أن تتعارض التدابير التي تتخذ في الحالات المنصوص عنها في المادتين ٩ و ١٠ من هذه المعاهدة مع حرية استعمال القناة ، وفي الحالات المذكورة يظل محظورا إنشاء الاستحكامات الدائمة المتتامة خلافا لنص المادة الثامنة •

مادة ١٢ - أن اندول العظمى المتعاقدة - تطبيقا لمبدأ المساواة الخاص بحرية استعمال القناة ، ذلك المبدأ الذي يعتبر إحدى دعائم المعاهدة الحالية - قد اتفقت على أنه لا يجوز لاحداها الحصول على مزايا اقليمية أو تجارية أو امتيازات في الاتفاقات الدولية التي تبرم مستقبلا فيما يتعلق بالقناة • ويحتفظ في جميع الأحوال بحقوق تركيا كدولة ذات سيادة اقليمية •

مادة ١٣ - فيما عدا الالتزامات المنصوص عنها في هذه المعاهدة ، لا تمس حقوق السيادة التي لصاحب العظمة السلطان وحقوق صاحب السمو الخديو وامتيازاته المستمدة من فرمانات •

مادة ١٤ - قد اتفقت الدول العظمى المتعاقدة بأن التعهدات المبينة في هذه المعاهدة غير محددة بمدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس المالية •

مادة ١٥ - لا يجوز أن تتعارض نصوص هذه المعاهدة مع التدابير الصحية المعمول بها في مصر •

مادة ١٦ - تتعهد الدول العظمى المتعاقدة بإبلاغ هذه المعاهدة الى علم الدول التي لم توقع عليها مع دعوتها الى الانضمام اليها •

مادة ١٧ - يصدق على هذه المعاهدة ويتم تبادل التصديقات عليها في القسطنطينية في خلال شهر أو قبل ذلك ان أمكن واثباتا لما تقدم قد وقع عليها المندوبون المفوضون وختموها بخاتم سرائرهم •



قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦.  
بتأميم الشركة المالية لقناة السويس البحرية ( ١ ، ٢ )

باسم لامة  
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفرمانين الصادرين في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، بشأن الامتياز الخاص بإدارة مرفق المرور بقناة السويس ، ويتأسيس شركة مساهمة مصرية للقيام عليه ؛

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزام المرافق العامة ؛

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى ؛

وعلى قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تؤمم الشركة المالية لقناة السويس البحرية ( شركة مساهمة مصرية ) وتنتقل الى الدولة جميع ما لها من أموال وحقوق وما

- 
- (١) الوقائع المصرية في ٢٦ يولية سنة ١٩٥٦ - العدد ٦٠  
(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٨١ لسنة ١٩٥٩ ( الجريدة الرسمية في ٢٨/٤/١٩٥٩ - العدد ٨٥ ) ونص في مادته الأولى على ما يلى : « لا يجوز استخدام أى مبلغ من دخل هيئة قناة السويس من العملات الأجنبية الا بقرار من رئيس الجمهورية .



عليها من التزامات ، وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حالياً على  
ادارتها (٣) .

ويعوض المساهمون وحصة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم  
وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الاقفل السابق على تاريخ العمل  
بهذا القانون في بورصة الأوراق المالية بباريس .

ويتيم دفع هذا التعويض بعد اتمام استلام الدولة لجميع أموال  
وممتلكات الشركات المؤممة .

مادة ٢ - (٣) يتولى ادارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة  
تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتلحق بوزارة التجارة . ويصدر بتشكيل  
هذه الهيئة وتحديد مكلفات أعضائها قرار من رئيس الجمهورية ، ويكون  
لها في سبيل ادارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد  
بالنظم والأوضاع الحكومية .

ومع عدم الاخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامي ،  
يكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في  
المشروعات التجارية ، وتبدأ السنة المالية في أول يولية وتنتهي في آخر  
يمنية من كل عام . وتمتع الميزانية والحساب الختامي بقرار من رئيس  
الجمهورية . وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون  
وتنتهي في آخر يونية سنة ١٩٥٧ .

ويجوز للهيئة أن تتدب من بين أعضائها واحدا أو أكثر لتنفيذ  
قراراتها أو القيام بما تعهد به اليه من أعمال .

(٣) صدر قرار رئيس الجمهورية المتحدة رقم ٢١٨٤ لسنة ١٩٥٩  
باعتبار مدينة الاسماعيلية المركز الرئيسي لهيئة قناة السويس ( الجريدة  
الرسمية في ١٩٥٩/١٢/٢٨ - العدد ٢٨٦ ) .

(١) ألغيت بالقرار الجمهوري رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ - الوقائع المصرية  
في ١٩٥٧/٧/١٣ - العدد ٥٣ مكرر (ج) .



كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجانا فنية للاستعانة بها في البحوث والدراسات .

ويمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها ، وينوب عنها في معاملاتها مع الغير .

مادة ٣ - تجدد أموال الشركة المؤممة وحقوقها في جمهورية مصر وفي الخارج . ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف في تلك الأموال بأى الأموال بأى وجه من الوجوه أو صرف أى مبالغ أو أداء أية مطالبات أو مستحقات عليها الا بقرار من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية .

مادة ٤ - تحتفظ الهيئة بجميع موظفى الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها الحاليين ، وعليهم الاستمرار في أداء أعمالهم ، ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التخطى عنه بأى وجه من الوجوه أو لأى سبب من الأسباب الا باذن من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية .

مادة ٥ - كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة توازى ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة . وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلا عن حرمانه من أى حق في المكافأة أو المعاش أو التقويض .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره . ولوزير التجارة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يوصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كتائون من قوانينها ،

تحريرا في ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٧٥ ( ٢٦ يولية سنة ١٩٥٦ )



قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٨  
الخاص بتنفيذ اتفاقية الأسس المعقودة في ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨  
في شأن التعويضات المترتبة على تأديم الشركة العالمية  
لقناة السويس البحرية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة  
السويس البحرية المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلى التصريح الصادر من الحكومة المصرية في ٥ من أبريل سنة  
١٩٥٧ والمودع لدى سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة في ٢٤ من أبريل سنة  
١٩٥٧ ؛

وعلى اتفاقية الأسس المرافقة والمؤرخة في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٨ ؛  
وعلى ما ارتأه مجلس الحولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأغراض القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦  
المشار إليه ، وتنفيذاً لنص المادة ٨ من التصريح الصادر من الحكومة  
المصرية المتقدم ذكره ، تتبع في تنفيذ اتفاقية الأسس المرافقة (١) ، الأحكام  
الآتية :

(١) الجريدة الرسمية في ١٤ يونية سنة ١٩٥٨ - العدد ١٤ ( تابع ) .

(١) لم تنشر الاتفاقية اكتفاء بنشرها في الجريدة الرسمية .



مادة ٣ - ابتداء من ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ لا يكون للشركة العالمية لقناة السويس البحرية (شركة مساهمة مصرية) المؤممة بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ الشخصية الاعتبارية إلا بالقدر اللازم لتحقيق الأغراض الآتية :

(أ) إبرام الاتفاقات الخاصة بالتعويضات المترتبة على التأميم وتنفيذ هذه الاتفاقات .

(ب) حراسة الأموال التي ينص الاتفاق النهائي المشار اليه في اتفاقية الأسس المرافقة على تركها لمستحقي التعويضات واستثمارها لحساب ذوي الشأن فيها الى أن يتخذ في شأنها قرار وفقا للاتفاق النهائي .

(ج) اتخاذ الاجراءات اللازمة لتمتعها بالشخصية الاعتبارية في ظل أى قانون أجنبي تبيح أحكامه ذلك وفي حدود الأغراض التي تقررها وذلك بعد تعديل نظامها على الوجه الذي يتفق مع أحكام القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ ويوجه خاص فيما يتعلق باستبعاد كل ما يتصل بقناة السويس البحرية من هذا النظام .

مادة ٤ - تكون القرارات التي تتخذها الجمعية العمومية في حدود الأغراض المنصوص عليها في المادة السابقة نافذة دون حاجة الى تصديق حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، متى كانت الدعوة الى الاجتماع والمداولات قد استوفت الشرائط المنصوص عليها في النظام المرافق للفرمان الصادر في ٥ من يناير سنة ١٩٥٦ والتعديلات الطارئة عليه .

واستثناء من أحكام الفقرة السابقة تعتبر الدعوة الصادرة من مجلس الادارة لاجتماع الجمعية العمومية صحيحة متى كانت الدعوة قد وجهت قبل موعد الانعقاد بخمسة عشر يوما على الأقل وكان تشكيل هذا المجلس قد أقره عدد من المساهمين يمثل النصيب اللازم لصحة المداولات في الجمعية العمومية .



مادة ٤ - تنفيذاً للمفكرة (١) من المادة الثانية من هذا القانون  
تتيب الجمعية العمومية للشركة المؤممة المنقذة وفقاً للمادة الثالثة ، شخصاً  
أو أكثر لإبرام الاتفاقات المشار إليها .

مادة ٥ - (١) ابتداء من تاريخ إبرام الاتفاق النهائي المنفذ لاتفاقية  
الأسس المرافقة تبرا ذمة الحكومة نهائياً ودون أى رجوع من ذوى الشأن  
لأى سبب كان من الالتزامات الآتية :

أولاً : الالتزام بتفويض أصحاب الأسهم وأصحاب حصص التأسيس  
في الشركة المؤممة وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ .

ثانياً : الالتزام بتعويض أصحاب الحصص المدنية المشار إليهم في  
اتفاقية الأسس المرافقة .

ثالثاً : التزامات الشركة المؤممة التي تعهد مستحقو التعويض بالوفاء  
بها على الوجه المقرر في اتفاقية الأسس المرافقة وبوجه خاص الالتزام  
بالوفاء بالسندات والمعاشات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

٢ - وتؤول إلى مستحقى التعويض ابتداء من التاريخ المنصوص  
عليه في الفقرة السابقة الأموال الخارجية التي يقرر الاتفاق النهائي تركها  
لهم في مقابل التعويض . أما الأقساط النقدية التي التزمت الحكومة بأدائها  
كجزء من هذا المقابل فيتم الوفاء بها في الآجال وبالشروط التي ينص عليها  
ذلك الاتفاق .

مادة ٦ - تصدر هيئة قناة السويس إلى حائزى الأموال المنصوص  
عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة الأوامر اللازمة لرفع الاعتراضات  
الصادرة منها في شأن تلك الأموال بمجرد إبرام الاتفاق النهائي .

مادة ٧ - لا تسمع أمام المحاكم والهيئات القضائية بجميع أنواعها  
أية دعوى ترفع على الحكومة من الشركة المؤممة أو مساهمها أو أصحاب



حصص التأسيس فيها أو أصحاب الحصص المعنية أو أصحاب الديون التي التزم مستحقو التعويض بالوفاء بها على الوجه السابق بيانه في المادة هـ أو من أى شخص طبيعى أو اعتبارى حل محل الشركة المؤممة في كل أو بعض حقوقها والتزاماتها أو حلت محل مستحقى التعويض جميعا أو فريق منهم في كل أو بعض حقوقهم والتزاماتهم سواء أكان مطالها المطالبة بتعويض أو ضمان أو تنفيذ التزام تعاقدى أو غير تعاقدى متصل بالتأمين أو بالاتفاق النهائى أو مترتب عليه وسواء إكانت الدعوى أصلية أم عارضة وسواء كانت الدعوى في صورة طلب أم دفع .

ويسرى حكم الفقرة المتقدمة على أية دعوى من قبيل ما ذكر فيها تكون قائمة وقت صدور هذا القانون .

مادة ٨ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بمستحقى التعويضات الشخص الاعتبارى الذى يمين بهذه الصفة في الاتفاق النهائى .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ ( ١٤ يونية سنة ١٥٩٨ ) .



قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٣  
في شأن ممارسة الحرف وأداء الخدمات المتصلة بالملاحة  
في قناة السويس (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة  
السويس البحرية ؛

وعلى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس ؛

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن مساهمة المؤسسة المصرية  
العامة للنقل البحري في بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الأعمال  
المرتبطة بالنقل البحري ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

اصدر القانون الآتي :

مادة ١ - لا يجوز في دائرة مرفق قناة السويس لأي شخص طبيعي  
أو معنوي أن يقوم دون ترخيص من هيئة قناة السويس بممارسة الحرف  
أو بأداء الخدمات التي تتصل بصلاحيات السفن والمائمات للرسو في الأماكن  
المعدة لذلك في قناة السويس ومداخلها أو لعبور القناة واستيفاء الشروط  
الفنية التي تقتضيها سلامة السفن وانتظام حركة المرور وأمن الملاحة



في قناة السويس بما في ذلك أعمال البناء والترميم والتنظيف والرباط والأنواع الكثيفة وأعمال الرادار الخاصة بالسفن والملاحة ولا يدخل في الحرف والخدمات المشار إليها في الفقرة السابقة أعمال الوكالة البحرية والشحن والتفريغ وتموين السفن .

مادة ٢ - يضع مجلس إدارة هيئة قناة السويس لائحة بالشروط اللازمة لنحو الترخيص المشار إليه في المادة السابقة بما في ذلك رسوم الترخيص بما لا يتجاوز عشرة جنيهات والإجراءات التي تتبع للحصول عليه وأحوال سقوطه وسحبته وللغائه (١) .

وعلى القائمين بهذه المهن والخدمات عند صدور هذا القانون أن يوفقوا أوضاعهم طبقاً لأحكامه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور اللائحة .

مادة ٣ - يعاقب على مخالفة حكم المادة الأولى من هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين ولهيئة قناة السويس دون إخلال بالمحاكمة الجنائية إزالة المخالفة بالطرق الإدارية .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( أول سبتمبر ١٩٦٣ ) .

---

(١) صدر قرار رئيس مجلس إدارة هيئة قناة السويس رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٦٤ بإصدار لائحة شروط ممارسة الحرف والمهن وإداء الخدمات المتصلة بالملاحة في قناة السويس ( الوقائع المصرية في ١٤/١/١٩٦٥ - العدد ٤ ) .



قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٣  
بتحويل هيئة قناة السويس سلطة تأسيس شركات مساهمة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة  
بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية  
المحدودة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

اصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تخول هيئة قناة السويس تأسيس شركات مساهمة دون  
أن يشترك معها مؤسسون آخرون .

وتسرى على الجمعيات العمومية لهذه الشركات ومجالس ادارتها



كافة الأحكام المقررة في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعتها •

• ويجوز تداول أسهم هذه الشركات بمجرد تأسيسها •

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ ) •



## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٣

في شأن تعديل حدود مرفق قناة السويس (١ ، ٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة المالية لقناة السويس ؛

وعلى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس ؛  
وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن المناجم والمهاجر والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ؛  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛  
وعلى مولفئة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تعديل حدود مرفق هيئة قناة السويس الملونة باللون الأحمر لتصبح طبقا لخط الأزرق المبين بالرسم رقم (١) المرافق لهذا القانون .

(١) الجريدة الرسمية في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٢ - العدد ٢٠١ .

(٢) لم تنشر الملاحق اكفاء بنشرها بالجريدة الرسمية .



مادة ٢ - تتنازل هيئة قناة السويس الى الجهات المينة بالمحق رقم (١) عن الأراضي والمناطق المينة في المحق المذكور والتي خرجت عن حدود مرفق قناة السويس طبقا للمادة السابقة وهي الملونة باللون الأصفر على أن تظل الهيئة محتفظة بملكية الأراضي الملونة باللون البنى سواء أكانت فضاء أم مقام عليها منشآت ، كما هو محدد على الخرائط المرافقة لهذا القانون .

مادة ٣ - تؤول الى هيئة قناة السويس الأراضي والمناطق الملونة باللون الأحمر والمحددة على الخرائط المرافقة والمشار اليها في المحق رقم (٢) لهذا القانون .

مادة ٤ - تحتفظ الهيئة بالمحق في القاء ناتج التطهير في أحواش ترسيب بالصفة الشرقية خارج حدود مرفق القناة في أى مسافة وعلى أى بعد ما دامت الخطوط للكتورية لمناسيب الأرض تسمح بذلك .

مادة ٥ - يحظر من وقت صدور هذا القانون اجراء أعمال البناء أو التعلية في الأراضي الدلخلية ضمن حدود مرفق القناة بمدينة القنطرة شرق ولا تتحمل الهيئة أى تعويض عن المباني التي تقام من تاريخ صدور هذا القانون اذا أزيلت لتتفيذ مشروع ناصر لازدواج القناة .

مادة ٦ - يؤول الى هيئة قناة السويس استغلال مجرى عتاقة على مسافة طولها ٥٠٠ متر حسبما هو محدد على الخريطة رقم (٦) المرافقة لتقوم باستفراج الأحجار ومشتقاتها لاستخدامها في أشغال الهيئة والموانى والمرافق التابعة لها .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٣ ( أول سبتمبر ١٩٦٣ ) .



قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥  
بنظام هيئة قناة السويس ( ١ ، ٢ )

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تتولى هيئة قناة السويس القيام على شؤون مرفق قناة السويس وإدارته واستغلاله وصيانته وتحسينه ويشمل اختصاصها في ذلك مرفق القناة بالتمديد والحالة التى كان عليها وقت صدور القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة المالكة لقناة السويس البحرية والهيئة أن تنشئ ما يقتضى الأمر انشاء من المشروعات المرتبطة أو المتصلة بمرفق القناة أو أن تشترك في انشائها أو أن تعمل على تشجيع ذلك .

مادة ٢ - « هيئة قناة السويس » هيئة عامة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة تخضع لأحكام هذا القانون وحده ولا تسرى في شأنها أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ولا أحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة .

مادة ٣ - يكون لهيئة قناة السويس مجلس إدارة يصدر بتعيين رئيسه وأعضائه وبإعنائهم من مناصبهم وبتحديد مرتباتهم ومكافآتهم

- 
- (١) الجريدة الرسمية في ١٢ يونية سنة ١٩٧٥ - العدد ٢٤ .  
(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ ) الجريدة الرسمية في ١٩/١٠/١٩٨٧ - العدد ٤٢ مكر ( ونص في مادته الأولى على أن يفوض السيد الدكتور / عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بنظام هيئة قناة السويس وذلك فيما عدا تعيين رئيس مجلس إدارة الهيئة .



قرار من رئيس الجمهورية ، ويكون تعيين أعضاء مجلس الادارة المنتخبين والدير العام للهيئة واعفاؤهم من مناصبهم وتحديد مرتباتهم ومكافاتهم بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٤ - تتبع الهيئة دون التقيد باننظم والأوضاع الحكومية طرق الادارة والاستغلال المناسبة وفقا لما هو متبع في المشروعات التجارية .

مادة ٥ - <sup>(١)</sup> تكون للهيئة ميزانية مستقلة تتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية وذلك مع عدم الاخلال برقابة الجهاز المركزى للمحاسبات على الحساب الختامى للهيئة .

وتبدأ السنة المالية للهيئة في أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل عام .

مادة ٦ - تختص الهيئة دون غيرها بمصدر اللوائح المطلقة بالملاحه في قناة السويس وغير ذلك من اللوائح التى يقتضيها حسن سير المرفق وتقوم على تنفيذها .

مادة ٧ - تدير هيئة قناة السويس ميناء بورسعيد، باعتباره جزءا لا يتجزأ من مرفق القناة وتشرف على كل العمليات البحرية فيه .

مادة ٨ - تفرض هيئة قناة السويس وتحصل على الملاحه والمروور مرفق القناة رسوم الملاحه والارشاد والقطر والرسو وما الى ذلك وفقا لما تضى به القوانين واللوائح <sup>(٢)</sup> .

(١) الفقرة الثالثة ملغاة بالمادة الاولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩/١/١٩٧٦ - العدد ٣ مكرر « أ » ) وقد نص في مادته الثانية على أن يعمل به من تاريخ نشر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ .

(٢) صدر القرار الجمهورى بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٣ بمنح هيئة قناة السويس سلطة تحصيل الرسوم والمبالغ المستحقة لها بطريق الحجز الادارى ( الجريدة الرسمية في ١/١٢/١٩٦٣ - العدد ٢٧٥ ) .



مادة ٩ - يخون للهيئة في سبيل لتقييم بولجياتها ومباشرة اختصاصاتها جميع السلطات اللازمة لذلك ، ويوجه خاص يكون لها تملك الأراضي والمقاربات بأية طريقة بما في ذلك نوع الملكية للمنفعة العامة . وللهيئة أن تؤجر أراضيها أو عقارات تملكها ولها أن تستأجر أرضاً أو عقاراً مملوكة للغير سواء لتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها أو تحقيقاً لرغاية موظفيها وعمالها أو لإنشاء المشروعات والمرافق المتصلة بمرفق القناة أو التي يقتضيها حسن سير العمل به كمنشآت المياه والقوى الكهربائية والطرق وما إلى ذلك .

مادة ١٠ - تعتبر أموال الهيئة أموالاً خاصة .

مادة ١١ - تمكينا للهيئة من مواجهة التزاماتها ومن كفالة حسن سير العمل وضبطه بالمرفق ، تتمتع الهيئة بأنسبها لما تستورده من المهمات والآلات اللازمة لها بالإعفاء من اتباع الإجراءات التي تتطلبها القوانين واللوائح الجمركية المعمول بها كما تعفى أيضاً من كافة الترخيصات المنصوص عليها فيها .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتنظيم طريقة تقدير دفع الرسوم المستحقة على ما تستورده الهيئة وتنظيم العلاقة بينها وبين مصلحة الجمارك .

مادة ١٢ - تبقى نافذة كل للنظم والقواعد المالية والإدارية والنسبية المعمول بها في الهيئة والتي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون وذلك حتى يصدر ما يعدلها أو يلغيها أو يستبدل غيرها بها .

مادة ١٣ - إلى أن تصدر اللوائح التي تتضمن القواعد المنظمة لشئون موظفي الهيئة ومستخدميها وعملها ، يباشر مجلس الإدارة أو من يندب لذلك وفي حدود حجة العمل الضرورية جميع السلطات اللازمة لتعيين ( م ١٤ - موسوعة مصر ج ٢٠ )



الموظفين الفنيين والاداريين واختيارهم وتحديد أقدميائهم ومرتبائهم  
والحاقهم بالادارات والأقسام والمكاتب المختلفة •

مادة ١٤ - لا يجوز أن تتخذ الهيئة أى إجراء يتعارض مع أحكام  
اتفاقية ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بضمان حرية استعمال قناة السويس  
البحرية •

ولا يجوز للهيئة أن تمنح أية سفينة أو أى شخص طبيعيا كان أو  
اعتباريا أية فوائد أو ميزات لا تمنح لغيرها من السفن أو الأشخاص  
الطبيين أو الاعتباريين فى نفس الأحوال ، ولا يجوز لها أن تفرق فى  
المعاملة أو تميز بين عملائها أو تحرم أو تفضل أحدا منهم على غيره •

مادة ١٥ - لا يمس هذا القانون حقوق حكومة جمهورية مصر العربية  
أو التزاماتها المترتبة على اتفاقية القسطنطينية بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة  
١٨٨٨ المشار إليها •

مادة ١٦ - يلغى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة  
السويس •

مادة ١٧ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به  
من تاريخ نشره •

يضمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٦٥ ( ٢٩ مايو  
سنة ١٩٧٥ ) •



التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



التعديلات التشريعية الموضوع -

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



## قوات مسلحة

- القسم الأول - في شئون الخدمة بالقوات المسلحة
- القسم الثاني - في التأمين والمعاشات للقوات المسلحة
- القسم الثالث - في تشريعات متنوعة







## القسم الأول

في شؤون الخدمة بالقوات المسلحة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩

في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ( ١ ، ٢ )

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة الصادر بالاقليم المصرى والمعدل بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلى المرسوم التشريعى رقم ٤٥ المؤرخ ٤ مارس سنة ١٩٥٣ المتضمن تشكيلات وزارة الدفاع بالاقليم السورى والتشريعات المعدلة له ؛

وعلى المرسوم التشريعى رقم ٤٦ المؤرخ ٤ مارس سنة ١٩٥٣ المتضمن قانون الجيش السورى والتشريعات المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن التظلم من قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ؛

- 
- (١) الجريدة الرسمية في ٨ اكتوبر سنة ١٩٥٩ - العدد ٢١٧ مكرر .  
 (٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ٢٤/٣/١٩٦٤ - العدد ٦٩ ) بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ ونص في مادته الثانية على ما يلى :  
 « تنقل اختصاصات وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة الواردة فى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه الى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة » .



وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن ادماج مصلحة الموانئ والمناظر بالاقليم المصرى ومصلحة الشئون البحرية فى الاقليم السورى ؛  
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يعمل فى المسائل المتعلقة بخدمة الضباط العاملين فى للقوات المسلحة بالأحكام المرافقة لهذا القانون .

مادة ٢ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون . وتظل سارية جميع القرارات والأوامر وكذا التعليمات الواردة بلوائح القسوات المسلحة فى الاقليمين السورى والمصرى ما دامت لا تتعارض مع نصوصه كما يلغى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ولوزير الحربية اصدار اللائحة والقرارات التنفيذية له ، ويعمل به فى اقليمى الجمهورية اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٥٩ .

صدر برياسة الجمهورية فى ٤ ربيع الآخر سنة ١٣٧٩ ( ٦ اكتوبر سنة ١٩٥٩ ) .

## الباب الاول

### تكوين القوات المسلحة

مادة ١ - القوات المسلحة هيئة عسكرية نظامية تتألف من ضباط وصف ضباط وجنود للقوات المسلحة الآتية :

( ١ ) القوات الرئيسية وتتكون من :



- ١ - الجيش •
- ٢ - القوات البحرية •
- ٣ - القوات البرية •

(ب) القوات الفرعية وتتكون من :

- ١ - قوات السواحل •
- ٢ - قوات الحدود •
- ٣ - القوات البحرية بمصلحة المولتى والمنائر •

مادة ٢ - تشمل القوات المسلحة أيضا القوات الاضافية الآتية :

- (أ) قوات الاحتياط (١) •
- (ب) الاحتياط التكميلى ( الضباط والأفراد المكلفون ) •
- (ج) قوات الحرس الوطنى •
- (د) قوات المقاومة الشعبية •
- (هـ) القوات الأخرى التى تقتضى الضرورة انشاءها (٢) •

مادة ٣ - تتناول أحكام هذا القانون القواعد والنظم الخاصة بخدمة

الضباط العاملين فى القوات المسلحة بنوعها الرئيسية والفرعية •

(١) أنظر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة ( الجريدة الرسمية فى ١٠/٨/١٩٥٩ - العدد ٢١٧ مكرر ) •

(٢) أنظر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء جيش التحرير الوطنى ( الوقائع المصرية فى ١٩/٨/١٩٥٦ - العدد ٦٦ مكرر ج ) •



## الباب الثاني

### لجان الضباط - تشكيلها - اختصاصاتها - نشر قراراتها

مادة ٤ - (١) ينشأ بوزارة الحربية لجان الضباط الرئيسية الآتية :

#### ( أولا ) لجنة ضباط القوات المسلحة :

ويصدر بتشكيلها وبلائحة اجراءاتها قرار من رئيس الجمهورية ،  
وتختص بنظر المسائل التالية :

- ١ - ترشيح الضباط لشغل الوظائف الرئيسية بالقوات المسلحة .
- ٢ - وضع معايير الاختيار المطلق للترقى الى رتبة العميد والرتب التي تلوها .

٣ - وضع خطة الترقى السنوية لمختلف الرتب .

٤ - الترقية الى رتبتي العميد واللواء .

٥ - مد خدمة الضباط في رتبتي العميد واللواء .

توقيع العقوبات التأديبية بالنسبة للضباط الذين تزيد رتبهم على رتبة العميد أو في حالة ما اذا كان الفعل منسوباً الى ضباط تختص بمؤاخذتهم أكثر من لجنة من لجان الضباط الرئيسية .

٧ - المسائل التي يحيلها اليها وزير الحربية .

(١) مستبدلة بالمادة الاولى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧١ ( الجريدة الرسمية في ١١/١١/١٩٧١ - العدد ٤٥ ) وقد نص في مادته الثانية على ما يلي : « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من ١٣ أبريل سنة ١٩٧١ » ، والبندان ( ٤ ، ٥ ) مستبدلان بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٢/٧/١٩٨٠ - العدد ٢٨ مكرر ) .



### ( ثانيا ) لجنة ضباط لكل قوة من القوات المسلحة :

ويسمى بإنشائها وتشكيلها قرار من وزير الحربية ، وتختص بنظر المسائل المنصوص عنها في المادة ٦ عدا ما يكون منها داخلا في اختصاص لجنة ضباط القوات المسلحة .

كما يجوز إنشاء لجان فرعية للضباط بالادارات المركزية وادارات الأسلحة بالقوات المسلحة ، وذلك بقرار من وزير الحربية .

ويحدد القرار الصادر بإنشاء هذه اللجان تشكيلها واختصاصاتها ويكون تشكيلها بناء على اقتراح مدير ادارة شؤون الضباط للقوات المسلحة .

**مادة ٥** - يجوز للجان الضباط أن تستدعى مدير السلاح أو قائد التشكيل المختص أو من يقابلها في القوات الأخرى غير قوات الجيش عند النظر في أمر ضباط تحت قيادته للاسترشاد بمعلوماته عنه .

وعند غياب رئيس اللجنة يحل محله من يعين للقيام بوظيفته ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها .

وتجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها ويجب أن تتعقد مرة واحدة شهريا على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

وإذا عرضت على اللجنة مسألة تخص أحد أعضائها وجب عليه أن ينسحب منها عند نظرها وتعتبر مداولات وقرارات اللجنة سرية ولا يجوز بأى حال اعلان أى قرار من قراراتها إلا بعد التصديق عليه ونشره .

### **مادة ٦** - تختص لجان الضباط بنظر المسائل الآتية :

- ١ - بدء تعيين الضباط في القوات المسلحة .
- ٢ - الاستثناء عن الخدمة والإعادة لخدمة القوات المسلحة أو النقل منها .



- ٣ - الترقية بمنح الأوسمة والألقاب والميداليات .
  - ٤ - اختيار أعضاء البعثات العسكرية من بين المرشحين لها .
  - ٥ - الترخيص للضباط في الاعارة والاجازات الدراسية حسب النظم الموضوعه لذلك .
  - ٦ - تحديد الأقدمية وردها .
  - ٧ - الترقية .
  - ٨ - الاحالة الى الاستيداع أو المعاش وقبول الاستقالة .
  - ٩ - تعيين الضباط في مناصب القيادة وأركان الحرب والوظائف الرئيسية الأخرى .
  - ١٠ - تعيين الضباط من رتبتي العميد والمعيد داخل الأسلحة أو ما يقابلهما .
  - ١١ - انتداب الضباط من مختلف الرتب خارج وحدات السلاح .
  - ١٢ - نقل الضباط من سلاح الى آخر بالجيش أو ما يقابل ذلك بالقوات الأخرى .
  - ١٣ - نقل الضباط من قوة الى أخرى بالقوات المسلحة .
  - ١٤ - اختيار الضباط الموصى بقبولهم للدراسة بكلية أركان الحرب أو لأية دراسات أخرى .
  - ١٥ - استدعاء الضباط المتقاعدين وضباط الاحتياط والأشخاص المكلفين للخدمة العامة وكذا ترقيةاتهم أو شطبهم من عداد القوات المسلحة .
  - ١٦ - الأعمال التي يحيلها عليها القائد العام للقوات المسلحة للنظر أو البت فيها .
- ولا تكون قرارات لجان الضباط في البنود الثلاثة الأولى نافذة الا



بعد إقرارها من القائد العام للقوات المسلحة وموافقة وزير الحربية والتصديق عليها من رئيس الجمهورية .

وفي البندين الرابع والخامس يشترط إقرار القائد العام وتصديق وزير الحربية .

أما بالنسبة إلى قرارات لجان الضباط في باقى البنود فيكتفى بتصديق القائد العام للقوات المسلحة عليها .

مادة ٧ — إذا لم يوافق القائد العام للقوات المسلحة على قرارات لجان الضباط فله أن يعيدها إليها لمبحثها من جديد أو أن يعدلها ويصدر قراره فيها مباشرة .

مادة ٨ — ( الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ) لا يجوز للجنة الضباط توقيع عقوبة تأديبية على الضباط إلا بعد إخطاره بما هو منسوب إليه ومواجهته بعد ثلاثين يوماً على الأقل لتحقيق أوجه دفاعه ، وله أن يقدم دفاعه مكتوباً خلال هذه المدة .

ويجوز للجنة إصدار قرارها في غيابه إذا طلب منه الحضور ولم يحضر دون عذر مقبول .

وعند تخطى الضابط في الترقى تتبع معه الاجراءات السابقة ، ويجوز للجنة الضباط ارجاء ترقيته للأسباب التى توضحها في قراراتها ، على أن تبت في موقف الضابط خلال شهر من تاريخ الارجاء .

ويجوز للضابط أن يطلب حضوره أمام لجنة الضباط المختصة عند التماسه أعدته للخدمة ، أو عند النظر في رد أقدميته المفقودة لأمر تتعلق بالموضوعات الداخلة في اختصاصاتها .

مادة ٩ — ( الفقرة الثانية مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ) تصدر اللجنة قراراتها مسببة في شأن



الضباط من واقع التقارير المودعة في ملفاتهم ومن الأوراق الرسمية الأخرى ومن المعلومات الشخصية للأعضاء .

وتختص لجنة ضباط القوات المسلحة عند انعقادها بصفة هيئة قضائية بالنظر في كافة المنازعات الادارية المترتبة على هذه القرارات (١) .

مادة ١٠ - تنشر القرارات المتعلقة بقدمة الضباط بالنشرة العسكرية ويعتبر هذا للنشر اعلانا قانونيا .

### الباب الثالث

### الاحكام العامة لتحسين الضباط

#### الفصل الأول

#### رتبة الضباط

مادة ١١ - (١) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ( الرتب العسكرية للضباط بالقوات المسلحة وهي :

(١) صدر القرار الجمهورى بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ( الجريدة الرسمية في ١٩٧١/١١/١١ - العدد ٤٥ ) ، كما صدر قرار وزير الحربية رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن اجراءات تقديم ونظر الطعون في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ( الوقائع المصرية في ١٩٧٢/٢/٩ - العدد ٣١ ) .  
 بالقوات المسلحة ( الوقائع المصرية في ١٩٧٢/٢/٩ - العدد ٣١ ) .  
 وصدر أيضا القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٧/٣١ - العدد ٣١ تابع ) ، كما صدر القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن الطعن في قرارات مجالس الكليات والمعاهد العسكرية المعدة لتخريج ضباط القوات المسلحة ونص على اختصاص لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية دون غيرها بالنظر في المنازعات الادارية الخاصة بالقرارات النهائية المصدق عليها من وزير الدفاع التي تصدرها مجلس الكليات والمعاهد العسكرية المشار اليها ( الجريدة الرسمية - العدد ٣١ في ١٩٨٣/٨/٤ ) .



١ - ملازم	٧ - عييد
٢ - ملازم أول	٨ - لواء
٣ - نقيب	٩ - فريق
٤ - رائد	١٠ - فريق أول
٥ - مقدم	١١ - مشير
٦ - عقيد	

وفي الرتب من ملازم الى لواء تضاف كلمة ( بحرى ) الى ضباط القوات البحرية ، وكلمة ( طيار ) الى الضباط الطيارين ، وكلمة ( ملاح ) الى الضباط الملاحين بالقوات الجوية .

### الفصل الثاني

#### بدء تعيين الضباط وتثبيتهم

مادة ١٢ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ) يعين الضباط العاملون بالقوات المسلحة من بين الفئات الآتية :

- ( أ ) خريجي الكليات العسكرية المعدة لتخريج الضباط العاملين .
- ( ب ) خريجي المعاهد العسكرية المعدة لتخريج الضباط العاملين .
- ( ج ) خريجي الكليات الجامعية أو المعاهد العالية المدنية أو نظائرها الأجنبية الذين يؤهلون بالكليات العسكرية لتعيينهم ضباطا عاملين في تخصصاتهم .
- ( د ) خريجات الكليات الجامعية أو المعاهد العالية المدنية اللائي يعين في تخصصاتهن .
- ( هـ ) الأطباء وأطباء الأسنان والصيدلة والأطباء البيطريين .
- ( و ) ذوي المؤهلات العلمية التي تملو الدرجة الجامعية الأولى ولا تتوافر في القوات المسلحة وتتقضى الضرورة تعيينهم .



( ز ) المساعدين الأول الفنيين ومن في حكمهم من ذوى التخصصات الذين تحتاج القوات المسلحة الى تعيينهم •

( ح ) الفئات الأخرى التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الدفاع بناء على اقتراح لجنة ضباط للقوات المسلحة •

ويحدد وزير الدفاع بناء على اقتراح لجنة ضباط القوات المسلحة القواعد التفصيلية المتعلقة بنظام تعيين كل فئة من الفئات المنصوص عليها بالبنود الستة الأخيرة وفقا لأحكام هذا القانون <sup>(١)</sup> •

مادة ١٣ - يجوز أن يستدعى للخدمة فى القوات المسلحة :

١ - الضباط المتقاعدون •

٢ - ضباط الاحتياط •

٣ - المكلفون بأوامر خاصة •

ويجوز بناء على توصية لجنة الضباط وتصديق القائد العام للقوات المسلحة الترخيص فى ارتداء الزي العسكري لبعض الأفراد أو الهيئات المدنية التى تتعلق أعمالها بالقوات المسلحة طبقا للقواعد التى توضع فى هذا الشأن •

مادة ١٤ - <sup>(١)</sup> يبدأ تعيين الضباط فى رتبة ملازم تحت الاختبار مدة

---

(١) صدر قرار وزير الحربية رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن قواعد تعيين خريجي الجامعات فى القوات المسلحة ( الوقائع المصرية فى ١٩٦٢/٩/٢٠ - العدد ٧٤ ) ، المعدل بالقرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٢ •

(١) الفقرة الأولى مستبجلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٦٣/٣/٢٤ - العدد ٦٩ ) والفقرة الأخيرة مستبجلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرر ) •



سنة أو سنتين حسب الأحوال وفي نهايتها يعاملون بحسب نتيجة الاختبار  
بأحدى الطرق الآتية :

- ١ - تثبيتهم بالخدمة وترقيتهم الى رتبة ملازم أول .
- ٢ - منحهم سنة أخرى تحت الاختبار يخدمون فيها بوحدة غير  
وحدةهم الأولى وفي نهايتها يجوز تثبيتهم وترقيتهم مع وضعهم في  
أقدميتهم الأصلية أو الاستثناء عن خدماتهم على حسب الأحوال .
- ٣ - الاستثناء عن خدمتهم .

وبالنسبة للملازم الطيار أو الملاح الذى يتقرر عدم تثبيته في نهاية  
مدة الاختبار الأولى بسبب عدم لياقته طبييا للطيران أو ضعف مستوى  
كفاءته في تخصصه يستغنى عن خدمته أو ينقل الى قسم آخر من أقسام  
القوات الجوية ملازم لحالته مع جواز تثبيته عند نقله اذا تبينت لجنة  
الضباط صلاحيته لهذا التثبيت أو يمنع فترة اختبار جديدة بالقسم  
المقرر اليه مدتها سنة وفي نهايتها يجوز تثبيته مع وضعه في أقدميته  
الأصلية أو الاستثناء عن خدمته بحسب حالته .

مادة ١٥ - (١٧) استثناء من حكم الفقرة الأولى من المادة ( ١٤ )  
يبدأ تعيين الضباط في رتبة أعلى من رتبة ملازم ، وذلك في الأحوال الآتية :  
( أ ) يعين خريجو الكليات العسكرية المقرر للدراسة فيها أكثر من أربع  
سنوات دراسية في الرتبة التى وصل اليها أقرانهم في المؤهل  
الثانوى الذين التحقوا به في العلم الافتراضى لحصولهم عليه  
بالكليات العسكرية المقرر للدراسة فيها أربع سنوات دراسية .

---

(١) الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية  
بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧١ ( الجريدة الرسمية في ١١/١١/١٩٧١ - العدد  
٤٥ ) ومستبدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في  
١٢/٧/١٩٨٠ - العدد ٢٨ مكرر ) .

( م ١٥ - موسوعة مصر ج ٢٠ )



(ب) يعين خريجو الجامعات والمعاهد العسكرية المدنية الذين يلتحقون بالكليات العسكرية عند اتمامهم للدراسة العسكرية الخاصة في الرتبة الحاصل عليها أقرانهم في المؤهل الثانوي الذين التحقوا بالكليات العسكرية في العام الافتراضي لحصولهم عليه .

(ج) يعين الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة ، والأطباء البيطريون وكذا خريجو الكليات والمعاهد العالية المدنية في الرتبة الحاصل عليها في تاريخ تعيينهم بالقوات المسلحة أقرانهم في المؤهل الثانوي الذين التحقوا بالكليات العسكرية في العام الافتراضي لحصولهم على هذا المؤهل .

ويقصد بالعام الافتراضي للحصول على المؤهل الثانوي بالنسبة لمن يعين طبقاً لأي من البنود السابقة ، العام الناتج عن طرح مدة من تاريخ التعيين تساوي مدة الحراسة المدنية أو العسكرية التالية للحصول على ذلك المؤهل بصرف النظر عن أي فترة تخلف أو تقصير تسبق تلك الحراسة أو تتخللها ، أو تسبق الالتحاق بالكلية العسكرية أو التعيين بالقوات المسلحة .

ويستد في تحديد رتبة الفريق من خريجي الكلية العسكرية بالرتبة التي وصل إليها ضباط أول دفعة التحقت بها بالمؤهل الثانوي في العام الافتراضي للحصول عليه .

(د) يعين ذوو المؤهلات الخاصة المتصوص عليهم في البند ( و ) من المادة ( ١٢ ) في الرتبة التي وصل إليها أقرانهم في الدرجة الجامعية الأولى ، الذين التحقوا بها بالقوات المسلحة في أول دفعة تلت حصولهم عليها .

يكون تعيين الفئات المذكورة في البنود السابقة تحت الاختبار لمدة سنة يماثلون في نهايتها بأحدى الطرق الواردة بالمادة ( ١٤ ) .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على تعيين الضباط للطيارين أو الملاحين .



### الفصل الثالث

#### التعيين في الوظائف الرئيسية للكبرى

مادة ١٦ - (١) يكون التعيين في الوظائف الآتية بقرار من رئيس الجمهورية :

- ١ - رئيس أركان حرب القوات المسلحة .
- ٢ - مساعدو وزير الحربية .
- ٣ - قادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة .

وتكون مدة التعيين في هذه الوظائف أربع سنوات ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية مدتها سنة أخرى قابلة للتجديد لمن اكتسبوا خبرة ممتازة في العمليات الحربية أثناء شغلهم هذه الوظائف .

مادة ١٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦١ وملغاة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠) .

### الفصل الرابع

#### الانتمية

مادة ١٨ - (الفقرتان الثانية والثالثة ملغاة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠) تنشأ لفئات الضباط بكل قوة من القوات المسلحة كشوف

---

(١) مستبدلة بالقانونين رقم ٥٧ لسنة ١٩٦١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦١/٦/٢٠ - العدد ١٣٦ ) ورقم ٤ لسنة ١٩٦٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٨/١/٢٥ - العدد ٤ ) والفقرة الثانية مستبدلة بالمادة الأولى من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/٧/٢٥ - العدد ٣٠ تابع ) وقد نص في مادته الثانية على ما يلي : « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٧٤ » .



أقدمية عامة أو مستقلة وذلك بقرار من القائد العام للقوات المسلحة بناء على اقتراح لجنة الضباط المختصة .

مادة ١٩ - تكون الأقدمية عند بدء تعيين الضباط حسب ترتيب التخرج ، وإذا عين ضابط أو نقل من كشف أقدمية إلى آخر أو من قوة إلى أخرى بالقوات المسلحة المنصوص عليها بالمادة الأولى من هذا القانون لتحديد أقدميته بنسب تاريخ أول تعيين .

وإذا كان الضابط المنقول قد سبق في كشف الأقدمية أو في القوة التي نقل منها زملاءه في الكشف أو القوة التي نقل إليها فيظل برتبته حتى يتساووا معه في هذه الرتبة .

وإذا كان قد تأخر عنهم فينظر في أمر ترقيته لرتبة زملائه متى استوفى الشروط المقررة للترقية لهذه الرتبة .

وفي جميع الحالات المذكورة تدخل في الاعتبار أية أقدمية خاصة تكون قد اكتسبها الضابط وترتب عليها تقديمه أو تأخيره في الأقدمية .

مادة ١٩ مكرر - ( مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٩ ، وملامة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ) .

مادة ٢٠ - إذا نقل ضابط إلى إحدى المصالح المدنية أو استقال أو أحيل إلى المعاش فلا يعاد للخدعة بالقوات المسلحة إذا مضت ثلاث سنوات على شطبه منها .

ومن تقرر أعادته خلال هذه المدة يوضع في كشف الأقدمية وفقاً لترتيب أقدميته الأصلية بين زملائه فإذا كان قد سبقهم في الترقية في وظيفته المدنية أو كانوا قد سبقوه في الترقية إلى الرتب العسكرية فيعامل



وفقا لحكم الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابقة على ألا يمنح رتبة عسكرية أعلى من رتبة زملائه عند اعادته .

مادة ٢١ (١) — تحدد أقدمية انضباط المعين طبقا للبند (د) من المادة (١٥) في نهاية الدفعة المدرج بها أقرانه في الدرجة الجامعية الأولى المنصوص عليهم في البند المذكور .

وتكون أقدمية الضباط المعينين طبقا للأساس المتقدم فيما بينهم بحسب أفضلية المؤهلات المعتبرة في تعيينهم وذلك بصرف النظر عن تاريخ التعيين .

فإن تساوت المؤهلات فبحسب أسبقية تاريخ الحصول عليها ، فإن اتحد التاريخ فبحسب درجة النجاح .

### الفصل الخامس

#### ملفات الضباط وتقارير الكفاءة

مادة ٢٢ — ينشأ بإدارة كاتم أسرار حربية لكل ضابط عند بدء تعيينه ملفان أولهما ملف الخدمة وثانيهما الملف السرى . ويوضع في ملف الخدمة كل الأوراق والبيانات المتعلقة بخدمة الضابط . ويودع في الملف السرى التقارير وسائر المعلومات التي لها صفة السرية وذلك كله على الوجه المبين في اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٣ — يخضع الضباط لنظام تقارير الكفاءة على الوجه الآتي :

١ — يعد تقرير كفاءة وتثبيت كل ستة أشهر للضباط المعينين تحت الاختيار .

---

(١) مستبدلة بالمادة الأولى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧١ ( الجريدة الرسمية في ١١/١١/١٩٧١ — العدد ٤٥ ) والفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٢/٧/١٩٨٠ — العدد ٢٨ مكرر ) .



٢ — يعد تقرير كفاءة كل سنة للملازمين المثبتين والضباط من رتبة ملازم أول إلى رتبة عميد •

٣ — يعد تقرير كفاءة مختصر للضباط الذين يعمد اليهم بمهام خاصة داخل الجمهورية أو خارجها •

وللجنة الضباط المختصة أن تضع تقارير كفاءة خاصة كتقارير التوصية بخدمة أركان الحرب أو الوضع بكشوف الأهلية للقيادة أو التوصية بمنح الأوسمة والأنواط والميداليات وغيرها •

كما يجوز في الأحوال الاستثنائية كتابة تقرير كفاءة خاص عن الضباط وذلك بناء على طلب الرئاسات أو إذا رأى القائد المباشر في أى وقت أن الضابط غير صالح للخدمة لأى وجه من الوجوه •

وإذا كان الضابط محل تحقيق أو محاكمة عسكرية فيشار إلى ذلك في تقرير الكفاءة السنوى على ألا تكون التهم المنسوبة إليه ذات أثر عند كتابة التقرير ما لم تثبت إدانة الضابط •

مادة ٢٤ — تبين اللائحة التنفيذية الاجراءات الخاصة باعداد تقارير الكفاءة والأغراض التى تستهدفها والأسس التى تتبع فى وضعها •

مادة ٢٥ — يبلغ للضابط الذى يكتب عنه تقرير كفاءة سنوى غير مرض بضمون هذا التقرير إذا أقرته رئاسة هيئة أركان الحرب المختصة وله تقديم أوجه دفاعه إلى لجنة الضباط المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه بالتقرير وتفصل اللجنة فى تظلمه ويكون قرارها فى هذا الشأن نهائيا •

مادة ٢٦ — (الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠) إذا كتب عن الضابط تقرير خاص غير مرض أو فكر أن الضابط غير أهل لوظيفته الحالية أو لوظيفة أخرى أو للترقية يعرض أمره فوراً على لجنة الضباط المختصة •



وإذا تيمنت اللجنة بعد الاستماع الى أوجه دفاع الضابط عدم صلاحيته للاستمرار بالخدمة بالقوات المسلحة جاز لها إحالته الى التقاعد ويعامل في هذه الحالة وفقا للمادة ١٣٩ مكررا ( ١ ) .

## الباب الرابع

### ترقية الضباط

#### الفصل الأول

#### القواعد العامة للترقية

مادة ٢٧ - تكون الترقية من رتبة ملازم حتى رتبة مقدم بالأقدمية العامة مع توافر شروط الأهلية الآتية :

١ - أن تكون تقارير الكفاءة السنوية والبيانات الواردة بالملف السرى للضابط مرضية .

٢ - أن يكون الضابط تام التأهيل على الوجه الآتى :

( أ ) أن يقضى الحد المقررة للخدمة بالوحدات الميدانية في كل رتبة .

( ب ) أن يحصل على الفرق التنظيمية الحتمية أو المؤهلات العلمية التى تقررها لجان الضباط المختصة .

( ج ) أن يجتاز امتحانات الترقية المقررة .

٣ - أن يمضى الضابط الحد الأدنى الزمنى المقرر للخدمة في كل رتبة .

ويشترط دائما موافقة لجنة الضباط المختصة على شغل الرتب الخالية بالميزانية ويصدر القائد العام للقوات المسلحة بناء على اقتراح لجنة الضباط قرارا بالشروط التفصيلية الخاصة بالتأهيل النصوص عليه في البند ٢ .



مادة ٢٨ - (١) تكون الترقية الى رتبة عقيد وعמיד ولواء بالاقتدار المقيد بالأقدمية مع مراعاة الاعتبارات الواردة باللائحة التنفيذية فضلا عن الشروط والأوضاع المخصوص عنها بالمادتين (٢٧ ، ٢٣) .

مادة ٢٩ - تكون الترقية الى رتبة فريق بالاقتدار المطلق من بين اللواءات الذين أمضوا سنتين في الخدمة على الأقل بهذه الرتبة .

مادة ٢٩ مكررا - (مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤) تكون الترقية الى رتبة فريق أول بالاقتدار المطلق من بين الفرقاء الذين أمضوا أربع سنوات في الخدمة على الأقل بهذه الرتبة .

مادة ٣٠ - (الفقرة الثانية مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤) يجوز استثناء ترقية الضابط الى الرتبة التالية دون التقيد بالأقدمية العامة أو الحد الأدنى الزمنى المقرر للترقية إذا قام الضابط بأعمال استثنائية مجيدة في ميدان القتال أو في خدمة القوات المسلحة .

ولا تجوز ترقية الضابط الى رتبتين أصليتين خلال علم واحد وتحسب مدة العام من تاريخ الترقية الأولى .

مادة ٣٠ مكررا - (مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ وملغاة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٥) .

(١) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٩ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٩/١٢/٢٥ - العدد ٥٢ ) وبالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرر ) .

(٢) صدر قرار وزير الدفاع رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن نظام كشف الترشيح للترقية الى رتب العقيد والعמיד واللواء ( الوقائع المصرية في ١٩٨٠/١١/٣ - العدد ٢٤٧ ) .



## الفصل الثاني

### الترقية من رتبة الى اخرى

#### أولا - في الجيش

مادة ٣١ - (١) تكون ترقية الضباط الى الرتب التي تلي رتبهم مباشرة متى أمضوا بها مدة الخدمة العاملة الآتية مع مراعاة الشروط الواردة في المادتين ٢٧ و ٢٨ :

- سنتين على الأقل برتبة ملازم للترقية الى رتبة ملازم أول .
- ثلاث سنوات على الأقل برتبة ملازم أول للترقية الى رتبة نقيب .
- أربع سنوات على الأقل برتبة نقيب للترقية الى رتبة رائد .
- ثلاث سنوات على الأقل برتبة رائد للترقية الى رتبة مقدم .
- أربع سنوات على الأقل برتبة مقدم للترقية الى رتبة عقيد .
- ثلاث سنوات على الأقل برتبة عقيد للترقية الى رتبة عييد .
- سنتين على الأقل برتبة عييد للترقية الى رتبة لواء .

---

(١) الفقرة الاولى مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ ( الجريدة الرسمية في ١٤/١٢/١٩٦٩ - العدد ٥٠ ) والفقرة الاخيرة مستبدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٢/٧/١٩٨٠ - العدد ٢٨ مكرر ) . وقد نصت المادة الاولى من القرار الجمهوري بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٩ على أن يستمر الضباط الذين كانوا يشغلون وظائف قادة الأفرع الرئيسية ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة في حرب السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣ في الخدمة بهذه القوات مدى حياتهم وذلك استثناء من أحكام المادة ١٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والمواد ٣٨ ، ٣٨ ( مكررا ) و ١٣٨ ( فقرة أخيرة ) من القانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ( الجريدة الرسمية في ٢٦/٥/١٩٧٩ - العدد ٢١ مكرر ) .



ويالنسبة للضباط المنصوص عليهم في المادة (١٥) يجوز ترقيةهم في أقدميتهم الى الرتبة التالية للرتبة التي بدأ تمييزهم فيها دون التقيد بالحد الأدنى الزمني في الرتبة متى حل دورهم في الترقى بحكم أقدميتهم المكتسبة في الدفعة المدرجين بها أو الدفعة المقابلة لدفعتهم بحسب الأحوال وذلك بشرط استيفائهم لساائر شروط الترقية الأخرى وتمضيتهم فترة الاختبار بنجاح .

مادة ٢٣ - ( الفقرة الأولى مستبعدة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ) اذا لم يكن الضابط من رتبة ملازم أول الى رتبة رائد قد حصل عند حلول دوره في الترقية على تقارير كفاية مرضية يعامل بأحدى الطريقتين الآتيتين اذا تولفت فيه سائر الشروط الأخرى للترقية :

( أ ) يرقى مع توجيه نظره .

( ب ) يترك في الترقية لمدة أقصاها سنة يقدم عنه خلالها تقرير خاص أو أكثر فاذا أصبح أهلا للترقية رقى ووضع في أقدميته الأصلية عند تربيته .

وإذا ظل غير أهل للترقية فيمترك سنة أخرى على الأكثر يقدم عنه خلالها تقرير خاص أو أكثر فاذا أصبح أهلا للترقية رقى وحددت أقدميته من تاريخ تربيته .

أما اذا ظل غير أهل للترقية بعد ذلك فيحال الى المعاش ويجوز حينئذ طرح اسمه في كشف ضباط الاحتياط .

مادة ٢٢ - مع مراعاة الشروط الواردة في المواد ٢٧ ، ٢٨ ، ٣١ تكون ترقية المقدم والمعيد الى الرتبة التالية باختيار الضابط الأكثر تأهيلا من بين من سبقت التوصية بترقيتهم وأدرجت أسمائهم بكشف المرشحين للترقية .



ويصدر قرار من القائد العام للقوات المسلحة يبين شروط وضعهم  
بكشف المرشحين للترقية .

ويصدر قرار من القائد العام للقوات المسلحة يبين شروط وضعهم  
بكشف المرشحين للترقية .

وتتم التوصية بإدراج الضابط يكشف المرشحين للترقية للرتبة التالية  
قبل حلول موعد الترقية بسنة على الأقل .

ويقسم الضباط من رتبة مقدم وعقيد وعييد الى ثلاثة أقسام :  
القسم الأول - الذين أتموا تأهيلهم وأوصى بترقيتهم هؤلاء يدرجون  
بالكشف السلف الذكر .

القسم الثاني - الذين لم يتموا تأهيلهم ولكن يوصى بترقيتهم بعد  
تتمام تأهيلهم .

القسم الثالث - الذين لا يوصى بترقيتهم .

ويخطر ضباط القسم الثاني بضرورة إتمام تأهيلهم فإذا مضت  
سنة على إخطارهم بذلك يعاملون على الوجه الآتي :

١ - أن وجدوا أهلاً للترقية أوصى بترقيتهم وأدرجت أسمائهم  
بكشف المرشحين للترقية للرتبة التالية ووضعوا في أقدميتهم الأصلية في  
ذلك الكشف .

٢ - أن ظلوا غير أهلاً للترقية فلا يوصى بترقيتهم .

مادة ٣٤ - (١) إذا حل دور الترقية على المقدم أو العقيد أو للمعيد  
تام التأهيل ولم يشمل الاختبار أو يبلغ سن التقاعد في رتبته قبل ذلك  
يجال إلى التقاعد بالرتبة التالية لرتبته بقوة القانون .

(١) معلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم  
٩٨ لسنة ١٩٦٩ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٩/١٢/٢٥ - العدد ٥٢ )  
ومستبلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ -  
العدد ٢٨ مكرر ) .



وإذا حل دور الترقيّة على المقدم أو العقيد أو المعيد غير الموصى بترقيته أو بلغ سن التقاعد في رتبته قبل ذلك يحال إلى التقاعد بقوة القانون .

مادة ٢٥ - (١) تكون مدة خدمة المعيد ثلاث سنوات ويجوز بقرار من لجنة ضبط القوات المسلحة مد خدمته لمدة سنة أو سنتين كما يجوز تكرار المد حتى طول دوره في الترقيّة أو بلوغه سن للتقاعد في رتبته قبل ذلك .

مادة ٣٦ - (٢) يكون مد خدمة الضابط في رتبتي المعيد واللواء رهنا بتوافر عناصر الكفاءة الآتية :

( أ ) أن تستخلص اللجنة نجاحه في شغل الوظيفة أو للوظائف التي تقلدها في رتبته .

( ب ) أن تقدر لجنة الضباط صلاحيته لشغل الوظائف الأعلى من الوظيفة التي يشغلها في كل من الرتبتين .

( ج ) ألا تقل تقارير الكفاءة الموضوعة عن المعيد عن جيد .

وإذا لم يتقرر مد خدمة المعيد أو اللواء لتختلف أي من عناصر الكفاءة السابقة أحيل إلى التقاعد بقوة القانون .

(١) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٩ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٩/١٢/٢٥ - العدد ٥٢ ) وبالقانونين رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرر ) ورقم ٩٩ لسنة ١٩٨٥ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٧/٤ - العدد ٢٧ ) .

(٢) مستبدلة بالقوانين رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٦/٨/٢٢ - العدد ١٩٠ ) ورقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٩/٧/١٧ - العدد ٢٩ ) ورقم ٩٨ لسنة ١٩٦٩ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٩/١٢/٢٥ - العدد ٥٢ ) ورقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرر ) .



مادة ٢٧ - (١) تكون مدة خدمة اللواء سنتين يحال بعدها الى المعاش ويجوز مد خدمته سنة فأخرى بقرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ما لم يبلغ سن معاش رتبته قبل ذلك .

مادة ٢٨ - (٢) تكون الترقية لرتبة فريق بالاقتدار المطلق للقائد العام للقوات المسلحة وتصديق رئيس الجمهورية وذلك من بين النواب الذين أمضوا مدة سنتين في الخدمة على الأقل بهذه الرتبة .

وتكون مدة خدمة الفريق سنتين يحال بعدها الى المعاش ويجوز بقرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وتصديق رئيس الجمهورية مد خدمة الفريق سنة فأخرى ما لم يبلغ سن معاش رتبته قبل ذلك .

مادة ٢٨ مكرر - (٣) تكون الترقية لرتبة الفريق الأول بالاقتدار المطلق لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وتصديق رئيس الجمهورية ، وذلك من بين الفرقاء الذين أمضوا مدة أربع سنوات في الخدمة على الأقل بهذه الرتبة .

وتكون مدة خدمة الفريق أول سنتين يحال بعدها الى المعاش ويجوز بقرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وتصديق رئيس الجمهورية مد خدمة الفريق أول سنة فأخرى ما لم يبلغ سن معاش رتبته قبل ذلك .

---

(١) مستبدلة بالقانونين رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦١/٧/١١ - العدد ١٥٤ ) ورقم ٤٧ لسنة ١٩٦٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٦/٨/٢٢ - العدد ١٩٠ ) ومعدلة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٦/٥/٤ - العدد ٩٦ ) .

(٢) للفقرة الثامنة مستبدلة بالقانونين رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦١/٧/١١ - العدد ١٥٤ ) ورقم ٤٧ لسنة ١٩٦٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٦/٨/٢٢ - العدد ١٩٠ ) .

(٣) مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٤ - العدد ٦٩ ) والفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٦/٨/٢٢ - العدد ١٩٠ ) .



## ثانياً - في القوات البحرية

مادة ٣٩ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ) تسرى على الضباط البحريين الأحكام الواردة في المواد من ٣١ الى ٣٨ مكرراً .

## ثالثاً - في القوات الجوية

مادة ٤٠ - <sup>(١)</sup> تسرى على ضباط القوات للجوية الأحكام الواردة في المواد من ( ٣١ ) الى ٣٨ مكرراً .

## ثالثاً ( مكرراً ) - في قوات الدفاع الجوي <sup>(٢)</sup>

مادة ٤٠ مكرراً - ( مضافة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ) يسرى على ضباط الدفاع الجوي الأحكام الواردة بالمواد من ٣١ الى ٣٨ مكرراً .

## رابعاً - في قوات حرس الحدود

مادة ٤١ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ) تسرى على ضباط قوات حرس الحدود الأحكام الواردة في المواد من ٣١ الى ٣٨ .

## خامساً - في للقسم البحري بمصلحة الموانئ والماتر <sup>(٣)</sup>

مادة ٤٢ - ( ملغاة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ) .

(١) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٦ ( الجريدة الرسمية في ١٢/٢٥/١٩٦٩ - العدد ٥٢ ) وبالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٢/٧/١٩٨٠ - العدد ٢٨ مكرراً ) .

(٢) البند ثالثاً مكرراً مضاف بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٢/٧/١٩٨٠ - العدد ٢٨ مكرراً ) .

(٣) البند خامساً ملغى بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٢/٧/١٩٨٠ - العدد ٢٨ مكرراً ) .



### سادساً - الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة والأطباء البيطريين

مادة ٤٣ - (١) يبررى على الضباط الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة والأطباء البيطريين الأحكام الواردة في المواد من ٣١ الى ٣٨ على أن يكون الحد الأدنى للزماني لترقية الملازم أول تتم التأهيل الى رتبة النقيب سنتين على الأقل للأطباء .

### سابعاً - الضباط الفنيين

مادة ٤٤ - (أ) مستبدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( ) يكون التعيين برتبة ملازم (أ فنى ) من خريجي المعاهد الفنية بالقوات المسلحة المعدة لتفريغ الضباط الفنيين .

ويتدرج الملازم الفنى المعين من خريجي المعاهد المذكورة في الترقية حتى رتبة العميد (أ فنى ) .

كما يجوز التعيين برتبة ملازم (أ فنى ) باختيار بعض النابئين من المساعدين الأول الفنيين وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الدفاع بناء على اقتراح لجنة ضباط القوات المسلحة .

مادة ٤٥ - تكون ترقية الملازم الفنى الى رتبة ملازم أول فنى بعد مضي سنتين على الأقل في الرتبة الأولى بشرط أن يكون قد أتم تأهيله وأمضى مدة الاختبار بنجاح .

مادة ٤٦ - (أ) مستبدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٦ ( ) مع مراعاة أحكام المادتين ٢٧ ، ٤٨ تكون ترقية الضباط الفنيين الى الرتب التي تملو

(١) مستبدلة بالقانونين رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ( ) الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٤ - العدد ٦٩ ( ) ورقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( ) الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرر ( ) .



رتبتهم مباشرة متى أمضوا بها مدد الخدمة العاملة المنصوص عنها في  
المادة ٣١ •

ويصدر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة قراراً ببيان الشروط  
التفصيلية الخاصة بالتأهيل للترقية •

مادة ٤٧ - إذا انقضى الحد الأدنى الزماني المقرر للترقية لكل رتبة  
من الرتب المتقدم ذكرها في المادة السابقة ولم يكن الضابط أهلاً للترقية  
عند حلول دوره فتطبق عليه أحكام المادة ٣٢ •

### ثامناً - ضباط القوات المسلحة غير خريجي الكليات العسكرية

مادة ٤٨ - (١) ضباط القوات المسلحة - من غير خريجي الكليات  
والمعاهد العسكرية المحلة لتفريع الضباط العاملين - الذين التحقوا  
بالقوات المسلحة بمؤهلات أدنى من المؤهلات الجامعية أو العالية يجوز  
ترقيتهم إلى الرتب العسكرية بالأقدمية حتى رتبة المقدم •

كما يجوز ترقية النابئين منهم إلى رتبة للمعيد •

وتجوز الترقية إلى رتبة المعيد بالاختيار من بين العقلاء الذين  
حصلوا على مؤهل جامعي أو عال أثناء الخدمة يتناسب مع تخصصهم •

---

(١) مستبجلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم  
١١٤ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٤ - العدد ٦٩ )  
وبالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ -  
العدد ٢٨ مكرر ) • وقد نصت المادة السابقة منه على أن « ضباط القوات  
المسلحة من غير خريجي الكليات والمعاهد العسكرية الذين التحقوا بالخدمة  
العامة بمؤهلات أدنى من الجامعية أو العالية واقتضت الضرورات العسكرية  
قبل العمل بهذا القانون تأهيلهم بالحصول على ماجستير العلوم العسكرية  
يعاملون من حيث مجال الترقى بحكم الفقرة الثالثة من المادة (٤٨) من  
القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه » •



ويصدر قرار من وزير الدفاع بناء على اقتراح لجنة ضباط القوات المسلحة بتحديد شروط وأوضاع الترقية الى كل من رتبتي العقيد والعميد (١) .

### الفصل الثالث

#### أنواع خاصة من الترقية

مادة ٤٩ - علاوة على نظام الترقية الى الرتب الأصلية المنصوص عليه في المواد السابقة تجوز الترقية الى رتب أعلى بصفة مطية أو وقتية أو فخرية .

مادة ٥٠ - ( الفقرة الثالثة مستبدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ) يجوز اتباع نظام الترقى المحلى إذا اقتضت ظروف الخدمة واعتبارات الصالح العام عدم التقيد بالحد الأدنى الزمنى المقرر للخدمة بكل رتبة .

ويراعى عند اتباع هذا النظام سائر القواعد الخاصة بالترقية للرتب الأصلية .

ويكون للضابط حامل الرتبة المحلية جميع الحقوق العسكرية المخولة للرتبة الأصلية التى تقابلها مع مراعاة حكم المادة ( ٧٨ ) بشأن معاملته من حيث الرواتب والتعويضات .

ولا يجوز الترقية الى رتبتين محليتين متتاليتين .

وتتسبب مدة خدمة الضابط فى الرتبة المحلية دائماً ضمن مدة خدمته فى رتبته الأصلية .

---

(١) صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٠ بتحديد شروط وأوضاع الترقية الى رتبتي العقيد والعميد للضباط ( الوقائع المصرية فى ١٩٨٢/١/٢٨ - العدد ٢٣ ) .



مادة ٥١ - يجوز منح الضابط رتبة وقتية تطلو رتبته الأصلية اذا عين في منصب تقضى ظروف الخدمة به ذلك وتطول عنه الرتبة الوقتية بمجرد تركه هذا المنصب .

ولا يترتب على الترقية الوقتية أية مزايا مالية وتحسب مدة الخدمة بالرتبة ضمن مدة الخدمة بالرتبة الأصلية السابقة . ولا يكون لحامل الرتبة الوقتية أفضلية عند الترقى الى الرتبة الأصلية المقابلة .

مادة ٥٢ - يجوز أن يمنع الضباط المحالون الى المعاش أو المتقاعدون المستدعون للخدمة العسكرية رتباً فخرية .

### الباب الخامس

#### الأسبقية في التيادة

مادة ٥ - (أ) مستبجلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ) تكون أسبقية الضباط الذين من رتبة واحدة في التشكيلات والوحدات المحاربة بالترتيب الآتى :

- ١ - الضابط العامل أو المستدعى من المعاش للخدمة العاملة .
- ٢ - الضابط الاحتياط .
- ٣ - الضابط الفنى أو المستدعى من المعاش للخدمة العاملة .
- ٤ - الضابط المكلف .
- ٥ - الضابط الشرف .

مادة ٥٤ - ( الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٥ ) الضباط الحائزون لرتب أصلية يسبقون للضباط الحائزين لرتب مطية أو وقتية أو فخرية ماثلة .



كما يسبق الضباط الموجودون في الخدمة الضباط المستدعين من المعاش  
الذين من نفس الرتبة والفئة .

مادة ٥٥ - تكون الأسبقية للضباط الحائزين لرتب محلية أو وقتية  
أو فخرية فيما بينهم بحسب أقدميتهم في رتبهم الأصلية وليس بحسب  
تاريخ ترقيتهم للرتب المحلية أو الوقتية أو الفخرية .

مادة ٥٦ - إذا عين للخدمة ضباط من رتبة واحدة وكانوا من أسلحة  
ذات كشوف أقدمية منفصلة أو كانوا من قوات مختلفة بالقوات المسلحة  
فتكون أسبقيتهم في القيادة فيما بينهم في الرتبة الواحدة من تساريخ  
الحصول عليها فإذا تصادف حصول ضابطين أو أكثر على تلك الرتبة في  
تاريخ واحد فيرجع إلى تاريخ حصول كل منهم على الرتبة السابقة  
وهكذا .

وذلك كله مع مراعاة حكم المادة ٥٣ .

مادة ٥٧ - الضباط الذين يطردون من الخدمة يحرمون من رتبهم  
العسكرية ، أما من يستثنى عن خدماتهم فيكون حرمانهم من رتبهم بناء  
على قرار مسبب من لجنة الضباط المختصة وتصديق القائد العام للقوات  
المسلحة .

## الباب السادس

### التعيين والانتداب والالتحاق والنقل

## الفصل الأول

### أحكام عامة

مادة ٥٨ - يقوم الضباط أساميا بالخدمة مع الجنود في وحدات  
سلحه الا اذا اختير للخدمة بعيداً عنها .



مادة ٥٩ - تكون الخدمة بعيدا عن وحدات السلاح بإحدى طرق  
ثلاث :

- ١ - التعيين •
- ٢ - الانتداب •
- ٣ - الالتحاق •

مادة ٦٠ - يقصد بالتعيين أن يتصل الضابط وظيفة من الوظائف  
الكبرى أو وظائف القيادة لمدة غير محدودة خارج السلاح أو داخله •

وتحدد رئاسة أركان الحرب المختصة أو قيادة الجيش الأول للوظائف  
التي تشغل بطريق التعيين وينشر عنها بالأوامر التي تصدرها •

مادة ٦١ - يقصد بالانتداب أن يختم الضابط بعيدا عن وحدات  
السلاح سواء خارج سلاحه الأصلي أو داخله في رئاسته أو مدارسه أو  
مراكز تدريبه أو تشكيلاته وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات - ويجوز  
بقرار من لجنة الضباط المختصة وتصديق القائد العام للقوات المسلحة  
مد مدة الانتداب سنة رابعة وعند الضرورة يجوز مدّها سنة خامسة •

ويجوز عدم التقيد بمدة الانتداب لبعض الضباط لدواعي الصالح  
العالم أو الحالة الصحية على أن يكون ذلك بقرار مسبب من لجنة الضباط  
المختصة وتصديق القائد العام للقوات المسلحة •

وتحدد رئاسة أركان الحرب المختصة أو قيادة الجيش الأول  
الوظائف التي تشغل بطريق الانتداب طبقا لدواعي الخدمة والمرتبات  
والميزانية وينشر عنها بالأوامر التي تصدرها •

وإذا نقل الضابط من انتداب لآخر تصعب له مدة الانتداب من  
تاريخ الانتداب الأول •



مادة ٦٢ - يقصد باللاحق أن يخدم الضابط خارج وحدته لظروف طارئة تستدعي ذلك ولفترة مؤقتة ، وفي حالة اللاحق يعتبر الضابط من قوة وحدته الأصلية بسلاحه . وتحسب مدة اللاحق السابقة أو اللاحقة لمدة الانتداب ضمن مدة الانتداب الأصلية ، متى كان اللاحق في وظيفة من الوظائف التي تشغل بطريق الانتداب .

### الفصل الثاني

#### قواعد التعيين والانتداب واللاحق

مادة ٦٣ - تتم التعيينات والانتدابات خارج السلاح للضباط من جميع الرتب وداخل السلاح للضباط من رتبة عقيد والرتب التي تملوها بواسطة لجنة الضباط المختصة .

وتتم التعيينات والانتدابات داخل السلاح للضباط من رتبة مقدم والرتب التي تقل عنها طبقاً للأوامر التي تصدرها هيئة أركان حرب المختصة أو قيادة الجيش الأول وذلك فيما عدا وظائف القيادة فتتم التعيينات فيها بواسطة لجنة الضباط المختصة وتصديق القائد للمام القوات المسلحة .

ويتم اللاحق بموافقة رئيس هيئة أركان حرب المختص ، أو قائد الجيش الأول .

مادة ٦٤ - تتم الانتدابات داخل السلاح وخارجه مرة واحدة في العام فيما بين شهري يولية وسبتمبر وذلك فيما عدا الأحوال للضرورة التي يقتضى الأمر فيها اجراء انتدابات في غير هذا الوقت .

مادة ٦٥ - يتم ترشيح الضباط للخدمة خارج السلاح طبقاً للنظم التي تنظمها لجان الضباط المختصة ويصدق عليها القائد العام للقوات المسلحة .



مادة ٦٦ — يفضل انتداب الضباط الذين لم يسبق انتدابهم من قبل ولا يجوز اعادة انتداب أى ضابط قبل مضي سنتين على الأقل من تاريخ انتهاء آخر انتداب .

مادة ٦٧ — يجوز أن ينتدب الضابط لشغل وظيفة مخصص لها رتبة أعلى من رتبته على ألا يجاوز ذلك رتبة واحدة .

مادة ٦٨ — لا يجوز انتداب الضباط الآتى ذكرهم للخدمة خارج وحدات السلاح :

١ — الملازمون .

٢ — الملازمون الأولون الذين لم يتم تأهيلهم ولم يقضوا سنتين لخدمة على الأقل بهذه الرتبة بالسلاح .

٣ — الضباط من رتبة النقيب الذين لم يمضوا سنتين بوححدات سلاحهم ، أما الضباط المنتدبون الذين يرقون الى رتبة النقيب فيجب اعادتهم لسلاحهم خلال سنة على الأكثر من تاريخ ترقيتهم الى هذه الرتبة .

مادة ٦٩ — يجب انهاء انتداب الضباط ولو قبل المدة المحددة في أى حالة من الحالات الآتية :

١ — اذا قصر في امتحان الترقية أو غرق التأهيل .

٢ — اذا كتب عنه تقرير غير مرض أقرته لجنة الضباط المختصة .

٣ — اذا رؤى اتخاذ هذا الاجراء كعقوبة تأديبية .



### الفصل الثالث

#### النقل

مادة ٧٠ - يخضع الضابط بوحدة أطول مدة ممكنة فلا ينقل منها أو من السلاح الذى يعمل به الا عند الضرورة القصوى .

مادة ٧١ - لا يجوز نقل الضابط من رتبة مقدم فأقل من وحدة الى أخرى الا فى إحدى الحالات الآتية :

- ( أ ) التمين فى وظائف القيادة أو أركان الحرب .
- ( ب ) التمين فى الوظائف الفنية أو الادارية .
- ( ج ) تسوية مرتبات الوحدات عقب حركة ترقيات عامة .
- ( د ) التأهيل لتولى منصب قيادة .
- ( هـ ) حالة الحرب .
- ( و ) الحالات الاستثنائية الأخرى التى تعللها اعتبارات المصالح العام .

مادة ٧٢ - لا يحق للضابط أن يختار السلاح أو الوحدة التى يخدم بها وإنما يتم تعيينه حسب دواعى الخدمة ومع ذلك يجوز للضابط لأسباب قوية أن يقدم طلبا كتابيا بنقله من وحدة الى وحدة أخرى يكون لائقا طبييا للخدمة بها .

مادة ٧٣ - يتم نقل الضابط من رتبة عقيد والرتب التى تعلوها بواسطة لجنة الضباط المختصة ويتم نقل الضابط من رتبة مقدم والرتب التى تقل عنها طبقا للنظم التى تضعها هيئة أركان حرب المختصة ، وقيادة الجيش الأول .

وتجرى التنقلات مرة واحدة فيما بين شهرى يولية وسبتمبر من كل



عام الا في الأحوال الضرورية التي يقتضى الأمر فيها اجراء تنقلات في غير هذا الوقت .

مادة ٧٤ - يجوز نقل ضابط من قوة الى أخرى بالقوات المسلحة اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ويتم هذا النقل بعد الحصول على موافقة لجنتى الضباط المختصتين وتمديق القائد العام للقوات المسلحة .

ولا يجوز أن ينقل الضابط الى كشف للضباط الطيارين الا في رتبة ملازم طيار .

### الباب الرابع

#### رواتب الضباط وتعويضاتهم

مادة ٧٥ - (١) رواتب الضباط وتشمل :

( أ ) الرواتب الأصلية هي :

- ١ - الراتب الأصلي المقرر للرتبة بما في ذلك المعلومات الدورية طبقاً لما هو وارد بالجدول المرافق لهذا القانون .
- ٢ - راتب الطيران للوارد بالجدول المشار اليه للضباط الطيارين وللضباط الملاحيين .

( ب ) التعويضات الثابتة وتشمل البدلات والملاوات التي يقتطع منها احتياطي المعاش وفقاً لقانون التقاعد والتأمين للقوات المسلحة .

ويضم راتب الطيران والتعويضات الثابتة التي يقتطع منها احتياطي المعاش الى الراتب الأصلي عند حساب التعويضات التي

(١) مستبجلة بقرارى رئيس جمهورية مصر العربية بالقانونين رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ ( الجريدة الرسمية في ٢٦/١٠/١٩٧٢ - العدد ٤٣ ) ورقم ٣٣ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ٢٦/٥/١٩٧٦ - العدد ٢١ مكرر ) .



تقرر بواقع نسبة من الراتب وذلك طبقا لما هو مستحق للضابط في الفترة التي تصرف عنها تلك التعويضات .

( ج ) للتعويضات الاضافية وتضمن البدلات والملاوات الاضافية التي لا يستقطع منها احتياطي المعاش :

ويكون تعديل الرواتب الاصلية والبدلات والتعويضات الثابتة الاضافية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الدفاع .

مادة ٧٦ - (١) يبدأ استحقاق الضابط الممين تحت الاختبار للرواتب والتعويضات من تاريخ الوضع تحت الاختبار .

ويبدأ استحقاق الضابط المعاد للخدمة للرواتب والتعويضات من تاريخ تقديمه نفسه لاستلام العمل ، ويمنح فئة الراتب المقابلة لمدة الخدمة الفعلية التي امضاها في الرتبة بخدمته السابقة .

مادة ٧٧ - (٢) يستحق الضابط بداية مربوط الرتبة الممين بها .

كما يستحق عند ترقيته بداية مربوط الرتبة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ولا يؤثر ذلك على استحقاقه الملاوة الدورية في موعدها .

(١) مستبدلة بالقرارين الجمهوريين بالقانونين رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٤ - العدد ٦٩ ) ورقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/١٠/٢٦ - العدد ٤٣ ) .  
(٢) مستبدلة بالقرارين الجمهوريين بالقانونين رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٤ - العدد ٦٩ ) ورقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/١٠/٢٦ - العدد ٤٣ ) وبالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكر ) والفقرة الرابعة معدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٧/٩ - العدد ٢٨ ) .



ويتدرج راتب الضابط المعين أو المرقى طبقاً لاستحقاقه بالعلوة الدورية سنوياً حتى يصل راتبه إلى بداية مربوط الرتبة التالية فيمنح العلوة الدورية بفتح علوة هذه الرتبة حتى يصل راتبه إلى نهاية مربوطها •

وتحسب مدة السنة التي تستحق بانقضائها العلوة الدورية ابتداء من أول يوليو التالي لتاريخ التعيين •

وتستحق العلوة دورياً في أول يناير كل سنة (١) •

ويحسب الراتب الذي تسوى عليه مستحقات من تنتهي خدمته من الضابط قبل ميّعاد استحقاق العلوة الدورية على أساس إضافة نسبة من العلوة تعادل المدة التي قضاها بالخدمة من تاريخ استحقاقه آخر علوة حتى تاريخ انتهاء خدمته •

وفي جميع الأحوال لا تدخل في حساب قيمة للعلوة الدورية مدة الخدمة المفقودة والمدة التي تقضى بالاستيداع ومدة الاجازة الخاصة دون راتب •

مادة ٧٨ - (٣) إذا رقى أحد الضباط إلى رتبة محلية فإنه يستمر في تقاضي رواتبه وتمويضاته على أساس رتبته الأصلية •

(١) نصت المادة الأولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨١ على أن « يعدل موعد العلوة الدورية لضباط وأفراد القوات المسلحة الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة .. بحيث يحل موعدها في أول يوليو من كل عام » •

(٢) مستبعدة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/١٠/٢٦ - العدد ٤٣ ) وبالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرر ) •



مادة ٧٨ مكرراً - (١) في حالة تنزيل أحد الضباط من رتبته يخفض راتبه بمقدار علاوة دورية واحدة بالفئة الكاملة لآخر علاوة دورية تقاضاها .

وتسرى هذه المعاملة اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ التصديق على الحكم أو القرار القاضي بتنزيل الرتبة ولا يغير ذلك من موعد استحقاق العلاوة الدورية .

مادة ٧٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠) يحدد راتب الضابط المحال إلى الاستيداع على النحو الآتي :

( أ ) ( يمنح في السنة الأولى من الاستيداع ثلاثة أرباع الراتب الأصلي الذي كان يستحقه قبل إحالته إلى الاستيداع دون راتب الطيران أو أية تعويضات .

( ب ) إذا زادت مدة الاستيداع على سنة يخفض راتبه في المدة الزائدة إلى ما يساوي نصف الراتب الأصلي الذي كان يستحقه قبل إحالته إلى الاستيداع .

ويشترط بالنسبة للمحال إلى الاستيداع للتقصير في امتحانات الترقى أن يكون قد استنفذ ابتداء من تاريخ إحالته إلى الاستيداع ثلاث فرص على الأقل لأداء امتحان الترقى لماملته بالبند ( ب ) من الفقرة السابقة ، فإن لم يكن كذلك بدأت معاملته بالبند المذكور ابتداء من تاريخ استفاد مرات الامتحان المخصصة له .

مادة ٨٠ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢) يبدأ صرف راتب الضابط المحال إلى الاستيداع من تاريخ تنفيذ القرار القاضي بإحالته إلى الاستيداع .

(١) مضافة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/١٠/٢٦ - العدد ٤٣ ) ومستبدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرراً ) .



ولا يجوز أن يتراخى تنفيذ هذا القرار عن شهر واحد من تاريخ التصديق عليه .

مادة ٨١ - إذا بقي الضابط المحال الى الاستدعاء أو المعاشن أو المقبولة استقالته مدة بعد إحالته أو قبول استقالته لتسليم ما بمهده تصرف له مكافأة عن هذه المدة تساوى الفرق بين راتبه الجديد أو معاشه وبين مجموع راتبه الأصلي وتمويضاته على ألا تتجاوز مدة تسليم المهدة شهرا واحدا .

مادة ٨٢ -<sup>(١)</sup> يستحق الضباط الطيارون علاوة على الرواتب الأصلية الواردة بالجدول المشار اليه في المادة ٧٥ راتب طيران بالفتات الميمنة بالجدول المذكور .

ويستحق الضباط الملاحون علاوة على الرواتب الأصلية الواردة بالجدول المشار اليه راتب طيران بالفتات الآتية :

ملازم	ثمانية جنيها شهوريا
ملازم أول	عشرة جنيها شهوريا
نقيب	اثنتي عشر جنيها شهوريا
رائد	أربعة عشر جنيها شهوريا
مقدم فاعلى	سنة عشر جنيها شهوريا

ويوقف راتب الطيران أثناء وجود الضابط للطيار أو الضابط الملاح

(١) مستبدلة بالقانونين رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٤ - العدد ٦٩ ) ورقم ٣ لسنة ١٩٦٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٦/٤/٢١ - العدد ٨٩ ) ومعدلة بالقانونين رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/١٠/٢٦ - العدد ٤٣ ) ورقم ٣٣ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٥/٢٦ - العدد ٢١ مكرر ) .



بالاستيداع الا اذا كان قد أتم الحد الأدنى للمعد التلكى لساعات الطيران  
أو كانت الاحالة الى الاستيداع بسبب المرض أو الاصابة فيمنح في كلتا  
الحالتين ثلاثة أرباع راتب الطيران المقرر .

وتسرى على الضباط الملاحين أحكام المواد ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ .

ويعتبر راتب الطيران راتباً أصلياً وفقاً لما ورد في حكم المادة ٧٥  
من هذا القانون وتسرى عليه كافة أحكام الرواتب الأصلية .

مادة ٨٣ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون  
رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤) يحرم الضابط الطيار من راتب الطيران متى قصر  
في اتمام الحد الأدنى لعدد ساعات الطيران المقررة أو ثبت ضعف مستواه  
في الطيران - ويصدر قرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بناء  
على اقتراح لجنة ضباط القوات الجوية بتحديد الحد الأدنى لعدد ساعات  
الطيران وكيفية أدائه وللجهة التي تختص بتقرير ضعف المستوى في  
الطيران .

ويكون الحرمان من راتب الطيران كلياً أو جزئياً وفقاً للقواعد المبينة  
في اللائحة التنفيذية .

مادة ٨٤ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة  
بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤) مع مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة  
( ١٤ ) إذا تقرر عدم صلاحية الضابط الطيار للطيران نتيجة لعدم لياقته  
كليا للطيران . فيكلف بأية أعمال أرضية ويبقى اسمه مدرجا بكشفت  
الضباط الطيارين .

وفي هذه الحالة يخفض راتب الطيران الذي يتقاضاه بالنسب الآتية  
ما لم يكن قد أتم الحد الأدنى للمعد التلكى لساعات الطيران :

١٠٠ ٪ إذا كان برتبة ملازم طيار .



- ٥٠ :/ إذا كان برتبة ملازم أول طيار أو نقيب طيار .
- ٢٥ :/ إذا كان برتبة رائد طيار أو مقدم طيار .
- ١٢ مر :/ إذا كان برتبة عقيد طيار .

وبالنسبة للضباط الطيارين الذين بدأوا خدمتهم بدرجة أقل من رتبة الملازم الطيار تكون معاملتهم من حيث تخفيض راتب الطيران على أساس رتبة أحدث ضابط طيار ممن تخرجوا في رتبة الملازم طيار وفي تاريخ بداية خدمتهم كطيارين أو أقرب تاريخ لذلك .

ويستمر الضابط الطيار في صرف راتب الطيران بعد تخفيضه بصفة ثابتة طوال مدة خدمته بنقض النظر عن ترقية لرتب أعلى ما لم تثبت لياقته طبيا للطيران بعد ذلك ويتقرر طيرانه .

مادة ٨٥ - (١) مستبعدة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ ( لا يجوز حرمان الضابط الطيار من راتب الطيار كلياً أو جزئياً إذا كان عدم صلاحيته للطيران بسبب حادث طيران لم يكن ناشئاً عن إهمال أو مخالفته للأوامر .

مادة ٨٦ - (١) يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح ضباط القوات المسلحة التعويضات الآتية :

- ( أ ) تعويضات تقرر لمقابلة مصروفات فعلية .
- ( ب ) تعويضات تقتضيها ظروف أو مخاطر خاصة .
- ( ج ) بدل طبيعة عمل .

---

(١) مستبعدة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/١٠/٢٦ - العدد ٤٣ ) والفقرتان الأولى والخامسة مستبدلتان بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرر ) .



( د ) بدلًا لقائمة لمن يخدمون في مناطق تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير هذا البديل أثناء الاتاملة في هذه المناطق (١) .

( هـ ) تعويضات علمية أو مهنية الحاصلين على مؤهلات معينة أو بسبب شغل وظيفة أو أداء مهنة معينة .

ويستحق الضباط المستغلون في مهن أو تخصصات مقرر لأصحابها علاوة أو بدلًا أو تعويض للمهنة أو للتخصص أو المؤهل بمقتضى قوانين الخدمة بالكادر العام أو الكادرات الخاصة بالدولة هذه العلاوة أو البديل أو التعويض بالفئات والقواعد المقررة لنظرائهم في تلك القوانين ولا يجوز الجمع بينهما وبين أى تعويض مقرر في القوات المسلحة للفرس ذاته ويمنح أيهما أفضل .

ويحدد القرار الصادر بتقرير التعويض شئاته بناء على اقتراح لجنة ضباط القوات المسلحة وعرض وزير الحربية ، على أن تحدّد قواعد وشروط الصرف بقرار من وزير الحربية .

ويمنح الضباط من شاغلي الوظائف الرئيسية بدلًا تمثيلًا يصدر به قرار من رئيس الجمهورية ، ويحدد وزير الحربية الوظائف التى يستحق شاغلوها هذا البديل وشروط استحقاقه وشئاته .

كما يمنح الضباط من رتب العميد واللواء والفرق مرتب استقبال ويحدد وزير الحربية فشاته وشروط صرفه ، وذلك بناء على اقتراح لجنة ضباط القوات المسلحة .

ولا يخضع للضرائب مرتب الاستقبال وسائر البدلات العسكرية وكذا التعويضات المقررة نظير مصروفات فعالية التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية .

---

(١) صدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٩ بعدم خضوع بدل الإقامة المقرر لأفراد القوات المسلحة الذين يعملون بالمناطق النائية المحددة بقرار من رئيس الجمهورية للضرائب ( الجريدة الرسمية في ١٢/٢٧ - العدد ٥٢ مكرر ) .



## الباب الثامن

### الاعارة والتطلعات والاجازات التراسية

مادة ٨٧ - يجوز اعارة الضابط الى الحكومات والهيئات المدنية المحلية والأجنبية والدولية ويشتراط لاتمام الاعارة موافقة الضابط عليها  
كتابة • وتعتبر مدة الاعارة خدمة بالقوات المسلحة •

ولا يجوز أن يمار الضابط لمدة تجوز ثلاث سنوات ما لم تكن الاعارة لخارج الجمهورية ، فيجوز أن تمتد الاعارة لسنة رابعة •

وتتم الاعارة في جميع الأحوال بقرار يصدر من وزير الحرية بعد موافقة لجنة الضباط المختصة وتصديق القائد العام للقوات المسلحة •  
كلما تحدد شروط الاعارة وأوضاعها بقرار يصدر من وزير الحرية •

مادة ٨٨ - يجوز لوزير الحرية بناء على اقتراح لجنة الضباط وتصديق القائد العام للقوات المسلحة أن يوعد الضابط في بعثة دراسية خارج الجمهورية للمدة التي يحددها وتعتبر مدة البعثة خدمة في القوات المسلحة •

مادة ٨٩ - يجوز لوزير الحرية بناء على اقتراح لجنة الضباط وتصديق القائد العام للقوات المسلحة أن يمنح الضابط اجازة دراسية بمرتب أو بغير مرتب مدة لا تجوز أربع سنوات • وتعتبر مدة الاجازة الدراسية خدمة بالقوات المسلحة •



## الباب التاسع

### الاجازات

مادة ٩٠ - (١) تنقسم الاجازات التى تمنح للضباط الى :

- ١ - اجازة عادية .
- ٢ - اجازة عرضية .
- ٣ - اجازة قائد .
- ٤ - اجازة استثنائية .
- ٥ - اجازة مرضية .
- ٦ - اجازة خاصة دون راتب .
- ٧ - اجازة حج .
- ٨ - اجازة وضع للضباطات .

مادة ٩١ - تكون الاجازة العادية لمدة ٤٥ يوما في السنة وتمنح للضباط بعد مضي سنة من بدء تعيينه على أنه يجوز أن يحصل على اجازة عادية مقدارها خمسة عشر يوما بعد مضي ستة أشهر من بدء تعيينه .

واذا كانت مدة خدمة الضابط عشرين سنة فأكثر أو كان يبلغ من العمر خمسة وأربعين عاما فأكثر جاز له الحصول على اجازة عادية مدتها ستون يوما .

---

(١) البند «٦» مضاف بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ ( الجريدة الرسمية في ٢٦/١٠/١٩٧٢ - العدد ٤٣ ) والبندين « ٧ ، ٨ » مضافان بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٢/٧/١٩٨٠ - العدد ٢٨ مكرر ) .



ويكون الترخيص بقضاء الاجازة بين اقليمى الجمهورية بتصديق رئيس هيئة اركان حرب المختص أو قائد الجيش الأول أو من يفوضه بذلك ، أما قضاء الاجازة خارج الجمهورية فيكون بتصديق من القائد العام أو من يفوضه بذلك •

مادة ٩٢ - لا يجوز ضم مدة الاجازة العادية المستحقة عن سنة الى سنة أخرى على أنه يجوز للضابط اللذين منحوا بسبب مقتضيات الخدمة اجازة تقل عن ثلاثين يوما في السنة أن يحصلوا على اجازة مقدارها ستون يوما في السنة التالية •

مادة ٩٣ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ) يمنح الضابط اجازة لتأدية غريضة الحج برواتب وتعويضات كاملة وذلك لمرة واحدة طيلة خدمته بالقوات المسلحة بما فيها الخدمة السابقة بالصفوف وتحدد الأوامر العسكرية نظام منحها ومدتها على ألا تتجاوز خمسة عشر يوما بما فيها مدة السفر ذهابا وإيابا •

مادة ٩٤ - تصدق الرئاسات على الاجازات المادية في الحدود المتقدمة ويجوز تقصيرها أو تأجيلها أو قطعها أو إلغاؤها لأسباب قوية تقتضيها ظروف الخدمة بالقوات المسلحة •

كما يجوز لهذه الرئاسات منحها في ظروف الميدان بحسب النظم التي تنفق ومقتضيات الخدمة بالميدان •

وتصدر رئاسات القوات المسلحة في أوامرها أية قواعد تنظيمية أخرى تتعلق بموسم الاجازات بالنسبة الى المناورات أو التدريب المشترك أو غير ذلك •

مادة ٩٥ - يمنح الضابط اجازة عرضية مقدارها سبعة أيام في السنة لأسباب طارئة وتبين الأوامر التي تصدرها أفرع القوات المسلحة كيفية منحها •



ويجب على الضابط أن يبلغ رئاسته قبل أو عند قيامه بهذه الاجازة للترخيص له بالغياب وتنتهى الاجازة العرضية بانتهاء العام ولا تضم من عام الى آخر .

مادة ٩٦ - يجوز للقائد أن يمنح الضابط اجازة لمدة لا تتجاوز سنة أيام في السنة اذا استنفد مدة اجازته العادية والعرضية ولا تكون اجازة القائد لأكثر من ثلاثة أيام في المرة الواحدة . ويجوز أن تمنح هذه الاجازة للضابط في حالة وقف الاجازات العادية اذا استنفد اجازته العرضية .

مادة ٩٧ - اذا استنفد الضابط مدة اجازته العادية يجوز منحه اجازة استثنائية بمرتب لمدة شهر عند الضرورة ويكون ذلك بموافقة القائد العام للقوات المسلحة وتصديق وزير العربية .

مادة ٩٨ - يمنح للضابط اجازة مرضية للقاعة عقب خروجه من المستشفى أو من كشف المرضى بقرار من اللجنة الطبية المختصة وذلك لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما ، ويجوز لمدير الخدمات الطبية أن يرخص للضابط بمد هذه الاجازة الى ثلاثين يوما .

وتمنح الاجازة المرضية لمدة أطول من ذلك بقرار من المجلس الطبي العسكرية المختص على ألا تتجاوز مدتها في سنة واحدة تسعين يوما ، ويجوز مدتها الى مائة وعشرين يوما بموافقة رئيس هيئة أركان حرب المختص أو قائد الجيش الأول ، وتخصب هذه السنة ابتداء من أول اجازة مرضية يمنحها سواء كان ذلك لمرض واحد أو أكثر في فترات متعاقبة .

مادة ٩٩ - ( ملغاة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ) .

مادة ١٠٠ - اذا كان الضابط خارج الجمهورية فيكون منحه الاجازة



المرضية بقرار من لجنة طبية تشكل بمعرفة الملحق الحربى أو بمعرفة  
موظفى وزارة الخارجية المختصين بحسب الأحوال •

مادة ١٠٠ مكررا - <sup>(١)</sup> يجوز منح الضابط اجازة خاصة دون راتب  
بما لا يجاوز أربع سنوات متصلة أو متفرقة طيلة مدة الخدمة بالقوات  
المسلحة بما فيها الخدمة السابقة بالصفوف وذلك للأسباب التى يديها  
الضابط وتقدرها لجنة الضباط المختصة حسب مقتضيات الخدمة على  
الاتصال هذه الاجازة بعدة استيداع كما لا يجوز منحها خلال فترة الوضع  
تحت الاختبار •

ويبقى الضابط أثناء الاجازة الخاصة خاضعا لقانون الأحكام العسكرية  
ولسائر النظم العسكرية ، ولا يجوز له أن يرتدى الملابس العسكرية الا  
عند دعوته رسميا للجهات العسكرية •

ولا يجوز النظر فى أمر ترقية الضابط أثناء وجوده بالاجازة الخاصة  
وتحدد أقدميته عند عودته من الاجازة الخاصة وفقا لأحكام المادة ١٣٧  
ويسرى على مدة الاجازة الخاصة حكم الفقرة الثانية من المادة (٩)  
من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ •

مادة ١٠٠ مكررا (١) - ( مضافة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ )  
تستحق الضابطات اجازة وضع برواتب وتعويضات كاملة لمدة ثلاثة أشهر  
بعد الوضع وذلك لثلاث مرات طيلة مدة الخدمة بالقوات المسلحة بما فيها  
المدة السابقة بالصفوف •

(١) مضافة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٧  
لسنة ١٩٧٢ ( الجريدة الرسمية فى ٢٦/١٠/١٩٧٢ - العدد ٤٣ ) والفقرة  
الأولى معدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية فى  
١٢/٧/١٩٨٠ - العدد ٢٨ مكرر ) •



## الباب العاشر

### واجبات الضباط والأعمال المحرمة عليهم والاعتقالات

#### الفصل الأول

##### واجبات الضباط (١)

مادة ١٠١ - سيقسم ضباط القوات المسلحة عند بدء تعيينهم يمين الطاعة وتحدد صيغة اليمين والجهة التي يقسمون أمامها بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٠٢ - على الضابط أن يقيم في دائرة مقر عمله ولا يجوز أن يقيم بعيداً عنها إلا لأسباب ضرورية تقرها رئاسته .

#### الفصل الثاني

##### الأعمال المحرمة على الضباط

مادة ١٠٣ - يحظر على الضابط إبداء الآراء السياسية أو الحزبية أو الاشتغال بالسياسة أو الانتماء إلى الأحزاب أو الهيئات أو الجمعيات أو المنظمات ذات المبادئ أو الميول السياسية .

كما يحظر على الضابط الاشتراك في تنظيم اجتماعات حزبية أو دعايات انتخابية .

مادة ١٠٤ - لا يجوز للضابط أن يقضى بمعلومات أو إيضاحات عن

---

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤٩ لسنة ١٩٧١ بثلاثة الانضباط العسكرية في القوات المسلحة ، المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٧ ( الجريدة الرسمية - العدد ٣٤ في ١٩٨٧/٨/٢٠ ) وقبله بالقرار الجمهوري رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٧ ( الجريدة الرسمية - العدد ١٣ في ١٩٨٧/٣/٢٦ ) .



المسائل التي ينبغي أن تظل سرية تطبيعتها أو بمقتضى تعليمات خاصة ويظل الالتزام بالكتمان قائما ولو بعد انفصال الضابط عن عمله .

مادة ١٠٥ - لا يجوز للضابط أن يحتفظ لنفسه بأصل أية ورقة من الأوراق الرسمية ولو كانت خاصة بحمل كلف به شخصيا .

مادة ١٠٦ - لا يجوز للضابط أن يؤدي أعمالا للخير بمقابل أو دون مقابل ولو في غير أوقات العمل الرسمية على أنه يجوز للقائد العام للقوات المسلحة بعد موافقة لجنة الضباط المختصة أن يأذن له بذلك .

ويجوز أن يتولى الضابط بهرتب أو بمكافأة أعمال القوامه وللوصاية والوكالة عن الغائبين اذا كان المشغول بالقوامه أو الوصاية أو الغائب ممن تربطه به صلة قرى أو نسب لغاية الدرجة الرابعة .

ويجوز للضابط كذلك أن يتولى بهرتب أو مكافأة الحراسة على الأموال التي يكون شريكا أو صاحب مصلحة فيها أو مهلوكة إن تربطه به صلة القرى أو النسب لغاية الدرجة الرابعة .

وفي جميع الحالات يجب على الضابط إخطار رئاسته بذلك ويحفظ الاخطار في ملف خدمته .

مادة ١٠٧ - يحظر على الضابط بالذات أو بالواسطة :

١ - أن يشتري عقارات أو منقولات مما تخرجه السلطات الادارية أو القضائية للبيع في الدائرة التي يؤدي فيها أعمالا وظيفته اذا كان ذلك مما يتصل بها .

٢ - أن يزاول أعمالا تجارية من أى نوع وبوجه خاص أن يكون له أى مصلحة في أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته .



٣ - أن يستأجر أراضى أو عقارات بقصد استغلالها في الدائرة التي يؤدي فيها أعمال وظيفته .

٤ - أن يشترك في تأسيس للشركات أو أن يقبل عضوية مجالس ادارتها أو أى منصب آخر فيها ما لم يكن مندوباً عن الحكومة فيها .

٥ - أن يضارب في البورصة .

٥ - أن يلعب الميسر بالأندية والميسات أو المصال العمومية أو الملاهى .

مادة ١٠٨ - لا يجوز للضابط الزواج من أجنبية ولكن يجوز له باذن خاص من القائد العام للقوات المسلحة أن يتزوج من رعايا الدول العربية ، على أن يكون والد الزوجة عربى المنشأ .

مادة ١٠٩ - تكون الاختراعات التي يبتكرها الضابط أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها ملكاً للدولة في الحالات الآتية :

١ - اذا كان الاختراع نتيجة لتجارب رسمية .

٢ - اذا كان داخل نطاق واجبت وظيفته .

٣ - اذا كان للاختراع صلة بالشئون العسكرية .

واذا كان الاختراع صالحاً للاستغلال المالى فيكون للضابط الحق في تعويض يقدر تقديرأ عادلاً .

## الفصل الثالث

### المقوبات

مادة ١١٠ - تنقسم المقوبات التي توقع على الضباط الى ما يأتى :



١ - عقوبات الانضباطية يفرضها ويوشعها للقادة المبائرون والرئيسات .

٢ - عقوبات تأديبية توقعها لجان الضباط .

٣ - عقوبات توقعها المحاكم أو المجالس العسكرية .

مادة ١١١ - العقوبات الانضباطية يصدر بها أوامر من رئاسة هيئة أركان الحرب المختصة أو قيادة الجيش الأول .

مادة ١١٢ - <sup>(١)</sup> العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على الضباط العاملين هي :

١ - الترك في الترقية .

٢ - الإحالة الى الاستبعاد .

٣ - الإحالة الى التقاعد .

٤ - الاستغناء عن الخدمة .

ولا تسرى أحكام المادتين ( ٢١ ، ٢٧ ) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن إصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة على من انتهت خدمته طبقاً لأى من البندين ( ٣ و ٤ ) .

كما يجوز في حالة خدمة الميدان توقيع العقوبات الآتيتين :

١ - الحرمان من الأقدمية في للرتبة .

---

(١) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٩ ( الجريدة الرسمية، في ١٩٦٩/١٢/٥ - العدد ٥٢ ) وبالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧١/٣/١٨ - العدد ١١ ) ومعدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرر ) .



## ٢ - للتزليل الى رتبة أو درجة واحدة أدنى •

وتختص لجان الضباط الرئيسية بتوقيع تلك العقوبات على أن يصدق وزير الحربية عليها فيما عدا عقوبة الاستثناء عن الخدمة فيكون التصديق عليها من رئيس الجمهورية •

مادة ١١٢ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١) : تمحى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة السابقة ، بقضاء المدد للتالية :

١ - سنة بالنسبة لعقوبتي الترتيب في الترقية والاحالة الى الاستدعاء وتحسب من اليوم التالي لانتهاء المدة المحددة للترتيب في الترقية أو من تاريخ الاعادة من الاستدعاء الى الخدمة العادلة •

٢ - سنتان بالنسبة لعقوبتي الحرمان من الأكلية في الرتبة والتزليل الى رتبة أو درجة واحدة أدنى وتحسب من تاريخ نفاذ قرار لجنة الضباط الصادرة بالعقوبة •

ويتم محو العقوبة في كل من هذه الحالات بقرار من لجنة الضباط المختصة وتصديق وزير الحربية اذا تبين للجنة من التقارير والبيانات الواردة بملف المعاقب أن سلوكه وعمله منذ توقيع العقوبة كانا مرضيين •

ويترتب على محو العقوبات التأديبية رفع أوراقها من الملف السرى للمعاقب واعتبار العقوبة كأن لم تكن وذلك بالنسبة للمستقبل ودون مساس بما يترتب عليها من آثار في الماضي •

مادة ١١٢ - العقوبات التي توقعها المحاكم أو المجالس العسكرية تبينها قوانين العقوبات وقانون الأحكام العسكرية •



مادة ١١٣ مكرر - (١) تحتفظ وزارة الحربية في حساب خاص بحصيلة الخصم من الرواتب والتعويضات تنفيذا للعقوبات الانضباطية أو التأديبية أو العقوبات التي توقعها المحاكم العسكرية على الضباط ، ويكون الصرف من هذه الحصيلة في أغراض الرعاية الاجتماعية للضباط طبقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الحربية بناء على اقتراح لجنة ضباط القوات المسلحة .

## الباب الحادي عشر الأوسمة والأنواط والميداليات

### الفصل الأول أحكام عامة

مادة ١١٤ - يكون منح الأوسمة والأنواط والميداليات العسكرية والأذن بقبول وحمل الأجنبية منها بأمر من رئيس الجمهورية .

مادة ١١٥ - يكون طلب منح الأوسمة والأنواط والميداليات العسكرية في المواعيد التي يحددها القائد العام للقوات المسلحة .

ويجوز منحها في أي وقت لأفراد القوات المسلحة إذا قاموا بأعمال مجيدة يكون في مكافئتهم عليها تشجيعاً لغيرهم على الاقتداء بهم .

مادة ١١٦ - تعد طلبات منح الأوسمة والأنواط والميداليات بصفة سرية ولا يجوز اطلاع الضباط والأفراد المطلوبة لهم عليها .

(١) أضيفت بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٣ ( الجريدة الرسمية في ١٦/٣/١٩٦٣ - العدد ٥٦ ) وألغيت بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٧ ( الجريدة الرسمية في ١٦/٧/١٩٦٧ - العدد ٦٨ ) ثم أضيفت بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ ( الجريدة الرسمية في ٢٦/١٠/١٩٧٢ - العدد ٤٣ ) .



مادة ١١٧ - تعرض طلبات منح الأوسمة والأنواط والميداليات على لجان الضباط المختصة لفحصها والتوصية باختيار من ترى منحها لهم ثم ترسل بعد موافقة القائد العام للقوات المسلحة الى وزير الحربية لرفعها الى رئيس الجمهورية •

مادة ١١٨ - نظام التوصية بمنح الأوسمة والأنواط والميداليات العسكرية وتسليمها وحملها وترتيبها والتجريد منها وكل ما يتعلق بذلك يبين في لائحة كل جيش وكل قوة من للقوات المسلحة •

مادة ١١٩ - تكون الأوسمة والأنواط والميداليات العسكرية مطابقة للرسوم والمواصفات والشروط الأخرى التي تتحدد بقرار من رئيس الجمهورية •

مادة ١٢٠ - لا يجوز حمل الأوسمة والأنواط والميداليات الأجنبية والعلامات الخاصة بها قبل النشر عن ذلك بالنشرة العسكرية عدا ما يمنح منها في حفلات رسمية يحضرها رئيس الجمهورية أو من ينوب عنه •

وتحصل الأوسمة والأنواط والميداليات الأجنبية وعلاماتها حسب تاريخ منح كل منها بصرف النظر عن درجتها أو تبعيتها ، على أن تسبق أوسمة وأنواط وميداليات الدول العربية بلقى أوسمة الدول الأخرى بغض النظر عن تاريخ منحها •

مادة ١٢١ - تبقى الأوسمة والميداليات وبراءاتها ملكاً لورثة الممنوحة له على سبيل التذكار دون أن يكون لأحدهم حق حملها •



## الفصل الثاني

### ترتيب الأوسمة والأنواط والميداليات العسكرية ومنحها

مادة ١٢٢ - <sup>(١)</sup> يطلق على الأوسمة والأنواط والميداليات العسكرية الأسماء الآتية بعد ويكون ترتيبها كما يلي :

#### ١ - الأوسمة :

- ( أ ) وسام الجمهورية العسكري .
- ( ب ) وسام نجمة سيناء ( من الطبقة الأولى أو الثانية ) .
- ( ج ) وسام نجمة القرفة .
- ( د ) وسام النجمة العسكرية .

#### ٢ - الأنواط :

- ( أ ) نوط الجمهورية العسكري ، ويكون من طبقتين .
- ( ب ) نوط الشجاعة العسكري ، ويكون من ثلاث طبقات .
- ( ج ) نوط الواجب العسكري ، ويكون من ثلاث طبقات .
- ( د ) نوط التدريب ، ويكون من ثلاث طبقات .
- ( هـ ) نوط للخدمة الممتازة ، ويكون من طبقة واحدة .
- ( و ) نوط التسبحة ، ويكون من ثلاث طبقات .

---

(١) البند ( ١ ) مستبدل بالقانونين رقم ٩ لسنة ١٩٧١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧١/٣/١٨ - العدد ١١ ) ورقم ٩ لسنة ١٩٧٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/٢/١٨ - العدد ٧ مكرر « أ » ) ومعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٥٢ لسنة ١٩٦٢ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٢/٩/٢٥ - العدد ٢٢٠ ) والبند (٢) مستبدل بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/١٠/٢٦ - العدد ٤٣ ) والفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٩١ ( الجريدة الرسمية - العدد ٤٢ في ١٩٩١/١٠/١٧ ) .



### ٣ - الميداليات :

- ( أ ) ميدالية الترقية الاستثنائية .
- ( ب ) ميدالية الخدمة الطويلة والقوة الصنة .
- ( ج ) ميدالية جرحى حرب .

### ٤ - أوسمة أو أنواط أو ميداليات تذكارية :

وتنشأ بقرار من رئيس الجمهورية في المناسبات التي تستدعي إنشائها (١) .

وتمنح هذه الأوسمة والأنواط والميداليات العسكرية لأفراد القوات المسلحة كما يجوز منحها لأفراد القوات المسلحة الأجنبية على ألا يتمتع حاملوها منهم بالمزايا المادية المنصوص عليها في هذا القانون .

ويجوز منح الميداليات التذكارية المنصوص عليها في البند ( ٤ ) من هذه المادة لغير أفراد القوات المسلحة \*

(١) صدر العديد من القرارات الجمهورية بإنشاء أوسمة وأنواط وميداليات تذكارية منها : القرارات أرقام ١٥٥٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن الوسام التذكاري لقيام الجمهورية العربية المتحدة ( الجريدة الرسمية في ١٩٥٨/١٢/١٨ - العدد ٤١ ) و ١٨٥١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء ميدالية يوم الجيش ( الجريدة الرسمية في ١٩٥٩/١٠/١٤ - العدد ٢٢٢ مكرر ) و ٢٠٩٢ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء ميدالية يوم البحرية ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٠/١١/٢٦ - العدد ٢٧٠ ) و ٧٤٣ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء ميدالية تذكارية للعبد العشرين للثورة ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٦/٢٩ - العدد ٢٦ ) و ٧٤٢ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء نوط الخدمة الممتازة ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/١٢/٢٨ - العدد ٥٢ ) ، ١٤٠ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء ميدالية ١٩٧٣/١٠/٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/٢/٢ - العدد ٥ مكرر ) و ٢٠٩ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء ميدالية يوم الدفاع الجوي ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٥/١٨ - العدد ٣٠ ) .



مادة ١٢٢ مكررا - ( مضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١ ) يمنح وسام الجمهورية العسكري لعم أي تشكيل أو وحدة تمجيدا لما قامت به من أعمال ممتازة أو أعمال تنصف بالتفاني والتضحية .

#### مادة ١٢٢ مكررا ( ١ ) : (١)

١ - يمنح وسام نجمة سيناء لأي ضابط بالقوات المسلحة أدى أعمالا استثنائية خارقة في القتال المباشر مع العدو بمسرح العمليات تدل على بسالة نادرة وقدرة فذة وتقان في الفداء ، ترتب عليها الحاق خسائر فادحة بالعدو بأحباط خططه أو هزيمة قواته أو أسر وحداته أو تدمير مواقعه ومعداته أو الاستيلاء عليها ، سواء في البر أو البحر أو الجو .  
وفي حالة الاستشهاد يمنح الوسام لاسم البطل الشهيد .

٢ - يستحق من يمنح هذا الوسام المزايا الآتية :

( ١ ) مكافأة شهرية مقدارها ألف جنيه إذا كان الوسام من الطبقة الأولى وستمئة جنيه إذا كان من الطبقة الثانية ، وذلك طيلة مدة خدمته ويحتفظ حامل الوسام بهذه المكافأة إذا انتهت خدمته العسكرية وتؤدي بالكامل علاوة على راتبه أو أجره من وظيفته العامة أو معاشه أو معاش ورثته .

وتعفى هذه المكافأة من الضرائب .

( ب ) ( ملغى بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٨ )

(١) مضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/٢/١٨ - العدد ٧ مكر « ١ » ) ومعدلة بالقوانين رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكر ورقم ٢٥ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣٠ - العدد ١١ مكر ) ورقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٥ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٧/٤ - العدد ٢٧ تابع ) وبالمادة الأولى من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٥/٣ - العدد ١٧ مكر ) والقرار بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٩٠/٩/٢٩ - العدد ٣٩ مكر .



(ج) الانتقال مجاناً بجميع وسائل المواصلات البرية المملوكة للدولة داخل الجمهورية بالدرجة المقررة لرتبته أو شئته الوظيفية .

(د) السفر على جميع المواصلات البحرية والجوية المملوكة للدولة داخل وخارج للجمهورية مع إعفائه من قيمة نصف كامل الأجر والرسوم والضرائب التي يتحملها المسافر .

(هـ) العلاج المجاني في جميع الوحدات الطبية المملوكة للدولة داخل للجمهورية طبقاً للدرجة المقررة لرتبته .

(و) أولوية الحصول على كلفة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة والقوات المسلحة .

مادة ١٢٣ - (١) تمنح نجمة للشرف لأي ضابط في القوات المسلحة أدى خدمات أو أعمالاً استثنائية تدل على التضحية والشجاعة الفائقة في مواجهة العدو .

ويستحق من يمنح هذا الوسام مكافأة شهرية مقدراها ألف جنيه طيلة مدة خدمته ويحتفظ بها إذا انتهت خدمته العسكرية وتؤدي بالكامل علاوة على راتبه أو أجره من الوظيفة العامة أو معاشه أو معاش ورثته .

وتعفى هذه المكافأة من الضرائب .

---

(١) معدلة بالقوانين رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٤ - العدد ٦٩ ) ورقم ٩ لسنة ١٩٧٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/٢/١٨ - العدد ٧ مكرر « أ » ) ورقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٨/٣٠ - العدد ٣٥ مكرر ) ورقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرر ) ورقم ٢٥ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣٠ - العدد ١١ مكرر ) ورقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٥ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٧/٤ - العدد ٢٧ تابع ) ورقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٥/٣ - العدد ١٧ مكرر ) والقرار بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٩٠/٩/٢٩ - العدد ٣٩ مكرر ) .



كما يستحق من يمنح هذا الوسام المزايا المقررة في المقتات (ب ، ج ، د ، هـ ، و) من اللند (٢) من الملة ١٢٢ مكررا (١) .

مادة ١٢٤ - تمنح النجمة العسكرية لأى ضابط فى القوات المسلحة قلم بأعمال ممتازة تدل على التضحية أو الشجاعة فى ميدان القتال .

مادة ١٢٤ مكررا - (مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٧٥٢ لسنة ١٩٦٢) يمنح وسام الجمهورية العسكرية لأى تشكيل أو وحدة تمجيدا لما قام به أفرادها من أعمال ممتازة أو أعمال تنصف بالتفانى والتضحية .

مادة ١٢٥ - يمنح نوط الجمهورية العسكرية لمن قام بأعمال مجيدة فى الميدان من ضباط القوات المسلحة أيا كانت رتبته .  
ويكون تعيين طبقة النوط وفقا للعمل الممنوح من أجله .

مادة ١٢٦ - يمنح نوط الشجاعة العسكرية لمن قام بعمل يتصف بالشجاعة من ضباط القوات المسلحة أيا كانت رتبته .  
ويكون تعيين طبقة النوط وفقا للعمل الممنوح من أجله .

مادة ١٢٧ - يمنح نوط الولجب العسكرية لمن أدى واجباته بتفان وإخلاص من ضباط القوات المسلحة أيا كانت رتبته .

مادة ١٢٨ - يمنح نوط التدريب لمن يصل بوحده الى مستوى عال فى التدريب أو لمن يصاب أثناء التدريب وبمصيبه .  
ويكون تعيين طبقة النوط وفقا لمقدار أداء الشخص لواجباته .

مادة ١٢٨ مكررا - (مضافة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢) يمنح نوط الخدمة الممتازة لضباط القوات



المسلحة الذين خدموا فيها مدة ثلاثين عاما خدمة صافية منذ تخرجهم من الكليات والمعاهد العسكرية اذا كانوا قد أدوا أعمالهم بامتياز وأمانة وإخلاص .

**مادة ١٢٨ ( مكرراً ) - ( ١ )** ( مضافة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ ) يمنح نوط التميّز لمن يستدعي أو يكلف بخدمة القوات المسلحة اذا أمضى في خدمتها خمس سنوات متصلة .

ويكون تعيين طبقة النوط وفقاً لرتبة أو درجة المستدعي أو المكلف .

**مادة ١٢٩ -** تمنح ميدالية الترقية الاستثنائية لمن رقى استثناء في الميدان من ضباط القوات المسلحة وكلما تكررت الترقية لهذا السبب يكتب على الميدالية رقم التكرار .

**مادة ١٣٠ -** تمنح ميدالية الخدمة الطويلة والقُدوة الحسنة لضباط القوات المسلحة الذين خدموا فيها مدة عشرين عاماً على الأقل اذا كانوا قد أدوا أعمالهم بأمانة وإخلاص .

**مادة ١٣١ -** تمنح ميدالية جرحى الحرب لكل من أصيب في الميدان وثبت بناء على تقرير لجنة طبية أو تقرير من قائد المباشرة أن الإصابة كانت بسبب أعمال العدو - وكلما تكررت الإصابة يكتب على الميدالية رقم التكرار .

### الفصل الثالث

#### الأوسمة والأنواط المعنية

**مادة ١٣٢ -** يجوز منح ضباط القوات المسلحة الأوسمة والأنواط المدنية وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن .

( م ١٨ - موسوعة مصر ج ٢٠ )



ويكون نظام التوسعة بحمل الأوسمة والأبواب المدنية وتسليمها وترتيبها والتجريد منها وفقاً لما هو متبع في العسكرية منها .

مادة ١٣٣ - في حالة منح أحد ضباط القوات المسلحة أوسمة أو أنواط أو ميداليات عسكرية وأخرى معنية يكون ترقيتها على الوجه الآتي :

( أ ) نجمة الشرف والنجمة العسكرية بعد الأوشحة مباشرة وقبل الأوسمة المدنية .

( ب ) الأنواط للعسكرية بعد الأوسمة وقبل الأنواط المدنية .

( ج ) الميداليات العسكرية بعد الأنواط المدنية .

### الباب الثاني عشر

### الاستيداع وانتهاء خدمة الضباط

#### الفصل الأول

#### الاستيداع

مادة ١٣٤ - <sup>(١)</sup> يحال الضابط الى الاستيداع في الحالات الآتية :

١ - بناء على طلب الضابط للأسباب التي يبينها وتقدرها لجنة الضباط المختصة .

٢ - اذا صدر قرار تأديبي بذلك من لجنة الضباط المختصة .

٣ - اذا قصر في امتحانات الترقية المحددة لرتبته ثلاث مرات .

ويكون الحد الأقصى لمدة الاستيداع في سائر الأحوال ثلاث مرات .

---

(١) معلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٤ - العدد ٦٩ ) ومستبدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرر ) .



وتكون احوالة الضابط الى الاستيداع بناء على طلبه في حدود سنة يجوز مدها في حدود سنة أخرى ، كما يجوز تكرار المد بما لا يجاوز الحد الأقصى لمدة الاستيداع وفقا للمفكرة السابقة .

ويحدد القرار الصادر بالقوة التنفيذية مدة الاستيداع بما لا يجاوز حده الأقصى .

ويعتبر المحال الى الاستيداع لتقصير في امتحانات الترقى معادا الى الخدمة الفعلية اعتبارا من التاريخ الذى يتم فيه بنجاح أداء الامتحان في المواد التى كان مقصرا فيها .

وإذا انقضت المدة القصوى للاستيداع دون أن يمضى الضابط امتحان الترقية يحرض أمره على لجنة الضباط المختصة طبقا للمادة ( ٢٦ ) .

مادة ١٣٥ - يبقى الضابط المحال الى الاستيداع خاضعا لأحكام الضبط والربط العسكريين ولسائر النظم العسكرية كما لو كان في الخدمة العاملة .

مادة ١٣٦ - لا يجوز للضابط المحال الى الاستيداع أن يرتدى الملابس العسكرية الا عند دعوته رسميا للجهات العسكرية .

مادة ١٣٧ - تحدد اقدمية الضابط عند اعادته من الاستيداع على الوجه الآتى :

١ - اذا أعيد الضابط الى الخدمة العاملة قبل مضى سنة من تاريخ احواله الى الاستيداع لأى سبب أو بعد مضى سنة فأكثر من تاريخ احواله الى الاستيداع لأسباب صحية ، تمام اليه اقدميته الأصلية بالنسبة الى زملائه الذين كانوا معه في رتبته قبل الاحالة .

فاذا كان هؤلاء قد رقوا الى رتبة أعلى فيعادل بالرتبة التى كان بها عند



احالته الى الاستيداع على أن تنتظر لجنة الضباط المختصة في أول اجتماع لها لاجراء حركة ترقيات في ترقيته الى رتبة أعلى متى كان مستوفيا لشروط الترقى إليها فاذا رقى عاد الى ترقيه الأصلي بين زملائه قبل الاحالة الى الاستيداع .

٢ - اذا أحيل الضابط الى الاستيداع لأى سبب غير الأسباب الصحية وأعيد الى الخدمة بعد مضي سنة فأكثر من تلويخ حالته الى الاستيداع يتخذ عند عودته نفس مركزه الرسمى الذى كان يشغله في كشف الأقدمية عند إحالته الى الاستيداع في نفس الرتبة حتى لو كان زملاؤه الذين كانوا معه قد رفقوا الى رتبة أعلى .

### الفصل الذئى

#### انتهاء خدمة الضباط (١)

مادة ١٢٨ - ( البندلن ٣ ، ٤ مستبدلان بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ) تنتهى خدمة الضابط لأحد الأسباب الآتية :

- ١ - الاحالة الى المعاش بأنواعه .
- ٢ - الاستغناء عن خدماته .
- ٣ - صدور حكم نهائى عليه بالعزل عن الوظائف العامة أو بالطرد من الخدمة كمعقوبة أصلية أو تبعا لتوقيع عقوبة الجنائية أو نتيجة لادانته بحكم قضائى نهائى في جريمة مخلة بالشرف مع الحكم عليه بمعقوبة سالبة للحرية غير مقترنة بالايكاف الشامل .

(١) - صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٤١ لسنة ١٩٥٦ بحظر ذكر أسماء الضباط السابقين للقوات المسلحة والمصالح والهيئات ذات النظم العسكرية مقرونة برتبهم العسكرية ، وعاقب على مخالفة هذا الحظر بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين ( الوقائع المصرية في ١٣/٩/١٩٥٦ - العدد ٧٤ مكرر ) .



٤ - طرده من الخدمة بقرار من لجنة انضباط الرئيسية المختصة  
ترتيا على صدور حكم نهائى عليه بالحبس غير الموقوف ايقافا شاملا  
أو لادانته بحكم قضائى نهائى فى جريمة مخلة بالشرف مع الحكم عليه  
بمقوبة غير الحبس أو بمقوبة الحبس الموقوف تنفيذه ايقافا شاملا أو  
بأية عقوبة عسكرية .

وتختص لجنة ضبط القوات المسلحة بإصدار القرار فى حالة ما  
إذا كانت الواقعة أو للوقائع الصادر بشأنها الحكم ثابتة قبل ضبط  
تابمين لأكثر من لجنة ضبط رئيسية .

٥ - الاستقالة .

٦ - فقد جنسية الجمهورية العربية المتحدة .

٧ - عدم اللياقة صحيا للخدمة العسكرية .

٨ - الوفاة .

ويجوز لرئيس الجمهورية بقرار منه انتهاء خدمة الضابط بإحالاته الى  
المعاش (١) .

مادة ١٢٨ مكررا - ( مضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ) يجوز  
بقرار من لجنة الضباط الرئيسية المختصة وموافقة الضابط الذى تقرر عدم  
لياقته الصحية للخدمة بسبب الاصابة فى العمليات الحربية أو ما فى حكمها  
ابقاؤه بالخدمة متى رأت اللجنة امكان أدائه لعمل يتناسب مع حالته

(١) نصت المادة الاولى من القرار الجمهورى بالقانون رقم ٣٥ لسنة  
١٩٧٦ على أن يستمر الضباط الذين كانوا يشغلون وظائف قادة الأفرع  
الرئيسية ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة فى حرب السادس من أكتوبر  
١٩٧٣ فى الخدمة بهذه القوات مدى حياتهم وذلك استثناء من أحكام المادة  
١٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والمواد ٣٨ و ٣٨ ( مكرر )  
و ١٣٨ ( فقرة أخيرة ) من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه  
( الجريدة الرسمية فى ٢٦/٥/١٩٧٩ - العدد ٢١ مكرر ) .



الصحية مع خضوعه لكشف طبي دورى لضمان عدم تأثير الخدمة على حالته الصحية .

مادة ١٢٩ - ( الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ )  
يحق للضابط أن يطلب إحالته الى التقاعد متى كان قد أمضى عشرين سنة بالخدمة الفعلية ، مع مراعاة ألا تقل مدة خدمته الفعلية بعد العودة من أية بعثة أو إجازة دراسية عن سبع سنوات وفقا للشروط والأوضاع التي تحددها لوائح القوات المسلحة .

ومع ذلك يجوز للقائد المسلحة بناء على اقتراح لجنة الضباط المختصة أن يستبقيه في الخدمة مدة لا تتجاوز ستة أشهر الا في حالة الحرب فله أن يستبقيه لأية مدة .

مادة ١٢٩ مكررا - ( مضافة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ )  
يسوى معاش من يحال الى التقاعد بناء على طلبه بعد شموله بالاختيار لارتقى الى احدى رتب الاختيار طبقا لحكم المادة ( ٢٧ ) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه متى كان قد أمضى مدة عشرين سنة خدمة فعلية في رتب الضباط بالقوات المسلحة وأتم الحد الأدنى الزمنى المقرر للبقاء في الرتبة قبل طلبه الاحالة الى التقاعد .

مادة ١٢٩ مكررا (١) - ( مضافة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ )  
يسوى معاش من يحال الى التقاعد لعدم توافر شروط الأهلية للترقى طبقا للمادة (٣٢) على أساس آخر راتب تقاضاه ومدة خدمته المحسوبة في المعاش ولا يستحق التمييز التقاعدي عند انتهاء خدمته للسبب المذكور كما لا يستحق المكافأة المنصوص عليها بالمادة ١٣٩ مكررا ( ٢ ) .

مادة ١٢٩ مكررا ( ٢ ) - ( مضافة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ )  
عند انتهاء خدمة الضابط بغير طلب منه وبسبب غير تأديبي أو بجائز



يمنع مكافأة تساوى جملة آخر رواتب وتمويضات ثابتة تقاضاها عن  
سنة أشهر .

وفي حالة استشهاد الضابط أو وفاته تمنح قيمة هذه المكافأة للمستحقين  
عنه وفقا لأحكام المادة ( ٧٦ ) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار  
إليه .

ويشترط لاستحقاق هذه المكافأة عند الإحالة الى التقاعد بقوة القانون  
لحلول دور الاختيار للترقية أن يكون الضابط مدرجا بكشف الموحي  
بترقيتهم .

وتعفى المكافأة من الضرائب والرسوم على اختلاف أنواعها .

مادة ١٤٠ - لا يجوز للضابط الذى يطلب إحلالته الى المعاش أو  
الاستيداع أو يقدم استقالته أن يترك الخدمة قبل إخطاره رسميا بقبول  
طلبه .

مادة ١٤١ - تكون استقالة الضابط مكتوبة وخالية من أى قيد  
أو شرط والا اعتبرت كأن لم تكن ولا تنتهى خدمة الضابط الا بالقرار  
الصادر بقبول استقالته .

مادة ١٤٢ - ( الفقرتان الثالثة والرابعة مضافة بالقانون رقم ١٣٢  
لسنة ١٩٨٠ ) اذا قدم الضابط طلبا بالاستقالة فللرئاسات حق رفضها  
أو قبولها ويعتبر فوات ستين يوما على تاريخ تقديمها دون الرد عليها  
بمثابة قرار برفضها .

ومع ذلك فإذا كان الضابط موضع تحقيق أو محاكمة فيجوز للرئاسات  
أن ترفض قبول استقالته لحين البت في الدعوى .

ويلتزم الضابط المستقيل بأن يورد للقوات المسلحة ما تكلفته في



تطعيمه بالكليات أو الماعاد العسكرية لذا لم يكن قد أمضى خمس سنوات خدمة فعلية حسنة اعتباراً من تاريخ تخرجه ، وتقدر تكاليف التطعيم بقرار من مجلس الكلية أو المعهد المختص .

فإذا كانت له مستحقات عند انتهاء خدمته خصمت منها قيمة هذه التكاليف .

مادة ١٤٣ - إذا أعيد الضابط المستقيل إلى الخدمة منح رتبته الأصلية وحددت أقدميته بالنسبة إلى غيره من الضباط طبقاً لما هو وارد في المادة ١٣٧ .

مادة ١٤٤ - ( الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ) لا يجوز للضابط الذي انتهت مدة خدمته بالقوات المسلحة أن يخدم في قوات مسلحة أجنبية إلا بعد الحصول على إذن خاص بذلك من رئيس الجمهورية .

وتعتبر مخالفة أحكام هذه المادة جريمة يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد أو أية آثار أخرى يترتبها القانون .

### الباب الثالث عشر

#### أحكام عامة وانتقالية

#### الفصل الأول

#### أحكام عامة

مادة ١٤٥ - يجوز في حالاتي الحرب وللتعبئة العامة عدم التقيد بالقواعد المنصوص عليها بالفصل الأول من الباب الرابع من هذا القانون وذلك بقرار من رئيس الجمهورية .



مادة ١٤٦ - تتحدد علامات الرتب والضباط وأزيائهم بقرار من القائد العام للقوات المسلحة بناء على اقتراح من الجهة المختصة .

وللضباط المتقاعدين أن يحتفظوا برتبهم العسكرية ولا يجوز لهم أن يرتدوا الملابس العسكرية الا في المناسبات العسكرية التي يدعون اليها رسمياً .

مادة ١٤٧ - (١) يجوز استدعاء بعض الضباط المتقاعدين ممن اكتسبوا خبرة خاصة للعمل بالقوات المسلحة .

ويمنح المستدعى مكافأة استدعاء شهرية تساوى الفرق بين صافي جملة راتب وتعويضات الرتبة المستدعى بها ، وبين المعاش المستحق له مضموماً منه قسط التأمين المقررين وفقاً للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات المكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة .

ويقصد براتب الرتبة في حكم الفقرة السابقة فئة الراتب المقابلة لمدة الخدمة الفعلية التي أمضاها الضابط المستدعى في الرتبة قبل إحالته الى التقاعد .

ويقصد بتعويضات الرتبة التعويضات المقررة للحاصلين عليها من الضباط العاملين في الجهة التي يخضع فيها الضابط المستدعى .  
ولا تخضع مكافأة الاستدعاء للمضرائب .

(١) مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ ( الجريدة الرسمية في ١٠/٢٦/١٩٧٢ - العدد ٤٣ ) والفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٣ - ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٨/٢٣ - العدد ٣٤ ) .



مادة ١٤٨ - (١) ضباط القوات المسلحة من غير خريجي الكليات والمعاهد العسكرية الذين ينتهي مجال ترقيتهم عند رتبة المعيد أو العقيد تكون خدمتهم في أي من هاتين الرتبتين ثلاث سنوات يجوز مدها لمدة سنتين أو سنة فأخرى ما لم يبلغ الضابط سن التقاعد قبل ذلك .

فإن كان الضابط في رتبة المقدم ولا تتوافر فيه الشروط المقررة للترقية لرتبة العقيد تستمر خدمته في رتبته حتى حلول الترقية عليه ما لم يبلغ سن التقاعد قبل ذلك .

وفي جميع الأحوال السابقة تكون إحالة الضابط إلى التقاعد بقوة القانون .

مادة ١٤٩ - (٢) في حالة نقل أحد الضباط إلى جهة مدنية ينقل إلى الدرجة أو الوظيفة المدنية الماحلة لرتبته العسكرية الأصلية وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية ما لم تكن الدرجة أو الوظيفة المنقول إليها تعادل أكثر من رتبة عسكرية فتحدد أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أدنى الرتب العسكرية الماحلة لها ، ويجب ألا تقل أقدميته في كلتا الحالتين عن أقدمية قرينه في المؤهل وتاريخ التخرج بالجهة المنقول إليها ؛

ويعتبر الضابط منقولا إلى الدرجة أو الوظيفة المدنية التالية للدرجة

- 
- (١) مستبدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرر ) والفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٥ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٧/٤ - العدد ٢٧ ) .
- (٢) معدلة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦١/٩/٢٧ - العدد ٢٢١ ) ومستبدلة بالقوانين رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٢/٩/١٧ - العدد ٢١٣ ) ورقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٩/٥/٢٦ - العدد ٢١ مكرر ) وبالمادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٩/١١/٨ - العدد ٤٥ ) .



أو الوظيفة المعادلة لرتبته العسكرية متى كان أحد أقرانه في المؤهل وتاريخ التخرج بجهة الوظيفة المدنية قد رقى إليها وتحسب أقدميته فيها من تاريخ ترقية قرينه إليها مع اعتبار بكالوريوس انكليات العسكرية معادلا للدرجة الأولى من المؤهلات الجامعية أو العالية ؛

ويجوز لرئيس الجمهورية بقرار منه نقل الضابط الى الدرجة أو الوظيفة المدنية المعادلة للرتبة التالية لرتبته العسكرية وتحسب أقدميته فيها من تاريخ نقله ؛

ويتحدد أجر الضابط في الوظيفة المنقول إليها على أساس الرواتب الأصلية التي كان يتقاضاها في الخدمة العسكرية مضافا إليها التعويضات الثابتة المقررة لرتبته العسكرية أو الأجر المقرر للوظيفة المنقول إليها أيهما أكبر (١٧) .

ويحتفظ الضابط المنقول بصفة شخصية بالفرق بين جملة ما كان يستحق له بالوظيفة العسكرية من الرواتب الأصلية والتعويضات الثابتة والتعويضات التي يصدر بتحديد ما قرار من وزير الدفاع وبين جملة ما هو مقرر له بالوظيفة المدنية وذلك حتى يتم استنفاد هذا الفرق بالترقية أو الملاوات أو التعويضات .

### الفصل الثاني

#### احكام انتقالية

مادة ١٥٠ - (١) ينظم علاج ضباط القوات المسلحة بمختلف فئاتهم

(١) صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ١٣٩ مكرر لسنة ١٩٨١ بشأن تحديد التعويضات التي تحسب للضابط عند النقل الى وظائف مدنية ( الوقائع المصرية في ١٩٨٢/١/٢٨ - العدد ٢٣ ) .

(٢) ألغيت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٤ - العدد ٦٩ ) ثم أضيفت بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٨/٢٣ - العدد ٣٤ ) .



سواء الموجودين بالخدمة أو من انتهت خدمتهم بها وعائلاتهم ، وطلبة الكليات والمعاهد العسكرية المعدة لتفريج الضباط بقرار من رئيس الجمهورية ، بناء على اقتراح للجنة الرئيسية لضباط القوات المسلحة ، وعرض وزير الحربية •

مادة ١٥١ - ( ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ) •

مادة ١٥٢ - ( ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ) •

مادة ١٥٣ - ( ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ) •

مادة ١٥٤ - ( ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ) •

مادة ١٥٥ - ( ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ) •

مادة ١٥٦ - ( ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ) •

مادة ١٥٧ - ( ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ) •

مادة ١٥٨ - ( ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ) •



مادة ١٥٩ - ( ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة  
بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ) .

### بجول فئات الرواتب (١)

١ - اذا بلغت مدة الدراسة بالكلية العسكرية أربع سنوات تكون  
خدمة الضابط سنة واحدة تحت الاختبار بدلا من سنتين ، ويبدأ راتبه  
في هذه الحالة بمبلغ ٣٢ جنيتها شهريا مباشرة .

٢ - مع مراعاة أحكام قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف  
والجنود بالقنوات المسلحة يماثل طبقا لأحكام المادة (٧٧) من يعين أو  
يرقى من الصفوف إلى رتب الضباط مع اتباع الآتي :

( ١ ) يمنع المعين أو المرقى عند بدء تعيينه أو ترقيته بداية مربوط الرتبة  
المعين بها أو المرقى إليها أو يضاف إلى راتبه علاوة من علاواتها  
أيها أكبر . ويستمر استحقاقه لعلاوات الترقية وفقا لحكم الفقرة  
الثانية من المادة المذكورة .

---

(١) الجدول معدل بالقوانين ١٠٥ لسنة ١٩٦١ ( الجريدة الرسمية  
في ١٩٦١/٧/١١ - العدد ٥٤ ) ورقم ١٦٤ لسنة ١٩٦١ ( الجريدة الرسمية  
في ١٩٦١/١٠/٢٨ - العدد ٢٤٧ ) ورقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية  
في ١٩٦٤/٣/٢٤ - العدد ٦٦ ) ورقم ١٧ لسنة ١٩٦٧ ( الجريدة الرسمية  
في ١٩٦٧/٧/٦ - العدد ٦٨ ) المعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٧ ( الجريدة  
الرسمية في ١٩٦٧/٨/١٠ - العدد ٧٤ ) ورقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ ( الجريدة  
الرسمية في ١٩٧٢/١٠/٢٦ - العدد ٤٣ ) المعدل بالقانون رقم ٧١ لسنة  
١٩٧٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٨/٢٣ - العدد ٣٤ ) ورقم ٩٢ لسنة  
١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٨/٢٨ - العدد ٣٥ مكرر ) ورقم  
١٣٢ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرر )  
وقراري رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٣١ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة  
الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ ) ورقم ٣٥٧ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة  
الرسمية في ١٩٨١/٧/٩ - العدد ٢٨ ) .



(ب) لا ٲنبر للتعين أو الترقية من ميعاد استحقاق العالوة الدورية في أول ٲناير على أساس مدة خدمته اعتبارا من تاريخ حصوله على آخر علالوة دورية في درجته السابقة بالصوف ، ويمنح العالوة العالوة للدورية بفئة الرتبة التي ٲدخل راتبه في مربوطها بما لا ٲزيد عن فئة علالوة المقدم ويتدرج راتبه بالمالوت الدورية الى أن ٲصل الى نهاية مربوط رتبة المقدم .

(ج) ٲعامل من ٲرقى الى رتبة للرائد اعلى من حيث تدرج علاواته الدورية وراتبه وفقا لحكم الفقرة الثالثة من المادة المذكورة .

وتتراد رواتب الضباط والمعينين والمرقين من الصوف الموجودين بالخدمة في ١٩٧٨/٧/١ وذلك بمنهم بداية مربوط رتبة كل منهم أو علالوة من علاواتها ٲبها أكبر .

فاذا قل راتب الضابط العامل الاقدم عن هو أحدث منه في كشف الاقدمية المدرج به اسمه في التاريخ المذكور بالفقرة السابقة ٲرفع راتبه حتى ٲتساوى مع راتب الاحدث .

اما بالنسبة للضابط المعين أو المرقي من الصوف الذي ٲقل راتبه بمذ زيادته طبقا لحكم الفقرة الثانية عن بداية مربوط درجة المساعد الممتاز فيمنح علالوة أخرى من علاوات رتبته .

وتتراد رواتب هؤلاء الضباط على النحو الولد بالفقرات الثلاث السابقة ولو تجاوزوا بهذه الزيادة نهاية مربوط الرتبة ، وعلى الا تؤثر على استحقاقهم للعالوة الدورية في ميعادها .



## قانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨١

بشأن زيادة رواتب ضباط وأفراد القوات المسلحة (١)

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعدل موعد الملاوة الدورية لضباط وأفراد القوات المسلحة الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة بحيث يطل موعدها في أول يوليو من كل عام .

مادة ٢ - يستحق الضباط والأفراد المشار إليهم في المادة الأولى الملاوة الدورية التالية في أول يوليو سنة ١٩٨١ .

مادة ٣ - مع عدم الإخلال بما تقتضيه قوانين شروط الخدمة والترقية لضباط وأفراد القوات المسلحة من تعديل الرواتب الأصلية والبدلات والتعويضات الثابتة والإضافية المقررة لهم يقرر من رئيس الجمهورية :  
يستمر الضباط وأفراد القوات المسلحة في استحقاقهم للملاوات الدورية بالفئات المقررة وفقا للأحكام الآتية :

(١) مع مراعاة أحكام المادة ٧٧ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ يستمر ضباط القوات المسلحة في استحقاقهم للملاوات الدورية بالفئات المقررة وذلك بما لا يجاوز نهاية الربط المقررة للأجر مضافا إليه



مائة وثمانية جنيهات سنويا وقيمة علاوتين دوريتين من علاواتهم الدورية وبحيث لا يزيد ما يحصل عليه الضابط على الأجر المقرر لرتبة قمة الكادر .

(ب) مع مراعاة أحكام المادة ١٤٨ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ يستمر الضباط الرقون والمعينون من الصفوف في استحقاقهم للعلاوات الدورية بالفئات المقررة وذلك بما لا يجاوز نهاية الربط المقرر للأجر مضافا اليه مائة وثمانية جنيهات سنويا وقيمة علاوتين دوريتين من علاواتهم الدورية وبحيث لا يزيد ما يحصل عليه الضابط على نهاية ربط الأجر المقرر لرتبة المقدم مضافا اليه مائة وثمانية جنيهات وقيمة علاوتين دوريتين من علاوات رتبة المقدم .

(ج) يستمر المساعدون وضباط الصف والجنود ذوو الراتب العالي في استحقاقهم للعلاوات الدورية بالفئات المقررة قانونا وذلك بما لا يجاوز نهاية ربط الأجر المقرر قانونا مضافا اليه مائة وثمانية جنيهات سنويا وقيمة علاوتين من علاواتهم الدورية وبما لا يجاوز نهاية الربط المقرر لدرجة المساعد الممتاز مضافا اليه مائة وثمانية جنيهات سنويا وقيمة علاوتين من علاوات درجة المساعد الممتاز .

وتضاف قيمة الزيادة المقررة طبقا لأحكام هذه المادة على نهاية المربوط العالي لكل رتبة أو درجة وذلك عند تسوية المعائن على أساس التقى أو متوسط مربوط الرتبة أو الدرجة حسب الأحوال .

مادة ٤ - ( انظر تعديلات القانون ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ ) .

مادة ٥ - يأنى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨١ .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية في ٣ رمضان سنة ١٤٠١ ( ٤ يولية سنة ١٩٨١ ) .



قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩  
في شأن قواعد خدمة الضباط لاحتياط بالقوات المسلحة (١ ، ٢)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات  
العسكرية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٨ بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٥٠  
المتضمن قانون التقاعد العسكري بالاقليم الشمالي ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة  
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١١٥ بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣  
المتضمن قانون خدمة العلم بالاقليم الشمالي ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشروط خدمة الضباط  
وضباط الصف الطيارين باحتياط القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل اقدمية ضباط  
الاحتياط الذين تخطوا في الترقية ؛

- 
- (١) الجريدة الرسمية في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ - العدد ٢١٧ مكرر .  
(٢) صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التقاعد والتأمين  
والمعاشات للقوات المسلحة ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٨/٣٠ - العدد  
٣٥ مكرر ) ونص في مادته الثانية على أن تحل أحكامه محل القانون رقم  
٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ وذلك بالنسبة الى ما ورد فيه من أحكام تتعلق بالمعاشات  
والمكافآت .



وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء جيش التحرير الوطنى ؛

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التمتيئة العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن المعاشات والتعويضات التى تمنح للمصابين أثناء وبسبب العمليات الحربية ؛

وعلى القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء جيش المقاومة الشعبية بالاقليم للشمالى ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٦ يناير سنة ١٩٤٠ الخاص باعداد ضباط احتياطيين من متطوعى الجامعات والجامع الأزهر والمعاهد العالية الأخرى ؛  
وعلى قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٣٠ مارس وأول سبتمبر سنة ١٩٣٨ ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء فى ١٢ مارس سنة ١٩٣٩ باعداد ضباط احتياطيين من موظفى الحكومة ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛



## قرار القانون الآتي :

### الباب الأول

#### قوات الاحتياط وتكوينها

**مادة ١ .** - قوات الاحتياط هيئة نظامية عسكرية تتألف أساسا من ضباط وضباط صف وجنود الاحتياط وهي عنصر من العناصر المكونة للقوات الإضافية بالقوات المسلحة .

**مادة ٢ .** - يجوز أن تشمل تشكيلات ووحدات الاحتياط عناصر من القوات العاملة كما يجوز أن تشمل وحدات القوات العاملة عناصر من قوات الاحتياط .

**مادة ٣ .** - تتناول أحكام هذا القانون القواعد والنظم الخاصة بخدمة ضباط الاحتياط بالقوات المسلحة .

### الباب الثاني

#### فئات ضباط الاحتياط واعدادهم

**مادة ٤ .** - يتم اعداد ضباط الاحتياط في كل قوة من القوات المسلحة من المصادر الآتية :

( أ ) المجندين ذوي المؤهلات من الاقليم الجنوبي الذين يتم اعدادهم طبقا لأحكام المادة ( ٤ ) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه

( ب ) خريجي كليات ومدارس الاحتياط بالاقليم الشمالى المعدة وفقا لأحكام قانون خدمة العلم رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه .

( ج ) من يوافق القائد العام للقوات المسلحة على ادراج أسمائهم في



كشوف ضباط الاحتياط بناء على اقتراح لجنة الضباط المختصة من الضباط العاملين الذين أتمت خدمتهم طبقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من القائد العام للقوات المسلحة بناء على توصية لجنة الضباط المختصة .

ويجوز أيضا اعداد ضباط احتياط من أية مصادر أخرى من بين الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها على الأقل ، وذلك بقرار من وزير الحربية بناء على اقتراح لجنة الضباط المختصة وتصديق القائد العام للقوات المسلحة .

مادة ٥ - يعتبر ضباطا احتياطيين بالقوات المسلحة من يوافق القائد العام للقوات المسلحة على ادراج أسمائهم في كشوف ضباط الاحتياط بناء على اقتراح لجنة الضباط المختصة من بين ضباط الاحتياط المذكورين بعد والذين تم اعدادهم قبل نفاذ هذا القانون :

( أ ) موظفي الحكومة الذين أتموا تدريبهم العسكري بمدارس الجيش طبقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٣٠ من مارس وأول سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، ١٢ من مارس سنة ١٩٣٩ المشار اليها .

( ب ) خريجي الجامعات المصرية والجامع الأزهر والمعاهد العالية الأخرى الذين حصلوا على شهادة حرف « ب » هن فصول اعداد ضباط الاحتياط طبقا لأحكام المرسوم الصادر في ١٦ يناير سنة ١٩٤٠ المشار اليه .

( ج ) من اعتبروا ضباطا احتياطيين وفقا لأحكام البندين ١ ، ب من المادة ( ٤ ) .



### الباب الثالث

#### الرتب العسكرية وكشوف الأقدمية

مادة ٦ - تكون رتب ضباط الاحتياط ماثلة لرتب الضباط العاملين بالقوات المسلحة مع اضافة كلمة « احتياط » بعد الرتبة مباشرة .

مادة ٧ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ) يمنح نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رتبة الملازم أو الملازم أول احتياط الى من تقرر لجنة الضباط المختصة صلاحيتهم ليكونوا ضباط احتياط من بين الفئات المنصوص عليها في البند ( ١ ) والفقرة الأخيرة من المادة ( ٤ ) .

مادة ٨ - تنشأ لفئات ضباط الاحتياط بكل من القوات المسلحة ككشف أقدمية عامة أو مستقلة طبقاً لقرار القائد العام للقوات المسلحة بناء على اقتراح لجنة الضباط المختصة .

مادة ٩ - عند قيد أى ضابط في كشف الاحتياط برتبة أعلى من رتبة الملازم من بين الفئة المنصوص عليها في البند ج من المادة ( ٤ ) تحدد لجنة الضباط المختصة أقدميته في هذا الكشف .

مادة ١٠ - تكون أسبقية ضباط الاحتياط في القيادة وفقاً لأحكام المادة ٥٣ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه

مادة ١١ - ضباط الاحتياط للذين يتركون في الترقية عند حلول دورهم فيها بسبب عدم اتمام تأهيلهم يجوز اعادة وضعهم في أقدميتهم الأصلية بعد اتمام تأهيلهم وفقاً للنظم التي تضعها لجنة الضباط المختصة .



## الباب الرابع استدعاء ضباط الاحتياط

مادة ١٢ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ ) يستدعى ضباط الاحتياط للأغراض الآتية :

( أ ) للتدريب •

( ب ) لحضور دورات للتعليم الحتمية أو دورات التأهيل للترقية أو  
ننادية امتحانات الرقية •

ويصدر بتنظيمها قرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة •

مادة ١٣ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ ) مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن للتعبئة العامة يجوز لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة أن يستدعى من يرى استدعاءه من ضباط الاحتياط للخدمة للأغراض الآتية :

( أ ) تكملة المرتبات للوحدات للعاملة بالقوات المسلحة •

( ب ) العمل في وحدات الاحتياط التي تشكل في زمن الحرب أو في حالة الطوارئ •

مادة ١٤ - يكون استدعاء ضباط الاحتياط من ذوى الأعمال الحرة وموظفى الشركات لأغراض التدريب أو التأهيل أو في حالة الحرب والطوارئ •

مادة ١٥ - يخضع ضباط الاحتياط للقوانين والأنظمة العسكرية اعتباراً من التاريخ الذى يحدد لاستدعائهم • وتطبق عليهم أيضاً تلك القوانين والأنظمة إذا ارتكبوا في أى وقت من الأوقات حتى في غير أوقات الاستدعاء إحدى الجرائم الموضحة بالملاحق « أ » المرافق •



مادة ١٦ - لا يجوز لضابط الاحتياط أن يتخلف عند استدعائه للتحريب أو للخدمة إلا لعذر مشروع تقبله رئاسة هيئة أركان حرب المختصة أو قيادة الجيش الأول .

وعلى جميع المسؤولين بالوزارات والمصالح والدوائر والشركات والمؤسسات تنفيذ أمر استدعاء ضباط الاحتياط في الموعد المحدد .

مادة ١٧ - يرتدى ضباط الاحتياط عند استدعائهم الملابس العسكرية المقررة للضباط العاملين بالقوات المسلحة .

مادة ١٨ - على كل ضابط احتياط أن يخطر إدارة كاتم أسرار حربية أو الجهة التي تحددها هذه الإدارة وتنتشر عنها بالأوامر العسكرية عن محل إقامته وعمله عند انتهاء كل فترة استدعاء أو عند كل تغيير يطرأ عليها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التخصير .

مادة ١٩ - لا يجوز الترخيص لضابط الاحتياط - سواء في فترات استدعائه أو في غير أوقات استدعائه - في مغادرة الجمهورية إلا بعد الحصول على إذن من الجهة التي يحددها القائم العام للقوات المسلحة .

ولا يسرى حكم هذه المادة على ضباط الاحتياط البحريين غير المستدعين ، ويخضعون لجداول تحركات بواخريهم المعتمدة .

## الباب الخامس

### ملفات ضباط الاحتياط وتقارير الكفاءة

مادة ٢٠ - ينشأ بإدارة كاتم أسرار حربية لكل ضابط لاحتياط عند إدراجه بكشف ضباط الاحتياط ملفان أحدهما ملف الخدمة وثانيهما الملف السرى ، وتحفظ صورة من الملف السرى في إدارة الاحتياط المختصة .



مادة ٢١ - يوضع في ملف الخدمة كل الأوراق والبيانات المتعلقة باستدعاء وخدمة ضباط الاحتياط كما تحفظ بالملف السرى تقارير الكفاءة العسكرية ونماذج بيان الخدمة ونتائج الدورات وسائر المعلومات التي لها صفة السرية ، وكذلك صورة حديثة للضابط .

مادة ٢٢ - يخضع ضباط الاحتياط لنظام تقارير الكفاءة العسكرية على الوجه الآتى :

( أ ) يعد تقرير كفاءة عقب كل فترة تدريب أو استدعاء .

( ب ) يعد تقرير كفاءة سنوى عند الاستدعاء للخدمة ويقدم في الموعد الذى تحدده هيئة أركان حرب المختصة أو قيادة الجيش الأول وفي حالة نقص مدة الاستدعاء عن سنة يقدم تقرير الكفاءة بمجرد انتهائها على ألا تقل مدة الخدمة عن ثلاثة أشهر .

( ج ) يجوز في الأحوال الاستثنائية تدوين تقرير كفاءة خاص عن ضباط الاحتياط وذلك بناء على طلب الرئاسات ، أو إذا رأى القائد المباشر في أى وقت أن الضابط غير صالح للخدمة لأى وجه من الوجوه .  
وتحرر هذه التقارير بالنظام ذاته المتبع في شأن الضباط العاملين .

مادة ٢٣ - إذا كتب عن ضابط الاحتياط تقرير كفاءة غير مرض أو ذكر أنه غير أهل لوظيفته العسكرية أو للترقية يعرض أمره على لجنة الضباط وله أن يقدم أوجه دفاعه الى هذه اللجنة خلال أسبوعين من تساريفه إبلاغه ، وتقتصر اللجنة في الموضوع ويكون قرارها نهائياً .

مادة ٢٤ - لا يبلغ مضمون تقارير الكفاءة العسكرية عن ضباط الاحتياط لدوائهم المدنية الا اذا رأت لجنة الضباط المختصة ضرورة لذلك .

مادة ٢٥ - استكمالاً للغات الخدمة المدنية لضباط الاحتياط من



موظفى وزارات ومصالح الحكومة الذين يستدعون للخدمة بالقوات المسلحة يحرر قادتهم عنهم التقارير المدنية اللازمة طبقا للنظم المقررة فى هذا الشأن وترسل هذه التقارير الى دوائرهم المدنية عن طريق ادارة كاتم أسرار حربية .

## الباب السادس

### الترقيات

**مادة ٣٦ -** ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ) يتدرج ضابط الاحتياط فى الترقية فى الرتب العسكرية حتى رتبة المقدم . وتجاوز الترقية لرتبة العقيد بالاختيار طبقا للشروط التى يحددها نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بناء على اقتراح لجنة الضباط المختصة .

**مادة ٣٧ -** يشترط لترقية ضابط الاحتياط الى رتبة أعلى ما يأتى :

( أ ) اجتياز دورات التعليم وامتحانات الترقية التى تحددها القيادة العامة للقوات المسلحة .

( ب ) حضور دورة واحدة على الأقل للتدريب بالوحدات فى كل رتبة .

( ج ) الحصول على تقارير كفاءة مرضية أثناء فترة الاستدعاء .

( د ) انقضاء الحد الأدنى الزمنى اللازم لكل رتبة على النحو الآتى :  
سنتين على الأقل برتبة ملازم احتياط للترقية الى رتبة ملازم أول احتياط .

٤ سنوات على الأقل برتبة ملازم أول احتياط للترقية الى رتبة نقيب احتياط .



٥ سنوات على الأقل برتبة نقيب احتياط للترقية الى رتبة رائد احتياط .

٤ سنوات على الأقل برتبة رائد احتياط للترقية الى رتبة مقدم احتياط .

**مادة ٢٨ -** اذا لم يرق ضابط الاحتياط مع أقرانه لعدم تأهيله لسبب خارج عن ارادته يجوز عند استيفائه لشروط الترقية ترقيته ووضعه في أقدميته السابقة .

**مادة ٢٩ -** يجوز استثناء اذا قام ضابط الاحتياط بعمل استثنائي مجيد في الميدان ترقيته الى رتبة أعلى دون التقيد بالشروط الموسوعة لذلك .

**مادة ٣٠ -** <sup>(١)</sup> يجوز نقل ضابط الاحتياط الى كشف الضباط العاملين بالقوات المسلحة اذا قام بأعمال مجيدة استثنائية في ميدان القتال طبقاً للقواعد والنظم التي تضعها لجنة الضباط المختصة ويصدر بها قرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة .

### الباب السابع

#### رواتب ضباط الاحتياط وتمويضاتهم

**مادة ٣١ -** ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

(١) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٦٦٤/٣/٢٤ - العدد ٦٩ ) والفقرة الثانية ملغاة بالمادة الأولى من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٦/٥/٤ - العدد ٦٩ ) وقد نص في مادته الثانية على ما يلي :  
« ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ » .

يבصم هذا القانون بختام الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها »



بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ) تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعميصات وأجور ومكافآت والميزات الأخرى للمستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة .

**مادة ٣٢ -** <sup>(١)</sup> ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ) تتحمل الشركات وللجمعيات والمؤسسات الخاصة بكامل الأجور والمرتبات وكافة الحقوق والمزايا الأخرى لضباط الاحتياط المستدعين منها وذلك طوال مدة استدعائهم وفي حالة ما إذا كن عدد العاملين بهذه الجهات أقل من خمسين فردا فتتحمّل وزارة الخيرية بكامل هذه الاستحقاقات عن المدة التي تزيد عن اثني عشر شهرا .

**مادة ٣٣ -** ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ) تؤدي وزارة الخيرية للضباط الاحتياط المستدعين طبقا لأحكام المادة ( ١٣ ) بالإضافة الى ما يتقاضونه طبقا لأحكام المادتين ( ٣١ ، ٣٢ ) خلال فترات استدعائهم جميع التعميصات المقررة لآقراهم من نفس رتبهم من الضباط العاملين .

أما من يستدعى طبقا لأحكام المادة ( ١٢ ) من هذا القانون فيمنح تعميصات احتياط مقدارها ١٢ جنيها شهريا .

**مادة ٣٤ -** ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ) تؤدي وزارة الخيرية لضباط الاحتياط المستدعى من غير موظفي ومستخدمي الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة والشركات التابعة لها أو المؤسسات والشركات الأهلية

---

(١) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٤ - العدد ٦٩ ) ورقم ١٠ لسنة ١٩٧١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧١/٣/١٨ - العدد ١١ ) .



مكافأة شهرية تعادل أول مربوط الرتبة المستدعى بها مضافا اليها التعويضات المنصوص عليها في المادة ( ٣٣ ) \*

**مادة ٣٥ -** تؤدى وزارة الحربية للضابط العامل المتقاعد المستدعى لخدمة الاحتياط المكافأة المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من القانون ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فاذا لم يكن يستحق معاشا عومل طبقا لأحكام المادة ٣٤ .

**مادة ٣٦ -** ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ) يعامل ضباط الاحتياط أثناء فترات استدعائهم معاملة نظرائهم من الضباط العاملين بالقوات المسلحة وذلك بالنسبة الى يومية الميدان ومرتب الإقامة وعلاوة الطوارئ وعلاوة التشكيل .

**مادة ٣٧ -** يعامل ضباط الاحتياط من موظفى الحكومة أثناء فترات استدعائهم للحرب معاملة الضباط العاملين فيما يتعلق بالمكافآت الاستثنائية للحرب .

أما ضباط الاحتياط من غير موظفى الحكومة فتزاد مكافأتهم الشهرية المنصوص عليها في المادة ٣٤ بالنسبة ذاتها التى تمنح بها المكافآت لخدمة الاحتياط المكافأة المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من القانون رقم الاستثنائية للضباط العاملين .

**مادة ٣٨ -** ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ) تتحمل وزارة الحربية نفقات نقل ضباط الاحتياط عند دعوتهم الى الخدمة أو تسريحهم منها .

وإذا كان الاستدعاء بناء على أحكام المادة ( ١٣ ) من القانون فتتحمل وزارة الحربية نفقات نقل عائلات وأمتعة ضباط الاحتياط الى الجبهة التى يحددونها وكذلك نفقات اعادتهم الى مقر عملهم عند تسريحهم .



## الطب الثامن

### إجازات ضباط الاحتياط - واجباتهم والاعمال المحرمة

عليهم - العقوبات

## الفصل الاول

### الاجازات والعلاج

مادة ٣٩ - يتمتع ضباط الاحتياط خلال فترات استدعائهم بما يتمتع به الضباط العاملون من اجازات ويستثنى من ذلك ضباط الاحتياط المستدعون للتدريب أو للتأهيل فلا يجوز منحهم سوى الاجازة للعرضية .

مادة ٤٠ - تخطر الدوائر المدنية بما يحصل عليه ضباط الاحتياط مظيفيا أو مستخدميا من اجازات عادية وعرضية خلال مدة استدعائهم .

وإذا زادت الاجازات العسكرية الممنوحة للضابط على ما يستحقه من اجازات وفقا للنظم المدنية اعتبرت الزيادة حقا مكتسبا له .

مادة ٤١ - يعامل ضباط الاحتياط أثناء استدعائهم معاملة الضباط العاملين بالقوات المسلحة في خصوص التوصيات الطبية والعلاج والاجازات المرضية ، وتنتهى هذه المعاملة بانتهاء مدة الاستدعاء .

ويجوز لضباط الاحتياط المصابين بملة دائمة بسبب العمليات الحربية أو أحد الأسباب الواردة في المادة ٥٦ التداوى والاستشفاء في المستشفيات العسكرية أو الحكومية بالمجان مدى الحياة .

مادة ٤٢ - تمتد خدمة ضباط الاحتياط الموجود تحت العلاج والتداوى بسبب مرض أو جرح نجم عن الخدمة أو تفاقم بسببها إذا ما تقرر تسريحه أو تسريح وحدته الاحتياطية ما لم يرغب في ذلك .



## الفصل الثاني

### واجبات ضباط الاحتياط والأعمال المحرمة عليهم

مادة ٤٣ - يقسم ضباط الاحتياط يمين الطاعة المحددة لضباط القوات المسلحة العاملين بالطريقة والنظم التي تصدر بالأوامر العسكرية .

مادة ٤٤ - يحظر على ضباط الاحتياط أثناء فترة استدعائهم جميع الأعمال المحظورة على ضباط القوات المسلحة العاملين والمنصوص عليها بقوانين خدمتهم .

مادة ٤٥ - يجوز التوصية بمنح ضباط الاحتياط الأوسمة والأنواط والميداليات العسكرية بنفس النظم المتبعة في منحها للضباط العاملين بالقوات المسلحة .

## الفصل الثالث

### المقوبات

مادة ٤٦ - يعاقب ضباط الاحتياط بالمقوبات التي تفرض على الضباط العاملين .

مادة ٤٧ - يجوز توقيع العقوبات الآتية على ضباط الاحتياط :

- ( أ ) الإنذار بإنهاء الاستدعاء .
- ( ب ) إلغاء الاستدعاء .
- ( ج ) الشطب نهائيا من قوة ضباط الاحتياط ويوقع بمعرفة لجنة الضباط المختصة .

## الباب التاسع

### انتهاء خدمة ضباط الاحتياط

مادة ٤٨ - يجوز لضابط الاحتياط أن يطلب شطب اسمه من عداد ضباط الاحتياط بعد قضاء اثنتي عشرة سنة على الأقل مدرجا في كشف ضباط الاحتياط .



ولا يجوز له أن يطلب شطب اسمه أو اغفاء من الخدمة العسكرية أثناء الحرب أو عند التعبئة أو في حالة الطوارئ .

مادة ٤٩ — يعرض طلب شطب الاسم من عداد ضباط الاحتياط على لجنة الضباط المختصة للبت فيه ولا تنتهي خدمة الضابط الا من تاريخ اخطاره بقرار لجنة الضباط المختصة .

ويجوز للضابط المحول عن طلبه قبل وصول هذا الاخطار اليه .  
ويعتبر طلبه مرفوضا اذا لم يخطر بالقبول خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه .

مادة ٥٠ — اذا بلغ ضابط الاحتياط السن الموضحة بعد وجب شطب اسمه من كشوف الاحتياط :

الطيارون	غير الطيارين	الرتبة
٤٠ سنة	٤٤ سنة	ملازم
٤٢ سنة	٤٦ سنة	ملازم أول
٤٤ سنة	٤٨ سنة	نقيب
٤٦ سنة	٥٠ سنة	رائد
٤٨ سنة	٥٢ سنة	مقدم
٥٠ سنة	٥٤ سنة	عقيد
٥٢ سنة	٥٦ سنة	عميد
٥٤ سنة	٥٨ سنة	لواء

مادة ٥١ — تنتهي خدمة ضابط الاحتياط من الناحية العسكرية في الأحوال الآتية :

(١) اذا بلغ السن المحددة لرتبته .



- ( ب ) اذا ثبت عدم لياقته طبيًا للخدمة العسكرية •
  - ( ج ) اذا أعفى أو شطب من الخدمة كضابط احتياط •
  - ( د ) اذا استغنى عن خدماته كضابط احتياط •
  - ( هـ ) اذا صدر عليه حكم في جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو تعد من حريته أو عند فصله من خدمته المدنية لأسباب تأديبية •
- ويكون انتهاء الخدمة الاحتياطية لضباط الاحتياط بقرار من القائد العام للقوات المسلحة بناء على طلب لجنة الضباط المختصة •

### الباب العاشر

#### معاشات ومكافآت المتوفين أو المصابين

##### من ضباط الاحتياط خلال مدة استدعائهم (١)

مادة ٥٢ - تطبق أحكام هذا الباب على المستشهدين والمتوفين والمصابين من ضباط الاحتياط خلال مدة استدعائهم •

مادة ٥٣ - من يتوفى أو يصاب بجرح أو عاهة أو مرض بغير سبب الخدمة من ضباط الاحتياط خلال مدة استدعائهم يعامل على النحو التالي :

- ( أ ) اذا كان موظفاً عمومياً وكان من شأن الإصابة أو المرض أن يجعله غير لائق للبقاء في الخدمة العسكرية والمدنية عومل طبقاً لقانون خدمته المدني •

---

(١) صدر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاقد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٨/٣٠ - العدد ٣٥ مكرر ) ونص في مادته الثانية على أن تحل أحكامه محل القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ وذلك بالنسبة الى ما ورد فيه من أحكام تتعلق بالمعاشات والمكافآت •



( ب ) اذا كان غير موظف وكان من شأن الإصابة أو المرض أن يجعله غير لائق للبقاء في الخدمة العسكرية يمنح هو أو المستحقون عنه مكافآت تعادل ما يستحقه عند انتهاء خدمته فيما لو سرح في تاريخ حدوث الإصابة •

مادة ٥٤ - من يتوفى أو يصاب بجرح أو عاهة أو مرض بسبب الخدمة العسكرية وفي غير العمليات الحربية من ضباط الاحتياط خلال مدة استدعائه وكان من شأن الإصابة أو المرض أن يجعله غير لائق للخدمة العسكرية والمدنية يعامل على الوجه التالي :

#### ( ١ ) بالنسبة الى الموظفين :

١ - يمنح اذا كان عجزه كلياً أو يمنح المستحقون عنه في حالة وفاته معاشاً شهرياً يعادل أربعة أخماس مجموع راتب الدرجة المدنية وتعميمات الاحتياط •

٢ - يمنح اذا كان عجزه جزئياً نصف المجموع المشار اليه أو يمنح معاشه المستحق عن مدة خدمته المدنية مضافاً اليها خمس سنوات أيهما أفضل •

#### ( ب ) بالنسبة الى غير الموظفين :

١ - يمنح اذا كان عجزه كلياً أو يمنح المستحقون عنه في حالة وفاته معاشاً شهرياً يعادل أربعة أخماس الراتب الأصلي للضابط العامل من الرتبة ذاتها من أول درجة •

٢ - يمنح اذا كان عجزه جزئياً نصف الراتب الأصلي للضابط العامل من الرتبة ذاتها من أول درجة •



**مادة ٥٥ -** من يتوفى أو يصاب بجرح أو عاهة أو مرض بسبب العمليات الحربية من ضباط الاحتياط خلال مدة استدعائه وكان من شأن الإصابة أو المرض أن يجعله غير لائق للخدمة العسكرية والمدنية يعامل على الوجه التالي :

**( أ ) بالنسبة إلى الموظفين :**

١ - يمنح إذا كان عجزه كلياً أو يمنح المستحقون عنه في حالة وفاته معاشاً شهرياً يعادل خمسة أسداس مجموع راتبه بالدرجة المدنية وتعويضات الاحتياط المقررة .

٢ - يمنح إذا كان عجزه جزئياً نصف المجموع المشار إليه أو يمنح معاشه المستحق عن مدة خدمته المدنية مضافاً إليها خمس سنوات أيهما أفضل .

**( ب ) بالنسبة إلى غير الموظفين :**

١ - يمنح إذا كان عجزه كلياً أو يمنح المستحقون عنه في حالة وفاته معاشاً شهرياً يعادل خمسة أسداس الراتب الأصلي للضابط العامل التالي له في الرتبة من أول درجة .

٢ - يمنح إذا كان عجزه جزئياً نصف الراتب الأصلي للضابط العامل التالي له في الرتبة من أول درجة .

**مادة ٥٦ -** تسرى أحكام المادة السابقة على من يتوفى أو يصاب بعجز كلي أو جزئي في الحالات المذكورة بعد إذا كان من شأن الإصابة أن تجعله غير لائق طبياً للخدمة العسكرية والمدنية :

**( أ )** أثناء مشروعات التدريب بالذخيرة الحية أو اقتحام المواقع أو بث وإزالة الألغام وفي أثناء الانزال الجوي وكذا الحالات المشابهة التي يحددها القائد العام للقوات المسلحة بقرار منه .



( ب ) أثناء الأسر إذا ما ثبتت براءة الأسير طبقا للقواعد والنظم المتبعة في القوات المسلحة .

مادة ٥٧ - جميع إصابات ضباط الاحتياط التي تحدث بسبب الخدمة أو بسبب العمليات الحربية أو بإحدى الأسباب الواردة في المادة السابقة والتي تجعلهم غير لائقين للخدمة العسكرية دون المدنية يعوضون عنها على الوجه الآتي :

( أ ) ثمانية جنيهات مصرية أو ثمانون ليرة سورية عن كل درجة من درجات المعز إذا كانت الإصابة بسبب الخدمة .

( ب ) اثنا عشر جنيها مصرية أو مائة وعشرون ليرة سورية عن كل درجة من درجات المعز إذا كانت الإصابة بسبب إحدى الحالات المذكورة في المادة السابقة .

( ج ) ستة عشر جنيها مصرية أو مائة وستون ليرة سورية عن كل درجة من درجات المعز إذا كانت الإصابة بسبب العمليات الحربية .

مادة ٥٨ - تؤدى الى من يعولهم الشهيد أو المفقود من ضباط الاحتياط معونة عاجلة تعادل راتبه أو مكافأته الشهرية عن المدة الباقية من الشهر الذى استشهد أو فقد فيه محسوبة من اليوم التالى لاستشهاده أو فقده ، كما تؤدى اليهم معونة شهرية تعادل راتبه أو مكافأته الشهرية مدة أقصاها ستة أشهر تبدأ من أول الشهر التالى لاستشهاده أو فقده .  
ويوقف أداؤها بمجرد ربط معاش المستشهد .

مادة ٥٩ - إذا لم يظهر المفقود حتى انقضاء المدة المخصوص عليها في المادة السابقة يمنح المستحقون عنه معاشا شهريا مؤقتا يعادل ما يستحقونه من معاش عنه كما لو ثبتت وفاته بسبب الخدمة أو بسبب العمليات الحربية .



**مادة ٦٠** — يربط المعاش للمستحقين عن المفقود بصفة نهائية اذا مضت أربع سنوات من تاريخ فقدته دون أن تثبت وفاته رسمياً أو وجوده على قيد الحياة وذلك طبقاً للأحكام المنصوص عليها في القوانين الخاصة بذلك .

**مادة ٦١** — اذا اتضح أن المفقود موجود على قيد الحياة يوقف صرف المعاش للمستحقين وتسوى حالته في ضوء ما تسفر عنه التحقيقات العسكرية . فاذا ثبت عدم سلامة موقفه يكون للحكومة حق الرجوع عليه بما سبق صرفه .

**مادة ٦٢** — تسرى على المعاشات والمكافآت الممنوحة بمقتضى هذا القانون أحكام القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يختص بالمعاشات والمكافآت وتحديد المستحقين وطريقة التوزيع وكيفية تقدير درجات العجز الكلى والجزئى .

كما تسرى على ضباط الاحتياط أيضاً أحكام المعاشات الاستثنائية وأحكام الفقرات الثلاثة الأخيرة من المادة ٤٩ وأحكام المادة ٧٢ من القانون المشار اليه .

**مادة ٦٣** — يعامل ضباط الاحتياط من موظفى الحكومة أثناء فترات استدعائهم معاملة نظرائهم من الضباط العاملين وذلك في حساب مدد الخدمة أثناء الحرب وتضاف المدد المحسوبة على الأساس المتقدم الى مدد خدمتهم الأصلية في حساب معاشهم أو مكافأته عند تقاعدهم نهائياً من خدمة الحكومة .

وتتظّر ادارة كلتم أسرار حربية سنوياً الوزارات والمصالح عن مدد الخدمة طبقاً لأحوال استدعاء وخدمة هؤلاء الضباط .

**مادة ٦٤** — ضباط الاحتياط الغير موظفى الحكومة يمنحون عند



انتهاء خدمتهم طبقاً لأحكام المادة ٤٨ والبندين أ ، ب من المادة ٥٣ مكافأة  
تحسب على الوجه الآتي :

( أ )  $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2}$  من قيمة الراتب الأصلي المقرر لزميله العامل من المرتبة  
ذاتها من أول درجة عن كل شهر من مدة خدمته العسكرية الفعلية  
التي قضاها في غير زمن الحرب •

( ب )  $\frac{1}{10}$  من القيمة المشار إليها في البند السابق عن كل شهر من  
مدة خدمته العسكرية الفعلية التي قضاها في زمن الحرب •

ويصحب الشهر بواقع ثلاثين يوماً كما تدخل كسور الشهر في  
الحساب •

ولا تحسب الخدمة في زمن الحرب في هذه الحالة مضاعفة •

### الباب الحادي عشر

### أحكام عامة وانتقالية

مادة ٦٥ - تسرى أحكام المادة ٦٣ على من استدعى من ضباط  
الاحتياط أثناء الحرب العالمية الثانية أو حملة فلسطين أو الاعتداء الثلاثي •

مادة ٦٦ - (١) تضم لضباط الاحتياط في الوظائف العامة مدد  
الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة السابقة على التمييز في تلك الوظائف •

وتدخل هذه المدد في الاعتبار سواء عند تحديد أقدميتهم أو تقدير  
راتبهم •

---

(١) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم  
١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٤ - العدد ٦٩ ) والفقرة  
الآخيرة مضافة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ ( الجريدة الرسمية في  
١٩٧١/٣/١٨ - العدد ١١ ) •



وإذا كان التعمين في وظائف القطاع العام فتعتبر فترة الاستدعاء مدة خبرة وتصيب في أقدمية الفئة التي يعمنون فيها .

**مادة ٦٧ -** (١) تحتفظ مصالح الحكومة والمؤسسات والشركات والهيئات الأخرى لضباط الاحتياط بوظائفهم وعلاواتهم الدورية وترقياتهم كما لا يجوز نقلهم الى وظائف أخرى أثناء فترات استدعائهم وفقا لأحكام هذا القانون .

وتعتبر مدة الخدمة كضابط احتياط كأنها قضيت بنجاح إذا كان التعمين تحت الاختبار .

**مادة ٦٨ -** (٢) استثناء من أحكام قوانين التوظيف يكون لضباط الاحتياط الأفضلية عند التعمين أو الترقية بالاقتدار في الوظائف العامة إذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط .

ويستفيد من أحكام هذه المادة المشطوبون من عداد ضباط الاحتياط لعدم لياقتهم الطبية للخدمة العسكرية الفاجم عن الإصابة بسبب الخدمة العسكرية .

وتسرى هذه الأحكام على الهيئات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة .

**مادة ٦٩ -** على جميع دوائر الحكومة والشركات والمؤسسات الأهلية

---

(١) معلقة بقرارى رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٣/٩/٥ - العدد ٢٠١ ) ورقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٤ - العدد ٦٩ ) .  
(٢) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٤ - العدد ٦٩ )  
والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٥/٤/٤ - العدد ٧٦ ) .



اخطار ادارة كاتم أسرار حربية أو الجهة التي تمدها هذه الادارة بأسماء ضباط الاحتياط من موظفيها أو مستخدميها أو عمالها •

ويعتبر مدير المستخدمين أو الموظف المختص مسئولاً عن هذا الاخطار •

مادة ٧٠ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ ) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا ترديد على سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز خمسمائة جنيه مصري أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد ( ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٣١ ، ٣٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ) •

مادة ٧١ - اذا توفى ضابط الاحتياط أثناء فترة استدعائه شيعت جنازته عسكرياً طبقاً للنظم المتبعة في القوات المسلحة •

مادة ٧٢ - تلغى جميع الأحكام التي تتعارض مع أحكام هذا القانون •

مادة ٧٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في اقليمى الجمهورية اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ ،

صدر برياسة الجمهورية في ٤ ربيع الاخر سنة ١٣٧٩ ( ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩ ) •



## قانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١

بإصدار قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود

بالقوات المسلحة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

يعمل بقانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة المرفق ويلغى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة .

### ( المادة الثانية )

تطبق على العاملين بأحكام هذا القانون ، أحكام القوانين والقرارات الجمهورية الخاصة بتعديل الرواتب الأصلية بما فيها العلاوات الدورية والتعويضات الثابتة والاضافية الصادرة قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

- 
- (١) الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٧/٢٢ - العدد ٢٩ تابع .  
 (٢) صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٣/٢٥ - العدد ١٢ )  
 ونص في مادته الثالثة على ما يلي : « يستبدل بعبارتي « المساعد ممتاز ، والمساعدين الممتازين » حيثما وردتا في مواد قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة اليه عبارتا « المساعد أول ، والمساعدين الأول » .



### ( المادة الثالثة )

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويصدر وزير الدفاع القرارات اللازمة لتنفيذه وتظل سارية القرارات والأوامر والتعليمات الصادرة قبل العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه الى أن تعدل أو تلغى .

### ( المادة الرابعة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .  
ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ رمضان سنة ١٤٠١ ( ٢١ يوليو سنة ١٩٨١ ) .

قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف

والجنود بالقوات المسلحة

الباب الأول

الفصل الأول

الخاضعون لأحكام هذا القانون

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على أفراد القوات المسلحة الآتى بيانهم :

( أ ) ضباط الشرف وضباط الصف والجنود المتطوعون ومن في حكمهم .

( ب ) ضباط الصف والجنود المجندون ومن في حكمهم .

( ج ) ضباط الصف والجنود المستبقون في الخدمة والمستعدون لخدمة الاحتياط .

( د ) للطلبة المتطوعون .



- ( هـ ) ضباط الصف والجنود المكفون \*  
 ( و ) المتطوعون من مواطنى الدول العربية وتحدد اللائحة التنفيذية  
 القواعد المنظمة لتطوعهم \*

## الفصل الثانى

### الدرجات والأزياء العسكرية

مادة ٢ - يطلق لفظ ( عسكرى ) على كل من انخرط فى سلك الجندية  
 بالخدمة العسكرية الإلزامية أو بطريق التطوع أو للتكليف يشمل هذا  
 التعبير كافة الرتب والدرجات العسكرية \*

مادة ٣ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ ) تنقسم الدرجات  
 العسكرية لضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الى :

( أ ) درجات أصلية وهى :

- جندى
- عريف
- رقيب \*
- رقيب أول \*
- مساعد
- مساعد أول \*

( ب ) درجات الوكالة وهى :

- وكيل عريف
- وكيل رقيب
- وكيل رقيب أول \*

ويرقى المساعد أول الى رتبة الملازم شرف طبقاً لأحكام هذا القانون \*



مادة ٤ — تحدد علامات رتب ودرجات ضباط الشرف وضباط الصف والجنود وأزيائهم بقرار من وزير الدفاع بناء على اقتراح هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة .

## الباب الثاني

### الخدمة العسكرية وأنواعها ومعتها

مادة ٥ — الخدمة العسكرية إما أن تكون إلزاماً أو بالتطوع .

## الفصل الأول

### الخدمة الإلزامية

مادة ٦ — مدة الخدمة العسكرية الإلزامية هي مدة الخدمة العسكرية المقررة في قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ .

وتنقسم إلى خدمة عاملة وخدمة بالاحتياط ويحدد قانون الخدمة العسكرية والوطنية قواعد هذه الخدمة .

وإذا جند الفرد بسنة زيادة طبقاً لقانون الخدمة العسكرية والوطنية جاز التصديق برفع هذه السنة طبقاً للقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٧ — المجندون هم من يؤدون الخدمة إلزاماً طبقاً لقانون الخدمة العسكرية والوطنية .

ويعتبر في حكم المجندين فيما يتعلق بأحكام هذا القانون الآتي ذكرهم :

(١) ضباط الصف والجنود من التطوعين العاديين .



(ب) ضباط الصف والجنود المجنود الذين يتم التصديق على استمرارهم في الخدمة بالراتب العادي لمدة لا تتجاوز سنة عقب اتمام مدة الخدمة الالزامية وذلك حتى استيفائهم شروط التجديد بالراتب المالي •

(ج) ضباط الصف والجنود الذين يتم التصديق على اعادتهم للخدمة بالراتب العادي لمدة لا تتجاوز سنة وذلك حتى استيفائهم شروط الاعادة بالراتب المالي •

مادة ٨ - الخدمة بالاحتياط اما أن تكون عن طريق الاستبقاء بالخدمة عند حلول موعد نقل الفرد الى الاحتياط أو باستدعائه لخدمة الاحتياط طبقا للأحكام المقررة قانونا •

ويعامل أفراد الاحتياط خلال فترات استبقائهم أو استدعائهم للخدمة بالقنوات المسلحة معاملة المجندين من جميع الوجوه فيما عدا الحقوق المالية •

مادة ٩ - يجوز لوزير الدفاع على اقتراح هيئة التنظيم والادارة نقوات المسلحة وقف النقل الى الاحتياط بالنسبة الى بعض أو كل المجندين الذين أتموا مدة خدمتهم الالزامية العاملة وذلك لمدة ستة شهور قابلة للتجديد لمدة أخرى فقط اعتبارا من التاريخ المحدد لنقلهم الى الاحتياط وتخصص هذه المدة من مدة خدمة الاحتياط لهؤلاء الأفراد ويعتبرون خلال هذه الفترة مستبقين بالخدمة وتطبق عليهم خلالها جميع أحكام القوانين واللوائح الخاصة بأفراد الاحتياط اعتبارا من التاريخ المشار اليه وتحدد اللوائح التنفيذية الحالات التي يتم فيها وقف النقل الى الاحتياط طبقا لأحكام هذه المادة •



## الفصل الثاني الخدمة بالتطوع

مادة ١٠ - المتطوعون برواتب عالية هم الأفراد الذين يتطوعون للخدمة في درجات ضباط الصف والجنود المخصص لها درجات بميزانية القوات المسلحة ويعينون من بين خريجي المنشآت التعليمية بالقوات المسلحة .

ويجوز قبول تطوع الاناث ومواطنى الدول العربية للخدمة في القوات المسلحة وتحدد شروط وقواعد ونظم التطوع وفقا للوائح التنفيذية .

ويعتبر في حكم المتطوعين الآتى ذكرهم :

( أ ) المجندون الزاما الذين يبدون رغبتهم في التطوع عند بدء خدمتهم أو خلالها وذلك اعتبارا من التاريخ المحدد بتصديق جهة التنظيم والادارة المختصة بقبول تطوعهم .

( ب ) المجندون الزاما الذين يتمون خدمتهم الالزامية الماملة ويتم التصديق على طلبهم تجديد الخدمة بالراتب المالى وذلك اعتبارا من تاريخ نقل دفعتهم الى الاحتياط .

( ج ) المجندون الزاما الذين أتموا خدمتهم الالزامية الماملة ويتم التصديق على طلبهم بالعودة الى الخدمة بالراتب المالى وذلك اعتبارا من التاريخ المحدد بتصديق جهة التنظيم والادارة المختصة .

( د ) المتطوعون الذين سبق انهاء خدمتهم ويتم التصديق على طلبهم بالعودة الى الخدمة وذلك اعتبارا من التاريخ المحدد بتصديق جهة التنظيم والادارة المختصة .



ويراعى بالنسبة للفتات الواردة بالبندين ج ، د أعمال حكم المادة ٢٠ من هذا القانون .

مادة ١١ - يعتبر طالبا طبقا لأحكام هذا القانون الآتى ذكرهم :

- ( أ ) من يقبل تطوعه بالراتب العالى من الذكور أو الاناث .
- ( ب ) المجندون الزاما الذين صودق على تحويلهم الى متطوعين بالراتب العالى عند بدء أو خلال خدمتهم الالزامية .
- ويكون ذلك اعتبارا من التاريخ المحدد لقبول تطوعهم أو تحويلهم وحتى تاريخ استحقاق صرف الراتب العالى .

مادة ١٢ - اذا استغنى عن خدمة الطالب المتطوع الذى لم يسبق له تأدية الخدمة الالزامية بالقوات المسلحة قبل تمضية مدة الدراسة بنجاح فلا تحسب مدة الدراسة من مدة خدمته العسكرية .

مادة ١٣ - اذا قررت جهة التنظيم والادارة المختصة انتهاء خدمة المتطوع خلال الثلاث السنوات الأولى من تطوعه طبقا لأحكام هذا القانون وكان ملزما بالخدمة العسكرية جاز تجنيده الزاما المدة التى تكمل مدة الخدمة العسكرية الالزامية العاملة المقررة عليه فاذا زادت مدة تطوعه على تلك المدة تحسب المدة الزائدة من مدة خدمته فى الاحتياط .

### الفصل الثالث

#### تجديد الخدمة

مادة ٢٤ - تجديد الخدمة هو الترخيص بالاستمرار فى الخدمة العسكرية للمجندين الزاما أو المتطوعين بالقوات المسلحة بعد انتهاء مدة خدمتهم الالزامية العاملة أو مدة تطوعهم طبقا للقواعد والشروط الواردة فى هذا القانون ولائحته التنفيذية .



مادة ١٥ - يكون تجديد الخدمة للمجندين والمتطوعين طبقا للقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية مع مراعاة ما يلي :

- ( أ ) أن يكون تجديد الخدمة بناء على رغبة الفرد كتابة .
- ( ب ) أن يوصى قائده المباشر بتجديد خدمته .
- ( ج ) أن يكون لائقا طبيا للاستمرار في الخدمة طبقا للمستويات الطبية التي تحددها اللائحة التنفيذية .
- ( د ) أن تسمح درجات الميزانية بذلك .

وفي جميع الأحوال يلتزم الفرد بعد التجديد بالقيام بالعمل الذي صودق على تجديد خدمته من أجله .

مادة ١٦ - يجوز لجهة التنظيم والادارة المختصة التصديق بتحديد الخدمة بالراتب العالي للمجندين الذين انتهت خدمتهم بالالزامية العاملة متى كانوا مستوفين لشروط التجديد .

مادة ١٧ - يجوز لجهة التنظيم والادارة المختصة التصديق للمجندين الذين يتمون مدة خدمتهم بالالزامية العاملة ويرغبون في التجديد بالاستمرار في الخدمة العاملة وذلك حتى يتم استيفائهم لشروط التجديد على ألا تزيد فترة استبقائهم على سنة .

مادة ١٨ - يستمر المتطوع في الخدمة بالقوات المسلحة لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ استحقاقه لصرف الراتب العالي ما لم تنته خدمته قبل ذلك لأحد الأسباب الواردة في هذا القانون .

ويم تجديد التطوع لمدة تالية كل خمس سنوات من تاريخ اليوم التالي لانتهاء مدة التطوع السابقة ، وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات تجديد التطوع .



مادة ١٩ - يخفى من تجديد التطوع كل من أتم خمسة عشر علما خدمة فعلية ويستمر في الخدمة الى سن الاحالة للتقاعد ما لم تنته خدمته قبل ذلك لأحد الأسباب المقررة قانونا .

### الفصل الرابع

#### الاعادة الى الخدمة

مادة ٢٠ - الاعادة الى الخدمة هي التصديق للأفراد باستئناف خدمتهم العسكرية بعد أن يكونوا قد تركوها وذلك طبقا للقواعد والشروط الآتية :

- ( أ ) أن تكون خدمة الفرد العسكرية السابقة قد انتهت بسبب نقله الى الاحتياط أو الى وظيفة مدنية أو بسبب عدم الرغبة في التجديد أو بسبب الاستقالة .
- ( ب ) ألا تقل درجة أخلاقه عن ( جيدة ) .
- ( ج ) ألا يكون قد مضى على تركه الخدمة العسكرية أكثر من سنتين .
- ( د ) أن يكون لائقا طبيا للاعادة الى الخدمة طبقا للمستويات الطبية المعمول بها .
- ( هـ ) أن يكون حسن السير والسلوك وألا يكون قد صدر الحكم عليه في جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .
- ( و ) ألا تريد سن المجند المعاد للخدمة على ثلاثين سنة وقت التصديق بالاعادة .
- ( ز ) أن توافق جهة التنظيم والادارة المختصة على الاعادة .

مادة ٢١ - تكون الاعادة الى الخدمة بالنسبة للمتطوع بذات الدرجة التي انتهت بها خدمته ويعتبر تاريخ الاعادة استمرارا لخدمته في الدرجة المعاد بها وتحسب أقدميته كالآتي :



( أ ) إذا كانت العودة الى الخدمة قد تمت خلال سنة من تاريخ تركها  
ترد اليه أقدميته الأصلية بالنسبة لزملائه الذين كانوا معه في درجته  
فإذا كانوا قد رفقوا الى درجة أعلى يرقى اليها متى كان مستوفيا  
لشروط الترقى عدا شرط تمضية الحد الأدنى الزمنى المقرر .

( ب ) إذا كانت العودة الى الخدمة بعد أكثر من سنة من تاريخ تركها  
يوضع في مركزه الرسمى الذى كان يشغله بكسف الإقدمية بذات  
الدرجة التى أنهيت بها خدمته حتى ولو كان زملاؤه قد رفقوا  
الى الدرجة الأعلى .

أما المجند فيعاد بالدرجة التى كان مفروضاً أن يجدد له بها  
لأول مرة بالراتب المالى .

مادة ٢٢ - يجوز لجهة التنظيم والادارة المختصة التصديق للمجندين  
الذين نقلوا الى الاحتياط بالعودة للخدمة العسكرية لمدة أقصاها سنة  
بالراتب المادى وذلك متى كانوا مستوفين لشروط الاعادة عدا شرط  
التأهيل .

ويتم التصديق بصرف الراتب المالى متى استوفوا شرط التأهيل  
خلال تلك المدة وفى حالة عدم استيفائهم لهذا الشرط بنهاية السنة تنتهى  
خدمتهم .

### الفصل الخامس

#### مدة الخدمة المقررة

مادة ٢٣ - يفقد العسكرى من مدة خدمته المدد الآتية :

( ١ ) مدة العقوبات المفيدة للعصبة الصادرة انضباطيا أو من المحاكم  
العادية أو العسكرية .



(ب) مدة الحبس الاحتياطي عن جريمة ثبتت أدلته فيها أمام المحاكم العادية أو العسكرية .

(ج) مدة الغياب دون إذن في حالة الإدانة من محكمة عسكرية .  
أما في حالة أدلته لنضباطيا فيفقد مدة الغياب دون إذن إذا

زادت المدة على خمسة أيام .

(د) مدة العروب .

(هـ) مدة الأسر في حالة الحرب إذا وقع أسيرا بسبب إهماله .

(و) مدة وجوده بالمستشفى إذا ثبت تمارضه أو افتصاليه للمرض أو الإصابة أو كان المرض أو الإصابة بسبب جريمة ثبتت أدلته فيها .

(ز) مدة الدراسة أو الدورات التدريبية للمجندين التي تمعد بكلية ضباط الاحتياط أو المنشآت التعليمية داخل القوات المسلحة أو خارجها والتي لا تنتهي بنجاح وذلك طبقا للقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية . وذلك مع مراعاة عدم تحصيل ما صرف إلى المجند من راتب خلال مدة الدراسة .

و لاحتفاظ مدد الخدمة المفقودة المشار إليها في حساب المعاش أو المكافأة أو اتمام الخدمة بقسميها .

مادة ٢٤ - يجوز أن ترد للمجنّد مدة أقصاها ثلاثون يوما من مدة خدمته التي يكون قد فقدوها بسبب الحبس الانضباطي إذا كان من شأن هذا الرد أن يمكنه من النقل إلى الاحتياط مع دفعته وتحدد شروط ذلك باللائحة التنفيذية .



## الباب الثالث

### ملفات الأفراد وكشوف الإندمية وتقارير الكفاءة

مادة ٢٥ - ينشأ لكل فرد عسكري عند بدء ارتباطه بالخدمة ملفان يحفظ أحدهما في جهة السجلات العسكرية المختصة وثنائهما في الوحدة التي ينتمى بها ، وتكون بيانات الملف المحفوظ في جهة السجلات العسكرية طبق الأصل للملف المحفوظ بالوحدة .

وتحدد اللائحة التنفيذية البيانات التي تدون في الملف وكيفية استيفائه وأسلوب حفظه .

مادة ٢٦ - تخصص جهة السجلات العسكرية المختصة رقما عسكريا لكل عسكري يدون على ملف ونماذج خدمته عند ارتباطه بالخدمة ويظل هذا الرقم ملازما له طوال مدة خدمته سواء أكان بالخدمة أو الاحتياط أو أنهيت خدمته .

ويدرج هذا الرقم قبل اسم العسكري في جميع المستندات والأوراق والمكتبات المتعلقة به .

مادة ٢٧ - تجدد اللائحة التنفيذية شروط إعداد كشوف الإندمية العامة والخاصة لفتيات ضباط الصف والجنود المتطوعين ذوي الرواتب المالية ولا يجوز إجراء أي تعديل في هذه الكشوف إلا بمقتضى أوامر عسكرية تصدر في هذا الشأن .

مادة ٢٨ - يخضع ضباط الشرف وضباط الصف والجنود المتطوعون من ذوي الراتب المالي لنظام تقارير الكفاءة وتحرر هذه التقارير سنويا وتجدد اللائحة التنفيذية إجراءات إعداد هذه التقارير والأسس التي تتبع في وضعها وأسلوب اعتمادها وكيفية التظلم منها .



## الباب الرابع

### الترقية

#### الفصل الأول

##### الترقية إلى رتب ضباط الشرف

مادة ٢٩ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ ) تكون ترقية المساعد أول إلى رتبة الملازم شرف طبقاً للشروط الآتية :

- ( أ ) أن يوصى رؤساؤه بذلك .
- ( ب ) أن يمضي ثلاث سنوات على الأقل في درجة المساعد الأول .
- ( ج ) أن تسمح الدرجات المالية بالميزانية بترقيته .
- ( د ) أن يكون تلم التأهيل وفقاً للقواعد والشروط التي تقررها هيئة التدريب بالقوات المسلحة ويمصدق عليها وزير الدفاع أو من يفوضه .
- ( هـ ) أن توافق لجنة الضباط المختصة على الترقية .

وتكون الترقية طبقاً للائحة المحددة بكشوف أقدمية المساعدين الأول لكل من استوفى شروط الترقية إلى رتبة الملازم شرف ، ومن لا يستوفي شروط الترقية إلى رتبة الملازم شرف أو التعين في رتبة الملازم فني طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، يستمر في درجة المساعد أول حتى بلوغه سن التقاعد ما لم يقرر إنهاء خدمته قبل ذلك وفقاً لأحكام هذا القانون .

ويوضع المساعد أول المرقي لرتبة الملازم شرف تحت الاختبار لمدة سنة في وحدة أخرى غير وحدته الأصلية فإذا أمضاه بنجاح بقيت في



رتبته اعتباراً من تاريخ وضعه تحت الاختبار وإذا لم يمضها بنجاح تتراد فترة الاختبار لسنة أخرى يخدم خلالها بوحدة أخرى فإذا أمضاها بنجاح يثبت في رتبة الملازم شرف اعتباراً من تاريخ وضعه تحت الاختبار في المرة الثانية ، فإذا لم يمضها بنجاح يستمر بالخدمة برتبة الملازم شرف حتى بلوغه سن التقاعد ما لم يتقرر إنهاء خدمته قبل ذلك وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٢٠ - تكون ترقية الملازم شرف إلى الرتبة الشرفية التالية طبقاً للائحة المحددة يكتسب أفضلية ضابط الشرف متى استوفى للشروط التالية :

( أ ) أن يمضى مدة خدمة فعلية قدرها سنتان على الأقل في رتبة ملازم شرف للترقية إلى رتبة ملازم أول شرف وثلاث سنوات على الأقل في رتبة الملازم أول شرف للترقية لرتبة النقيب شرف وأربع سنوات في رتبة النقيب شرف للترقية لرتبة رائد شرف .

( ب ) أن يوصى رؤسائه بترقيته .

( ج ) أن تسمح الدرجات الخالية بالموازاة بالترقية .

( د ) أن يكون تام التأهيل وفقاً للقواعد والشروط التي تقررها هيئة التدريب بالقوات المسلحة ويصدق عليها من وزير الدفاع أو من يفوضه .

( هـ ) أن توافق لجنة الضباط المختصة على الترقية .

ولا يسمح لضباط الشرف بالتقدم لفرق التأهيل أو لامتحانات الترقى إلى رتبة أعلى أكثر من ثلاث مرات متتالية فإذا لم يمضها بنجاح يبقى بالخدمة برتبته حتى السن المقررة للتقاعد ما لم يتقرر إحالته للتقاعد قبل ذلك طبقاً لأحكام المادة ( ١٠٩ ) من هذا القانون .



## الفصل الثاني

### ترقية ضباط الصف والجنود ذوي الراتب العالي

مادة ٢١ - تتم ترقية المتطوع ذي الراتب للمالى حتى درجة المساعد ممتاز بالأقدمية متى استوفى الشروط الآتية :

( أ ) أن يوصى قائد الفرع الرئيسى أو قائد القوة أو مدير الإدارة التى يتبعها المتطوع بذلك .

( ب ) أن يمضى — على الأقل — الحد الأدنى الزمنى المقرر للخدمة بكل درجة مدة خدمة فعلية حسنة .

( ج ) أن تسمح الدرجات الخالية بالميزانية بالترقية .

( د ) أن يكون تام للتأهيل على النحو الآتى :

١ - أن يحصل على الدورات التعليمية الحتمية والمؤهلات التى تفررها هيئة التدريب بالقوات المسلحة .

٢ - أن يجتاز امتحانات الترقية أو اختبارات المهارة فى المستوى المقرر طبقا للشروط التى تضمنها النسخة المختصة .

( هـ ) ألا يكون محبوسا احتياطيا أو موضوعا تحت التحفظ المسكرى أو معالا للمحاكمة وفى حالة صدور الحكم بالبراءة يرقى اعتبارا من ذات التوقيت الذى كان مقررا أن يرقى فيه طبقا لأقدميته إذا كان مستوفيا لشروط الترقية .

( و ) أن يكون قد رد إليه اعتباره عن أحكام المحاكم العسكرية أو المدنية أن رفعت آثار العقوبات الانضباطية الواقعة عليه طبقا للشروط التى تحددها اللوائح التنفيذية .

مادة ٢٢ - تكون الترقية بالأقدمية الموضحة فى كشوف الأقدمية لكل



من استوفى الشروط المحددة للترقية الموضحة بالمادة (٣١) ويكون شغل  
الفرجات الحربية بالميزانية للسياسة المقررة لشغل هذه الفرجات التي  
تصحبها هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة .

مادة ٢٣ - العسكريون الذين يوجدون بمأموريات أو بعثات خارج  
الجمهورية تقسم هيئة للتدريب للقوات المسلحة بالاستمراك مع هيئة  
التنظيم والادارة للقوات المسلحة نظم تأهيلهم .

مادة ٢٤ - ( معدلة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ ) لا يسمح  
للعسكري بالتقدم لامتحانات الترقية من درجة الى درجة أعلى أكثر من  
ثلاث مرات متتالية ولا يجوز التغلف عن أحداهما الا في الحالتين الآتيتين :

( أ ) اصابته بمرض يمنعه عن تأدية الامتحان ويثبت ذلك بتقرير من  
المستشفى العسكري المختص ، وعلى الادارة التابع لها العسكري  
التغلف بسبب المرض أخلاص هيئة التدريب للقوات المسلحة بذلك  
في موعد لا يتجاوز فترة انعقاد الامتحان .

( ب ) وجوده بمأمورية أو بعثة خارج الجمهورية .

عندما كان التغلف بسبب غير هذه الأسباب احتسب من المرات  
الثلاث .

ويجوز الاستغناء عن خدمة الفرد اذا قصر في امتحانات الترقى  
ثلاث مرات متتالية .

ويجوز بناء على موافقة هيئة التنظيم والادارة بالقوات المسلحة  
وطبقا للقواعد والشروط التي تضعها بالاستمراك مع هيئة التدريب منح  
المقصرين فرصة رابعة بعد مضي سنة على الاكل من تاريخ تأدية آخر  
امتحان .

واذا لم يستغن عن خدمته يظل بالخدمة الى سن الاحالة الى التقاعد



المقرر لدرجته ما لم تنته خدمته بسبب آخر • على أنه بالنسبة لضابط الصف من درجة المساعد فأعلى فيستوفون في الخدمة بدرجاتهم حتى بلوغهم سن الإحالة إلى التقاعد المقررة لدرجاتهم •

مادة ٣٥ - (مستجلة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢) يكون الحد الأدنى الزمنى لترقية ذوى الراتب المسمى إلى الدرجات التى تلى درجاتهم مباشرة كالاتى :

- ( أ ) سنتان على الأقل في درجة جندي الترقى الى درجة عريف •
- ( ب ) أربع سنوات على الأقل في كل درجة من درجات عريف و رقيب أول للترقى الى الدرجات التالية لكل منها •
- ( ج ) ثلاث سنوات على الأقل في درجة المساعد للترقية الى درجة المساعد أولاً •

ويجوز لوزير الدفاع - في المناسبات القومية أو أحوال للضرورة التى يحددها بقرار منه بناء على عرض هيئة التنظيم والإدارة بالقوات المسلحة - أن يصدر قرارا بالترقية الى الدرجة التالية إذا أمضى الفرد سنتين زيادة على الحد الأدنى المقرر للترقية الى الدرجة التالية وذلك في حدود الدرجات الخالية الواردة بميزانية القوات المسلحة مع التقيد بقواعد الأقدمية وشروط شغل الدرجات المنصوص عليها في هذا القانون •

مادة ٣٦ - يجوز ان يحل دوره في الترقية طبقاً لأقدميته ولم يكن في هذا الوقت قد أمضى مدة الخدمة الفعلية الحسنة المقررة لدرجته ، أن يستكمل هذه المدة من مدة الخدمة الفعلية الزائدة على المدد المقررة لدرجاته السابقة ويحد أقصى مقداره سنتان بشرط أن يكون مستوفياً الذى يحددها بقرار منه بناء على عرض هيئة التنظيم والإدارة بالقوات لىبقى شروط الترقية وأن يكون ذلك مرة واحدة طوال خدمته •

مادة ٣٧ - تحدد اللائحة التنفيذية السلطة المخولة لكل قائد في



ترقية ضباط الصف والجنود المتطوعين الى مختلف للدرجات الواردة بهذا القانون وكذلك القواعد والشروط المنظمة للترقية في هذه الدرجات .

### الفصل الثالث

#### ترقية ضباط الصف والجنود المجندين

مادة ٢٨ - تتم ترقية ضباط الصف والجنود المجندين طبقا للشروط التي تضمنها هيئة التنظيم والادارة بالاشتراك مع هيئة التدريب للقوات المسلحة .

وتعدد اللائحة التنفيذية السلطة المخولة لكل قائد في الترقية الى الدرجات المختلفة .

### الفصل الرابع

#### درجات الوكالة

مادة ٣٩ - يجوز منح درجة الوكالة لضباط الصف والجنود في الحدود الآتية :

( أ ) وكيل رقيب أول في حدود رتب الدرجات المخصصة لدرجة رقيب أول في الميزانية .

( ب ) وكيل رقيب في حدود ثلث الدرجات المخصصة لدرجة رقيب في الميزانية .

( ج ) وكيل عريف في حدود نصف الدرجات المخصصة لدرجة عريف بالميزانية .

وتمنح درجات الوكالة للمتطوعين والمجندين على السواء وتحدد اللوائح التنفيذية شروط وقواعد منحها .



ولا يترتب على منح درجات الوكالة أى تعديل فى الأقدمية للمامة أو الاعفاء من شروط الترقية للأعرجات الأصلية ، ولا يترتب على الحرمان من درجات الوكالة أى مساس بالأقدمية .

## الفصل الخامس

### الترقية الاستثنائية

مادة ٤٠ - يجوز ترقية العسكري استثنائيا إلى الرتبة أو الدرجة التالية دون التقيد بشروط الترقية أو الحد الأدنى الزمنى المقرر وفقا لأحكام هذا القانون إذا قام العسكري بأعمال استثنائية مجيدة فى ميدان القتال أو فى خدمة القوات المسلحة وذلك طبقا للقواعد والشروط التى تمدها اللوائح التفصيلية .

وتحدد أقدمية العسكري فى الدرجة المرقى إليها استثنائيا من تاريخ ترقيته إليها .

ولا تجوز ترقية للعسكري إلى رتبتين أو درجتين أصليتين خلال سنة واحدة وتحسب مدة السنة من تاريخ الترقية الأولى .

## الباب الخامس

### تنزيل الدرجة وتحديد الأقدمية فيها وإعادة الترقية

مادة ٤١ - ( مستبعدة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ ) يكون تنزيل الدرجة انضباطيا لدرجة واحدة فقط فى المرة الواحدة ، أما تنزيل للدرجة الدرجة بحكم محكمة عسكرية فيكون لدرجة أو أكثر .

ويكون تنزيل درجات ضباط الصف بما فيهم المساعدون انضباطيا من سلطة العامة والفرزسة طبقا للأحكام الانضباطية العسكرية المعمول بها بالقوات المسلحة .



مادة ٤٢ - إذا أنزلت درجة العسكري الى درجة أدنى ثمعد الأقدمية فيها باعتبارها أقدم فرد يشغلها .

وتنظم اللائحة التنفيذية شواهد وشروط تنزيل الدرجة .

مادة ٤٣ - يجوز للنظر في إعادة الدرجة للعسكريين الذين أنزلت درجاتهم الى الدرجات التي أنزلوا عنها وذلك طبقا للقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

### الباب السادس

#### الأسبقية في الخدمة

مادة ٤٤ - تكون الأسبقية بين ضباط الصف والجنود في الدرجة الواحدة كالآتي :

- ( أ ) ضباط الصف أو الجنود المتفوق .
- ( ب ) ضباط الصف أو الجنود المستمر في الخدمة بعد انتهاء فترة خدمته الإلزامية الحاملة خلال فترة استيفائه لشروط التجديد .
- ( ج ) ضباط الصف أو الجنود المطد للخدمة بعد انتهاء فترة خدمته الإلزامية الحاملة خلال فترة استيفائه لشروط الاعادة .
- ( د ) ضباط الصف أو الجنود المجند .
- ( هـ ) ضباط الصف أو الجنود الاحتياط .
- ( و ) ضباط الصف أو الجنود الخلف .

مادة ٤٥ - تكون الأسبقية فيما بين العسكريين الحاضرين على درجات متماثلة في صفوف الأقدمية وفقا لتاريخ حصولهم على تلك الدرجات وعند التساوي يمتد بتاريخ الحصول على الدرجة السابقة لهم



مبا دونها ثم الى تاريخ التخرج من المنشآت التطيمية أو تاريخ الالتحاق بالخدمة فاذا تساوى ذلك كله فيرجع الى كشف أقدمية التخرج أو أقدمية الرقم للمسكرى على حسب الأحوال .

### الباب السابع

#### النقل والالحاق والانتداب

مادة ٤٦ - تحدد اللائحة التنفيذية قواعد وشروط ونظم نقل المسكرين من وحدة الى أخرى داخل أفرع وإدارات القوات المسلحة .

أما نقل المسكرين من أحد أفرع القوات المسلحة الى فرع آخر أو من إدارة الى أخرى فيتم بقرار من هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة .

وفي جميع الأحوال يجب صدور ترخيص النقل محددًا للتاريخ الذى يتم فيه ويجب تنفيذ النقل اعتبارًا من هذا التاريخ .

مادة ٤٧ - لا يجوز الحاق المسكرين من وحدة الى أخرى ، ومع ذلك يجوز في حالة الضرورة ولمقتضيات العمل التى تفرضها دواعى الصالح العام بالقوات المسلحة الحاق أحد المسكرين من وحدة الى أخرى داخل فرعه الأصلية بالقوات المسلحة ولمدة لا تتجاوز ستة أشهر وذلك وفقا للشروط والقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٨ - ( الفقرة الأولى مستبعدة بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٨ ) يجوز نحب التطوع لمدة أقصاها أربع سنوات للخدمة في إحدى وحدات القوات المسلحة خارج إدارته أو فرعه الأصلية ، كما يجوز تجاوز هذه المدة إذا ما اقتضت ذلك دواعى الصالح العام أو الطالة الصخية .



وفي جميع الأحوال يجب تصديق هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة على هذا النخب .

أما بالنسبة لضباط الشرف فيكون نخبهم وفقاً لأحكام المادة (٦١) من القانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة .

### الباب الثامن

#### التحويل من مهنة إلى أخرى

مادة ٤٩ - يجوز تحويل العسكري من فئة التي تطوع بها إلى فئة أخرى في الحالات الآتية :

- ( أ ) وجود زيادة في أفراد الفئة التي تطوع بها .
- ( ب ) توحيد نسب الاستكمال للفئات المختلفة .
- ( ج ) توحيد مستويات المهارة ونظم الترقية والمعاملة بين الفئة الواحدة أو بين الفئات المتماثلة في القوات المسلحة .
- ( د ) الحصول على المؤهل والخبرة اللازمين للفئة المطلوب التحويل إليها .
- ( هـ ) انخفاض المستوى الطبى للفرد عن المستوى المقرر للفئة التي تطوع بها .

ويتم التحويل بتصديق من هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات التحويل من فئة إلى أخرى .



## الرباب أنلسع

### الرواتب والعمويفسات والمكلفات

مادة ٥٠ - روابب العسكرين هى :

( أ ) الراتب الأصلى :

هو الراتب المقرر للدرجة بما فى ذلك العلاوات الدورية طبقا لما هو وارد بالجدول المرافق لهذا القانون .

( ب ) العمويفسات الثابطة :

وتشمل البدلات والعلاوات التى يقطوع منها احتياطى المعاش وفقا للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

وتضم العمويفسات الثابطة التى يقطوع منها احتياطى المعاش الى الراتب الأصلى عند حساب العمويفسات التى تقرر بولقع نسبة من الراتب .

( ج ) العمويفسات الاضافية :

وتشمل البدلات والعلاوات الاضافية التى لا يستقطوع منها احتياطى المعاش .

ويكون تعديل الرواتب الاصلية والعمويفسات الثابطة والاضافية وقواعد تطبيقها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الدفاع .

مادة ٥١ - يستحق العسكريون المرتبات المقررة فى الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :



( أ ) المجندون من ذوى المؤهلات المتوسطة ومنحون مكافأة شهرية شاملة تعادل أول مربوط الفئة المقررة لمؤهلاتهم في الجهاز الإداري للدولة وذلك طوال الستة أشهر الأخيرة من مدة خدمتهم الإلزامية .

( ب ) بالنسبة للفرد المستبقى أو المستدعى أو المكلف يعامل ماليا طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه والقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التهيئة العامة .

( ج ) يستحق الطالب اعتبارا من التاريخ المحدد لقبول تطوعه مكافأة مالية تعادل أولًا مربوط الدرجة المقررة وحتى تاريخ استحقاقه للراتب العالي .

( د ) يستحق المتطوع صرف الراتب العالي لدرجته المقرر تخفيضه بها اعتبارا من المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

( هـ ) بالنسبة للمجند الذي يتم التصديق على استمراره بالخدمة بالراتب العادي حتى استيفاء شروط التجديد يمنح راتب الدرجة المستمر بها وذلك الى أن يستوفى شروط التجديد فيمنح أولًا مربوط الدرجة التي يتم التصديق على استمراره بها كممتطوع بالراتب العالي .

( و ) المادون للخدمة تكون معاملتهم المالية كالتالي :

١ - المجند الماد للتقدمة بالراتب العادي يمنح راتب الدرجة الماد اليها .

٢ - المجند الماد للخدمة بالراتب العالي يمنح أول مربوط الدرجة التي يعاد اليها .

٣ - المتطوع الماد للخدمة يحصل على آخر راتب كان يتقاضاه قبل تركه للخدمة ويتم تسوية حالته وفقا لأحكام المادة (٢١) من هذا القانون .



مادة ٥٢ - تكون المعاملة المالية لضباط الشرف في كافة الأحوال طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٥٣ - ضباط الصف الذين تنزل درجاتهم الى درجة واحدة أو أكثر طبقاً لحكم المادة ٤٢ من هذا القانون تخفض رواتبهم بمقدار آخر علاوة دورية كاملة تقلضوها وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لتزليل الدرجة .

مادة ٥٤ - يمنح العسكري عند ترقيته حتى درجة مساعد ممتاز بداية مربوط الدرجة المرقى إليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر على ألا يؤثر ذلك في موعد استحقاقه للعلاوة الدورية .

مادة ٥٥ - يمنح العسكري علاواته الدورية في أول يوليو من كل علم ويتدرج راتبه في الزيادة طبقاً لاستحقاقه للعلاوات الدورية سنوياً حتى يصل أو يجاوز راتبه بداية مربوط الدرجة التالية ، فيمنح العلاوة الدورية بفتح الدرجة التالية ويتدرج راتبه بالزيادة بمقدار ذلك سنوياً بحصوله على العلاوة الدورية المقررة لهذه الدرجة سنوياً على ألا يجاوز راتبه نهاية مربوط الدرجة التالية لدرجته الأصلية .

وتحسب مدة السنة التي تستحق بانتقضائها للعلاوة الدورية ابتداء من أول يوليو التالي لتاريخ استحقاق صرف الراتب العالي أو من تاريخ آخر علاوة دورية حصل عليها ، فإذا لم يوافق هذا التاريخ أول يوليو يمنح جزءاً من العلاوة يصب على أساس أن الشهر للخدمة الحسنة يعادل  $\frac{17}{12}$  من قيمة العلاوة الدورية مع جبر كمسور الشهر الى شهر .

وفي جميع الأحوال لا تدخل في حساب قيمة العلاوة الدورية مدة الخدمة المفقودة أو الإجازة الخاصة بدون راتب .

ويحسب الراتب الذي تسوى على أساسه مستحققات من تنتهي



خدمته قبل ميعاد استحقاق العلاوة الدورية على أساس إضافة نسبة من العلاوة تعادل المدة التي قضاه بالخدمة من تاريخ استحقاق آخر علاوة حتى تاريخ انتهاء الخدمة •

مادة ٥٦ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح العسكريين التعميمات والبدلات الآتية :

- ( أ ) تعويضات تقرر لمقابلة مصروفات غطية •
- ( ب ) تعويضات تقتضيها ظروف الخدمة التي يتعرض فيها الفرد لمخاطر خاصة أو تتطلب بذل جهود مميزة عما تتطلبه سائر الخدمة •
- ( ج ) بدل طبيعة عمل (١) •

(١) صدر القرار الجمهوري رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ بمنح علاوة مهنة قدرها سبعة جنيهاات شهريا للمساعدين وضباط الصف الفنيين ذوى الراتب العالى خريجي المدارس الفنية بالقوات الجوية ( الجريدة الرسمية فى ١٢/٤/١٩٨٤ - العدد ١٥ ) •

وأنظر أيضا القرارات الجمهورية أرقام ١٣٥ لسنة ١٩٨٤ بمنح بدل خدمة لضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ( الجريدة الرسمية - العدد ١٥ فى ١٢/٤/١٩٨٤ ) و ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بتقرير علاوة مهنية لحملة الشهادات من خريجي الفرق بالمدارس الفنية العسكرية والمسانقين بنظام التدريب المهني ( الجريدة الرسمية - العدد ١٥ فى ١٢/٤/١٩٨٤ ) و ١٧٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن صرف علاوة شرطة للضباط والدرجات الأخرى بالشرطة العسكرية ( الجريدة الرسمية - العدد ٢٣ فى ٦/٦/١٩٨٥ ) و ٢١٩ مكرر لسنة ١٩٨٥ بشأن صرف علاوة الخطر للقائمين بالمظلات والصاعقة والغطس فى القوات المسلحة ( الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ فى ٣١/٦/١٩٨٥ ) و ١٢٦ لسنة ١٩٨٦ بصرف بدل تعيين نقدى بصفة موحدة لبعض فئات أفراد القوات المسلحة ( الجريدة الرسمية - العدد ١٥ فى ١٠/٤/١٩٨٦ ) و ٣٢ لسنة ١٩٨٧ بتعديل فئة العلاوة الفنية للضباط والمبادلة والبيطريين والضباط الفنيين بالكادر الفني بالقوات المسلحة ( الجريدة الرسمية - العدد ٨ فى ١٩/٢/١٩٨٧ ) و ٥٣ لسنة ١٩٨٨ بتقرير علاوة مهنة لبعض ضباط الشرف المهنيين بالقوات المسلحة ( الجريدة الرسمية - العدد ٥ فى ٤/٢/١٩٨٨ ) •



(د) بدل إقامة لمن يخدمون في مناطق تتطلب ظروف الحياة فيها تقرر هذا البديل أثناء الإقامة في هذه المناطق .

(هـ) تعويضات علمية أو مهنية للحاصلين على مؤهلات عملية أو علمية معينة أو بسبب شغل وظيفة أو أداء مهنة معينة .

ويكون تحديد إجراءات صرف تلك البدلات والتعويضات بقرار من وزير الدفاع .

ولا تخضع للضرائب البدلات والتعويضات العسكرية المقررة نظير مصروفات فطية التي يصدر بتحديدھا قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٥٧ - ضباط الشرف وضباط الصف والجنود ذوو الراتب العالي المعينون بالقوات المسلحة في مهن أو تخصصات مقرر لأصحابھا علاوة أو بدل أو تعويض للمهنة أو التخصص أو المؤهل بمقتضى قوانين الخدمة بالكادر العام أو الكادرات الخاصة بالدولة يستحقون هذه العلاوة أو البديل أو التعويض بذات الفئات المقررة لنظرائهم في تلك القوانين ولا يجوز الجمع بينها وبين أى تعويض مقرر في القوات المسلحة لذلك الغرض بل يصرف أيهما اكبر .

ويكون منح العلاوة أو البديل أو التعويض من تاريخ صدور قرار وزير الدفاع في هذا الشأن .

مادة ٥٨ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ ) تمنح مكافآت مالية للمتطوعين على النحو الآتى :

( ١ ) مكافأة تجديد خدمة عند التصديق على تجديد التطوع للمرة الأولى وذلك بما لا يجاوز جملة الراتب الأصلي والتعويضات الثابتة عن سنة .

( ب ) مكافأة تجديد خدمة لبعض التخصصات عند تجديد التطوع للمرة



الثانية وذلك بما لا يجاوز جملة الراتب الأصلي والتعويضات  
الثابتة عن سنة •

(ج) مكافأة تقدير عند نهاية الخدمة للاحالة الى التقاعد لبلوغ السن  
أو طبقاً لأحكام المادة ١٠٩ من هذا القانون أو لعدم الملائمة الطبية  
أو الاستشهاد أو الوفاة تعادل جملة آخر راتب وتعويضات ثابتة  
عن ستة شهور ، وفي حالة الاستشهاد أو الوفاة تؤدي قيمة هذه  
المكافأة للمستحقين عن المستشهد أو المتوفى وفقاً لأحكام المادة  
(٧٦) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد  
والضمان والمعاشات للقوات المسلحة •

ويجوز بقرار من وزير الدفاع منح مكافأة مالية للمتطوع - بعد  
التصديق على قبول تطوعه بما لا يجاوز الراتب الأصلي والتعويضات  
الثابتة عن سنة للدرجة التي سيتخرج بها •

وتحدد اجراءات وقواعد صرفه المكافآت المشار اليها بقرار من  
وزير الدفاع •

وتعفى هذه المكافآت من الضرائب والرسوم بكافة أنواعها •

### الباب العاشر

#### الاعارة والبعثات والاجازات الدراسية

##### المتطوعين نوى الراتب العالي

مادة ٩٥ - يجوز اعارة ضبط الشرف والمتطوعين الى الحكومات  
والهيئات والمؤسسات الأجنبية والدولية وكذلك الى الجهات المدنية  
المحلية •

ويشترط لاتمام الاعارة موافقة المتطوع عليها كتابة ، وتعتبر مدة  
الاعارة خدمة بالقوات المسلحة وتحدد اللوائح التنفيذية مدة الاعارة  
وأوضاعها وشروطها ويجب ألا تتجاوز مدة الاعارة ثلاث سنوات •



وتكون رواتب وتعويضات المار بأكملها على جانب الجهة المستعيرة .

مادة ٦٠ - يجوز ايفاد ضباط الشرف والمتطوعين في بعثات دراسية داخل أو خارج الجمهورية لمدة محددة وبالشروط التي تضعها هيئة التحريب للقوات المسلحة طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

مادة ٦١ - يجوز منح ضباط الشرف والمتطوعين اجازة دراسية براتب أو بدون راتب مدة لا تتجاوز أربع سنوات طبقا للشروط والقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

## الباب الحادى عشر

### الاجازات

مادة ٦٢ - لا يجوز للخاصين لأحكام هذا القانون الانقطاع عن العمل الا لاجازة يستحقونها في حدود الاجازات المقررة في المواد التالية ، وطبقا للضوابط والاجراءات المبينة في اللوائح التنفيذية .

مادة ٦٣ - تنقسم اجازات الصكرين الى :

- ( أ ) اجازة عادية .
- ( ب ) اجازة عرضية .
- ( ج ) اجازة قائد .
- ( د ) اجازة استثنائية براتب .
- ( هـ ) اجازة مرضية .
- ( و ) اجازة حج .
- ( ز ) اجازة خاصة بدون راتب .
- ( ح ) اجازة وضع للمتطوعات .
- ( ط ) اجازة تجديد تنكوع .
- ( ي ) اجازة انتهاء خدمة عند الاحالة للتقاعد .



مادة ٦٤ - تكون مدة الاجازة العادية في السنة كالآتي :

• خمسة عشر يوما للمجندين

• ثلاثون يوما للمتطوعين

• خمسة وأربعون يوما :

( أ ) لضباط الشرف

( ب ) للمتطوعين الذين بلغوا سن الأربعين أو بلغت مدة خدمتهم عشرين

سنة خدمة فعلية أيهما أسبق

مادة ٦٥ - يجوز منح العسكري اجازة عرضية مقدارها سبعة أيام

في السنة ، كما يجوز منحه اجازة قائد لمدة لا تتجاوز ستة أيام في

السنة إذا ما استغفد مدد اجازته العادية والعرضية

مادة ٦٦ - إذا استغفد ضابط الشرف أو المتطوع مدة الاجازة

العادية يجوز منحه اجازة استثنائية بعرتب لمدة ثلاثين يوما بتصديق

من هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة

مادة ٦٧ - بمنح العسكري اجازة مرضية عقب خروجه من المستشفى

متى أوصى المستشفى العسكري أو المجلس الطبي العسكري المختص

بذلك

وتحدد اللوائح التنفيذية مدد هذه الاجازة والسلطات التي تقرر

منحها على ألا تتجاوز مائة وثمانين يوما في السنة الواحدة وتحسب هذه

السنة ابتداء من أول اجازة مرضية تمنح للعسكري سواء كان ذلك لمرض

واحد أو أكثر في فترات متعاقبة ، كما تحدد اللوائح التنفيذية اجراءات

وقواعد وشروط منحها ، وأسلوب منح هذه الاجازة للعسكري الذي تم

علاجه بالخارج فور عودته



**مادة ٦٨ -** يجوز منح ضابط الشرف وكذا المتطوع اجازة حج براتب كامل ولا تصيب هذه الاجازة من مدة اجازته للعادية على الا تزيد على خمسة عشر يوما بما فيها مدة السفر ذهابا وايابا ولا تمنح هذه الاجازة الا مرة واحدة طوال مدة الخدمة .

**مادة ٦٩ -** ( مستبلة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ ) يجوز منح المتطوع اجازة خاصة بدون راتب لمدة لا تتجاوز اربع سنوات طوال مدة خدمته لأسباب قهرية يشترط موافقة هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة وتصديق وزير الدفاع أو من يفوضه وفقا لمقتضيات الخدمة على أن يبقى المتطوع خلالها خاضعا لقانون الاحكام العسكرية ولسائر النظم العسكرية مع عدم جواز ارتداء الزي العسكري أثناء الاجازة .

ولا يجوز النظر في أمر ترقية المتطوع أو تشييته في درجته أو رتبته أو استحقاقه للمعاليات الدورية أثناء وجوده بالاجازة وتحدد أقدميته عند عودته من الاجازة الخاصة طبقا لحكم المادة ( ٢١ ) من هذا القانون ويسرى على مدة الاجازة الخاصة حكم المادة ( ٩٨ ) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

**مادة ٧٠ -** تمنح اجازة وضع براتب وتعويضات للمعطوعات لمدة ثلاثة أشهر بحد أقصى ثلاثة مرات طوال مدة الخدمة .

**مادة ٧١ -** يمنح المتطوع الذى يتم التصديق على تجديد تطوعه اجازة تجديد تطوع مدتها ثلاثون يوما خلال الثلاثة الأشهر الأولى من فترة تجديده التالية ولا يؤثر في استحقاق هذه الاجازة ما يكون قد منح أو استحق من لجازات أخرى خلال السنة .

**مادة ٧٢ -** يمنح ضابط الشرف والمتطوع الذى يبلغ السن القانوني للإحالة للتقاعد اجازة انتهاء خدمة مدتها ثلاثون يوما خلال الثلاثة الأشهر



الأخيرة من خدمته ولا يؤثر في استحقاق هذه الاجازة ما قد يمنح من اجازة خلال السنة .

**مادة ٧٣ -** يمنح ضباط الشرف وضباط الصف والجنود الذين يتم التصديق لهم بالسفر في جميع أنواع الاجازات المقررة في هذا القانون عدا الاجازة بدون راتب تراخيص أو استثمارات سفر مجانية على السكك الحديدية وكافة المواصلات البرية .للتى تسيرها الدولة أو القطاع العام أو الشركات ذات الالتزام الى الجهة التى يرغب قضاء الاجازة بها .

ويكون منح هذه التراخيص أو الاستثمارات وعددها وأسلوب منحها سنويا طبقا للقواعد والشروط التى تصدرها اللائحة التنفيذية .

**مادة ٧٤ -** لا يجوز للمسكرى أن يعمل بأجر أو بغير أجر لمدى الغير خلال الاجازات المقررة في المواد السابقة ، واذا ثبت ذلك يحرم من أجره عن مدة الاجازة كلها ، فضلا عن تطبيق القواعد المقررة في قانون الأحكام العسكرية والقرارات التنفيذية له .

على أنه بالنسبة للاجازة الخاصة بدون راتب يجوز الترخيص للمسكرى بالعمل خلالها وذلك بعد تصديق هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة .

**مادة ٧٥ -** تتخذ السنة الميلادية من أول يناير الى آخر ديسمبر أساسا لحساب الاجازات التى تمنح للمسكرين .

**مادة ٧٦ -** تحدد اللوائح التنفيذية الآتى :

( أ ) قواعد وشروط منح الاجازات المذكورة بالمواد السابقة واجراءات طلبها وسلطات التصديق عليها .

( ب ) أسلوب منحها في ظروف خدمة الميدان .



- (ج) جواز ترحيلها من سنة الى اخرى أو تقصير مدتها أو تأجيلها أو قطعها أو إلغائها طبقاً لما تقتضيه ظروف الخدمة بالقوات المسلحة .
- (د) نسب تغيب العسكريين عن وحداتهم والتعليمات التي يتبعونها أثناء الاجازة .
- (هـ) اجراءات وسلطات التصديق بقضاء الاجازات خارج الجمهورية .

### الباب الثاني عشر

واجبات العسكريين والأعمال المحرمة عليهم والعقوبات ورفع آثارها

### الفصل الأول

### الواجبات والأعمال المحرمة

مادة ٧٧ — يقسم العسكريون عند بدء خدمتهم يمين الطاعة ويحدد صيغة اليمين والجهة التي يقسمون أمامها بقرار من وزير الدفاع .

مادة ٧٨ — يجب على العسكري أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به وأن يؤديه بدقة وأمانة وعليه أن يخصص وقت العمل الرسمي لأداء وظيفته ولا يضع نفسه موضع الريب والشبهات .

مادة ٧٩ — يحظر على العسكري أن يقوم بالذات أو بالواسطة بأى من الأعمال الآتية :

( أ ) شراء عقارات أو منقولات مما تطرحه السلطات الادارية والقضائية للبيع في الدائرة التي يؤدي فيها أعمال وظيفته اذا كان ذلك مما يتصل به .

( ب ) مزاوله أعمال تجارية من أى نوع كان وبوجه خاص أن يكون له أى مصلحة فى أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته .

( ج ) استئجار أراض أو عقارات بقصد استغلالها فى الدائرة التي



يؤدي فيها أعمال وظيفته إذا كان لهذا الاستغلال صفة بعمله  
بالقوات المسلحة .

(د) الاشتراك في تأسيس الشركات أو قبول عضوية مجالس إدارتها  
أو أي منصب آخر بها إلا أن يكون مندوباً عن الحكومة .

(هـ) لعب الميسر في الإغذية أو الميولات أو المحال العمومية أو الملاهي .  
(و) المضاربة في البورصات .

(ز) تناول المشروبات الروحية في الأماكن الممنوعة .

مادة ٨٠ - لا يجوز للمسكوك أن يؤدي أعمالاً للخير براتب أو  
مكافأة أو دون مقابل ولو في غير أوقات العمل الرسمية .

ومع ذلك يجوز له أن يتولى براتب أو مكافأة أعمال القوامه أو  
الوصاية أو الوكالة عن الغائبين إذا كان المشمول بالقوامه أو الوصاية  
أو كان الغائب ممن تربطه به صلة القرى أو المصاهرة لغاية الدرجة  
الرابعة .

كما يجوز له أن يتولى براتب أو مكافأة الحراسة على الأموال التي  
يكون شريكاً أو صاحب مصلحة فيها أو معلوكه لمن تربطه به صلة القرى  
أو المصاهرة لغاية الدرجة الرابعة .

وفي جميع الحالات يجب على الفرد أن يخطر رئاسته بذلك وتحفظ  
صورة من هذا الاخطار بملف خدمته .

مادة ٨١ - يحظر على المسكوك ابداء الآراء السياسية أو الحزبية  
أو الاشتغال بالسياسة أو الانتماء إلى الأحزاب أو الهيئات أو الجمعيات  
أو المنظمات ذات المبادئ أو الميول السياسية .

كما يحظر عليه الاشتراك في تنظيم اجتماعات حزبية أو دعايات  
انتخابية .



**مادة ٨٣ -** لا يجوز للعسكري أن ينتمي الى هيئة أو جمعية أو ناد أو مؤسسة على اختلاف أنواعها بما في ذلك الهيئات أو الجمعيات أو المؤسسات الخيرية أو الرياضية أو الدينية الا بعد الحصول على تصديق من هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة .

**مادة ٨٣ -** كل معلومات عسكرية يحصل عليها العسكري أثناء تأدية وظيفته أو أثناء تكليفه بمهمة خاصة تعتبر ملكا للقوات المسلحة ولا يجوز اذاعتها بأي شكل من الأشكال كما لا يجوز للعسكري أن يقضى بمعلومات أو يذيع بأي شكل من الأشكال أية ايضاحات عن المسائل التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها أو بمقتضى تعميمات خاصة كما لا يجوز له أن يبدي رأيه في أى موضوع عسكري أو يدلي بطريق مباشر أو غير مباشر بأي أخبار عسكرية للمغير ولو بعد انتهاء خدمته ما لم يحصل على تصديق خاص من هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة بذلك .

**مادة ٨٤ -** يحظر على العسكري طبع أو نشر أى مطبوعات للحكومة بما في ذلك الخرائط والصور الطبوغرافية المأخوذة بصفة رسمية أو غير رسمية لمنشآت الحكومة أو ممتلكاتها أو أى مرفق من مرافقها المتصلة بنشئون الدفاع ما لم يحصل عن اذن بذلك من الرئاسة المختصة .

**مادة ٨٥ -** يحظر على أى عسكري أخذ أى أوراق أو مستندات أو مسودات أو غير ذلك تكون متعلقة بالعمل الذى يؤديه خارج دائرة عمله الا بتصريح كتابى من ضابط مسئول .

ولا يجوز له أن يحتفظ لنفسه بأية ورقة من الأوراق الرسمية ولو كانت خاصة بعمل كلف به شخصيا .

**مادة ٨٦ -** يحظر على العسكري معاونة أى هيئة أو معهد خاص في تدريب الأفراد أو الطلاب أو اعدادهم لأى اختبارات عسكرية ما لم يصرح له رسميا من هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة .



مادة ٨٧ - يحظر على العسكري الزواج من أجنبية ومع ذلك يجوز  
بإذن خاص من وزير الدفاع أن يتزوج من مولدات إحدى الدول  
العربية بشرط أن يكون والد الزوجة عربى المنشأ •

ويسرى ذلك أيضا على المتطوعات وغيرهن من الخاضعات لأحكام  
هذا القانون •

مادة ٨٨ - تكون الاختراعات أو التمهيلات أو الابتكارات أو  
المؤلفات التى يبتكرها العسكري أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ملكا  
للدولة فى الحالات الآتية :

( أ ) اذا كان الاختراع أو التمهيد أو الابتكار أو المؤلف نتيجة لتجارب  
رسمية •

( ب ) اذا كان داخل نطاق وظيفته •

( ج ) اذا كان الاختراع أو التمهيد أو الابتكار أو المؤلف له صلة  
بالشئون العسكرية •

مادة ٨٩ - لا يجوز للعسكري الذى انتهت خدمته العسكرية  
بالقوات المسلحة لأى سبب أن يخدم بقوات مسلحة أجنبية الا بعد  
الحصول على إذن خاص بذلك من وزير الدفاع •

وتعتبر مخالفة أحكام هذه المادة جريمة يعاقب مرتكبها بالحبس مدة  
لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفى  
جنيه وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد أو أية آثار أخرى يرتبها  
القانون ••



## الفصل الثاني

### المقويات ورفع آثارها

مادة ٩٠ - تنقسم المقويات التي توقع على العسكريين الى :

( أ ) عقوبات توقعها المحاكم العسكرية .

( ب ) عقوبات انضباطية يوقعها القادة المباشرين والرؤساء .

( ج ) عقوبات تأديبية توقعها لجان الضباط المختصة بالنسبة لضباط الشرف

طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

مادة ٩١ - المقويات التي توقعها المحاكم العسكرية يبينها قانون الأحكام العسكرية ويحدد هذا القانون سلطة المحاكم العسكرية في توقيعها .

وتحدد لائحة الانضباط العسكري في القوات المسلحة الإجراءات والمقويات الانضباطية وسلطات القادة في توقيعها وكيفية رفع آثارها .

مادة ٩٢ - تحتفظ وزارة الدفاع بحصيلة الخصم من الرواتب والتعويضات تنفيذاً للمقويات الانضباطية أو المقويات التي توقعها المحاكم العسكرية على العسكريين المعاملين بأحكام هذا القانون أو المقويات التأديبية الموقعة بمعرفة لجان الضباط المختصة على ضباط الشرف وكذا حصيلة ما يخصم من رواتبهم عن أيام الحبس الاحتياطي أو الغياب أو العروب .

ويكون الصرف من هذه الحصيلة في الأغراض الاجتماعية والرياضية والثقافية لهم طبقاً للقواعد والشروط التي يحددها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٤ في شأن إنشاء مؤسسة صندوق الجلاء للقوات المسلحة .



### الباب الثالث عشر الأوسمة والأنواط والميداليات

مادة ٩٣ - يمنح ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ذات الأوسمة والأنواط والميداليات انتمى تمنح لضباط الثغول المسلحة وتسرى في شأنهم كافة الأحكام الواردة بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٩٤ - (١) يستحق من يمنح نوط الجمهورية العسكرية من ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة مكافأة شهرية مقدارها خمسمائة جنيه إذا كان النوط من الطبقة الأولى وثلاثمائة جنيه إذا كان من الطبقة الثانية ويحتفظ حامل النوط بهذه المكافأة إذا انتهت خدمته العسكرية وتؤدي بالكامل علاوة على راتبه أو أجره من وظيفته انعاماً أو معاشه أو معاش ورثته .  
وتعفى هذه المكافأة من الضرائب .

### الباب الرابع عشر انتهاء الخدمة الفصل الأول قواعد عامة

مادة ٩٥ - تنتهى الخدمة العسكرية العاطلة بالقوات المسلحة لأحد الأسباب الآتية :

(١) بالنسبة للمجندين :

١ - النقل الى الاحتياط .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٦٠ ( الجريدة الرسمية - العدد ٣٩ مكرر في ١٩٦٠/٦/٢٩ ) .



٢ - لأسباب الاعفاء النهائي أو الاستثناء المنصوص عليها في  
في قانون الخدمة العسكرية والوطنية •

(ب) بالنسبة للمتطوعين :

- ١ - الإحالة إلى التقاعد •
- ٢ - اتمام مدة التطوع أو التجديد •
- ٣ - الاستقالة من الخدمة •

(ج) بالنسبة للمجندين والمتطوعين :

- ١ - عدم اللياقة الطبية للخدمة العسكرية •
- ٢ - الرفض من الخدمة •
- ٣ - الاستثناء عن الخدمة •
- ٤ - فقد جنسية جمهورية مصر العربية •
- ٥ - الوفاة أو الاستشهاد •

مادة ٩٦ - تنتهى الخدمة العسكرية بالاحتياط للأسباب الآتية :

- (أ) استكمال مدة الخدمة المقررة بالاحتياط •
- (ب) للحالات المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠  
المشار إليه •
- (ج) الحالات المنصوص عليها في البند (ج) من المادة السابقة •

مادة ٩٧ - في جميع حالات انتهاء الخدمة الموضحة في المادة (٩٥)  
عدا حالتى الوفاة أو الاستشهاد يجب أن تسلم للمكركى شهادة تدل  
على تأدية الخدمة العسكرية موضحا بها سبب انتهاء الخدمة •  
ويجوز استخراج شهادة تأدية الخدمة العسكرية ( بدل فاقد ) طبقا  
للشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية •



مادة ٩٨ - تمنح شهادة تقدير عن القوات المسلحة عند انتهاء الخدمة للمذكورين بعد :

- ( أ ) من تنتهي خدمته بسبب بلوغ السن القانونية •
- ( ب ) الحاصل على ميدالية الخدمة الطويلة والقدوة الحسنة أو ميدالية الترقية الاستثنائية أو ميدالية جرحى الحرب •

وتعطى هذه الشهادة لورثته من يتوفى من العسكريين بسبب الخدمة أو المستشهدين في العمليات الحربية •

مادة ٩٩ - تحدد درجة أخلاق ضباط الصف والجنود عند تسجيلها في النماذج الرسمية أو شهادة تأدية الخدمة العسكرية أو أية أوراق أخرى على الوجه الآتي :

« قدوة حسنة - جيدة جدا - جيدة - رديئة » •

مادة ١٠٠ - يشطب العسكري الهارب من الخدمة من عداد القوة بالوحدة اعتبارا من تاريخ هروبه طبقا لقرار مجلس التحقيق المشكل لذلك •

وترسل الوحدات والادارات نماذج الهاربين واجراءات مجلس التحقيق الى جهة السجلات العسكرية المختصة •

وفي حالة اصابته أو وفاته أثناء فترة هروبه وبعد شطبه من القوة تسوى حقوقه المقررة وفقا لأحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة باعتباره مرفوتا من تاريخ شطبه الا اذا ثبت أن تغيبه عن الوحدة كان بسبب خارج عن ارادته •

مادة ١٠١ - العسكريون الذين تنتهي خدمتهم لأي سبب من الأسباب وهم مرضى بالمستشفيات العسكرية تتخذ إجراءات انتهاء خدمتهم



ويبقون بالمستشفيات حتى يتم علاجهم أو تستقر حالتهم أو يصبحوا قادرين على السفر للعلاج يستقروا في العلاج وتصرف اليهم الأدوية والأغذية والمهمات مجلنا ولكنهم لا يستحقون رواتب أو تعويضات من تاريخ انتهاء خدمتهم .

ويكون نقل جثمان من يتوفى منهم في المستشفيات العسكرية المحلية أو الأجنبية الى موطنه أو محل إقامة أسرته على نفقة القوات المسلحة .

ويستثنى من ذلك المصابون بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة والمصابون والمرضى بسبب الخدمة ، فيستمررون بالخدمة حتى يتم شفاؤهم أو استقرار حالتهم الطبية ثم تتخذ اجراءات انتهاء خدمتهم وتصرف لهم رواتبهم وتعويضاتهم طوال مدة علاجهم .

مادة ١٠٢ - عند انتهاء خدمة ضباط الشرف لأي سبب من الأسباب فيما عدا الطرد أو الاستقالة أو الاستغناء عن الخدمة يجب ألا يقل معاش أي منهم عن معاش المساعد الممتاز الذي أنهت خدمته للسبب ذاته .

مادة ١٠٣ - لا يجوز ترك الخدمة قبل صدور الأمر بانتهاءها من السلطات المختصة وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات التي تتبع عند انتهاء الخدمة .

## الفصل الثاني

### النقل الى الاحتياط

مادة ٢٠٤ - تنتهي الخدمة الماملة للمجندين بنقله الى الاحتياط في أول دفعة يحل موعدها بعد انقضاء المدة المقررة لخدمته .

مادة ١٠٥ - ينقل الى الاحتياط المجنودون الذين يبلغون سن ٣٦ سنة ولو لم يتعموا مدة خدمتهم الاثرائية الماملة .



مادة ١٠٦ - يجوز بقرار من وزير الدفاع أو من يفوضه نقل المجندين الى الاحتياط قبل انتهاء مدة خدمتهم الانزامية وذلك لدواعي الصالح العام .

مادة ١٠٧ - يستحق المجندون المنقولون الى الاحتياط مكافأة نهاية الخدمة حتى اليوم المحدد للنقل الى الاحتياط .

ويتم سفرهم الى الجهة التي يجندوا منها أو الى أية جهة يحددونها داخل الجمهورية على نفقة الدولة .

### الفصل الثالث

#### الاحالة الى التقاعد

مادة ١٠٨ - تنتهى خدمة ضباط الشرف والمتطوعين بالاحالة الى التقاعد وذلك بسبب بلوغ السن القانونية لانتهاء الخدمة المقررة بقانون التقاعد والتأمين والمعاشات المشار اليه .

مادة ١٠٩ - لوزير الدفاع أن يحيل المتطوع من ضباط الشرف وضباط الصف والجنود الى التقاعد قبل بلوغه السن القانونية لانتهاء الخدمة بناء على اقتراح لجنة الضباط المختصة أو هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة وطبقاً للقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويعامل المحال الى التقاعد في هذه الحالة معاملة من يحال الى التقاعد بقوة القانون .

مادة ١١٠ - مع مراعاة الشروط الواردة بالمادة (١١٤) من هذا القانون يحق لضابط الشرف الذى بلغت مدة خدمته عشرين سنة خدمة فعلية من تاريخ صرف الراتب العالى أن يطلب احالته الى التقاعد ويسوى



معايشه طبقا لحكم المادة (٣٧) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

ويجوز لادارة شؤون الضباط للقوات المسلحة أن تستبقيه بالخدمة لمدة لا تتجاوز ستة أشهر .

مادة ١١١ - يجوز استدعاء ضباط الشرف المحالين الى التقاعد ممن اكتسبوا خبرة خاصة للعمل بالقوات المسلحة لمدة لا تتجاوز سنتين وبشرط ألا يزيد سن المستدعى على ستين سنة خلال فترة الاستدعاء .

### الفصل الرابع

#### انتهاء الخدمة عقب اتمام مدة التطوع أو التجديد

مادة ١١٢ - يجوز أن تنتهى الخدمة الفعلية للمتطوع الذى أتم مدة تطوعه أو تجديده اما لعدم رغبته فى التجديد أو لعدم تصديق جهة التنظيم والادارة المختصة على ذلك وتنتهى مدة الخدمة فى الحالتين اعتبارا من التاريخ الذى تحدده الجهة المختصة ويسوى معاشه أو مكافأته فى كلتا الحالتين على أساس راتبه ومدة خدمته .

ويجوز لهيئة التنظيم والادارة استبقاء من لا يرغب فى التجديد من ذوى الراتب العالى الذى لم يبلغ سن الاحالة الى التقاعد لمدة لا تتجاوز سنتين اذا اقتضت الضرورة ذلك طبقا للقواعد والشروط التى تحددها اللوائح التنفيذية لهذا القانون .

### الفصل الخامس

#### الاستقالة من الخدمة

مادة ١١٣ - لا تقبل استقالة المتطوع قبل وفاء مدة تطوعه الأولى بالكامل الا بقرار من وزير الدفاع أو من يفوضه .



مادة ١١٤ - يجوز للمتطوع من ضابط الشرف وضابط الصف والجنود أن يطلب إنهاء خدمته بالاستقالة خلال مدة خدمته التي تلي مدة التطوع الأولى بالشروط الآتية :

- ( أ ) ألا يكون ذلك بقصد التهريب من المحاكمة بسبب جريمة ارتكبها أو التهرب من تنفيذ عقوبة موقعة عليه .
- ( ب ) ألا يكون متأثرا قبل القوات المسلحة بأى الترام مالى .
- ( ج ) موافقة مدير الادارة المختصة .
- ( د ) تصديق لجنة الضباط المختصة أو هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة .

### الفصل السادس

#### عدم اللياقة طبيا للخدمة العسكرية

مادة ١١٥ - تنتهى خدمة العسكرى اذا ثبت عدم لياقته طبيا للاستمرار فى الخدمة العسكرية .

وفى هذه الحالة يجوز نقل المتطوع من ذوى الراتب المالى الى الاحتياط اذا كان لائقا صحيا للخدمة بالاحتياط وذلك للمدة الباقية من مدة خدمته العسكرية المزم بها .

مادة ١١٦ - يختص المجلس الطبى العسكرى بتقرير عدم اللياقة الطبية للخدمة العسكرية على ألا يقرر ذلك الا بعد استفاد كلفة وسائل العلاج بالمستشفيات العسكرية .

مادة ١١٧ - يحدد المجلس الطبى العسكرى المختص بقرار منه نوع المرض أو الاصابة وتاريخ المرض أو الاصابة التى نتج عنها عدم لياقة الفرد للخدمة العسكرية وتاريخ ودرجة المعز والنسبة المئوية للمعز الناشء عن المرض أو الاصابة .



مادة ١١٨ - حالات المرض أو الإصابات التي ينشأ عنها عدم لياقة الفرد للخدمة العسكرية يجب أن يجسرى عنها تحقيق بواسطة الجهات العسكرية المختصة لاثبات علاقة السببية بين المرض أو الإصابة بالخدمة العسكرية وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات التحقيق وسلطات التصديق على قرار التحقيق .

مادة ١١٩ - يجوز لهيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة استبقاء مصابي العمليات الحربية أو بإحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ( ٣١ ) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والذين يتقرر عدم لياقتهم الطبية للخدمة العسكرية إذا رغبوا في ذلك على أن يسند لهم عمل يتناسب مع حالتهم الصحية وأن يخضعوا للكشف الطبى الدورى لضمان عدم تأثير الخدمة على حالتهم الصحية .

### الفصل السابع

#### الرفق من الخدمة

مادة ١٢٠ - تنتهى خدمة المتطوع عند صدور حكم نهائى عليه بالمرؤ من الوظائف العامة أو بالرفق من الخدمة كمقوبة أصلية أو تبعا لتوقيع عقوبة الجنائية أو نتيجة لادانته بحكم قضائى نهائى فى جريمة مخلة بالشرف مع الحكم عليه بمقوبة سالبة للحرية غير مهترنة بالايكاف .  
الشامل .

مادة ١٢١ - يجوز انهاء خدمة العسكرى بالرفق من الخدمة بالقوات المسلحة اذا حكم عليه بالحبس من احدى المحاكم العسكرية أو العادية طبقا للقواعد والشروط التى تحددها اللوائح التنفيذية .

### الفصل الثامن

#### الاستثناء من الخدمة لعدم الصلاحية الفنية

مادة ١٢٢ - يستثنى عن خدمة المتطوع اذا كان طالبا فى إحدى



المدارس أو مراكز التدريب العسكرية ولم يمض بنجاح مراحل الدراسة طبقاً لشرط التطوع .

ويجوز الاستغناء عن خدمة التطوع إذا قصر في امتحانات الترقى ثلاث مرات متتالية في الدرجة الواحدة طبقاً للقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

كما يجوز الاستغناء عن خدمة التطوع إذا حصل على ثلاثة تقارير سرية سنوية متوالية بدرجة ضعيف .

مادة ١٣٣ - يستغنى عن خدمة العسكري لأسباب تتعلق بدوام المصالح العام بقرار مسبب من وزير الدفاع للقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

## الفصل التاسع

### لفقد جنسية جمهورية مصر العربية

مادة ١٢٤ - تقوم جهة التنظيم والإدارة المختصة بإنهاء خدمة العسكري الذي يفقد جنسية جمهورية مصر العربية ويعامل في هذه الحالة معاملة المستغنى عن خدمته .

## الفصل العاشر

### إنهاء الخدمة بسبب الوفاة أو الاستشهاد

مادة ١٢٥ - من يتوفى أو يستشهد من العسكريين أثناء الخدمة يشطب من عداد القوة اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ وفاته أو استشهاده .

مادة ١٢٦ - من يفقد من العسكريين أثناء الخدمة يشطب من عداد القوة اعتباراً من يوم الفقد ويكون في حكم المتوفى أو المستشهد بقرار من وزير الدفاع إذا انقضت أربع سنوات من اليوم التالي لتاريخ



الفتد دون أن تثبت وفاته أو استشهاده رسميا أو وجوده على قيد الحياة .

مادة ١٢٧ - كل وفاة تحدث أثناء الخدمة العسكرية يجب أن يجرى عنها تحقيق بواسطة الجهات العسكرية المختصة لاثبات علاقة السببية بين الوفاة والخدمة العسكرية وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات التحقيق وسلطات التصديق على قرار التحقيق .

مادة ١٢٨ - يثبت وفاة العسكريين بتقديم شهادة وفاة رسمية صادرة من الجهات الادارية أو العسكرية أو الطبية المختصة بحسب الأحوال .

### الباب الخامس عشر الفصل في المنازعات الادارية

مادة ١٢٩ - تنشأ بالقوات المسلحة اللجان القضائية العسكرية الآتية :

( أ ) لجنة قضائية عسكرية فرعية في قيادات الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة وقيادات الجيوش الميدانية والمناطق العسكرية ويحدد نطاق اختصاص كل لجنة فرعية بقرار من وزير الدفاع .

( ب ) اللجنة القضائية العسكرية العليا على مستوى القوات المسلحة .

مادة ١٣٠ - تختص اللجان القضائية العسكرية - المشار إليها في المادة السابقة - دون غيرها بالفصل في المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف والجنود ذوي الراتب العالي بالقوات المسلحة المتلفة بتطبيق أحكام هذا القانون وذلك عدا الطعن في العقوبات الانضباطية .

مادة ١٣١ - تشكل اللجان القضائية العسكرية الفرعية بحسب التنظيم والادارة المختصة على الوجه التالي :



(١) رئيس أركان أو مساعد قائد الدفاع الرئيسى أو الجيش أو المنطقة .  
(رئيسا)

- (ب) رئيس شعبة التنظيم والادارة المختصة .  
(ج) رئيس فرع الأفراد بشعبة التنظيم والادارة المختصة .  
(د) رئيس فرع القضاءسكرى المختص أو من يمثله .  
(هـ) رئيس فرع أو قسم التحقيقات بشعبة التنظيم والادارة المختصة .  
(و) ضابط من ذوى الضربة بفرع الأفراد بشعبة التنظيم والادارة المختصة .  
(سكرتيرا)

مادة ١٢٢ - تشكل للجنة القضائية العسكرية العليا على الوجه  
التالى :

- (١) مساعد وزير الدفاع المختص ..... (رئيسا)  
(ب) مدير ادارة القضاءسكرى أو من يمثله .  
(ج) رئيس ادارة الفتوى المختص .  
(د) مساعد رئيس هيئة التنظيم والادارة للأفراد .  
(هـ) رئيس فرع الشؤون القانونية والتحقيقات بهيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة .

(و) رئيس فرع الأفراد بهيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة (سكرتيرا)

مادة ١٢٣ - يجب أن يبنى الطعن فى اقرارات الادارية للنهائية الصادرة فى شأن ضباط الصف والجنود المتطوعين ذوى الراتب العالى على سبب أو أكثر من الأسبب الآتية :

- (أ) أن يكون القرار قد وقع مخالفا للقانون .  
(ب) أن يكون القرار مشويا بخطأ فى تطبيق القانون أو تأويله .



- (ج) أن يكون هناك عيب أو خطأ في الإجراءات التي اتبعت في إصدار القرار ترتب عليه لإحباط بحقوق الطاعن .
- (د) أن يكون القرار صادرا من جهة غير مختصة بإصداره .
- (هـ) أن يكون القرار مشويا بعيب إساءة استعمال السلطة .

مادة ١٢٤ - يكون ميعاد الطعن بالإنهاء في القرارات الإدارية النهائية أمام اللجنة القضائية العسكرية الفرعية المختصة ستمين يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المظنون فيه طبقا للقواعد المتبعة في القوات المسلحة أو إعلان صاحب الشأن به .

مادة ١٢٥ - تقدم الطلبات الى اللجان القضائية الفرعية كتابة من صاحب الشأن أو محاميه من صورتين ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات التالية :

- (أ) الرقم العسكري ودرجة واسم الطاعن وسلاحة ووحدته .
- (ب) بيان موضوع الطلب أو ملخص القرار الإداري المظنون فيه .
- (ج) بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن .
- (د) طلبات الطاعن .

مادة ١٣٦ - لا يترتب على الطعن في القرار الإداري وقف تنفيذه إلا إذا أمرت اللجنة القضائية العسكرية المختصة بذلك .

مادة ١٣٧ - تتولى سكرتارية اللجنة القضائية المختصة الاتصال بالجهات العسكرية المختصة وبذوى الشأن للحصول على البيانات والأوراق والمذكرات وغير ذلك مما يلزم لتهيئة الدعوى .

وبعد اتمام تهيئة الدعوى تودع سكرتارية اللجنة بملف الدعوى تقريرا يحدد فيه ملخص لوقائعها والمسائل القانونية التي تثيرها مع إبداء الرأي القانوني فيها مسبقا .



وتقوم سكرتارية اللجنة بتحديد ميعاد ومكان جلسة اللجنة القضائية العسكرية بعد الاتصال برئيسها ويطعن ذلك لأعضاء اللجنة والطاعن كتابة .

مادة ١٣٨ - يكون إعلان الطاعن بميعاد ومكان الجلسة قبل انعقادها بمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ويجوز للطاعن الاستعانة بأحد المحامين لمعاونته في دفاعه في أي مرحلة من مراحل الدعوى .

مادة ١٣٩ - يجوز للجنة القضائية العسكرية أن تصدر قرارها في حق الطاعن متى ثبت لها أنه أعلن بالمضور وتخلف دون عذر مقبول .  
وتصدر اللجنة القضائية العسكرية قراراتها بأغلبية الأصوات وعدد التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .  
وتعتبر مداولات اللجنة سرية .

مادة ١٤٠ - يجوز للطاعن ولجنة العسكرية المختصة الطعن في القرارات التى تصدرها اللجان القضائية العسكرية الفرعية أمام اللجنة القضائية العسكرية العليا .

ويكون ميعاد الطعن بالنسبة للطرفين ستين يوما من تاريخ صدور القرار .

وتتبع أمام اللجنة العسكرية العليا ذات الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون بالنسبة للجان القضائية العسكرية الفرعية .  
وتصدر اللجنة العسكرية العليا قراراتها بالفناء أو تعديل أو تأييد قرار اللجنة القضائية العسكرية الفرعية .

ويتم التصديق على القرارات التى تصدرها اللجنة القضائية العسكرية العليا من رئيس أركان حرب القوات المسلحة أو من يفوضه ما لم يكن القرار الظنون فيه صادرا من رئيس أركان حرب القوات المسلحة أو من وزير الدفاع فيكون التصديق على قرار اللجنة من وزير الدفاع .



ولا تعتبر قرارات اللجنة نهائية الا بعد أن يتم التصديق عليها •

مادة ١٤١ - على السلطة المختصة بالتصديق على قرارات اللجان القضائية العسكرية في حالة عدم الموافقة على القرار ، اعادته الى اللجنة التي أصدرته خلال ستين يوما من تاريخ صدوره لنظر الموضوع من جديد مع ايضاح الأسباب الداعية لذلك ويعتبر قرار اللجنة الذي تنتهي اليه بعد اعادة النظر في الموضوع مصدقا عليه •

مادة ١٤٢ - تختص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة بالفصل في المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف وذلك طبقا لأحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ في شأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٥ في شأن تنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة •

مادة ١٤٣ - يقتصر الطعن بالالغاء وفقا لأحكام المواد السابقة على القرارات الادارية النهائية التي تصدر بعد تاريخ العمل بهذا القانون •

### الباب السادس عشر أحكام عامة

مادة ١٤٤ - يجوز قبول التحاق ضباط الصف والجنود بالكليات والمعاهد العسكرية وأكاديمية وكلية الشرطة متى كانوا مستوفين الشروط المقررة •

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد التي تتبع بالنسبة لمن يتم قبولهم بالكليات والجهات الأخرى المشار اليها في الفقرة السابقة •

مادة ١٤٥ - يجوز نقل المتطوع الى وظيفة مدنية بعد قضاء مدة التطوع الأولى على الأقل طبقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية •

مادة ١٤٦ - في حالة نقل أحد ضباط الشرف أو ضباط النصف



والجنود ذوي الراتب العالي الى جهة مدنية ينقل الى الدرجة أو الوظيفة المدنية المعادلة لرتبته أو درجته العسكرية الأصلية وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على الرتبة أو الدرجة العسكرية ما لم تكن الدرجة أو الوظيفة المنقول اليها تعادل أكثر من رتبة أو درجة عسكرية فتحدد أقدميته فيها من تاريخ حصوله على الرتبة أو الدرجة العسكرية الأدنى المعادلة لها ويجب ألا تقل أقدميته في كلتا الحالتين عن أقدمية قريبه في المؤهل وتاريخ التخرج بالجهة المنقول اليها .

ويتم نقل الضابط الشرف أو المتطوع من ذوي الراتب العالي الى الدرجة أو الوظيفة المدنية التالية للدرجة أو الوظيفة المعادلة لرتبته أو درجته العسكرية متى كان أحد أقرانه في المؤهل وتاريخ التخرج بجهة الوظيفة المدنية قد رقى اليها وتحسب أقدميته فيها من تاريخ ترقية قريبه اليها .

ويجوز لرئيس الجمهورية بقرار منه نقل ضابط الشرف أو المتطوع ذي الراتب العالي الى الدرجة أو الوظيفة المدنية المعادلة للرتبة أو الدرجة التالية لرتبته أو لدرجته العسكرية وتصب أقدميته فيها من تاريخ نقله .

ويتحدد راتب ضابط الشرف أو المتطوع ذي الراتب العالي في الوظيفة المنقول اليها على أساس الرواتب الأصلية التي كان يتقاضاها في الخدمة العسكرية مضافا اليها التعويضات الثانية المقررة لرتبته أو لدرجته العسكرية والراتب المقرر للوظيفة المنقول اليها أيهما أكبر .

ويحتفظ ضابط الشرف أو المتطوع ذو الراتب العالي المنقول بالفرق بين جملة ما كان مستحقا له بالوظيفة العسكرية من الرواتب الأصلية والتعويضات الثابتة والتعويضات التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية وبين جملة ما هو مقرر له بالوظيفة المدنية وذلك حتى يتم استيفاء هذا الفرق بالترقية أو العلاوات أو التعويضات .

ويسرى حكم الفقرة الرابعة على ضباط الشرف أو ذوي الراتب العالي السابق نقلهم الى وظائف مدنية ومازالوا مستعدين بالخدمة بها



حتى تاريخ نشر هذا القانون وذلك دون صرف أو تحصيل أية فروق مالية عن الماضي .

ويعد في تحديد مفردات وقيمة التعويضات الثابتة التي تدخل في تسوية أوضاع ضباط الشرف وذوى الراتب العالى بما هو مقرر بشأنها في تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٤٧ - يكون للمسكى امتياز الركوب بنصف أجر على السكك الحديدية وكافة المواصلات البرية الأخرى التي تديرها الدولة أو القطاع العام أو الشركات ذات الائتلاف طبقاً للدرجات المخصصة لهم .

مادة ١٤٨ - في حالة الترشيح لشغل إحدى الوظائف المدنية بالوزارات والمصالح والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلى ووحدات القطاع العام يكون لمن انتهت خدمته من ضباط الشرف وضباط الصف والجنود المتطوعين أو المجندين الأولوية في التعيين وذلك في حالة تساوى جميع الشروط اللازمة لشغل الوظيفة أو تساوى أو درجات مرتبة النجاح - في حالة عقد امتحان مسابقة لشغل تلك الوظيفة - وبشرط أن يكون حاصلًا على درجة أخلاق لا تقل عن « جيدة » .

مادة ١٤٩ - تطبق الأحكام الواردة بهذا القانون فيما يخص بالمجندين أو المستقبين على ضباط الصف والجنود المجندين بالجهات الآتية :

( أ ) هيئة الشرطة والمصالح والهيئات الحكومية ذات النظام المسكى .

( ب ) كتائب الأعمال الوطنية مع مراعاة أحكام قانون الخدمة المسكية والوطنية .

مادة ١٥٠ - يجوز بقرار من وزير الدفاع في حالات الضرر أو التعبئة العامة أو العمليات الحربية المحدودة أو الطوارئ إيقاف العمل مؤقتاً بأحكام المواد ١٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٤ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ٢٢٢ ومواد الباب الخامس عشر من هذا القانون .



## الطلب السابع عشر

### احكام وقتية

**مادة ١٥١** — يستمر ضبط الصف المتطوعين والمجندين الحاصلون على درجة محلية متمتعين بمزايا هذه الدرجة لحين حصولهم على الدرجة الأصلية لها .

**مادة ١٥٢** — <sup>(١)</sup> ( ملغاة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ ) .

**مادة ١٥٣** — اذا نتج عن تطبيق حكم المادة ( ٥٤ ) من هذا القانون أن قل راتب الأقدم عن الأحدث ممن يجهمهم كشف أقدمية واحد وقت اجراء التسوية ، يزداد راتب الأقدم ليتساوى مع راتب الأحدث .

**مادة ١٥٤** — تستحق أول علاوة دورية للمسكريين الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بأحكام هذا القانون بنسبة تعادل مدة خدمة كل منهم المحسوبة في العلاوة اعتبارا من تاريخ استحقاق آخر علاوة دورية حتى التاريخ المحدد لصرف العلاوة الدورية طبقا لأحكام المادة ( ٥٥ ) من هذا القانون .

---

(١) صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٣/٢٥ - العدد ١٢ ) ونص في مادته الخامسة على ما يلي : « يلغى العمل بالمادة ١٥٢ من قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة المشار اليه . ومع ذلك يستمر ضبط الصف من درجة المساعد الممتاز الحاصلين على هذه الدرجة عند العمل بهذا القانون ، في درجاتهم ومرتباتهم وعلاواتهم حتى تتم ترقيتهم الى رتبة الملازم شرف او التعيين في رتبة الملازم فني طبقا للشروط الواردة في المادة ٣٩ من هذا القانون » .







## القسم الثاني

### في التأمين والمعاشات للقوات المسلحة

#### قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥

بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة ( ١ ، ٢ )

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يعمَلُ فيما يتعلق بنظام التقاعد والتأمين والتعويضات والمعاشات والمكافآت لأفراد القوات المسلحة بأحكام القانون المرافق .

مادة ٢ — ( البنود ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ مضافة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) مع مراعاة ما ورد بشأنه نص خاص في القانون المرافق ، تطوّر أحكام هذا القانون محل التشريعات الآتية :

١ — القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية .

٢ — القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية .

- 
- ( ١ ) الجريدة الرسمية في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٧٥ — العدد ٣٥ « مكرر » .  
( ٢ ) الإعفاءات الجمركية المقررة بهذا القانون الغيت بمقتضى المادة ( ١٣ ) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٧/٢٨ — العدد ٣٠ ) الملغى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٨/٢١ — العدد ٣٤ تابع ) .  
صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ شعبان سنة ١٣٩٥ ( ٢٦ أغسطس سنة ١٩٧٥ ) .



٣ - القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين لضباط القوات المسلحة \*

٤ - القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن المعاشات والتعويضات التي تمنح للمصابين أثناء وبسبب العمليات الحربية \*

٥ - القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة \*

٦ - القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة وذلك بالنسبة الى ما ورد فيه من أحكام تتعلق بالمعاشات والمكافآت \*

٧ - القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة \*

٨ - القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويضات للقوات المسلحة \*

٩ - الأمر الصادر بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ بالنسبة للعسكريين الذين سويت حالتهم وفقا لأحكامه \*

١٠ - الأمر الصادر بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٨٧١ بالنسبة للعسكريين الذين سويت حالتهم وفقا لأحكامه \*

١١ - القانون الصادر في ٢٢ من يونيو سنة ١٨٧٦ بشأن المعاشات العسكرية \*



١٢ - الذكريتو الصادر في ٢٦ من يوليو سنة ١٨٨٨ بشأن المعاشات العسكرية .

١٣ - القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بالنسبة للعسكرية الذين سويت حالتهم وفقا لأحكامه .

١٤ - القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المعاشات التي تصرف لأسر الشهداء والمفقودين أثناء العمليات الحربية .

مادة ٣ - يصدر وزير الحربية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

وتظل سارية القرارات والأوامر وكذلك التعليمات الواردة بلوائح القوات المسلحة الصادرة قبل العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه وذلك إلى أن تحل أو تلغى .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .  
يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،  
صدر برياسة الجمهورية في ١٩ شعبان سنة ١٣٩٥ ( ٢٦ أغسطس سنة ١٩٧٥ ) .

## قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة

### الباب الأول

الخاضعون للقانون ، واحتياطي المعاش ، ومدد الخدمة  
التي تعطى الحق في المعاش أو المكافأة ، ومن الاحالة الى المعاش

### الفصل الأول

#### الخاضعون للقانون

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على المنتسبين الآتي بيانهم :

( ١ ) الضباط العاملون وضباط الشرف بالقوات المسلحة .

( م ٢٤ - موسوعة مصر ج ٢٠ )



(ب) ضباط الصف والجنود المتطوعون ومجددو الخدمة ذوو الراتب العالية بالقوات المسلحة .

(ج) ضباط الصف والجنود المجددون بالقوات المسلحة أو بوحدة الأعمال الوطنية ومن في حكمهم .

ويعتبر في حكم المجندين ضباط الصف والجنود المتطوعون العاديون ومجددو الخدمة بالراتب العادي والطلبة المتطوعون بالقوات المسلحة الذين لم يصرف لهم الراتب العالي مع مراعاة أحكام المادة (٩٠) فيما يختص بالطلبة والمتطوعين .

(د) الضباط وضباط الصف والجنود الاحتياط المستدعون بالقوات المسلحة .

(هـ) المكلفون بخدمة للقوات المسلحة .

(و) العاملون المدنيون بالقوات المسلحة .

ويكون سريان أحكام هذا القانون بالنسبة الى الفئات الواردة في البنود (ج ، د ، هـ ، و) في حدود الأحكام الخاصة بهذه الفئات المنصوص عليها في هذا القانون .

كما تسري أحكام هذا القانون على من يعين من رعايا الدول العربية بالخدمة وفقا للشروط والأوضاع الواردة بقوانين للخدمة بالقوات المسلحة .

## الفصل الثاني

### احتياطي المعاش

مادة ٢ - (الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨١) يقطع احتياطي المعاش بنسبة ٩/١ شهريا من الرواتب الأصلية والاضافية التي يتقاضاها المتقاعدون المنصوص عليهم في البندين أ و ب من المادة



( ١ ) ، وكذلك التعويضات التي تحدد بناء على اقتراح اللجنة الرئيسية لضباط القوات المسلحة وتصديق رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة .

ولا يجوز أن يزيد أجمالي الرواتب والتعويضات التي يجري عليها الاقتطاع على ٣٠٠٠ جنيه سنوياً .

ويبدأ الاقتطاع من أول راتب يصرف للمنتفع .

مادة ٢ - يقتطع احتياطي المعاش عن مدة الاستيداع التي تحسب في المعاش طبقاً لنص البند ج من المادة ( ٤ ) على أساس الراتب المخفض .

ولا يؤدي احتياطي معاش عن الضمان والمدة الإضافية المنصوص عليها بالمادتين ( ٨ ) ، ( ٩ ) .

وترد إلى المنتفع قيمة المبالغ التي اقتطعت منه كاحتياطي معاش إذا استغنى عن خدمته لعدم قضاء مدة الاختبار بنجاح .

### الفصل الثالث

#### مدد الخدمة التي تعطى الحق في المعاش أو المكافأة

مادة ٤ - (١) مدد الخدمة التي تعطى الحق في المعاش أو المكافأة هي :

( ١ ) مدة الخدمة التي تقضى في القوات المسلحة ويقتطع عنها احتياطي معاش .

---

(١) البنندان ( ط ، ي ) من الفقرة الأولى والفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تايم ) والفقرة الأخيرة من البند ( ي ) مضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرر ) .



(ب.ب) مدة الخدمة التي قضيت في القوتل المسلحة وسبق أداء احتياطي معاش أو مبالغ ادخار عنها •

(ج) مدة الخدمة التي تقضى في الاستيداع بما لا يجاوز ثلاث سنوت متصلة ، فاذا زادت على ذلك لا تصب الزيادة •

وتعتبر مدة الاستيداع التي يتخللها مدة خدمة عاملة تقل كل منها عن سنة في حكم مدة الاستيداع المتصلة •

ولا يجوز حسب ضامم أو مدد اضافية عن مدد الاستيداع ، كما لا تصب في المعاش المدة التي تقضى في الاستيداع زيادة على خمس سنوت طوال مدة الخدمة •

(د) مدد الخدمة التي أدت بالقوات المسلحة بدرجة ضابط صف أو جندي من ذوى الرواتب العالية من تاريخ الحصول على هذه الرواتب ولم يسبق سداد احتياطي معاش أو مبالغ ادخار عنها •

(هـ) الضامم والمدد الاضافية المنصوص عليها في المادتين ( ٨ ، ٩ ) •

(و) مدد الخدمة التي سبق أداء احتياطي معاش أو مبالغ ادخار أو اشتراكات عنها والتي قضيت في الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وكذلك مدد الفصل السياسى التي تقرر حسبها في المعاش بمقتضى تشريعات سابقة ويسبق سداد احتياطي معاش أو مبالغ ادخار أو اشتراكات عنها •

(ز) مدد العمل السابقة التي يجوز حسبها في المعاش وفق أحكام أى قانون من قوانين التقاعد والتأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية والتأمين الاجتماعى ولم يسبق سداد احتياطي معاش أو مبالغ ادخار أو اشتراكات عنها على أن تصب مدد اليومية على أساس أن الشهر ستة وعشرون يوما •



(ج) مدد استدعاء ضباط الاحتياط لخدمة بالقوات المسلحة ومدد التكليف بالخدمة في القوات المسلحة التي لا تحظى في إحدى الوظائف التي يشملها حكم البندين (و ، ز) من هذه المادة وذلك لأن يعين منهم بالقوات المسلحة .

(ط) المدة التي قضاها المنتفع خارج الخدمة إذا أعيد إليها ، مع إعفائه من أداء احتياطي المعاش عن هذه المدة إذا لم يستحق عنها راتباً أو مكافأة ، وورد ما يكون قد صرف له من مكافأة عن مدة خدمته .

وإذا كان قد استحق راتباً أو مكافأة خلال الفترة التي قضيت خارج الخدمة ، فيتمتع لحساب هذه المدة ورد ما يكون قد صرف له من معاش أو مكافأة .

وفي جميع الأحوال يكون الرد إما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية وفقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة (هـ) .  
وتحسب الضمان والمدة الإضافية التي تظلت هذه المدة بالكامل .

(و) المدة التي قضاها الطالب بنجاح بالكليات والمعاهد العسكرية المدة لتفريج الضباط والمدارس ومراكز التدريب بالقوات المسلحة المدة لتفريج ذوي الراتب العالي ، ومدد البعثات العسكرية التي قضاها أحد المنتفعين المنصوص عليهم في البندين أ ، ب من المادة (١) قبل تعيينه بالقوات المسلحة ، ومدة التجنيد التي قضاها المجند في حالة قبول تطوعه أو تجديد خدمته بالراتب العالي أو تعيينه ضابطاً بالقوات المسلحة ، مع إعفاء من لم يتقاضى راتباً من أداء احتياطي المعاش عنها ، ولا تحسب عن هذه المدة ضمان أو مدد إضافية .

وباستثناء مدد التجنيد لا تحسب المدد المنصوص عليها في الفقرة



الأولى من هذا البند بالنسبة لمن تنتهى خدمته بناء على طلبه أو بالاستقالة أو بالاستثناء عن خدمته أو بالطرده أو الرفق .

وتدخل مدة الخدمة بالقوات المسلحة قبل سن الثامنة عشرة في تسوية المعاش أو المكافأة وفقا للأحكام المتقدمة .

وإذا لم يرغب المنتفع في سداد احتياطي معاش عن مدد الخدمة السابقة المنصوص عليها في البنود ( د ، ز ، ح ) تحسب له بواقع الثلثين ، على أن تحسب الضمان والمدد الإضافية التى تخللت هذه المدد بالكامل وذلك عن المدد التى قضيت بخدمة القوات المسلحة .

مادة ٥ - ( أ ) البند ( ١ ) فقرة أولى مستبدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ) يشترط أحساب مدد الخدمة المنصوص عليها في البنود ( د ، ز ، ح ) من المادة ( ٤ ) في مدد الخدمة التى تعطى الحق في المعاش أو المكافأة كما يلي :

( ١ ) ابداء الرغبة كتابة في حساب تلك المدد كلها أو بعضها ، والبدء في سداد المبالغ المستحقة في ميعاد لا يجاوز تاريخ انتهاء الخدمة ، والا سرت في شأن تلك المدد الأحكام الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة ( ٤ ) ، وإذا تم ابداء الرغبة في الضم فانه لا يجوز العدول عنها لأى سبب من الأسباب .

وفي حالة الوفاة قبل انقضاء هذه المدة يحسب مدة الخدمة السابقة بالكامل في المعاش دون سداد أية أقساط عنها .

( ب ) رد ما يكون قد صرف عنها من مكافأة أو ما أدته الخزانة العامة أو الهيئات العامة ذات الميزانية المستقلة أو اللاحقة أو الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من المال المخزن وأداء احتياطي المعاش عن المدد التى لم يسبق أداؤها عنها بواقع ٩/١ من متوسط ما صرف خلالها من الرواتب الأصلية .



ويتم أداء هذه المبالغ إما دفعة واحدة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار المنتفع بالمبلغ المستحق عليه أو على أقساط شهرية تقسم من الراتب لمدة تعادل مدة الخدمة التي استحققت عنها تلك المبالغ أو على أقساط شهرية لا تزيد على مائة قسط أيهما أقل .

فإذا لم يتم أداء هذه المبالغ دفعة واحدة خلال المدة المذكورة ، يبدأ في اقتطاع الأقساط اعتباراً من راتب الشهر التالي لانقضائها ، وتعتبر مدة الخدمة السابقة مضمومة الى مدة الخدمة التي تمنى الحق في المعاش أو المكافأة متى أدبت المبالغ المستحقة عنها أو بدىء في اقتطاع أقساطها من الراتب أو تقرير خصمها من المكافأة أو اقتطاعها من المعاش بحسب الأحوال .

وإذا انتهت خدمة المنتفع قبل أداء الأقساط المستحقة عليه اقتطعت الأقساط الباقية من معاشه .

وفي حالة استحقاقه مكافأة بدلا من المعاش تقسم منها جملة الأقساط الباقية .

ويوقف اقتطاع الأقساط في حالة الوفاة أو انتهاء الخدمة بسبب عدم اللياقة الصحية .

مادة ٦ - ( الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ )  
تلتزم الجهات القائمة بتنفيذ قوانين المعاشات أو التأمينات الاجتماعية أو التأمين الاجتماعى بتحويل المبالغ السابق تحصيلها كاحتياطي معاش عن المدد المشار إليها في البند ( و ) من المادة ( ٤ ) الى الحساب الخاص بمعاشات القوات المسلحة .

ويتم حساب احتياطي المعاش المنصوص عليه في الفقرة السابقة وفقا للجدول رقم ٤ المرفق بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وعلى أساس سن وأجر المنتفع في تاريخ انتهاء خدمته المدنية .



مادة ٧ - ( الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ )  
تعتبر السنوات التي تمت استنادا الى ضم مدد الخدمة السابقة الى مدة  
الخدمة المحسوبة في المعاش في ظل أى قانون من قوانين المعاشات الحكومية  
قائمة ويستمر استقطاع المبالغ المستحقة عنها وفقا للقواعد والشروط  
الواردة بتلك القوانين .

على أنه بالنسبة للمتقدين أو أصحاب المعاشات الذين يقومون  
بسداد احتياطي المعاش عن المدة السابقة على انقضاء لدى الحياة أو  
لحد تزيد على ١٥ سنة يوقف تحصيل الامساك منهم بعد مضي ١٥ سنة  
من بداية التحصيل ولا يترتب على ذلك رد أى فروق مالية عن الماضي .

مادة ٨ - تضاف الضامات الآتية الى مدة للخدمة الفعلية عند  
حساب المعاش أو المكافاة :

( أ ) مدة مساوية لمدة الخدمة - في زمن الحرب - وتحدد مدة الحرب  
بقرار من رئيس الجمهورية ويحدد وزير الحربية فئات المتقدين  
بهذه الضميمة .

( ب ) مدة لا تزيد على مدة الخدمة في المناطق التي يصدر بتحديدها  
قرار من رئيس الجمهورية ، ويبين هذا القرار قواعد حساب  
المدة المضمومة في كل منطقة ، ويشترط ألا تقل مدة الخدمة في  
هذه الحالة عن ثلاثة أشهر متصلة .

( ج ) مدة مساوية للمدة التي تقضى في الأسر بشرط أن تثبت بسراة  
الأسير طبقا للقواعد والأوامر المتبعة في القوات المسلحة .

ومع عدم الاخلال بأحكام المادة (٩) لا يجوز الجمع بين أكثر من  
ضميمة واحدة من الضامات المذكورة في البنود ( أ ، ب ، ج ) عن مدة  
خدمة فعلية واحدة ، وفي هذه الحالة تصبب الضميمة الأطول .



مادة ٩ - (١) تضم المدد الإضافية الآتية الى مدد الخدمة الفعلية عند حساب المعاش أو المكافأة وذلك على النحو الآتي :

( أ ) مدة تعادل نصف مدة الخدمة الفعلية بالنسبة الى الطيارين والملاحين الجويين وأطقم الطائرات والهابطين بالمظلات وأفراد الصفادع البشرية والصاعقة وأطقم الغواصات والغطاسين .

( ب ) مدة تعادل ¼ مدة الخدمة الفعلية بالنسبة الى المهندسين والفنيين الذين يتقاضون بدل طيران من غير الخصوص عليهم في البند ( أ ) .

وفي حالة استحقاق هؤلاء الأفراد لضمائم طبقاً لنص المادة ( ٨ ) فلا يضاف اليها الا نصف المدد الإضافية الموضحة بالبندين ( أ ، ب ) .

ولا تسرى أحكام البندين ( أ ، ب ) من هذه المادة على من ينقل من وحدته الى خارجها أو الى احتياطية وذلك من تاريخ نقله ، ولا على من يتقرر عدم لياقته صحياً للخدمة بها من تاريخ صدور القرار بذلك .

مادة ١٠ - تضم الضمائم والمدد الإضافية طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المادتين ( ٨ ، ٩ ) الى مدة الخدمة الفعلية التي قضاه المعينون من الصفوف بالقوات المسلحة في درجة ضابط صف أو جندي متطوع أو مجدد خدمة براتب عالٍ متى تم حسابها في مدة الخدمة التي تعطى الحق في المعاش أو المكافأة طبقاً لأحكام المادتين ( ٤ ، ٥ ) .

مادة ١١ - لا تحسب ضمن مدة الخدمة التي يسوى على أساسها المعاش أو المكافأة مدد الخدمة المفقودة التي تنص عليها القوانين العسكرية حتى في حالة ردها .

ولا تحسب في مدة الخدمة التي تعطى الحق في المعاش أو المكافأة مدد الغياب والوقف عن العمل التي يتقرر الحرمان من الراتب عنها .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تابع ) والبند «ب» معدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ مكرر «ز» ) .



## الفصل الرابع

### من الاحالة الى المعاش (١)

مادة ١٢ - تنتهى خدمة اضابط بالقوات المسلحة متى بلغ السن المقررة للتقاعد من الخدمة العسكرية في رتبته الأصلية على النحو التالي :

السن	الرتبة
٤٤	ملازم
٤٦	ملازم أول
٤٨	نقيب
٥٠	رائد
٥٢	مقدم
٥٤	عقيد
٥٦	عميد
٥٨	أواء
٦٠	فريق
٦٢	فريق أول
٦٥	مشير

ويستثنى من ذلك الضباط المعينون والمرقون من الصفوف فتكون سن التقاعد بالنسبة لهم السادسة والخمسين في جميع الرتب التي يرقون اليها .

(١) نصت المادة الأولى من القرار الجمهوري بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٩ على أن يستمر الضباط الذين كانوا يشغلون وظائف قادة الأفرع الرئيسية ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة في حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ في الخدمة بهذه القوات مدى حياتهم وذلك استثناء من أحكام المادة (١٢) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٩/٥/٢٦ - العدد ٢١ مكرر ) .



مادة ١٣ - تنتهى خدمة ضباط الصف والجنود ذوى الرواتب العالية بالقوات المسلحة متى بلغوا السن المقررة للتقاعد من الخدمة العسكرية فى درجاتهم الأصلية على النحو الآتى :

الدرجة	السن
جندى	٥٢
عريف	٥٢
رقيب	٥٤
رقيب أول	٥٤
مساعدون	٥٦

مادة ١٤ - يجوز فى زمن الحرب بقرار من وزير الحربية عدم التقيد بسن التقاعد المنصوص عليه فى المادتين ١٢ ، ١٣ .

### الباب الثانى

### المنحة الخاصة

مادة ١٥ - ( الفقرة رابعا مستبدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ )  
تصرف المنتظمين المنصوص عليهم فى البندين ( ١ ، ب ) من المادة ( ١ )  
عند انتهاء خدمتهم لأى سبب - فيما عدا النقل لوظيفة معينة - منحة  
مالية عاجلة تعادل اجمالى آخر راتب استحققه المنتفع وتمويضاته عن  
شهر ، ولا تصرف هذه المنحة الا مرة واحدة .

على أنه فى حالة الإعادة للخدمة يصرف الفرق عند انتهائها .  
وفى حالة وفاة أحدهم بالخدمة تصرف ثلاثة أمثال هذه المصنة  
للمستحقين عنه .

وفى حالة وفاة صاحب المعاش يكون صرف هذه المنحة بمواقع ثلاثة  
أمثال معاشه وما يضاف اليه من علاوات .



وتصرف المنحة بالكامل دفعة واحدة للأرملة أو الزوج وفي حالة عدم وجودهما تستحق للأبناء والبنات الذين تتوافر في شأنهم شروط الاستحقاق في المعاش المنصوص عليها في المادتين ٤٦ ، ٤٧ وتوزع بينهم بالتساوي وإذا لم يوجد أحد من سبق ذكرهم تستحق للوالدين أو أحدهما ، وفي حالة عدم وجودهما تستحق لأخوته وأخواته الذين تتوافر في شأنهم شروط الاستحقاق في المعاش المنصوص عليها في المادة ٤٨ وتوزع بينهم بالتساوي .

ولا يجوز استرداد المنحة المنصوص عليها في هذه المادة من المعاشات والكفالات المستحقة للمتفجع أو صاحب المعاش أو المستحقين ، كما لا يجوز الحجز عليها وفاء لأي دين يكون على المتفجع أو صاحب المعاش أو المستحقين .

### الباب الثالث

#### تنوية المعاشات والكفالات (١)

##### الفصل الأول

##### أحكام عامة

مادة ١٦ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) يسوى

- (١) صدر العديد من القوانين بزيادة وتحسين المعاشات العسكرية منها :
- ١ - القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٢/٧/١٩٨٠ - العدد ٢٨ مكرر ) .
- ٢ - القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨١ - ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٧/٩ - العدد ٢٨ ) .
- ٣ - القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٨/٥ - العدد ٣١ ) .
- ٤ - القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٨/٤ - العدد ٣١ تأييد ٩ ) .



المعاش أو المكافأة على أساس آخر راتب اعتطع عنه احتياطي المعاش وطبقا لمدة الخدمة المحسوبة في المعاش أو المكافأة ويدخل في حساب الراتب ما استحقه المنتفع من زيادة في راتبه ولو لم يكن قد تم صرفها ، وفي حساب مدة الخدمة يعتبر كسر الشهر شهرا كاملا ويجبر كسر السنة الى سنة كاملة في حساب هذه المدة اذا كان من شأن ذلك استحقاق المنتفع معاشا بدلا من مكافأة .

مادة ١٧ - (١) يجب ألا تزيد المدة المحسوبة في المعاش على ٢٨ سنة فاذا زادت مدة الخدمة الفعلية والضمان والمدة الإضافية التي يجوز حسابها على ذلك ، يصرف عن المدة الزائدة على ٢٨ سنة مكافأة علاوة على المعاش أيا كان سبب استحقاقه لكل من تنتهي خدمته بالقولت المسلحة أو للمستحقين عنه بواقع ١٥٪ من الراتب السنوي عن كل سنة بفترة آخر راتب استحقه وتحسب كسور السنة في حساب هذه المكافأة بواقع الشهر جزءا من اثني عشر جزءا .

وعند استحقاق هذه المكافأة للمستحقين عن المنتفع توزع عليهم بنسبة أنصبتهم في المعاش فاذا لم تستفد الأنصبة قيمة المكافأة بالكامل وزع عليهم الباقي بنسبة أنصبتهم ، فاذا لم يوجد سوى مستحق واحد أدبت اليه بالكامل ، وفي حالة عدم وجود مستحقين للمعاش تصرف للورثة الشرعيين .

- ٥ - القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٦/٢٦ - العدد ٢٥ مكرر ) .  
٦ - القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٩ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٩/٧/٦ - العدد ٢٧ ) .  
٧ - القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٩٠/٥/٣١ - العدد ٢٢ تابع ) .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تابع ) والفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرر ) .



ويجوز للمنتفع أو لصاحب المعاش أو للمستحقين أن يستبدلوا بكل مبلغ هذه المكافأة أو بجزء منه معاشا يحسب بواقع  $\frac{1}{10}$  عن كل سنة من السنوات الزائدة ويضاف للمعاش المستحق ويعتبر جزءا منه مع مراعاة عدم تجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة (١٩) .

وفي حالة إعادة المنتفع للخدمة أو إلغاء قرار إحالته إلى التقاعد بعد صرف المكافأة لا تسترد منه ويخصم ما سبق صرفه منها من المكافأة التي تنقرر له أو للمستحقين عنه عند انتهاء الخدمة بحسب الأحوال .

مادة ١٨ - (١) إذا قل معاش المنتفع أو المستحقين عنه عن ٥٠ جنيتها شهريا وزادت مدة خدمته على ٢٨٨ سنة ، يسوى معاشه على أساس راتبه ومدة خدمته كاملة بعد أقصى ٣٦ سنة على ألا يجاوز المعاش ٥٠ جنيتها شهريا ، وإذا زادت مدة خدمته على ذلك صرفت له مكافأة الخدمة الزائدة المقررة بالمادة (١٧) .

ويجوز للمنتفع أو للمستحقين عنه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاخطار بربط المعاش طبقا لحكم الفقرة السابقة طلب تصويته على أساس الراتب الأخير ومدة الخدمة بعد أقصى  $\frac{1}{2}$  آخر راتب استحقه المنتفع ويصرف عن المدة الزائدة على ٢٨٨ سنة المكافأة المقررة بالمادة (١٧) .

مادة ١٩ - (٣) يجب ألا يجاوز المعاش أربعة أخماس الحد الأقصى لمراتب المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة (٢) .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٢/٧/١٩٨٠ - العدد ٢٨ مكرر ) والفقرة الثانية معدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ٣١/٣/١٩٨٤ - العدد ١٣ مكرر «ز» ) .

(٢) الفقرة الثانية مستبدلة بالمادة الثانية من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ٣/٨/١٩٧٨ - العدد ٣١ تابع ) والفقرة الأخيرة مستبدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ٣١/٣/١٩٨٤ - العدد ١٣ مكرر «ز» ) كما نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ المعدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية



واستثناء من أحكام الفقرة السابقة إذا انتهت خدمة المنتفع لعدم اللياقة الصحية أو بالوفاة أو بالفقد وكان ذلك بسبب الخدمة أو بسبب العمليات الحربية أو باحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ( ٣١ ) فيكون الحد الأقصى لمعاشه هو المعاش المقرر للمستشهد من نفس الرتبة أو الدرجة الأصلية للمنتفع إذا كان ذلك أصلح .

ولا يدخل في حساب الحد الأقصى للمعاش ما يستحقه المنتفع من المعاش الإضافي والتعويض التقاعدي والمكافأة الشهرية المقررة قانونا للأوسمة والأنواط .

مادة ٢٠ - (١) تربط المعاشات التي تسوى بمقتضى أحكام هذا القانون لغير ضباط الصف والجنود المجندين ومن في حكمهم بحد أقصى

في ١٢/٧/١٩٨٠ - العدد ٢٨ مكرر ) وبالمادة السادسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ٣١/٣/١٩٨٤ - العدد ١٣ مكرر «ل» ) على ما يلي :

« استثناء من أحكام المادة ١٩ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة المشار إليه يسوى معاش الضابط الذي شغل منصب وزير الدفاع أو رئيس أركان حرب القوات المسلحة بواقع آخر راتب استحققه وبما لا يقل عن المعاش والمعاش الإضافي للمنتفعين بحكم المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويسرى حكم الفقرة السابقة بالنسبة للضباط الذين شغلوا منصب وزير الحربية أو نائبه ممن انتهت خدمتهم قبل ١٠/١٠/١٩٧٥ » .

وقد نصت المادة السابقة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ على ما يلي :  
« لا يسرى حكم المادة السابقة على من انتهت خدمتهم قبل تاريخ العمل بهذا القانون وذلك غير اخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة » .

(١) معدلة بالقانونين رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ٣/٨/١٩٧٨ - العدد ٣١ تابع ) ورقم ١١٠ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ٩/٧/١٩٨١ - العدد ٢٨ ) ومستحيلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ ( الجريدة الرسمية في ١٠/١٢/١٩٨٧ - العدد ٥٠ تابع ) .



مقداره خمسة وثلاثون جنيها شهريا للمنتفع أو صاحب المعاش أو المستحقين عنه شاملا اعانة غلاء المعيشة وكافة الزيادات .

أما في حالة انتهاء الخدمة بسبب الإصابة أو الاستشهاد أو الوفاة أو التقاعد في العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة (٣١) فيكون الحد الأدنى للمعاش أربعين جنيها للمنتفع أو صاحب المعاش أو المستحقين .

وإذا لم تستفد أنصبة المستحقين كامل الحد الأدنى المذكور في الفترتين السابقتين يعاد توزيع الباقي عليهم بنسبة أنصبتهم وعند قطع أو وقف معاش أحد المستحقين لأي سبب يعاد توزيع كامل قيمة الحد الأدنى المشار إليه على باقي المستحقين في المعاش الى أن يقطع معاش آخر مستحق ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقل نصيب الأرملة أو الأرملة أو المطلقة عن أربعة جنيها ونصف شهريا وعلى ألا يقل نصيب أي من المستحقين عن جنيهاين شهريا .

مادة ٢١ - ( مستحقة بالقرار بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٠ )  
يمنح علاوة على المعاش تعويض تقاعدي شهري لمن تنتهي خدمته قبل سن تقاعد رتبته أو درجته الأصلية بغير طلب منه وبسبب غير الطرد أو الرفق أو الاستثناء عن الخدمة ، ويقدر هذا التعويض بما يساوي الفرق بين معاشه وبين صافي جملة راتبه الأصلي والإضافي والتعويضات والبدلات الأصلية والإضافية الثابتة المقررة لكافة الضباط بجميع فئاتهم والدرجات الأخرى من نفس الرتبة أو الدرجة الأصلية على ألا تتجاوز قيمة هذا التعويض ٥٠٪ من معاشه وذلك لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون لمن انتهت خدمته اعتبارا من ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ومن تاريخ انتهاء الخدمة للمنتفعين بأحكامه وتحدد التعويضات والبدلات التي تدخل في حساب هذا التعويض بناء على اقتراح اللجنة



الرئيسية لضباط القوات المسلحة وتصديق رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة (١) .

ويسقط حق صاحب الماش في هذا التعويض طوال مدة تكليفه أو استدعائه للخدمة بالقوات المسلحة أو استخدامه أو تكليفه في الجهاز الإداري للدولة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام .

كما يمنع من تنقضى خدمته بالمعز الكلى بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المقررة بالمادة ٢١ من هذا القانون تعويضاً تقاعدياً يعادل قيمة التعويض المقرر لقرينه من نفس الرتبة أو الدرجة .

ويقطع تعويض التقاعد نهائياً عند وفاة المتقاع أو عند بلوغه سن تقاعد رتبته أو درجته الأصلية المحددة بقانون المعاشات العامل به .

## الفصل الثاني

### أنواع المعاشات والمكافآت

#### الفرع الأول

##### معاشات ومكافآت التقاعد وانتهاء الخدمة

مادة ٢٢ - يستحق المتقاعون المنصوص عليهم في البندين (١ ، ب) من المادة (١) معاشاً متى بلغت مدة خدمتهم خمسة عشر سنة كاملة ، ما لم يكونوا قد تركوا الخدمة بناء على طلبهم فيشترط أن تبلغ مدة خدمتهم عشرين سنة على الأقل .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٧٨ بإضافة بدل طبيعة العمل الى التعويضات التي تدخل في حساب التعويض التقاعدي ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ ) .

( م ٢٥ - موسوعة مصر ج ٢٠ )



وتشمل هذه المدة مدد الخدمة الفعلية والضمائم والمسدد الإضافية المحسوبة طبقاً لنص المادتين (٩٠٨) •

مادة ٢٣ - يسوى المعاش باعتبار جزء من ستة وثلاثين جزءاً من آخر راتب استحققه المتقاع وذلك عن كل سنة من مدة خدمته المحسوبة في المعاش •

مادة ٢٤ - ( الفقرة الثالثة مضافة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ )  
تمنح مكافأة لمن تنتهي خدمته قبل استيفائه شرط المدة لاستحقاق المعاش ، تحسب على أساس ١٥٪ من للراتب السنوى عن كل سنة كاملة من مدة خدمته المحسوبة في المعاش بفئة آخر راتب استحققه •

وفي حساب هذه المكافأة يعتبر كسر للشهر شهراً كاملاً ويحسب كسر السنة بواقع الشهر من اثني عشر جزءاً •

وفي حالة عجزه عن الكسب أو وفاته خلال سنتين من تاريخ انتهاء الخدمة يجوز له أو للمستحقين عليه استبدال المكافأة بمعاش ، مع رد المكافأة السابق صرفها اما دفعة واحدة أو على أقساط طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة (١١٣) ، ويحسب المعاش في هذه الحالة على أساس راتبه ومدة خدمته مضاعفاً إليها ثلاث سنوات بحيث لا تزيد مدة الخدمة بعد هذه الاضافة على أربع عشرة سنة في حالة انتهاء الخدمة بالاستثناء أو الطرد أو الرفض ، وتسع عشرة سنة في حالة انتهاء الخدمة بنسأ على طلبه •

مادة ٢٥ - يسوى معاش أو مكافأة من تنتهي خدمته أثناء وجوده بالاستبعاد على أساس آخر راتب استحققه قبل احواله الى الاستبعاد •

مادة ٢٦ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) استثناء من المادة (٢٢) اذا انتهت خدمة المتقاع بلوغه السن المحددة للتقاعد بالمادتين



(١٢ و ١٣) :يمنح معاشا شهريا يعادل أربعة أخماس أقصى مربوط رتبته أو درجته الأصلية ، أو يعادل آخر راتب استحققه أيهما أفضل .

### الفرع الثاني

#### معاشات من تنتهي خدمتهم بقوة القانون

مادة ٢٧ - (١) اذا أحيل المنتفع الى التقاعد قبل بلوغه سن التقاعد بغير طلب منه وبسبب غير الطرد أو الرفض أو الاستغناء عن الخدمة ، يمنح معاشا شهريا مقداره أربعة أخماس أقصى مربوط رتبته أو درجته الأصلية أو يعادل آخر راتب استحققه أيهما أفضل .

### الفرع الثالث

#### معاشات من تنتهي خدمتهم لعدم اللياقة الصحية

مادة ٢٨ - (١) يمنح من تنتهي خدمته لاصابته بمرض كلوى بغير سبب الخدمة معاشا شهريا يعادل أربعة أخماس أقصى مربوط رتبته أو درجته الأصلية أو يعادل آخر راتب استحققه أيهما أفضل .

أما من تنتهي خدمته لاصابته بمرض جزئى بغير سبب الخدمة فيمنح معاشا شهريا يعادل أربعة أخماس متوسط مربوط رتبته أو درجته الأصلية أو يعادل آخر راتب استحققه أيهما أفضل .

مادة ٢٩ - (١) يمنح من تنتهي خدمته لاصابته بمرض كلوى بسبب

(١) صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تابع ) ونص في مادته الخامسة على ما يلى : « يستبدل بعبارة ( أو أربعة أخماس آخر راتب استحققه أيهما أفضل ) الواردة في المواد ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه عبارة « أو يعادل آخر راتب استحققه أيهما أفضل » .



الخدمة معاشا شهريا يعادل أربعة أخماس أقصى مربوط للرتبة أو الدرجة التالية لرتبته أو درجته الأصلية أو يعادل آخر راتب أستحقه أيهما أفضل .

أما من تنتهى خدمته لاصلته بمجز جزئى بسبب الخدمة فيمنح معاشا شهريا يعادل أربعة أخماس متوسط مربوط للرتبة أو الدرجة التالية لرتبته أو درجته الأصلية أو يعادل آخر راتب أستحقه أيهما أفضل .

مادة ٣٠ - (١) و (٢) يمنح من تنتهى خدمته لاصلته بمجز كلى بسبب العمليات الحربية معاشا شهريا يعادل معاش المستشهد من نفس

ويسرى حكم هذه العبارة على الحالات الماثلة للحالات المنصوص عليها في المواد ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ والواردة في القوانين المشار اليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة معدلة بهذا القانون .

كما يسرى حكم عبارة « أو يعادل آخر راتب أستحقه المنتفع ( الواردة في المواد ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة المشار اليه على الحالات المشار اليهما في الفقرة السابقة .

على انه اذا قل اجمالى المستحق بالتطبيق لهذه الأحكام عن الاجمالى قبل هذا التعديل يكمل التعويض التقاعدى المنصوص عليه في المادة (٢١) بما يعادل الفرق بينهما » .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في

١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تابع ) والفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ٥١

لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ مكرر «ز» ) .

(٢) صدر قرار القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع والانتاج

الحربى رقم ٩٩ لسنة ١٩٩١ ونص على أن تسرى أحكام المادة ( ٣٠ )

من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات

المسلحة على كل من يصاب أو يتوفى من افراد القوات المسلحة المكلفين بمهام

قتالية خارج الجمهورية على أن يتم عمل مجلس تحقيق لاثبات سبب الإصابة

أو الوفاة ( الوقائع المصرية - العدد ١٣٢ في ١٩٩١/٦/١١ ) ويعمل بالقرار

اعتبارا من ١٩٩٠/٨/٧ .



رتبته أو درجته الأصلية طبقا للفئات الموضحة بالجدول رقم ( ٢ )  
المرافق أو يعادل صافي إجمالي ما كان يستحقه المنتفع من راتب أصلي  
وراتب اضافي وتعويضات وبدلات بفئة المنطقة العسكرية المركزية أيهما  
أفضل .

أما من تتقضى خدمته لاصابته بعجز جزئى بسبب العمليات الحربية  
فيمنح معاشا شهريا يعادل أربعة أخماس أقصى مربوط الرتبة أو الدرجة  
التالية لرتبته أو درجته الأصلية ، أو يعادل آخر راتب استحقه أيهما  
أفضل .

مادة ٢١ - تسرى أحكام المادة ( ٣٠ ) على من يصاب بعجز كلي  
أو جزئى فى إحدى الحالات الآتية :

( ١ ) أثناء أسره إذا ما ثبت براءته طبقا للقواعد والأوامر المتبعة فى  
القوات المسلحة .

( ب ) بسبب مشروعات التدريب بالذخيرة الحية .

( ج ) بسبب الانفجارات التى تحدث من الألغام والمفرقعات .

( د ) بسبب الاسقاط الجوى أو الغوص تحت الماء .

( هـ ) بسبب حوادث الاشتباك مع المهربين .

( و ) فى الحالات المماثلة التى يصدر بها قرار من وزير الحربية ( ١ ) .

ويشترط فى جميع الحالات أن يكون قد تصدق مسبقا للفرد بالقيام  
بأى عمل من الأعمال المشار إليها ، وألا تكون الإصابة قد حدثت باهماله .

( ١ ) صدر قرار وزير الدفاع رقم ١٣٤ لسنة ١٩٩١ ونص على أن تعتبر  
حالات إصابة أو وفاة أفراد القوات المسلحة المكلفين بمهام قتالية خارج  
الجمهورية من الحالات الواردة بالمادة ٣١ المشار إليها على أن يتم عمل  
مجلس تحقيق لاثبات مسببية الإصابة أو الوفاة ( الوقائع المصرية فى  
١٩٩١/٨/٢٩ - العدد ١٩٤ ) .



### الفرع الرابع مساكنات المساكين

مادة ٣٢ - ( مسابدة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) يمنح المساكين عن يتوفى بغير سبب الخدمة معاشا شهريا يعادل أربعة أخماس أقصى مربوط الرتبة أو الدرجة الأصلية للمتوفى ، أو يعادل آخر راتب استحققه المتوفى أيهما أفضل .

مادة ٣٣ - ( مسابدة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) يمنح المساكين عن يتوفى بسبب الخدمة معاشا شهريا يعادل أربعة أخماس أقصى مربوط الرتبة أو الدرجة التالية للرتبة أو الدرجة الأصلية للمتوفى ، أو يعادل آخر راتب استحققه المتوفى أيهما أفضل .

مادة ٣٤ - (١) يمنح المساكين عن يتوفى في الأحوال النصوم عليها في المادة (٣١) معاشا شهريا يعادل معاش المساكين من نفس رتبته أو درجته الأصلية طبقا للفتات الموصفة بالجدول رقم ( ٢ ) المرافق أو يعادل صافي أجمالي ما كان يستحقه المتوفى من راتب أصلي وراتب اضافي وتعويضات وبدلات بفتة المنطقة العسكرية المركزية أيهما أفضل .

### الفرع الخامس

#### المع والمساكنات والمساكنات المسبقة في حالات الاستشهاد والفق

مادة ٣٥ - يصرف للمسامين عن المساكين أو المتوفى أو المفقود بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات النصوم عليها بالمادة ( ٣١ ) منحة عاجلة تعادل جملة راتبه وتعويضاته عن ستة أشهر .

(١) مسابدة بالقانونين رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - للعدد ٣١ تابع ) ورقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - للعدد ١٣ مكرر «ز» ) .



كما يصرف للمستحقين عن المفقود بسبب الخدمة منحة عاجلة تعادل راتبه وتعويضاته عن ثلاثة أشهر .

وتستحق هاتان الفئتان بالإضافة الى المعاش المقرر ، وتصرى في شأنهما الأحكام المنصوص عليها في المادة ( ١٥ ) .

مادة ٣٦ - (١) يمنح المستحقون عن المستشهدين أو من في حكمهم من المفقودين بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ معاشاً شهرياً بالفئات الموضحة بالجدول رقم ( ٢ ) المرافق أو يعادل صافي اجمالي ما كان يستحقه المنتفع من راتب أصلي وراتب اضافي وتعويضات وبدلات بفئة النقلة العسكرية المركزية أيهما افضل .

مادة ٣٧ - يصرف للمستحقين عن المفقود بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) أو بسبب الخدمة معاش شهري طوال مدة فقده يعادل ما يستحقونه عنه من معاش بافتراض استشهاده أو وفاته بصبب الأحوال ، وذلك اعتباراً من أول الشهر الذي فقد فيه .

مادة ٣٨ - يعتبر المفقود بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) في حكم المستشهد كما يعتبر المفقود بسبب الخدمة في حكم المتوفى بسببها وذلك بعد انقضاء أربع سنوات من تاريخ فقده دون أن تثبت وفاته رسمياً أو وجوده على قيد الحياة .

وفي هذه الحالات يصدر قرار من وزير الحربية باعتبار المفقودين مستشهدين أو متوفين حسب الأحوال .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ « الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تابع ) والفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ مكرر «ز» ) .



مادة ٣٩ - ( مستبحة بالقرار بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٠ )  
يصرف للورثة الشرعيين للمستشهد أو المتوفى في احدى الحالات المنصوص  
عليها بالمادة ( ٣١ ) مكافأة استشهد كالاتى :

( أ ) الضباط بجميع فئاتهم	٢٠٠٠٠ جنيه
( ب ) المساعدون	١٠٠٠٠ جنيه
( ب ) ذوو الراتب العالى	٧٥٠٠ جنيه
( د ) المجندون ومن في حكمهم	٢٠٠٠ جنيه

مادة ٤٠ - اذا اتضح أن المفقود أو من اعتبر مستشهدا أو من  
في حكمه موجود على قيد الحياة يوقف صرف المعاش للمستحقين عنه  
وتسوى حالته في ضوء ما تسفر عنه التحقيقات العسكرية .

فاذا ثبت عدم سلامة موقفه يكون للحكومة حق الرجوع عليه  
بما سبق صرفه .

أما اذا كان موقفه سليما فتجرى مقاصة بين استحقاقاته وبين ما  
سرف للمستحقين عنه ، فان تجاوزت مستحقاته قيمة ما سرف لهم أدى  
اليه الفرق .

### الفرع السادس

#### المعاشات والمكافآت الاستثنائية

مادة ٤١ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير  
الحربية منح معاشات استثنائية أو زيادات في المعاشات أو مكافآت  
استثنائية للأفراد المعاملين بهذا القانون ، أو الذين انتهت خدمتهم ، أو  
لعائلات من يستشهد أو يتوفى أو يفقد منهم وهو بالخدمة أو بعد انتهاء  
خدمته .



كما تسرى أحكام هذه المادة على الماملين بأحكام أى قانون من قوانين التقاعد والمعاشات العسكرية السابقة على هذا القانون والمستحقين عنهم.

### الفصل الثالث

#### الاستحقاق فى المعاش أو المكافأة

مادة ٤٢ - إذا توفى المنتفع أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق فى تقاضى معاشات وفقا للأئصبة والأحكام المقررة بالجدول رقم (١) المرفق اعتبارا من أول للشهر الذى حدثت فيه الوفاة ويربط معاش الحمل المستكن من تاريخ ولادته حيا .

مادة ٤٣ - (١) مستبذلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) يقصد بالمستحقين فى تطبيق أحكام هذا القانون الأرملة والمطلقة والزوج والأبناء والبنات والوالدين والأخوة والأخوات ، للذين تتوافر فيهم فى تاريخ وفاة أو استشهاد أو فقد المنتفع أو وفاة صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها فى المواد التالية .

مادة ٤٤ - (١) يشترط لاستحقاق الأرملة أو المطلقة أن يكون عقد الزواج موثقا أو أن يثبت الزواج بحكم قضائى نهائى فى دعوى رفعت حال حياة الزواج ، وإدير إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة أو رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات حسب الاختصاص تحديد مستندات أخرى لإثبات الزواج فى بعض الحالات التى يتعذر فيها الإثبات بالوسائل سألقة الذكر .

كما يشترط بالنسبة للأرملة أن يكون عقد الزواج أو التصديق على

(١) مستبذلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تابع ) والفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ مكرر «ز» ) .



الزواج قد تم قبل بلوغ المنتفع أو صاحب المعاش سن الستين ، ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية :

١ - حالة الأرملة التي كان المنتفع أو صاحب المعاش قد طلقها قبل بلوغه سن الستين ثم عقد عليها بعد هذا السن .

٢ - حالة الزواج التي يكون فيها من الزوجة أربعين سنة على الأقل وقت الزواج ، بشرط ألا يكون للمنتفع أو لصاحب المعاش زوجة أخرى أو مطلقة مستمقة طلقها رغم إرادتها بعد بلوغه سن الستين وكانت لا تزال على قيد الحياة .

٣ - حالات الزواج التي تمت قبل العمل بهذا القانون .

ويشترط بالنسبة للمطلقة ما يأتي :

١ - أن يكون قد طلقها رغم إرادتها .

٢ - أن يكون زوجها بالمنتفع أو صاحب المعاش قد استمر مدة لا تقل عن عشرين سنة .

٣ - ألا تكون بعد طلاقها من المنتفع أو صاحب المعاش قد تزوجت من غيره .

٤ - ألا يكون لديها دخل من أي نوع يعادل قيمة استحقاقها في المعاش أو يزيد عليه ، فإذا كان الدخل يقل عما تستحقه من معاش يربط لها معاش بمقدار الفرق ، على أنه إذا كانت قيمة كل من الدخل والمعاش تقل عن ثلاثين جنيهاً فيربط لها من المعاش بالقدر الذي لا يجاوز معه قيمة الدخل والمعاش معاً هذا الحد ، وفي جميع الأحوال يرد الباقي على الأرملة في حالة وجودها وإذا لم توجد فيرد على الأولاد .

مادة ٤٥ - يشترط لاستحقاق الزوج ما يأتي :



١ - أن يكون عقد الزواج رسميا .

٢ - أن يكون عاجزا عن الكسب وفقا للبيانات المقدمة بطلب صرف المعاش على أن يؤيد ذلك بقرار من الجهة الطبية المختصة .

٣ - أن يكون عقد الزواج قد تم قبل بلوغ للمتقمة أو صاحبة المعاش سن الستين .

مادة ٤٦ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) يشترط لاستحقاق الأبناء ألا يكون الابن قد بلغ سن الطاقين والعشرين .

ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية :

( أ ) العاجز عن الكسب وفقا للبيانات المقدمة بطلب صرف المعاش على أن يؤيد ذلك بقرار من الجهة الطبية المختصة .

( ب ) للطلب يحدد مراحل التعليم التي لا تتجاوز مرحلة الحصول على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها بشرط عدم تجاوزه سن السادسة والعشرين وأن يكون متفرغا للدراسة .

( ج ) من حصل على مؤهل نهائى لا يتجاوز المرحلة المشار إليها بالبند السابق ولم يلتحق بعمل أو لم يزاول مهنة ولم يكن قد بلغ سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس وسن الرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلات الأقل .

مادة ٤٧ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) يشترط لاستحقاق البنات ألا تكون متروجة .

مادة ٤٨ - يشترط لاستحقاق الاخوة والاخوات بالاضافة الى شروط استحقاق الأبناء والبنات أن يثبت اعالة المتقدم أو صاحب المعاش اياهم أثناء حياته بشهادة ادارية .



مادة ٤٩ - (١) يقطع معاش المستحق في الحالات الآتية :

١ - وفاة المستحق .

٢ - زواج المطلقة .

٣ - زواج الأرملة ما لم تكن أرملة شهيد فيصرف لها ٥٠٪ من المعاش المستحق لها ، فإذا ما استحققت معاشا عن أكثر من شهيد صرف لها ٥٠٪ من المعاش الأكبر .

٤ - زواج البنت أو الأخت ، وتمنح البنت أو الأخت في هذه الحالة منحة تساوى المعاش المستحق لها وما يضاف اليه من علاوات عن مدة سنة كاملة ويحد أدنى مقداره خمسون جنيها ولا تصرف هذه المنحة الا مرة واحدة ولا يجوز استردادها اذا أعيد المعاش لها وفقا لأحكام هذا القانون .

٥ - بلوغ الابن أو الأخ سن الحادية والعشرين ، ويستثنى من ذلك الحالات الآتية :

( أ ) العاجز عن الكسب حتى زوال حالة العجز .

( ب ) الطالب حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاويلته مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين أيهما أقرب ، ويستمر صرف معاش الطالب الذي يبلغ سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتى نهاية تلك السنة .

( ج ) الحاصل على مؤهل نهائى حتى تاريخ التحاقه بعمل أو بمزاويلته مهنة ، أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس وسن الرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلات النهائية الأقل أى التاريخين أقرب .

(١) . مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريد الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تابع والبندان ٤ ، ٦ مجدلان بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ مكرر «ز» ) .



مادة ٥٠ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) يعاد للبنيات والأخوات حصصهن السابق قطعها لزواجهن سواء في المعاش أو المكافأة الشهرية المقررة قانونا للأوصمة والأتواط إذا طلقن أو ترملن بعد وفاة المنتفع أو صاحب المعاش .

وإذا طلقت أو ترملت البنت أو الأخت أو عجز الابن أو الأخ عن الكسب بعد وفاة المنتفع أو صاحب المعاش منح كل منهم ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المورث ودون المسلس يحقوقي باقي المستحقين ، وذلك مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادتين ( ٤٦ ، ٤٨ ) .

كما يعاد حق الأرملة في المعاش والمكافأة المقررة قانونا للأوصمة والأتواط إذا طلقت أو ترملت ولم تكن مستحقة لمعاش عن الزوج الآخر ، فإذا استحققت معاشا عن الزوج الآخر وكلنت أرملة شهيد استمرت في صرف نسبة الـ ٥٠٪ المقررة بالمادة ( ٤٩ ) .

وإذا كان المعاش الذي سيمود الحق فيه قد سبق رده كله أو بعضه على باقي المستحقين فيخفض معاشهم بقيمة ما سبق رده عليهم من هذا المعاش .

ويمنح الابن أو الأخ الذي لم يكن تتولفر فيه شروط استحقاق المعاش في تاريخ وفاة المورث والتحق بأحدى مراحل انتعظيم للمتي لا تجاوز مرحلة الحصول على الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها ولم يبلغ سن السادسة والعشرين ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه في التاريخ المذكور ، ويماد توزيع معاش باقي المستحقين على هذا الأساس ، وبعد قطع معاشه يرد على من استتزل هذا المعاش من نصيبهم .

وإذا كان المعاش المستحق للابن أو الأخ وفقا لشروط استحقاقه ما لم يرد على باقي المستحقين بعد قطعه يعاد صرفه اليه في حالة إيقاف



سوف مرتبه أو أجره أثناء فترة التجنيد الإلزامية طالما لم يبلغ سن السادسة والعشرين .

ويمنح اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون كل من الأبناء والبنات والوالدين والأخوات والأخوة السابق حرمتهم من المعاش وفقاً لقوانين المعاشات السابقة ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المورث دون المساس بحقوق باقي المستحقين وذلك متى توافرت فيه شروط استحقاق المعاش المنصوص عليها بهذا القانون .

مادة ٥١ - يوقف صرف المعاش المقرر للمستحق في الحالات الآتية :

( أ ) الإلتحاق بأي عمل والحصول منه على دخل صاف يساوي قيمة المعاش أو يزيد عليه ، فإذا نقص هذا الدخل عن المعاش المستحق صرف إليه الفرق ، ويقصد بالدخل الصافي مجموع ما يحصل عليه العامل مخصوماً منه حصته في اشتراكات المعاشات أو التأمين والضرائب .

( ب ) مزاولة مهنة تجارية أو غير تجارية منظمة بقوانين أو لوائح لمدة تزيد عن خمس سنوات متصلة ، ويعود الحق في صرف المعاش في حالة ترك مزاولة هذه المهنة اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ ترك المهنة .

مادة ٥٢ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ ) إذا توافرت في أحد المستحقين شروط الاستحقاق لأكثر من معاش طبقاً لأحكام هذا القانون أو قانون التأمين الاجتماعي أو الخزينة العامة فلا يستحق منها إلا معاشاً واحداً وتكون أولوية الاستحقاق وفقاً للترتيب الآتي :

١ - المعاش المستحق عن نفسه .



- ٢ - المعاش المستحق عن الزوج أو الزوجة .
- ٣ - المعاش المستحق عن الوالدين .
- ٤ - المعاش المستحق عن الأولاد .
- ٥ - المعاش المستحق عن الأخوة والأخوات .

وإذا كانت المعاشات مستحقة من المنتظمين أو أصحاب المعاشات من فئة واحدة يستحق المعاش الأسبق في الاستحقاق .

وإذا نقص المعاش المستحق وفقا لما تقدم عن المعاش الآخر أدى اليه الفرق من هذا المعاش .

مادة ٥٣ - (١) استثناء من أحكام حظر الجمع المنصوص عليها في المادتين ( ٥١ ، ٥٢ ) يجمع المستحق بين الدخل من العمل والمهنة والمعاش أو بين المعاشات في الحدود الآتية :

( أ ) يجمع المستحق بين الدخل والمعاش بما لا يجاوز مائة جنيه شهريا

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تابع ) والبنـد «١» معدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرر ) والبنـدان « ١ ، ب » معدلان بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ مكرر «ز» ) ثم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٩٠/٥/٣١ - العدد ٢٢ تابع ) وقد نصت المادة الرابعة من هذا القانون على الآتي :

« يمرى حد الجمع بين المعاشات المنصوص عليه في البنـد ب من المادة ٥٣ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة المشار اليه بعد تعديله بهذا القانون على حالات استحقاق المعاش التي حرم فيها المستحق من المعاش الآخر أو جزءا منه تطبيقا للحدود السابقة للجمع بين المعاشات ، وذلك في حدود جزء المعاش الذى لم يرد على باقى المستحقين .

ويتعين للانتفاع بحكم الفقرة السابقة تقديم طلب بذلك ، ويتم الصرف اعتبارا من أول الشهر الذى يقدم فيه الطلب » .



وذلك مع عدم الاخلال بالحق في الجمع بين المعاش والخل بما لا يجاوز الحد المذكور بالنسبة لمن كان لهم هذا الحق من المعاملين بأى من القوانين المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون الاصدار .

(ب) يجمع المستحق بين المعاشات بما لا يجاوز مائة جنيه شهريا ويكمل المعاش الى هذا القدر بالترتيب الواردة بالمادة (٥٢) من هذا القانون .

(ج) اذا كان المعاش مستحقا عن شهيد أو مفقود في العمليات الحربية أو في احدى الحالات المنصوص عليها في المادة (٣١) فيكون الجمع بين المعاش والخل أو المعاش الآخر دون التقيد بحد أقصى .

(د) يجمع الأولاد بين المعاشات المستحقة عن والديهم دون حدود .

(هـ) اذا كان المعاش مستحقا لأرملة المنتفع أو أرملة صاحب المعاش فلها الحق في الجمع بين دخلها من عملها أو معاشها عن مدة خدمتها وبين معاشها عن زوجها ، وذلك بدون حدود .

(و) يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة له عن شخص واحد وذلك بدون حدود .

### الباب الرابع

### مكافآت ومنح ومعاشات المجندين

#### الفصل الأول

#### مكافأة انتهاء الخدمة العسكرية

مادة ٥٤ - ضباط الصف والجنود المجنون ومن في حكمهم الذين تنتهى مدة خدمتهم العسكرية العاملة أو الوطنية أو مدة خدمتهم الثانية



التي يعاملون خلالها من الناحية المالية معاملة المجندين يستحقون مكافأة بواقع ٥٠٠ مليم عن كل شهر من شهور خدمتهم وذلك حتى تاريخ نقلهم الى الاحتياط ، ويجبر كسر الشهر الى شهر كامل عند حساب هذه المكافأة .

ولا يدخل في حساب المكافأة المدد التي لا تحتسب ضمن مدة الخدمة الفعلية والمنصوص عليها في القوانين العسكرية .

**مادة ٥٥** — تستحق المكافأة المنصوص عليها في الماد (٥٤) عند انتهاء مدة الخدمة العسكرية العاملة أو الوطنية بسبب قضاء هذه المدة أو مدة الخدمة الثانية المشار اليها في البند (ج) من المادة ( ١ ) أو بسبب الرفض من الخدمة أو الاعفاء من جزء منها .

**مادة ٥٦** — تسوى مكافأة انتهاء الخدمة العسكرية العاملة أو الوطنية المجندين ومن في حكمهم على أساس كامل مدة الخدمة المقررة عليهم وذلك بالنسبة الى :

( أ ) المستشهدين بسبب العمليات الحربية أو المتوفين في احدى الحالات المنصوص عليها في المادة (٣١) أو بسبب الخدمة .

( ب ) المفقودين الذين لم يعلن استشهدهم أو وفاتهم .

( ج ) من تنتهي مدة خدمتهم لعدم لياقتهم صحيا بسبب العمليات الحربية أو بسبب احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) أو بسبب الخدمة .



## الفصل الثاني

### منع ومعاشات المجندين في حالات الاستشهاد وحالات الاصابة والوفاة والفقد وبسبب الخدمة والعمليات الحربية

**مادة ٥٧ -** يمنح من يصاب من المجندين بسبب الخدمة بجروح أو عاهات أو أمراض يتقرر بسببها انتهاء خدمته العسكرية معاشاً شهرياً قدره عشرة جنيهاً إذا كان المعز كلياً ، وثمانية جنيهاً إذا كان المعز جزئياً .

أما من تنتهي خدمته منهم لاصابته بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) فيمنح معاشاً شهرياً مقداره اثنا عشر جنيهاً إذا كان المعز كلياً ، وعشرة جنيهاً إذا كان المعز جزئياً .

**مادة ٥٨ -** ( الفقرتان الأولى والثانية مستبدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ ) يمنح من يصاب بسبب الخدمة من المجندين المحتفظ لهم بوظائفهم المدنية بجروح أو عاهات أو أمراض يفتح عنها عجز كلي ويتقرر بسببها انتهاء خدمته العسكرية معاشاً شهرياً يعادل أربعة أخماس هذا الأجر .

أما من تنتهي خدمته منهم لاصابته بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة (٣١) بمعز كلي فيمنح معاشاً شهرياً يعادل أجره المدني ، فإذا كان المعز جزئياً فيمنح معاشاً شهرياً يعادل خمسة أسداس هذا الأجر .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقل المعاش عن الفئات المقررة بالفقرتين الأولى والثانية من المادة (٥٧) بحسب الأحوال .

**مادة ٥٩ -** ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ ) يمنح المستحقون



عن يتوفى أو يفقد من المجندين بسبب الخدمة معاشا شهريا مقداره عشرة جنيها ما لم يكن المتوفى أو المفقود من المحتفظ لهم بوظائفهم المدنية فيمنح المستحقون عنه معاشا شهريا يعادل خمسة أسداس أجره المدني .

مادة ٦٠ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ ) يمنح المستحقون عن الشهيد أو المفقود في العمليات الحربية من المجندين معاشا شهريا مقداره اثنا عشر جنيها ، فإذا كان الشهيد أو المفقود من المجندين المحتفظ لهم بوظائفهم المدنية يمنح المستحقون عنه معاشا يعادل أجره المدني .

ويسرى حكم هذه المادة إذا كانت الوفاة أو الفقد بسبب إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة (٣١) .

وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في هذه المادة وفي المادتين ٥٨ ، ٥٩ يجب ألا يجاوز معاش الأجر المتغير ٨٠٪ من الأجر الأساسي .

مادة ٦١ - (١) إذا انتهت الخدمة العسكرية للمجنّد المحتفظ له بوظيفة مدنية لوفاة بسبب العمليات الحربية أو الخدمة العسكرية أو إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة (٣١) كان المستحقين عنه الحق الأفضل من كل من الحقوق التأمينية المقررة بموجب هذا القانون أو بموجب قانون التأمين الاجتماعي .

مادة ٦٢ - (٢) يكون الحد الأدنى لمعاش المجنّد خمسة وثلاثين جنيها شهريا بما في ذلك اعانة غلاء المعيشة وكافة الزيادات ويوزع معاش المستحقين عن المجندين طبقا لأحكام المادة (٤٢) ، ويربط بحد أدنى

(١) مستبدلة بالقانونين رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ « الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تابع ) ورقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/١٢/١٠ - العدد ٥٠ تابع ) .



مقداره أربعة جنيهاً ونصف شهرياً بالنسبة للأرامل أو الأرامل أو المطلقات على ألا يقل نصيب أي من المستحقين عن جنيهاً شهرياً .

وفي حالة الاستشهاد أو الفقد في العمليات الحربية أو الوفاة أو  
الفقد في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة (٣١) إذا لم تستفيد  
أنصبة المستحقين الاثنى عشر جنيها المنصوص عليها في المادة (٦٥) يعاد  
توزيع الفرق عليهم بنسبة أنصبتهم وحتى آخر مستحق في المعاش .

مادة ٦٣ - ( الفقرة الأولى مستبعدة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ ) يصرف للمستحقين عن الشهيد أو المفقود أو المتوفى في العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة (٣١) من المجدين منحة مالية عاجلة بواقع ثلاثة أمثال الحد الأدنى للأجر المدني أو بواقع ثلاثة أمثال الأجر المدني للمجنّد المحتفظ له بوظيفة مدنية ، كما تصرف للمستحقين عن المتوفى أو المفقود بسبب الخدمة من المجدين منحة مالية عاجلة بواقع مثلي الحد الأدنى للأجر المدني أو بواقع ثلاثة أمثال الأجر المدني للمجنّد المحتفظ له بوظيفة مدنية .

وتستحق هاتان النحتان بالاضافة الى المعاش المقرر ، وتسرى في شأنهما الأحكام المنصوص عليها في المادة (١٥) .

ملحة ٦٤ — (مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨) تسرى أحكام  
السواد ١٩ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ،  
٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٧١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٠ ،  
على المحدثين ومن في حكمهم والمستحقين .

ملءة ٦٥ - في جميع الأحوال المنصوص عليها في المواد ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ يصرف العائش بالإضافة الى مكافأة انتهاء الخدمة العسكرية المستحقة طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المواد ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ .



### الباب الخامس

منح ومعاشات ومكافآت ضباط وضباط صف وجنود  
الاحتياط والمكلفين بخدمة القوات المسلحة والعاملين  
المدنيين بالقوات المسلحة

#### الفصل الأول

منح ومعاشات ومكافآت ضباط وضباط صف وجنود  
الاحتياط والمكلفين بخدمة القوات المسلحة

مادة ٦٦ - من يصاب بإصابة لا تمنع من الاستمرار في الخدمة العسكرية أو المدنية من ضباط وضباط صف وجنود الاحتياط وذلك أثناء فترات الاستدعاء بسبب الخدمة أو بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) يعامل من حيث تعويض الإصابة وفقاً لأحكام المادة (٨٠) على أن يكون للصرف لهم بذات الفئات المخصصة لقزين كل منهم في الرتبة أو الدرجة الأصلية من الضباط العاملين أو المتطوعين بالراتب العالي .

مادة ٦٧ - (١) من يصاب من الأفراد المنصوص عليهم في المادة (٦٦) بإصابة تجعله غير لائق للاستمرار في الخدمة العسكرية أو يتوفى أو يستشهد أو يفقد أثناء الاستدعاء بسبب الخدمة أو بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) فيعامل من حيث المنحة أو المعاش أو مكافأة الاستشهد أو التأمين الإضافي على الوجه الآتي :

(١) الفقرة (و) من البند أولا مضافة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٦٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تابع ) والفقرة ثانياً مستبدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/١٢/١٠ - العدد ٥٠ تابع ) .



أولاً — بالنسبة لغير العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام :

( أ ) تسرى عليهم فيما يختص بالمنحة أحكام المادتين ( ١٥ ، ٣٥ ) على أن يكون أساس التقدير أول مربوط رتبة قريبه من الرتبة أو الدرجة الأصلية من الضباط العاملين أو المتطوعين بالراتب العالي مضافا اليه التعويضات التي يتقاضاها •

( ب ) تسرى عليهم فيما يختص بالمعاش أحكام المواد ( ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ) بحسب الأحوال على أن يستحق الفرد منهم أو المستحقون عنه في كل حالة ما يستحقه قريبه من نفس الرتبة أو الدرجة الأصلية من الضباط العاملين أو المتطوعين براتب عال •

( ج ) يسرى عليهم فيما يختص بمكافأة الاستشهاد أو التأمين الاضافي أحكام المادتين ( ٣٩ ، ٧٨ ) بحسب الأحوال على أن يكون الصرف بالفئة المخصصة لقرين كل منهم في الرتبة أو الدرجة الأصلية من الضباط العاملين أو المتطوعين بالراتب العالي •

( د ) تسرى عليهم فيما يختص بالتأمين أحكام المادتين ( ٧٦ ، ٧٧ ) على أن يحسب مبلغ التأمين على أساس أول مربوط رتبة أو درجة أقرانهم في الرتبة أو الدرجة الأصلية من الضباط العاملين أو المتطوعين بالراتب العالي •

( هـ ) تسرى أحكام البند ( د ) على كل من تنتهي خدمته منهم ليوفاته أو لعدم اللياقة الصحية بغير سبب الخدمة •

( و ) في حالة استحقاقهم لمعاش لا تصرف لهم مكافأة الاستدعاء المنصوص عليها في المادة (٧٠) •



ثانياً — بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام :

( أ ) تسرى عليهم فيما يختص بالمنحة والتأمين الأحكام الواردة في البندين ( ١ ، ٢ ) من أولاً أو تسوى حالتهم بالفئات الواردة في المواد ١٥ ، ٣٥ ، ٧٦ ، ٧٧ بحسب الأحوال على أساس الأجر المدنى الذى يتقاضاه كل منهم أيهما أفضل •

( ب ) تسرى عليهم فيما يختص بالمعاش أحكام البند ( ب ) من أولاً أو تسوى حالاتهم وفقاً للفئات الواردة في المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ على أساس الأجر المدنى الذى يتقاضاه كل منهم أيهما أفضل ، بشرط ألا يجاوز معاش الأجر المتغير ٨٠٪ من الأجر الأساسى •

( ج ) تسرى عليهم فيما يختص بمكافأة الاستشهاد والتأمين الاضافى أحكام البند ( ج ) من أولاً •

وتستحق كل من الحقوق التأمينية المشار إليها في هذه المادة أو الحقوق التأمينية المقابلة لها المستحقة بموجب قانون التأمين أيهما أفضل •

مادة ٦٨ — ( مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) تسرى أحكام المادة ( ١٦ ) والبند أولاً من المادة ( ٦٧ ) عدا الفقرة ( و ) من هذا البند على الضباط وضباط الشرف وذوى الرواتب العالية المتقاعدين المستعدين للخدمة وفقاً لأحكام قوانين خدمة الضباط وضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ، ويعدل المعاش طبقاً لحكم الفقرة ( ب ) من البند أولاً من المادة ( ٦٧ ) ، على ألا يقل المعاش عما كان مقرراً لهم من قبل ويتخذ آخر راتب تقاضاه كل منهم قبل تقاعده أساساً في التقدير متى كان ذلك في صالحه ، على أن يخضع منهم أو من المستحقين عنهم ما يكون قد سبق صرفه لهم من منحة أو تعويض أو تأمين أو تأمين اضافى •



ويعامل الضباط المجندون معاملة الضباط الاحتياط كما يعامل المجندون المستبقون بسبب حواش الخدمة معاملة الأفراد الاحتياط .

مادة ٦٩ - ( مستحقة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) تسرى في شأن المتقاعين المنصوص عليهم في المواد ( ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ) والمستحقين عنهم أحكام المواد ( ١٩ ، ٢٠ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٠ ) .

مادة ٧٠ - يمنح ضباط وضباط صف وجنود الاحتياط من غير العاملين المدنيين بالدولة وللقطاع العام عند انتهاء فترات استدعائهم أو انتهاء خدمتهم العسكرية بغير سبب تأديبي أو جنائي مكافأة تحسب عن كل فترة استدعاء بنسبة ٩/١ من قيمة متوسط الراتب الأصلي المقرر لقرينه العامل من نفس رتبته أو درجته عن كل شهر من مدة خدمته العسكرية الفعلية وفي حساب هذه المكافأة تحسب كسور الشهر شورا كاملا كما تحسب لهم الضمان والمدة الإضافية المنصوص عنها في المادتين (٩٤٨) .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على الضباط وضباط الشرف وذوي الرواتب العالية المتقاعين المستدعين للخدمة وفقا لأحكام قوانين خدمة الضباط وضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة أو التمتعة العامة اعتبارا من ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

مادة ٧٢ - ( الفقرة الأولى مستحقة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) تضاف الضمان والمدة الإضافية المنصوص عليها بالمادتين ( ٨ ، ٩ ) من هذا القانون الى مدد خدمة الضباط وضباط الصف والجنود الاحتياط من العاملين الحنيين بالدولة والقطاع العام في حساب مكافأتهم عند انتهاء خدمتهم في جهات عملهم كما تحسب هذه المدد ضمن المدد المستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليه بالفقرة الأولى من



المادة (٢٦) من قانون التأمين الاجتماعي ويسرى ذلك على من عاد الى وظيفته المدنية قبل الحل بأحكام هذا القانون .

وتخطر ادارة شئون الضباط للقوات المسلحة وادارة السجلات العسكرية المختصة جهات الوظائف المشار اليها لهؤلاء الأفراد بالضمائم والمدة الإضافية المستحقة لهم .

مادة ٧٢ - تسرى أحكام المواد ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ على الأفراد المكلفين بخدمة القوات المسلحة .

### الفصل الثاني

#### العاملون المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة

مادة ٧٣ - (١) يعامل للعاملون المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة في الظروف العادية من حيث المعاش أو المكافأة أو أية استحقاقات أخرى طبقاً لقانون التأمين الاجتماعي أو لقوانين المعاشات المعاملين بها بحسب الأحوال .

أما في حالات الاستشهاد أو الفقد أو الوفاة أو انتهاء الخدمة لعدم اللياقة الصحية أو الإصابة التي لا تمنع من البقاء في الخدمة وكانت هذه الحالات بسبب العمليات الحربية أو بسبب إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة (٣١) فتسرى استحققاتهم من حيث المنحة المعجلة والمعاش والتأمين والتأمين الإضافي ومكافأة الاستشهاد وتمويض الإصابة طبقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون كقانونهم من العسكريين بحسب الرتب والدرجات العسكرية المعادلة لفتاتهم الوظيفية المدنية ، أو تسوى

(١) الفقرة الثانية معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ ( الجريدة الرسمية في ١٠/١٢/١٩٨٧ - العدد ٥٠ تابع ) والفقرة الثالثة معدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ٣/٨/١٩٧٨ - العدد ٣١ تابع ) .



هذه الاستحقاقات وفقا للفتات الواردة بأحكام هذا القانون على أساس  
أجر الوظيفة المدنية الذي يتقاضاه كل منهم أيهما أفضل .

وتسرى عليهم أحكام المادتين ( ٨ ، ٩ ) من حيث الضمان والمدة  
الاضافية ، وتحسب مدة الضمان والمدة الاضافية ضمن المدة المستحق  
عنها تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من  
المادة (٢٦) من قانون التأمين الاجتماعي .

وينتفع بحكم الفقرة السابقة من خدم بوزارة الحربية أو بالقوات  
المسلحة والمارون والمنتدبون والملحقون منهم للعمل بالقوات المسلحة  
خلال مدة عملهم بها وكذلك من خدم بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة  
أو كان من أفرادها والمارون والمنتدبون والملحقون أثناء الحرب العالمية  
الثانية أو حملة فلسطين أو الاعتداء الثلاثي أو حرب اليمن أو منذ عدوان  
يمنية ١٩٦٧ خلال مدة وجودهم الفعلي بها .

### الباب السادس

التأمين والتأمين الاضافي وتعويض المصابين باصابات  
لا تمنعهم من البقاء في الخدمة

### الفصل الاول

#### التأمين

مادة ٧٤ - (١) يقتطع اشتراك التأمين بولقع ١٪ شهريا من :  
( ١ ) راتب وبدلات وتعويضات أفراد القوات المسلحة المذكورين بالبندين

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في  
١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تابع ) والبنء «١» معدل بالقانونين رقم ٥١  
لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ مكرر «ز» )  
ورقم ١١٤ لسنة (الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/١٢/١٠ - العدد ٥٠ تابع ) .



( أ ، ب ) من المادة ( ١ ) ويرجع في حساب الراتب والبدلات والتعويضات الى حكم المادة ( ٢ ) مضافا اليها البدلات التي تدخل في حساب المعاش الاضافي •

( ب ) الراتب أو المكافأة الشهرية والتعويضات المشار اليها في المادة (٢) للأفراد الاحتياط والمكلفين من غير العاملين بالدولة والقطاع العام •

( ج ) الراتب الأصلي للمجندين ومن في حكمهم دون التعويضات •

ويطبق حكم المادة (٩٨) من هذا القانون فيما يتعلق بامتناع اقساط التأمين بالنسبة للمعارين داخل جمهورية مصر العربية وخارجها وكذلك مدد الاجازات بدون مرتب ، واذا خفض الراتب أو المكافأة الشهرية لأي سبب من الأسباب فيكون الامتناع والصرف على أساس الراتب الأصلي أو المكافأة بالكامل • ولا تؤدي أية اشتراكات بعد انتهاء الخدمة واستحقاق المعاش ، ويسرى ذلك على أصحاب المعاشات الموجودين على قيد الحياة في تاريخ العمل بهذا القانون •

مادة ٧٥ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) اذا انتهت خدمة أحد الأفراد المذكورين في البندين ( ١ ، ب ) من الفقرة الأولى من المادة ( ١ ) لعدم اللياقة الصحية وصرف مبلغ التأمين المستحق له ، فلا يصرف للمستحقين مبلغ التأمين طبقاً للبند ( ١ ) من المادة ( ٧٦ ) •

مادة ٧٦ - ( البند « ١ » مستبدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) تستحق مبالغ التأمين في احدى الحالتين الآتيتين :

( ١ ) وفاة المنتفع أو صاحب المعاش وفي هذه الحالة يؤدي التأمين كالآتي :

١ - يؤدي الى الأرمل والأولاد ويوزع بينهم بالتساوي ، واذا انفرد أحدهم أدى اليه بالكامل •



٢ — بالنسبة الى الضباط اذا لم يوجد أرمل أو أولاد يؤدى التأمين الى المستفيدين الذين حددهم المشترك قبل وفاته ، وفي حالة عدم تحديد المستفيدين يؤدى التأمين الى الورثة الشرعيين •

٣ — بالنسبة الى غير الضباط اذا لم توجد أرمل أو أولاد يؤدى التأمين الى الورثة الشرعيين •

ويصرف مبلغ التأمين بالإضافة الى أية مبالغ تأمين أخرى مستحقة لصاحب المعاش عند وفاته •

ويسرى ذلك على الحالات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون بالنسبة لأصحاب المعاشات الذين ما زالوا على قيد الحياة في تاريخ العمل بهذا القانون •

( ب ) انتهاء خدمة المشترك بسبب عدم اللياقة الصحية للخدمة اذا نشأت عن عجز كلى أما اذا كان العجز جزئيا استحق المشترك نصف مبلغ التأمين ولا يسرى ذلك على المجند الذى تنتهى خدمته العسكرية لعدم اللياقة الصحية بسبب مرض أو عاهة يثبت أنه كان مصابا بها قبل تجنيده أو بسبب إصابة تعمد أحداثها وترتب عليها عدم صلاحيته للخدمة العسكرية •

مادة ٧٧ — (١) يكون مبلغ التأمين الذى يؤدى طبقاً للمادة (٧٦) معادلاً لنسبة من الراتب السنوى تبعاً للسن وفقاً للجدول رقم (٣) المرافق •

ويحسب مبلغ التأمين على أساس آخر راتب أو مكافأة شهرية تم الاستقطاع للتأمين على أساسها طبقاً لحكم المادة (٧٤) ويدخل في تقدير

---

(١) معدلة بالقانونين رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تابع ) ورقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٧/١٢/١٠ - العدد ٥٠ تابع ) •



الراتب أو المكافأة ما يكون قد استحقه المنتفع من زيادة في راتبه أو مكافأته ولو لم يكن قد تم صرفها •

ويحسب مبلغ التأمين بالنسبة الى المجندين المحتفظ لهم بوظائفهم المدنية على أساس الأجر المدني المستحق •

ويحسب مبلغ التأمين المستحق عن المفقود عند ثبوت وفاته على أساس السن والراتب وقت الفقد •

وفي تحديد السن لا تحسب كسور السنة •

وفي حالة عدم وجود مستحقين للمعاش يضاعف مبلغ التأمين •

## الفصل الثاني

### التأمين الاضافي

مادة ٧٨ - ( البند أ مستبدل بالقرار بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٩٠ )  
يصرف في حالة الوفاة أو انتهاء الخدمة لعدم اللياقة الصحية الى الورثة الشرعيين أو من انتهت خدمته بحسب الأحوال تأمين اضافي على الوجه الآتي :

( أ ) اذا كان الاستشهاد أو الوفاة أو المعجز الكلى بسبب العمليات الحربية أو في احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) أو نتيجة حادث طيران بسبب الخدمة فيكون التأمين الاضافي بالفئات الآتية :

جنيته

• ٤٠٠٠٠ للضباط بجميع فئاتهم

• ٢٥٠٠٠ للمساعدين

• ١٥٠٠٠ لضباط الصف والجنود ذوي الرواتب العالية •

• ١٠٠٠٠ للمجندين ومن في حكمهم •



(ب) اذا كانت الوفاة أو العجز الكلى ناشئين بسبب الخدمة عدا حادث للطيران تصرف نصف الفئات •

(ج) اذا كان العجز جزئيا يصرف نصف الفئات المقررة في البندين (١، ب) بحسب الأحوال •

مادة ٦٩ - يشترط لاستحقاق التأمين الاضافى فى حالة انتهاء الخدمة لعدم اللياقة الصحية ألا يكون المنتفع قد حصل على تعويض عن ذات اصابته قبل انتهاء خدمته يعادل أو يزيد على مبلغ التأمين الاضافى المنصوص عليه بالمادة (٧٨) فاذا كان قد استولى على تعويض أقل من مبلغ التأمين الاضافى المشار اليه أدى اليه الفرق •

### الفصل الثالث

#### تعويض المصابين باصابات لا تمنهم من البقاء فى الخدمة

مادة ٨٠ - يمنح المصابون بسبب الخدمة أو العمليات الحربية أو الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) باصابات لا تمنهم من البقاء فى الخدمة العسكرية أو المدنية تعويضات طبقا للشريط والأحكام والفئات المنصوص عليها فى القوانين التى كانوا معاملين بها وقت حدوث الاصابة - أما تعويض الاصابات التى تحدث فى خلال العمل بهذا القانون فتتقرر على الأساس التالى عن كل درجة من درجات العجز الناشئة عن الاصابة :

الحالة	الضباط وضباط الشرف	الماعدون	ضباط الصف والجنود ذوى الرواتب العالية	المجندون
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
(١) المصابون بسبب الخدمة .....	١٥	١٠	٧	٥
(٢) المصابون بسبب العمليات البحرية أو فى حالات السادة (٣١)	٣٠	٢٠	١٤	١٠



**مادة ٨١ -** ( الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ )  
كل من أصيب بإصابة أو مرض بسبب العمليات الحربية أو في إحدى  
الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) ونتج عن ذلك عجز درجته ٣٥/٣٥  
فأكثر يسوى معاشه عند انتهاء خدمته العسكرية لأى سبب طبقاً لأحكام  
المادة (٣٥) أو الفقرة الثانية من المادة (٥٧) أو الفقرة الثانية من المادة  
(٥٨) أو البندين أولاً ( ب ) أو ثانياً (ج) من المادة ٦٧ بحسب الأحوال ،  
وذلك على أساس رتبته أو درجته الأصلية عند انتهاء الخدمة .

وإذا تعددت حالات الإصابة أو المرض تكون العبرة بمجموع درجات  
العجز الناجمة عنها .

وتختص اللجنة المنصوص عنها بالمادة (٨٥) بتحديد درجات العجز  
ونوعه (كلياً أو جزئياً) .

وتسرى على المعاملين بهذه المادة أحكام الفقرة الثانية من  
المادة ( ١٠١ ) .

كما يسرى حكم هذه المادة على من انتهت خدمتهم اعتباراً من  
١٩٧٣/١٠/٦ دون صرف فروق مالية عن الماضى .

## الباب السابع

### أحكام عامة

## الفصل الأول

### اثبات عدم اللياقة الصحية وإثبات الوفاة

**مادة ٨٢ -** كل إصابة ينشأ عنها جرح أو عاهة أو وفاة يجب أن  
يجرى عنها تحقيق بواسطة الجهات العسكرية المختصة لإثبات سبب  
الإصابة أو العاهة أو المرض أو الوفاة .



كما يجب اثباتها بواسطة المجلس الطبي العسكري المختص للذى عليه أن يقدم تقريراً يتضمن تحديد نسبة الإصابة ودرجة المعجز ونوعه كلياً أو جزئياً ان وجد .

وتصدق هيئة أو شعبة التنظيم والادارة المختصة على اجراءات مجلس التحقيق بعد الاطلاع على تقرير المجلس الطبي العسكري المختص .

وفي أثناء العمليات الحربية يحتفى في هذا الشأن بتقرير كتابى من قائد الوحدة أو التشكيله موضعاً به الزمان والمكان والظروف التى أحاطت بالاصابة أو المعاهة ، ويقدم هذا التقرير الى ادارة شؤون الضباط أو الى ادارة السجلات العسكرية المختصة بالنسبة لباقي الأفراد وإلى ادارة شؤون العاملين المدنيين بالنسبة للعاملين المدنيين الذين يعملون بالقوات المسلحة .

مادة ٨٢ - تثبت عدم اللياقة الصحية للخدمة العسكرية بقرار من المجلس الطبي العسكري المختص بناء على طلب يقدم من المصاب أو المريض أو من وحدته أو من الجهة الطبية العسكرية المختصة .

وإذا كان المصاب أو المريض خارج الجمهورية ، أو فى جهة نائية داخل الجمهورية جاز اثبات عدم اللياقة الصحية بتقرير يقدم من أحد الأطباء ويعتمده المجلس الطبي العسكري .

ويجوز أن ينتقل المجلس الطبي العسكري الى الجهة التى يقيم فيها المصاب أو المريض اذ كانت حالته تمنعه من الانتقال الى مقر المجلس .

ولا يجوز للمجلس أن يوصى بعدم اللياقة الصحية الا اذا كان عدم احتمال الشفاء نهائياً .

ويعتبر اليوم السابق للتاريخ الذى تحدده الجهة المختصة بالتصديق على انتهاء الخدمة هو نهاية مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش .



**مادة ٨٤ -** إذا لم ير المجلس الطبي العسكري أن العاهة أو المرض قد يبلغ من الشدة درجة تجعل المصاب أو المريض غير لائق للخدمة صحيا جاز للمريض أو المصاب أن يقدم تقريراً من طبيبين متضمناً رأياً مخالفاً لرأى المجلس ويطلب تشكيل لجنة تؤلف من طبيب تعينه اللجنة الطبية العسكرية المختصة ومن طبيب آخر يختاره الطالب ومن طبيب ثالث تنتدبه نقابة الأطباء البشريين وتقدم هذه اللجنة تقريراً يتضمن ما إذا كانت العاهة أو المرض قد بلغ من الشدة درجة تجعل المصاب أو المريض غير لائق للخدمة .

**مادة ٨٥ -** تقدر درجات العجز الكلى أو الجزئى التى يستحق عنها معاش أو تأمين أو تأمين اضافى أو تعويض فى حالات العجز المنصوص عليها بالسواد ( ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ ) لجنة مشكلة على الوجه الآتى :

( أ ) مدير ادارة شئون الضباط للقوات المسلحة أو نائبه بالنسبة للضباط أو مدير ادارة السجلات العسكرية المختصة أو من ينوب عنه بالنسبة لباقي العسكريين أو مدير ادارة شئون العاملين المدنيين أو من ينوب عنه بالنسبة للعاملين المدنيين بالقوات المسلحة



( ب ) مندوب من ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

الهيئة العامة للغذاء والدواء  
الهيئة العامة للغذاء والدواء  
الهيئة العامة للغذاء والدواء

( ج ) مندوب من هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة .

( د ) مندوب من شعبة التنظيم والادارة المختصة .

( هـ ) طبيبان من ادارة الخدمات الطبية المختصة لم يسبق لهما ابداء الرأى فى الحالة المعروضة على أن يكون أحدهما اختصاصى فيها .

وتعرض على هذه اللجنة الحالات التى استقرت وتصدر اللجنة قرارها بعد فحص تقرير المجلس الطبي العسكري المختص ونتيجة التحقيق



العسكري أن وجد ويتضمن هذا القرار سبب الإصابة ودرجات العجز ونوعه كلياً أو جزئياً •

ولا يصبح قرار اللجنة نافذاً إلا بعد تصديق رئيس أركان حرب القوات المسلحة أو من يفوضه بالنسبة لحالات الضباط أو رئيس هيئة التنظيم والإدارة أو من يفوضه بالنسبة لحالات باقى العسكريين والعاملين المدنيين •

مادة ٨٦ - تثبت الوفاة بتقديم شهادة الوفاة المعتمدة من مكتب الصحة المختصة أو بإخطار من الجهة الإدارية المختصة •

أما في حالة العمليات الحربية فتثبت الوفاة طبقاً للقواعد والتعليمات المتبعة بالقوات المسلحة •

## الفصل الثاني

### احكام متنوعة

مادة ٨٧ - (١) عند وفاة المنتفع أو صاحب المعاش يؤدي عنه نفقات جنازة تقدر بما يعادل مثلي أقصى مربوط الرتبة أو الدرجة الأصلية للانتفع أو مثلي آخر راتب استحققه أيهما أفضل أو المعاش وما يضاف إليه لصاحب المعاش وذلك عن شهرين وبحد أدنى مقداره مائة جنيه •

أما بالنسبة لمن يستشهد بسبب العمليات الحربية أو يتوفى في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة (٣١) فتؤدى عنه نفقات عزاء أو جنازة بحسب الأحوال تقدر بما يساوى ضعف أقصى مربوط الرتبة أو الدرجة الأصلية له ، أو ضعف آخر راتب استحققه أيهما أفضل وبحد أدنى كالآتى :

(١) .مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تابع ) ومعدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ مكرر «ز» ) •



جنيه

( أ ) الضباط بجميع فئاتهم ..... ٣٠٠

( ب ) ضباط الصف والجنود فوق الراتب العالى والاحتياط والمكلفون ١٥٠

( ج ) المجندون ومن في حكمهم ..... ١٠٠

وتطبق أحكام الفقرة السابقة بالنسبة الى العاملين المدنيين بالقوات المسلحة بذات الفئات المقررة لأقرانهم من العسكريين بحسب الرتب والدرجات العسكرية المعادلة لفئاتهم المدنية .

ولا يجوز الجمع بين هذه النفقات وبين مصاريف الجنازة المنصوص عليها وفي قانون التأمين الاجتماعى .

وتصرف هذه المبالغ الى الأرملة وان لم يوجد فلارشد الأولاد والا فلن يثبت قيامه بدفع هذه النفقات .

مادة ٨٨ - يعتبر مستشهدا في حكم هذا القانون كل من يتوفى بسبب العمليات الحربية في ميدان القتال أو متأثرا بإصابته بعد نقله منه .

وتسرى أحكام الفقرة السابقة على من يتوفى في احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) اذا كان قد تصدق له مسبقا بالقيام بها وكانت الوفاة بغير اعماله .

مادة ٨٩ - ( الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ )  
في تطبيق الأحكام الخاصة بالمفقودين المنصوص عنها في هذا القانون يعتبر الاستشهاد أو الوفاة من تاريخ اللقد بالنسبة للأحكام الخاصة بصرف المعاش والانتحة العاجلة وتحديد المستحقين لها ، ومن تاريخ ثبوت الاستشهاد أو الوفاة طبقا لنص المادة (٣٨) بالنسبة لصرف باقى المستحقات المنصوص عليها في هذا القانون وتحديد المستحقين لها ، وذلك مع مراعاة ما ورد بشأنه نص خاص .

واذا فقد صاحب المعاش يصرف للمستحقين عنه عند فقده اعانة



شعرية تعامل ما هو مقرر عنه من معاش بافتراض وفاته وذلك اعتباراً من أول الشهر الذي فقد فيه الى أن يظهر على قيد الحياة أو تثبت وفاته حقيقة أو حكماً ، وعند ثبوت الوفاة تصرف باقى الحقوق المنصوص عليها فى هذا القانون الى المستحقين لها فى تاريخ ثبوت الوفاة وذلك بمراعاة حكم الفقرة الثالثة من المادة ٧٧ ، ويستمر صرف الاعانة التى سبق ربطها باعتبارها معاشاً ، وتطبق بالنسبة لفقد أصحاب المعاشات وتقرير وفاتهم حكماً للقواعد العامة المقررة .

مادة ٩٠ - ( الفقرة الثالثة مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ )  
يعامل من يصاب من طلبة الكليات أو المعاهد العسكرية المعدة لتخريج الضباط أو يتوفى أو يستشهد أو يفقد أثناء الدراسة وبسببها أو بسبب الخدمة أو بسبب احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة ( ٣١ ) أو بسبب العمليات الحربية معاملة المأزم خريج كليته أو معهده من حيث المعاش والتأمين الاضافى وتعويض الاصابة ومكافأة الاستشهاد .

أما من يصاب أو يتوفى أو يستشهد أو يفقد أثناء الدراسة وبسببها أو بسبب الخدمة أو بسبب احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) أو بسبب العمليات الحربية من طلبة أو خريجي المنشآت التعليمية من المتطوعين الذين لم يرقوا لدرجة عريف براتب عال يعامل من حيث المعاش والتأمين الاضافى وتعويض الاصابة ومكافأة الاستشهاد معاملة الجندى المتطوع براتب عال .

واستثناء من أحكام هذا القانون يعامل من يصاب أو يستشهد أو يفقد أو يتوفى بسبب العمليات الحربية أو فى احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) أو بسبب الخدمة من ذوى المؤهلات العليا أو فوق المتوسطة أو المتوسطة المجندين ومن فى حكمهم أو الاحتياط أو المجندين المستبقين لدواعى الخدمة من حيث المعاش معاملة المأزم .



ويعتد في هذا الخصوص بالمؤهل الحاصل عليه في تاريخ الإصابة أو الوفاة أو الاستشهاد أو الفقد .

مادة ٩١ - ( الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ )  
يعتمد في تقدير سن المنتقمين أو المستحقين على شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي من دفتر قيد المواليد أو من للسجل المدني وفي حالة عدم امكان الحصول على احدى هذه الشهادات يكون تقدير السن بالنسبة للمنتقمين بمعرفة المجلس الطبي العسكري المختص وتصديق شعبة التنظيم والادارة المختصة وبالنسبة للمستحقين بمعرفة المجلس الطبي العام ويكون هذا التقدير نهائياً حتى اذا ظهرت شهادة الميلاد بعد ذلك .

واذا تم تقدير السن بمعرفة المجلس الطبي المختص ، يحسب عمره من اليوم الأول للعام الميلادي الذي حدده المجلس لميلاده .

ويجوز في حالة الضرورة الاكتفاء بتاريخ الميلاد الذي يرد بنماذج الخدمة .

مادة ٩٢ - يجوز لمن يستحق معاشاً من رعايا الدول العربية المعاملين بأحكام هذا القانون أن يختار بين الحصول على مكافأة وفقاً لأحكام المادة (٢٤) أو الحصول على المعاش .

مادة ٩٣ - (١) في حساب كل من المعاش وما يضاف اليه من علاوات وزيادات واعانات ومكافآت وجميع الحقوق التأمينية التي تصرف للمنتفع أو صاحب المعاش أو للمستحقين وفقاً لهذا القانون يحسب كسر القرش قرشاً كاملاً .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ مكرر «ز» ) والفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/١٢/١٠ - العدد ٥٠ تابع ) .



وعند صرف أى من الحقوق المقررة بهذا القانون لا يصرف لصاحب المعاش أو المستحق كسر الخمسة قروش ، وتحوط حصيد هذه الكسور الى الحساب المنصوص عليه في المادة ١٠٥ من هذا القانون .

**مادة ٩٤ -** (مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨) تصرف لصاحب المعاش قيمة الكفالة المقررة قانونا للأوسمة والأنواط كاملة علاوة على ما يستحقه من معاش ، وفي حالة وفاة المنتفع أو صاحب المعاش تصرف قيمة الكفالة كاملة للمستحقين عنه وقت وفاته بنسبة أنصبة كل منهم في المعاش وفقا للجدول رقم ( ١ ) المرافق وعند قطع أو وقف معاش أحد المستحقين لأي سبب يعاد توزيع كامل قيمة هذه الكفالة على الباقيين وفقا لأنصبتهم في المعاش الى أن يقسم معاش آخر مستحق .

مادة ٩٥ - يصرف نصيب القصر في المنحة والمعاش منها بلغت قيمته الى والدتهم دون حاجة الى استصدار قرار وصاية ، فاذا كانت متروجة أو متوفاة أو زوجت فيكون الصرف الى الولي الشرعي ، وذلك كله ما لم تقرر المحكمة الصرف علم خلاف ذلك .

مادة ٩٦ - ( مستجلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) في حالة وقف أو قطع معاش صاحب المعاش المستحق يؤدي المعاش عن الشهر الذي وقع فيه سبب الوقف أو القطم على أساس شهر كامل .

وفي حالة رد معاش بعض المستحقين على غيرهم من المستحقين يعاد ربط المعاش من أول الشهر التالي لتاريخ واقعة الاستحقاق عدا حالة الحمل المستكن فتعاد تسوية المعاش اعتبارا من تاريخ ولادته حيا وإذا كان صاحب المعاش أو المستحق قد توفي قبل صرف معاش شهر الوفاة يقطع معاشه اعتبارا من أول الشهر الذي حدث فيه الوفاة ، وفي حالة رد هذا المعاش يكون الرد اعتبارا من هذا التاريخ ، أما إذا كان قد تم صرفه فيخصم من المعاشات المستحقة للمستحقين بنسبة أنصبتهم في المعاش .



**مادة ٩٧ -** تطبق الأحكام الخاصة باستبدال المعاش الواردة بقانون التأمين الاجتماعي .

**مادة ٩٨ -** ( الفقرة الأولى والرابعة مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٤ ) تلزم الجهة التي تتحمل بمقتب العسكريين المعارين الى جهات داخل الجمهورية بأن تقتطع منهم أقساط احتياطي المعاش والمعاش الإضافي والتأمين وتؤديها في المواعيد المقررة الى الحساب الخاص بمعايش القوات المسلحة وتخطر بذلك الادارة المالية المختصة ويسرى ذلك بالنسبة للعسكريين المعارين الى جهات خارج الجمهورية اذا كانوا يتقاضون مرتباتهم كاملة من الجهات الاصلية التابعين لها .

وبالنسبة للمعارين من العسكريين الى جهات خارج الجمهورية من غير المذكورين بالفقرة السابقة يلتزم المعار بأن يؤدي قيمة المبالغ المستحقة عليه الى الحساب المشار اليه ، خلال فترة الاعارة أو في الشهر التالي لتاريخ عودته اما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية لمدة لا تجاوز مدة الاعارة .

وتؤدي بنفس الكيفية المبالغ المستحقة عن مدة الاجازة الدراسية والخاصة والاستثنائية بدون مرتب التي تلى تاريخ التعيين .

وفي حالة عدم السداد لأقساط احتياطي المعاش تحسب المدة طبقاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة (٤) مع الالتزام بسداد أقساط احتياطي المعاش الإضافي والمكافأة الإضافية عن هذه المدة . أما في حالة الوفاة فتضم اشتراكات التأمين المستحقة من قيمة التأمين النصوص عليه في المادتين ( ٧٦ و ٧٧ ) .

**مادة ٩٩ -** (٧) اذا عين صاحب معاش على درجة مالية في الجهاز

(١) مستبدلة بالقانونين رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٢٠ - العدد ٣١ تابع ) ورقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/١٢/١٠ - العدد ٥٠ تابع ) .



الادارى للدولة أو وحدات الادارة المحلية أو الهيئات والمؤسسات العامة أو هيئات القطاع العام وشركاته بحيث أصبح خاضعا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى أوقف صرف معاشه طوال مدة خضوعه لأحكام ذلك القانون ، فإذا كان صافى ما يتقاضاه صاحب المعاش المدين فى احدى الجهات المشار اليها من مرتب أساسى أو مكافأة أو بدلات مدنية ثابتة أقل من المعاش المستحق له من القوات المسلحة مضافا اليه ٢٠٪ منه يصرف له من المعاش ما يعادل الفرق بينهما على أن يستتدل من جزء المعاش المنصرف له أية زيادة تطرأ مستقبلا على هذا الصافى حتى انتهاء خدمته المدنية وذلك مع عدم الاخلال بحكم الفرة الثانية من المادة (١٠١) .

ويكون لصاحب المعاش العسكرى خلال فترة تنتمى فى ١٩٨٩/٦/٣٠ أو خلال سنتين من تاريخ انتفاعه بقانون التأمين الاجتماعى — أيهما بعد الآخر — حق الاختيار بين ضم مدة خدمته العسكرية الى المدة المدنية أو عدم الضم ، وفى حالة وفاته قبل ابداء الرغبة يكون هذا الحق للمستحقين عنه .

وفى حالة اختيار ضم مدة الخدمة العسكرية الى مدة الخدمة المدنية يسوى المعاش عن المدة المدنية التى لم تدخل فى تقدير المعاش العسكرى أيما كان مقدارها محسوباً وفقاً لقانون التأمين الاجتماعى ويضاف للمعاش العسكرى ، كما يجوز تسوية المعاش عن مدتى الخدمة العسكرية والمدنية كمدة متصلة وفقاً للأحكام الواردة فى قانون التأمين الاجتماعى اذا كان ذلك يحقق معاشاً أفضل .

وفى جميع الأحوال يراعى ما يأتى :

١ — عدم تجاوز المعاش الحد الأقصى لمجموع معاش الأجر الأساسى ومعاش الأجر التمييز وفقاً لقانون التأمين الاجتماعى والقرارات المنفذة له ، وفى حالة تسوية المعاش عن مدتى الخدمة المدنية والعسكرية كمدة



متصلة يراعى أيضا ألا يجاوز معاش الأجر الأساسى للحدود القصوى لمعاش هذا الأجر المحددة بقانون التأمين الاجتماعى .

٢ — تدخل الضمان والمدة الإضافية ضمن مدة الخدمة العسكرية فى حالة تسوية المعاش عن الحتين كمدة متصلة ، كما تدخل ضمن المدة المستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليها فى المادة (٢٦) من قانون التأمين الاجتماعى فى حالة استحقاقه .

٣ — اذا استحق تعويض من دفعة واحدة وفقا للمادة ٢٦ من قانون التأمين الاجتماعى يخضع منه ما سبق صرفه من مكافأة طبقا لأحكام المادة (١٧) من هذا القانون .

٤ — تصرف معاشات الأجر الأساسى دون تخفيض .

وفى حالة اختيار عدم ضم المدة العسكرية الى المدة المدنية يسرى فى شأن المعاش العسكرى كلفة الزيادات التى تتقرر فى شأن المعاشات العسكرية ويطبق فى شأنه حكم المادة ٤١ من هذا القانون ولا يستحق عن مدة الخدمة المدنية التى لم تدخل فى تقدير معاشه العسكرى مهما كان سبب الاستحقاق غير تعويض الدفعة الواحدة عن مدة الاشتراك عن الأجر الأساسى محسوبا طبقا لحكم المادة ٢٧ من قانون التأمين الاجتماعى ويصرف هذا التعويض فور انتهاء هذه الخدمة ، أما مدة الاشتراك عن الأجر المتغير فيستحق عنها معاشا فقط أيا كان مقدارها محسوبا على أساس هذه المدة وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى مهما كان سبب الاستحقاق وبمراعاة التقيد بالحد الأقصى لمعاش هذا الأجر والتقيد فى مجموع ما يستحق من معاش عن المدة العسكرية والمدة المدنية بالحد الأقصى لمجموع معاش الأجر الأساسى والأجر المتغير وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى والقرارات المنفذة له .

وفى جميع الأحوال يسدد ما أدى من اشتراكات عن مدة الخدمة المدنية التى روعيت فى المعاش العسكرى الى الخزانة العامة .



وتسرى الأحكام الواردة في هذه المادة في شأن المتقولين الى وظائف مدنية اذا كان قد قرر لهم معاش عن المدة العسكرية .

ويلغى كل حكم يخالف ما ورد بهذه المادة من أحكام .

ويجوز الجمع بين الراتب أو المكافأة وبين المعاش طبقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

**مادة ١٠٠ -** يحتفظ العسكريون بالقوات المسلحة الموجودون بخدمتها وقت العمل بهذا القانون بما يكونوا قد اكتسبوه من حقوق حتى هذا التاريخ بمقتضى قوانين المعاشات العسكرية الخاصة بهم .

**مادة ١٠١ -** (١) يحق للعصابين بسبب الخدمة أو العمليات الحربية أو في احدى الحالات المنصوص عنها بالمادة (٣١) العاج مجانا بالمستشفيات العسكرية أو الحكومية مدى الحياة .

كما يجوز لمن انتهت خدمته من القوات المسلحة منهم لعدم اللياقة الصحية بسبب هذه الاصابة الجمع بين معاشه وبين ما يتقاضاه من راتب أو أجر أو مكافأة عن أى عمل .

**مادة ١٠٢ -** ( مستحقة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) يجب تقديم طلب صرف المعاش أو المكافأة أو التأمين أو أى مبالغ أخرى مستحقة بموجب هذا القانون في ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذى تعتبر فيه المستحقات واجبة الأداء ومستحقة الصرف والا انقضى الحق في المطالبة بها .

وتعتبر المطالبة بأى من المبالغ المتقدمة منطوية على المطالبة بباقى

---

(١) الفقرة الثانية مستحقة بالقانونين رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تابع ) ورقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/١٢/١٠ - العدد ٥٠ تابع ) .



المبالغ المستحقة وينقطع سريان المدة المشار إليها بالنسبة الى المستحقين جميعا اذا تقدم أحدهم بطلب في الموعد المحدد .

ويجوز لمدير ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة أو من ينوبه التجاوز عن الاخلال بالمواعيد المشار إليها بهذه المادة اذا كان ناشئا عن أسباب تبرره ، وفي هذه الحالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق وذلك بالنسبة لكافة المطالبات سواء ما كان مستحقا منها بموجب هذا القانون أو أى قانون من قوانين التقاعد والمعاشات العسكرية السابقة .

على أنه بالنسبة الى من انتهت خدمتهم قبل ١٩٥٤/٥/١ فيكون حق التجاوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو من ينوبه .

ويوقف أداء المعاش الذى لا يتم صرفه لمدة سنتين على أن يعاد الصرف بالكامل عند تقديم طلب من صاحب الشأن .

وتتعدد ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة مستندات ومبوغات صرف جميع المبالغ المقررة بهذا القانون .

مادة ١٠٣ - ( الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) يصرف المعاش اعتباراً من أول الشهر الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق .

ويجوز أن يستمر المحال الى المعاش في العمل مدة لا تتجاوز شهرا واحدا لتسليم ما بمهنته ، وفي هذه الحالة تصرف له مكافأة عن هذه المدة تعادل آخر راتب تقاضاه وتعويضاته ولا يقطع منها احتياطي معاش ويحصل عنها اشتراك تأمين من آخر راتب تقاضاه ، ولا تدخل هذه المدة في حساب مدة الخدمة ، ويربط المعاش في نهايتها .

واذا أصيب أو توفى أو استشهد أو فقد بسبب الخدمة أو العمليات



الحربية أو احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) وذلك خلال  
المدة المشار اليها في الفقرة السابقة عومل معاملة الاحتياط متى كان ذلك  
في صالحه .

مادة ١٠٤ - ( الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة  
١٩٧٨ ) تتولى ادارة التأمين والمعاشات القوات المسلحة تسوية وصرف  
جميع المبالغ المستحقة بموجب هذا القانون ، وذلك فيما عدا مكافأة انتهاء  
الخدمة العسكرية المنصوص عليها في المادة (٥٤) لمن تنتهي خدمتهم بالنقل  
الى الاحتياط ، والمكافأة المنصوص عليها في المادتين ٧٠ فقرة أولى ،  
١٠٣ فقرة ثانية ونفقات الجنائز عن المنتفعين فتصرف من الادارات  
والفروع المالية المختصة على أنه بالنسبة لنفقات الجنائز المستحقة عن  
أصحاب المعاشات ومنحة الزواج المقررة بالمادة (٤٩) فتصرف الى مستحقيها  
من جهات صرف معاشاتهم .

ويجوز بقرار من وزير الحربية تكليف جهات أخرى دخل وزارة  
الحربية بتسوية وصرف المبالغ المستحقة بموجب هذا القانون بناء على  
عرض مدير ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

وتصرف نفقات الحزاء عن المستشهدين المنصوص عنها بالمادة ٨٧  
من الجهات التي يصدر بها قرار من وزير الحربية .

مادة ١٠٥ - (١) و (٣) يحدد وزير الدفاع بناء على عرض مدير

(١) استبدلت بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في  
١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تابع ) ثم تعدلت بالقانونين رقم ١٣٣ لسنة  
١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرر ) ورقم ٥١  
لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ مكرر «ز» )  
ثم استبدلت بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ ( الجريدة الرسمية في  
١٩٨٧/١٢/١٠ - العدد ٥٠ تابع ) .

(٢) صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨٤  
بتنفيذ أحكام المادة ١٠٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ( الوقائع المصرية  
في ١٩٨٥/٢/٢٣ - العدد ٤٦ ) .



ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة نظام ومواعيد وكيفية صرف المعاشات والجهات التي تصرف منها •

وتلتزم البنوك التجارية وبفك ناصر الاجتماعى وهيئة البريد بصرف المعاشات التي تحيلها اليها ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة مقابل الرسوم التي يحددها وزير الدفاع بحد أقصى مقداره خمسون قرشا يتحملها صاحب المعاش أو المستحق ، وتخصص نسبة ٢٥٪ من حصة هذا الرسم كمكافأة للعاملين القائمين بإجراءات الصرف بهذه الجهات ، كما تخصص نسبة ٢٥٪ أخرى من هذه الحصة للعاملين القائمين بتسوية وصرف المعاشات بغير هذه الجهات •

وتتولى مديريات الأمن والجهات التي تكلف من قبلها صرف المعاشات التي تحيلها اليها ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة ويسرى على هذه المعاشات الرسوم المقررة بالفقرة السابقة ويحد أقصى مقداره خمسة وعشرون قرشا وتخصص نسبة ٥٠٪ من حصة هذا الرسم للعاملين القائمين بتسوية وصرف المعاشات بغير هذه الجهات •

ومع عدم الإخلال بالرسوم المقررة قانونا وبالإعفاء المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة ١٠٩ يفرض رسم ثابت مقداره خمسون قرشا على المحررات التي يطلبها أصحاب المعاشات أو المستحقون من ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة أو من جهات صرف المعاشات •

كما يفرض رسم ثابت مقداره خمسون قرشا عن صرف أى مبلغ خلاف المعاش يستحق وفقا لأحكام هذا القانون وذلك اذا جلوز المبلغ عشرة جنيهات •

ويربط رصيد هذه المبالغ شهريا الى حساب خاص يملك بمعرفة ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة ويقم الصرف منه وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الدفاع بناء على عرض مدير ادارة التأمين



والمعاشات للقوات المسلحة ، ويكون لهذه الإدارة حق الاشراف والرقابة على أعمال صرف المعاشات بجهات صرفها •

**مادة ١٠٦ -** يجوز لمدير إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة تطبيق القرارات التي يصدرها مجلس إدارة كل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المتعلقة بالشؤون الادارية والفنية والتي تتفق مع ظروف العمل بالإدارة المشار اليها وذلك دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية •

**مادة ١٠٧ -** <sup>(١)</sup> في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

١ - بالراتب الذي تسوى على أساسه الاستحقاقات : الراتب الأصلي والاضافي والتعويضات التي يقطع عنها احتياطي معاش طبقا لنص المادة (٢) •

٢ - بأول المربوط : بداية الراتب الأصلي للرتبة أو الدرجة مضافا اليه الراتب الاضافي والتعويضات التي تخضع للاقتطاع طبقا لنص المادة (٢) والمقررة لهذه الرتبة أو الدرجة •

٣ - بمتوسط المربوط : نصف مجموع بداية ونهاية مربوط الرتبة أو الدرجة الجارى التسوية على أساسها مضافا اليه الراتب الاضافي والتعويضات التي تخضع للاقتطاع لنص المادة (٢) والمقررة لهذه الرتبة أو الدرجة •

٤ - بأقصى المربوط : نهاية مربوط الرتبة أو الدرجة الجارى

---

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تابع ) والبيندان ( ٦ ، ٧ ) مضافان بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ مكرر " ز " ) •



التسوية على أساسها مضافا اليه الراتب الاضافى والتعويضات التى تخضع للاقتطاع طبقا لنص المادة (٣) والمقررة لهذه الرتبة أو الدرجة .

٥ - بالعاجز عن الكسب : كل شخص مصاب بمعجز يحول كلية بينه وبين العمل أو ينقص قدرته عن العمل بواقع ٥٠٪ على الأقل ويشترط أن يكون هذا المعجز ناشئا بالميلاد أو نتيجة حادث أو مرض يصاب به الشخص قبل سن الستين .

٦ - بالمعاش الاضافى : المعاش المقرر عن التعويضات والبدلات التى يستقطع عنها احتياطي المعاش الاضافى وفقا للقانون .

٧ - بالصافى المنصوص عليه فى المواد ٣٠ و ٣٤ و ٣٦ : صافى اجمالى ما كان يستحقه المنتفع من راتب أصلى وراتب اضافى وتعويضات وبدلات مخصوصا منه أقساط احتياطي المعاش والمعاش الاضافى والمكافأة الاضافية والتأمين ١٪/ وضريبة كسب العمل والتبعة .

مادة ١٠٨ - تعفى جميع الاشتراكات المستحقة وفقا لأحكام هذا القانون من الضرائب والرسوم أيا كان نوعها .

مادة ١٠٩ - ( الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ )  
تعفى مبالغ التأمين والتعويضات والمكافآت والمنح والاعانات وكذلك المعاشات بما فيها الاضافات وجميع المبالغ التى تؤدى بموجب هذا القانون وما يضاف اليها من علاوات أو اعانات من الخضوع للضرائب والرسوم بكافة أنواعها .

ويسرى هذا الاعفاء بالنسبة الى ما يصرف من تلك المبالغ الى وريثة المستحق عن المنتفع أو صاحب المعاش .

وكذلك تعفى جميع الطلبات والمستندات والأوراق الخاصة وكافة المحررات التى يتطلبها تنفيذ هذا القانون من جميع الضرائب والرسوم .



ويسرى هذا الاعفاء على متجمد المبالغ المشار اليها في الفقرة السابقة ومتجمد المبالغ المخخرة المستحقة وفقا للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الادخار عند صرفه للورثة الشرعيين .

كما يسرى هذا الاعفاء على المبالغ التي حصلت خلال الفترة من أول يناير سنة ١٩٧٥ حتى آخر مايو سنة ١٩٧٥ بالزيادة على قيمة اشتراك الادخار المنصوص عليه بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه في الفقرة السابقة .

ولا يسرى على الراتب المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة أو الاستشهاد أو الفقد أحكام ضريبة التركات ورسم الأيلولة .

مادة ١١٠ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أعطى بسوء قصد بيانات غير صحيحة أو امتنع بسوء قصد عن تقديم بيانات ، إذا ترتب على ذلك الحصول على أموال من ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بغير حق .

مادة ١١١ - لا يجوز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش أو المستحقين عنه من المعاش أو المكافأة . ويسرى هذا الحكم على الحالات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون مع عدم تحصيل أو صرف غروق مالية عن الماضى فيما يتعلق بالمعاش .

مادة ١١٢ - لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المازعة في قيمة المبالغ المستحقة بموجب هذا القانون بعد مضي سنتين من تاريخ بداية صرف الاستحقاق وذلك فيما عدا حالات اعادة التسوية بالزيادة نتيجة لحكم قضائى أو نتيجة للأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية .



كما لا يجوز للحكومة المتازعة في قيمة أى استحقاق بموجب هذا القانون في حالة صدور قرارات ادارية أو تسويات لاحقة لتاريخ ترك الخدمة يترتب عليها خفض المرتبات التي اتخذت أساسا لتقدير قيمة الاستحقاق .

مادة ١١٣ - (١) مع مراعاة أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل بعض أحكام النفقات لا يجوز الحجز أو النزول عن معاش المتقاع أو صاحب المعاش أو المستفيدين أو المستحقين الا للوفاء بالديون الآتية وفي حدود الربع :

#### ١ - النفقات .

٢ - المبالغ المستحقة وفقا لأحكام هذا القانون أو لاسترداد مبالغ صرفت بدون وجه حق بالمخالفة لأحكامه .

٣ - قروض مؤسسة القروض لضباط القوات المسلحة .

٤ - قروض مؤسسة صندوق الجلاء للقوات المسلحة .

٥ - مستحقات الشركة العامة الاقتصادية بالقوات المسلحة .

وعند التراجع بين أى من الديون المنصوص عليها في البند (٣) وما بعده وحين النفقات المنصوص عليه في البند (١) يبدأ بخصم دين النفقة في حدود الجزء الجائر الحجز عليه مخصصا منه الثمن للوفاء لما عداه من الديون .

---

(١) الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ « الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تابع ) والمادة مستبدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرر ) - ( م ٢٨ - موسوعة مصر ج ٢٠ )



فاذا تراخى الحيون المنصوص عليها في البند (٢) وما بعده فيما بينهم قسم المبلغ الجائر الحجز عليه قسمة غرماء .

كما يجوز الحجز والنزول عن معاش المنتفع أو صاحب المعاش لسداد ما هو مستحق عليه من أقساط الاستبدال وقروض بنك ناصر الاجتماعي .

وفي حالة وفاة المنتفع أو صاحب المعاش يكون تحصيل متجعد ما استحق عليه قبل الوفاة من أقساط الاستبدال أو القروض لمؤسسة القروض لضباط القوات المسلحة أو الشركة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة من مستحقات الورثة أو المستفيدين أو المستحقين بنسبة نصيب كل منهم على الا يجاوز الخصم ربع ما هو مستحق له من معاش .

ويجوز لادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة قبول تقسيط المبالغ المنصوص عليها في البند (٢) سالف الذكر على المنتفع أو صاحب المعاش على أقساط لا تتجاوز مائة قسط ، ويوقف اقتطاع هذه الأقساط في حالة الوفاة أو في حالة انتهاء الخدمة بسبب عدم اللياقة الصحية .

مادة ١١٤ — اذا لم تثبت ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة من صحة البيانات الخاصة بمدة الخدمة والراتب ربط المعاش أو التأمين على أساس مدة الخدمة والراتب غير المتنازع عليهما .

ويؤدى المعاش أو التأمين على أساس الحد الأدنى المقرر قانونا لراتب الرتبة أو الدرجة الأصلية للمنتفع في حالة عدم امكان التثبت من قيمة هذا الراتب .

مادة ١١٥ — على الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام ، التى تستخدم أحد أصحاب المعاشات أو أحد المستحقين في المعاش ممن يحصلون على



معاشات وفقا لأحكام هذا القانون أن يخطرُوا إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة باسم من يستخدمونه منهم وتاريخ التحاقه بالعمل ومقدار أجره والجهة التي يصرف منها معاشه وذلك خلال شهر من تاريخ استخدامه .

وعلى صاحب المعاش أو المستحقين أو من يصرف باسمه المعاش إبلاغ إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بكل تغيير في أسباب الاستحقاق يؤدي إلى قطع المعاش أو وقفه أو خفضه وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغيير .

مادة ١١٦ - يلتزم من يعهد اليهم بتوثيق عقود الزواج وعلى مكاتب السجل المدني كل فيما يخصه أخطار إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بحالات الزواج التي تتم بين مستحقات المعاشات وحالات الوفاة التي تقع بين من يحصلون على معاشات من هذه الإدارة ، ويجب أن يتم الإخطار في الحالين فوراً وأن يشمل الإخطار اسم من يصرف المعاش واسم من يستحق عنه المعاش وجهة الصرف التي كان يصرف منها معاشه .

مادة ١١٧ - ( مستبذلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) تسرى الأحكام المنظمة لاعانة غلاء المعيشة الصادرة بقراري مجلس الوزراء في ١٩/٢/١٩٥٠ و ١٩٥٣/٦/٣٠ على المنتقمين والمستحقين العاملين بأحكام هذا القانون وعلى أصحاب المعاشات والمستحقين والعاملين بأحكام قوانين المعاشات العسكرية السابقة .

وإذا قل مجموع المعاش المستحق لصاحب المعاش ولأى من المستحقين مضافا اليه اعانة الغلاء عن المعاش الأدنى مضافا اليه هذه الاعانة ، زيد الغلاء بما يكمل هذا المجموع ويسرى ذلك على الحالات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .



مادة ١١٨ - ( مسسلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) يسسز لن انتسلس سسلسهم قبل العمل بهذا القانون أو المسسلسن بسبس الأسلوال طلب اساعاءة تسوساة المسلسلس أو المكلفاس ولسا للأسلال الأسلس اسن صرف فروق مالية عن الماضي بالنسبة للمعاسل :

١ - الفقرة الأسلسة من المادة (١٦) مع راء المكلفة السابق صرفها دفعة واحدة أو على أقساط تسلس من المعاسل .

٢ - مكلفة الماة الزائاة المنصوص عليها بالمادة (١٧) ، وسسلسر صسلها سسلاب ماة السسمة الأسل تسلى الال فى المعاسل أو المكلفة على الأساس الأسل سسللس عليه ولسا للقوانلن المعامللن بها عناء اناساء سسلسهم على أن تسلسب المكلفة عن الماة الزائاة على ٢٨٨٨ سنة ، وسسلسع منها ما سسل صرفه من مكلفة ، وسصرف الباسل دفعة واحدة وذلك ولسا للأسلال الواراء بالمادة (١٧) فلما عاء المسسلسن - ولس الوفاة - فلكون الصرف للموأسل منهم على قلس الالاة فى اسرلس العمل بهذا القانون وطلسا لأسلالهم ، أو تسلسب الماة الزائاة على ٢٨٨٨ سنة وسسلسع منها ماة تسالظر المكلفة السابق صرفها ، ثم يسلسب عن الماة الباسلاة أو اسل منها معاسل يسقلر بواقع  $\frac{1}{٧٥}$  عن كل سنة من سنواس الماة الزائاة المسسللسة ، وسلساف للمعاسل المسسلل وسسلسر اسل منها ، مع مراعاة اعاء تسالوز مأسول المعاسللن الال الأقصى المنصوص عليه فى المادة (١٩) .

٣ - الال الأقصى للمعاسل المنصوص عليه فى المادة (١٩) .

وفى تسلسل الال الأقصى المسال الاله يسسوى معاسل الضاباط الأسل طبق فى سأسنه أسلال المواد ٢٣ فقرة (و) ، (٢٤) ، (٢٥) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى سأسن المعاسلس والمكلفاس والسأسلن والتسوسل للقوق المسسللة أو المسسلسن عنه على أساس  $\frac{٤}{٧}$  أقصى مرسلوط رسلته طبقا لالال فسلل الرواسب المرافق لقانون للخدمة المعامل به عناء اناساء سسلسمة ، أو يسلس معاسلا سسلرلا يسالال آسر راسب اسسللسه أسلها أفضل .



وفي حالات انتهاء الخدمة بناء على طلب الضابط أو بالاستثناء عن الخدمة أو بالطرد فيعيد تسوية معاشه على أساس آخر راتب استحققه ومدة خدمته طبقا للأحكام المقررة لذلك في قوانين المعاشات العسكرية المعامل بها عند انتهاء خدمته ، على ألا يجاوز المعاش الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة (١٩) •

٤ - الحد الأدنى للمعاش المنصوص عليه في المادتين ( ٢٠ ، ٦٢ ) •

٥ - المادة ٢٦ - وتطبق أحكامها على أساس سن التقاعد المقررة للرتبة أو الدرجة والمحددة بقوانين المعاشات المعاملين بها عند انتهاء خدمتهم ، ويعفى من ينطبق بشأنه حكم هذه المادة أو المستحقين عنه من رد المكافأة السابق صرفها عن مدة خدمته •

٦ - المادتان ( ٧١ ، ٧٣ فقرة ثالثة ) على أن يكون حساب الضمائم والمدة الإضافية وفقا لأحكام قوانين المعاشات العسكرية المعمول بها عند انتهاء استدعائهم أو خدمتهم بحسب الأحوال ويصرف تعويض الدفعة الواحدة وفقا للأحكام المنصوص عليها في البند ( ثانيا ) من المادة (١٦٨) من قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ •

ويشترط تقديم طلب في ميعاد غايته ١٩٨٠/١٢/٣١ فإذا تقدم الطلب بعد هذا الميعاد تصرف الفروق المستحقة بالنسبة للمعاش من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم الطلب •

ويجوز للإدارة أن تعيد تسوية المعاش خلال الفترة المشار إليها طبقا لهذه الأحكام دون حاجة الى تقديم طلب •

مادة ١١٩ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) تسرى أحكام المادتين ( ٩٩ ، ١٠١ ) على أصحاب المعاشات والمستحقين المعاملين بأحكام الأوامر الصادر بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٦ بالنسبة للضباط العسكريين الذين سنويته



حالتهم وفقا لأحكامه ، والأمر الصادر بتاريخ ١١/١/١٨٧١ بالنسبة للمسكرين الذين سويت حالتهم وفقا لأحكامه والقانون الصادر في ٢٢/٦/١٨٧٦ ، والذكرى الصادر في ٢٦/٧/١٨٨٨ والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بالنسبة لحالات المسكرين الذين سويت معاشتهم وفقا لأحكامه والقوانين أرقام ٢٨ لسنة ١٩١٣ ، ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ، ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ ، ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ ، ٤٠ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ ، ١١٦ لسنة ١٩٦٤ .

كما تسرى أحكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٩٤ ، ٩٦ والجدول رقم ( ١ ) المرافق وقواعده على المستحقين عن المنتفعين أو عن أصحاب المعاشات المماثلين بأحكام القوانين المشار إليها بالفقرة الأولى ولا يجوز تعديل نسب المعاش إذا كان سيترتب على هذا التعديل انقاص نصيب أحد المستحقين ، وفي حالة قطع أو إيقاف أحد الأنصبة أو جزء منه يؤدي الجزء الموقوف أو المقطوع إن كان التعديل سيؤدي إلى زيادة نصيبه .

ويشترط التقدم بطلب في ميعاد غايته ٣١/١٢/١٩٨٠ فإذا قدم الطلب بعد ذلك صرف الفرق من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم الطلب .

مادة ١٢٠ - ( الفقرات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة مضافة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) الضباط الذين أنهيت مدة خدمتهم بالقوات المسلحة بالاحالة إلى التقاعد أو الاستعناء عن خدماتهم أو نقلوا إلى وظائف مدنية وتقدموا بطلبات لإعادة للخدمة وفقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ وقبلت طلباتهم شكلا ولم يقرر اعادتهم إلى الخدمة يمنحون معاشا يعادل المعاش المقرر لمرتب أقرانهم الموجودين في الخدمة في ١/٧/١٩٧٣ .

كما تعاد تسوية معاشات الضباط وضباط الشرطة والمساعدين وضباط الملق والجنود قوى الراتب العالي الذين أنهيت خدمتهم بالقوات المسلحة



اعتبار من ١٩٥٢/٧/٢٣ حتى ١٩٧١/٥/١٥ وذلك بالفصل بغير الطريق التأديبي ، أو الاستغناء عن خدماتهم أو بالحكم بطردهم أو رفعتهم في قضايا سياسية ، أو بالنقل من وظائف القوات المسلحة المذكورة الى وظائف مدنية بدون أن يكون سبب النقل ارتكاب المقبول لأعمال مخلة بالشرف أو مخالفة لأحكام قوانين ونظم الخدمة بالقوات المسلحة أو ارتكاب أعمال تخل بأمن هذه القوات وحسن الخدمة بها كما تعاد تسوية معاشات المستحقين عنهم وذلك كله بما يماثل  $\frac{4}{5}$  أقصى مربوط رتب أو درجات قرين كل منهم الموجود بالخدمة في ١٩٧٥/٨/٣٠ أو في أقرب تاريخ يسبقه أو بلوغ المستحق سن المعاش أو تاريخ وفاته وبما لا يجاوز أقل معاش لأحد أقرانه الذين أعيدوا الى الخدمة طبقاً للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ ويحد أقصى  $\left(\frac{4}{5}\right)$  أقصى مربوط رتبة اللواء في هذا التاريخ .

ويقصد بالفصل بغير الطريق التأديبي في تطبيق أحكام الفقرة السابقة الحالات الآتية :

١ - الاستغناء عن الخدمة في غير الحالات المنصوص عليها في قوانين الخدمة بالقوات المسلحة أو دون اتباع الطرق والاجراءات التي تنظمها هذه القوانين واللوائح والقرارات التنفيذية لها .

٢ - الاحالة الى المعاش ( التقاعد ) أو الاستغناء عن الخدمة بقرار من مجلس قيادة الثورة أو بقرار جمهوري أو بقرار وزلري لأسباب غير مخلة بالشرف أو الأمانة دون صدور قرار بذلك من لجان الضباط الرئيسية أو لجان شؤون الأفراد المختصة .

٣ - الاحالة الى المعاش ( التقاعد ) بقرار من لجان الضباط الرئيسية أو السلطة المختصة بشؤون الأفراد وذلك دون تحقيق صيق ولأسباب غير مخلة بالشرف أو الأمانة قبل حلول الدور للترقية الى الرتبة أو الدرجة التالية أو ميعاد تجديد الخدمة في الرتبة أو الدرجة .



وتقدم طلبات تسوية معاشات الضباط وضباط الشرف طبقا للأحكام السابقة الى ادارة شؤون الضباط للقوات المسلحة والى هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة ، بالنسبة للدرجات الأخرى في ميعاد غايته ١٩٧٩/١٢/٣١ وذلك بكتاب سجل بعلم الوصول أو باليد ، فإذا قدم الطلب بعد هذا الميعاد صرف الفرق المستحق من أول الشهر التالي لتقديم الطلب.

وتتم تسوية المعاش المستحق طبقا لهذه الأحكام خلال ٩٠ يوما من تاريخ تقديم الطلب .

ويحق لتقديم الطلبات المشار إليها التظلم من قرارات التسوية خلال ٦٠ يوما من تاريخ إخطارهم بهذه القرارات ، وتختص اللجان القضائية المنصوص عليها في القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة بالنظر في هذه التظلمات (١) .

ويجب أن يتم الفصل في هذه التظلمات خلال ٦٠ يوما من تاريخ تقديمها .

وتسرى أحكام الفقرات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة على الضباط أو المستحقين عنهم بصعب الأحوال الذين سبق تسوية معاشاتهم وفقا لحكم الفقرة الأولى .

مادة ١٢١ - تعاد تسوية حالات الاستشهاد أو الفقد أو الوفاة وعدم الإيالة الصحية والإصابة بسبب العمليات الحربية أو بإحدى حالات المادة (٣١) ، التي حدثت اعتبارا من ٦ أكتوبر ١٩٧٣ فيما يتعلق بالمعاش

(١) صدر قرار وزير الحربية رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٨ بتشكيل لجنة فحص طلبات تسوية المعاشات التي تقدم لادارة شؤون الضباط للقوات المسلحة طبقا لأحكام المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وتحديد اختصاصاتها واجراءاتها ( الوقائع المصرية في ٢٣/١٠/١٩٧٨ - العدد ٢٤٣ ) .



والتأمين الإضافي ومكافأة الاستشهاد وتعويض الإصابات التي لا تمنع من البقاء في الخدمة مع عدم صرف غرور مالية عن الماضي بالنسبة للمعاش.

مادة ١٢٣ - (١) تراد المعاشات المستحقة لأصحاب المعاشات وكذلك معاشات المستحقين عن المتقاعين أو عن أصحاب المعاشات المعاملين بأحكام قوانين المعاشات السابقة على ١٩٦٤/٣/٢١ بنسبة ١٠٪ من أصل المعاشات المستحقة لهم ، عدا الحالات التي أعيد تسويتها طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له وأصحاب المعاشات والمستحقين الذين ينتفعون بحكم البند (٤) من المادة (١١٨) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ والمتقاعين بحكم المادة ١٢٠ ممن تحدثت رتب أقرانهم بعد ١٩٦٤/٣/٢١ وكذلك الحالات التي رفعت معاشاتهم استثنائياً ما لم تكن نسبة الـ ١٠٪ أفضل .

وفي جميع الأحوال لا يترتب على زيادة المعاشات أي تعديل في اعانة علاء المعيشة المقررة لهم ، كما لا يجوز أن يترتب على تلك الزيادة تجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة (١٩) .

مادة ١٢٣ - تراد المعاشات على ضوء الأسعار القياسية وذلك بنسبة يحددها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الحربية .

مادة ١٢٤ - (١) مستحقة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( في جميع الحالات التي يعاد فيها تسوية المعاش طبقاً للأحكام الواردة بهذا القانون يتبع الآتي :

١ - تعاد التسوية طبقاً للأحكام والقواعد الواردة بهذا القانون :

(١) مستحقة بالقانونين رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تابع ) ورقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرر ) .



وتقارن بالمعاش الجارى صرفه بما فيه الزيادات التى طرأت عليه من تاريخ ربطه عند انتهاء للخدمة حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، وتضاف العشرة فى المائة المقررة بالمادة (١٢٢) الى المعاش الأكبر عدا من رفع معاشه الى الحد الأدنى .

على أنه اذا قلت معاشات من انتهت خدمتهم بسبب غير الاستثناء أو الطرد أو الوقت أو بناء على طلبهم اعتبارا من ١٠/١/١٩٧١ عن معاشات أقرانهم من ذات الرتبة أو الدرجة الأصلية التى انتهت خدمتهم عليها قبل هذا التاريخ بحسب مدة خدمة كل منهم فى هذه الرتبة أو الدرجة رفع المعاش بما يعادل الفرق بينهما .

٢ - تضاف قيمة المعاشات التى تستحق بتطبيق حكم البند ( ٢ ) من المادة (١١٨) من هذا القانون الى المعاش الذى تم تسويته طبقا لما جاء بالبند السابق وتعتبر هذه القيمة جزءا من المعاش وتسرى فى شأنها جميع الأحكام والقواعد المنظمة له وذلك دون تعديل فى اعانة غلاء المعيشة ، المستحقة ، ولا تتراد نسبة العشرة فى المائة المقررة فى المادة (١٢٢) من هذا القانون أو المقررة فى القوانين السابقة عليه .

٣ - لا تعتبر إعادة توزيع المعاش طبقا للجدول رقم ( ١ ) وقواعده من قبيل إعادة التسوية .

مادة ١٢٥ - يتجاوز عن استرداد ما تبقى من المبالغ التى صرفت بالمخالفة للقوانين المشار إليها بالمادة (٢) من قانون الامدار لأصحاب المعاشات والمستحقين .

مادة ١٢٦ - ( البند « أ » مستعمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ) لرئيس الجمهورية بقرار منه بناء على عرض وزير الحربية منح أصحاب المعاشات تيسيرات اجتماعية خاصة ينص عليها فى هذا القرار وذلك فيما يأتى :



١ - تخفيض نسبى فى تعريفه المواصلات بالسكك الحديدية وكذا وسائل المواصلات العامة الملوكة للدولة داخل الجمهورية .

كما يمنح أعضاء جمعية المحاربين القدماء المصابين بنسبة عجز نتيجة العمليات الحربية أو بسبب الخدمة أو انتهاء الامتيازات الآتية :

١ - السفر بالسكك الحديدية بربع أجر .

٢ - ركوب وسائل المواصلات العامة داخل المدن بالمجان .

٣ - السفر بواسطة الطائرات والبواخر الملوكة للدولة بنصف أجر .

٤ - تخفيض رسوم واشتراكات النوادى وأسعار دخول المتاحف والمعارض ودور السينما والمسرح لتكون بنصف القيمة .

٢ - تخفيض فى أسعار الدخول للنوادي والمتاحف والمعارض ودور السينما والمسارح الملوكة للدولة .

٣ - تخفيض نفقات الرحلات وأداء فريضة الحج والمعرة التى تنظمها الحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام داخل الجمهورية ونخارجها .

٤ - أوجه الرعاية الاجتماعية الأخرى التى يرى امادة أصحاب المعاشات منها .



## الجدول رقم ( ١ ) جدول توزيع المعاش على المستحقين (١)

الأنصبة المستحقة في المعاش				رقم الحالة	المستحق في المعاش
الأخوة والاختوات	الوالدين	الأولاد	الأرملة أو الزوج		
-	-	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	١	- أرملة أو زوج وولد واحد أو أكثر .....
-	$\frac{1}{2}$ لآيهما أو كليهما	-	$\frac{2}{2}$	٢	- أرملة أو زوج ووالد أو والدين
$\frac{1}{4}$ لآيهم أو لهم جميعا	-	-	$\frac{2}{4}$	٣	- أرملة أو زوج وأخت أو أخ أو أكثر .....
-	-	-	$\frac{2}{4}$	٤	- أرملة أو زوج فقط ....
-	$\frac{1}{2}$ لآيهما أو كليهما	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	٥	- أرملة أو زوج وولد أو أكثر ووالد أو والدين .....
-	-	$\frac{2}{2}$	-	٦	- ولد واحد .....
-	-	كامل المعاش	-	٧	- أكثر من ولد .....
-	$\frac{1}{2}$ لآيهما أو كليهما	$\frac{2}{2}$	-	٨	- ولد واحد ووالد أو والدين ..
-	$\frac{1}{2}$ لآيهما أو كليهما	$\frac{5}{2}$	-	٩	- أكثر من ولد ووالد أو والدين
-	$\frac{1}{2}$ لآيهما أو كليهما	-	-	١٠	- والد واحد أو والدين ..
$\frac{1}{2}$ لآيهم أو لهم جميعا	-	-	-	١١	- أخ أو أخت أو أكثر ..
ربع لآيهم أو لهم جميعا	نصف لآيهم	-	-	١٢	- والد واحد أو والدين وأخ أو أخت أو أكثر

(١) الجدول مستبدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تابع ) والبنود ١٢ منه مضاف بالمادة الثانية من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكرر ) كما نصت على ما يلي : « وتسرى الأحكام المستحدثة بهذه المادة في شأن الحالات التي وقعت قبل العمل بهذا القانون على ألا تصرف فروق مالية عن الماضي » .



## القواعد الملحق بالجدول رقم ( ١ ) ( ١ )

١ - في حالات التعدد توزع الأنصبة بالجدول رقم ( ١ ) بالتساوى .

٢ - تعتبر المطلقة والزوج المستحق في حكم الأرملة .

٣ - مع مراعاة حكم البند (٣) من المادة ٤٩ في حالة إيقاف أو قطع معاش أحد المستحقين كله أو جزء منه يؤول الى باقى المستحقين من فئة هذا المستحق وفي حالة عدم وجود مستحقين آخرين من هذه الفئة فيتم الرد على باقى المستحقين بالفئات الأخرى فإذا زاد نصيب المردود عليه أقصى نصيب له بالجدول وفقا للحالة في تاريخ الرد رد الباقي على الفئة التالية بالترتيب الموضح بالجدول التالي :

فئة المستحق الموقوف أو المقطوع معاشه	فئة المستحق الذى يرد عليه المعاش
الأرملة	١ - الأولاد .
	٢ - الوالدان .
	٣ - الإخوة والأخوات .
الأولاد	١ - الأرملة .
	٢ - الوالدان .
الوالدان	١ - الأرملة .
	٢ - الأولاد .
	٣ - الإخوة والأخوات .

(١) القواعد ممتبلة بالقانونين رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ تابع ) ورقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ مكر «ز» ) ومعدلة بالقانونين رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٠/٧/١٢ - العدد ٢٨ مكر ) ورقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٧/١٢/١٠ - العدد ٥٠ تابع ) .



ويراعى قبل تنفيذ قاعدة أولولة المعاش أو رده خصم ما يكون قد استحق من معاش دون المساس بمعاشات باقى المستحقين .

٤ - فى حالة زوال سبب ايقاف المعاش كله أو بعضه لأحد المستحقين يعاد توزيع المعاش بين جميع المستحقين فى تاريخ زوال السبب .

٥ - يعتمد نصيب المستحق الذى يرد عليه جزء من المعاش بما لا يجاوز الحد الأقصى للنصيب المحدد بالجدول .

٦ - لا يرد المعاش الذى منح بالزيادة من معاش المورث فى حالة ايقافه أو قطعه .

٧ - فى حالة قطع معاش الوالدين فى الحالة رقم (٢) يؤول الباقى من نصيبهما بعد الرد على فئة الأرمال الى الاخوة والأخوات الذين تتوافر فى شأنهم شروط استحقاق المعاش فى تاريخ تحقق سبب القطع وذلك فى حدود الربح .

وفى حالة قطع معاش فئة الأرمال فى الحالة المشار اليها بالفقرة السابقة يؤول ربح معاش المورث الى الاخوة والأخوات الذين تتوافر فى شأنهم شروط استحقاق المعاش فى هذا التاريخ .



الجدول رقم ( ٢ )<sup>(١)</sup>

## معائات المستشهدين

المعاش الشهري بالجنيه	الرتبة أو الدرجة
	المشير ومن يتقاضى من الضباط مرتبات اصابة
٢٢٠	مماثلة
٢٠٠	فريق أول
١٦٥	فريق
١٧٦	لواء
١٤٣	عميد
١٣٢	عقيد
١٢١	مقدم
١١٠	رائد
١٠٠	نقيب
٨٨	ملازم أول
٧٧	ملازم
٧٥	مساعد ممتاز
٦٥	مساعد أول
٥٥	مساعد
٤٤	رقيب أول براتب عال
٣٣	رقيب براتب عال
٣٥	عريف براتب عال
٢٥	جندي براتب عال
١٢	الجنودون

(١) و (٢) الرقمان مصححان بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية

في ٢ أكتوبر سنة ١٩٧٥ - العدد ٤٠



## الجدول رقم ( ٢ )

### جدول نسبة التعويضات (١)

المن	نسبة التويض الى المرتب السوى	السن	نسبة التعويض الى المرتب السوى	ملاحظات
حتى من ٢٥ سنة	٢٤٠٠	٤٣ سنة	٢٢٢٠	
٢٦	٢٣٩٠	٤٤	٢٢١٠	
٢٧	٢٣٨٠	٤٥	٢٢٠٠	
٢٨	٢٣٧٠	٤٦	٢١٩٠	
٢٩	٢٣٦٠	٤٧	٢١٨٠	
٣٠	٢٣٥٠	٤٨	٢١٧٠	
٣١	٢٣٤٠	٤٩	٢١٦٠	
٣٢	٢٣٣٠	٥٠	٢١٥٠	
٣٣	٢٣٢٠	٥١	٢١٤٠	
٣٤	٢٣١٠	٥٢	٢١٣٠	
٣٥	٢٣٠٠	٥٣	٢١٢٠	
٣٦	٢٢٩٠	٥٤	٢١١٠	
٣٧	٢٢٨٠	٥٥	٢١٠٠	
٣٨	٢٢٧٠	٥٦	٢٠٩٠	
٣٩	٢٢٦٠	٥٧	٢٠٨٠	
٤٠	٢٢٥٠	٥٨	٢٠٧٠	
٤١	٢٢٤٠	٥٩	٢٠٦٠	
٤٢	٢٢٣٠	٦٠	٢٠٥٠	

فاكثر

ملحوظة : في حساب السن لا تصعب كمور السنة .

(١) عبارة من ( ٦٠ الى ٦٥ سنة ) مستبدلة بعبارة ( ٦٠ سنة فاكثر )  
بالمادة السابقة من القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في  
١٩٧٨/١/٣ - العدد ٣١ تابع كما نصت على ما يلي : « ويسرى ذلك على  
أصحاب المعاشات الموجودين على قيد الحياة في تاريخ العمل بهذا القانون » .



قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥

بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

- مادة ١ - ( أنظر تعديلات القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ )
- مادة ٢ - ( أنظر تعديلات القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ )
- مادة ٣ - ( أنظر تعديلات القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ )
- مادة ٤ - ( أنظر تعديلات القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ )
- مادة ٥ - ( أنظر تعديلات القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ )

مادة ٦ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ) يعامل أفراد القوات المسلحة الفرعية ( السواحل والحدود والموانئ والمنائر والصلائد ) من العسكريين الذين انتهت خدمتهم قبل ١٩٦٩/١/٢ وكذلك المستحقين عنهم من حيث المعاش بأحكام قوانين المعاشات العسكرية المعمول بها في تاريخ انتهاء خدمة كل منهم ، على ألا يقل المعاش الذي يصرف لهم عن الحد الأدنى للمعاشات العسكرية بمراعاة ما يلي :

أولا : تطبيق حكم المادة ١١٧ ، والبند (٥) من المادة ٦١٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، والمادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣٩ قابع .

( م ٢٩ - موسوعة مصر ج ٢٠ )



ثانيا : افاطهم من الزفااء المقرة فى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥.  
المشار الىه والقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات المسكفة .

ومعاد تسوية معاشات المسحقف عن المسشاهف منهم بما فمادل  
معاشات أقرانهم من نفس الرتبة أو الءرءة الأصلفة من أفراد القوات  
المسلحة الرئفسفة .

وتتولى الهفئة العامة للتامفن والمعاشات تسوية وصرف المعاشات  
المسحقفة بمقتضى هءه المااءة ، وكذلك معاشات من فنففع منهم بفكم المااءة  
١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار الىه .

مادة ٧ - ( أنظر مءءفلات القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ) .

مادة ٨ - تمنع الأرملة السابق هرمانها من المعاش بسبب تمام  
الأزواج بعد الاحالة للمعاش أو بلوغ سن السفن أو بسبب وفوء ءفل  
لهمها ما كان فسحق لها من معاش وذلك فى ءوءء الءء الذى لم فوزع  
من معاش المنفع أو صاى المعاش وما قطف من معاش باقى المسحقف  
بما لا فجاوز النصفب المءءء لها بالءءول رقم ( ١ ) كما تمنع مطلقه المنفع  
أو صاى المعاش الذى فوف قبل المعل بهذا القانون ما كان فسحق لها  
بافراض اسحقاقها وفاء مطلقها ءون مساس بفقوق باقى  
المسحقف .

ومءءل نصفب الأرملة فى الماطلة رقم ( ٣ ) من الءءول رقم ( ١ )  
المرفق الى ٢/٣ المعاش ، وذلك بالنسبة الى الءالات السابقة على فارفخ  
المعل بهذا القانون .

مادة ٩ - فمءر صءففا ما فم من صرف أو ءصففب لمبالغ أو فوفع  
أو رء معاش المسحقف أو صرف لاءاة غلاء المعفشة بالمخالفة للنصوص  
المعلاة قبل نشر هءا القانون .



مادة ١٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل بأحكامه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقنوات المسلحة وذلك مع مراعاة ما يلي :

١ - يعمل بالمواد الرابعة والسادسة والثامنة من ١٩٧٨/٧/١ .

٢ - تصرف الفروق المالية المترتبة على مواد قانون التقاعد والتأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ والمحلة بأحكام هذا القانون والحقوق المقررة بالمواد المضافة إليه بهذا القانون اعتباراً من التواريخ المحددة فيما يلي :

( أ ) الفروق الناتجة عن رفع الحد الأدنى لمعاش صاحب المعاش والأرملة اعتباراً من ١٩٧٧/١/١ .

( ب ) الفروق الناتجة عن تطبيق حكم الفقرة الثالثة من البند ( ٣ ) من المادة (١١٨) اعتباراً من ١٩٧٥/١٠/١ .

( ج ) التعديل الوارد على الفقرة الثانية من المادة (٩) والفروق الناتجة عن إعادة التسوية وفقاً لبقاى المواد المعدلة والمزايا التى استحدثها هذا القانون تصرف اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ م .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية في ٢٦ شعبان سنة ١٣٩٨ ( ٣١ يولية سنة ١٩٧٨ ) .



## قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥

باصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

• مادة ١ - ( أنظر تعديلات القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ) .

• مادة ٢ - ( أنظر تعديلات القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ) .

• مادة ٣ - ( أنظر تعديلات القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ) .

• مادة ٤ - ( أنظر تعديلات القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض

أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ) .

• مادة ٥ - ( أنظر تعديلات القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ) .

• مادة ٦ - ( أنظر تعديلات القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ) .

• مادة ٧ - كل من انتهت خدمتهم من الضباط وضباط الشرف وضباط

الصف والجنود المتطوعين ومجدي الخدمة ذوى الرواتب العالية قبل

١/١/١٩٦٠ ولم يستحق معاشاً يمنح معاشاً بواقع ٥٠٪ من آخر

راتب استحققه على ألا يقل عن الحد الأدنى للمعاشات العسكرية .



وإذا كان المقنع قد توفى يصرف المعاش للمستحقين عنه الموجودين على قيد الحياة في تاريخ العمل بهذا القانون .

على أنه يشترط لاستحقاق المعاش توافر شرط المدة المنصوص عليه في المادة ٢٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ، ويراعى عند حساب تلك المدة جبر كسر السنة الى سنة كاملة اذا كان من شأن ذلك استكمال المدة اللازمة لاستحقاق المعاش .

ويضاف الى مدة الخدمة المحسوبة في المعاش الضمائم والمسدد الاضافية وفقا للقوانين المطاوعة بها عند انتهاء خدمتهم .

ويعفى المستفيدون من حكم هذه المادة من رد ما يكون قد صرف لهم من مكافآت وعلى الجهات التي قامت بتسوية حالاتهم عند انتهاء خدمتهم أن تقوم بربط وصرف المعاشات للمستفيدين من حكم هذه المادة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٨ - تستحق اعانة غلاء المعيشة المنصوص عليها في قرارى مجلس الوزراء في ١٩/٢/١٩٥٠ ، ٣٠/٦/١٩٥٣ على المعاشات المقررة قانونا قبل زيادتها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٠ لسنة ١٩٧٥ .

مادة ٩ - يعتبر صحيحا ما تم تحصيله من أقساط الادخار قبل ١/١/١٩٧٩ وكذلك ما تم صرفه أو استحقاقه من مبالغ الادخار قبل هذا التاريخ .

مادة ١٠ - تزداد المعاشات المقررة لمن انتهت خدمتهم حتى ١/١٠/١٩٧٥ أو المستحقين عنهم بنسبة ١٠٪ ، على ألا تتجاوز تلك الزيادة ثمانية جنيهات شهريا وألا تقل عن جنيهين شهريا .

وتطبق في شأن هذه الزيادة أحكام المادتين الفنية والصالنة من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .



وتعتبر هذه الزيادة جزءا من المعاش في تطبيق أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن اعانة الغلاء الاضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين .

ويسرى حكم هذه المادة على من ينطبق في شأنهم حكم المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

مادة ١١ - اذا قل معاش المعجز الكلي أو الوفاة أو الاستشهاد أو الفقد عن معاش المعجز الجزئي المستحق عند تحقيق ذات الأسباب وفي نفس تاريخ انتهاء الخدمة زيجت المعاشات الأولى لتتساوى مع معاش المعجز الجزئي .

مادة ١٢ - يستحق صاحب معاش المعجز الكلي اعانة شهرية قدرها ٢٠٪ من المعاش الشهري المستحق له اذا قرر المجلس الطبي العسكري الصام أنه يحتاج الى المعاونة الدائمة من شخص آخر للقيام بأعباء حياته اليومية .

ويسقط الحق في هذه الاعانة بالوفاة أو بالتحاق صاحب المعاش بأى عمل أو بزوال حاجته الى المعاونة بقرار من المجلس الطبي العسكري الصام .

ويسرى حكم هذه المادة على حالات انتهاء الخدمة للمعجز الكلي السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون دون صرف فروق مالية عن الماضي .

مادة ١٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول الشهر التالى لتاريخ نشره وذلك بمراعاة الآتى :

١ - بالنسبة للتعديل الوارد في المادة الأولى على المادة ٥٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ يعمل به اعتبارا من ١/١٠/١٩٧٥ .



٢ - بالنسبة للتعديل الوارد في المادة الأولى على المادة ١٢٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ يعمل به اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ مع عدم صرف فروق مالية عن الماضي .

٣ - يعمل بحكم المادة الرابعة والمادة الحادية عشرة من القانون الحالي اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ مع صرف الفروق المالية المترتبة على ذلك .

٤ - يعمل بحكم المادة الثانية والثالثة والتعديل الوارد بالمادة الخامسة على المواد ٦ ، ١٧ ، ٨٩ وبحكم المادة السادسة والمادة للتسعة اعتباراً من ١٩٧٥/١٠/١ مع عدم صرف فروق مالية عن الماضي .

٥ - يعمل بحكم المادة الثامنة اعتباراً من ١٩٧٦/١/١ مع صرف فروق مالية عن الماضي .

٦ - يعمل بحكم المادة العاشرة اعتباراً من ١٩٨٠/١/١ مع صرف فروق مالية عن الماضي .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ شعبان سنة ١٤٠٠ ( ١٢ يوليو سنة ١٩٨٠ ) .



قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤

بتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات

للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥. (١٧)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصحروه :

مادة ١ - يقتطع من المنتظمين المنصوص عليهم بالبندين ( ٩ ، ب ) من المادة ( ١ ) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ نسبة ٥٪ شهريا من الرواتب الأصلية والاضافية والتعويضات الثابتة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ( ٢ ) من القانون المذكور .

ويسرى في شأن الرواتب الأصلية والاضافية والتعويضات الثابتة الخاضعة لهذا الاقتطاع الحد الأقصى للرواتب والتعويضات التي يجرى عنها الاقتطاع المنصوص عليه في المادة ( ٢ ) من القانون المشار اليه .

وتمنح للمنتظمين المشار اليهم أو المستحقين عنهم مكافأة اضافية بواقع راتب شهر عن كل سنة من مدة الاشتراك في نظام المكافأة الاضافية . ويكون الحد الأدنى لهذه المكافأة راتب عشرة شهور في الحالات الآتية :

( أ ) انتهاء الخدمة للاستشهاد أو الوفاة أو لحجم اللياقة الصحية .



(ب) انتهاء الخدمة بلوغ السن القانونية للتقاعد أو للإحالة إلى التقاعد بغير طلب من المنتفع ولمسبب غير تأديبي أو لسبب جنائي أو تبعا لتوقيع عقوبة جنائية أو لعدم الصلاحية للاستمرار بالخدمة أو لعدم توافر شروط الأهلية للتقدم أو للاستغناء عن الخدمة لعدم الصلاحية الفنية أو لدواعي الصالح العام أو فقد الجنسية متى كانت مدة اشتراكه في نظام الادخار عشر سنوات على الأقل .

وتصرف هذه المكافأة للمنتفع أو للمستحقين عنه المنصوص عليهم بالمادة (٧٦) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقنوات المسلحة المشار اليه .

وتحسب مستحقات المنتفعين في نظام الادخار للعاملين الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه بافتراض انتهاء خدمتهم في تاريخ العمل بهذا القانون وتؤول للحساب الخاص بمعاشات القوات المسلحة ، وتحسب لكل منتفع عن المبلغ المحول لحسابه مدة ضمن مدة اشتراكه في نظام المكافأة الإضافية وذلك وفقاً للقرار الذي يصدر من وزير التأمينات في هذا الشأن .

كما يؤوّل للحساب المشار اليه الاشتراك المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة ، ويلتزم هذا الحساب بمستحقات المنتفعين أو المستحقين عنهم في المكافأة الإضافية .

ويجوز للمنتفع أن يطلب حساب أي عدد من السنوات ضمن مدة اشتراكه في نظام المكافأة الإضافية مقابل أداء مبلغ يحسب وفقاً للجدول رقم (٤) المرافق لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

وتتولى إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة تسوية وصرف المكافأة الإضافية المقررة بموجب هذه المادة خصما من الحساب المشار اليه .



مادة ٢ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٠ ) يقتطع من الفئات المنصوص عليها بالبندين ( ١ ، ب ) من المادة ( ١ ) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ نسبة ٩/١ شهريا من البدلات الآتية :

- ( أ ) بدل طبيعة العمل .
- ( ب ) بدل الجهود الاضافية بغئة المنطقة العسكرية المركزية .
- ( ج ) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ .
- ( د ) العلاوة الخاصة المقررة اعتبارا من ١/٧/١٩٨٩ .
- ( هـ ) العلاوة الخاصة المقررة اعتبارا من ١/٧/١٩٩٠ .

ولا يجاوز مجموع البدلات والعلاوات المشار اليها الحد الأقصى لأجر الاشتراك التأمين المنصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقرارات المنفذة له .

ولا تدخل البدلات المشار اليها في حساب الحد الأقصى للراتب المستقطع عنه احتياطي المعاش المقرر بالمادة ( ٢ ) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

ويستحق من تنتهي خدمته من الفئات المشار اليها بغية طلب منه أو بسبب غير جنائي أو تبعا لتوقيع عقوبة جنائية أو لعدم الصلاحية للاستمرار بالخدمة أو لعدم توافر شروط الأهلية للترقى أو للاستغناء عن الخدمة لعدم الصلاحية الفنية أو لدواعي الصالح العام أو فقد الجنسية معاشا اضافيا يعادل ٤/١ البدلات والعلاوات المشار اليها وذلك بمراعاة الآتى :

١ - عدم تجاوز مجموع المعاش الاساسى والمعاش الاضافى المستحق عن البدلات المنصوص عليها في البندين ( أ و ب ) الحد الأقصى لمعاش



الأجر الأساسي والأجر المتغير المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه والقرارات المنفذة له .

٢ - يستحق المعاش الإضافي عن العناصر المنصوص عليها في البنود ( ج و د و هـ ) دون التقيد بالحد الأقصى المنصوص عليه في البند ( ١ ) .

وتسرى في شأن المعاش الإضافي كافة الأحكام المقررة في شأن المعاش الأساسي وذلك عدا الزيادات التي تضاف الى المعاش .

ولا يدخل المعاش الإضافي عند حساب التعويض التقاعدي المنصوص عليه في قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

مادة ٣ - في حالات انتهاء الخدمة التي لا يستحق فيها المعاش الإضافي يرد للمنتفع قيمة مدفوعته من احتياطي المعاش الإضافي بالفئة المنصوص عليها في المادة السابقة محسوبة على أساس بدل آخر شهر استقطع منه احتياطي المعاش الإضافي عن مدة اشتراكه عنه وفي حساب هذه المدة يجبر كسر الشهر الى شهر كامل .

ويسرى حكم المادة (٢١) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة في حساب مدة الاشتراك .

مادة ٤ - ( انظر تعديلات القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ) .

مادة ٥ - ( انظر تعديلات القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ) .

مادة ٦ - ( انظر تعديلات القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ) .

مادة ٧ - ( انظر تعديلات القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ) .



مادة ٨ - ( أنظر تعديلات القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ) .

مادة ٩ - يتجاوز عن استرداد ما تبقى من المبالغ التي سبق صرفها للمغتربين أو المستحقين بالمخالفة لقوانين التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة قبل العمل بأحكام هذا القانون .

مادة ١٠ - تراد المعاشات المستحقة وفقاً لأحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة حتى تاريخ العمل بهذا القانون بواقع ١٠٪ .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة تكون نسبة الزيادة بواقع ٣٠٪ بالنسبة للمعاشات المستحقة قبل ١/١٠/١٩٧٥ إما في ذلك المعاشات المقررة بحكم المادة ١٢٠ من القانون المشار إليه .

وتصرف نصف نسبة الزيادة المشار إليها اعتباراً من ١/٧/١٩٨٤ ويصرف النصف التالي اعتباراً من ١/٧/١٩٨٥ .

مادة ١١ - يراعى في الزيادة المشار إليها الأحكام الآتية :

١ - تحسب الزيادة المستحقة على أساس مجموع المستحق لصاحب المعاش أو لكل مستحق على حدة من معاشات واعانات وزيادات بما فيها الزيادة المستحقة حتى ٣١/٣/١٩٨٤ أو ٣٠/٦/١٩٨٥ حسب الأحوال .

ولا تدخل في المجموع المشار إليه في الفقرة السابقة اعانة المعجز الكلي المنصوص عليها بالمادة الثانية عشر من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة المشار إليه .

٢ - تضاف الزيادة للمعاش وتعتبر جزءاً منه ويسرى في شأنها جميع أحكامه ، مع مراعاة استبعاد اعانة غلاء المعيشة المقررة بمقتضى



قرارى مجلس الوزراء الصاحرين فى ١٩/٢/١٩٥٠ ، ٣٠/٦/١٩٥٣ من المجموع المشار اليه عند توزيع أو رد المعاش على المستحقين وتستحق بالنسبة لهم وفقا للقواعد المنصوص عليها بالقرارين المذكورين .

٣ - لا تظل الأحكام الواردة بهذه المادة بحساب التعويض التقاعدى المشار اليه بالفقرة الأولى من المادة ٢١ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة المشار اليه .

٤ - تستحق الزيادة بالاضافة للصدين الأدنى والأقصى للمعاش .

مادة ١٢ - اذا قل اجمالى المعاش المستحق لصاحب المعاش الذى انتهت خدمته خلال الفترة من ١/١٠/١٩٧٥ حتى ٣١/٣/١٩٨٤ أو المعاش المستحق للمستحقين خلال الفترة المشار اليها مضافا اليه الزيادة المقررة بهذا القانون عن اجمالى المعاش المستحق لن انتهت خدمته لذات الأسباب قبل ١/١٠/١٩٧٥ زيد المعاش بما يعادل الفرق بينهما .

مادة ١٣ - اذا قل اجمالى المعاشات الرقمية للمنقطع أو لصاحب المعاش أو للمستحقين عن اجمالى المعاش المقرر لن انتهت خدمته بذات الأسباب قبل العمل بهذا القانون زيد المعاش بما يعادل الفرق بينهما .

مادة ١٤ - يلغى نظام الادخار للعاملين الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ وذلك مع عدم الاخلال باعطاء المبالغ المستحقة وفقا للنظم التى حلت محل نظام الادخار من الضرائب والرسوم بجميع أنواعها ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٥ - ( ٢ ) ملغى بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ ( لا تسرى فى شأن المعاش الاضافى الأحكام الآتية :

١ - الزيادات والاعانات التى تضاف للمعاش .

٢ - ( ملغى ) .



٣ - أحكام المادة ١٧ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

مادة ١٦ - تسرى الأحكام المستمدة في ملاحظات الجدول رقم ( ١ ) المرفق على الحالات التي وقعت قبل تاريخ العمل بهذا القانون على أن يكون الصرف اعتباراً من هذا التاريخ وذلك بمراعاة ألا يقل نصيب أى من المستحقين نتيجة تطبيق هذه الأحكام عما كان يتقاضاه من قبل وألا يزيد مجموع الأنصبة في المعاش على الواحد الصحيح .

مادة ١٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١/٤/١٩٨٤ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٤ ( ٣١ مارس سنة ١٩٨٤ ) .



قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧.

بتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات

لل قوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

- مادة ١ - ( أنظر تعديلات القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ )
- مادة ٢ - ( أنظر تعديلات القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ )
- مادة ٣ - ( أنظر تعديلات القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ )
- مادة ٤ - ( أنظر تعديلات القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ )
- مادة ٥ - ( أنظر تعديلات القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ )
- مادة ٦ - ( أنظر تعديلات القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ )
- مادة ٧ - يتجاوز عن استرداد ما تبقى من المبالغ التي سبق صرفها للمتقدين وأصحاب المعاشات والمستحقين بالمخالفة لأحكام قوانين التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة قبل تاريخ العمل بهذا القانون .



مادة ٨ - تزداد بنسبة ٢٠٪ المعاشات المستحقة قبل ١/٧/١٩٨٧ وفقاً لأحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة ، وذلك بعد أدنى مقداره ستة جنيهات شهرياً •

وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه وذلك بمراعاة ما يأتي :

١ - تنصب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق لصاحب المعاش أو للمستحقين من معاش الراتب الأصلي واعانات وزيادات هذا المعاش في ٣٠/٦/١٩٨٧ فيما عدا اعانة العجز الكلي المنصوص عليها في المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة •

٢ - توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة أنصبتهم في المعاش بافتراض وفاة المؤمن عليه أو أصحاب المعاش في ٣٠/٦/١٩٨٧ •

٣ - تستبعد اعانة غلاء المعيشة المقررة بمقتضى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩/٢/١٩٥٠ و ٣٠/٦/١٩٥٣ من المجموع المشار إليه في البند (١) عند توزيع أو رد المعاش على المستحقين وتستحق لهم وفقاً للقواعد المنصوص عليها في هذين القرارين •

٤ - لا تدخل الأحكام الواردة بهذه المادة بحساب التعويض التقاعدى المشار إليه بالفقرة الأولى من المادة (٢١) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة المشار إليه •

٥ - تستحق الزيادة بالاضافة للحددين الأدنى والأقصى للمعاش •

مادة ٩ - اذ قل اجمالى المعاشات الرقمية المستحقة للمنتفع أو لصاحب المعاش أو للمستحقين عن اجمالى المعاش المقرر ان انتهت خدمته للسبب ذاته من الحالات الماثلة قبل العمل بهذا القانون زيد المعاش بما يعادل الفرق بينهما •



مادة ١٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ مع مراعاة الآتى :

١ - يعمل بالمادة الثالثة اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١ .

٢ - يعمل بالمادة الرابعة اعتباراً من ١٩٨٧/٦/٣٠ وذلك مع مراعاة عدم سريان حكم المادة الثامنة على الحالات التى يسرى فى شأنها حكم هذا البند .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ ربيع الآخر سنة ١٤٠٨ ( ٥ ديسمبر سنة ١٩٨٧ ) .



## القسم الثالث

## تشريعات متنوعة

## ( أولا )

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦

بحظر نشر أية أخبار عن القوات المسلحة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

## قرر القانون الآتى :

مادة ١ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ ) يحظر نشر أو اذاعة أية معلومات أو أخبار عن القوات المسلحة وتشكيلاتها ، وتمركزاتها ، وعقاداتها ، وأفرادها وبصفة عامة كل ما يتعلق بالنواحي العسكرية والاستراتيجية بأى طريق من طرق النشر أو الاذاعة الا بعد الحصول على موافقة كتابية من مدير ادارة المخابرات الحربية ، أو من يقوم مقامه بمطله فى حالة غيابه سواء بالنسبة لمؤلف أو واضع المادة المنشورة أو المذاعة ، أو بالنسبة للمسئول عن نشرها أو اذاعتها •

مادة ٢ - كل من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بالعقوبات من ستة أشهر الى خمس سنوات وبغرامة من ١٠٠ جنيه الى ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وذلك اذا ارتكبت الجريمة فى زمن السلم وبالسجن اذا ارتكبت فى زمن الحرب •

(١) الوقائع المصرية فى ١٨ اغسطس سنة ١٩٥٦ - العدد ٦٦ مكرر



مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ المحرم سنة ١٣٧٦ ( ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٦ ) .



( ثانيا )

قرار رئيس الجمهورية

بالتقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧

في شأن مجلس الدفاع الوطنى (\*)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادتين ١٦٧ و ١٦٨ من الدستور ؛  
وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة لسنة ١٩٥٣ الخاص بالتمتعبة  
المامة في حالة قيام الحرب ؛  
وعلى القانون رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم وزارة الحربية ؛  
وعلى القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن الدفاع المدنى ؛  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يكون مجلس الدفاع الوطنى هيئة مستقلة تلحق بوزارة  
الجمهورية ، ويشكل بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بالاختصاصات الأخرى التى يخولها  
القانون لمجلس الوطنى يختص المجلس بالنظر فى المسائل الآتية :

١ - الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها ورسم سياسة  
الدفاع عنها والاجراءات المتعلقة بكفالة الأمن الداخلى .

---

(\*) الوقائع المصرية فى ١٣ يولية سنة ١٩٥٧ - العدد ٥٣ مكرر (ز) .



٢ - تقرير السياسة التي تتبع في إعداد القوات المسلحة وتنظيمها وتمويلها .

٣ - وضع القواعد التي تكفل تحقيق التعاون بين القوات المسلحة وإدارات الحكومة الأخرى فيما يتصل بشئون الدفاع عن البلاد وتعيين الخدمات التي تكلف بها هذه الإدارات من أجل تحقيق هذا الغرض .

٤ - تعيين الحالات التي يصبح فيها استخدام القوات المسلحة .

٥ - تقرير السياسة التي تتبع في شأن التعبئة العامة .

٦ - مشروعات الاتفاقات والمخالفات العسكرية واتفاقات الهدنة ومعاهدات الصلح .

٧ - تقرير السياسة العليا للدفاع المدني .

مادة ٣ - يدعى المجلس للأمن بناء على طلب رئيس الجمهورية ، على ألا تقل اجتماعاته عن مرة كل ثلاثة أشهر ، على أنه في حالة اعلان التعبئة العامة أو قيام حرب يعتبر منعقدا بصفة مستمرة .

مادة ٤ - عند اعلان التعبئة أو قيام حرب يباشر مجلس الدفاع الوطني جميع مسائل التعبئة ويشرف على تنفيذها ويتولى ادارة الحرب عند نشوبها .

مادة ٥ - تبنى المواد من ٢ الى ٦ من القانون رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يضم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ ( ١٣ يولية سنة ١٩٥٧ ) .



## ( ثالثاً )

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القيادة والسيطرة على شئون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة ويتمتعيل المادة ١٦ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة وبإلغاء القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن تفويض القائد العام للقوات المسلحة ببعض السلطات ( ١ ، ٢ )

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

يعد الاطلاع على الدستور ؛  
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في  
اصدار قرارات لها قوة القانون ؛

- ( ١ ) الجريدة الرسمية في ٢٥ يناير سنة ١٩٦٨ - العدد ٤ .  
( ٢ ) صدر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٨/٥/٢ - العدد ١٨ تابع ) ونص على ما يلي : « مادة ١ - تستبدل بعبارتي « نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة » والقائد العام للقوات المسلحة الواردة في القوانين الصادرة قبل القرار بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه « وزير الحربية » .  
مادة ٢ - يباشر وزير الحربية الاختصاصات والسلطات المالية والادارية التي تقررها القوانين والقرارات واللوائح لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة أو القائد العام وذلك مع عدم الاخلال بما جاء بالقرار بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه وبإستثناء ما كان منها أصلا من سلطة رئيس الجمهورية .

ولوزير الحربية أن يفوض اختصاصاته من يراه في وزارة الحربية والقوات المسلحة حسب مسميات الوظائف فيها وطبقا للمستويات التي يحددها .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .



وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧. في شأن مجلس الدفاع الوطنى ؛  
وعلى القانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته في شأن شروط الخدمة  
وللترقية لضباط القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٢ بنقل اختصاصات مجلس الدفاع  
الوطنى ووزير الحربية والقائد العام الى مجلس الدفاع القومى ؛  
وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم اختصاصات وسلطات  
القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن تفويض القائد العام للقوات  
المسلحة بعض السلطات ؛  
وبعد موافقة مجلس الدولة ؛

### قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تخول السيطرة على شئون الدفاع عن الدولة الى :

- رئيس الجمهورية .
- مجلس الدفاع الوطنى (١) .
- وزارة الحربية .

مادة ٢ - تخول القيادة والسيطرة على القوات المسلحة الى :

- رئيس الجمهورية بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة .
- وزير الحربية بوصفه القائد العام للقوات المسلحة .
- رئيس أركان حرب القوات المسلحة وأجهزة القيادة العامة .
- قادة الأفرع الرئيسية بالقوات المسلحة وقياداتهم .
- قادة المناطق العسكرية والجيوش وقياداتهم .

---

(١) أنظر القرار الجمهورى بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن  
مجلس الدفاع الوطنى ( الوقائع المصرية فى ١٣/٧/١٩٥٧ - العدد ٥٣  
مكرر « ز » ) .



وفلك فى حدود الواجبات والسلطات المخولة لكل فى هذا القانون والقوانين والقرارات السابقة •

مادة ٣ - يمارس رئيس الجمهورية السلطات الآتية بالنسبة للقوات المسلحة ، بالإضافة الى السلطات الحالية المحددة فى القوانين والقرارات السابقة •

- ١ - التصديق على الحجم والتركيب التنظيمى للقوات المسلحة •
- ٢ - التصديق على خطط الحرب والعمليات الحربية •
- ٣ - التصديق على القرارات الخاصة بتزويد القوات المسلحة بالأسلحة والمعدات الحربية •
- ٤ - التصديق على القرارات الخاصة بتطوير القوات المسلحة •
- ٥ - توجيه سياسة الحصول على معلومات عن الأعداء المحتملين للجمهورية وقواتهم المسلحة •
- ٦ - التصديق على سياسة التوجيه المنوى فى القوات المسلحة •
- ٧ - تعيين مساعدى وزير الحربية ورؤساء أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة وقادة المناطق العسكرية والتشكيلات التمهوية والفرق والأولوية والوظائف المماثلة وتحتيتهم من وظائفهم •
- ٨ - التصديق على ترقية الضباط من رتبة العقيد الى رتبة العميد وأعلى ، ومد خدمتهم •
- ٩ - تعيين أعضاء مجالس الحرب فى القوات المسلحة •

مادة ٤ - تفوض وزارة الحربية بمهام السيطرة المباشرة على أعداد شئون الدفاع عن الدولة وفقا لقرارات مجلس الدفاع الوطنى ورئيس الجمهورية •



مادة ٥ - يتولى وزير الحربية قيادة القوات المسلحة في السلم والحرب ، وهو مسئول مسئولية كاملة عن قيادتها وتطويرها وتدريبها وانضباطها واستعدادها للقتال وانجازها لمهامها القتالية بنجاح .

وفيما يختص بالسيطرة على أعمال القتال يكون وزير الحربية رؤسا مباشرة لرئيس الجمهورية ، ووزير الحربية هو الرئيس المباشر لجميع أفراد القوات المسلحة .

ويسيطر على القوات المسلحة عن طريق رئيس أركان حرب القوات المسلحة وأجهزة القيادة العامة وقادة وقيادات الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والمناطق العسكرية والجيش .

ويتولى وزير الحربية المهام الرئيسية الآتية :

- ١ - اعداد المقترحات لاعداد الدولة للحرب وعرضها على الحكومة والاشراف على تنفيذها بعد التصديق عليها .
- ٢ - وضع وتنفيذ خطة بناء القوات المسلحة وتنظيمها وتدريبها .
- ٣ - تزويد القوات المسلحة بمطالبها بعد تصديق رئيس الجمهورية .
- ٤ - توجيه اعداد خطط الحرب والعمليات الحربية وعرضها على رئيس الجمهورية للتصديق .
- ٥ - اقتراح التدابير لتعبئة المجهود الحربي للدولة وفقا لقانون التعبئة .
- ٦ - اقتراح اعداد المواطنين وتأهيلهم للخدمة بالقوات المسلحة .
- ٧ - اعداد مشروعات القرارات الخاصة بتطوير القوات المسلحة وعرضها على رئيس الجمهورية .
- ٨ - الاشراف على اعداد وتطوير مسرح الحرب .



٩ - إبلاغ رئيس الجمهورية بانتظام عن استعداد القوات المسلحة لتنفيذ مهامها الخاصة بالدفاع عن الجمهورية .

١٠ - اعداد المقترحات الخاصة بتنظيم وزارة الحربية واختصاصات ومسئوليات الأفرع الرئيسية والأجهزة المختلفة ومجالس الحرب وواجبات وصلاحيات كبار المسئولين وعرضها على رئيس الجمهورية .

مادة ٦ - الأركان العامة هي أعلى جهاز للسيطرة على القوات المسلحة في السلم والحرب بغرض تمكين القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الحربية من السيطرة على القوات المسلحة وأجهزتها وتحقيق التعاون فيما بينها أثناء العمليات الحربية .

مادة ٧ - ( الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧١ ) رئيس أركان حرب القوات المسلحة ، هو النائب الأول لوزير الحربية بحجة وزير ، ويرأس أجهزة الأركان العامة للقوات المسلحة ويصدر باسم وزير الحربية التوجيهات والتعليمات والأوامر الى قادة الأفرع الرئيسية ومختلفة أجهزة القوات المسلحة وقادة المناطق العسكرية والجيوش .

ويقول رئيس أركان حرب القوات المسلحة المهام الرئيسية الآتية :

١ - الاشراف على اعداد الخطط والاعتبارات العامة للدفاع عن الجمهورية ضد العدوان وعلى اعداد المفاهيم الأساسية للمقيدة العسكرية والعلم العسكري .

٢ - تنظيم اعداد الخطة الاستراتيجية التعبوية للتخضير للعمليات الحربية وإدارتها ووضعها موضع التنفيذ في الوقت المناسب .

٣ - الاشراف على اعداد المقترحات الخاصة بتنظيم وتطوير القوات المسلحة والاجراءات الخاصة بالمحافظة على درجة الاستعداد السدائم للقتال .



٤ - توجيه تنظيم الاستطلاع واعداد خطط تعاون أفرع القوات المسلحة وخطط الفتح التنظيمي للتعبئة .

٥ - اعداد الاعتبارات الخاصة بتخطيط المعاونة الفنية والمادية للقوات المسلحة وكذا اعداد الاقتراحات والخطط لبناء احتياطيات الدولة من المواد المختلفة وكذا خطط اعداد واستعراض احتياطي الأفراد وعرضها للتصديق وذلك لضمان فتح القوات المسلحة للمعاملات .

٦ - توجيه البحوث العسكرية العلمية والفنية .

٧ - الاشراف على مستوى الانضباط العسكري في القوات المسلحة .

مادة ٨ - يجوز أن يعين لوزير الحربية نواب آخرون ومساعدون تحدد اختصاصاتهم بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٩ - يستبدل بالنص الواردة بالمادة (١٦) من القانون (٢٣٣) لسنة ١٩٥٩ النص الآتي (١٧) :

« مادة ١٦ - يكون التعيين في الوظائف الآتية بقرار من رئيس الجمهورية :

١ - رئيس أركان حرب القوات المسلحة .

٢ - مساعده وزير الحربية .

٣ - قائد الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة .

وتكون مدة التعيين في هذه الوظائف أربع سنوات ، ويجوز مددها سنة أخرى بقرار من رئيس الجمهورية » .

---

(١) استبدل نص المادة (١٦) من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦١ ، ثم عدل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٤ .



مادة ١٠ - ينشأ مجلس أعلى للقوات المسلحة برئاسة وزير الحربية لدراسة المشاكل الهامة واتخاذ القرارات بشأنها .

ويعين أعضاء المجلس الأعلى بقرار من رئيس الجمهورية .

كما يحدد بقرار من رئيس الجمهورية اختصاصات ومسؤوليات المجلس وأسلوب عمله .

مادة ١١ - يجوز أن تنشأ مجالس حرب في كل من القوات البحرية والقوات الجوية وقوات الدفاع الجوي ، والجيش ، وبعض المناطق العسكرية يرأسها قائد القوات أو الجيوش أو المنطقة كل فيما يخصه .

ويحدد أعضاء تلك المجالس واختصاصاتها ومسؤولياتها وأسلوب عملها بقرار من وزير الحربية .

مادة ١٢ - تثنى وظيفتا نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والقائد العام للقوات المسلحة .

مادة ١٣ - يكون لوزير الحربية السلطات المقررة للوزير بالنسبة للشئون المالية والإدارية للقوات المسلحة .

مادة ١٤ - يلغى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن تفويض القائد العام بعض سلطات قانون الأحكام العسكرية ويغوض وزير الحربية السلطات التالية :

١ - إصدار أوامر الإحالة في الدعوى المتهم فيها ضباط وضباط صف وجنود القوات المسلحة من كافة الرتب .

٢ - التصديق على كافة أحكام المحاكم العسكرية عدا الأحكام الآتية :



( أ ) الأحكام الصادرة بالاعداد .

( ب ) الأحكام الصادرة بالطرد عموماً بالنسبة لكافة الضباط .  
والأحكام الصادرة بالطرد من الخدمة العسكرية بالنسبة للضباط  
العاملين فقط .

٣ - سلطة الفصل في التماسات إعادة النظر في أحكام المحاكم  
العسكرية طبقاً للقانون .

مادة ١٥ - يحدد تنظيم وزارة الحربية واختصاصات ومسؤوليات  
الأفرع الرئيسية والأجهزة المختلفة وواجبات وصلاحيات كبار المسؤولين  
بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٦ - يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ١٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من  
تاريخ نشره ،

صدر بمراسم الجمهورية في ٢٥ شوال سنة ١٣٨٧ ( ٢٥ يناير سنة  
١٩٦٨ ) .



قررا رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩  
 بشأن تكريم كبار قادة القوات المسلحة خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣  
 والاستفادة من الخبرات النادرة للأحياء منهم <sup>(١)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية  
 لضباط القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن التقاعد والتأمين والمعاشات  
 للقوات المسلحة ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

### ( المادة الأولى )

يستمر الضباط الذين كانوا يشغلون وظائف قادة الأفرع الرئيسية  
 ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة في حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣  
 في الخدمة بهذه القوات مدى حياتهم وذلك استثناء من أحكام المادة  
 ١٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والمواد ٣٨ ، ٣٨ ( مكرر )  
 و ١٣٨ ( فقرة أخيرة ) من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

### ( المادة الثانية )

يقوم الضباط المنصوص عنهم في المادة الأولى بتقديم المشورة في

---

(١) الجريدة الرسمية في ٢٦ مايو سنة ١٩٧٩ - العدد ٢١ «مكرر» .



الموضوعات العسكرية ذات الأهمية الخاصة التي يطلب منهم ابداء الرأي فيها .

### ( المادة الثالثة )

إذا انتقضت الضرورات الوطنية تعين أحد هؤلاء الضباط في إحدى الوظائف المدنية الكبرى فإنه يعود إلى الخدمة بالقوات المسلحة بعد انتهاء خدمته المدنية في أي وقت ويستحق خلال خدمته المدنية راتب وتعميمات وبدلات الوظيفة المعين بها أو الراتب والتعويضات والبدلات التي كان يستحقها باعتبار استمراره في الخدمة العسكرية أيهما أكبر ، عدا بدل التمثيل فيصرف بالفئة المدنية أو العسكرية أيهما أكبر وعند العودة إلى الخدمة بالقوات المسلحة يستمر صرفه بالفئة الأعلى .

ويخصم بقية الرواتب والتعويضات والبدلات المستحقة وفقاً لهذه المادة على موازنة وزارة الدفاع ، ويسرى عليها سائر الاعفاءات المقررة بالنسبة لرواتب وتعويضات ضباط القوات المسلحة .

وينطبق حكم هذه المادة على من يكون قد أصبح منهم إلى التقاعد أو عين في وظيفة مدنية قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

ويسرى على مدة الخدمة المدنية المذكورة في هذه المادة الضمان والمدة الإضافية المنصوص عنها بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

### ( المادة الرابعة )

يمرقت هؤلاء الضباط ما يكون قد استحق لهم من مكافأة عن مدة الخدمة الزائدة عن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش عند بلوغ كل منهم سن الستون عاماً .



## ( المادة الخامسة )

يمنح المستحقون عن الضبط المنصوص عنهم في المادة الأولى معاشا شهريا يعادل صافي جلة ما يتقاضاه كل منهم من رواتب وتمويضات في حياته .

ويوزع هذا المعاش على المستحقين فيه وفقا لأحكام الجدول رقم ( ١ ) المرفق للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه . فإذا لم يستفد أنصبة المستحقين كامل المعاش يعاد توزيع الباقي عليهم بنسبة أنصبتهم . وإذا ما قطع أو أوقف معاش أحد هؤلاء المستحقين أُلّ نصيبه إلى باقي المستحقين .

ويسرى حكم هذه المادة على المستحقين عن القائد العام للقوات المسلحة في التاريخ ذاته المنصوص عنه في المادة الأولى .

## ( المادة السادسة )

ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٩ ( ٢٦ مايو سنة ١٩٧٩ ) .



### ( خلاصا )

١ - القانون رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم المدارس الفنية بالقوات الجوية ( الوقائع المصرية في ٢٩/٩/١٩٥٣ - العدد ٧٨ مكرر أ ) ، المعدل بالقانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٣٦١ لسنة ١٩٥٦ .

٢ - القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٥ في شأن انشاء مؤسسة للقروض لضباط القوات المسلحة ( الوقائع المصرية في ٧/٥/١٩٥٥ - العدد ٣٦ مكرر ) المعدل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٦ والقرار الجمهوري رقم ٨٥٥ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨١ .

٣ - القرار الجمهوري بالقانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء جيش التحرير الوطني ( الوقائع المصرية في ١٩/٨/١٩٥٦ - العدد ٦٦ مكرر ج ) ، المعدل بالقرار الجمهوري بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٥ .

٤ - القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن اعفاء العقود الخاصة بالتسليم من الضرائب والرسوم والقواعد المالية ( الوقائع المصرية في ٣١/١٢/١٩٥٧ - العدد ١٠٢ مكرر أ ) المعدل بالقرار الجمهوري بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ .

٥ - القرار الجمهوري بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن انشاء الهيئة العامة لأبنية وزارة الحربية ( الجريدة الرسمية في ١٤/٢/١٩٥٩ - العدد ٢٧ ) .

٦ - للقرار الجمهوري بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحاق طلبة البحرية التجارية بالكلية البحرية ( الجريدة الرسمية في ١٦/٩/١٩٥٩ -



العدد ١٩٨ مكرر ( المحل بالقرارات الجمهورية أرقام ١٢٥ لسنة ١٩٦٥  
و ٩٨ لسنة ١٩٦٢ و ١٦ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٩ )

٧ - القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٠ باعفاء الرسائل البريدية المرسلة من  
أفراد القوات المسلحة الموجودين في الميدان من رسوم الخدمات البريدية  
ويتحصل رسم مخفض على أى من الرسائل العادية الواردة اليهم  
( الجريدة الرسمية في ١٢/٣/١٩٧٠ - العدد ١١ )

٨ - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء مؤسسة صندوق الجلاء  
للقات المسلحة ( الجريدة الرسمية في ٢٧/٦/١٩٧٤ - العدد ٢٦ ) ،  
المحل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٢ .

٩ - القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ في شأن استيراد عربات الركوب  
أو الدراجات الآلية للمصابين في العمليات الحربية واعفاؤها من الرسوم  
الجمركية ( الجريدة الرسمية في ٣١/٧/١٩٧٥ - العدد ٣١ تابع )



التعديلات التشريعية للمختوم

م	نص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



## التعديلات التكميلية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



القناتات القنوية القنوية

م	القنات القنات	مكان القنات ص	قناة القنات	مكان القنات	
				معلق	مساحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



## قوائمنا طيبة







### قوميونات طبيية

قرار وزير الصحة رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٤

بشان تعديل اسم قوميون طبي القاهرة الى لقوميون الطبي  
العام بالقاهرة وبتحديد اختصاصاته (١)

### وزير الصحة

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٣ لسنة ١٩٦٣  
بمسئوليات وتنظيم وزارة الصحة ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن تشكيل واختصاصات  
القوميونات الطبية ؛

### قرر :

مادة ١ — يمدل اسم قوميون طبي القاهرة ليكون « القوميون  
الطبي العام بالقاهرة » .

مادة ٢ — ( البند ( ز ) مضاف بالقرار ٣٣٩ لسنة ١٩٧٥ ) يختص  
القوميون الطبي العام بالقاهرة بما يأتي :

( أ ) تعريب السادة الأطباء والاداريين من جميع المحافظات على أعمال  
القوميونات الطبية من الناحية العطية تحت اشراف الادارة العامة  
العامة للقوميونات الطبية .

( ب ) الكشف الطبي على طلبة كلية الشرطة ومعهد أمناء الشرطة .

( ج ) الكشف على أعضاء البعثات والاجازات الدراسية وطلبة المعاهد  
الموحدية في بعثات تعريبية بالخارج .

( د ) الكشف على الأجانب الصادر ضددهم أمر بمعاملة البلاد .



( هـ ) الكشف على الفئات المحولة اليه من الادارة العامة للقومسيونات الطبية وتحت اشرافها في الأحوال الآتية :

١ - أطباء الوزارة الذين يرغبون في تغيير طبيعة عملهم بسبب حالتهم المرضية •

٢ - أطباء الوزارة الذين يرغبون في اغنائهم من العمل بالقطاع الريفي بسبب حالتهم المرضية •

٣ - ضباط الشرطة المحولين من وزارة الداخلية لتعديل جهات نقلهم بسبب حالتهم المرضية •

٤ - الحالات التي تستشكل على القومسيونات الطبية بالمحافظات •

( و ) جميع الأعمال الأخرى التي يكلف بها من الادارة العامة للقومسيونات الطبية •

( ز ) الكشف على أفراد عائلات السلك الدبلوماسي الذين يحولوا من السلطة المختصة بوزارة الخارجية الى المجلس الطبي العام بالقاهرة لتقرير حالتهم الصحية ومدى ملائمتها للصالة المناسية للبلد الموقد اليها عضو السلك الدبلوماسي ومدى توفر متطلبات العلاج •

مادة ٣ - تمن السيدة الدكتورة همت مسلمى النشار مديرا عاما للقومسيون الطبي العام بالقاهرة •

مادة ٤ - على وكلاء الوزارة كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار •

مادة ٥ - ينشر هذا القرار ويحمل به من تاريخ اصداره ،

تحريرا في ٧ جمادى الاولى سنة ١٣٩٤ ( ٢٩ مايو سنة ١٩٧٤ ) •



**قرار وزير الصحة رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧٤**  
**بإنشاء خمس لجان طبية فرعية طبقا للتقسيم الجغرافى للمناطق**  
**الطبية بالقاهرة (١)**

**وزير الصحة**

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٣ لسنة ١٩٦٢  
بمسئليات وتنظيم وزارة الصحة ؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل واختصاصات  
اللجان الطبية العامة والمحلية ؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل واختصاصات  
القومسيونات الطبية ؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن تعيين السيدة  
الدكتورة نيهات سعيد رئيسا للجنة التربية والتعليم ؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٧٤ بخصوص اختصاصات  
القيمسيون الطبى العام بالقاهرة ؛

**قـرـر :**

**مادة ١ -** ينشأ بمدينة القاهرة خمس لجان طبية فرعية طبقا للتقسيم  
الجغرافى للمناطق الطبية •

**مادة ٢ -** تشكل هذه اللجان من رئيس من بين أعضاء القومسيون  
الطبى العام بالقاهرة وعضوين على الأقل من غير أعضائه •

**مادة ٣ -** يكون تعيين الرئيس بقرار من وزير الصحة بناء على  
اقتراح الادارة العامة للقومسيونات الطبية ويعين الأعضاء بقرار من وكيل  
الوزارة للشئون الصحية بمحافظة القاهرة •



مادة ٤ - تكون تبعية هذه اللجان من الناحية الادارية لمديرى المناطق الطبية ويكون الاشراف الفنى عليها للقومسيون الطبى العام بالقاهرة .

مادة ٥ - يتبع القومسيون الطبى العام بالقاهرة وكيل الوزارة للشئون الصحية بمحافظة القاهرة ويعين رئيسه بقرار من وزير الصحة بناء على اقتراح الادارة العامة للقومسيونات الطبية ويكون الاشراف الفنى عليه لهذه الادارة .

مادة ٦ - تختص اللجان الطبية الفرعية بما يأتى :

١ - اجراء الكشف للطبى على موظفى وعمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة ( فيما عدا رجال الشرطة ) فى دائرة اللجنة فى الأحوال الآتية :

- ( أ ) منح اجازات مرضية ابتدائية أو امتداد لها .
- ( ب ) اعتماد الشهادات المرضية التى يحررها الأطباء الحكوميين بناء على تكليف اللجنة .
- ( ج ) تقرير لياقتهم الصحية للمتعين فى الوظائف العامة .
- ( د ) تقرير لياقتهم الصحية لاعادة الدخول فى الخدمة .
- ( هـ ) تقرير لياقتهم الصحية للبقاء فى الخدمة من عمه - وتحديد نوع العجز كليا أو جزئيا اذا تقرر عدم اللياقة .
- ( و ) تقرير اللياقة الصحية لمدة الخدمة .
- ( ز ) الكشف على طلبة المعاهد والكليات والمدارس التى تلتزم الحكومة بتوظيف خريجها .
- ( ح ) تقدير السن .
- ( ط ) الكشف على طالبى استبدال المعاش .



- ( ي ) الكشف على طلبة الكليات والمعاهد العليا لمنحهم اجازات مرضية .
- ( ك ) الكشف على موظفي المدارس الخاصة طبقا للاحكام الواردة بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم المدارس الخاصة .
- ٢ - جميع الأعمال التي تكلف بها من القومسيون الطبي العام بالقاهرة .

مادة ٧ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٨ - على وكيل الوزارة المختص تنفيذ هذا القرار .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار ويعمل به من تاريخ لصداره ،

تحريرا في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٩٤ ( ٨ يونية ١٩٧٤ ) .



قرار وزير الصحة رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٧٤  
بلائحة القوائم الطبية (١) ، (٢)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٣ لسنة ١٩٦٣  
بمسئوليات وتنظيم وزارة الصحة ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ؛  
وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين  
بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة  
وشركات القطاع العام ؛

وعلى للقرار رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٦٢ بأحكام لائحة القوائم  
الطبية ؛

وعلى القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل واختصاصات القوائم  
الطبية ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يعمل بأحكام لائحة القوائم الطبية المرافقة .

مادة ٢ - ينقضى القرار رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه كما يلغى  
كل حكم يخالف أحكام اللائحة المرافقة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به بعد  
ثلاثين يوما من تاريخ نشره ،

تحريرا في ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٣٩٤ ( ٢٠ يونية سنة ١٩٧٤ ) .

(١) الوقائع المصرية في ٢٤ يونية سنة ١٩٧٤ - العدد ١٤١ ( تابع )

(٢) لم تنشر الجداول المرافقة للقرار اكتفاء بنشرها بالوقائع المصرية .







مادة ٢ - إذا طرأ على العامل حالة مرضية تستدعي انقطاعه عن وكان قادراً على الانتقال وجب عليه أن يتقدم في يوم انقطاعه للجهة الرئاسية التي يتبعها مباشرة ، وعلى هذه الجهة أن تحيله في ذات اليوم الى الجهة الطبية المختصة التي عليها أن تقوم فوراً بالكشف عليه وتقرير اللازم .

مادة ٤ - إذا أبلغ العامل عن مرضه من منزله أو كان مقيماً بإحدى المستشفيات للعلاج وكان غير قادر على الانتقال وجب عليه أن يخطر الجهة الرئاسية التابع لها مباشرة في ذات يوم انقطاعه عن العمل تليفونيا أو تليفونيا أو بآلية وسيلة أخرى بشرط أن يصل الاخطار الى هذه الجهة خلال ٢٤ ساعة من تاريخ انقطاعه عن العمل مع بيان عنوانه بالدقة التي يسهل معها الاستدلال عليه ، وعلى هذه الجهة اخطار الجهة الطبية المختصة - تليفونيا أو تليفونيا أو بآلية وسيلة أخرى خلال ٢٤ ساعة من وصول الاخطار اليها . على أن يبين في الاخطار ظروف انقطاع العامل . وترسل صورة من هذا الاخطار الى العامل الذي عليه أن يتقدم للجهة الطبية المختصة خلال ثلاثة أيام من تاريخ انقطاعه عن العمل لتوقيع الكشف الطبي عليه أو يخطر الجهة الطبية المختصة فوراً بأنه غير قادر على الانتقال اليها مع تقديم ما يثبت ذلك .

وعلى العامل أن يعيد ابلاغ الجهة الرئاسية التابع لها مباشرة في حالة عدم وصول الاخطار الى الجهة الطبية المختصة .

مادة ٥ - (أ) معدلة بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٦ ) في جميع الأحوال تقوم الجهة الطبية المختصة فوراً بتكليف أحد أطبائها بالكشف على العامل وتقرير ما يأتي :

( ١ ) إذا كانت حالة العامل تمكنه من العودة الى عمله يؤخذ عليه اقرار كتابي بالعودة لعمله على أن تثبت هذه الجهة في مدة الانقطاع عن العمل ، فإذا رفض العامل التوقيع بالالم أو رفض العودة الى عمله



يحول فوراً للقوائم الطبي المختص للكشف عليه بالجلسة التالية مباشرة •

(ب) إذا انتصح أن العامل مريض يمنع أجازة مرضية لا تتجاوز سبعة من تاريخ الإبلاغ عن المرض لرئاسته ولا تحسب أيام الانقطاع عن العمل السابقة لتاريخ الإبلاغ — ويؤخذ على العامل استمرار كتابي بالطم •

مادة ٦ — يجب على الجهة الطبية المختصة إخطار الجهة التابع لها العامل فوراً بنتيجة الكشف الطبي عليه •

مادة ٧ — (معدلة بقرار وزير الصحة رقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٥) إذا طلب العامل امتداد الإجازة المرضية التي منحت له وجب عليه أن يتبع في نهاية مدة الإجازة ذات الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٣ ، ٤ ويعتبر يوم الانقطاع عن العمل هو اليوم التالي لانتهاء الإجازة المرضية السابقة وعلى الجهة الرئاسية التابع لها العامل طلب توقيع الكشف الطبي عليه بمعرفة أحد أطباء الجهة الطبية المختصة المنصوص عليها بالفقرتين (١) ، (ج) من المادة ١ ويكون امتداد الإجازة لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء الإجازة المرضية السابقة •

أما الحالات التي تعال إلى احدى الهيئات الطبية المختصة الأخرى المنصوص عليها بالفقرتين (ب) ، (د) فيكون الكشف عليها بمعرفة طبيبين من أطباء هذه الهيئات ويكون امتداد الإجازة لمدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ انتهاء الإجازة المرضية السابقة •

مادة ٨ — إذا طلب العامل توقيع الكشف الطبي عليه في عنوان ما وجب عليه ألا يغير هذا العنوان قبل اتمام الكشف عليه فإذا غيره لظروف اضطرارية قبل الكشف وجب عليه فوراً إعادة إبلاغ الجهة الرئاسية التابع لها بالعنوان الجديد •



مادة ٩ - إذا طرأت على العامل الموجود خارج الجمهورية حالة مرضية تمنعه من العودة الى البلاد وجب عليه أن يخطر للجهة الرئاسية التابع لها مباشرة فوراً بنتيجة الكشف الطبي عليه الذى يتم بمعرفة طبيين وأن يرفق بهذا الاخطار شهادة مصدقا عليها من القنصلية المصرية أو من الإدارة الصحية الأجنبية المختصة وعلى الجهة الرئاسية ارسال النتيجة الى القومسيون الطبي المختص للنظر فى اعتمادها .

مادة ١٠ - للجهة الادارية التابع لها العامل حق طلب اعادة الكشف الطبي على العامل المريض بمعرفة القومسيون الطبي المختص قبل انتهاء مدة الاجازة المفتوحة للعامل مع بيان أسباب ذلك وللقومسيون أن يعيد النظر فى مدة الاجازة وتحديد تاريخ عودة العامل لعمله .

مادة ١١ - للعامل أن يتظلم من القرار الصادر من الجهة الطبية المختصة وذلك عن طريق الجهة الرئاسية التابع لها خلال ثلاثة أيام من تاريخ علمه بالقرار ، وعلى هذه الجهة أن تحيله فوراً الى القومسيون الطبي المختص . وللقومسيون الكشف الطبي على العامل وتعديل القرار أو تأييده أو سحبه .

كما يجوز للعامل أن يتظلم من القرار الصادر من القومسيون الطبي المختص عن طريق الجهة الرئاسية التابع لها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علمه بالقرار . وعلى هذه الجهة اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فى المادتين ٣٩ ، ٤٠ .

مادة ١٢ - مع مراعاة احكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ اذا لم يتم الكشف للطبي على العامل خلال مدة انقطاعه وأقر بذلك كتابة وعاد الى عمله وجب على الجهة الرئاسية التابع لها عدم تسليمه العمل واحالته فوراً للجهة الطبية المختصة التابع لها مقر عمله ، ويجب على هذه الجهة الكشف على العامل فوراً والنظر فى مدة انقطاعه عن العمل



وامصدار قرار في شأنه وإيلاغ الجهة للرئاسية التابع لها فوراً بنتيجة هذا الكشف .

مادة ١٢ - يجب على الجهة الادارية التابع لها العامل الذي سبق أن أبلغ بمرضه ولم يتم توقيع الكشف الطبي عليه أن تحيله فوراً الى الجهة الطبية المختصة لتقرير حالته وذلك قبل تسليمه العمل .

مادة ١٤ - مع مراعاة أحكام المواد ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ لا يجوز تكليف الجهة الطبية المختصة أو القومسيون الطبي المختص بالنظر في مدة انقطاع العامل عن عمله اذا كانت الجهة الادارية قد سلمته العمل فعلاً بعد انقطاعه عن العمل وقبل أن تحيله فوراً على الكشف الطبي عليه وفقاً للمادة ١٣ .

مادة ١٥ - يجب على الطبيب الذي يقوم بالكشف الطبي على العامل أن يتحقق من شخصية العامل قبل للكشف عليه وذلك بالاطلاع على بطاقته العائلية أو الشخصية حسب الأحوال. أو أى دليل آخر مع مراعاة اثبات ذلك على استمارة الكشف وأن يوقع عليها بنتيجة الكشف .

مادة ١٦ - لا تقبل الشهادات الطبية الصادرة من أطباء خصوصيين بمنح اجازات مرضية للعامل .

### الباب الثاني

#### في الاجازات المرضية الاستثنائية

مادة ١٧ - الاجازات المرضية الاستثنائية هي الاجازات التي تمنح للعامل المريض بأجر كامل ولا تحتسب من اجازاته المرضية أو الدورية وهي :

( ١ ) الاجازة التي تمنح للعامل وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة



- (ب) الأآارة الآى آآآ للآامل المآالط للرفف بمرف ممد ، وثرى الآهة الطبة المآآة منعه من مزالوة أعماله للمدة الآى آآآدها .
- (ج) الأآارة الآى آآآ للآامل الذى فصاب بمآرح أو مرف بسبب آأآفة عله وآقرر الآهة الطبة المآآة مدة لملآهه .
- (د) آآارة الوضآ الآى آآآ للآاملة فى آالة الانآطاع للوضآ وآآون لآة شهر على ألا آآآ لأآر من آلاث مرات طوال مدة آآآتها .
- أما اذا زآآ على ذآك آآآر آآارة مرففة عآفة وفآع فى آأآها آآآم ذآ الآرار .

### الباب الآالآ

#### فى الآآارات المرففة الآاصة بالعاملفن المصابفن أو المشآبه فى آصابآهم بأمراض عآلفة

مادة ١٨ - فقوم القومفون الطبى المآآس بفوقفف الكشف الطبى على كل عامل مشآبه فى آصابآه بمرف عآلف لآقرار آالآه وذآك بناء على طلب الآهة الآابع لها .

وففآب أن فآآرك فى فوففف الكشف أآصائى الأمراض العصبفة بالقومفون الطبى المآآس أو بمرففة الشآون الصآفة فاذا آآذر ذآك انآآب أآصائى الأمراض العصبفة من أقرب مآافظة .

واذا كان العامل رفر قآادر على الانآقال للكشف الطبى علفه وففآب على القومفون الطبى المآآس آآلفف من فراء من أعضائآه أو انآآاب مآفش الصآة المآآس بدائرة المركز الذى فقفم ففاه العامل المرفف للكشف علفه ووضآ آقرار عن آالآه لمرفه على القومفون الطبى المآآس للآظر فى منآه الآآارة المرففة اللازمة .

مادة ١٩ - فى فمفعف الأحوال الآى فرسل ففها للقومفون الطبى



عامل مصاب أو مشتبه في إصابته بعرض عقلي يجب على الجهة التابع لها العامل أن ترفق بالأوراق تقريراً تفصيلياً من الرئيس المباشر لهذا العامل مبيناً به الأسباب والظروف التي دعت إلى تحويله للكشف الطبى عليه وكذا الأفعال والأفعال التي تكون قد صدرت منه .

مادة ٢٠ - مع مراعاة أحكام المواد ١، ٢، ٣، ٤، ٥ عند الكشف الطبى على أى عامل مصاب بعرض عقلي وتطلب الجهة التابع لها توقيع الكشف عليه أن يحول إلى الجهة الطبية المختصة لمنحه الأجازة المرضية اللازمة .

مادة ٢١ - في جميع الأحوال التي يمنح فيها العامل أجازة مرضية بسبب إصابته بعرض عقلي يجب قبل عودته إلى عمله أن يعرض على القومسيون الطبى المختص لتقرير حالته العقلية إذا وجد بالقومسيون أخصائى أمراض عصبية فإذا لم يوجد انتدب أخصائى الأمراض العصبية بالمحافظة المختصة أو بأقرب محافظة أخرى لقر القومسيون الطبى المختص .

### الباب الرابع

#### في إصابة العمل والأمراض المهنية

مادة ٢٢ - تختص القوائم الطبية بتقرير ارتباط الإصابة أو المرض بطبيعة العمل وتقرير النسب المثوية للعامة الناشئة عن إصابة العمل وتقدير نفقات العلاج طبقاً للقواعد المقررة .

مادة ٢٣ - يجب عند طلب إصدار قرار ارتباط الإصابة بالعمل أن ترفق باستمارة الكشف الأوراق الآتية :

(١) صورة رسمية من المحضر الإدارى أو محضر الشرطة المحرر فور وقوع الحادث .



( ب ) صورة رسمية من الكشف الطبى الابتدائى الموقع عقب الحادث مباشرة .

( ج ) الأجازات المرضية التى منحت للعامل بسبب الإصابة .

( د ) مذكرة من الجهة الرئاسية التابع لها العامل تتضمن ملخصا للحادث أو بيان المرض مع إيضاح رأيها فى الإصابة ومدى ارتباطها بطبيعة العمل الذى يقوم به العامل .

مادة ٢٤ — يتم تقدير النسب المثوية للعامة الناشئة عن الإصابة أو المرض بسبب العمل بعد صدور قرار القومسيون الطبى المختص بارتباط الإصابة أو المرض بالعمل طبقا للجدول المرافق ( رقم ٢ ) .

مادة ٢٥ — لا يجوز أن يبت فى تقدير النسبة المثوية للعامة إلا بعد أن تصبح نهائية ومستقرة .

مادة ٢٦ — يراعى عند تقدير النسبة المثوية للعامة العوامل الآتية :

( أ ) سن المصاب .

( ب ) تأثير العاهة على كفاية العضو المصاب ومدى أهميته بالنسبة لطبيعة عمل العامل .

( ج ) وجود حالة مرضية سابقة بالعضو المصاب .

مادة ٢٧ — لا يجوز بأية حال من الأحوال أن تتعدى نسبة العاهة المثوية النسبة المقررة بالجدول رقم ( ٢ ) المرافق إلا اذا ثبت بصفة قاطعة أن للعاهة تأثيرا خاصا على كفاية العامل المصاب على قيامه بالعمل ، ويجوز للقومسيون الطبى المختص فى هذه الحالة التجاوز عن هذه النسب بشرط بيان مبررات ذلك .

مادة ٢٨ — تطبق على أصابات الطرف العلوى الأيسر عند العامل



الإسول ذات النسب المتوية للطرف الأيمن ، وإصابات الطرف العلوى  
الأيمن ذات النسب المتوية للطرف الأيسر .

مادة ٢٩ - يجب أن يفص فى القرار الخاص بالمعاهات المصحوبة  
بتشويه على أن النسبة المتوية مقصورة على المعاهة دون التشويه .

### الباب الخامس

#### فى تقدير السن

مادة ٣٠ - (أ) البند الثالث ملغى بقرار وزير الصحة رقم ٤٩٤ لسنة  
١٩٧٦ ) تختص القومسيونات الطبية بالمحافظات بتقدير سن الفئات الآتية :

١ - ساقطو القيد من العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات  
المسماة .

٢ - ساقطو القيد من الطلبة العربان والطلبة الأجانب .

٣ - . . . . .

٤ - ساقطو القيد من المهجرين الذين فقدت سجلات قيدهم .

٥ - المستحقون عن أصحاب المعاشات .

مادة ٣١ - تقوم القومسيونات الطبية بتقدير سن العامل بناء  
على طلب الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة إذا لم تثبت سنه بشهادة  
الميلاد أو بصورة رسمية مستخرجة من سجلات القيد .

ويجب لتقدير سن العامل فى هذه الحالة تقديم شهادة إدارية معتمدة  
من جهة ميلاده وكذا شهادة سلبية من المحافظة المختصة تثبت عدم قيده  
بدفتر المواليد بالجهة المينة بالشهادة الإدارية عن سبع سنوات تتوسط  
السنة التى حددتها الجهة الطبية المختصة .



ويعنى من تقديم الشهادة السلبية العريان أو من لا يمرر في جهة ميلاده أو تاريخه يشترط تقديم شهادة معتمدة من الجهة الإدارية المختصة تثبت ذلك .

ويعنى من تقديم الشهادتين السلبية والإدارية المشار إليها العامل الذى يقدم مستخرجاً رسمياً من دفاتر المواليد تثبت أن قيده تم بناء على حكم قضائى أو قرار من وزير الصحة .

ويجب على العاملين المولودين بالخارج تقديم شهادات معتمدة من ممثلى الدول التابعين لها تتضمن أنهم من ساقطى القيد بدفاتر المواليد مع بيان تاريخ ميلادهم الوارد بجوازات السفر التى دخلوا بها الجمهورية .

مادة ٢٢ - يجب أن يوضح باستمرار طلب الكشف الطبى لتقدير سن العامل البيانات الآتية :

- ١ - تاريخ بدء التعمين .
- ٢ - الوظيفة عند بدء التعمين .
- ٣ - عدم سبق تقدير السن بمعرفة أى قوائم سيونات طبى آخر .
- ٤ - شهادة المعاملة العسكرية .
- ٥ - جميع الشهادات الدراسية الحاصلة عليها .
- ٦ - شهادة طبية سابقة أو شهادة تطعيم أو أى مستند موجود بملف الخدمة يفيد فى تقدير السن .

مادة ٢٣ - (معدلة بالقرار رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٧٦ ) يتم تقدير سن ساقطى قيد الميلاد من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ ، ٣٥ سنة بواسطة اللجان الطبية المشكلة لهذا الغرض فى مناطق التجنيد .

ويكون قرار هذه اللجان نهائياً ما لم يثبت أن المطلوب تسنيته له قيد ميلاد سابق أدرج بصفة أصلية بدفاتر المواليد أو سجلات ولقعات الميلاد .



وفي جميع الأحوال يتم تقدير السن على نموذج ٣٦ (أ) أحوال مدنية الخاصة بطلب قيد ماقط ميلاد والمعمول به حاليا أمام جهات الأحوال المدنية .

مادة ٣٣ مكرر (إضافة بالقرار ٤٩٤ لسنة ١٩٧٦) ساقطو القيد غير من ذكروا بالمادة السابقة يتم تقدير سنهم بمعرفة اللجان الطبية المشكلة لهذا الغرض بعواصم ومراكز المحافظات وفي حالة التثك بأن السن يقع ما بين ١٦ ، ٣٥ سنة يحال الطلب الى اللجان المخصوص عليها بالمادة السابقة وتطبق عليهم نفس القواعد المذكورة بتلك المادة .

مادة ٣٤ — يجب بالنسبة لساقطى القيد من المهجرين الذين تطلب دائرة الأحوال المدنية المختصة احالتهم الى القومسيون الطبي المختص أن ترفقا بالأوراق المستندات الخاصة بساقطى القيد كالبطاقة الشخصية أو العائلية على حسب الأحوال أو المستخرج الرسمي من شهادة الميلاد ان وجد ، ويكون قرار القومسيون الطبي الصادر في هذا الشأن نهائيا .

مادة ٣٥ — تكدر السن تقديرًا محددًا بسنوات كاملة ، ويعتبر السن الحقيقية من تاريخ جلسة الكشف .

مادة ٣٦ — يراعى عند تقدير السن الأسس العلمية كالمظهر العام ودرجة نمو الجسم وحالة الأسنان وعلامات البلوغ والفحص بالأشعة للوقوف على درجة التحطم الكراديس وذلك طبقا للجدول رقم (٣١) الملحق بهذا القرار .

### الباب السادس

في التظلم من قرارات الجهات الطبية والقومسيونات الطبية

مادة ٣٧ — تختص بنظر التظلم من القرارات الصادرة من الجهات الطبية والقومسيونات الطبية بالمحافظات .



مادة ٣٨ - تختص بنظر التظلم من القرارات الصادرة من القومسيونون الطبيية بالمحافظات لجنة تشكّل بمديرية الشؤون الصحية بكل محافظة برئاسة مدير عام المديرية أو من ينوب عنه وعضوية رئيس القومسيونون الطبيي بالمحافظة أو من ينوب عنه واثنين من الأخصائيين الحكوميين يختارهما مدير عام المديرية من مستشفيات الحكومة الكائنة بعاصمة المحافظة .

مادة ٣٩ - للعامل أن يتظلم من القرار الصادر من الجهة الطبيية المختصة خلال ثلاثة أيام من تاريخ التوقيع عليه بالعلم وذلك بطلب مدموغ يقوم للجهة الرئاسية التابع لها مباشرة وعلى هذه الجهة ارسال العامل فوراً مع الأوراق الخاصة الى القومسيونون الطبيي المختص للنظر في التظلم .

وللقومسيونون الطبيي اعادة الكشف على العامل وله سحب القرار أو تأييده أو تعديل مدة الاجازة مع تحديد تاريخ عودة العامل لعمله .

مادة ٤٠ - للعامل أن يتظلم من القرار الصادر من القومسيونون الطبيي خلال خمسة عشر يوماً من التوقيع على القرار بالعلم وذلك بطلب مدموغ يقدم للجهة الرئاسية التابع لها مباشرة وعلى هذه الجهة ارسال أوراق التظلم فوراً لمديرية الشؤون الصحية المختصة لعرضه على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٨ .

وايذه اللجنة إلغاء أو تعديل أو تأييد القرار الصادر من القومسيونون الطبيي المختص كما لها استدعاء المتظلم والكشف عليه .

مادة ٤١ - ( مضافة بالقرار الوزاري رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٧٤ ) للعامل أن يتظلم من القرار الصادر من اللجنة المنصوص عليها بالمادة ٣٨ خلال خمسة عشر يوماً من التوقيع على القرار بالعلم وذلك بطلب مدموغ يقدم لرؤاسته مباشرة وعلى رؤاسته ارسال أوراق موضوع التظلم فوراً للإدارة



العلمة للقومسيونات الطبية ولهذه الادارة الغاء أو تعديل القرار الصادر من اللجنة ولها حق استدعاء المتظلم والكشف عليه ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا .

مادة ٤٢ - للجهة الادارية المختصة التي يتبعها العامل الطعن في القرارات الصادرة من الجهة الطبية المختصة بمنع العامل اجازة مرضية وذلك قبل نهاية مدة الاجازة ، وطلب تحويل العامل للقومسيون الطبي المختص بشرط بيان الجبررات التي تستند اليها في هذا الطعن ، وعلى القومسيون الطبي المختص الكشف على العامل .

وللقومسيون الطبي المختص تأييد أو الغاء القرار الصادر من الجهة الطبية المختصة مع تحديد تاريخ عودة العامل لعمله .

مادة ٤٣ - لا يجوز النظر في التظلمات أو الطعون التي تقدم بعد المواعيد المحددة في المادتين ٣٩ ، ٤٠ ويعتبر القرار في هذه الحالة نهائيا .

## الباب السابع

### احكام عامة

مادة ٤٤ - في حالات الترشيح للتحين في الخدمة بالحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة وحالات ترك الخدمة أو اعادة التحين أو مد مدة الخدمة أو السفر لبعثات دراسية بالخارج أو تقدير السن يجب على صاحب الشأن أن يقدم للوزارة أو الهيئة أو المؤسسة المرشح للعمل بها أو التي يعمل بها صورتين شمسييتين حديثتين متماثلتين مقاس كل منهما ٦×٤ سم تلتصق كل منهما على الاستمارتين المحتين لذلك ويوقع عليهما صاحب الشأن ويصدق على ذلك الجهة المرشح أو التابع لها وتختتم الصورتان بخاتم الدولة وترسل إحدى الاستمارتين بعد استيفائهما للقومسيون الطبي المختص وتحفظ الأخرى بملف صاحب الشأن للرجوع اليها عند الحاجة .



مادة ٤٥ - في جميع الحالات المشار إليها في المادة السابقة يجب أن توضح الجهة التابع لها المرشح أو العامل بالاستمارة المعدة لهذا الغرض نوع وطبيعة العمل على وجه التفصيل وعما إذا كان قد سبق الكشف عليه أمام أي قوميون طبي بعد أخذ اقرار كتابي عليه .

مادة ٤٦ - في حالات الكشف لتقرير الملائقة الطبية للمبقاء في الخدمة يجب أن توضح الجهة التابع لها العامل القوميون الطبي المختص علاوة على البيانات السابقة تاريخ ميلاده وتاريخ تعيينه وتاريخ بلوغه السن المقررة قانونا لترك الخدمة والاجازات المرضية التي حصل عليها خلال الثلاث سنوات الأخيرة والاجازات الباقية المستحقة له ، كما توضح للقوميون الطبي نوع وطبيعة العمل المنوط به على وجه التفصيل وعما إذا كان قادرًا على القيام به بطريقة مرضية .

مادة ٤٧ - يراعى في جميع الأحوال إرسال الاستثمارات بحيث تصل إلى القوميون الطبي المختص مستوفاة في اليوم السابق المحدد لتوقيع الكشف الطبي على العامل على الأقل .

مادة ٤٨ - على القوميون الطبي أمساك دفتر ( ٢/٣ ) صحة قوميون طبي ( يدون فيه بيانات كل كشف يجريه مطابقة لما هو مدون باستمارات الكشف بشرط أن يوقع على هذا الدفتر رئيس القوميون الطبي وعضوان على الأقل ) .

مادة ٤٩ - على الجهات الطبية المختصة التي تقوم بمنح اجازات مرضية أمساك دفتر ( ٢/٣ ) صحة قوميون طبي ( تدون فيه بيانات كل كشف تجريه مطابقة تماما لما هو مدون باستمارة الكشف .



قرار وزير الصحة رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٤  
بشأن تشكيل واختصاصات القومسيونات الطبية (١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٣ لسنة ١٩٦٢  
بمسئوليات وتنظيم وزارة الصحة •

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٦ بشأن تشكيل واختصاصات  
القومسيونات الطبية •

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٦ بشأن تعديل بعض أحكام  
لائحة القومسيونات الطبية •

وعلى القرارات الوزاريين رقم ٢٠٥ ، رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٤ بشأن  
تشكيل واختصاصات القومسيون الطبي العام بالقاهرة •

قـسـر :

مادة ١ - تمارس القومسيونات الطبية بجميع المحافظات اختصاصاتها  
تحت الاشراف الفني للإدارة العامة للقومسيونات الطبية بوزارة الصحة •

مادة ٢ - يعين رئيس وأعضاء القومسيون الطبي بقرار من وزير  
الصحة •

مادة ٣ - تشكل القومسيونات الطبية بالمحافظات من رئيس وأربعة  
أعضاء على الأقل وتكون قراراتها صحيحة بحضور ثلاثة على الأقل •

وللقومسيون تكليف الأطباء الحكوميين من أطباء المستشفيات أو  
المعامل أو المعاهد التابعة للحكومة بتقديم تقارير فنية أو صور أشعة

---

(١) الوقائع المصرية في ٢٤ يونية سنة ١٩٧٤ - العدد ١٤١ ( تابع ) •



أو نتيجة الملاحظة الطبية أو ما يراه القومسيون لآزما للاستعانة في القرارات التي يصدرها وفي الحالات التي تتطلب ذلك على أن تكون هذه التقارير استشارية .

ويجوز لمدير مديرية الصحة بالمحافظة انشاء لجان فرعية من غير أعضاء القومسيون تشكل من عضوين على الأقل للقيام ببعض أعمال القومسيون التي يحددها قرار انشاء هذه اللجان بعد الرجوع للإدارة العامة للقومسيونات الطبية .

#### مادة ٤ - تختص القومسيونات الطبية بالمحافظات بالآتي :

- ١ - إجراء الكشف على الماملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة بدائرة المحافظة وذلك في الأحوال الآتية :
  - ( أ ) تقرير لياقتهم الصحية للتعين في الخدمة والنظر في اعفائهم من بعض شروط اللياقة الصحية .
  - ( ب ) تقرير لياقتهم الصحية للبقاء في الخدمة من عدمه وتحديد نوع العجز ( كلياً أو جزئياً ) إذا تقرر عدم اللياقة .
  - ( ج ) تقرير لياقتهم الصحية لمدى خدمة خدمتهم .
  - ( د ) تقرير لياقتهم الصحية لاعادة دخولهم في الخدمة .
  - ( هـ ) الكشف عليهم لتقدير سنهم ( ويكون قرار القومسيون في هذا الشأن نهائياً ) .
  - ( و ) الكشف عليهم لمنحهم إجازات مرضية أو استحقاقهم لهذه الاجازات طبقاً لأحكام الباب الأول من لائحة القومسيونات الطبية .
  - ( ز ) النظر في تقرير مدى ارتباط الاصابة أو المرض بالعمل وتقدير النسبة المثوية للعامة ومصاريف العلاج .
- ٢ - إجراء الكشف الطبى على عمد ومشايخ البلاد بناء على طلب



الجهات الادارية وذلك في الأحوال المنصوص عنها بالبند ( ١ ) من المادة ( ٤ ) من هذا القرار .

٣ - الكشف على سائقي النقل السريع والبطيء لتقرير لياقتهم الصحية للحصول على رخصة القيادة أو تجديدها أو التثبت من صحة البيانات الواردة بها وكذلك الكشف على حاصلى السيارات العامة لتقرير لياقتهم الصحية للحصول على رخصة أو تقرير صلاحيتهم لاستمرارهم في عملهم من عدمه .

٤ - الكشف على العاملين بالمدارس الخاصة والخاصة المعانة طبقا للأحكام الواردة بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم المدارس الخاصة وذلك فيما يختص بلياقتهم للدخول في الخدمة أو للبقاء في الخدمة أو مد مدة الخدمة .

٥ - الكشف على العاملين بالمدارس الخاصة المعانة لمنحهم إجازات مرضية أو استحقاقهم لهذه الاجازات طبقا لأحكام الباب الأول من لائحة القوائم الطبية .

٦ - الكشف على طلبة الكليات والمعاهد والمدارس التى تلتزم الحكومة بتوظيف خريجها وطلبة المعاهد الفنية الصحية التابعة لوزارة الصحة لتقرير لياقتهم الصحية للائتمان بهذه المعاهد أو للاستمرار للدراسة بها .

٧ - الكشف على طلبة الكليات والمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي لتقرير اعفائهم من التقدم للامتحان بسبب الحالة المرضية .

٨ - الكشف على أعضاء البعثات والاجازات الدراسية الموفدين الى الخارج من بين العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وكذا الكشف على طلبة المعاهد العليا الموفدين في بعثات تدريبية بالخارج طبقا لمتويات الكشف على أعضاء البعثات والاجازات الدراسية بالخارج ؟

٩ - الكشف على طالبى استبدال المعاش .



١٠ - الكشف على ورثة أرباب الماشات لتقرير مدى استحقاقهم للمعاش بناء على طلب الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

١١ - الكشف على أعضاء النقابات المهنية لمعرفة معاشات استثنائية والتي ينص في القوانين المنظمة لها على هذا الاختصاص .

١٢ - تقدير سن سواقط القيد الذين تشكل مناطق التجنيد في تقدير سنهم بمعرفة اللجان الطبية المشكلة لهذا الغرض .

١٣ - اعتماد نتيجة الكشف على المهجرين المرضى بأمراض مزمنة بمعرفة الجهات الطبية المختصة بناء على طلب مديريات الشئون الاجتماعية لتقرير مدى حاجة المريض للعلاج وتحديد مدة ونفقات هذا العلاج .

١٤ - الكشف على الأجانب الصادر ضدهم أمر بمغادرة البلاد .

١٥ - الكشف على الأجانب العاملين بالجمهورية للتحقق من لياقتهم الصحية بناء على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ الخاص بشأن القواعد والنظم الخاصة باستخدام الأجانب .

١٦ - الكشف على المنتظمين من صندوق التأمينات الاجتماعية للادباء والفنانين وبيع الصحف وتقدير نفقات العلاج اللازمة أو نوع المعجز كليا أو جزئيا .

١٧ - الكشف على طلبة المدارس الذين يصابون بامراض كميئة تحكيم في حالة طعن الطالب أو ولي أمره أو وزارة التربية والتعليم في تقدير نسبة العاهة السابق تقريرها بمعرفة صحة السن المدرسي ويكون قراره في هذه الحالة نهائيا .

١٨ - النظر في تحديد اعانة العلاج لطلبة المدارس في حالات الامراض المزمنة أو للحالات الأخرى التي تقر صحة السن المدرسي عدم توفر امكانيات علاجها بالمستشفيات الحكومية أو وحدات وزارة الصحة داخل المحافظة .



١٩ - الكشف على الأفراد المتقدمين للعمل بالمقاومة الشعبية لتقرير لياقتهم الصحية .

٢٠ - الكشف على المصابين من أفراد المقاومة الشعبية أثناء العمليات الحربية من بين العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة واعتبار هذه الاصابات اصابات عمل وتقدير نسبة العجز الناشئة عن هذه الاصابات وذلك طبقا لأحكام الباب الرابع من لائحة القومسيونات الطبية .

٢١ - الكشف على المصابين من المدنيين نتيجة للعمليات الحربية طبقا للقانون ٤٤ لسنة ١٩٦٦ والمحاليين من مديريات الشؤون الاجتماعية لتقدير نسبة العجز طبقا للجدول الملحق باللائحة للقومسيونات الطبية .

هـ ٥ - النظر في التظلمات المقدمة من العاملين عن طريق مصالحهم من قرارات مكتب الصحة أو الجهات الطبية المختصة بالنسبة للإجازات المرضية في خلال ثلاثة أيام من العلم بالقرار .

مادة ٦ - جميع قرارات القومسيون الطبي نهائية وغير قابلة للطعن بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ العلم بها .

مادة ٧ - يلغى القراران الوزاريان رقم ٤٦ ورقم ٤٧ لسنة ١٩٦٦ وجميع التعديلات الصادرة لهما «

مادة ٨ - ينشر بالوقائع المصرية ، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره ،

تحريرا في ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٣٩٤ ( ٢٠ يونية سنة ١٩٧٤ ) .



التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقدر	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



مكتبة عموميون







## قرار ناظر الداخلية الصادر بتاريخ ٦ يناير ١٨٩٤ بشأن الكتبة العموميين ( العرضحالجية )

### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٣٥١ من قانون العقوبات للمحاكم الأهلية ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - كل شخص يشغل الآن أو يريد أن يشغل في المستقبل بحرفة كاتب عمومي ( عرضحالجي ) في أي مدينة أو بندر يجب عليه أن يقدم طلبا للمحافظة أو المديرية المقيم في دائرتها على ورقة تمنع من فئة ثلاثة قروش مبينا فيه اسمه ولقبه وجنسه ومحل سكنه ومقدار سنه وما يعرفه من اللغات ويفرق مع هذا الطلب شهادة من شخصين معتمدين دالة على استقامته وحسن سلوكه .

مادة ٢ - تعد كل مديرية أو محافظة دفترا لقيد هذه الطلبات بنمرة متسلسلة متى كانت الشهادات المقدمة معها معتمدة ومستوفاة .

مادة ٣ - في ظرف عشرة أيام من تاريخ تقديم كل طلب يختبر الطالب في اللغات التي يريد الاستغال بالكتابة بها وهذا الاختبار يكون بواسطة لجنة يعينها المدير أو المحافظ من موظفي المديرية أو المحافظة ومتى قررت هذه اللجنة لياقته تعطيه المديرية أو المحافظة رخصة من دفتر قسيمة تبيح لمصاحبها الاستغال بحرفة كاتب عمومي ( عرضحالجي ) في اللغات التي تبين فيها وفي الجهة التي تبين بها .



مادة ٤ - يجب على كل كاتب عمومي ( عرضالحجى ) أن يضع اسمه في ذيل كل ورقة أو عريضة يكتبها مع ايضاح اسم الجهة والتاريخ الواقعة فيها الكتابة .

ويجب عليه ملازمة الأمانة والصداقة في ممارسة حرفته مع اجتناب ما يخالف القوانين أو يخل بالنظام العام أو يغير الآداب العمومية .

مادة ٥ - كل كاتب عمومي ( عرضالحجى ) يريد الانتقال من البلد المجرى ممارسة حرفته بها الى بلد أخرى عليه أن يخبر المديرية أو المحافظة المقيم في دائرتها بذلك وهي تؤثر في دفترها قرين اسمه في الرخصة التي بيده بما يفيد انتقاله للجهة المنتقل اليها .

وكذا يلزمه أن يطلب قيد اسمه بدوائر المديرية أو المحافظة التي انتقل الى دائرتها ويستحصل على تأشير منها بذلك على رخصته قبل أن يمارس حرفته في البلد المنتقل اليها .

مادة ٦ - كل كاتب عمومي ( عرضالحجى ) يريد ترك هذه الحرفة عليه رد الرخصة للجهة المقيم في دائرتها وهي تؤثر في دفترها بذلك .

مادة ٧ - تنتخب المديرية أو المحافظة في كل مدينة أو بند من ترقى فيه اللياقة والاستعداد من الكتبة العموميين ليكون شيخا عليهم ويكون هذا الشيخ مكلفا بملاحظة الكتبة العموميين المقيمين في جهته وتبليغ البوليس عن مخالفات نصوص هذه اللائحة ومن يمارسها بدون رخصة .

مادة ٨ - من يمارس هذه الحرفة بدون رخصة يعاقب بدفع غرامة من ٥٠ قرشا الى ١٠٠ قرش ومن يخالف باقى نصوص هذه اللائحة يعاقب بدفع غرامة من ٥ قروش الى ٢٥ قرشا وفي حالة تكرار وقسوع



المخالفة يجوز للمحافظ أو المدير سحب الرخصة من المخالف عن مدة لا تتجاوز شهرا واحدا وأما إذا تكرر وقوع المخالفة من أحد الكتبة العموميين ثلاث دفعات في بحر سنة واحدة من ممارسته حرفته فيجوز سحب الرخصة منه نهائيا .

مادة ٩ - يسرى مفعول هذه اللائحة بعد درجها بجريدة الوقائع المصرية بمدة ٣٠ يوما .



التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



کتاب فیہ مشروع







قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥  
في شأن الكسب غير المشروع (١)

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يخضع لهذا القانون الفئات الآتية :

١ - القائمون بأعمال السلطة العامة ، وسائر العاملين في الجهاز الإداري في الدولة عدا فئات المستوى الثالث .

٢ - أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي ، وأعضاء تشكيلاته القيادية الأخرى التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية ، ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات التابعة له وسائر العاملين في هذه اللجنة وتلك التشكيلات والمؤسسات ، عدا العاملين الذين لا يجاوز أجرهم ما يعادل نهاية الربط المالي للمستوى الثالث .

٣ - رئيس وأعضاء مجلس الشعب ورؤساء وأعضاء المجالس الشعبية المحلية وغيرهم ممن لهم صفة نيابية عامة سواء كانوا منتخبين أو معينين .

٤ - رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة وسائر العاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، عدا شاغلي فئات المستوى الثالث .

٥ - رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة ، وسائر العاملين بالشركات التي تساهم الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها بنصيب في رأس مالها ، وذلك فيما عدا الأجانب



والعاملين الذين لا يجاوز أجرهم ما يعادل نهاية الربط المالى للمستوى الثالث .

٦ - رؤساء وأعضاء مجالس ادارة النقابات المهنية والاتحادات العمالية والنقابات العمالية العامة ، والجمعيات الخاصة ذات النفع العام .

٧ - رؤساء وأعضاء مجالس الادارة وسائر العاملين بالجمعيات التعاونية ، عدا العاملين الذين لا يجاوز أجرهم ما يعادل نهاية الربط المالى للمستوى الثالث .

٨ - العمد والمشايخ .

٩ - مأمورو التحصيل والمنحويون له بالأمناء على الودائع والصيارف ومندوبو المشتريات والمبيعات وأعضاء لجان الشراء والبيع فى الجهات المشار إليها فى البنود السابقة .

١٠ - الممولون الخاضعون لنظام البطاقة الضريبية المقرر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ اذا جاوز مجموع معاملات الممول مع الجهات المبينة بالقانون المذكور ، خمسين ألفا من الجنيهاة .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن يضاف الى المذكورين فى البنود السابقة فئات أخرى بناء على اقتراح وزير العدل اذا اقتضت ذلك طبيعة العمل الذى يقومون عليه .

مادة ٢ - يعد كسبا غير مشروع كل مال حصل عليه أحد الخاضعين لأحكام هذا القانون لنفسه أو لغيره بسبب استغلال الخدمة أو الصفة أو نتيجة أسلوب مخالف لنص قانونى عقابى أو للاداب العامة .

وتعتبر ناتجة بسبب استغلال الخدمة أو الصفة أو السلوك المخالف كل زيادة فى الثروة تطرا بعد تولى الخدمة أو قيام الصفة على الخاضع لهذا القانون أو على زوجه أو أولاده القصر متى كانت لا تتناسب مع مواردهم وعجز عن اثبات مصدر مشروع لها .



**مادة ٣ -** يجب على كل من يدخل في احدى الفئات التي تخضع لهذا القانون من تاريخ العمل به ، أن يقدم اقرارا عن ذمته المالية وخمة زوجه وأولاده القصر يبين فيه الأموال الثابتة والمنقولة خلال شهرين من تاريخ خضوعه لأحكام هذا القانون .

ويجب كذلك على كل من يخضع لأحكام هذا القانون أن يقدم بصفة دورية اقرار الذمة المالية خلال شهر يناير التالى لانقضاء خمس سنين على تقديم الاقرار السابق وذلك طوال مدة خضوعه لأحكام هذا القانون .

وعليه أن يقدم اقرارا خلال شهرين من تاريخ انتهاء خضوعه لأحكام هذا القانون .

ويجب أن تتضمن الاقرارات المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة علاوة على البيانات المنصوص عليها في الفقرة الأولى مصدر الزيادة في الذمة المالية .

**مادة ٤ -** اذا امتنع زوج المزم بتقديم الاقرارات المنصوص عليها في المادة السابقة عن اعطائه البيانات اللازمة والتوقيع عليها وجب أن يخطر الجهة التي يقدم اليها اقراره بهذا الامتناع ، وعلى هذه الجهة تكليف الزوج الممتنع تقديم اقرار عن ذمته المالية خلال شهرين من تاريخ اخطاره .

**مادة ٥ -** يتولى فحص اقرارات الذمة المالية وتحقيق الشكوى المتعلقة بالكسب غير المشروع هيئات الفحص والتحقيق الآتية :

( ١ ) هيئة أو أكثر تشكل كل منها من خمسة من مستشارى محكمة النقض يختارون في بداية العام القضائى بطريق القرعة وتكون رياستها لأقدمهم وذلك بالنسبة الى رئيس الجمهورية ونوابه ورئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء ونوابه ومن هم في درجتهم والوزراء



ونوابهم وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي  
وأعضاء مجلس الشعب •

( ب ) هيئات يصدر بتشكيلها قرار من وزير العدل تتألف كل منها من  
مستشار بمحاكم الاستئناف وذلك بالنسبة الى من في درجة الوزير  
ونائب الوزير والفئة الممتازة وكلاء الوزارات ومن في درجتهم •

( ج ) هيئات يصدر بتشكيلها قرار من وزير العدل تتألف كل منها من  
رئيس محكمة وذلك بالنسبة الى باقى الخاضعين لأحكام هذا  
القانون •

مادة ٦ - تنشأ بوزارة العدل ادارة تسمى ادارة الكسب غير المشروع  
تشكل من مدير يختار من بين مستشارى محاكم الاستئناف ومن عدد  
كاف من الرؤساء بالمحاكم الابتدائية يندبون طبقا لأحكام قانون السلطة  
القضائية •

وتختص هذه الادارة بطلب البيانات والايضاحات المتعلقة بالشكاوى  
ومعاونة الهيئات المنصوص عليها في المادة ( ٥ ) في القيام بمهامها •

مادة ٧ - تتولى الرقابة الادارية تنفيذ ما تكلفها به ادارة للكسب  
غير المشروع بناء على ما تقرره هيئات الفحص والتحقيق من بحث بيانات  
حالات الكسب غير المشروع ، ولها الاستماعة في ذلك بماءورى الضبط  
القضائى أو أية جهة أخرى مختصة ويكون مباشرتها هذا الاختصاص على

الفحو وبالاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤  
بإعادة تنظيم الرقابة الادارية •

مادة ٨ - يجب على الجهات التى تحددها اللائحة التنفيذية أن تقدم  
الى ادارة الكسب غير المشروع خلال شهر يناير من كل عام بيانا بأسماء



الأشخاص التابعين لها ، والذين يلتزمون خلال العام بتقديم اقرارات الذمة المالية والتاريخ المحدد لتقديمها وأن ترسل اليها هذه الاقرارات خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ تقديمها •

مادة ٩ - تقوم الهيئات المنصوص عليها في المادة ( ٥ ) بفحص الاقرارات وجميع الشكاوى التي تقدم عن كسب غير مشروع ، وفحص الذمة المالية للخاضعين لأحكام هذا القانون في حالة عدم تقديم الاقرار •

ولها في سبيل ذلك طلب البيانات والايضاحات والحصول على الأوراق من الجهات المختصة بما فيها تلك التي تعتبر بياناتها سرية أو صور من تلك الأوراق وكذلك التحفظ عليها •

مادة ١٠ - اذا تبين من الفحص وجود شبهات قوية على كسب غير مشروع أحالت الهيئة المختصة الأوراق الى مجلس الشعب بالنسبة الى رئيس الجمهورية ونوابه ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم لاتباع الاجراءات المنصوص عليها في القانونين رقمى ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦ و ٧٩ لسنة ١٩٥٨ ، وبالنسبة لأعضاء مجلس الشعب لاتباع الأحكام المقررة في شأنهم ، أما بالنسبة الى غير هؤلاء من الخاضعين لأحكام هذا القانون فتتولى اجراء التحقيق بالنسبة اليهم الهيئات المنصوص عليها في البنود ١ ، ب ، ج من المادة ٥ من هذا القانون ، ولهذه الهيئات عند مباشرة التحقيق جميع الاختصاصات المقررة لمسلطات التحقيق في قانون الاجراءات الجنائية ، ولها أن تأمر بمنع المتهم أو زوجه أو أولاده القصر من التصرف في أموالهم كلها أو بعضها واتخاذ الاجراءات التحفظية اللازمة لتنفيذ الأمر ، كما أن لها أن تتدب النيابة العامة لتحقيق وقائع معينة •

وعلى ادارة الكسب غير المشروع أن تعرض الأمر في ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ صدوره على محكمة الجنايات المختصة والتي عليها تحديد جلسة لنظره خلال الثلاثين يوما التالية وتكليف الصادر ضده الأمر بالحضور أمامها اسماع أقواله وكذلك سماع أقوال ذوي الشأن وأن



تصدر حكما خلال مدة لا تجاوز ستين يوما من عرض الأمر عليها اما بتأييده أو تعديله أو الغائه ، ويترتب على انقضاء مائة وعشرين يوما من تاريخ صدور الأمر دون أن تصدر المحكمة حكما بشأنه اعتبار الأمر كأن لم يكن •

مادة ١١ - لمن صدر ضده حكم بالمنع من التصرف أن يتظلم بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ الحكم ، فان رفض تظلمه فله أن يتقدم بتظلم جديد كما انقضت ستة أشهر من تاريخ الحكم برفض التظلم •

كما يجوز لمن صدر ضده حكم بالمنع من التصرف ولكل ذى شأن أن يتظلم من اجراءات تنفيذه •

ويكون التظلم بتقرير في قلم كتاب محكمة الجنايات المختصة ، وعلى رئيس المحكمة أن يحدد جلسة لنظر التظلم يملن بها المتظلم وكل ذى شأن ، وعلى المحكمة أن تفصل في التظلم خلال مدة لا تجاوز ستين يوما من تاريخ تقديمه اليها •

ويجوز لهيئة الفحص والتحقيق في كل وقت العدول عن الأمر للصادر منها أو التعديل فيه •

مادة ١٢ - يجوز لرئيس المحكمة المختصة بنظر الدعوى ، اذا قامت دلائل كافية على الحصول على كسب غير مشروع أن يصدر بناء على طلب هيئة الفحص والتحقيق أمرا بتكليف الغير بعدم التصرف فيما لديه للمتهم أو أى شخص آخر من المذكورين في المادة ١٨ من هذا القانون من ديون أو أجرة أو قيم منقولة أو غير ذلك ويترتب على هذا الأمر كل ما يترتب على حجز ما للمدين لدى الغير من آثار دون حاجة الى اجراءات أخرى •

مادة ١٣ - يجوز لرئيس المحكمة المختصة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب هيئة الفحص والتحقيق أن يصدر أمرا بمضنون طلبات الهيئة



أو بمضمون دعوى الكسب غير المشروع على هامش تسجيلات الحقوق العينية الخاصة بالمتهمين وغيرهم من المذكورين في المادة ( ١٨ ) •

ولا يحتج في جميع الأحوال بأى حق عيني اكتسبه الغير بعد تاريخ التأشير ، ويجوز التظلم من هذا الأمر إلى المحكمة طبقاً للإجراءات المبينة في قانون المرافعات المدنية والتجارية •

ويؤشر قلم الكتاب بمضمون الحكم الذى يصدر فى التظلم أو فى دعوى الكسب غير المشروع •

ويترتب على صدور الحكم بإلغاء الأمر أو برفض الدعوى زوال كل ما للتأشير من أثر •

مادة ١٤ - إذا رأت الهيئة بعد التحقيق أن الأدلة على المتهم غير كافية تصدر أمراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، ويجب أن يشتمل الأمر على الأسبيل التى بنى عليها •

وإذا رأت أن الأدلة كافية تصدر أمراً بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات المختصة وتضع قائمة بأدلة الثبوت وتكلف النيابة العامة بإعلان هذه القائمة للمتهم وإرسال الأوراق فوراً إلى المحكمة •

وإذا رأت الهيئة أن الواقعة تتضمن مخالفة إدارية أو مالية أحالت المخالف إلى الجهة المختصة للنظر فى أمره •

مادة ١٥ - على إدارة الكسب غير المشروع إخطار النائب العام بالأمر الصادر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره وللنائب العام أن يظمن فى هذا الأمر خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره •



ويحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب محكمة الجنايات المختصة •

وتفصل المحكمة في الطعن بعد سماع أقوال النيابة العامة وفوى  
الشأن فإذا رأت أن الأدلة كافية ألغت الأمر وأحالت الدعوى الى دائرة  
من دوائر المحكمة للفصل فيها •

مادة ١٦ - تنقضى الدعوى الجنائية في جريمة الكسب غير المشروع  
بمضى ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تقديم اقرار انتهاء الخدمة أو زوال  
الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك •

تتقطع مدة باعلان صاحب الشأن باحالة الأوراق الى مجلس الشعب  
بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، كما تتقطع باتخاذ اجراءات  
التحقيق من الجهة المختصة •

مادة ١٧ - تعتبر الاقرارات المنصوص عليها في هذا القانون  
والشكاوى التي تقدم عن كسب غير مشروع وما يجرى في شأنها من فحص  
وتحقيق من الأسرار ويجب على كل من له شأن في تنفيذ هذا القانون  
عدم افشائها •

مادة ١٨ - كل من حصل لنفسه أو لغيره على كسب غير مشروع  
يعاقب بالسجن وبغرامة مساوية لقيمة الكسب غير المشروع فضلا عن  
الحكم برد هذا الكسب •

ولا يمنع انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة من رد الكسب غير المشروع  
بحكم من محكمة الجنايات المختصة بناء على طلب احدى الهيئات المنصوص  
عليها في المادة ( ٥ ) خلال ثلاث سنوات من تاريخ الوفاة •

وعلى المحكمة أن تأمر في مراجعة الزوج والأولاد القصر الخزين  
استفادوا من الكسب غير المشروع بتنفيذ الحكم بالرد في أموال كل منهم  
بقدر ما استفاد •



ويجوز لها كذلك أن تأمر بادخال كل من استفاد فائدة جدية من غير من ذكروا في الفقرة السابقة ليكون الحكم بالرد في مواجهته ونافذا في أمواله بقدر ما استفاد .

مادة ١٩ - إذا بادر الشريك في جريمة الكسب غير المشروع ، أو من ارتكب جريمة اخفاء المال المتحصل منها الى إبلاغ السلطات العامة عن جريمة الكسب غير المشروع قبل كشفها أو عن المال المتحصل منها أو أعان أثناء البحث والتحقيق فيها على كشف الحقيقة أغفى من العقوبات المقررة للجريمة ولا يخل حكم هذه المادة بوجوب الحكم بالرد .

مادة ٢٠ - كل من تخلف عن تقديم اقرارات الذمة المالية في المواعيد المقررة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهه ولا تزيد على خمسمائة جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وعاقب بالحبس أو بالغرامة التي لا تقل عن مائة جنيهه ولا تزيد على ألف جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ذكر عددا بيانات غير صحيحة في تلك الاقرارات .

مادة ٢١ - كل من يخالف أحكام المادة ( ٨ ) يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة جنيهه .

كما يعاقب على مخالفة أحكام المادة (١٧) بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيهه ولا تزيد على خمسمائة جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٢ - كل من أبلغ كذبا بنية الاساءة عن كسب غير مشروع ولو لم يترتب على ذلك اقامة الدعوى يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيهه ولا تزيد على خمسمائة جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين .



مادة ٢٣ - لا تمنع العقوبات المقررة في هذا القانون من توقيع أية عقوبة أخرى أشد تكون مقررة في قانون آخر .

مادة ٢٤ - يصدر رئيس الجمهورية اللائحة التنفيذية لهذا القانون (١) وإلى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل بالقرارات المعمول بها في هذا الشأن فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٢٥ - يلغى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ في شأن الكسب غير المشروع ومع ذلك يستمر العمل به وبالمرسوم بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالكسب غير المشروع وذلك بالنسبة الى من كانوا يخضعون لها وتركوا الخدمة أو زالت صفتهم قبل العمل بهذا القانون على أن تتولى فحص الاقرارات الواجب فحصها طبقاً لهذه الهيئات المنصوص عليها في المادة ( ٥ ) من هذا القانون (٢) و (٣) .

(١) صدرت اللائحة التنفيذية بالقرار الجمهوري رقم ١١١٢ لسنة ١٩٧٥ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/١١/٢٧ - العدد ٤٨ ) .  
(٢) انظر القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع ، المعدل بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ، وايضا القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة بالكسب غير المشروع ( الجريدة الرسمية في ١٩٦١/٨/٢٨ - العدد ١٦٥ ) ، وكذا القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ في شأن الكسب غير المشروع ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٨/٥/٢ - العدد ١٨ ) . وهذه القوانين يستمر العمل بها - عملاً بحكم المادة ٢٥ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ - بالنسبة الى من كانوا يخضعون لها وتركوا الخدمة أو زالت صفتهم قبل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، على أن تتولى فحص الاقرارات الواجب فحصها طبقاً لأحكام تلك القوانين الهيئات المنصوص عليها في المادة (٥) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ .

(٣) أصدرت المحكمة العليا قرار التفسير رقم واحد لسنة ٨ القضائية تضمن أن استمرار العمل بالقوانين المشار اليها في المادة ٢٥ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع بالنسبة الى من كانوا يخضعون لتلك



كسب غير مشروع ..... ٥٣٣

مادة ٣٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول نوفمبر سنة ١٩٧٥ .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر بربامة الجمهورية في ٧ رجب سنة ١٣٩٥ ( ١٦ يولية سنة ١٩٧٥ ) .

---

القوانين وتركوا الخدمة أو زالت صفتهم قبل العمل بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ ينصرف فحسب الى الاحكام الموضوعية الواردة في هذه القوانين ، أما ما عدا ذلك فتسرى في شأنه احكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ ( الجريدة الرسمية في ١٩/٥/١٩٧٧ - العدد ٢٠ ) .



قرار رئيس جمهورية مصر العربية  
رقم ١١١٢ لسنة ١٩٧٥  
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥  
في شأن الكسب غير المشروع<sup>(١)</sup>

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛  
وعلى قانون الاجراءات الجنائية ؛  
وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن اعادة تنظيم الرقابة  
الادارية ؛  
وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية ؛  
وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم  
٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على الثروة  
المنقولة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ؛  
وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع ؛  
وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛  
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قـــرر :

مادة ١ - تختار الجمعية العامة لمحكمة النقض في بداية العام القضائي  
وبطريق القرعة هيئة أو أكثر وفقا لمتطلبات العمل تشكل كل منها من خمسة  
من مستشارى هذه المحكمة لفحص وتحقيق اقرارات الذمة المالية وفقا  
لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .



ويصدر بتشكيل هيئات الفحص والتحقيق الأخرى قرار من وزير العدل طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه .

**مادة ٢ -** ( البند ١ و ٥ و ٦ مبدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٧٦ ) يقدم الخاضعين لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه أقرارات الذمة المالية الى الجهات الآتية :

١ - رئيس ديوان رئيس الجمهورية بالنسبة لرئيس الجمهورية ونوابه ومساعد رئيس الديوان بالنسبة لمن هم في درجة نائب رئيس وزراء أو وزير أو فئة ممتازة برئاسة الجمهورية .

٢ - أمين عام مجلس الشعب بالنسبة الى رئيس المجلس ووكلائه والأعضاء .

٣ - أمين عام مجلس الوزراء بالنسبة الى رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم .

٤ - أمانة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي بالنسبة الى أعضائها وأعضاء تشكيلاته القيادية الأخرى وسائر العاملين في تلك اللجنة وهذه التشكيلات عدا العاملين الذين لا يجاوز أجرهم ما يعادل نهاية الربط المالي للمستوى الثالث .

٥ - مدير إدارة شئون الضباط للقوات المسلحة بالنسبة الى رجال القوات المسلحة .

٦ - مدير الإدارة العامة لشئون الضباط بوزارة الداخلية بالنسبة الى رجال الشرطة .

٧ - مدير إدارة العمدة والمشايخ بوزارة الداخلية بالنسبة لهم .

٨ - سكرتير المجلس المحلى بالنسبة الى أعضاء المجلس .

٩ - مدير إدارة شئون العاملين في كل من المؤسسات التابعة للاتحاد



الاشتراكى العربى بالنسبة للى رؤساء وأعضاء مجالس الادارة والعاملين فيها عدا العاملين الذين لا يجاوز أجرهم ما يعادل نهاية الربط المالى للمستوى الثالث .

١٠ - مديرو ادارات شئون العاملين فى الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة التى ينسب اليها النشاط الذى تمارسه النقابة أو الاتحاد أو الجمعية ذات النفع العام أو الجمعيات التعاونية وذلك بالنسبة الى الفئات المنصوص عليها فى البندين السادس والسابع من المادة (١) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

١١ - مديرو ادارات شئون العاملين بالوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام والشركات التى تساهم الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها بنصيب فى رأس مالها وذلك بالنسبة الى باقى الفئات المنصوص عليها فى البنود الأول والرابع والخامس والتاسع من المادة (١) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

١٢ - مديرو ادارات شئون العاملين بالجهات المتعامل معها وذلك بالنسبة للممولين الخاضعين لنظام البطاقة الضريبية المقرر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ، والمنصوص عليهم فى البند (١٠) من المادة ( ١ ) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

١٣ - الجهة التى يحددها رئيس الجمهورية بالنسبة للفئات التى يصدر قرار بلخضاعها لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

وإذا كان للخاضع أكثر من صفة وجب عليه أن يقدم اقراره الى جهة عمله الأصلية وأن يخطر باقى الجهات الأخرى بما يفيد ذلك .

ويقدم اقرار نهاية الخدمة أو زوال الصفة الى الجهة التى انتهى عمل المقر فيها .



**مادة ٣ -** تحرر الاقرارات على النموذج المخصص لذلك والذي يصدر به قرار من وزير العدل <sup>(١)</sup> ، ويكون تقديمها أو الاخطار عنها اما بتسليمها بموجب ايصال أو بارسالها بالبريد بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

**مادة ٤ -** اذا جاوزت معاملات الخاضع لأحكام البند (٣٥) من المادة (١) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه مبلغ خمسين ألف

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ١٩٢٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن نموذج اقرار الذمة المالية ( النشرة التشريعية لعام ١٩٧٦ ص ٦١٥١ ، المعدل بقرار وزير العدل رقم ٤٠٩٢ لسنة ١٩٧٨ في شأن تعديل نموذج اقرار الذمة المالية ( الوقائع المصرية في ١٢/٣١ - العدد ٢٩٦ تابع ) . وقد ذيل هذا القرار بالتعليمات التالية بشأن تنفيذ أحكام قانون الكسب غير المشروع رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ :

١ - اذا كان الزوجان خاضعين لأحكام القانون وجب على كل منهما أن يقدم الى الجهة التابع لها اقرارا عن ذمته المالية وذمة زوجه وأولاده القصر موقعا عليه من كليهما .

٢ - اذا امتنع زوج الخاضع عن اعطائه البيانات اللازمة لعناصر ذمته المالية والتوقيع عليها وجب أن يثبت ذلك في اقراره ويخطر الجهة التي يقدم اليها الاقرار بهذا الامتناع وعلى هذه الجهة تكليف الزوج الممتنع تقديم اقرار عن ذمته المالية خلال شهرين من تاريخ اخطاره .

٣ - اذا كان للخاضع أكثر من صفة وجب عليه أن يقدم اقراره الى جهة عمله الأصلية وأن يخطر باقى الجهات الأخرى بما يفسر ذلك أما اقرار نهاية الخدمة أو زوال الصفة فانه يقدم الى الجهة التي انتهى عمله فيها أو زالت صفته عنها .

٤ - لا يجوز للمقرر عند تحرير اقرار ذمته المالية أن يشير الى بيانات اقراره السابق وعليه دائما ذكر بيانات الاقرار كاملة .

٥ - كل من تخاف عن تقديم اقرارات الذمة المالية في المواعيد المقررة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ذكر بيانات غير صحيحة في اقراره .



جنيه خلال سنة ميلادية واحدة وجب عليه أن يقدم اقرارا وقت ابرام التصرف الذى جاوز به المبلغ المذكور مبينا به عناصر ذمته المالية وقت تعامله الأول وأن يقدم اقرارا ثانيا وقت اتمام تعامله الأخير .

فاذا تعددت الجهات المتعامل معها وجب عليه اخطار كل من هذه الجهات بصورة من الاقرار .

أما اذا كان التعامل الواحد قد جاوزت قيمته خمسين ألف جنيه فعليه أن يقدم اقرارا عند بداية ذلك التعامل وآخر عند اتمامه .

وعلى الجهة المتعامل معها اخطار ادارة شئون العاملين فيها بمضمون أى تعامل .

مادة • - يجب على الجهات المختصة بتلقى الاقرارات أن تقدم الى ادارة الكسب غير المشروع خلال شهر يناير من كل عام بيانا بأسماء الأشخاص التابعين لها والذين يلتزمون خلال العام بتقديم اقرارات الذمة المالية والتاريخ المحدد لتقديمها وأن ترسل اليها هذه الاقرارات خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ تقديمها .

وعلى تلك الجهات اخطار ادارة الكسب غير المشروع بأسماء الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون الذين تخلفوا عن تقديم اقراراتهم فى المواعيد المحددة لها وذلك خلال شهر من تاريخ انتهاء تلك المواعيد .

كما يجب على هذه الجهات موافاة ادارة الكسب غير المشروع بالبيانات والايضاحات التى تطلب منها بناء على الشكاوى أو الاخطارات التى تقدم أو تحال الى هذه الإدارة .

مادة ٦ - يجب على مصلحة الشهر العقارى ومأمورياتها وادارات المرور والجهات المختصة باصدار التراخيص بإقامة المباني والمصانع والمنشآت وتراخيص الهجرة الى الخارج أن تخطر لإدارة الكسب غير



المشروع بصورة من التعامل أو التراخيص مع بيان واف عن جهة العمل بالنسبة الى الخاضعين لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه من واقع بطاقتهم الشخصية أو العائلية .

مادة ٧ - تعد الجهات المختصة بتلقى الاقرارات ملفا خاصا لكل من الخاضعين لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ويودع في هذا الملف ما يقدم من اقرارات أو يحال من اخطارات أو بيانات .

ويلحق هذا الملف بملف الخدمة ان وجد .

مادة ٨ - تقوم ادارة الكسب غير المشروع بمراقبة قيام جهات تلقي الاقرارات بالواجبات المنوطة بها وفقا لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، وعليها متابعة أعمالها في هذا الخصوص وإبلاغ النيابة العامة بما يقع منها من مخالفات لأحكام المادة ٨ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وذلك فضلا عن إبلاغ رياسات تلك الجهات بهذه المخالفات .

مادة ٩ - يكون لادارة الكسب غير المشروع متابعة قيام الجهات المنصوص عليها في المادة ٦ في هذا القرار بواجباتها وعليها اخطار رياسات هذه الجهات بما يقع منها من مخالفات في هذا الخصوص .

مادة ١٠ - تقوم ادارة الكسب غير المشروع بطلب ملفات اقرارات الخاضعين لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والبيانات والايضاحات الخاصة بهم من الجهات المعنية وعرضها على هيئات الفحص والتحقق .

وعلى الادارة المذكورة معاونة هذه الهيئات في القيام بمهامها ولها في سبيل ذلك تكليف الرقابة الادارية أو غيرها من الجهات المعنية الأخرى ببحث بيانات حالات الكسب غير المشروع أو الشكاوى المتعلقة بها .



**مادة ١١** - تقوم ادارة الكسب غير المشروع بالاعلان عن مواعيد تحرير اقرارات الذمة المالية الدورية خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من كل عام فى صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار وفى الاذاعة والتلفزيون كما أن للادارة المذكورة القيام بالتوعية التى تراها لازمة لاحاطة الخاضعين للقانون بأحكامه بوسائل الاعلام المختلفة وفى الأوقات التى تراها مناسبة •

وتتولى الجهات المختصة بتلقى الاقرارات تنبيه الخاضعين لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه بالمواعيد المحددة لتقديم اقراراتهم قبل انقضاء هذه المواعيد بشهر على الأقل •

**مادة ١٢** - على أجهزة الرقابة الادارية المختصة تنفيذ ما تكلفها به ادارة الكسب غير المشروع بشأن بحث حالات الكسب غير المشروع •

ولهذه الأجهزة الاستعانة بمأمورى الضبط القضائى أو أية جهة أخرى مختصة فى تنفيذ ما تكلف به •

وعلى أجهزة الرقابة الادارية مباشرة هذا الاختصاص على النحو وبالاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه •

**مادة ١٣** - تختص هيئات الفحص والتحقيق المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه بنظر ما لم يتم فحصه من الاقرارات واجبة الفحص وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن الكسب غير المشروع •

**مادة ١٤** - على هيئات الفحص والتحقيق عند فحص الاقرارات البدء باقرارات المستويات الأعلى نزولاً الى المستويات الأدنى وباقرارات مأمورى التحصيل والمندوبين له والأمناء على الودائع والصيرلف ومندوبى المشتريات والمبيعات وأعضاء لجان الشراء والبيع فى الجهات المبينة فى المادة ١ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه •



مادة ١٥ - إذا لم تجد هيئات الفحص والتحقيق شبهة كسب غير مشروع أصدرت قراراً مسيياً بذلك .

ولا يحول هذا القرار دون إعادة الفحص إذا وجد ما يبرر ذلك وبناء على طلب من إدارة الكسب غير المشروع ، أو بلاغ يقدم لبيئات الفحص والتحقيق .

وتتبع الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٠ ، ١٤ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه إذا تبين لهذه الهيئات وجود شبهات قوية على كسب غير مشروع .

مادة ١٦ - إذا تخلف الخاضع لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه عن تقديم اقرار عن ذمته المالية وفقاً لأحكام القانون سالف الذكر وجب على إدارة الكسب غير المشروع ابلاغ النيابة العامة عن واقعة التخلف عن تقديم الاقرار لاجراء شئونها فيها .

ولا يحول التخلف عن تقديم الاقرار دون قيام الهيئات المختصة بفحص عناصر الذمة المالية للمتخلفين وفقاً لأحكام المادة (٩) من القانون .

مادة ١٧ - يكون لمن يجرى في شأنه الفحص والتحقيق الحق في الاطلاع على الاقرار المتعلق به وما يصدر فيه من قرارات ، وفي الحصول على صور منها بتصريح من الهيئة المختصة بالفحص والتحقيق .

مادة ١٨ - يتمتع على الجهات والهيئات المنوط بها تلقي الاقرارات وحفظها أو تداولها أو فحصها أو اجراء التحقيق أو التصرف فيه أن تفتش ما بها من بيانات ، وتعتبر الاقرارات وكذلك الشكاوى التي تقدم عن كسب غير مشروع من الأسرار .

مادة ١٩ - لا يجوز للمقر عند تحرير اقرار ذمته المالية أن يحيل الى بيانات اقراره السابق وعليه دائماً ذكر بيانات الاقرار وفقاً للقانون



٥٤٢ ..... كسب غير مشروع

مادة ٢٠ - يصدر وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ٢١ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من  
أول نوفمبر سنة ١٩٧٥ .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ذى القعدة ١٣٩٥ ( ١٥ نوفمبر سنة  
١٩٧٥ ) .



## تعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				مادة	نوع
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقتول	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				طابق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



## كوياء وطاقه

( م ٣٥ - موسوعة مصر ج ٢٠ )







**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠  
في شأن تنظيم العمل بالاشعاعات المؤينة والوقاية  
من أخطارها (١) و (٢)**

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب  
في اقليم مصر ؛

وعلى القانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب  
وجراحة الأسنان ؛

وعلى المرسوم رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن مزاولة المهن الطبية في  
اقليم سوريا والراسيم المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة  
الطاقة الذرية في اقليم مصر ؛

وعلى ما أقرته مجلس الدولة ؛

**قرر القانون الآتي :**

**مادة ١ -** لا يجوز استعمال الاشعاعات المؤينة بأية صفة كانت  
الا لمن يرخس له في ذلك .

(١) الجريدة الرسمية في ٨ مارس سنة ١٩٦٠ - العدد ٥٧ .

(٢) صدر قرار وزير الصحة رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ بشأن تحديد  
الأمراض التي تنشأ عن الراديوم أو المواد ذات النشاط الاشعاعي أو اشعة  
اكس ( الوقائع لمصرية في ١٠/٤/١٩٨٤ - العدد ٨٧ ) .



ويقصد بالاشعاعات المؤينة في أحكام هذا القانون الاشعاعات المنبعثة من المواد ذات النشاط الاشعاعى أو من الآلات كأجهزة اشعة أكس أو رونتجن والمفاعلات والمجلات وسائر الاشعاعات الأخرى .

مادة ٢ - لا يرخص في اقامة أجهزة أو حيازة مواد تنبعث منها اشعاعات مؤينة بقصد استعمالها الا اذا توافرت اشتراطات الوقاية طبقا لأحكام هذا القانون .

ولا يرخص في استعمال هذه الاشعاعات بالمؤسسات والهيئات وغيرها الا اذا كان استعمالها تحت اشراف شخص مرخص له في ذلك يقوم بمراقبة تنفيذ اشتراطات الوقاية وعليه أن يخطر المكتب التنفيذي المشارس اليه في المادة (٥) من هذا القانون اذا لم تقم المؤسسة بتنفيذ هذه الاشتراطات .

ويجب تجديد الترخيص في الحالات الآتية :

- ١ - اذا نقل الجهاز المرخص في اقامته أو تغيرت مواصفاته .
  - ٢ - اذا نقل الجهاز المثبت من مكانه .
  - ٣ - اذا حدث بالمكان أو بما حوله تغيرات تؤثر على اشتراطات الوقاية .
  - ٤ - اذا زيدت كميات المواد المشعة أو أضيفت مادة مشعة جديدة .
- وتبين اللاحة التنفيذية اشتراطات الوقاية من أخطار الاشعاعات المؤينة .
- مادة ٣ - تمنح وزارة الصحة التنفيذية المختصة والترخيص اللازمة في اقامة واستعمال أجهزة الاشعة السينية والمجلات والنظائر المفلقة وتنظيم شئون الوقاية من أخطارها .



وتتظم مؤسسة الطاقة الذرية العمل بالنظائر المفتوحة والمفاعلات ومنح التراخيص اللازمة لاقامتها وتقوم كذلك بتنظيم شئون الوقاية من أخطار التعرض للإشعاعات المؤينة في المؤسسة وفي الوحدات التابعة لها .

مادة ٤ - تشكل بقرار من وزير الصحة المركزى هيئة مركزية (١) لتنظيم العمل بالإشعاعات المؤينة والوقاية من أخطارها ويكون مقرها مدينة القاهرة وتختص بما يأتى :

١ - رسم السياسة العامة لشئون الوقاية من خطر التعرض للإشعاعات المؤينة .

٢ - وضع القواعد العامة لمعادلة الشهادات العلمية الأجنبية الخاصة بمزاولة العمل بالإشعاعات المؤينة .

٣ - بحث المسائل الأخرى التى يحيلها اليها وزير الصحة المركزى .

مادة ٥ - تشكل بقرار من وزير الصحة التنفيذى المختص فى كل من اقليمى الجمهورية « لجنة فنية لشئون الاشعاعات المؤينة » (٢) تختص بالنظر فيما يأتى :

١ - الترخيص فى اقامة أجهزة الأشعة السينية والمجالات والنظائر المخلقة .

٢ - الترخيص فى استعمال الاشعاعات المؤينة فى العلاج أو التشخيص أو فيها مما للأطباء غير الحاصلين على مؤهل التخصص المنصوص عليه فى المادة (١٧) من هذا القانون .

(١) انظر قرار وزير الصحة رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٧ ( الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/١/٢٨ - العدد ٢١٩ ) .

(٢) انظر قرار وزير الصحة رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨٧ ( الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/١/٢٨ - العدد ٢١٩ ) .



٣ - الترخيص لمن يعملون خبراء مؤهلين أو فيزيائيين مسجلين  
للاشعاع .

٤ - الترخيص في القيام بأعمال المساعدين الفنيين للأشعة السينية  
والنظائر المنحلة والمفتوحة .

٥ - الترخيص في استعمال الاشعاعات المؤينة كلها أو بعضها  
لغير الأطباء .

٦ - تقرير معادلة الشهادات الطمعية الأجنبية الخاصة بمزاولة العمل  
بالاشعاعات المؤينة طبقا للقواعد المشار إليها في البند ٢ من المادة  
السابقة .

٧ - بحث المسائل التي تحال اليها من وزير الصحة للتنفيذ المختص .  
وعلى هذه اللجنة أن تقدم في شهر مارس من كل سنة تقريراً عن  
أعمالها للهيئة المركزية المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٦ - يشكل قرار من وزير الصحة للتنفيذ المختص في كل  
من الاقليمين « مكتب تنفيذى لشئون الوقاية من خطر التعرض للاشعاعات  
المؤينة » يختص بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر  
تنفيذاً له (١) .

وعلى هذا المكتب أن يقدم في شهر يناير من كل سنة تقريراً عن  
أعماله الى اللجنة التوفه عنها في المادة السابقة .

مادة ٧ - يشترط لمن يرخّص له في العمل خبيراً مؤهلاً في الوقاية  
من خطر التعرض للاشعاعات المؤينة طبقاً لأحكام هذا القانون أن يكون  
من بين الفئتين الآتيتين :

---

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٥٦٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتحويل العاملين  
بالمكتب التنفيذي للوقاية من خطر التعرض للاشعاعات المؤينة صفة مامورى  
الضبط القضائى ( الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٣/٥ - العدد ٥ ) .



١ - الفيزيائيين الصحيين الذين مضى على ممارستهم هذا العمل مدة لا تقل عن خمس سنوات •

٢ - الحاصلين على درجة دكتوراه العلوم في الطبيعة من إحدى جامعات الجمهورية العربية المتحدة أو على شهادة معادلة لها وبشرط أن تكون لهم خبرة لا تقل عن سنتين في شئون الوقاية من خطر التعرض للإشعاعات المؤينة أو أن يكونوا قد نشروا بحوثاً في الطبيعة الإشعاعية •

و يجب قيد الخبر المؤهل في الوقاية من خطر التعرض للإشعاعات المؤينة في السجل الخاص بالخبراء المؤهلين بوزارة الصحة لتنفيذية المختصة وذلك قبل مزاولة هذا العمل •

ويجب قيد الخبر المؤهل في الوقاية من خطر التعرض للإشعاعات المؤينة أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

١ - أن يكون حاصلاً على شهادة بكالوريوس العلوم في الطبيعة أو بكالوريوس في الهندسة الفيزيائية من إحدى جامعات الجمهورية العربية المتحدة أو على شهادة تعتبر معادلة لها •

٢ - أن يكون حاصلاً على دبلوم تطبيقي في الطبيعة الإشعاعية من إحدى جامعات الجمهورية العربية المتحدة أو على شهادة تعتبر معادلة لها •

٣ - أن يقدم اللجنة المنصوص عليها في المادة ( ٥ ) من هذا القانون ما يثبت تكويبه بصفة مرضية على استعمال النظائر المشعة والوقاية من أخطار التعرض للإشعاعات من مؤسسة الطاقة الذرية أو من معهد معترف به •

٤ - أن يكون مقيداً بسجل الفيزيائيين الصحيين بوزارة الصحة التنفيذية المختصة •

ويشترط فمعن يرخص له في العمل مباحداً غنياً للإشعاع المسينية والمواد المشعة المعلقة أن يكون :



١ - حاصلا على دبلوم المعهد الصحي ( شعبة فني الأشعة ) أو ما يعادلها .

٢ - مقيدا بسجل مساعدى الأشعة بوزارة الصحة التنفيذية المختصة .

ويشترط فيمن يرخص له بالعمل مساعدا فنيا للنظائر المشعة المفتوحة فضلا عن استيفاء الشرطين السابقين أن يقدم للجنة المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون ما يثبت تدريبه بصفة مرضية على استعمال النظائر المشعة المفتوحة من مؤسسة الطاقة الذرية أو من معهد معترف به .

مادة ٨ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة ( ٢١ ) من هذا القانون اذا ثبت من التفتيش أن الشروط الوقائية من خطر الاشعاعات المؤينة غير متوافرة : وجب على المرخص له استيفؤها خلال ستين يوما من تاريخ اخطاره بخطاب مسجل ، وإذا لم يستوفها تلغى الرخصة بقرار من وزير الصحة التنفيذي بناء على طلب المكتب التنفيذي لشئون الوقاية ، ويكون قرار الوزير نهائيا .

مادة ٩ - يقيد المرخص لهم في استعمال أجهزة الأشعة والمواد المشعة في سجلات خاصة بوزارة الصحة التنفيذية ويعد لكل فئة سجل خاص بها ويجوز أن يقيد في أكثر من سجل من استوفى شروط القيد في كل سجل على حدة .

وتنظم اللائحة التنفيذية أنواع هذه السجلات وإجراءات التقييد فيها .

مادة ١٠ - يؤدى رسم قدره جنيهان مصريان أو عشرون ليرة سورية نظير القيد في السجل ويتمدد الرسم يتمدد السجلات للمراد التقييد فيها .

مادة ١١ - لا يرخص للطبيب في استعمال الاشعاعات المؤينة بأنواعها للأغراض الطبية الا اذا استوفى الشرطين الآتيين :



- ١ - أن يكون حاصلًا على دبلوم التخصص في الأشعة الطبية من إحدى جامعات الجمهورية العربية المتحدة أو على شهادة تعتبر معادلة لها .
- ٢ - أن يكون مقيدا في سجل الأطباء الأخصائيين في الأشعة الطبية المشار إليه في المادة (٩) من هذا القانون .

**مادة ١٢ -** استثناء من أحكام المادة السابقة يرخص للأطباء الحاصلين على درجة الدكتوراه في الأمراض الباطنية من إحدى جامعات الجمهورية العربية المتحدة أو ما يعادلها أو على دبلوم التخصص في أمراض القلب أو الصدر أو العظام ولأطباء الأسنان في استعمال أجهزة الأشعة السينية لأغراض التشخيص على أن يقتصر ذلك على مرضاهم وفي نطاق تخصصهم وبشرط ألا يجاوز جهد الجهاز المستخدم ٨٠ كيلو فولت والتيار ٣٠ مللي أمبير .

كما يرخص للأطباء الحاصلين على دبلوم التخصص في الأمراض الجلدية من إحدى جامعات الجمهورية العربية المتحدة أو على ما يعادلها في استعمال أجهزة الأشعة السينية السطحية في أغراض العلاج وفي نطاق تخصصهم وبشرط ألا يجاوز جهد الجهاز المستخدم ١٠٠ كيلو فولت .

**مادة ١٣ -** يشترط فيمن يرخص لهم من الأطباء المشار إليهم في المادة السابقة أن يقدموا للجنة المنوه عنها في المادة (٥) من هذا القانون ما يثبت تدريبهم بصفة مرضية على استعمال النظائر المشعة والوقاية من أخطار التعرض للإشعاعات من مؤسسة الطاقة الذرية أو من معهد معترف به .

**مادة ١٤ -** لا يرخص في استعمال النظائر المشعة المفتوحة في أغراض العلاج والتشخيص إلا للأطباء الذين يقدمون للجنة المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون ما يثبت تدريبهم بصفة مرضية على استعمال النظائر المشعة والوقاية من أخطارها من مؤسسة الطاقة الذرية أو من معهد معترف به .



مادة ١٥ - يجوز الترخيص لفريحي الكليات العملية في استعمال الاشعاعات المؤينة في أغراض البحث العلمي وفي الأغراض التطبيقية في المؤسسات والهيئات التي يصدر ببيانها قرار من وزير الصحة التنفيذي المختص<sup>(١)</sup> أو من مؤسسة الطاقة الذرية حسب الأحوال ويشترط أن يقدموا للجنة المشار إليها في المادة ٥ من هذا القانون ما يثبت تدريبهم بصفة مرضية على استعمال النظائر المشعة والوقاية من أخطار التعرض للاشعاعات المؤينة من مؤسسة الطاقة الذرية أو من معهد معترف به .

مادة ١٦ - لا يرخص في استعمال المواد المشعة المفتوحة للأغراض الطبية إلا للمستشفيات أو لأقسامها وبعد تولف الشروط الآتية :

١ - استيفاء اشتراطات الولاية المنصوص عليها في هذا القانون .

٢ - أن المعهد بالعمل فيها لمجموعة تتألف من :

( أ ) فيزيائي صحي للاشعاعات .

( ب ) أخصائي في الأشعة الطبية يثبت تدريبه بصفة مرضية

على استعمال النظائر المشعة والوقاية من أخطارها من

مؤسسة الطاقة الذرية أو من معهد معترف به .

( ج ) طبيب أخصائي يثبت تدريبه بصفة مرضية على استعمال

النظائر المشعة ومسئول الوقاية من خطر التعرض

للاشعاعات المؤينة من مؤسسة الطاقة الذرية أو معهد

معترف به .

ويشترط أن تكون له خبرة عملية في استعمال هذه النظائر لمدة

لا تقل عن سنة .

ويحظر استعمال هذه المواد في الميادان الخاصة .

(١) صدر بذلك قرار وزير الصحة رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٧٢ ( الوقائع

المصرية في ١٩٧٢/١/٦ - العدد ٨ ) وأيضاً القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٤

( الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٤/٢٣ - العدد ٨٩ ) .



مادة ١٧ - مع مراعاة أحكام هذا القانون ، يجوز الترخيص باستعمال المشعات المفلقة في العيادات الخاصة بعد استيفاء شروط الوقاية من خطر التعرض للإشعاعات وموافقة اللجنة الفنية المنصوص عليها في المادة (هـ) من هذا القانون .

مادة ١٨ - على المؤسسات التي تستعمل الإشعاعات المؤينة وقت العمل بهذا القانون أن تقوم بتنفيذ اشتراطات الوقاية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية خلال ستة أشهر ، ويجوز بقرار من وزير الصحة التنفيذى المختص مد هذه المهلة لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أخرى .

وعلى الهيئات الحكومية والمؤسسات أن توفر لمن يعملون لديها في الأماكن المعرضة للإشعاعات المؤينة جميع وسائل ومعدات الوقاية الشخصية وغيرها والتأكد من صلاحيتها وتأمين أسباب الافادة منها أثناء العمل كما تلتزم بعلاجهم وتمريضهم طبقاً للقوانين واللوائح الخاصة بهم .

مادة ١٩ - تنظم شئون الوقاية في المنجم والمحاجر وفي الصناعات التي يتعرض العاملون فيها لخطر الإشعاعات بقرار من وزير الصحة المركزى بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزى .

مادة ٢٠ - مع عدم الإخلال بحكم المادة التالية يقوم المكتب التنفيذى المنصوص عليه في المادة (٦) من هذا القانون بخلق الأمانة التي تستعمل فيها الإشعاعات المؤينة اداريا اذا ما خولفت أحكام المواد ١ و ٢ و ٨ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من هذا القانون . وذلك بعد اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

مادة ٢١ - مع عدم الإخلال ببلية عطوبة أخرى أشد ، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه ممبرى أو ألفى ليرة



سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل الاشعاعات المؤينة على وجه يخالف أحكام المواد ١ ، ٢ ، ١٦ من هذا القانون (١) .

ويمعاقب بالعقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه مصري أو ألف ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد ٧ ، ٩ ، ١١ ، ١٤ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ من هذا القانون ويحكم بالعقوبة ذاتها على مديري المؤسسات الذين لا يقومون بتنفيذ اشتراطات الوقاية أو استيفائها .

وفي حالة الموت يحكم بالعقوبتين معا .

وفي جميع الأحوال يجب للحكم بخلق المكان مع نزع اللوحات واللافتات ومصادرة الأشياء المضبوطة ، وينشر الحكم على نفقة المحكوم عليه .

### أحكام انتقالية

مادة ٢٢ - يجوز الترخيص للأطباء غير الحاصلين على مؤهل التخصص المنصوص عليه في المادة (١١) من هذا القانون في استعمال الاشعاعات المؤينة كلها أو بعضها اذا توافرت فيهم الشروط الآتية :

١ - أن يكونوا قد أمضوا وقت العمل بهذا القانون مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في مزاولة استعمال الاشعاعات المؤينة كلها أو بعضها في إحدى المستشفيات الحكومية أو الأهلية التي لا تقل عدد أسرتها عن ٥٠ سريرا أو مدة لا تقل عن خمس سنوات في المستشفيات التي تقل عدد أسرتها عن ذلك أو في عياداتهم الخاصة .

(١) قضت محكمة النقض بأن جريمة اقامة جهاز اشعة قبل الحصول على ترخيص بذلك لا تستلزم لوقوعها قصداً بل يكفي وقوعه بالفعل المكون للجريمة وهو اقامة الجهاز . ( نقض جنائي ١٩٧٢/١/٤ - مؤسستنا الذهبية ج ٤ - رقم ١٣٨٦ ) .



٢ - أن يتقدموا خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون بطلب الترخيص لهم بالاستمرار في مزاولة استعمال الاشعاعات المؤينة .

٣ - أن يقدموا الى اللجنة المشار اليها في المادة (٥) من هذا القانون ما يثبت تدريبهم بصفة مرضية على استعمال النظائر المشعة والوقاية من أخطارها من مؤسسة الطاقة الذرية أو من معهد معترف به .

مادة ٢٢ - يجوز الترخيص للأطباء الذين يحوزون أو يستعملون مواد مشعة متعلقة وقت العمل بهذا القانون في استمرار حيازتها أو استعمالها بالشروط المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٢٤ - يجوز الترخيص لغير الحاصلين على دبلوم المعهد الصحي (شعبة فنى الأشعة ) المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون في الاستمرار بالقيام بأعمال المساعد الفنى للأشعة بشرط أن يكون قد أمضى وقت العمل بهذا القانون مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في القيام بهذا العمل .

مادة ٢٥ - استثناء من حكم المادة (١٢) من هذا القانون يجوز الترخيص للأطباء الذين يكون في حيازتهم وقت العمل بهذا القانون أجهزة ذات مواصفات تريد عن المواصفات الواردة في هذه المادة في استعمالها بشرط أن يتقدموا الى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٥) بطلب الترخيص خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويسرى هذا الحكم على المؤسسات التى بها مثل هذه الأجهزة .

مادة ٣٦ - استثناء من حكم المادة (١٢) من هذا القانون يجوز الترخيص للأطباء غير الحاصلين على مؤهل الدكتوراه في الأمراض الباطنية أو ما يعادلها الذين يستعملون أجهزة الأشعة السينية وقت العمل بهذا القانون في استمرار حيازتها أو استعمالها بشرط أن يقدموا خلال ثلاثة



أشهر من تاريخ العمل به طلبا الى اللجنة المشارة اليها في المادة ( ٥ )  
 للترخيص لهم في استعمال هذه الأجهزة لأغراض التشخيص وعلى أن  
 يقدموا ما يثبت تدريبهم بصفة مرضية على استعمال للنظائر المشعة  
 والوقاية من أخطارها من مؤسسة الطاقة الذرية أو من معهد معترف به .

مادة ٢٧ - تعتبر الملاحق المرافقة لهذا القانون جزءا منه ، ولوزير  
 الصحة المركزي بناء على طلب الهيئة المنصوص عليها في المادة ( ٤ ) من  
 هذا القانون تعديل هذه الملاحق بقرار منه (١) .

مادة ٢٨ - يصدر وزير الصحة المركزي اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام  
 هذا القانون (٣) و (٣) .

مادة ٢٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في  
 اقلعي الجمهورية ٤

صدر برياسة الجمهورية في ٤ رمضان سنة ١٣٧٩ ( اول مارس سنة  
 ١٩٦٠ ) .

---

(١) لم تنشر الملاحق اكتفاء بنشرها في الجريدة الرسمية .  
 (٢) صدر قرار وزير الصحة رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٦٢ باللائحة التنفيذية  
 للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ ( الوقائع المصرية في ١٢/١١/١٩٦٢ - العدد  
 ٨٩ ، والاستدراك المنشور بالوقائع المصرية في ٢٨/١/١٩٦٣ - العدد ٨ ) ،  
 المعدل بالقرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٦٣ .  
 (٣) صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٨٩ بإجراءات الوقاية  
 في مجال التصوير الصناعي الراديوجرافي ( الوقائع المصرية في  
 ١٩٩١/٥/٢٨ - العدد ١٣٠ ) .



قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤  
بشأن منشآت قطاع الكهرباء ( ١ ، ٢ )

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - ( البندان ٥ ، ٦ مستبدلان بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩١ ) يقصد بمنشآت قطاع الكهرباء في تطبيق أحكام هذا القانون :

١ - محطات توليد القوى الكهربائية .

٢ - محطات المحولات الرئيسية ذات الجهد العالي والمألى .

٣ - الخطوط الهوائية ذات الجهود الفائقة ٥٠٠ ، ٢٢٠ ، ١٣٢ كيلو فولت .

٤ - الخطوط الهوائية والكابلات الأرضية والبحرية ذات الجهود المالية ٦٦ و ٣٣ كيلو فولت .

٥ - الخطوط الهوائية والكابلات الأرضية والبحرية ذات الجهود المتوسطة ٢٢ ، ١١ ، ٦٦ ، ٣٣ كيلو فولت .

٦ - « مراكز توزيع شبكات الجهود المتوسطة ٢٢ ، ١١ ، ٦٦ ، ٣٣ كيلو فولت » .

(١) الجريدة الرسمية في ١٨ يولية سنة ١٩٧٤ - العدد ٢٩ .

(٢) صدر القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩١ بتعديل القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن منشآت قطاع الكهرباء ( الجريدة الرسمية في ١٩٩١/٦/٢٧ - العدد ٢٦ ) ونص في مادته الثالثة على ما يلي :

« يصدر وزير الكهرباء والطاقة بعد الاتفاق مع الوزير المختص بالادارة المحلية ، اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به » .



- ٧ - أكشاك وحجرات ومحولات التوزيع لشبكات الجهود المتوسطة .
- ٨ - الخطوط الهوائية والكابلات الأرضية لشبكات توزيع الجهود المنخفض ٣٨٠ و ٢٢٠ و ١١٠ فولت بالمدين والقرى .

مادة ٢ - يلتزم مالك العقار أو واضح اليد عليه بأن يتحمل فوقه اذا كان مبنيا ، وفوقه أو تحته اذا كان أرضا ، مرور أسلاك الخطوط الهوائية أو الكابلات الأرضية المدة للائارة العامة أو لنقل وتوزيع القوى الكهربائية كما يلتزم بأن يقبل تنفيذ جميع الأعمال اللازمة لوضع أو صيانة هذه الأسلاك أو للكابلات .

على أنه اذا كان العقار مبنيا فلا يجوز وضع الأسلاك أو الكابلات الا خارج الحوائط أو للواجهات أو فوق الأسقف أو الأسطح بكيفية يمكن منها الوصول اليها من الخارج أو بطريق السلم دون اختراق أجزاء العقار المخصصة للسكنى وبطريقة لا تعرض سلامة الغير للخطر .

مادة ٣ - ( الفقرة الرابعة مستبدلة بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩١ ) لا يخل الالتزام المنصوص عليه في المادة (٢) من هذا القانون بحق المالك في أن يحتفظ بحيازته للعقار أو أن يتصرف فيه ، أو أن يسوره أو أن يبنيه ان كان أرضا غير مبنية أو يطلو به أو يهدمه ان كان مبنيا ، وذلك بالنسبة الى المقارات المركبة عليها أو التي تمر بها الخطوط أو الكابلات المدة للائارة العامة أو توزيع القوى الكهربائية ذات الجهود المنخفضة .

وعلى المالك أو صاحب الشأن أن يخطر منطقة أو مديرية الكهرباء المختصة بما ينوي اجراءه من تعديلات في العقار قبل البدء فيها بشهر واحد على الأكثر بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بطلم وصول ، وذلك من تاريخ وصول الاخطار والا جاز له اجراء تلك التعديلات التي أخطر المنطقة أو المديرية بنية القيام بها . والمنطقة أو المديرية أن توافق على



تنفيذ التعميدلات بعد ادخال ما قد يقتضيه الحال منها فى الخطوط والكابلات وملحقاتها ، فلذا تمنر ادخال التعميدلات لللازمة ولم يوافق المسالك أو صاحب الشأن على إجراء التعميدلات سلفة الذكر تتخذ إجراءات نزع ملكية المقار للمنفعة العامة .

وبناءً المالك بذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ وصول الاخطار الذى أرسله الى المنطقة أو المديرية المختصة .

ويحظر على مالك المقار أو حائزه الذى تمر فوقه أو بالقرب منه أسلاك الخطوط الكهربائية ذات الجهود الفائقة أو العالية أو المتوسطة أن يقيم مبانى على الجانبين اذا كان المقار أرضاً فضاء ، أو أن يرتفع بالمبانى اذا كان المقار مبنياً أو أن يزرع أشجاراً خشبية اذا كان للمقار أرضاً زراعية ، وذلك دون مراعاة المسافات المنصوص عليها فى المادة (٦) من هذا القانون .

مادة ٤ - اذا لم يقبل مالك المقار أو صاحب الحق فيه كتابة ، مرور أسلاك الخطوط الهوائية أو الكابلات الأرضية فلا يجوز وضعها الا بمقتضى قرار يصدر من وزير الكهرباء ويتضمن هذا القرار وصف الأعمال التى يراد إجراؤها وبيناً تفصيلياً عن كل أرض أو بناء يراد تنفيذ الأعمال فيه ، ويرفق به :

١ - كشف بأسماء المالك وأصحاب الحقوق فى المقار وألقابهم ومحال إقامتهم من واقع عمليات الحصر التى تجرىها منطقة أو مديرية الكهرباء المختصة بعد مراجعتها على دفاتر المكلفات والمراجع الأخرى .

٢ - الرسومات الهندسية للأعمال .

مادة ٥ - ينشر القرار المشار إليه فى المادة السابقة وملحقاته فى الوقائع المصرية ، كما يودع القرار مكتب الشهر القرائى المختص ويلصق



في المط المد للإعلات في المحافظة وفي مقر المدة أو مقر الشرطة وفي المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار .

كما يعان رئيس منطقة أو مدير مديرية الكهرباء المختص بكتاب موسى عليه مصحوب بطم وصول القرار الى كل من الملاك وأصحاب الحقوق المبينة أسماؤهم في الكشف المرفق به .

ويترتب على نشر القرار في الوقائع المصرية وإيداعه مكتب الشهر العقارى الآثار التى تترتب على شهر العقد المنشئ لحق عيني .

مادة ٦ - ( البند «ب» مستبدل بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩١ ) مع عدم الإخلال بنص المادة (٢٢) لمنطقة أو مديرية الكهرباء المختصة أن تطلب من الملاك أو أصحاب الحقوق قطع أو تهذيب الأشجار أو إزالة المباني أو العوائق التى تعترض المنشآت المشار إليها في المادة ( ١ ) والتى ينشأ عن وجودها أو حركتها أو سقوطها اضرار بهذه المنشآت ، وذلك في حدود المسافات الموضحة فيما يلى مقاسة من محور المسار بالنسبة الى الخطوط الهوائية والكابلات :

( أ ) خمسة وعشرون مترا في حالة الخطوط الهوائية للجهود الفائقة .

( ب ) ثلاثة عشر مترا في حالة الخطوط الهوائية للجهود العالية وخمسة أمتار للجهود المتوسطة .

( ج ) خمسة أمتار في حالة كابلات الجهود العالية .

( د ) متران في حالة كابلات الجهود المتوسطة والمنخفضة .

ويمعرض صاحب الشأن عما أصابه من ضرر دون حاجة الى نزع ملكية الأرض التى بها الأشجار أو المقامة عليها المباني .

مادة ٧ - في حالة إقامة أى من المنشآت المشار إليها في المادة (١) من هذا القانون يستحق الملاك وأصحاب الحقوق تعويضا عما يصيبهم من أضرار نتيجة لذلك .



فإذا لم يلحق بالمالك وأصحاب الحقوق ضرر بسبب إقامة المنشآت سالفة الذكر فلا يستحق لهم أى تعويض ويقوم رئيس منطقة أو مدير مديرية الكهرباء المختص بإعلانهم بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

مادة ٨ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩١ ) يتولى تقدير التعويض المستحق لجنة تشكل بقرار من المحافظ المختص برئاسة ممثل لقطاع الكهرباء بالمحافظة يختاره وزير الكهرباء والطاقة وعضوية ممثل عن كل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى والهيئة المصرية العامة للمساحة والمحافظة والمجلس الشعبى المحلى بها .

وللجنة أن تدعو من ترى من ذوى الخبرة لحضور اجتماعاتها دون أن يكون له صوت محدود .

وتدعو اللجنة المالك وأصحاب الحقوق للحضور للاتفاق على قيمة التعويض خلال شهر على الأكثر من تاريخ تقديم طلب التعويض وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا إلا بحضور رئيسها وعضوين على الأقل من أعضائها ، ويصدر قرار اللجنة خلال شهر من تاريخ أول جلسة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٩ - إذا كان لأشخاص آخرين غير المالك حق فى التعويض بسبب ما لهم من حقوق فى العقار فيكون المالك ملزما بدعوتهم الى جلسة اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة والا كان وحده مسئولاً عن التعويضات التى قد يطلبون بها .

مادة ١٠ - إذا تم الاتفاق على التعويض أدت قيمته لأصحاب



الحقوق ويحرر بذلك محضر يودع مكتب الشهر العقاري المختص ويترتب على إيداعه الآثار التي تترتب على شهر العقد .

مادة ١١ - إذا لم يتم الاتفاق على مقدار التعويض أو إذا لم يجب أحد من المالك أو أصحاب الحقوق الدعوة لحضور جلسات اللجنة المنصوص عليها في المادة (٨) تودع قيمة التعويض خزانة منطقة أو مديرية الكهرباء المختصة مع إعلانهم بذلك بكتاب موسى عليه مصحوب بطلم وصول .

ويمصدر رئيس منطقة أو مديرية الكهرباء المختص بعد إطلاعهم على الشهادة المثبتة للإيداع قراراً يحدد التاريخ الذي يبدأ فيه تنفيذ الأعمال .

مادة ١٢ - للمالك أو صاحب الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانهم بقرار عدم استحقاق تعويض طبقاً للفقرة الثانية من المادة (٧) من هذا القانون أن يعترض على هذا القرار بكتاب موسى عليه مصحوب بطلم وصول يوجه إلى رئيس منطقة أو مديرية الكهرباء المختص ، وفي هذه الحالة يعرض الاعتراض على اللجنة المشار إليها في المادة (٨) .

فإذا قبلت اللجنة الاعتراض تتبع أحكام المادتين ١٠ و ١١ من هذا القانون أما إذا رفضته اللجنة فيصدر رئيس المنطقة أو مدير مديرية الكهرباء المختص قراراً يحدد التاريخ الذي يبدأ فيه تنفيذ الأعمال مع إخطار ذوي الشأن بذلك بكتاب موسى عليه مصحوب بطلم وصول .

مادة ١٣ - يجوز لذوي الشأن الطعن في القرار الصادر بعدم استحقاق تعويض أو في مقداره أمام المحكمة المدنية المختصة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانهم بالقرار بكتاب موسى عليه مصحوب بطلم وصول ، ولا يوقف الطعن تنفيذ الأعمال أو صرف مبلغ التعويض المقرر .



مادة ١٤ - في المواقع التي تكون فيها أسلاك الخطوط الكهربائية معلقة فوق النيل أو أحد مجارى المياه الملاحية وفي مواقع عبور الكابلات البحرية والتي تحدد بقرار يصدره وزير الكهرباء وينشر في الوقائع المصرية يحظر على السفن والمراكب والذهبيات وكل العائمات الأخرى السير تحت الأسلاك بدون خفض صواريخها إذا كانت تتجاوز الارتفاع الذى يحدده القرار المذكور ، أو الرسو بالقرب أو فوق مواقع عبور الكابلات البحرية دون مراعاة العلامات المقررة .

مادة ١٥ - يحظر اقلعة أو انشاء أو مد خطوط أو كابلات خاصة بالمواصلات السلكية ( التليفونية والتلغراف ) بالقرب من خطوط أو كابلات الجهود الفائقة والعالية والمتوسطة دون مراعاة المسافات المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون .

مادة ١٦ - لا يجوز اجراء أى عمل من أعمال الحفر أو البناء أو الهدم أو الرصف أو اجراء أعمال الصيانة أو مد أنابيب أو اسلاك ايا كانت فوق أو تحت سطح الأرض أو وضع حجرات تفتيش أو غيرها في الطرق والميادين العامة بما في ذلك الأرصفة الا وفقا لتخطيط وبرنامج زمنى يتم وضعه باشراف أجهزة الحكم المحلى بالتنسيق مع منطقة أو مديرية الكهرباء والجهات والمرافق الأخرى ذات الشأن .

وبالنسبة للأعمال المطلوب اجراؤها على وجه الاستعجال ويترتب على تأخيرها أضرار محققة فللجهة الادارية المختصة اتخاذ ما يلزم من أعمال ضرورية للإفالة الخطورة الناجمة ، مع مراعاة اتخاذ كلفة الاجراءات التى تضمن سلامة المرافق الأخرى وفقا للتخطيط الذى يتم وضعه بمعرفة أجهزة الحكم المحلى المختصة .

مادة ١٧ - للمختصين في منطقة أو مديرية الكهرباء الذين يصحح بتحديدهم قرار من المحافظ الحق في دخول العقارات التى يراد اقامة إحدى المنشآت المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القانون فوقها أو



تحتها لحراسة المشروع الخاص بها وذلك بعد اخطار الملك أو واضح اليد بكتاب موصى عليه مصحوب بطم وصول قبل الميعاد المحدد للدراسة بشهر على الأقل .

مادة ١٨ - لرئيس منطقة أو مديرية الكهرباء المختص أن يطلب من الجهات المختصة اصدار قرار باغلاق الطرق العامة المدة اللازمة لإنشاء أى من المنشآت المشار إليها في المادة ( ١ ) من هذا القانون أو التعديل فيها أو اصلاحها وعلى هذه الجهات اصدار القرار المشار اليه والترخيص بتنفيذ الأعمال حون أداء أية رسوم .

مادة ١٩ - مع مراعاة أحكام المواد من ٧ الى ١٣ من هذا القانون يلزم أصحاب المباني أو المصانع أو الأراضي المقيمة والمعدة للبناء بإنشاء حجرات لتخصيصها لمحولات التوزيع لشبكات الجهود المتوسطة وذلك طبقا للقواعد والقرارات التي تصدر من المؤسسة المصرية العامة للكهرباء في هذا الشأن وتبين فيها الأحوال والمواصفات والشروط المنظمة لذلك .

وعلى الجهات المختصة بصدار تراخيص البناء مراعاة ذلك قبل اصدار التراخيص .

فاذا لم يقيم الأشخاص المشار اليهم في الفقرة السابقة بهذا الالتزام خلال شهر من تاريخ اخطارهم بكتاب موصى عليه مصحوب بطم وصول ، قامت المؤسسة المذكورة بإنشاء حجرة على نفقتهم أو بالاستيلاء على إحدى حجرات الطار بالطريق الإداري وتخصيصها لهذا الغرض .

مادة ٢٠ - تعدد مواصفات المهمات والدوائر الكهربائية التي تتركب داخل المباني والمنشآت بقرار يصدر من مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للكهرباء يبين فيه المواصفات الفنية التي تكفل حماية منشآت شبكات التوزيع نتيجة لتغذية هذه المهمات والدوائر بالطلقة الكهربائية .



وللمؤسسة في حالة عدم تنفيذ المواصفات المشار إليها في الفقرة السابقة الحق في الامتناع عن تغذية المكان بالطاقة الكهربائية ، كما يكون لها الحق في قطع التيار في حالة المخالفة .

مادة ٢١ - المؤسسة المصرية العامة للكهرباء الحق في تركيب أجهزة آلية لدى المشتركين للتحكم في الأحمال الكهربائية لشبكات التوزيع في حالات الطوارئ بما يكفل حمايتها سواء بقطع التيار الكهربائي أو الحد من استهلاكه وذلك دون الالتزام بأية تعويضات .

مادة ٢٢ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩١ ) إذا ترتب على مخالفة الحظر المنصوص عليه في المادة (٣) خطر داهم يصدر المحافظ المختص قراراً مسبباً بإزالة المخالفة بالطريق الإداري على نفقة المخالف وذلك بعد ثبوت وقوعها والخطر الناجم عنها بمعرفة اللجنة المشكلة لهذا الغرض في كل محافظة على الوجه المبين في اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٣ - جميع المبالغ التي تستحق لقطاع الكهرباء بمقتضى هذا القانون يكون لها امتياز على أموال المدين وفقاً لأحكام المادة ١١٣٩ من القانون المدني على أن تأتى في الترتيب بعد المصروفات القضائية والضرائب والرسوم ، وتحصل بطريق الحجز الإداري .

مادة ٢٤ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بلحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادتين ( ١٤ و ١٦ ) من هذا القانون .

ويكون للمعاملين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بناء على طلب وزير الكهرباء صفة مأمورى الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون .



مادة ٢٤ مكررا - ( مضافة بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩١ ) مع عدم الاخلال بآلية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وعقوبة لا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف الحظر المنصوص عليه فى الفقرة الرابعة من المادة (٣) من هذا القانون ، ويتعين فى هذه الحالة الحكم بإزالة المنشآت المتعامدة بالمخالفة لهذا الحظر على نفقة المخالف .

مادة ٢٥ - ينص كل نص يخالف أحكام هذا القانون (١) .

مادة ٢٦ - لوزير الكهرباء اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٢٧ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٤ ( ١٥ يولية سنة ١٩٧٤ ) .

---

(١) عملا بحكم المادة (٢٥) المشار اليها يعتبر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الخطوط الكهربائية وحمايتها ملغيا .



قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٧:

في شأن اقامة وادارة الآلات الحرارية والمراجل البخارية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - مع مراعاة أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف لا يجوز لأى فرد من الأفراد أو لأى شخص من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أن يقيم أو يدير الآلات الحرارية أو المراجل البخارية الثابتة أو المتنقلة ، التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة .

ويسرى الترخيص لمدة محددة لا تقل عن سنة ، وفقا للحالة الفنية ، كما يجوز تجديده كلما انتهت مدته ، ويقع فى اجراءات التجديد الاجراءات المتبعة فى الترخيص مع تحصيل ذات الرسوم .

مادة ٢ - فيما عدا ما صدر به قانون خاص ، تتولى كل جهة من الجهات الآتية الترخيص باقامة وادارة الآلات والمراجل ، وذلك بعد موافقة الوحدة المحلية على موقع اقامتها على النحو الآتى :

( أ ) وزارة الرى :

بالنسبة للتزخيص باقامة وادارة آلات الرى والصرف طبقا لأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف .

( ب ) وزارة الصناعة :

بالنسبة للتزخيص باقامة وادارة الآلات والمعدات الصناعية .



## (ج) وزارة الانتاج الحربى :

بالنسبة للترخيص باقامة وإدارة الآلات الصغاعية ذات الصلة  
بالانتاج الحربى .

## (د) وزارة البترول :

بالنسبة للترخيص باقامة وإدارة المعدات الخاصة بإنتاج وتكرير  
وتوزيع البترول .

## (هـ) وزارة الكهرباء :

بالنسبة للترخيص باقامة وإدارة المعدات الخاصة بتوليد وتوزيع  
الكهرباء .

## (و) وحدات الحكم المطلى :

بالنسبة للترخيص باقامة وإدارة أية آلات لا تندرج تحت النوعيات  
السابقة ويصدر الترخيص فى تلك الأحوال من الادارة العامة لمصلحة  
الرخص وفروعها بالمحافظات .

مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص الى الجهة الادارية المختصة مرفقا به  
الايصال الدال على سداد رسم النظر وهو خمسة جنيهات للآلات الحرارية  
التي تزيد قوتها عن ٦ حصان والمراجل البخارية التي يزيد ضغطها عن ٢  
ضبط جو ولا تتجاوز ثلاثين حصانا قطعيا ، وعشرة جنيهات لما تزيد  
قوتها على ذلك ، كما ترفق بطلب رسومات الموقع والمستندات طبقا لما  
تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وعلى الجهة الادارية المختصة أن تبدى رأياها بقبول الترخيص أو  
رفضه واخطار الطالب بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول فى ميعاد  
لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ ورود الطلب للجهة الادارية المذكورة .

وفى حالة رفض طلب الترخيص توضح الأسباب المبررة لذلك .



مادة ٤ - يشمل رسم النظر المبين في المادة السابقة مصاريف المعاينة الأولى وكل معاينة بعد ذلك يحصل عنها رسم قدره جنيهان .

مادة ٥ - يجوز للطلب أن يتظلم من القرار الصادر برفض طلبه الى رئاسة الجهة المختصة بإصدار التراخيص خلال ستين يوما من تاريخ ابلاغه بالقرار مؤيدا بالمستندات ومرفقا به ايصال بتوريد خمسة جنيهات لحساب الادارة المختصة كرسوم نظر للتظلم .

وعلى المتظلم اليه أن يبت في هذا التظلم بالقبول أو الرفض خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ ورود التظلم واذا لم يبت في التظلم خلال تلك الفترة يعتبر التظلم مقبولا .

ولا يرد المبالغ المشار اليه الا في حالة قبول التظلم طبقا للمستندات والرسومات التي كانت قائمة لدى الادارات المختصة وقت رفض طلب الترخيص .

مادة ٦ - في حالة انتقال ملكية آلة أو مرجل مما تسرى عليه أحكام هذا القانون من المرخص لهم لأي سبب كان يجب على من ألت اليه الملكية ابلاغ الجهة الادارية المختصة خلال شهرين على الأكثر من تاريخ نقل الملكية بأسمائهم وباسم من ينوب عنهم ، وعليهم أن يتخذوا من جانبهم الاجراءات اللازمة لنقل الترخيص اليهم ، وعلى الجهة الادارية التأشير على الرخصة القائمة بما يفيد ذلك ، ويظل الملك القديم مسؤولا مع الملك الجديد عن تنفيذ أحكام هذا القانون الى أن يتم التأشير على الرخصة .

مادة ٧ - يتولى مهندسو الجهات المخو عنها في المادة الثانية من هذا القانون المرور بصفة دورية على الآلات الحرارية والماجل البخارية الخاضعة لأحكام هذا القانون للتأكد من تنفيذ أحكامه والامتثال للتنفيذية .



ويصدر وزير العدل <sup>(١)</sup> بالاتفاق مع الوزير المختص قراراً بمنحهم صفة مأموري الضبط القضائي في اثبات جميع ما يقع من مخالفات ولهم في سبيل ذلك حق الدخول في الأماكن التي توجد بها تلك الآلات والمراجل للتفتيش عليها .

مادة ٨ - استثناء من حكم المادة (١٧) من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة يجب على المرخص له في حالة وجود خطر وشيك الوقوع على الصحة العامة أو السكينة العامة أو الأمن العام نتيجة لتشغيل آلة حرارية أو مرجل بخارى مما تسرى عليه أحكام هذا القانون إزالة أسباب هذا الخطر في الميعاد الذي تحدده له الجهة الإدارية المختصة ، فإذا لم يتم بذلك خلال هذا الميعاد جاز للجهة الإدارية المختصة أن تصدر قراراً منسبباً بإيقافه التشغيل ، وينفذ القرار في هذه الحالة بالطريق الإداري .

مادة ٩ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون

---

(١) صدرت قرارات وزير العدل رقم ٥٠٢ لسنة ١٩٨١ ( الوقائع المصرية في ١٩٨١/٣/١٠ - العدد ٥٧ ) ونص في مادته الأولى على ما يأتي :  
يخول مهندسو قسم تفتيش الآلات بالمراقبة العامة للمشروعات الميكانيكية والكهربائية بمحافظة الاسكندرية - كل في دائرة اختصاصه - صفة مأموري الضبط القضائي ، وذلك بالنسبة إلى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ولائحته التنفيذية . ورقم ٥٠٣ لسنة ١٩٨١ ( الوقائع المصرية في ١٩٨١/٣/١٠ - العدد ٥٧ ) ونص في مادته الأولى على ما يأتي :

يخول مهندسو قسم تفتيش الآلات بمحافظة الدقهلية - كل في دائرة اختصاصه صفة مأموري الضبط القضائي ، وذلك بالنسبة إلى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ولائحته التنفيذية - ورقم ٦٥٧ لسنة ١٩٨٣ بتحويل بعض مهندسي الوحدات المحلية بمحافظة سوهاج صفة مأموري الضبط القضائي ( الوقائع المصرية في ١٩٨٣/٦/٦ - العدد ١٣٢ ) .



العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب من يخالف أحكام هذا القانون  
بالعقوبات الآتية :

( أ ) الغرامة التى لا تقلّ عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز عشرين جنيها فى  
حالة اقامة الآلة الحرارية أو المرجل البخارى دون الحصول على  
ترخيص سابق بالاقامة •

( ب ) الغرامة التى لا تقلّ عن عشرين جنيها ولا تتجاوز خمسين جنيها  
فى حالة تشغيل الآلة الحرارية أو المرجل دون الحصول على ترخيص  
الاقامة واذن الادارة •

وعلى المحكمة أن تحكم فى الحالتين السابقتين فضلا عن الحكم  
بالغرامة بإيقاف تشغيل الآلة •

وإذا استدر صاحب الشأن فى تشغيل الآلة رغم صدور الايقاف  
تضاعف العقوبة فى شأنه •

( ج ) الغرامة التى لا تقلّ عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز عشرين جنيها  
فى حالة تشغيل الآلة أو المرجل البخارى بالمخالفة للشروط التى تم  
على أساسها منح اذن الادارة ، وكذلك فى حالة تشغيل الآلة قبل  
تجديد اذن الادارة ، ويجوز للمحكمة فى تلك الأحوال أن تقضى —  
فضلا عن الحكم بالغرامة — بالحكم بإيقاف تشغيل الآلة •

مادة ١٠ — جميع المبالغ التى تستحق للدولة بمقتضى أحكام هذا  
القانون يكون لها امتياز على أموال المدين وفقا لحكم المادة ١١٣٩ من  
القانون المدنى على أن تأتى فى الترتيب بعد المصروفات القضائية •

مادة ١١ — تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير



الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية<sup>(١)</sup> ، خلال ثلاثة أشهر على الأكثر  
بالاتفاق مع الوزراء المختصين .

مادة ١٢ - يلغى الأمر الصادر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بخصوص  
الآلات والقضائات البخارية ، كما يلغى كل حكم آخر يخالف أحكام  
هذا القانون . ولا يخل ذلك باستمرار العمل بالتراخيص السابق منحها  
طبقاً لأحكام هذا الأمر .

مادة ١٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به بعد  
ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٩٧ ( ٢٥ أكتوبر  
سنة ١٩٧٧ ) .

---

(١) صدر قرار وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية رقم  
٤٩ لسنة ١٩٧٨ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٧  
( الوقائع المصرية فى ١٧/٤/١٩٧٨ - العدد ٩٠ ) .



قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨١  
بشأن تمويل مشروعات الطاقة البديلة (١)

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - لووزير المالية اصدار سندات بالعملة الأجنبية باسم  
( سندات الطاقة البديلة ) وذلك فى حدود قيمة احتياطى تمويل مشروعات  
الطاقة البديلة المخصوص عليها فى المادة الثانية من هذا القانون •

مادة ٢ - تحتجز الهيئة المصرية العامة للبترول من الأرباح السنوية  
لقطاع البترول قيمة الزيادة فى صافى ميزان العملات الأجنبية عن القدر  
المحدد وفقا للمادة الثالثة من هذا القانون ، وتقوم بتغطية هذه الزيادة  
بحساب خاص تحت اسم احتياطى تمويل مشروعات الطاقة البديلة وذلك  
اعتبارا من نتائج السنة المالية ١٩٨٠/١٩٨١ •

وتعفى قيمة الزيادة فى صافى ميزان العملات المشار اليه فى الفقرة  
السابقة والتي يتم تغطيتها بحساب احتياطى تمويل الطاقة البديلة من  
جميع أنواع الضرائب •

مادة ٣ - يقتصر ما يباع البنك المركزى المصرى من فائض العملات  
الأجنبية الذى يحققه قطاع البترول عن السنة المالية ١٩٨٠/١٩٨١ على  
القدر المعتمد لصافى ميزان العملات الأجنبية لقطاع البترول عن العام  
المذكور •

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٥ يونية سنة ١٩٨١ - العدد ٢٦ •



ويحدد ما يباع للبنك المذكور على النحو المتقدم اعتباراً من السنوات ١٩٨١/١٩٨٢ وما يليها على أساس قيمة صافي ميزان العملات الأجنبية المعتمد لعام ١٩٨٠/١٩٨١. مضافاً إليه زيادة سنوية متتالية بنسبة ١٥٪. فإذا قل الفائض المحقق عن ذلك اقتصر ما يباع للبنك المركزى وفقاً لهذه المادة على الفائض المحقق فعلاً .

مادة ٤ - تقوم الهيئة المصرية العامة للبترول وفقاً للبرنامج الذى يتفق عليه مع وزارة المالية بإيداع الزيادة المحتجزة وفقاً للمادة الثانية من هذا القانون فى البنك المركزى المصرى مقابل حصولها على السندات التى تصدرها وزارة المالية بالنقد الأجنبى باسم الهيئة ، قابلة للإيداع والتحويل فى أى وقت بغائدة ٦٪ ويتم حساب الفائدة المستحقة عن هذه السندات كل ستة أشهر وتحويل الى سندات جديدة من نفس النوع .

وتعفى قيمة هذه السندات وفوائدها من جميع أنواع الضرائب والرسوم .

وتخصص قيمة السندات المشار إليها لتمويل مشروعات الطاقة البديلة .

مادة ٥ - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم والآلات والمعدات والمهمات الواردة لمشروعات الطاقة البديلة واللازمة لممارسة نشاطها ويحظر التصرف فيما تم اغاؤه لغير الغرض الوارد من أجله الا بعد اخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقاً لحالتها وقتاً للتعريفة الجمركية السارية فى تاريخ السداد .

مادة ٦ - تقوم الهيئة المصرية العامة للبترول - بعد موافقة وزير البترول - باسترداد قيمة هذه السندات أو جزء منها وإيداعها ببنك الاستثمار لاستخدامها فى تمويل المشروعات المذكورة فى المادة الثانية من



هذا القانون طبقا للمشروعات الاستثمارية المعتمدة من وزارة التخطيط ووفقا لبرنامج التمويل التي يقرها بنك الاستثمار القومي لتلك المشروعات وتبعا لما تتطلبه مراحل تنفيذها .

مادة ٧ - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القانون .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ شعبان سنة ١٤٠١ ( ١٧ يونية ١٩٨١ ) .



### مؤسسات وهيئات الكهرباء والطاقة

١ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة الطاقة الذرية ( النشرة التشريعية لعام ١٩٥٧ ص ٧٢١ ) ، المعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٠ ( الجريدة الرسمية فى ٢٧/٢/١٩٦٠ - العدد ٤٨ ) ، وأيضا القرار الجمهورى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٧ ببعض الأحكام الخاصة بهيئة الطاقة الذرية ( الجريدة الرسمية فى ١٩/٥/١٩٧٧ - العدد ٢٠ ) .

٢ - القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر ( الجريدة الرسمية فى ١٢/٢/١٩٧٦ - العدد ٧ ) ، المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٤ .

٣ - القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء ( الجريدة الرسمية فى ١٢/٢/١٩٧٦ - العدد ٧ ) ، المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٤ .

٤ - القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء ( الجريدة الرسمية فى ١٢/٢/١٩٧٦ - العدد ٧ ) ، المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية فى ٣١/٣/١٩٨٤ - العدد ١٣ مكر ) .

٥ - القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهربة الريف ( الجريدة الرسمية فى ١/٤/١٩٧٦ - العدد ١٤ ) ، المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٤ . وقد حلت هيئة كهربة الريف محل هيئة كهرباء مصر فى جميع الاختصاصات الواردة فى قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام ٢٢١ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء شركات اقليمية لتوزيع الكهرباء ( قرار رئيس الوزراء رقم ٣١٥ لسنة ١٩٨٠ - الوقائع المصرية فى ٥/٤/١٩٨٠ - العدد ٨٠ ) .



٦ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء هيئة المواد النووية ( الجريدة الرسمية في ١٩/٥/١٩٧٧ - العدد ٢٠ ) .

٧ - القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة ( الجريدة الرسمية في ١٠/٧/١٩٨٦ - العدد ٢٨ ) .



## اتفاقات دولية

١ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٥ لسنة ١٩٦١ بشأن الموافقة على اتفاق بشأن التعاون بين المعهد النرويجي للطاقة الذرية ومؤسسة الطاقة الذرية بالجمهورية العربية المتحدة بقصد استخدام الطاقة الذرية لأهداف سلمية ( الجريدة الرسمية في ١٩٦١/٧/١ - العدد ١٤٥ ) .

٢ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن الموافقة على التعديل الذى أقره المؤتمر العام الخامس للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المادة السادسة ( ١ ) فقرة ٣ من نظامها الأساسى ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٢/٨/١ - العدد ١٧٤ ) .

٣ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن الموافقة على اتفاق وقف التجارب الذرية الموقع فى مدينة موسكو بتاريخ ١٩٦٣/٨/٥ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٣/١١/١٦ - العدد ٢٦٢ ) .

٤ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٣ بالموافقة على اتفاقية انشاء مركز الشرق الأوسط الاقليمى للنفطائر المشعة للدول العربية بالقاهرة وملاحقتها الثلاث ومفاهيمها التى وافق عليها مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/١/٣٠ - العدد ٢٦ ) .

٥ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٩٤ لسنة ١٩٦٦ بالموافقة على الاتفاقية الخاصة بالمساعدات المقدمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لانشاء مشروع للتدريب والتطبيقات الطبية المعقودة بين حكومة الجمهورية المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٤ وفى فيينا بتاريخ ١٩٦٥/١/١٤ ( الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٩/٢٠ - العدد ١٨٢ ) .



٦ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الموافقة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تم التوقيع عليها في لندن وموسكو وواشنطن بتاريخ ١/٧/١٩٦٨ ( الجريدة الرسمية في ١١/٦/١٩٨١ - العدد ٢٤ ) .

٧ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية لاتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي الموقعة في فيينا بتاريخ ٢٦/٩/١٩٨٦ ( الجريدة الرسمية في ٨/١٢/١٩٨٨ - العدد ٤٩ ) .

٨ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى الاتفاقية المعدلة للتعاون العربي في استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية التي أقرها المجلس العلمي العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية التابع لجامعة الدول العربية في اجتماعه الرابع في تونس في المدة من ١٢/٩/١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ٦/٩/١٩٩٠ - العدد ٣٦ ) .



الاصحاح التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					
٢١					



لغة عربية







قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨  
بوجوب استعمال اللغة العربية في المكاتب واللافتات  
في اقليمى الجمهورية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ الصادر في الاقليم المصرى بايجاب  
استعمال اللغة العربية في علاقات الافراد والهيئات بالحكومة ومسالها  
المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٦ ؛  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

### قرر القانون الاآتى :

مادة ١ - يجب أن يحرر باللغة العربية ما يأتى :

- ١ - المكاتب والمطاءات وغيرها من المحررات والوثائق التى تلحق  
بها والتي تقدم الى الحكومة والهيئات العامة • وإذا كانت هذه الوثائق  
محررة بلغة أجنبية يجب أن ترفق بها ترجمتها باللغة العربية •
- ٢ - السجلات والدفاتر والمحاضر وغيرها من المحررات التى يكون  
لندوبى الحكومة والهيئات العامة حق التفتيش أو الاطلاع عليها بمقتضى  
القوانين أو اللوائح أو عقود الامتياز أو الاحتكار أو التراخيص •
- ٣ - العقود والايصالات والمكاتب المتبادلة بين المؤسسات أو  
الجمعيات أو الهيئات أو بينها وبين الافراد • ويجوز أن ترفق بها ترجمتها  
بلغة أجنبية •



٤ - اللاهقات التي تضعها الشركات والمحال التجارية أو الصناعية على واجهات محلها ، على أن ذلك لا يمنع من كتابة هذه اللاهقات بلغة أجنبية الى جانب اللغة العربية بشرط أن تكون اللغة العربية أكبر حجما وأبرز مكانا منها .

مادة ٢ - يستثنى من حكم الفقرات الثلاث الأولى من المادة السابقة الهيئات الدبلوماسية الأجنبية والهيئات الدولية وكذلك الأفراد الذين لا يقيمون في الجمهورية العربية المتحدة والهيئات والمنشآت التي لا يكون مركزها الرئيسى في الجمهورية العربية المتحدة ولا يكون لها فرع أو توكيل فيها .

مادة ٣ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٦ ) تكتب باللغة العربية العلامات التجارية المملوكة للمصريين التي تتخذ شكلا مميزا لها ، الأسماء والأضياء والكلمات والحروف والأرقام وعنوان المحال والأختام والنقوش البارزة التي توضع على سلع أو منتجات خاصة بمط تجارى أو مشروع مملوك بأكلته للمصريين .

ولا يحول ذلك دون تسجيل علامة مكتوبة بلغة أجنبية الى جانب اللغة العربية بشرط أن تكون اللغة العربية أكبر حجما وأبرز مكانا منها .

مادة ٤ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٦ ) تكتب باللغة العربية البيانات التجارية المتعلقة بأية سلعة يتم انتاجها وتداولها بجمهورية مصر العربية وتكون خامة بمط تجارى أو مشروع مملوك بأكلته للمصريين ، ويجوز أن تصاف كتابة تلك البيانات التجارية بلغة أجنبية الى جانب اللغة العربية ، ويصدر بتحديد هذه البيانات قرار من وزير التجارة .

على أنه بالنسبة للسلع التي يتم انتاجها في جمهورية مصر العربية



بموجب تراخيص ممنوحة من أشخاص طبيعية أو اعتبارية أجنبية فيكتفى بأن يكتب باللغة الأجنبية أنها منعت في مصر (١) .

مادة ٥ - كل من يخالف أحكام المادة الأولى والثالثة والرابعة من هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائتى جنيه .

وتحدد المحكمة للمخالف مهلة لا تتجاوز ثلاثة أشهر لتنفيذ ما أوجبه المادة الأولى فإذا انقضت المهلة ولم يتم بتنفيذ ذلك عوقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

فإذا وقعت الجريمة من إحدى الشركات أو المحال التجارية أو الصناعية ترفع الدعوى العمومية على مدير الشركة أو صاحب المثل أو مديره أو الشخص المشرف على العمل .

مادة ٦ - يلغى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٣ المشار اليه وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٦ مكررا - ( مضافة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٦ ) يصدر وزير التجارة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في اقليم الجمهورية بعد أربعة أشهر من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٧٨ ( ١١ اغسطس سنة ١٩٥٨ ) .

(١) صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن كتابة الترجمة الحرفية لعبارة ( صنعت في مصر ) باللغة الأجنبية بالنسبة للملح التي يتم انتاجها في جمهورية مصر العربية بموجب تراخيص ممنوحة من أشخاص طبيعية واعتبارية أجنبية ( الوقائع المصرية - العدد ٢٦٥ في ١٩٨٥/١١/٢١ ) .



قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢

بإصدار قانون إعادة تنظيم مجمع اللغة العربية ( ١ ، ٢ )

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

يعمل في شأن إعادة تنظيم مجمع اللغة العربية بأحكام القانون المرافق ، ويلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن مجمع اللغة العربية ، كما يلغى أى نص آخر يخالف أحكام القانون المرافق .

### ( المادة الثانية )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ،

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ جمادى الاولى سنة ١٤٠٢ ( ٩ مارس سنة ١٩٨٢ ) .

حسنى مبارك

( ١ ) الجريدة الرسمية في ١٨/٣/١٩٨٢ - العدد ١١ .

( ٢ ) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ( الجريدة الرسمية في ١٩/١٠/١٩٨٧ - العدد ٤٢ مكرر ) ونص في مادته الاولى على أن « يفوض السيد الدكتور / عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون إعادة تنظيم مجمع اللغة العربية فيما عدا حكم المادة منه » .



### قانون إعادة تنظيم مجمع اللغة العربية

مادة ١ - مجمع اللغة العربية هيئة علمية مستقلة ، ذات شخصية اعتبارية لها استقلال مالى وإدارى وتتبع وزير التعليم ومقرها مدينة القاهرة .

مادة ٢ - أغراض المجمع هي :

- ( أ ) المحافظة على سلامة اللغة العربية ، وجعلها وافية بمطالب العلوم والآداب والفنون ، وثلاثة لحاجات الحياة المتطورة .
- ( ب ) النظر في أصول اللغة العربية وأساليبها ، لاختيار ما يوسع أقيستها وضوابطها وييسر تعليم نحوها وصرفها ، وييسر طريقة أملائها وكتابتها .
- ( ج ) دراسة المصطلحات العلمية والأدبية والفنية والحضارية وكذلك دراسة الأعلام الأجنبية ، والعمل على توحيدها بين المتكلمين بالعربية .
- ( د ) بحث كل ماله شأن فى تطوير اللغة العربية والعمل على نشرها .
- ( هـ ) بحث ما يرد للمجمع من موضوعات تتصل بأغراضه السابقة .

مادة ٣ - وسائل المجمع لتحقيق أغراضه هي :

- ( أ ) وضع معجمات لغوية محررة على النمط الحديث فى العرض والترتيب ، ومعجمات علمية اصطلاحية خاصة أو عامة ذات تعريفات محددة .
- ( ب ) بيان ما يجوز استعماله لغويا ، وما يجب تجنبه من الألفاظ والتركيب فى التعبير .
- ( ج ) الاسهام فى احياء التراث العربى فى اللغة والآداب والفنون ، وسائر فروع المعرفة الماثورة .



(د) دراسة اللهجات العربية قديمها وحديثها دراسة علمية لخدمة الفصحى والبحث العلمى .

(هـ) دراسة قضايا الأدب ونقده ، وتشجيع الانتاج الأدبى ، بانتقويه به أو بعقد ندوات ومسابقات فيه ذوات جوائز أو بأية وسيلة أخرى .

(و) اصدار مجلات أو نشرات أو كتب تحوى قرارات المجمع وأعماله وبحوث أعضائه وغيرهم ، مما يتصل بأغراض المجمع .

(ز) توصية الجهات المختصة باتخاذ ما يكفل الانتفاع بما ينتهى اليه المجمع لخدمة سلامة اللغة ، وتيسير تعميمها وانتشارها وتوحيد ما فيها من مصطلحات .

(ح) الدعوة الى عقد المؤتمرات والندوات التى تتصل بأغراض المجمع والاشتراك فيما يدعى اليه المجمع من مؤتمرات وندوات تتصل بأغراضه .

(ط) توثيق الصلات بالمجامع والهيئات اللغوية والعلمية فى مصر وفى خارجها .

(ى) اتخاذ أية وسائل لتحقيق أغراض المجمع .

مادة ٤ - يكون لمجلس اللغة العربية مجلس ومؤتمر ومكتب .

مادة ٥ - يتألف مجلس المجمع من أربعين عضواً على الأكثر من المصريين ، ويتألف مؤتمره من أعضاء المجلس ، وعدد لا يجاوز العشرين من غير المصريين .

مادة ٦ - يشترط فى عضو المجمع أن تتوفر فيه صفة على الأقل من الصفات الآتية :

(أ) أن يكون على اطلاع واسع وعميق فى علوم اللغة العربية وآدابها ، وعلى أصالة فى البحوث اللغوية والأدبية .



- (ب) أن يكون ذا إنتاج لغوي أو علمي أو أدبي أو فني معروف .
- (ج) أن يكون متخصصا أو مؤلفا في تاريخ الامة العربية أو في آثارها أو في تراثها اللغوي أو العلمي أو الأدبي ، أو الفني ، متمكن في علوم اللغة العربية .
- (د) أن يكون متخصصا في أحد العلوم المعاصرة ، مقلنا لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية القديمة أو الحديثة ، مع دراية وافية باللغة العربية .
- (هـ) أن يكون ذا اهتمام بارز بالمحفوظات العربية والتراث العلمي .

مادة ٧ - ينتخب أعضاء المجمع المصريون بطريق التصويت السري من بين المرشحين للمصوية ويتم الترشيح بتركية اثنين من أعضاء المجلس ، ولا تكون الجلسة التي يجري فيها الانتخاب صحيحة الا اذا حضرها الثلثان على الأقل من أعضاء المجلس ويكون انتخاب المرشح صحيحا اذا حصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس ويصدر باعتماد الانتخاب قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم .

مادة ٨ - يرشح مكتب المجمع أعضاء المؤتمر غير المصريين ، وينتخبهم المجلس بتصويت سري وبالأغلبية المطلقة ، ولا تكون جلسة الانتخابات صحيحة الا اذا حضرها ثلثا الأعضاء على الأقل .

ويصدر باعتماد الانتخاب قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم .

مادة ٩ - يجوز منح لقب ( عضو فخري المجمع ) من غير تقييد بالجنسية ، ان يؤدي خدمات جليلة للغة العربية أو للثقافة أو للمجمع ، كما يجوز منح هذا اللقب لأعضاء المجمع السابقين .

ويصدر بمنح اللقب قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم بعد موافقة مجلس المجمع .



مادة ١٠ — للمجمع رئيس ونائب رئيس وأمين عام يختارهم مجلس المجمع من بين المرشحين من أعضائه بالتصويت السري لمدة أربع سنوات في جلسة يحضرها الثلثان على الأقل ، من الاعضاء ، ويكون انتخاب المرشح صحيحا اذا حصل على الاغلبية المطلقة لهؤلاء الاعضاء .

ويصدر باعتماد انتخاب الرئيس قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم .

ويصدر باعتماد انتخاب نائب الرئيس والأمين العام قرار من وزير التعليم .

مادة ١١ — يجتمع مجلس المجمع في مدد دورية كل سنة ، وفقا لما هو مبين باللائحة الداخلية ولا يكون اجتماعه صحيحا الا بحضور نصف الأعضاء على الأقل .

وفي غير الأحوال التي تشترط فيها أغلبية خاصة ، تصدر قرارات مجلس المجمع بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة ١٢ — يختص مجلس المجمع بما يأتي :

- ( أ ) النظر في كل مادة تتعلق بأغراض المجمع أو وسائله .
- ( ب ) تأليف لجان من أعضائه دائمة ، أو مؤقتة ، يعهد إليها في بحث أعماله وتضم من يرى من الخبراء بناء على اقتراح اللجان المختصة .
- ( ج ) النظر فيما تنتهي إليه اللجان الدائمة أو المؤقتة من أعمال أو قرارات .
- ( د ) النظر فيما تعرضه الهيئات العلمية أو الأفراد في مصر أو في خارجها على المجمع مما يتصل بأغراضه .
- ( هـ ) اقرار جدول أعمال المؤتمر ، الذي يعده الأمين العام .



(أ) ندب من يمثلون المجمع في المؤتمرات والندوات والهيئات العلمية .  
(ز) انتخاب أعضاء المجلس ، والرئيس ونائبه ، والأمين العام ، وأعضاء مكتب المجمع .

(ح) النظر في قبول ما يرد للمجمع من تبرعات عن طريق الوقف أو الوصية أو الهبة أو غيرها على ألا تتعارض مع أغراض المجمع ، ولا يكون القبول نافذاً إلا بعد موافقة وزير التعليم ، وبالنسبة للتبرعات التي ترد من جهات أو هيئات أجنبية يصدر بقبولها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٣ - يختص رئيس المجمع بما يأتي :

(أ) الإشراف على أعمال المجمع العلمية والإدارية والمالية ، وتمثيله أمام القضاء ، والنيابة عنه لدى الغير ، وله سلطة الوزير في الشؤون المالية والإدارية .

(ب) دعوة المجلس والمؤتمر إلى الاجتماع ، ورئاسة جلساتهما ، وتنفيذ ما يصدر عنه من قرارات .

مادة ١٤ - نائب الرئيس يعاون الرئيس في مهامه ، ويقوم بما يمهده إليه من أعمال ويحل محله - عند غيابه - في جميع اختصاصاته .

مادة ١٥ - يختص الأمين العام بما يأتي :

(أ) معاونته الرئيس ونائبه في الأعمال العلمية والإدارية والمالية ، والإشراف عليها إشرافاً مباشراً ، وبخاصة محاضر الجلسات والمراسلات ، ومتابعة تنفيذ ما يصدره المجمع من قرارات .

(ب) إعداد جداول الأعمال لجلسات المجلس والمؤتمر والمكتب .



(ج) اعداد بيان لأعمال اللجان يعرض على المجلس في جلسته الختامية ،  
وبيان أعمال مجلس المجمع فيما بين المؤتمرين ، يعرض في جلسة  
افتتاح المؤتمر وبيان أعمال المؤتمر وقراراته وتوصياته يعرض  
في جلسته الختامية •

(د) اعداد مشروع الموازنة المالية ، وكذلك مشروع الحساب الختامي  
للمجمع •

مادة ١٦ - يعقد المؤتمر سنويا بدعوة من رئيس المجمع ، بعد موافقة  
المجلس ، لمدة أسبوعين متوالين ، يجوز مدها بقرار من رئيس المجمع •  
ولا يكون انعقاد المؤتمر صحيحا الا اذا حضره أكثر من نصف عدد  
أعضائه ، وتصدر قراراته وتوصياته بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند  
التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس •

مادة ١٧ - يجوز لرئيس المجمع ، بعد أخذ رأى المكتب ، أن يدعو  
الى حضور المؤتمر من يرى دعوتهم من الأعضاء القفرين والمراسلين  
وغيرهم ، ويكون لهم المشاركة بالرأى فى أعمال المؤتمر ، دون التصويت •

مادة ١٨ - يختص المؤتمر بالنظر فيما تم من أعمال المجمع العلمية ،  
وبما يعرض عليه من بحوث ومقترحات •

مادة ١٩ - يتألف مكتب المجمع من رئيس المجمع ونائب الرئيس  
والأمين العام وأربعة يختارهم المجلس من أعضائه بأغلبية الحاضرين ،  
ويكون ذلك لمدة أربع سنوات •

مادة ٢٠ - يختص مكتب المجمع بما يلى :

- ( أ ) تصريف أعمال المجمع المالية والإدارية وتنفيذ قراراته ومتابعتها •
- ( ب ) ضبط أعمال المجمع وصيانتها وتثمينها •



(ج) النظر في مشروع الموازنة ، وكذلك مشروع الحساب الختامي للمجمع .

(د) تحديد المكلفات لن يماونون المجمع في أعماله من الخبراء وغيرهم .

مادة ٢١ - يجوز لمجلس المجمع بالأغلبية المطلقة لأعضائه أن يختار أعضاء مراسلين مصريين أو غير مصريين ، في الداخل أو الخارج ، ممن يرى الاستعانة بهم في تحقيق أغراضه ويصدر باعتماد اختيارهم من وزير التعليم .

مادة ٢٢ - تسقط العضوية عن عضو المجمع في الحالتين الآتيتين :

١ - إذا صدر ضد عضو المجمع حكم قضائي في جنسية أو في جنحة ماسة بالشرف .

٢ - إذا غلب العضو عن جلسات المجلس أو لجانته بغير عذر أو اعتذار دورة كاملة من دورات المجمع .

ويصدر قرار سقوط العضوية في الحالة الأولى من رئيس المجمع بمجرد التحقق من قيام السبب الموجب لسقوط العضوية ويصدر قرار سقوط العضوية في الحالة الثانية من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس المجمع بأغلبية ثلثي أعضائه .

مادة ٢٣ - لعضو المجمع أن يستقيل وتقدم الاستقالة الى رئيس المجمع ، وتكون مكتوبة وخالية من أى قيد أو شرط . ولا تنتهى العضوية الا بقرار من رئيس الجمهورية ويصدر بعد موافقة مجلس المجمع بأغلبية ثلثي أعضائه .

مادة ٢٤ - تحدد مكلفات العضوية ومكافأة حضور الجلسات واللجان لأعضاء وخبراء المجمع بقرار من مجلس المجمع بناء على اقتراح مكتب المجمع .



ولا تسرى للقيود الواردة بالقوانين والقرارات للجمهورية المختلفة على المكافآت وبديل حضور الجلسات واللجان التي يتقاضها أعضاء المجمع وخبرائه .

مادة ٢٥ - يكون بالمجمع عدد كاف من العاملين الفنيين والاداريين والعمال ، وتكون لرئيس المجمع سلطة الوزير في شئونهم .

مادة ٢٦ - تسرى أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على العاملين بالمجمع .

ويسرى على الفنيين منهم الذين يمينون بعد صدور هذا القانون ، القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين بالمؤسسات العلمية .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية<sup>(١)</sup> بترتيب وظائف هؤلاء الفنيين وتسمياتها وتعادلها مع الوظائف الواردة بجداول المرتبات والمكافآت للمحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الجامعات ويطبق عليهم من حيث شروط شغل هذه الوظائف الشروط الخاصة بأعضاء هيئة التدريس الواردة في القانون المذكور كما يطبق عليهم جدول المرتبات والبدلات الملحق به .

مادة ٢٧ - يدير المجمع أمواله بنفسه ، وتتبع في شأنها القواعد المتعلقة بأموال الدولة وإدارتها .

مادة ٢٨ - للمجمع موازنة سنوية مستقلة ، وله حسب ختصاصه سنوى ، تتبع فيها الأحكام المقررة لموازنة الدولة وحسابها الختصاصي .

---

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٧ بإصدار اللائحة التنفيذية للعاملين الفنيين بمجمع اللغة العربية ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/٣/٥ - العدد ١٠ ) .



مادة ٢٩ - تتبع في حسابات المجمع القواعد والتعليمات التي تجرى عليها حسابات الحكومة وتخضع لتفتيش وزارة المالية والجهاز المركزي للحسابات .

مادة ٣٠ - تستمر العضوية الطالية لأعضاء مجلس المجمع ولأعضاء المؤتمر غير المصريين ، كما تستمر للأعضاء المراسلين .

ويستمر مكتب المجمع بتشكيله القائم في مباشرة اختصاصاته ، ويماد تشكيله طبقا لهذا القانون عند العمل به .

مادة ٣١ - يبقى الرئيس ونائبه والأمين العام في مناصبهم حتى تمام مدة كل منهم كذلك يبقى جميع العاملين الحاليين ، من الفنيين والإداريين وغيرهم في وظائفهم .

مادة ٣٢ - يضع مجلس المجمع لائحة المجمع الداخلية ، وتصدر بقرار من وزير التعليم ، وإلى أن تصدر هذه اللائحة ، يستمر العمل باللائحة الداخلية المعمول بها وقت صدور هذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه .



التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				طابق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



## مـالـفـونـ







قرار وزير العدل الصادر في ١٩٥٥/١/٤ بلائحة المانونين (٢٠١)

## وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٣٨١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١  
المستعمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها ؛  
وعلى لائحة المانونين الصادرة بالقرار المؤرخ في ٧ فبراير سنة  
١٩١٥ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٩ يولية سنة ١٩٣٤ باستمرار العمل بلائحة  
المانونين المشار اليها ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

تصدر :

## الباب الأول

### انشاء المانونيات وتصين المانونين ونظامهم

مادة ١ - تنشأ المانونية بقرار من وزير العدل ويكون لكل جهة  
مانون أو أكثر .

مادة ٢ - ( مستبجلة بقرار وزير العدل الصادر في ١٩٥٥/١٢/٢٦ )

- 
- (١) الوقائع المصرية في ١٩٥٥/١/١٠ - العدد ٣ ملحق .  
(٢) صدر قرار وزير العدل في ١٩٥٥/١٢/٢٦ بتعديل لائحة المانونين  
( الوقائع المصرية في ١٩٥٥/١٢/٢٦ - العدد ٢٠١ ) ونص في مادته الثانية  
على ما يلي : « يستبدل بكلمة « اللجنة » بالمادتين ٦ و ٤٤ كلمة « تضع  
اللجنة » بالمادة ١٠ وكلمة « اللجنة » بالمواد ١٠ و ١٢ و ١٥ و ٢٢ و ٤٤ و  
٤٥ الكلمات الآتية على التوالي :  
« الدائرة » ، « توضع » ، « الدائرة » كما تحذف كلمة « اللجنة »  
الواردة بالمادة ٧ من اللائحة سالفة الذكر » .



تختص دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية بالنظر في المسائل الآتية :

- ( أ ) تقسيم المأذونيات .
  - ( ب ) ضم أعمال مأذونية إلى أخرى .
  - ( ج ) امتحان المرشحين للمأذونية .
  - ( د ) تعيين المأذونين ونقلهم وقبول استقالتهم .
  - ( هـ ) تأديب المأذونين .
- وتسجل القرارات التي تصدرها اللجنة في دفتر يعد لذلك .

مادة ٣ - ( الفقرة «ج» مستبدلة بقرار وزير العدل رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٧٢ ) يشترط فيمن يعين في وظيفة المأذون :

- ( أ ) أن يكون مصريا مسلما بمتبما بالأهلية المدنية الكاملة .
- ( ب ) ألا تقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية .
- ( ج ) أن يكون حائزا لشهادة التخصّص أو شهادة العالمية أو شهادة الدراسة العالمية من إحدى كليات الجامع الأزهر أو أي شهادة من كلية جامعية أخرى تدرس فيها الشريعة الإسلامية كمادة أساسية .
- ( د ) أن يكون حسن السمعة وألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف أو النزاهة .
- ( هـ ) أن يكون لائقا طبيا للقيام بأعباء وظيفته وثبتت هذه اللياقة من طبيب موظف بالحكومة .

مادة ٣ (ب) - ( مضافة بقرار وزير العدل رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٧٢ )  
عند خلو المأذونية أو انشاء مأذونية جديدة يعلن عن فتح باب الترشيح فيها وذلك في اللوحة المعدة لنشر الاعلانات بالمحكمة الجزئية التي تنبمها



جهة المأذونية وعلى باب العدة أو الشيخ أو المقر الادلرى التى تقح بدائرة المأذونية وذلك لمدة ثلاثة شهور ولا يجوز قبول طلبات ترشيح جديدة بعد الميعاد المذكور .

مادة ٤ - ( الفقرة الأولى مستبدلة بقرار وزير العدل رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٧٢ ) يرشح المأذون من أهل الجهة المراد التعمين فيها أو النقل إليها ويعتبر من أهل الجهة من يقيم بالمدينة التى بها جهة المأذونية والمولدون بالقرية التى بها المأذونية أو المقيمون بها ، ويكون الترشيح بناء على طلب عشرة أشخاص على الأقل من أهالى جهة المأذونية المسلمين ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى الفقرات أ ، ب ، ج من المادة الثالثة ويقدم الطلب الى المحكمة الجزئية التابع لها تلك الجهة ويعتبر طالب النقل كمرشح جديد فيما يتعلق بطلب الترشيح .

ويقدم الطلب الى المحكمة الجزئية الشرعية التابعة لها تلك الجهة .

ويعتبر طالب النقل كمرشح جديد فيما يتعلق بطلب الترشيح المنصوص عليه فى الفقرة الأولى .

وفى حالة تراحم طالب التعمين مع طالب النقل تجزى الأفضلية بينهما طبقاً لنص المادة ١٢ من هذه اللائحة .

وإذا لم يتقدم أحد للترشيح من أهل الجهة يقبل ترشيح سواء من غير أهلها ويفضل الأكره إليها جهة .

مادة ٥ - ( الفقرة الأولى مستبدلة بقرار وزير العدل رقم ٥٤١٦ لسنة ١٩٨٣ ) إذا لم يرشح من يكون حائزاً لأحدى الشهادات المنصوص عليها فى المادة الثالثة ، جاز ترشيح غيره ممن يكون حائزاً لشهادة الأهلية أو الشهادة الثانوية من الجامع الأزهر أو من أحد المعاهد التابعة له أو شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها أو شهادة القسم الأول من مدرسة



القضاء بشرط نجاح المرشح في الامتحان المتخصص عليه في الفقرة الأولى من المادة التاسعة .

وإذا لم يرشح من يكون حائزا لأحدى الشهادات المتقدمة جاز ترشيح غيره بشرط أن يجتاز في الامتحان المتخصص عليه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة .

مادة ٦ - إذا لم يرشح في جهة من يصلح أن يكون مأفونا وكانت أعمال مأفونية تلك الجهة قليلة جاز للدائرة المتخصص عليها في المادة الثانية أن تقر ضم أعمال مأفونية تلك الجهة إلى مأفونية جهة أخرى ولا يلغى هذا القرار إلا بعد تصديق وزير العدل عليه .

فإن تعذر الضم أو كانت أعمال المأفونية كثيرة جاز لوزير العدل أن يرخص في ترشيح من يصلح أن يكون مأفونا من غير أهل للجهة مع مواعاة ما تقتضيه المواد ٣ و ٤ و ٥ .

مادة ٧ - على من يرشح للمأفونية أن يقدم للمحكمة الجزائية :

( أ ) شهادة الميلاد أو ما يظوم مقامها .

( ب ) الشهادة الدراسية المطلوبة .

( ج ) شهادة دالة على جنسيته المصرية وحسن سيرته موقعا عليها من اثنين من موظفي الحكومة الدائمين ممن لا يقل راتب كل منهم عن عشرين جنيها شهريا أو من المدة أو نائبه واثنين من إعيان الجهة مصدقا عليها من المصلحة أو الجهة الإدارية التابعة لها .

( د ) صحيفة السوابق .

وإذا مضى على شهادة حسن السير وصحيفة السوابق سنة ولم يصدر قرار بالقبول يجب تجديدهما .



(٨) شهادة المجاملة بإداء الخدمة العسكرية أو بالاعفاء منها لمن تقل سنه عن ثلاثين سنة .

مادة ٨ - على قلم كتاب المحكمة الجزئية أن يقيد في دفتر يعد لذلك جميع طلبات الترشيح برقم متتابع ابتداء من كل سنة قضائية ويكلف المرشح تقديم أوراقه مستوفاة ثم ترسل الأوراق إلى المحكمة الكلية .

وعلى قلم كتاب المحكمة الكلية أن يقيد في دفتر يعد لذلك جميع طلبات الترشيح ومواد تأديب المأذونين واستقلالهم برقم متتابع ابتداء من كل سنة قضائية .

مادة ٩ - (١) الفقرة الثالثة مستبدلة بقرار وزير العدل الصادر في ١٢/١٢/١٩٥٥ ) يكون امتحان المرشحين المشار اليهم في الفقرة الأولى من المادة الخامسة في الفقه ولائحة المأذونين وفيما لم يسبق امتحانهم فيه من المواد المبينة في الفقرة التالية .

ويكون امتحان المرشحين المشار اليهم في الفقرة الثانية من المادة المذكورة في الفقه ( أحكام الزواج والطلاق وما يتعلق بها ) وفي لائحة المأذونين والاملاء والحساب والخط .

ويخطر المرشح بالمواد التي سيتمتن فيها بكتاب موصى عليه قبل الموعد المحدد لامتحان بشهر على الأقل .

مادة ١٠ - توضح أسئلة الامتحان بطريقة سرية .

ويؤدي الامتحان أمام الدائرة أو أمام من تنتدبه لذلك من أعضائها .

وتتكون النهاية الكبرى للدرجات في امتحان الفقه ٤٠ والنهاية الصغرى ٢٠ والنهاية الكبرى لكل من لائحة المأذونين والاملاء والحساب والخط ٣٠ والصغرى ١٥ .



مادة ١١ - لمن رُسِبَ في مادة أو أكثر أن يتقدم للامتحان فيما رُسِبَ فيه بعد مضي ستة أشهر وقبل مضي سنة إلا إذا تقدم قبل انقضاء هذه المدة مرشح آخر فطليه أن يتقدم للامتحان معه في جميع المواد •

مادة ١٢ - بعد استيفاء جميع الاجراءات تصدر الدائرة قرارا بتعيين من تتوافر فيهم الشروط من المرشحين ولا يكون قرارها نافذا الا بعد تصديق الوزير عليه •

وفي حالة تعدد من تتوافر فيهم شروط التعيين يفضل من يحمل مؤهلا أعلى ثم الحائز لدرجات أكثر في الامتحان المنصوص عليه في المادة الثالثة ثم الحائز لدرجات أكثر في أحكام الزواج والطلاق وعند التساوى يقدم حنفى المذهب ثم يكون التفصيل بطريق القرعة •

مادة ١٣ - لا يجوز الجمع بين وظيفة الماذنون ووظيفة حكومية أو مهنة المحاماة أو التدريس أو أى عمل لا يتفق مع عمل الماذنوية أو يمنع الماذنون من مزاوله العمل فيها على الوجه المرضى •

ومع ذلك لا يجوز لوزير العدل عند الامتناء أن يرخص في الجمع بين الماذنوية أو أى عمل آخر اذا كانت الماذنوية في جهة من جهات مركز عنينة والوحدات البحرية ومحافظات سيناء والبحر الأحمر والصحراء الجنوبية والغربية ولم يتيسر تعيين من يتفرغ للماذنوية •

مادة ١٤ - (مستبدلة بقرار وزير العدل الصادر في ١٩٦١/٨/٣١) يجب على الماذنون أن يقدم الى المحكمة التابع لها قبل مباشرة عمله ضمنا قيمته مائة جنيه طبقا للاحكام المنصوص عليها في لائحة صندوق التأمين الحكومي المصدق عليها من مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ •

مادة ١٥ - اذا توفي الماذنون أو فصل أو أوقفت عن عمله أو مرض أو غاب فلغاضى المحكمة الجزئية التابع لها احواله أعماله الى ماذنون أقرب جهة وذلك حتى يعين ببدله أو يعود الماذنون الى عمله •



وعند انشاء ماذنوية تحال أعمالها مؤقتا الى ماذنون أقرب ماذنوية لها الى أن يعين لها ماذنون .

وإذا طلب الأعالى إحالة أعمال ماذنويتهم الى ماذنون جهة بعيدة أو رأت المحكمة الجزئية ذلك لأسباب تبرره يعرض الأمر على الدائرة المخصوص عليها في المادة الثانية لتصدر قرارا بذلك .

مادة ١٦ - عند إحالة عمل ماذنون الى ماذنون آخر إحالة مؤقتة تسلم اليه دفاتر الماذنوية المحالة لاستعمالها فان كانت الإحالة بسبب ضم الماذنوية يلغى ما يكون موجودا من القسائم البيضاء في دفاتر الماذنوية المضمومة .

مادة ١٧ - تعد المحكمة الجزئية المختصة ملغا لكل ماذنون يحتوى على طلبات الاجازة والترخيص بها واخطارات الغياب وقرارات الاحالة المؤقتة والاضطرابات الواردة من المحكمة الكلية في شأن الشكاوى والتحقيقات وما تم فيها وقرارات الوقف والقرارات التأديبية الصادرة ضده .

## الباب الثاني

### اختصاص الماذنوين

مادة ١٨ - يختص الماذنون دون غيره بتوثيق عقود الزواج واشهادات الطلاق والرجعة والتصديق على ذلك بالنسبة للمسلمين من المصريين .

ومع ذلك فالعلماء المقيدة أسماؤهم في أحد المعاهد الدينية أن يتولوا تلقين صيغة المقد بحضور الماذنون الذى يتولى توثيق المقد بعد تحصيل رسمه .

وعلى الماذنون في هذه الحالة أن ينبه من يلقن صيغة المقد الى ما قد يوجد من الموانع فان لم يقبل امتنع الماذنون عن توثيق المقد وأخطر المحكمة فوراً بذلك .



مادة ١٩ - لا يجوز للمأذون أن يوثق عقد الزواج إذا كان أحد الطرفين فيه غير مسلم أو أجنبي الجنسية .

مادة ٢٠ - إذا اختلف محل إقامة الزوجين كان المختص بتوثيق العقد مأذون الجهة التي بها محل إقامة الزوجة وله أن ينتقل لتوثيق عقد زواجها في غير دائرته ومع ذلك يجوز للطرفين أن يتفقا على أن يوثق العقد مأذون آخر وفي هذه الحالة يشترط لقيام هذا المأذون بذلك أن تقدم له شهادة من المحكمة الجزئية الشرعية المقيمة في دائرتها الزوجة بأن التصريات دلت على عدم وجود مانع شرعى أو قانونى .

وإذا لم يكن للزوجة محل إقامة ثبت جاز أن يتولى العقد مأذون الجهة التي تكون بها وقت طلب العقد .

والمأذون المختص بقيد الطلاق هو مأذون الجهة التي يقيم بها المطلق إلا إذا اتفق الطرفان على قيده بمعرفة مأذون آخر .

والمأذون المختص بقيد الرجعة هو المأذون الذى يختاره الزوج .

### الباب الثالث

#### واجبات المأذنين

#### الفصل الأول

#### واجبات عامة

مادة ٢١ - على المأذون أن يتخذ له مقرا ثابتا في الجهة التي عين فيها وليس له أن يتعب عن هذه الجهة أكثر من ثلاثة أيام الا بعد الترخيص له في ذلك من قاضى المحكمة الجزئية التابع لها وفي هذه الحالة يجب عليه تسليم دفاتره للمحكمة لتسليمها لمن تمحل اليه أعمال المأذونية ، فلذا تنبى لدة تقل عن ذلك وجب عليه أن يخطر المحكمة بتعيينه وبعودته .



وإذا غلب بدون أخطار أو غلب أكثر من ثلاثة أيام بدون ترخيص عرض أمره على اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية للنظر في شأنه .

**مادة ٢٢ -** يكون لدى كل مأذون دفتران أحدهما لقيود الزواج والمصادقة عليه والرجعة وما يتعلق بكل ذلك والآخر لقيود الطلاق ويتسلم هذين الدفترين من المحكمة التابع لها وبعد انتهاء أى دفتر يسلمه المأذون الى المحكمة فور انتهائه بإمصال .

ويجوز عند الاقتضاء اعطاء دفتر جديد للمأذون قبل انتهاء الدفتر الذى بيده على ألا يستعمل الدفتر الجديد قبل انتهاء الدفتر الأول .

ولا يجوز استعمال الدفتر لأكثر من خمس سنوات .

**مادة ٢٣ -** اذا لم يكن بالمحكمة الكلية أو الجزئية دفاتر معدة لقيود العقود والشهادات فللقاضى أن يأذن في إجراء العقود والشهادات لدى مأذون جهة أخرى وذلك بعد تقديم الشهادة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٠ .

**مادة ٢٤ -** (مستبدلة بقرار وزير العدل الصادر في ١٢/١٢/١٩٦١) على المأذون أن يحرر وثائق الزواج وأشهادات الطلاق والرجعة والمصادقة عليها في نفس المجلس ، ويكون ذلك من أصل وثلاث صور يسلم لكل من الزوجين صورة والثالثة لأمين السجل المدني ، ويبقى الأصل محفوظا بالدفتر .

وعليه أن يقدم ما يبرمه من وثائق الى أمين السجل الذى حدثت بدائرتة الواقعة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إبرامها وذلك لقيدها في السجل الخاص وختمها والتأشير عليها برقم القيد .

ولا يسلم المأذون الى الزوجين الصورتين الخاصتين بهما الا بعد



تمام هذه الاجراءات ، ويجب أن يأخذ بالتسليم ايصالا على الأصل الباقي في الدفتر .

واذا لم يتم تسليم صاحب الشأن الصورة الخاصة به في يوم استرداد الوثائق من مكتب السجل المدني يجب على الماذون أن يرسل هذه الصورة في اليوم التالي على الأكثر الى المحكمة لقرسلها اليه بكتاب موصى عليه يعلم الوصول ان كان يقيم في الجمهورية العربية المتحدة أو بوساطة وزارة الخارجية ان كان يقيم في بلد أجنبي .

مادة ٢٥ - <sup>(١)</sup> يجب أن يوقع أصحاب الشأن والشهود على أصل وصور الوثائق باخضاءاتهم ، فان كان أحدهم يجهل الكتابة والقراءة وجب أن يوقع بخاتمه وبصمة ابهامه .

ويجوز بالنسبة للأشخاص التابعين لمحاكم غيبية والواحات البحرية والقصر ومحافظات سيناء والمصرات الجنوبية والغربية الاكتفاء بالتوقيع ببصمة الإبهام عند عدم وجود الخاتم .

مادة ٢٦ - إذا توفي الماذون قبل تمام توثيق العقد أو الإسهاد يعمل تصديق لهذا العقد أو الإسهاد بمعرفة الماذون المحالة اليه أعمال الماذون المتوفى تحت اشراف المحكمة ولا يحصل رسم جديد على التصديق .

مادة ٢٧ - على الماذون أن يحرر الوثائق بنفسه بالمداد الأسود ويخط واضح بلا محو أو شطب أو تحشير .

واذا وقع خطأ بالزيادة في الكتابة وجب أن يؤثر على الكلمات الزائدة ويشير الى الغائها في الهامش أو في نهاية الوثيقة مع بيان عدد الكلمات

(١) صدر قرار وزير العدل في ١٢/١٢/١٩٦١ ( الوقائع المصرية في ١٢/١٢/١٩٦١ - العدد ١٠٢ ) ونص في مادته الثانية على ما يلي : « تستبدل بجارة » أصل وصورتي الوثيقة « الواردة في المادة ٢٥ من اللائحة المذكورة عبارة » أصل وصور الوثائق « .



الملاءة والسطر الموجودة فيه ، وإذا كان الخطأ بالنقص يزداد ما تلزم زيادته كذلك .

ويوقع المأذون على جميع ما ذكر هو ومن وقعوا على العقد .  
وعلى المأذون أن يعنى بالمحافظة على دفاتره .

مادة ٢٨ — تسلم الى المأذون جداول يدون فيها رقم كل قسيمة تم تحريرها باندفاتر وأسماء أطرافها وموضوع التصرف القانوني الذي تحويه باختصار .

ويقوم المأذون بتحرير هذه الجداول من أصل وصورة من واقع الدفاتر يوما فيوما ويبلغ الأصل الى المحكمة .

مادة ٢٩ — اذا فقدت الوثيقة الموجودة بالدفتر تطلب ( الصورة ) الخاصة بأحد أصحاب الشأن لتوضع بالدفتر بدل الوثيقة المفقودة على أن تسلم له صورة طبق الأصل بدون رسم .

وإذا لم توجد الوثائق مؤخذ البيانات من الجداول المقدمة من المأذون وتقيد في ورقة عادية تفتح بخاتم المحكمة ويوقعها القاضي والكتب ويؤشر عليها بأن ما فيها كان أصل عقد أو اشهاد عقد وتلصق بالدفتر .

مادة ٣٠ — اذا فقد دفتر المأذون تجمع الوثائق الخاصة بأصحاب الشأن منهم ان وجدت أو تجمع البيانات الخاصة بما دون في هذا الدفتر من الجداول طبقا لما هو مبين في المادة السابقة . وترتب على حسب صدورهما وتجلده وتحفظ بالمحكمة مكان الدفتر وتسلم صور من الوثائق لأصحابها بدون رسم .

مادة ٣١ — على المأذون في القرى أن يورد الرسوم الى المحكمة التابع لها أو الى صراف الجهة الواقع في دائرتها اختصاصه أو الى أقرب مكتب للبريد ويبين عند التوريد اسم المحكمة المورد لها الرسم .



وعلى الماذنون في البلد التي بها محاكم أن يورد الرسوم الى المحكمة التابع لها .

ويكون توريد الرسوم كل خمسة عشر يوما الا اذا بلغت عشرة جنيهات فانها تورد في الحال .

أما الماذنون التابعون لمحاكم عينية والقصر والواحات البحرية ومحافظة سيناء والصحراء الجنوبية والغربية فانهم يوردون الرسوم كل ثلاثة أشهر الا اذا بلغت عشرة جنيهات فانها تورد في الحال .

ماد ٣٢ - على الماذنون أن يقدم كل شهر دفترى الزواج والطلاق الى المحكمة الجزئية التابع لها للمراجعة ولو لم يعمل بها .

وتعين المحكمة الأيام التي يحضر فيها الماذنون للمراجعة .

أما الماذنون الذين يوردون كل ثلاثة أشهر فانهم يقدون دفاترهم للمراجعة كذلك في نهاية هذه المدة .

### الفصل الثاني

#### واجبات الماذنون الخاصة بعقود الزواج

مادة ٣٣ - (مستبدلة بقرار وزير العدل الصادر في ١٢/١٢/١٩٦١) على الماذنون قبل توثيق العقد أن يتحقق من شخصية الزوجين بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو المائتية ، وان لم يكن للزوجة بطاقة يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمى أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة .

وعليه أن يتحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والقانونية وأن يعتمد على ما تضمنته البطاقة من بيانات الحالة المدنية ، ويثبت بالوثيقة رقم بطاقة الزوج وجهة صدورهما كما يثبت ذلك بالنسبة الى الزوجة ان كانت لها بطاقة . وعليه اثبات جهة ورقم قيد كل من الزوجين بالسجل الدنى ان كان ذلك معلوما لهما .



مادة ٣٣ ( ١ ) - ( مضافة بقرار وزير العدل الصادر في ١٦/٥/١٩٥٦ ) لا يجوز مباشرة عقد زواج اليتيمات القاصرات اللاتي لهن معاش أو مرتب في الحكومة أو لهن مال يزيد قيمته على مائتى جنيه الا بعد صدور تصريح من محكمة الأحوال الشخصية المختصة ويجب اخطار الجهة التى تتولى صرف المرتب أو المعاش بالعقد .

ولا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند الى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم يكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد .

مادة ٣٤ - ( مستبدلة بقرار وزير العدل الصادر في ٢٤/١٠/١٩٦٢ ) .  
يعتمد الماذون في معرفة بلوغ أحد الزوجين السن القانونية على شهادة الميلاد أو أى مستند رسمى آخر يثبت فيه تاريخ الميلاد على وجه اليقين أو شهادة طبية يقدر فيها السن ويبين فيها تاريخ الميلاد الاعتبارى وذلك الا اذا كان طالب الزواج بحال تؤكد بلوغه السن القانونية .

ويشترط في الشهادة الطبية أن تكون صادرة من تفتيش الصحة أو المجموعة الصحية أو المركز الاجتماعى وأن تلتصق بها صورة شمسية لطالب الزواج يوقع عليها وعلى الشهادة بختم الجهة الرسمية التى صدرت عنها وبامضاء الطبيب الذى أجرى تقدير السن ويعصم على الشهادة بإبهام اليد اليمنى للطالب .

أما بالنسبة الى أهلى النوبة ومحافظات الوادى الجديد والبحر الأحمر ومرسى مطروح وسيناء فيكتفى بتقديم شهادة ببلوغ السن القانونية من اثنين من الأقارب مصدقا عليها من العمدة أو  
نائبه .



مادة ٢٥ - (١) لا يجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكونستبلات والصولات التابعين لمصلحة السواحل أو مصلحة الحدود أو الذين في خدمة الجيش إلا بترخيص من المصلحة التابعة لها الزوج .

وكذلك لا يجوز توثيق عقود زواج المرضى بمصلحة السجون ذكورا وإناثا إلا بترخيص من المصلحة المذكورة .

وكل من هؤلاء أن يراجع المطلقة رجعا بدون ترخيص .

ولا يجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكونستبلات والصولات التابعين للبوليس أو مصلحة السجون والخبراء النظاميين بالسكة الحديد وعساكر الخفر السيلرة والسجانين والسجانات بمصلحة السجون إلا بترخيص من المصلحة التابعة لها وذلك في حالة الاقتران بزوجة ثانية .

مادة ٣٦ - لا يجوز للماذنون أن يوثق عقد زواج مطلقة بزواج آخر إلا بعد الاطلاع على اشهاد الطلاق أو حكم نهائي به .

فاذا لم يقدم للماذنون شيء من ذلك وجب عليه رفع الأمر الى القاضي التابع له والعمل بما يأمر به .

ويذكر في العقد تاريخ الطلاق ورقم وثيقته والجهة التي حصل أمامها أو تاريخ الترخيص الصادر بتوثيق العقد .

واشهاد الطلاق الصادر من جهة أجنبية يجب أن يكون مصدقا عليه من وزارة العدل .

---

(١) مستبلة بقرارى وزير العدل الصادر فى ١٩٥٥/١٢/٢٦ ( الوقائع المصرية فى ١٩٥٥/١٢/٢٦ - العدد ١٠١ ) والصادر فى ١٩٥٧/٩/٢٤ ( الوقائع المصرية فى ١٩٥٧/٩/٣٠ - العدد ٧٦ ) .



**مادة ٢٧ -** لا يجوز للمأذون أن يوثق عقد زواج من توفي عنها زوجها إلا إذا قدمت مستندا رسميا دالا على الوفاة ، فإن لم تقدم امتنع المأذون عن العقد إلا باذن من القاضي ، ويذكر في الحالة الأولى تاريخ الوفاة وفي الحالة الثانية تاريخ الاذن .

ولا تعتبر تراخيص الدفن مستندا في اثبات الوفاة .

وأوراق الوفاة الصادرة من جهات أجنبية يجب التصديق عليها من وزارة العدل .

**مادة ٢٨ -** على المأذون أن يخطر العمدة أو المديرية أو المحافظة بما يتم على يده من عقود الزواج والتصادق عليه خلال سبعة أيام من تاريخ حصولها .

وعليه أيضا أن يخطر الجهات المختصة اذا كانت الزوجة تتقاضى معاشا أو مرتبا من الحكومة .

### الفصل الثالث

#### واجبات المأذونين الخاصة بأشهادات الطلاق

**مادة ٢٩ -** ( مستبدلة بقرار وزير العدل الصادر في ١٢/١٢/١٩٦١ )  
على المأذون أن يتحقق من شخصية طالب الطلاق بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية ، وإذا كان الطالب زوجة لا بطاقة لها يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمي أو بشهادة شاعدين لكل منهما بطاقة .

وعليه أن يثبت بالأشهاد رقم بطاقة المطلق وجهة صدورها كما يثبت ذلك بالنسبة الى المطلقة الحاضرة ان كانت لها بطاقة ، ويقيّد الطلاق بنفس الألفاظ التي صدرت من المطلق بدون تغيير فيها .



وإذا كان الطلاق على الإبراء وجب على المأذون أن يدون بالاشهاد كل ما اتفق عليه أمامه في شأن العوض عن الطلاق .

مادة ٤٠ - لا يجوز للمأذون أن يقيد الطلاق إلا بعد الاطلاع على وثيقة الزواج أو حكم نهائي يتضمنه أو محضر دعوى ثبت فيها تصادق الطرفين على الزوجية - وإذا كانت الوثيقة أو الحكم أو المحضر صادرة أمام سلطة أجنبية وجب التصديق عليها من الجهة المختصة .

وعلى المأذون أن يذكر في اشهاد الطلاق تاريخ عقد الزواج ورقمه والجهة التي صدر فيها واسم من تم على يديه الزواج ، أو تاريخ الحكم أو المحضر رقم الدعوى واسم المحكمة .

وإذا لم يقدم للمأذون شيء مما ذكر وجب عمل تصادق على الزوجية قبل اثبات الطلاق .

مادة ٤١ - إذا حصل الطلاق عن زواج تم توثيقه بمعرفة المأذون نفسه وكان دفتر الزواج عنده يؤشر بالطلاق في أصل وثيقة الزواج وان لم يكن من توثيقه أو كان الدفتر غير موجود عنده يخطر المحكمة لتؤشر في الدفتر أو لتخطر الجهة التي يكون بها العقد لاجراء التأشير أو لتخابر وزارة الخارجية بواسطة وزارة العدل لاختار قناصل جمهورية مصر بالطلاق ان كان العقد من توثيقهم لاجراء التأشير .

مادة ٤٢ - على المأذون أن يخطر الممعدة أو المديرية أو المحافظة بما يوثقه من اشهادات الطلاق اذا كان من وقع عليه الطلاق أجنبيا وذلك لاختار القنصلية التابع لها بمضمون الاشهاد .



## تأليج الرابـع

### الفصل الأول

### تأليج المأذونين

مادة ٤٣ — العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على المأذونين  
لخالفتهم واجبات وظيفتهم هي :

١ — الإنذار •

٢ — الوقف عن العمل لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة  
أشهر •

٣ — العزل •

مادة ٤٤ — لرئيس المحكمة أن ينذر المأذون بسبب ما يقع منه من  
مخالفات ، فإذا رأى أن ما وقع منه يستوجب عقوبة أشد أحال الأمر الى  
الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية •

وعلى الدائرة اخطار المأذون بالحضور أمامها لسماع أقواله والاطلاع  
على التحقيقات والملف المشار اليه في المادة ١٧ •

ولها أن تأمر بإجراء أى تحقيق عند الاقتضاء — كما أن لها أن تقرر  
وقف المأذون عن عمله حتى تنتهى محاكمته تأديبية •

وللدائرة أن توقع على المأذون أية عقوبة من العقوبات المنصوص  
عليها في المادة السابقة ولا يجوز توقيع عقوبة الإنذار لأكثر من ثلاث  
مرات •

ولا تقبل استقالة المأذون أثناء التحقيق معه أو محاكمته •

مادة ٤٥ — إذا اتهم المأذون في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف ، عرض  
أمره على الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية للنظر في وقفه عن العمل  
حتى يفصل في التهم الموجهة اليه •



**مادة ٤٦** — القرارات الصادرة بغير العزل نهائية ، أما قرار العزل فيعرض على وزير العدل للتصديق عليه — وله أن يعدله أو يلغيه ، وإلى أن يصدر قرار الوزير يجب وقف الماذنون عن عمله •

## الفصل الثاني

### أحكام استثنائية وقتية وختامية

**مادة ٤٧** — على كل من يجمع بين عمل الماذنوية وأى وظيفة أو مهنة أو عمل آخر أن يختار أيهما في خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ العمل العمل بهذه اللائحة ، وعليه أن يرسل أخطارا كتابيا بذلك الى رئيس المحكمة الشرعية الابتدائية المقيم في دائرتها في خلال المدة المذكورة ، على أن يرفق بالاخطار ما يثبت أنه لم يعد يمارس أى عمل من تلك الأعمال اذا اختار الماذنوية فان انقضت المدة المشار اليها دون وصول الاخطار بالاختيار عد مفصولا من عمله كماذون ، وذلك مع عدم الاخلال بما تقتضى به الفقرة الثانية من المادة ١٣ •

ويستثنى من هذا الحكم ومن حكم الفقرة الأولى من المادة ١٣ الماذنونون الذين يجمعون وقت صدور هذا القرار بين وظيفة الماذنوية ووظائف التدريس أو الامامة أو الأذان بالمساجد ويبقى لهم حق مزاوله هذه الوظائف •

**مادة ٤٨** — تلغى لائحة الماذنونين الصادرة في ٧ من فبراير سنة ١٩١٥ وكل ما كان مخالفا لهذه اللائحة من أحكام •

**مادة ٤٩** — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

تحريرا في ١٠ جمادى الاولى سنة ١٣٧٤ ( ٤ يناير سنة ١٩٥٥ ) •



التصحيحات الشخصية للمؤلفين

م	النص المقتل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



التعديلات التشريعية لموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	قراءة التعديل	مكان النشر	
				صفحة	طريق
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



متشردون و مشتبه فیهم







مرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥

خاص بالمتشردين والمشتبه فيهم

نحن فيلرود الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس  
الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

#### في التشرد

مادة ١ - يعد متشردا طبقا لأحكام هذا المرسوم بقانون من لم  
تكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولا يمد كذلك من كان صاحب حرفة أو  
صناعة حين لا يجد عملا •

ولا يعتبر من الوسائل المشروعة للتعيش تعاطى أعمال وألعاب القمار  
والشعوذة والعرافة وما يماثلها •

مادة ٢ - يعاقب على التشرد بالوضع تحت مراقبة البوليس مدة  
لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات •

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس  
مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات •

مادة ٣ - يجوز للقاضي بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في  
الفقرة الأولى من المادة السابقة أن يصدر حكما غير قابل للطعن بانذار  
المتشرد بأن يغير أحوال معيشتة التي تجعله في حالة تشرد •



فإذا عاد المحكوم عليه الى حالة التشرد في خلال الثلاث سنوات التالية وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة السابقة .

مادة ٤ - لا تسرى أحكام التشرد على الأشخاص الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة ميلادية ولا على النساء الا اذا اتخذن للعيش وسيلة غير مشروعة (١) .

(١) يراجع نقض جنائي في ١٦/٢/١٩٤٧ فقد جاء فيه :

« معنى التشرد القعود عن العمل والرغبة عن أبواب السعي الجائز لاكتساب الرزق ، وهذا لا يتحقق بالنسبة الى الاثلاث لانهن ولو كن كبيرات صحيحات البدن لسن مطالبات بالتكسب والسعي اذ نفقتهن تلزم بعولتهن او قرابتهن على الوجه المقرر بالقانون . اما ما قضت به المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من أن أحكام التشرد تسرى على النساء اذا اتخذن للعيش وسيلة غير مشروعة استثناء لا يراد به الزام النساء قانونا بما ألزم به الرجال لا من جهة وجوب السعي والعمل في ذاته ، ولا من جهة كونه سعيا أو عملا جديا ينتسب به صاحبه الى مهنة أو صناعة أو حرفة معروفة جائزة تكفي حاجته وتكفي الناس شر تبطله - لا يراد ذلك بهذا الاستثناء ، وانما المراد به الاخذ على يد النسوة اللاتي يرتزقن من الجريمة ويتخذنها وسيلة للعيش فان أولئك أجرى عليهن القانون احكام التشرد من انذار ومراقبة وحبس ، لا لانهن عيال على سواهن فهذا كائن بالنسبة للاثلاث كافة ، وانما لانهن اذ يتكسبن من مخالفة القانون بالسرقة او التحريض على الفجور الى غير ذلك يتأذى بمسلكهن الامن والنظام حتما .

وحيث أن من اباحة المرأة نفسها لمن طلبها مع قبح ذلك وبشاعته امر في ذاته لا يعاقب عليه القانون ولا يمكن عده حرفة أو صناعة أو وسيلة ارتزاق ، بل هو من جانب الانثى فاسدة الخلق مجرد استعانة بوضعها الطبيعي على ارضاء ميلها الى الراحة والتبطل واستمراء الكسل بالتعلق باذيال رجل او رجال ابتغاء المال ، فهو صورة منكرة من ضرر اعتماد المرأة على سواها في معاشها . ولما لم يكن ذلك معاقبا عليه في ذاته ، ولا باعتباره قعودا عن العمل والسعي فلا يمكن بسببه وحده اخذ المرأة التي تسقط فيه بأحكام التشرد عملا بالمادة ٤ سالفة الذكر . والقول بغير ذلك يقتضي اجراء أحكام التشرد على كل انثى مهما تكن اذا كانت تعتمد في معاشها على صلتها برحيل



### في الاشتباه

مادة ٥ - (١) يعد مشتبهاً فيه كل شخص تريد سنة على ثمانى عشرة سنة حكم عليه أكثر مرة في احدى الجرائم الآتية أو أشتهر عنه لأسباب مقبولة أنه اعتاد ارتكاب بعض الجرائم أو الأفعال الآتية :

١ - الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك (٢) .

٢ - الوساطة في إعادة الأشخاص المخطوفين أو الاشياء المسروقة أو المختلسة .

٣ - تعطيل وسائل المواصلات أو المخابرات ذات المنفعة العامة .

٤ - الاتجار بالمواد السامة أو المخدرة أو تقديمها للغير .

٥ - تزييف النقود أو تزوير أوراق النقد الحكومية أو أوراق الهنكوت الجائر تداولها قانوناً في البلاد أو تقليد أو تزويج شيء مما ذكر .

٦ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة .

لا تجمعها به علاقة شرعية سواء كان اتصالها به سافراً أو مستوراً متى لم يكن لديها وسيلة أخرى للتعيش وهذا لا شك في أن قانون التشرد لم يقصد الى المعاقبة عليه » .

وقضت أيضاً بأنه اذا ثبت أن للمرأة وسيلة أخرى مشروعة تكفى للعيش فلا تعتبر متشردة وإنما تعاقب بعقوبة الجريمة التي قارفتها ( نقض جنائى ١٩٥٦/١/٩ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ فقرة ١١٩٢ ) .

(١) مستبدلة بالقانونين رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٥/٣١ - العدد ٢٢ مكرر ) ورقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/١٠/٢٠ - العدد ٤٢ ) .

( م ٤٠ - موسوعة مصر ج ٢٠ )



٧ - جرائم هروب الملبوسين واختفاء الجناة ، المنصوص عليها في الباب الثامن من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

٨ - جرائم الاتجار في الأسلحة أو الذخائر .

٩ - اعداد الغير لارتكاب الجرائم أو تدريبهم على ارتكابها ولو لم تقع جريمة لهذا الاعداد أو التدريب .

١٠ - إيذاء المشتبه فيهم وفقا لاحكام هذا القانون بقصد تهديد الغير أو فرض السيطرة عليه .

مادة ٦ - (١) يعاقب المشتبه فيه بأحد التدابير الآتية :

١ - تحديد الإقامة في مكان معين .

٢ - الوضع تحت مراقبة الشرطة .

٣ - الإيداع في إحدى مؤسسات العمل التي تحدد بقرار من وزير الداخلية (١) .

ويكون التدبير لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وفي حالة المود ، أو ضبط المشتبه فيه حاملا أسلحة أو آلات أو أدوات أخرى من شأنها أحداث الجروح أو تسهيل ارتكاب الجرائم تكون العقوبة الحبس والحكم بأحد التدابير السابقة لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات .

٤ - الإبعاد للأجنبي .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٩٤٢ لسنة ١٩٨٠ بتحديد مؤسسة العمل ودور الملاحظة ( الوقائع المصرية في ١٦/١٢/١٩٨٠ - العدد ٢٨٣ ) .



مادة ٧ - (١) تختص بالفصل في الدعاوى المرفوعة وفقا لأحكام هذا القانون محكمة تعقد في عاصمة كل محافظة تشكل من قاض واحد .

ويكون استئناف الأحكام التي تصدرها المحكمة المشار إليها أمام إحدى دوائر المحكمة الابتدائية .

مادة ٨ - تكون الأحكام التي تصدر تطبيقا لهذا المرسوم بقانون واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها .

مادة ٩ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ ) يعين وزير الداخلية أو من ينييه (٣) الجهة والمكان اللذين يقضى فيهما المحكوم عليه من المتشردين أو المشتبه فيهم مدة المراقبة المحكوم بها .

مادة ١٠ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ) تعتبر التدابير المحكوم بها طبقاً لأحكام هذا القانون مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات أو أي قانون آخر .

### أحكام وقتية

مادة ١١ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ) إذا حكم على المتهم بعقوبة سالبة للحرية ينفذ التعبير المحكوم به طبقاً لأحكام

(١) مستبدلة بالقانونين رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٥/٣١ - العدد ٢٢ مكرر ) ورقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/١٠/٢٠ - العدد ٤٢ ) .

(٢) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٩ بتحويل مدير مصلحة الأمن العام الاختصاصات المخولة لوزير الداخلية بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ( الوقائع المصرية في ١٩٥٩/١٠/١٢ - العدد ٨٠ ) .



هذا القانون بعد الانتهاء من تنفيذ العقوبة المشار إليها أو بعد سقوطها أو انقضاءها طبقاً للقانون .

ولا تصب مدة تنفيذ العقوبة السالبة للحرية من المدة المقررة لتنفيذ التدبير .

مادة ١٢ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ) يجوز لوزير الداخلية - أثناء تنفيذ التدبير المحكوم به - أن يقصر مدته بناءً على توصية من اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٤) من هذا القانون .

مادة ١٣ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ) إذا تمتد الشخص المحكوم عليه بأحد التدابير المنصوص عليها في المادة ( ٦ ) من هذا القانون عدم تنفيذ التدبير أو عرقلة تنفيذه أو لم يخضع لنظامه أو خالف القيود المفروضة عليه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ويجوز للمحكمة بدلاً من توقيع تلك العقوبة أن تحكم بمضاعفة الحد الأقصى للتدبير المحكوم به .

مادة ١٤ - ( مضافة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ) تنشأ بكل محافظة لجنة برئاسة مدير الأمن وعضوية ممثل للنياحة العامة لا تقل درجته عن « وكيل نياحة فئة ممتازة » وممثل لوزارة الشؤون الاجتماعية من شاعلى الوظائف العليا تقتص بطقى التقارير الدورية عن المحكوم عليهم طبقاً لأحكام هذا القانون ودراسها وتقديم توصياتها لوزير الداخلية بشأن تقصير مدة التدبير المحكوم به .

مادة ١٥ - ( مضافة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ) للمحامى العام أو لرئيس النياحة العامة إذا قامت أساليب قوية تدل على جسامة خطورة المشتبه فيه طبقاً لأحكام هذا القانون أن يأمر بإيداعه إحدى دور الملاحظة التى يحددها وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير العدل على أن تعرض النياحة



العلامة الأمر على المحكمة المنصوص عليها في القانون خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ هذا الاجراء .

مادة ١٦ — ( مضافة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ) لا يجوز وقف تنفيذ التدبير المحكوم به طبقا لهذا القانون .

مادة ١٧ — ( مضافة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ) كل شخص من المودعين في احدى المؤسسات العقابية لخطورته الجنائية عند العمل بهذا القانون وكذلك كل من سبق صدور قرار بايداعه فيها ولم ينفذ يستمر التحفظ عليه ، على أن تعرض النيابة العامة حالته على المحكمة المشار اليها في المادة (٧) في موعد أقصاه ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون للنظر في اتخاذ ما تراه بشأنه وفقا لاحكامه .

مادة ١٨ — ( مضافة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ) تطبق القواعد والاجراءات الواردة في قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون .



### قرار وزير الداخلية رقم ١٩٤٢ لسنة ١٩٨٠

بتحديد مؤسسة العمل ودور الملاحظة المنصوص عليها في القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ (١)

#### وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشردين والمشتبه فيهم والمرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع تحت مراقبة الشرطة ؛

وبعد الاتفاق مع السيد وزير العدل ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

#### قرر :

مادة ١ - تحدد مؤسسة العمل التي ينفذ فيها التعبير المنصوص عايه في الفقرة « ٥ » من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه ، والمعلقة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ في مقر السجن رقم ( ٢ ) عند الكيلو ٩٧ على الطريق الصحراوي بوادي النطرون .

مادة ٢ - تحدد أماكن مستقلة في كل من السجون العمومية بعواصم المحافظات تسمى دور الملاحظة ، وتخصص لايداع المتحفظ عليهم وفقا لأحكام المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه المضافة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ .

مادة ٣ - يعمل بالنظام المرافق في معاملة الأشخاص المودعين في مؤسسة العمل ودور الملاحظة بما يتفق مع أهداف وأحكام القانون رقم المضافة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ .



ملحة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،

تحريرا في ٦ المحرم سنة ١٤٠١ ( ١٧ نوفمبر سنة ١٩٨٠ ) •

### نظام معاملة الأشخاص

المودعين بالأماكن المنصوص عليها في القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠  
بشأن المتشردين والمشتبه فيهم

تكون معاملة الأشخاص المودعين بمؤسسة العمل الكائنة في مقر السجن رقم ( ٢ ) بالكيلو ٩٧ على الطريق الصحراوي بوادي النطرون والأشخاص المودعين بدور الملاحظة بالمحافظات تطبيقا لأحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه على الوجه المبين فيما يلي :

### أولا — قبول المودعين

١ — لا يجوز ايداع أى شخص في مؤسسة العمل أو دار الملاحظة ، الا بأمر كتابي موقع من السلطات المختصة بذلك قانونا ، ولا يجوز أن يبقى فيها بعد المدة المحددة بهذا الأمر •

٢ — يجب على ادارة مؤسسة العمل أو دار الملاحظة ، قبل قبول أى شخص في المؤسسة أو الدار أن تتسلم صورة من أمر الايداع ، بعد التوقيع على الأصل بالاستلام وترد الأصل لمن أحضر المودع ويحتفظ بصورة موقعة من أصدر الأمر بالايداع •

٣ — عند دخول المودع بمؤسسة العمل أو دار الملاحظة ، يجب تسجيل ملخص الأمر بايداعه بالسجل العمومي للمودعين ، ويتم هذا التسجيل بحضور من أحضر المودع ثم يوقع على السجل •

٤ — يجب تفتيش كل مودع عند دخوله مؤسسة العمل أو دار



الملاحظة ، وأن يؤخذ ما يوجد منه من ممنوعات أو نقود أو أشياء ذات قيمة ، على أن يحتفظ له بغير المنوعات ويكون المودع العمل حق التعامل مع القصف بما لا يزيد على ثلاثين جنيها .

٥ - تكون الملابس المقررة للمحكوم عليهم بالإيداع في مؤسسة العمل من اللون البني وتكون الملابس المقررة للمودعين بدور الملاحظة من اللون الأبيض ، وللمودعين بدور الملاحظة الحق في ارتداء ملابسهم الخاصة واستحضار غذائهم من الخارج .

### ثانيا - تدريب وتشغيل المودعين بمؤسسة العمل

٦ - تشكل لجنة برئاسة مدير مؤسسة العمل أو من يفوب عنه ، وعضوية كل من الطبيب والأخصائي الاجتماعي والمهندس الفني المختص والمشرف على التدريب وذلك لتحديد درجة اجادة المودع لاحدى الصناعات أو الأعمال ومدى حاجته الى التدريب على العمل الذى يلحق بها يتناسب مع قدراته ومهاراته وميوله وحالته الصحية والاجتماعية بعد الاطلاع على ملفاتهم وفحص حالاتهم .

وتجتمع هذه اللجنة مرة كل أسبوع ، ويحرر بإجرائها محضرا يدون به نتيجة أعمالها .

٧ - تقوم إدارة المؤسسة بتدريب وتأهيل المودعين بها ، الذين تقرر اللجنة المشار اليها الحاقهم بالتدريب وتكون مدة ثلاثة أشهر .

ويكون تدريب المودعين بها بدون أجر ، وبعد انتهاء مدة التدريب يعرض على اللجنة المشار اليها في المادة السابقة ، لتقرر اما صلاحيتها أو مد مدة التدريب .

٨ - تقوم إدارة المؤسسة بالحاق المودع بها بالعمل الذى حددته له اللجنة المختصة بإحدى الصناعات أو الحرف التى يحتاجها المجتمع



وتشجع المودع على عدم العودة الى الانصراف وتدر عليه عتدا مجزيا وذلك مثل ، البرادة ، الخراطة ، الميكانيكا ، السباكة ، الحدادة ، لحام الأكسجين والكهرباء ، السمكرة ، البياض ، النقاشة ، البناء ، السجاد ، تجارة الأثاث وغيرها من أعمال التجارة ، دهان الأستر ، أعمال الجلود ، صناعة الخبز وما الى ذلك .

٩ - تحدد اللجنة المشار اليها سابقا العمل الذي يلحق به كل مودع والأجر الذي يتقاضاه بما لا يزيد على ٢٥ قرشا يوميا .

١٠ - اذا أمضى المودع مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر في العمل الذي ألحق به ثم تبين للمشرف الفني المختص عدم قيامه بهذا العمل على الوجه المرضي - يعرض أمره بمذكرة على المشرف على الأقسام الصناعية بالمؤسسة ليحيله الى الأخصائي الاجتماعي لبحث حالته والتعرف على الأسباب التي أدت به الى ذلك والعمل على تلافيها بالاشتراك مع ادارة المؤسسة أو اعاداة عرضه على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القرار للنظر في الحاقه بعمل آخر مناسب له .

١١ - لا يجوز تشغيل المودعين بمؤسسة العمل في أيام الجمع والأعياد الرسمية التي تصطل فيها الوزارات والمصالح الحكومية الا في الخدمات الضرورية كالمطبخ والفرن وغلايات البخار وما الى ذلك .

كما لا يجوز تشغيل غير المسلمين في أيام أعيادهم الا في الخدمات الضرورية المشار اليها اذا كانت الحاجة ملصة اليهم .

### ثانيا - المراسلة والزيارة

١٢ - يكون لكل مودع في مؤسسة العمل أو دور الملاحظة الحق في التراسل وتلقى ما يرد له من خطابات .

١٣ - لذوى المودع بمؤسسة العمل حق زيارته بعد مضي شهر من



تاريخ الايداع بالمؤسسة وذلك مرتين كل شهر ، وتبدأ الزيارة التالية بعد مرور خمسة عشر يوما من الزيارة السابقة •

ولغوى المودع بدور الملاحظة حق زيارته بعد مضي عشرة أيام من تاريخ ايداعه وذلك مرة كل أسبوع ، ما لم تقرر السلطة التي أمرت بإيداعه خلاف ذلك •

### رابعاً - الاجازات

١٤ - اذا أمضى المودع بمؤسسة العمل مدة ستة أشهر من تساريخ ايداعه وكان خلالها حسن السير والسلوك ، جاز التصريح له باجازة خارج المؤسسة لمدة لا تتجاوز أربعة أيام بما فيها مدة الذهاب والعودة بشرط موافقة مصلحة الأمن للمعام •

ويكون التصريح بالاجازة مرة كل شهرين خلال الستة شهور التالية من السنة الأولى للإيداع •

وتكون الاجازة مرة كل شهر خلال بقى المدة المحكوم بها وبنفس الشروط •

وفي حالة سلوكه سلوكا غير قويم خلال مدة الاجازة أو تأخره عن موعد عودته منها ، يجوز حرمانه من الاجازة التالية ، كما يجوز في هذه الحالة حرمانه من زيارة ذويه له لمدة واحدة •

### خامساً - التاديب

١٥ - الجزاءات التي يجوز توقيعها على المودعين بمؤسسة العمل أو دور الملاحظة هي :

١ - الإنذار •

٢ - المحجز الانفرادى لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوما ،



ويترتب على هذا الجزاء الحرمان من الاجازة والزيارة التي يحل موعدها خلال مدة الحجز وكذلك الحرمان من ارسال خطابات •

٣ - الجلد بما لا يزيد على ٣٦ جلدة - على ألا توقع عقوبة الجلد الا في حاشي الاعتداء على الموظفين المنوط بهم حفظ النظام في مؤسسة العمل أو دار الملاحظة أو التمرّد الجماعي ، طبقا لما ورد بقانون تنظيم السجون ولوائحه ويترتب على هذا الجزاء الحرمان من الاجازة والزيارة التي يحل موعدها خلال الخمسة أيام التالية لتاريخ تنفيذ ، وكذلك الحرمان من ارسال الخطابات خلال تلك المدة •

### سادسا - التتقيف

١٦ - تقوم ادارة مؤسسة العمل بتعليم المودعين بها مع مراعاة السن ومدى الاستعداد ومدة الايداع ، وذلك على ضوء البرامج المعتمدة من وزارة التعليم •

١٧ - ينشأ بمؤسسة العمل ودور الملاحظة مكتبة للمودعين ، تحوى كتباً دينية وعلمية وأخلاقية وذلك لتشجيع المودعين على الانتفاع بها في أوقات فراغهم •

ويجوز للمودعين أن يستحضروا على نفقتهم الكتب ، والصحف من جرائد ومجلات •

وعلى ادارة المؤسسة أو الدار أن تشجع المودعين بها على الاطلاع والتعليم وأن تيسر الاستذكار لمن يكون لديه الرغبة منهم في مواصلة الدراسة وأن تسمح لهم بتأدية امتحاناتهم الخاصة بها في مقر اللجان المقررة لها قانونا •

### سابعا - الرعاية الاجتماعية

١٨ - يقسم المودعون بمؤسسة العمل الى مجموعات لا تزيد كل



منها على خـمسين يتولى الاشراف عليهم اجتماعيا ويحث حالاتهم ،  
اخـصائى اجتماعى ، ويقوم بالاتصال بمـديريات الشئون الاجتماعية  
بالمحافظات للمـعمل على رعاية أسرهم اجتماعية واخطارها قبل الافراج عنهم  
بشهرين اوعايتهم فى الخارج ومساعدتهم على ايجاد عمل شريف لهم .

### ثامنا - الرعية الطبية

١٩ - يكون بمؤسسة المـعمل طبيب مقيم أو أكثر يـنـاط به الأعمال  
الصحية .

٢٠ - كل مودع بمؤسسة المـعمل يتبين لادارة المؤسسة انه مصاب  
بخلل فى قواه العقلية يعرض أمره على الطبيب المختص ليتولى فحصه ،  
فلذا رأى أن حالته تستوجب ارساله مستشفى الأمراض العقلية فعليه  
أن يتقدم بالتقرير الطبى الى ادارة المؤسسة لتقوم بارساله مع الحرس  
المناسب الى المستشفى للتثبيت من حالته مع اخطار مصلحة الأمن العام  
بذلك .

فلذا اتضح أن قواه العقلية مضطربة بالمستشفى ويبلغ النائب  
العام بذلك ليصدر أمرا بإيداعه فيها حتى يبرأ .

وعند شفاء المحكوم عليه ، تبلغ ادارة المستشفى النائب العام  
بذلك ليصدر أمرا بإعادته الى المؤسسة .

وتستظل المدة التى قضاها فى المستشفى من المدة المحكوم عليه بها .

٢١ - كل مودع بمؤسسة المـعمل يتبين لطبيب المؤسسة أنه مصاب  
بمرض يهدد حياته بالخطر يعجزه عجزا كليا يعرض أمره على مدير مصلحة  
الأمن العام للنظر فى أمر الافراج عنه بعد عرضه على لجنة طبية تشكل  
لهذا الغرض يشترك فيها الطبيب الشرعى .



وينفذ قرار الافراج بعد موافقة النائب العام وتخطر بذلك جهة الادارة والنياحة المختصة ويتمين على جهة الادارة التي يطلب المخرج عنه الإقامة في دائرتها عرضه على طبيب الصحة لتوقيع الكشف الطبي عليه كل شهرين وتقديم تقرير عن حالته يرسل الى المؤسسة لتتبين حالته الصحية توطئة لالغاء أمر الافراج عنه اذا اقتضى الحال ذلك ويجوز لمدير المؤسسة ندب الطبيب الموجود بها والطبيب الشرعى للكشف على المخرج عنه لتقرير حالته الصحية كلما رأى ذلك .

ويعاد المودع الذي أفرج عنه طبقا لما سبق الى المؤسسة لاستيفاء باقى مدة الايداع المحكوم بها عليه بأمر من النائب العام اذا تبين من الفحص الذى يجريه الطبيان المذكوران أن الأسباب الصحية التى دعت الى الافراج قد زالت ، ويجوز اعادته أيضا بأمر من النائب العام اذا غير سبط اقامته دون اخطار الجهة الادارية التى يقيم في دائرتها .

وتستزل المدة التى يقضيها المريض المخرج عنه خارج المؤسسة من المدة المحكوم بها .

٢٢ - اذا بلغت حالة المودع المريض درجة الخطورة وجب على ادارة مكان الايداع أن تبادر الى بلاغ جهة الادارة التى يقيم في دائرتها أهله لاختارهم بذلك فوراً ويؤذن لهم بزيارته .

واذا توفى المودع يخطر أهله فوراً بنفس الطريقة وتسلم اليهم جثته اذا حضروا وطلبوا تسلمها ، فاذا رغبوا في نقل الجثة الى بلادهم تتخذ الاجراءات الصحية على نفقة الحكومة قبل تسليمها اليهم لنقلها على نفقتهم ولا يسمح بنقل الجثة اذا كانت الوفاة بمرض وبائى .

واذا مضى على وفاة المودع ٢٤ ساعة دون أن يحضر أهله لتسلم جثته أودعت أقرب مكان الى المؤسسة معد لحفظ الجثث ، فاذا لم يتقدم أحد منهم لتسلمها خلال سبعة أيام من تاريخ الايداع سلمت الى احدى الجهات الجامعية .



### تاسعا - الافراج

٢٣ - يفرج عن المودع بدار الملاحظة فور صدور الأمر بالافراج عنه من الجهة المختصة ويكون الافراج عن المودع بمؤسسة العمل خلال اليوم التالي لانتهاؤ المدة المحكوم بها .

٢٤ - فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القرار ، تطبق الأحكام الواردة في قانون السجون وقراراته التنفيذية بما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ الملغى اليه .



### قانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠

في شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - ( حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة ) (٢) .

مادة ٢ - يجوز أن يوضع تحت مراقبة الشرطة وفقا لأحكام هذا القانون أن يطلب رفع المراقبة عنه بطلب يقدم للنياية العامة الكائن في دائرتها محل إقامته الأصلي ، وعلى النياية أن تحقق هذا الطلب ثم تحيله الى محكمة الجنح المختصة للفصل فيه ، ويجوز لصاحب الشأن أن يرسل وكيلا للدفاع عنه أمام المحكمة ، فاذا رأت المحكمة عدم توافر الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة قررت رفع المراقبة عنه والا رفضت الطلب . ويكون قرارها في ذلك نهائيا .

ويجوز في جميع الأحوال لموزير الداخلية أو من ينييه رفع المراقبة قبل انقضاء مدتها اذا رأى من سلوك المراقب أو في حالته الصحية ما يستدعى ذلك .

---

(١) الجريدة الرسمية في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٧٠ - العدد ٣٧ .

(٢) الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٥/٢٧ - العدد ٢١ . وأيضا : الجريدة

الرسمية في ١٩٧٥/٥/٨ - العدد ١٩ - قرار التفسير رقم ٥ لسنة ٤ ق .



٦٤٠ ..... متشردون ومشتبه فيهم

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .»

يعصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٠ ( أول سبتمبر سنة ١٩٧٠ ) .



### التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



## التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



مجالس قومية متخصصة







قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٤ بشأن إنشاء المجالس القومية المتخصصة وتحديد اختصاصاتها (١)

### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤١٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء المجالس القومية المتخصصة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٠ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الجهاز الحكومي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٢ باستمرار المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية في مباشرة اختصاصاته بصفة مؤقتة الى أن يتم تشكيل المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٤ بتحديد اختصاصات وزير شؤون رئاسة الجمهورية ؛

قرر :

### الباب الأول

#### في إنشاء المجالس القومية المتخصصة

مادة ١ - تنشأ مجالس قومية متخصصة تتبع رئيس الجمهورية مباشرة باعتبارها جهازا قوميا سياسيا وفنيا تتولى معاونته في رسم السياسات والخطط القومية المستقرة طويلة المدى عن طريق حصر الامكانيات الذاتية واستغلال كافة الطاقات المتاحة بالبلاد وترشيدها - لتحقيق الأهداف القومية في كافة مجالات العمل الوطني .

---

(١) الجريدة الرسمية في ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٤ - العدد ١٧ (تابع ) .



## مادة ٢ - تتكون المجالس المتخصصة من :

- ( أ ) المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية •
- ( ب ) المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية •
- ( ج ) المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا •
- ( د ) المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والاعلام •

وأية مجالس قومية متخصصة أخرى يصدر بإنشائها قرار من رئيس الجمهورية •

مادة ٣ - يشكل كل مجلس من عدد من الأعضاء من ذوى الخبرات الفنية البارزة فى المتعلق بنشاط المجلس ، ويصدر بتميينهم قرار من رئيس الجمهورية •

ويعين رئيس الجمهورية مقررا لكل مجلس من بين أعضائه وفى حالة حضور رئيس الجمهورية إحدى جلسات المجلس تكون له رئاسته •

ويحضر الوزراء الذين لوزاراتهم صلة بأعمال أى من المجالس جلساته •

مادة ٤ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تعيين مستشارين للمجالس ويكونون أعضاء بها •

مادة ٥ - يشكل كل مجلس من بين أعضائه وغيرهم من المستشارين والخبراء شعبا ولجانا برئاسة أحد أعضائه تختص بنوع معين من أوجه نشاطه •

مادة ٦ - يعقد مؤتمر عام مرة كل سنة على الأقل للمجالس القومية المتخصصة برئاسة رئيس الجمهورية ويضع جميع أعضائها ومستشاريها



وخبرائها لاقرار خطة العمل السنوية للمجالس والنظر فيما انتهت اليه من أعمال وما يعرض عليه من موضوعات •

مادة ٧ - تشكل لجنة عليا للمجالس القومية المتخصصة من مقرريها ، ووزير شئون رئاسة الجمهورية والأمن العام وعضوين يختارهما كل مجلس من بين أعضائه سنويا •

مادة ٨ - تتولى اللجنة العليا التنسيق بين المجالس واعداد التقارير عن الدراسات والاقتراحات والتوصيات التى انتهت اليها المجالس والمؤتمر انعام ورفعها الى رئيس الجمهورية •

مادة ٩ - تشكل أمانة عامة للمجالس تتولى الشئون الفنية والمالية والادارية المختطفة يرأسها أمين عام يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية وتضم أمانات فرعية لكل مجلس •

ويتولى الاشراف على أعمال هذه الأمانات وزير شئون رئاسة الجمهورية وفقا للبند ( ٤ ) من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه •

مادة ١٠ - على أجهزة الدولة واقطاع العام والخاص تزويد المجالس وشعبها ولجانها والأمانة العامة بما تطلبه منها من دراسات وبيانات واحصائيات تتصل بعملها •

## الباب الثانى

### فى اختصاصات المجالس القومية

مادة ١١ - يختص المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية بما يلى :

١ - دراسة واقتراح السياسات العامة للانتاج والاقتصاد القومى للدولة •



٢ - دراسة واقتراح الخطط العلمية المتعلقة بزيادة الانتاج وتدعيم الاقتصاد القومى فى مجالات الصناعة والبتترول والكهرباء ومصادر الطاقة المختلفة والتعمدين والزراعة واستصلاح الاراضى والسرى والنقل والمواصلات والتموين والتجارة الداخلية والخارجية والائتمان والسياحة وغيرها من مصادر الانتاج والاقتصاد القومى .

٣ - التنسيق بين السياسات المختلفة فى مجالات عمل المجلس ومتابعة نتائج تنفيذ الخطط وتقييمها بهدف تطوير السياسات المستقبلية على ضوء الاهداف القومية .

٤ - سائر المسائل التى تدخل فى اختصاصات المجلس والتى يحيلها اليه رئيس الجمهورية .

مادة ١٢ - يختص المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية بما يلى :

١ - دراسة واقتراح السياسات العامة للخدمات والتنمية الاجتماعية للدولة وترشيدها .

٢ - دراسة واقتراح الخطط العلمية المتعلقة بقرشيد وتوسيع قاعدة الخدمات الدينية والتعليمية والصحية والسكانية وتنظيم الأسرة والرعاية والتأمينات الاجتماعية ورعاية الشباب وتطوير وتدعيم الحكم المحلى وتطوير القرية وغيرها من الخدمات بهدف مواجهة التقدم التكنولوجى وتطوير المجتمع .

٣ - التنسيق بين السياسات المختلفة فى مجالات عمل المجلس ومتابعة نتائج تنفيذ الخطط وتقييمها بهدف تطوير السياسات المستقبلية فى ضوء الاهداف القومية .

٤ - سائر المسائل التى تدخل فى اختصاصات المجلس والتى يحيلها اليه رئيس الجمهورية .



مادة ١٣ - يختص المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا بما يلي :

١ - دراسة واقتراح السياسات العامة لتنمية الامكانيات القومية في مجالات التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا \*

٢ - دراسة واقتراح الخطط العلمية المتعلقة بالتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا والتبادل والتعاون الدولى فى هذه المجالات وبصفة خاصة مع الدول العربية والاسلامية والافريقية الصحيحة واستخدام الموارد البشرية ورفع كفاءتها الانتاجية لمواجهة التقدم التكنولوجى وربط البحوث العلمية بالمستويات التطبيقية للاستفادة بها فى تطوير الانتاج والاحتياجات الأخرى ذات الطابع القومى \*

٣ - التنسيق بين السياسات المختلفة فى مجالات عمل المجلس ومتابعة نتائج تنفيذ الخطط وتقييمها بهدف تطوير السياسات المستقبلية فى ضوء الأهداف القومية \*

٤ - سائر المسائل التى تدخل فى اختصاصات المجلس والتى يهملها اليه رئيس الجمهورية \*

مادة ١٤ - يختص المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والاعلام بما يلى :

١ - دراسة واقتراح السياسات العامة لتنمية الامكانيات القومية فى مجالات الثقافة والفنون والآداب والاعلام \*

٢ - دراسة واقتراح الخطط العلمية المتعلقة بالثقافة والفنون والآداب والاعلام بهدف تعميق الادراك بالتقيم الحضارية القومية والانسانية التى ترتفع بمستوى السلوك الانسانى داخل اطار قيمنا الروحية والاجتماعية فى ظل التغيرات العالمية \*

٣ - التنسيق بين السياسات المختلفة فى مجالات عمل المجلس ومتابعة



نتائج تنفيذ المخطط وتقييمها بهدف تطوير السياسات المستقبلية على ضوء  
الأهداف القومية .

٤ - سائر المسائل التي تدخل في اختصاصات المجلس والتي يحيلها  
إليه رئيس الجمهورية .

### الباب الثالث

### الأحكام العامة

مادة ١٥ - تخضع المجالس القومية المتخصصة في نظمها المالية  
ومكافآت الأعضاء والمستشارين والخبراء لمنظام يصدر به قرار من رئيس  
الجمهورية (١) .

مادة ١٦ - تصدر اللجنة العليا للمجالس لائحة داخلية لتنظيم سير  
العمل دون التقيد بالنظم والقواعد السارية في الحكومة والقطاع العام .

مادة ١٧ - تنتقل الى وزارة الثقافة ببقى اختصاصات المجلس الأعلى  
لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية التي تخرج عن اختصاصات  
المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والاعلام المبينة في المادة ( ١٤ )  
من هذا القرار .

مادة ١٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من  
تاريخ نشره ، ويلغى كل ما يخالفه من أحكام ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ربيع الآخر سنة ١٣٩٤ ( ٢٥ أبريل سنة  
١٩٧٤ ) .

---

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١١ لسنة ١٩٧٦ بشأن مكافآت  
أعضاء المجالس القومية المتخصصة ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٩/٥/٣١ -  
العدد ٢٢ ) .



## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٧٩ (\*)

### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات ؛  
وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين  
بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٤ بشأن المجالس  
القومية المتخصصة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٦ لسنة ١٩٧٥ بتفويض المشرف  
العالم على المجالس القومية المتخصصة في بعض الاختصاصات ؛

### قرر :

#### ( المادة الأولى )

يفوض المشرف العالم على المجالس القومية المتخصصة في مباشرة  
اختصاصات رئيس الجمهورية المتصوص عليها في المادة ١٦ من القانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة بالنسبة  
للعاملين بالمجالس القومية المتخصصة .

#### ( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر بمرأية الجمهورية في ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٩ ( ٢٠ مايو  
سنة ١٩٧٩ ) .



**التعديلات التشريعية الموضوع**

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صلحة
١	س. ١				
٢					
٣					
٤					
٥	/				
٦	/				
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



مجلس الدولة







قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
بشأن مجلس الدولة (١ و ٢ و ٣)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ؛  
وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية  
والمحاكمات التأديبية ؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون  
النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات العامة والشركات  
والجمعيات والهيئات الخاصة ؛

(١) الجريدة الرسمية فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ - العدد ٤٠ .  
(٢) صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ : ( الجريدة الرسمية فى  
١٩٧٦/٢/١١ - العدد ١١ ) ونص فى مادته الرابعة على ما يلى : « يلغى  
كل ما ورد فى أحكام فى قانون مجلس الدولة المشار اليه بشأن تقسيم النواب  
الى فئتين .

كما يستبدل بعبارات « نائب ب » و « نائب أ » اينما وردت فى قانون  
مجلس الدولة المشار اليه . كلمة « نائب » .

(٣) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧  
بتدوين رئيس مجلس الوزراء فى بعض الاختصاصات ( الجريدة الرسمية  
فى ١٩٨٧/١٠/١٩ - العدد ٤٢ مكرر ) ونص فى مادته الاولى على أن :  
« يفوض السيد الدكتور / عادل مدقى رئيس مجلس الوزراء فى مباشرة  
التقاصات رئيس الجمهورية بشأن اعارة رجال القضاء والنيابة العامة  
وأعضاء مجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة والنيابة الادارية وكذلك اعارة  
جميع العاملين المدنيين الخيز يعينون بقرارات من رئيس الجمهورية طبقا  
للى قانون خاص » .



- وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ؛
- وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات  
لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ؛
- وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تشكيل مجالس الإدارة  
في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين فيها ؛
- وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ؛
- وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية  
والتجارية ؛
- وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات في المواد  
المدنية والتجارية ؛
- وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا ؛
- وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات  
القضائية ؛
- وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تعيين وترقية أعضاء الهيئات  
القضائية ؛
- وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين  
بالدولة ؛
- وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع  
العالم ؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح رجال  
القضاء راتب طبيعة عمل ؛
- وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛
- وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛



### قررت القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة القانون المرافق وتلغى جميع الأحكام المخالفة له .

مادة ٢ - جميع الدعاوى المنظورة أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضى هذا القانون من اختصاص مجلس الدولة ، تظل أمام تلك تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها نهائيا .

وجميع الدعاوى والطلبات والتظلمات المنظورة أمام محاكم أو لجان تابعة لمجلس الدولة وأصبحت بمقتضى هذا القانون من اختصاص محاكم أو مجالس أو لجان أخرى تابعة للمجلس ، تصال إليها بحالتها وبغير رسوم ، وذلك ما لم تكن هذه الدعاوى والطلبات والتظلمات قد تمهأت للحكم فيها ويخطر ذؤ الشان جميعا بالاحاطة .

أما بالنسبة الى المنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم فيصدر قانون خاص ينظم كيفية نظرها أمام مجلس الدولة .

مادة ٣ - تطبق الاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائى .

مادة ٤ - تسرى القواعد المتعلقة بتحديد الرسوم المعمول بها حاليا وذلك الى أن يصدر قانون الرسوم أمام مجلس الدولة ولا تستحق رسوم على الطعون التى ترفعها هيئة مفوضى الدولة (١) .

---

(١) انظر مرسوم ١٦٤٦/٨/١٤ بتعريف الرسوم والاجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الادارى ( الوقائع المصرية فى ١٦٤٦/٨/١٤ - المعدل بالمرسوم الصادر فى ١٦٥٤/١/٩ ) الوقائع المصرية فى ١٦٥٤/١/١٨ - العدد ٥ ) والقرار الجمهورى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ والقرار الجمهورى رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ ( الجريدة الرسمية فى ١٦٦٥/٩/١٤ - العدد ٢٠٧ ) .  
( م ٤٢ - موسوعة مصر ج ٢٠ )



**مادة ٥ -** ( معدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ) المستشارون المساعدون يسيطرون الدولة المدرجة أسمائهم بالجدول ( الكادر ) عند العمل بهذا القانون يقسمون الى فئتين ( أ ) ، ( ب ) على أن يعتبر من الفئة ( أ ) الخصوص الأوائل من المستشارين المساعدين والباقون من الفئة ( ب ) .

**مادة ٦ -** لا يسرى الشرط المنصوص عليه في البند ٦ من المادة ٧٣ من النصوص المرافقة على أعضاء مجلس الدولة الحاليين المتزوجين من أجنبيات عند العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمشار اليه .

**مادة ٧ -** استثناء من حكم المادة ٨٩ من القانون المرافق تستمر الاعارات الخارجية القائمة وقت العمل بهذا القانون الى نهاية المدد المبينة في القرارات الصادرة بشأنها ولو تجاوزت مدة الأربع سنوات المنصوص عليها في المادة المذكورة ، ولا يجوز تجديدها أو مدتها بعد ذلك الا بمراعاة أحكام هذه المادة .

**مادة ٨ -** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ شعبان سنة ١٣٩٢ ( اول اكتوبر سنة ١٩٧٢ ) .

### قانون مجلس الدولة

**مادة ١ -** ( مستبدلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ) مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة .

**مادة ٢ -** ( الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ) يتكون مجلس الدولة من :



- ( أ ) القسم القضائى •
- ( ب ) قسم للفتوى •
- ( ج ) قسم التشريع •

ويشكل المجلس من رئيس ومن عدد كاف من نواب الرئيس والوكلاء والمستشارين ومن المستشارين المساعدين والنواب والمندوبين •

ويأحق بالمجلس مندوبون مساعدون تسرى عليهم الأحكام الخاصة بالمندوبين عدا شرط الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا •

### الباب الأول - القسم القضائى

#### الفصل الأول : الترتيب والتشكيل

مادة ٣ - يؤلف القسم القضائى من :

- ( أ ) المحكمة الادارية العليا •
- ( ب ) محكمة القضاء الادارى •
- ( د ) المحاكم التأديبية •
- ( هـ ) هيئة مفوضى الدولة •

مادة ٤ - يكون مقر المحكمة الادارية العليا فى القاهرة ويرأسها رئيس المجلس وتصدر أحكامها من دوائر من خمسة مستشارين وتكون بهادائرة أو أكثر لفحص الطعون وتشكل من ثلاثة مستشارين •

ويكون مقر محكمة القضاء الادارى بمدينة القاهرة ويرأسها نائب رئيس المجلس لهذه المحكمة وتصدر أحكامها من دوائر تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين • ويحدد اختصاص كل دائرة من دوائر محكمة القضاء الادارى بقرار من رئيس مجلس الدولة •



ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة انشاء دوائر للقضاء الادارى فى المحافظات الأخرى ، واذا شمل اختصاص الدائرة أكثر من محافظة جاز لها - بقرار من رئيس المجلس - أن تعقد جلساتها فى عاصمة أى من المحافظات الداخلة فى دائرة اختصاصها •

مادة ٥ - يكون مقر المحاكم الادارية فى القاهرة والاسكندرية ، ويكون لهذه المحاكم نائب رئيس يعاون رئيس المجلس فى القيام على تنظيمها وحسن سير العمل بها •

ويجوز انشاء محاكم ادارية فى المحافظات الأخرى بقرار من رئيس المجلس • وتصدر أحكامها من دوائر تشكل كل منها برئاسة مستشار مساعد وعضوية اثنين من النواب على الأقل • وتحدد دائرة اختصاص كل محكمة بقرار من رئيس مجلس الدولة واذا شمل اختصاص المحكمة أكثر من محافظة جاز لها أن تعقد فى عاصمة أى محافظة من المحافظات الداخلة فى اختصاصها وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة •

مادة ٦ - تؤلف هيئة مفوضى الدولة من أحد نواب رئيس المجلس رئيسا ومن عدد كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين والنواب والمندوبين •

ويكون مفوضو الدولة لدى المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الادارى من درجة مستشار مساعد على الأقل •

مادة ٧ - تتكون المحاكم التأديبية من ،

١ - المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم •

٢ - المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأول والثانى والثالث ومن يعادلهم •



ويكون لهذه المحاكم نائب لرئيس المجلس يعاون رئيس المجلس في القيام على شئونها .

مادة ٨ - يكون مقر المحاكم التأديبية للماملين من مستوى الإدارة العليا في القاهرة والاسكندرية وتؤلف من دائرة أو أكثر تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين ، ويكون مقر المحاكم التأديبية للماملين من المستويات الأولى والثاني والثالث في القاهرة والاسكندرية وتؤلف من دوائر تشكل كل منها برئاسة مستشار مساعد على الأقل ، وعضوية اثنين من النواب على الأقل ، ويصدر بالتشكيل قرار من رئيس المجلس .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة انشاء محاكم تأديبية في المحافظات الأخرى ويبين القرار عددها ومقارها ودوائر اختصاصها بعد أخذ رأى مدير النيابة الإدارية .

وإذا شمل اختصاص المحكمة التأديبية أكثر من محافظة جاز لها أن تتعقد في عاصمة أى محافظة من المحافظات الداخلة في اختصاصها ، وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة .

مادة ٩ - يتولى أعضاء النيابة الإدارية الادعاء أمام المحاكم التأديبية .

## الفصل الثانى

### الاختصاصات

مادة ١٠ - تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية :

( أولا ) الطعون الخاصة بفتقابات الهيئات المطية .



( ثلثيا ) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم (١) .

( ثلثا ) الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات .

( رابعا ) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات الادارية الصادرة بحالقتهم الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بنهر الطريق التأديبي .

( خامسا ) الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية .

( سادسا ) الطعون في للقرارات النهائية الصادرة من الجهات الادارية في منازعات الضرائب والرسوم وفقا للقانون الذي ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة .

( سابعا ) دعاوى الجنسية (٢) .

(١) قضت محكمة النقض بأن نص الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يدل أنه يشترط لاختصاص مجلس الدولة دون غيره بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت أن يتعلق النزاع بمرتب أو معاش أو مكافأة مستحقة لحد الموظفين العموميين أو وورثته بحيث اذا تحققت الصفة الوظيفية مع من تثار معه المنازعة بشأن هذه المبالغ انعقد الاختصاص لمجلس الدولة دون غيره ( نقض مدنى المبالغ ١٩٨٢/٦/١٢ - مودنتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٣٣٢ ) .

(٢) قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٠ من قانون تنظيم مجلس الدولة على أنه « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية : سابعا : دعاوى الجنسية » يدل على أن محاكم مجلس الدولة تختص دون غيرها بالفصل في كافة منازعات الجنسية ايا كانت صورتها أى سواء أكانت في صورة طعن في قرار ادارى صادر في الجنسية ام في صورة



( ثامنا ) الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائي ، فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل ، وذلك متى كان مرجع الطعن ، عدم الاختصاص أو عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها .

( تاسعا ) الطلبات التي يقدمها الموظفون المقيمون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

( عاشرا ) طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في البنود السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية .

( حادى عشر ) المنازعات الخاصة بمعقود الالتزام أو الاشغال العامة أو التوريد أو باى عقد ادارى آخر .

( ثانى عشر ) ادعاوى التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون .

( ثالث عشر ) الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا .

---

مسألة أولية في دعوى أصلية يتوقف الفصل فيها على الفصل في تلك المسألة ولو كانت الدعوى الأصلية قائمة أمام القضاء العادى في حدود اختصاصه وأثير النزاع في الجنسية وكان الفصل فيها يتوقف عليه الفصل في الدعوى ، اذ يتعين على المحكمة في هذه الحالة أن توقف الدعوى وتحدد الخصم ميعادا يستصدر فيه حكما نهائيا من مجلس الدولة في مسألة الجنسية ، واذا قصر الخصم في استصدار حكم نهائى في هذه المسألة في المدة المحددة كان للمحكمة أن تفصل في الدعوى بحالتها اما اذا رأت المحكمة ان وجه المسألة في الجنسية ظاهر بحيث لا يحتاج الأمر للفصل فيه بمعرفة مجلس الدولة أغفلت المسألة وحكمت في موضوع الدعوى على أساس ما ثبت لديها من وقائعها في شأن الجنسية وذلك عملا بالمادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية والمادة ١٢٩ من قانون المرافعات ( نقض محنى ١٩٨١/٥/١٦ - مودنتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١١٧١ ) .



## (رابع عشر) سائر المنازعات الادارية .

ويشترط في طلبات إلغاء القرارات الادارية النهائية أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

ويعتبر في حكم القرارات الادارية رفض السلطات الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح .

مادة ١١ - لا تختص محاكم مجلس الدولة بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة .

مادة ١٢ - لا تقبل الطلبات الآتية :

( أ ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية .

( ب ) الطلبات المقدمة رأسا بالطعن في القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة ( ١٠ ) وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي أصدرت للقرار أو الى الهيئات الرئاسية ولانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم . وتبين إجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس مجلس الدولة .

( أولا ) اختصاص محكمة القضاء الادارى :

مادة ١٣ - تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل في المسائل المنصوص عليها في المادة ( ١٠ ) عدا ما تختص به المحاكم الادارية والمحاكم التأديبية كما تختص بالفصل في الطعون التي ترفع اليها عن الأحكام الصادرة من المحاكم الادارية .



(\*) ويكون الطعن من ذوى الشأن أو من رئيس هيئة مفوضى الدولة ،  
وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم .

### ( ثانياً ) اختصاص المحاكم الادارية :

#### مادة ١٤ - تختص المحاكم الادارية :

١ - بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها في البنود ثلاثا  
ورابعا من المادة ( ١٠ ) متى كانت متعلقة بالموظفين الحوميين من المستوى  
الثاني والمستوى الثالث ومن يعادلهم . وفي طلبات التعويض المترتبة على  
هذه القرارات .

٢ - بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت  
والمستحقة لن ذكروا في البند السابق أو لورثتهم .

٣ - بالفصل في المنازعات الواردة في البند الحادى عشر من المادة  
( ١٠ ) متى كانت قيمة المنازعة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

### ( ثالثاً ) اختصاص المحاكم التأديبية :

مادة ١٥ - تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن  
المخالفات المالية والادارية التى تقع من :

( أولا ) العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة في وزارات الحكومة  
ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات  
العامة وما يتبعها من وحدات وبالشركات التى تضمن لها الحكومة حد أدنى  
من الأرباح .



(ثانياً) أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكّلة طبقاً لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ ، المشار إليه •

(ثالثاً) العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ممن تجاوز مرتبتهم خمسة عشر جنياً شهرياً •  
كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تسعاً وثلاث عشر من المادة العاشرة •

مادة ١٦ - يصدر رئيس المحكمة قراراً بالفصل في طلبات وقف أو مد وقف الإضمار المشار إليهم في المادة السابقة عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانوناً •

مادة ١٧ - يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعاً للمستوى الوظيفي للعامل وقت اقالة الدعوى وإذا تعدد العاملون المتقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة أعلاهم في المستوى الوظيفي هي المختصة بمحاكمتهم جميعاً •

ومع ذلك تختص المحكمة التأديبية للعاملين من المستوى الأول والثاني والثالث بمحاكمة جميع العاملين بالجمعيات والشركات والهيئات الخاصة المنصوص عليها في المادة (١٥) •

مادة ١٨ - تكون محاكمة العاملين المنسوبة اليهم مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التي وقعت في دائرة اختصاصها المخالفة أو المخالفات المذكورة • فإذا تعذر تعيين المحكمة عينها رئيس مجلس الدولة بقرار منه •

مادة ١٩ - توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشؤون من تجرى محاكمتهم •



على أنه بالنسبة الى العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديدھا قرار من رئيس الجمهورية والعاملين بالشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح فتكون الجزاءات :

- ١ - الإنذار •
  - ٢ - الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين •
  - ٣ - خفض المرتب •
  - ٤ - تنزيل الوظيفة •
  - ٥ - العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع •
- مادة ٢٠ - لا تجوز إقامة الدعوى التأديبية على العاملين بعد انتهاء خدمتهم الا في الحالتين الآتيتين :
- ١ - إذا كان قد بدىء في التحقيق أو المحاكمة قبل انتهاء الخدمة •
  - ٢ - إذا كانت المخالفة من المخالفات المالية التي يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق قبل ذلك •
- مادة ٢١ - الجزاءات التأديبية التي يجوز للمحاكم التأديبية توقيعها على من ترك الخدمة هي :

- ١ - غرامة لا تقل عن خمسة جنيھات ولا تتجاوز الأجر الاجمالى الذى كان يتقاضاه العامل فى الشهر الذى وقعت فيه المخالفة •
- ٢ - الحرمان من المعاش مدة لا تزيد على ٣ أشهر •
- ٣ - الحرمان من المعاش فيما لا يتجاوز الربع •



وفي جميع الأحوال يجوز للمحكمة التأديبية في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو الدعوى وقف صرف جزء من المعاش أو الكفاة بما لا يجاوز الربع إلى حين انتهاء المحاكمة .

ويستوفى المبلغ المنصوص عليه في البندين ١ ، ٢ بالمصم من المعاش في حدود الربع شهريا أو من الكفاة أو المال المخدّر أن وجد أو بطريق الحجز الإداري .

مادة ٢٢ - أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون .

ويعتبر من ذوي الشأن في الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات و مدير النيابة الإدارية .

وعلى رئيس هيئة مفوضي الدولة بناء على طلب من العامل المقتول أن يقيم الطعن في حالات الفصل من الوظيفة .

( رابعا ) اختصاص المحكمة الإدارية العليا :

مادة ٢٣ - يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأديبية وذلك في الأحوال الآتية :

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

٢ - إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم .

٣ - إذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

ويكون لذوي الشأن ولرئيس هيئة مفوضي الدولة أن يطعن في تلك



الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الأحوال التى يوجب عليه القانون فيها الطعن فى الحكم .

أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى فى الطعون المقامة أمامها فى أحكام المحاكم الإدارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة مفوضى الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك إذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو إذا كان الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانونى لم يسبق لهذه المحكمة تقريره .

### الفصل الثالث

#### الإجراءات

#### ( أولا ) الإجراءات أمام محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية :

بمادة ٢٤ - ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصلحة العامة أو اعلان صاحب الشأن به (١) .

وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الإدارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ، ويجب أن يبت فى التظلم قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه . وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا ، ويعتبر مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه .

---

(١) صدر القرار الجمهورى رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم النشرات المصلحية وإجراءات التظلم الإدارى ( الجريدة الرسمية فى ١٢/٤/١٩٥٩ - العدد ٧٢ ) .



ويكون ميعاد رفع الدعوى بالظمن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

مادة ٢٥ - يقدم للطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المصامين المقبولين أمام تلك المحكمة . وتتضمن العريضة عدا البيانات العامة المتلفة باسم الطالب ومن يوجه اليهم الطلب وصفاتهم وحال اقامتهم موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار ان كان مما يجب التظلم منه ونتيجة التظلم وبياننا بالمستندات المؤيدة للطلب ويرفق بالعريضة صورة أو ملخص من القرار المطعون فيه .

وللطالب أن يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها أسانيد الطلب وعليه أن يودع قلم كتاب المحكمة عدا الأصول عدا كلفيا من صور العريضة والمذكورة وحافطة بالمستندات .

وتعلن العريضة ومرفقاتها الى الجهة الادارية المختصة والى ذوى الشأن في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديمها ويتم الاعلان بطريق البريد بخطاب موصى عليه مصحوب بطلم وصول .

ويعتبر مكتب المحامى الموقع على العريضة محلا مختارا للطالب كما يعتبر مكتب المحامى الذى ينوب عن ذوى الشأن في تقديم ملاحظاتهم محلا مختارا لهم ، كل ذلك الا اذا عينوا محلا مختارا غيره .

مادة ٣٦ - على الجهة الادارية المختصة أن تودع قلم كتاب المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلائها مذكرة بالبيانات والملاحظات المتلفة بالدعوى مشفوعة بالمستندات والأوراق الخاصة بها .

ويكون للطالب أن يودع قلم كتاب المحكمة مذكرة بالرد مشفوعة بما يكون لديه من مستندات في المهلة التى يحددها له المفوض اذا رأى وجها لذلك فاذا استعمل الطالب حقه في الرد كان الجهة الادارية أن تودع مذكرة بملاحظاتها على هذا الرد مع المستندات في مدة مماثلة .



ويجوز لرئيس المحكمة في أحوال الاستعجال أن يصدر أمرا غير قابل للطعن بتقصير الميعاد المبين في الفقرة الأولى من هذه المادة ويمنح الأمر الى ذوى الشأن خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدوره وذلك بطريق البريد ويسرى الميعاد المقصر من تاريخ الاعلان .

ويقوم قلم كتاب المحكمة خلال أربعة وعشرين ساعة من انقضاء الميعاد في الفقرة الأولى بإرسال طلف الأوراق الى هيئة مفوضى الدولة المحكمة .

مادة ٢٧ - تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة والمفوض الدولة في سبيل تهيئة الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول على ما يكون لازما من بيانات وأوراق وأن يأمر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التى يرى لزوم تحقيقها أو بدخول شخص ثالث في الدعوى أو بتكليف ذوى الشأن بتقديم مذكرات أو مستندات تكميلية وغير ذلك من اجراءات التحقيق فى الأجل الذى يحدده لذلك .

ولا يجوز فى سبيل تهيئة الدعوى تكرار التأجيل لسبب واحد .

ومع ذلك يجوز للمفوض اذا رأى منح أجل جديد أن يحكم على طالب التأجيل بقرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات يجوز منحها للطرف الآخر .

ويودع المفوض - بعد اتمام تهيئة الدعوى - تقريراً يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبباً ، ويجوز لذوى الشأن أن يطلبوا على تقرير المفوض بقلم كاتب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم .

وفيفصل المفوض فى طلبات الاعفاء من الرسوم .

مادة ٢٨ - لمفوض الدولة أن يعرض على الطرفين تسوية النزاع



على أساس المبادئ القانونية التي ثبت عليها قضاء المحكمة الادارية العليا ، خلال أجل يحدده فإن تمت التسوية أثبتت في محضر يوقع من الخصوم أو وكلائهم ، وتكون للمحضر في هذه الحالة قوة السند التنفيذي ، وتطعى صورته وفقا للقواعد المقررة لاعطاء صور الأحكام ، وتستبعد القضية من الجدول لانتفاء النزاع فيها . وإن لم تتم التسوية جاز للمحكمة عند الفصل في الدعوى أن تحكم على المعارض على التسوية بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها ويجوز منحها للطرف الآخر .

مادة ٢٩ - تقوم هيئة مفوضي الدولة خلال ثلاثة أيام من تاريخ ايداع التقرير المشار اليه في المادة ٢٧ بعرض ملف الأوراق على رئيس المحكمة لتحين تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى .

مادة ٣٠ - يكون توزيع القضايا على دوائر المحكمة بمراعاة نوعها طبقا للنظام الذي تبينه اللائحة الداخلية للمجلس .

ويبلغ تلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ويجوز في حالة الضرورة تقصيره الى ثلاثة أيام .

مادة ٣١ - لرئيس المحكمة أن يطلب الى ذوى الشأن أو الى المفوض ما يراه لازما من ايضاحات .

ولا تقبل المحكمة أى دفع أو طلب أو أوراق مما كان يلزم تقديمه قبل احالة القضية الى الجلسة الا اذا ثبت لها أن أسباب ذلك الدفع أو الطلب أو تقديم تلك الورقة طرأت بعد الاحالة أو كان الطالب يجهلها عند الاحالة .

ومع ذلك اذا رأت المحكمة تحقيقا للمدالة قبول دفع أو طلب أو ورقة جديدة جاز لها ذلك مع جواز الحكم على الطرف الذى وقع منه الاهمال بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها يجوز منحها للطرف الآخر . على أن



الدفع والأسباب المتعلقة بالنظام العام يجوز ابدؤها في أى وقت كما يجوز للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها .

مادة ٣٢ - إذا رأت المحكمة ضرورة إجراء تحقيق مباشرته بنفسها في الجلسة أو قام به من تنعده بذلك من أعضائها أو من المفوضين .

مادة ٣٣ - يصدر الحكم في الدعوى في جلسة علنية .

### ( ثانيا ) الاجراءات أمام المحاكم القضائية :

مادة ٣٤ - تقام الدعوى التأديبية من انفيابة الادارية بإيداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ، ويجب أن يتضمن القرار المذكور بيانا بأسماء العاملين وفئاتهم والمخالفات المنسوبة انيهم والنصوص القانونية الواجبة التطبيق .

وتتظر الدعوى في جلسة تمعد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ايداع هذه الأوراق قلم كتاب المحكمة ، ويتولى رئيس المحكمة تحديدها خلال الميعاد المذكور على أن يقوم قلم كتاب المحكمة بإعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ ايداع الأوراق . ويكون الاعلان في محل اقامة المعلن اليه أو في محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

ويتم اعلان أفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم - ممن تسرى في شأنهم أحكام هذا القانون - بتسليمه الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة .

مادة ٣٥ - تفصل المحكمة التأديبية في القضايا التي تحال اليها على وجه السرعة وعلى الوزراء والرؤساء المختصين موافاة المحكمة بما تطلبه من بيانات أو ملفات أو أوراق لازمة للفصل في الدعوى خلال أسبوع من تاريخ الطلب .



ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى أكثر من مرة لذات السبب على ألا تجاوز فترة التأجيل أسبوعين .

وتصدر المحكمة حكمها في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ إحالة الدعوى إليها .

**مادة ٣٦ —** للمحكمة استجواب العامل المقدم للمحاكمة وسماع الشهود من العاملين وغيرهم ويكون أداء الشهادة أمام المحكمة بعد حلف اليمين ويسرى على الشهود فيما يتعلق بالتخلف عن الحضور والامتناع عن أداء الشهادة أو شهادة الزور الأحكام المقررة لذلك قانونا وتحذر المحكمة محضرا بما يقع من الشاهد وتحيله الى النيابة العامة اذا رأت في الأمر جريمة .

وإذا كان الشاهد من العاملين الذين تختص المحاكم التأديبية بمحاكمتهم وتخلف عن الحضور بعد تأجيل الدعوى وأخطره بالجلسة المحددة مرة أخرى أو امتنع عن أداء الشهادة ، جاز للمحكمة أن تحكم عليه بالانذار أو الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين

**مادة ٣٧ —** للعامل المقدم الى المحاكمة التأديبية أن يحضر جلسات المحاكمة أو أن يوكل عنه محاميا ، وله أن يمدى دفاعه كتابة أو شفاهة ، وللمحكمة أن تقرر حضوره شخصيا .

**مادة ٣٨ —** تتم جميع الاخطارات والاعلانات بالنسبة للدعوى المنظورة أمام المحاكم التأديبية بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٣٤) .

**مادة ٣٩ —** اذا رأت المحكمة أن الواقعة التي وردت بأمر الاحالة أو غيرها من الوقائع التي تضمنها التحقيق تكون جريمة جنائية أحالتها الى النيابة العامة للتصرف فيها وفصلت في الدعوى التأديبية .

ومع ذلك اذا كان الحكم في دعوى تأديبية تتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل في الثانية .



ولا يمنع وقف الدعوى من استمرار وقف العامل .

وعلى النيابة الادارية تمجيل نظر الدعوى بمجرد زوال سبب الوقف .

مادة ٤٠ - تقصل المحكمة في الواقعة التي وردت بقرار الاحالة ، ومع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة الادارية التصدى لوقائع لم ترد في قرار الاحالة وألحكم فيها اذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الأوراق ، وبشرط أن تمنح العامل أجلا مناسباً لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك .

مادة ٤١ - للمحكمة أن تقيم الدعوى على عاملين من غير من قدموا للمحاكمة أمامها اذا قامت لديها أسباب جدية بوقوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحالة يجب منحهم أجلا مناسباً لتحضير دفاعهم اذا طلبوا ذلك ، وتحال الدعوى برمتها الى دائرة أخرى بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة .

مادة ٤٢ - مع مراعاة ما هو منصوص عليه في قانون نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه يعمل عند نظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المدة العاشرة بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث - أولا - من البلب الأول من هذا القانون عدا الأحكام المتعلقة بهيئة مفوضى الدولة .

مادة ٤٣ - لا يجوز تأجيل النطق بالحكم أكثر من مرة ، وتصدر الأحكام مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء .

( ثالثاً ) لاجراءات أمام المحكمة الادارية العليا :

مادة ٤٤ - ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم الطعون فيه .



ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتوقعة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه .

ويجب على ذوى الشأن عند التقرير بالطعن أن يودعوا خزانة المجلس كفاية مقدارها عشرة جنيهات تقضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها فى حالة الحكم برفض الطعن ، ولا يسرى هذا الحكم على الطعون التى ترفع من الوزير المختص وهيئة مفوضى الدولة ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ومدير النيابة الادارية .

مادة ٤٥ — يجب على قلم كتاب المحكمة ضم ملف الدعوى الطعون فى الحكم الصادر فيها قبل إحالتها الى هيئة مفوضى الدولة .

مادة ٤٦ — تنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع ايضاحات مفوضى الدولة وذوى الشأن ان رأى رئيس الدائرة وجها لذلك واذا رأت دائرة فحص الطعون أن الطعن جدير بالعرض على المحكمة الادارية العليا ، اما لأن الطعن مرجح القبول أو لأن الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانونى لم يسبق للمحكمة تقريره أصدرت قرارا بإحالة اليها . أما اذا رأت — بالجماع الآراء — أنه غير مقبول شكلا أو باطل أو غير جدير بالعرض على المحكمة حكمت برفضه .

ويكتفى بذكر القرار أو الحكم بمضمر الجلسة . وتبين المحكمة فى المحضر بايجاز وجهة النظر اذا كان الحكم صادرا بالرفض ، ولا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن .

واذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا يؤشر قلم كتاب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطر ذوى الشأن وهيئة مفوضى الدولة بهذا القرار .



مادة ٤٧ - تسرى القواعد المقررة لفنظر الطمن أمام المحكمة الادارية العليا على الطمن أمام دائرة فحص الطعون .

ويجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الادارية العليا من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون في اصدار قرار الاحالة .

مادة ٤٨ - مع مراعاة ما هو منصوص عليه بالنسبة الى المحكمة الادارية العليا يعمل أملمها بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث - أولا - من الباب الأول من هذا القانون .

#### رابعا احكام عامة :

مادة ٤٩ - لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها .

وبالنسبة الى القرارات التي لا يقبل طلب الغائها قبل التظلم منها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها ، على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه اذا كان صادرا بالفصل ، فاذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الالغاء في الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه .

مادة ٥٠ - لا يترتب على الطمن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم الطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك .

كما لا يترتب على الطمن أمام محكمة القضاء الاداري في الأحكام الصادرة من المحاكم الادارية وقف تنفيذها الا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك .

مادة ٥١ - يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء



الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر في المواعيد والأحوال المخصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الاجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام المحاكم .

ولا يقترب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك وإذا حكم بعدم قبول الطعن أو برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيتها فضلا عن التعويض اذا كان له وجه .

**مادة ٥٢ -** تسرى في شأن جميع الأحكام ، القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه على أن الأحكام الصادرة بالائفاء تكون حجة على الكافة .

**مادة ٥٣ -** تسرى في شأن رد مستشارى المحكمة الادارية العليا القواعد المقررة لرد مستشارى محكمة النقض وتسرى في شأن رد مستشارى محكمة القضاء الادارى والمحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا القواعد المقررة لرد مستشارى محاكم الاستئناف .

وتسرى في شأن رد أعضاء المحاكم الادارية والمحاكم التأديبية الأخرى القواعد المقررة لرد للقضاة .

**مادة ٥٤ -** الأحكام الصادرة بالائفاء تكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية :

« على الوزراء و رؤساء المصالح المختصين تنفيذ هذا الحكم واجراء مقتضاه » .

أما الأحكام الأخرى فتكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية :

« على الجهة التى يناف بها التنفيذ أن تبادر اليه متى طلب منها وعلى



السلطات المختصة أن تعين على إجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك .

مادة ٥٤ مكررا ( مضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ) إذا تبين لاحدى دوائر المحكمة الادارية العليا عند نظر أحد الطعون انه صدرت منها أو من احدى دوائر المحكمة أحكام سابقة يخالف بعضها البعض أو رأت المدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة صادرة من المحكمة الادارية العليا ، تعين عليها احالة الطعن الى هيئة تشكها الجمعية العامة لتلك المحكمة في كل عام قضائي من أحد عشر مستشيرا برئاسة رئيس المحكمة أو الأقدم فالأقدم من نوابه .

ويجب على سكرتارية المحكمة أن تعرض ملف الدعوى خلال ثلاثة أيام من صدور قرار الاحالة على رئيس المحكمة ليعين تاريخ الجلسة التي ستعقد فيها الدعوى .

ويعطى الخصوم بهذا التاريخ قبل حلوله بأربعة عشر يوما على الأقل وتصدر الهيئة المذكورة أحكامها بأغلبية سبعة أعضاء على الأقل .

### الفصل الرابع الجمعيات العمومية للمحاكم

مادة ٥٥ - تجتمع كل من المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الاداري بهيئة جمعية عمومية للنظر في المسائل المتصلة بنظامها وأمرها الداخلية وتوزيع الأعمال بين أعضائها أو بين دوائرها .

وتتألف الجمعية العمومية لكل محكمة من جميع مستشاريها العاملين بها ، وتدعى إليها هيئة المفوضين ويكون لأمثلها صوت محدود في الدائرة .

وتدعى للاعتقاد بناء على طلب رئيس المجلس أو رئيس المحكمة أو



ثلاثة من أعضائها أو بناء على طلب رئيس هيئة المفوضين ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها وتكون الرئاسة لأقدم الحاضرين •

ويجوز لرئيس المجلس أن يحضر أية جمعية عمومية وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة •

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين ، وإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذى منه الرئيس •

مادة ٥٦ - تجتمع المحاكم الادارية بهيئة جمعية عمومية تتألف من جميع أعضائها وذلك للنظر فى المسائل المتعلقة بنظامها وأمورها الداخلية ، وتدعى للانعقاد بناء على طلب رئيس المجلس أو نائب رئيس المجلس المختص لهذه المحاكم أو رئيس هيئة المفوضين أو ثلاثة من أعضائها على الأقل ، ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها •

وتدعى إليها هيئة المفوضين ويكون لعضائها صوت محدود فى المداولة ، وتكون الرئاسة لنائب رئيس المجلس لهذه المحاكم وفى حالة غيابه لأقدم الحاضرين •

ويجوز لرئيس المجلس أن يحضر أية جمعية عمومية وفى هذه الحالة تكون له الرئاسة •

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين وإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذى منه الرئيس ، وتبلغ القرارات الى رئيس المجلس ولا تكون نافذة الا بعد تصديقه عليها بعد أخذ رأى نائب رئيس المجلس المختص لهذه المحاكم •

مادة ٥٧ - تجتمع المحاكم التأديبية بهيئة جمعية عمومية تتألف من جميع أعضائها للنظر فى المسائل المتعلقة بنظامها وأمورها الداخلية وتوزيع الأعمال بين دوائرها •



وتعقد الجمعية بناء على طلب رئيس المجلس أو نائب رئيس المجلس للمحاكم التأديبية أو ثلاثة من أعضائها على الأقل .

وتسرى أحكام المادة السابقة فيما يتعلق بصحة انعقاد الجمعية العمومية ورئاستها والقرارات التي تصدرها .

## الباب الثاني

### قسم الفتوى والتشريع

#### الفصل الأول

##### قسم الفتوى

مادة ٥٨ - يتكون قسم الفتوى من ادارات مختصة لرياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة ، ويرأس كل ادارة منها مستشار أو مستشار مساعد ، ويعين عدد الادارات وتحدد دوائر اختصاصها بقرار من الجمعية العمومية للمجلس .

وتختص الادارات المذكورة بإبداء الرأي في المسائل التي يطلب الرأي فيها من الجهات المبينة في الفقرة الأولى ويفحص التظلمات الادارية .

ولا يجوز لأية وزارة أو هيئة علمة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار «محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء الادارة المختصة .

مادة ٥٩ - يجوز أن ينتدب برياسة الجمهورية وبرياسة مجلس الوزراء وبالوزارات وبالمحافظات والهيئات العامة بناء على طلب رئيس رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أو المحافظين أو رؤساء تلك الهيئات مستشارون مساعدون أو نواب للعمل كمفوضين لمجلس الدولة للاستمانة بهم في دراسة الشئون القانونية والتظلمات الادارية



ومتابعة ما يهم رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمحافظات والهيئات العامة لدى المجلس أو ما للمجلس لديها من مسائل تدخل في اختصاصه طبقا للقوانين والنوائح .

ويعتبر المفوض ملحقا بإدارة الفتوى المختصة بشؤون الجهة التي يعمل فيها .

وتبين اللائحة الداخلية للنظام الذي يسير عليه هؤلاء المفوضون في أعمالهم .

مادة ٦٠ - يجتمع رؤساء الإدارات ذات الاختصاصات المتجانسة بهيئة لجان يرأسها نائب رئيس المجلس المختص وتبين كيفية تشكيلها وتحديد دوائر اختصاصها في اللائحة الداخلية .

كما يجوز بقرار من الجمعية العمومية للمجلس إنشاء لجنة أو أكثر تتخصص في نوع معين من المسائل يمتد اختصاصها الى جميع ادارات الفتوى ويتضمن قرار الجمعية طريقة تشكيلها .

ويجوز أن يحضر اجتماعات اللجنة مستشارون مساعدون ونواب ومندوبون من الإدارات المختصة وأن يشتركوا في مدلولاتها ولا يكون للنواب أو لأمندوبين صوت محدود في المداولات .

مادة ٦١ - لرئيس إدارة الفتوى أن يحيل الى اللجنة المختصة ما يرى حالته انها لأهميته من المسائل التي ترد اليه لبدء الرأي فيها ، وعليه أن يحيل الى اللجنة المسائل الآتية :

( أ ) كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارء الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة .

( ب ) عقود التوريد والإصقال العامة ، وعلى وجه العموم كل عقد يرتب حقوقا أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو عليها إذا زادت قيمته على خمسين ألف جنيه .



(ج) الترخيص في تأسيس الشركات التي ينص القانون على أن يكون  
انشائها بقرار من رئيس الجمهورية .

(د) المسائل التي يرى فيها أحد المستشارين رأيا يخالف فتوى صدرت  
من إحدى إدارات قسم الفتوى أو لجلته .

ويجوز لرئيس المجلس أن يعمد الى إدارة الفتوى التي يكون مقرها  
خارج القاهرة بمباشرة اختصاص اللجنة .

## الفصل الثاني

### قسم التشريع

مادة ٦٢ - يشكل قسم التشريع من أحد نواب رئيس المجلس ومن  
عدد كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين ويلحق به نواب  
ومندوبون .

وعند انقضاء القسم يتولى رئاسته نائب رئيس المجلس وفي حالة  
غيابه أقدم مستشاري القسم ، وعليه أن يدعو رئيس إدارة الفتوى  
المختصة عند نظر التشريعات الخاصة بإدارته للاشتراك في المداولات  
ويكون له صوت محدود فيها ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات  
الحاضرين .

مادة ٦٣ - على كل وزارة أو مصلحة قبل استصدار أى قانون  
أو قرار من رئيس الجمهورية ذى صفة تشريعية أو لائحة أن تعرض  
الشروع المقترح على قسم التشريع لمراجعة صياغته ، ويجوز لها أن  
تمهد اليه بأعداد هذه التشريعات .

مادة ٦٤ - تقوم بمراجعة صياغة التشريعات التي يرى رئيس مجلس  
الوزراء أو أحد الوزراء أو رئيس مجلس الدولة نظرها على وجه الاستعجال  
لجنة تشكل من رئيس قسم التشريع أو من يقوم مقامه وأحد مستشاري  
القسم يندبه رئيس القسم ورئيس إدارة الفتوى المختصة .



## الفصل الثالث

## الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

مادة ٦٥ - تشكل الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع برئاسة نائب لرئيس المجلس وعضوية نواب رئيس المجلس بقسمى الفتوى والتشريع ومتشأرى قسم التشريع ورؤساء إدارات الفتوى .

مادة ٦٦ - تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

( أ ) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

( ب ) المسائل التى ترى فيها احدى لجان قسم الفتوى رأيا يخالف فتوى صدرت من لجنة أخرى أو من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

( ج ) المسائل التى ترى احدى لجان قسم الفتوى أحالتها إليها لأهميتها .

( د ) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض (١) .

(١) حكمت محكمة النقض بأن القضاء العادى - وعلى ما هو مقرر فى هذه لمحكمة - هو صاحب الولاية العامة فى نظر المنازعات المدنية والتجارية وإن أى قيد يضعه المشرع للحد من هذه الولاية - ولا يخالف به أحكام الدستور - يعتبر امتناعا واردا على أصل عام ومن ثم يجب عدم التوسع فى تفسيره - لما كان ذلك وكان النص فى المادة ٦٦ من القانون ٤٧ سنة ١٩٧٢ =



ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين •

ويجوز لمن طلب ابداء الرأى فى المسائل المنصوص عليها فى الفقرة ( أ ) أن يحضر بنفسه جلسات الجمعية عند النظر فى هذه المسائل ، كما يجوز له أن يندب من يراه من ذوى الخبرة كمستشارين غير عادين وتكون لهم - - وان تعددوا - - صوت واحد فى المداولات •

كما تختص الجمعية العمومية بمراجعة مشروعات القوانين وقرارات

بتنظيم مجلس الدولة على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسببا فى المسائل والمواضيع الآتية (أ) ... (ب) ... (ج) ... (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين » يدل على أن المشرع لم يسبغ على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ولاية القضاء فى المنازعات التى تقوم بين فروع السلطة التنفيذية ذلك أن هذه الجمعية ليست من بين ما يتألف منه القسم القضائى بمجلس الدولة ولا تتبع عند طرح المنازعة عليها الاجراءات التى رسمها قانون المرافعات أو أية قواعد اجرائية أخرى تقوم مقامها وتتوافر بها سمات اجراءات التقاضى وضمنائته - وهى على هذا النحو لا تعد من جهات القضاء أو الجهات ذات الاختصاص القضائى وإنما تختص فقط بمهمة الافتاء فى المنازعات بإبداء الرأى مسببا على ما أقصحه عنه صدر النص السالف - ولا يؤثر فى ذلك ما أضفاه المشرع على رأيها من صفة الالتزام للجانبين لأن هذا الرأى الملزم لا يتجاوز حد الفتوى ولا يرقى به نص المادة ٦٦ المشار إليها الى مرتبة الأحكام فلا يجوز الرأى الذى تبديه بشأن ما يطرح عليها حجية الأمر المقضى - لما كان ذلك وكان المشرع لم يضع - على أى وجه - قيودا يحول بين هذه الجهات وبين اللجوء مباشرة الى جهة القضاء للحصول على حكم قابل للتنفيذ الجبرى وكانت المنازعة المطروحة هى مما تختص به جهة القضاء العادية فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة ( نقض مدنى ١٩٨٤/٣/٢٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - الفقرة ٣٤٠ ) •



رئيس الجمهورية ذات الصفة التشريعية واللوائح التي يرى قسم التشريع احالتها اليها لأهميتها •

مادة ٦٧ - تبين اللائحة الداخلية للمجلس نظام العمل في ادارات قسم الفتوى ولجانه وقسم التشريع ، كما تبين اختصاص كل عضو من أعضاء ادارات الفتوى والمسائل التي يبت فيها كل منهم بصفة نهائية • ويجوز عند الاقتضاء أن ينوب المستشارون المساعدون عن المستشارين في اختصاصهم •

### الفصل الثالث

#### احكام عامة

مادة ٦٨ - تشكل الجمعية العمومية لمجلس الدولة من جميع المستشارين ويتولى رئاستها رئيس المجلس وعند غيابه أقدم الحاضرين من نواب الرئيس ثم من المستشارين •

وتدعى الجمعية للانعقاد بناء على طلب الرئيس أو خمسة من أعضائها ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها وتختص الجمعية العمومية عدا ما هو مبين في هذا القانون باصدار اللائحة الداخلية للمجلس •

مادة ٦٨ مكررا ( مضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ) ينشأ بمجلس الدولة مجلس خاص للشئون الادارية برئاسة رئيس مجلس الدولة وعضوية أقدم ستة من نواب رئيس المجلس وعند غياب أحدهم أو وجود مانع لديه يطل محله الأقدم فالأقدم من نواب رئيس المجلس •

ويختص هذا المجلس بالنظر في تعيين أعضاء مجلس الدولة وتحديد أقدمياتهم وترقياتهم ونقلهم وتدابير خارج المجلس واعارتهم



والتظلمات المتصلة بذلك وكذلك سائر شئونهم على الوجه المبين في هذا القانون .

ويجب أخذ رأيه في مشروعات القوانين المتصلة بمجلس الدولة .

ويجتمع هذا المجلس بدعوة من رئيسه وتكون جميع مداولاته سرية وتصدر القرارات بأغلبية أعضائه .

**مادة ٦٩** - يقدم رئيس مجلس الدولة كل سنة كلما رأى ضرورة لذلك تقريراً الى رئيس مجلس الوزراء يتضمن ما أظهرته الأحكام أو البحوث من نقص في التشريع القائم أو غموض فيه أو حالات اساءة استعمال السلطة من أية جهة من جهات الادارة أو مجاوزة تلك الجهات لسلطتها .

**مادة ٧٠** - ينوب رئيس مجلس الدولة عن المجلس في صلاته بالخبر ، ويرأس الجمعية العمومية للمجلس ، ويجوز له أن يحضر جلسات الجمعية العمومية لنفسه الفتوى والتشريع ولجانه وجلسات قسم التشريع وتكون له الرئاسة في هذه الحالات .

ويشرف رئيس المجلس على أعمال أقسام المجلس المختلفة وتوزيع العمل بينها كما يشرف على الأعمال الادارية وعلى الامانة العامة للمجلس .

وعند غياب الرئيس أو خلو منصبه يحلّ محله في اختصاصاته الأقدم فالأقدم من نواب الرئيس .

**مادة ٧١** - يعاون رئيس المجلس في تنفيذ اختصاصاته المبينة في المادة السابقة أمين علم من درجة مستشار مساعد على الأقل ينتخب بقرار من رئيس المجلس .



**مادة ٧٢ -** يشكل بالأمانة لمجلس الدولة مكتب فنى برئاسة الأمين العام ، ويندب أعضاؤه بقرار من رئيس المجلس من بين المستشارين الساعدين والنواب والمندوبين ، ويلحق به عدد كاف من الموظفين الإداريين والكتابيين •

ويختص المكتب الفنى باعداد البحوث التى يطلب اليها رئيس المجلس القيام بها ، كما يشرف على أعمال الترجمة والمكتبة واصدار مجلة المجلس ومجموعات الأحكام والفتاوى وتبويبها وتنسيقها •

### الباب الرابع

### فى نظام أعضاء مجلس الدولة

### الفصل الاول

### فى التعيين والترقية وتحديد الأقدمية

**مادة ٧٣ -** ( البند رقم (٧) يستبدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ )  
يشترط فحين يمين عضوا فى مجلس الدولة :

- ١ - أن يكون مصرياً متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة •
- ٢ - أن يكون حاصلًا على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق بصحوية مصر العربية أو على شهادة أجنبية معادلة لها وأن ينجح فى الحالة الأخيرة فى امتحان المعادلة طبقاً للقوانين واللوائح الخاصة بذلك •
- ٣ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة •
- ٤ - ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب لأمر منخل بالشرف ولو كان قد رد إليه اعتباره •
- ٥ - أن يكون حاصلًا على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا أحدهما فى العلوم الإدارية أو القانون العام إذا كان التعيين فى وظيفة مندوب •



٦ - ألا يكون متزوجاً بأجنبية ، ومع ذلك يجوز باذن من رئيس الجمهورية الاعفاء من هذا الشرط اذا كان متزوجاً بمن تنتمى بجنسيتها الى احدى البلاد العربية .

٧ - ألا تقل سن من يعين مستشاراً بالمحكم عن ثمان وثلاثين سنة ولا تقل سن من يعين عضواً بالمحكمة الادارية والتأديبية عن ثلاثين سنة ولا تقل سن من يعين مندوباً مساعداً عن تسع عشر سنة .

مادة ٧٤ - مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة يكون التعيين في وظائف مجلس الدولة بطريق الترقية من الوظائف التي تسبقها مباشرة . على أنه يجوز أن يعين رأساً من غير أعضاء المجلس في الوظائف المنصوص عليها في المواد التالية وبالشروط المقررة بها وذلك في حدود ربع عدد الدرجات الخالية في كل وظيفة خلال سنة مالية كاملة .

ولا يدخل في هذه النسبة وظائف المندوبين والوظائف التي تملأ بالتبادل بين شاغليها ومن يحل محلهم من خارج المجلس وكذلك الوظائف المنشأة .

مادة ٧٥ - يعتبر المندوب المساعد معيناً في وظيفة مندوب من أول يناير التالي لحصوله على الدبلوم المنصوص عليها في البند ( ٥ ) من المادة ٧٣ متى كانت التقارير المقدمة عنه مرضية .

ويجوز أن يعين مباشرة في وظيفة مندوب الحاصلون على هذين الدبلوماس من الفئات الآتية :

( أ ) المندوبون السابقون بمجلس الدولة .

( ب ) من يشغلون وظيفة وكيل النائب العام أو وكيل النيابة الادارية أو محام بادارة قضايا الحكومة .



(ج) المعيدون في كلية الحقوق أو في مادة القانون بجامعة جمهورية مصر العربية متى أمضى المعيد ثلاث سنوات في عمله وكان راتبه يدخل في حدود مرتب مندوب .

(د) المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الاعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي متى أمضى كل منهم ثلاث سنوات في عمله .

(هـ) المحامون المشتغلون أمام المحاكم الابتدائية مدة سنة على الأقل .

مادة ٧٦ - يجوز أن يعين في وظيفة نائب من الفئة (ب) :

(أ) النواب السابقون بمجلس الدولة .

(ب) قضاة المحاكم الابتدائية وكلاء النائب العام من الفئة الممتازة وكلاء النيابة الادارية من الفئة الممتازة والنواب بإدارة قضايا الحكومة .

(ج) أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق وأعضاء هيئة تدريس القانون بجامعة جمهورية مصر العربية والمشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الاعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي متى أمضوا جميعا تسع سنوات متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة نقيب من الفئة (ب) أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .

(د) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا فعلا لمدة تسع سنوات المحاماة أو أى عمل يعتبر بقرار يصدر من المجلس الاعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي .

مادة ٧٧ - يجوز أن يعين في وظيفة نائب من الفئة (أ) :

(أ) النواب السابقون بمجلس الدولة الذين شغلوا هذه الدرجة خمس سنوات على الأقل .



(ب) قضاة المحاكم الابتدائية ووكلاء النائب العام من الفئة الممتازة ووكلاء النيابة الادارية من الفئة الممتازة والنواب بإدارة قضايا الحكومة الشاغون لوظائف معادلة بتلك الجهات .

(ج) الأساتذة المساعدون بكليات الحقوق وأساتذة القانون والمساعدون بجامعة جمهورية مصر العربية والمستقلون بعمل يعتبر بقرار يصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي متى أمضوا أربع عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات معادلة لدرجة نائب من الفئة (أ) أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .

(د) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة تسع سنوات متتالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي مدة أربع عشرة سنة .

مادة ٧٨ - يجوز أن يعين في وظيفة مستشار مساعد من الفئة (ب) :

(أ) المستشارون المساعدون السابقون بمجلس الدولة .

(ب) رؤساء المحاكم الابتدائية والمستشارون المساعدون بإدارة قضايا الحكومة ورؤساء النيابة الادارية .

(ج) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعة جمهورية مصر العربية أو الأساتذة المساعدون بهذه الجامعات الذين أمضوا في وظيفة أستاذ مساعد مدة لا تقل عن خمس سنوات .

(د) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثنتى عشرة سنة متتالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي مدة سبع عشرة سنة .



( هـ ) المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيراً للعمل القضائي ممن أمضوا سبع عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة مستشار مساعد من الفئة ( ب ) أو يتقاضون مرتباً يدخل في حدود هذه الدرجة .

مادة ٧٩ - يجوز أن يعين في وظيفة مستشار مساعد من الفئة ( أ ) :

( أ ) المستشارون المساعدون السابقون بمجلس الدولة الذين أمضوا في هذه الدرجة ثلاث سنوات على الأقل .

( ب ) الرؤساء بالمحاكم الابتدائية ورؤساء النيابة العامة والنيابة الادارية والمستشارون المساعدون بادرارة قضايا الحكومة الشاغلون لوظائف معادلة بتلك للجهات .

( ج ) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعةات جمهورية مصر العربية الذين أمضوا في وظيفة أستاذ مدة لا تقل عن سنتين .

( د ) المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الاعلى للهيئات القضائية نظيراً للعمل القضائي مدة عشرين سنة وكانوا في درجات مماثلة لدرجة مستشار مساعد من الفئة ( أ ) أو يتقاضون مرتباً يدخل في حدود هذه الدرجة .

( هـ ) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف خمس عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلاً أو أى عمل يعتبر بقرار من المجلس الاعلى للهيئات القضائية نظيراً للعمل القضائي مدة عشرين سنة .

مادة ٨٠ - يجوز أن يعين في وظيفة مستشار :

( أ ) المستشارون السابقون بمجلس الدولة .

( ب ) المستشارون بمحاكم الاستئناف والمحامون العاملون بالنيابة العامة



والوكلاء العامون بالنيابة الادارية والمستشارون بإدارة قضايا الحكومة .

- ( ج ) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعة مصر العربية الذين أمضوا في وظيفة أستاذ مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .
- ( د ) المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض خمس سنوات متوالية .

مادة ٨١ - استثناء من أحكام المواد ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ يجوز أن يعين رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية واعضاء ادارة قضايا الحكومة والمشتغلون بالتدريس في كليات الحقوق أو بتدريس مادة القانون في جامعات جمهورية مصر العربية في وظائف أعضاء مجلس الدولة التي تولى مباشرة درجات وظائفهم في جهاتهم الأصلية على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم بمجلس الدولة .

مادة ٨٢ - يشترط فيمن يلحق مستشارا بالمحكمة الادارية العليا أن يكون قد شغل وظيفة مستشار بمجلس الدولة مدة ثلاث سنوات على الأقل .

مادة ٨٣ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ) يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رئيس المجلس بعد أخذ رأى جمعية عمومية خلسة تشكل من رئيس مجلس الدولة ونوابه ووكلائه والمستشارين الذين شغلوا وظيفة مستشار لمدة سنتين .

ويعين نواب رئيس المجلس ووكلاؤه بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة الجمعية العمومية للمجلس .

ويعين باقى الاعضاء والمندوبون المساعدون بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية .

ويعتبر تاريخ التعيين أو الترقيّة من وقت موافقة الجمعية العمومية أو المجلس المشار اليه حسب الاحوال .



مادة ٨٤ - (مستبجلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣) يكون اختيار النواب من الفئة (ب) بطريق الترقية من بين المتقدمين على أساس الأقدمية ومن واقع أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم .

وتكون ترقية النواب من الفئتين (ب و أ) والمستشارين المساعدين من الفئتين (ب و أ) على أساس الأقدمية مع الأهلية .

ويجوز ترقيتهم بالكفاية الممتازة ولو لم يحل دو. هم في الترقية متى أمضوا في وظائفهم سنتين على الأقل ، وبشرط ألا تزيد نسبة من يرقى منهم لهذا السبب على ربع عدد الوظائف الخالية في كل درجة خلال سنة مالية كاملة ، ويكون اختيارهم بترتيب الأقدمية فيما بينهم .

ويستمر من ذوي الكفاية الممتازة النواب والمستشارون المساعدون الحاصلون - في آخر تقريرين لكفايتهم في تقارير التفتيش الفني - على درجة كفاء وبشرط ألا تقل تقديراتهم السابقة جميعها عن درجة فوق المتوسط . وفيما عدا ذلك يجرى الاختيار في الوظائف الأخرى على أساس درجة الأهلية ، وعند التساوى تراعى الأقدمية .

مادة ٨٥ - تمنح الأقدمية وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين أو الترقية وإذا عين اثنان أو أكثر في وقت واحد وفي الدرجة عينها أو رقوا إليها حسبت أقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترقيتهم .

وتعتبر أقدمية أعضاء المجلس الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ تعيينهم أول مرة .

وتحدد أقدمية من يعينون من خارج المجلس في قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية ويجوز أن تحدد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الإدارية وإدارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف مجلس الدولة المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات وبشرط ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في المجلس .



وتحدد أقدمية المحامين عند تعيينهم في وظائف مجلس الدولة من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملائهم في المجلس .

مادة ٨٦ - يؤدي أعضاء مجلس الدولة والمندوبون المساعدون قبل اشتغالهم بوظائفهم اليمين الآتية :

(١) أقسم بالله العظيم أن أحكم بالعدل وأن أؤدي أعمال وظيفتي بالذمة والصدق وأن أحترم القوانين . ( وأن أخدم القانون ) .  
ويكون أداء رئيس المجلس اليمين أمام رئيس الجمهورية .  
ويكون أداء اليمين بالنسبة لنواب رئيس المجلس والمستشارين والمستشارين الماعدين أمام المحكمة الادارية العليا . أما باقى الأعضاء والمندوبون المساعدون فيؤدون اليمين أمام رئيس مجلس الدولة .

### التصل الثاني

#### في النقل والنذب والاعلرة

مادة ٨٧ - يتم الحاق أعضاء مجلس الدولة بأقسامه المختلفة ونذبهم من قسم الى آخر أو بين فروع القسم الواحد بقرار من رئيس مجلس الدولة .

ومع ذلك يجوز نذب المستشار بمحكمة القضاء الادارى من دائرة الى أخرى عند الضرورة بقرار من رئيس هذه المحكمة .

كما يجوز نذب رؤساء وأعضاء المحاكم الادارية والتأديبية من محكمة الى أخرى عند الضرورة بقرار من نائب رئيس المجلس المحاكم الادارية أو التأديبية .

(١) صيغة القسم مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في



ويجوز أيضا نذب أعضاء هيئة مفوضى الدولة من محكمة الى أخرى  
عند الضرورة بقرار من رئيس الهيئة •

مادة ٨٨ - يجوز نذب أعضاء مجلس الدولة كل الوقت أو في غير  
أوقات العمل الرسمية أو اعارتهم للقيام بأعمال قضائية أو قانونية  
لوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة  
وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد موافقة المجلس الخاص للشئون  
الادارية على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافأة التي  
يستحقها العضو المنتدب أو المعلن عن هذه الأعمال •

أما بالنسبة الى الهيئات أو اللجان التي يرأسها أو يشترك في  
عضويتها بحكم القانون أحد أعضاء مجلس الدولة فيكون النذب لها بقرار  
من رئيس المجلس •

كما تجوز اعاره أعضاء مجلس الدولة للقيام بأعمال قضائية أو قانونية  
للحكومات الأجنبية أو للهيئات الدولية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية  
بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية •

ولا يجوز أن يترتب على النذب أو الأعاره الاخلال بحسن سير العمل

مادة ٨٩ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٤ ) لا يجوز ان  
تزيد مدة اعاره عضو مجلس الدولة الى الخارج على أربع سنوات متصلة  
وتعتبر المدة متصلة اذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمنى يقل عن  
خمس سنوات •

ومع ذلك يجوز أن تزيد المدة على هذا القدر اذا اقتضت ذلك مصلحة  
قومية يقدرها رئيس الجمهورية •



**مادة ٩٠ -** يجوز شغل وظيفة المعار بذريعتها اذا كلت مدة الاعارة لا تقل عن سنة فاذا عاد المعار الى عمله بمجلس الدولة قبل نهاية هذه المدة يشغل الوظيفة الخالية من درجته أو يشغل درجته الاصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته على أول وظيفة تخلو من درجته .

### الفصل الثالث

#### في عدم قابلية أعضاء مجلس الدولة للعزل

**مادة ٩١ -** (مستجلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ) أعضاء مجلس الدولة من درجة منسوب فما فوقها غير قابلين للعزل ويسرى بالنسبة لهؤلاء جميع الضمانات التي يتمتع بها رجال القضاء وتكون الهيئة المشكل منها مجلس التأديب هي الجهة المختصة في كل ما يتصل بهذا الشأن .

ومع ذلك اذا اتضح أن احدهما فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة أو فقد أسباب الصلاحية لادائها لغير الاسباب الصحية أحيل الى المعاش أو نقل الى وظيفة معادلة غير قضائية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس التأديب .

**مادة ٩٢ -** يقدم طلب النظر في الاحالة الى المعاش أو النقل الى وظيفة غير قضائية من رئيس مجلس الدولة . وعلى مجلس التأديب أو الهيئة المشكل منها حسب الاحوال أن يدعو العضو للحضور أمامه لسماع أقواله .

وللمجلس أن يقرر اعتبار العضو في اجازة حتمية بمرتب كامل الى أن يصدر قرار في الطلب بقبوله أو رفضه .

**مادة ٩٣ -** يعرض رئيس مجلس الدولة على الهيئة المشكل منها مجلس التأديب أمر المستشارين المساعدين والنواب الذين يحصلون على



تقريرين متتاليين بدرجة أقل من المتوسط ، وتقوم الهيئة بفحص حالتهم وسماع أقوالهم فإذا تبين لها صحة التقارير أو صيرورتها نهائية قررت إحالتهم الى المعاش أو نقلهم الى وظيفة أخرى غير قضائية .

ويصدر بالاحالة الى المعاش أو بالنقل قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب من رئيس مجلس الدولة .

ويعتبر تاريخ الاحالة الى المعاش من يوم نشر قرار رئيس الجمهورية بالجريدة الرسمية .

### الفصل الرابع في واجبات اعضاء المجلس

**مادة ٩٤ -** لا يجوز لعضو مجلس الدولة القيام بأى عمل تجارى كما لا يجوز له القيام بأى عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته .

ويجوز للمجلس الاعلى للهيئات القضائية أن يقرر منع عضو مجلس الدولة من مباشرة أى عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها .

**مادة ٩٥ -** يحظر على أعضاء مجلس الدولة الاشتغال بالعمل السياسى .

ولا يجوز لهم الترشيح لانتخابات مجلس الشعب أو الهيئات المحلية الا بعد تقديم استقالاتهم وتعتبر الاستقالة فى هذه الحالة مقبولة بمجرد تقديمها .

**مادة ٩٥ مكررا -** ( مضافة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ ) يسوى المعاش المستحق لعضو مجلس الدولة المستقيل طبقا لحكم المادة السابقة الذى يرشح نفسه لعضوية مجلس الشعب وفقا للقواعد الآتية :



( أ ) من بلغت مدة خدمته المصنوية في المعاش سبعا وعشرين سنة فأكثر ، يحصل على معاش يساوي أربعة أخماس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو أربعة أخماس المرتب الأصلي الذي كان يتقاضاه أيهما أصلح له .

( ب ) من بلغت مدة خدمته المصنوية في المعاش عشرين سنة وتقل سبع وعشرين تصاف خمس سنوات افتراضية الى مدة خدمته بشرط ألا يجاوز سنه افتراضا ستين سنة ، وبحيث لا يقل المعاش الذي يحصل عليه عن ثلاثة أخماس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو ثلاثة أخماس المرتب الأصلي الذي كان يتقاضاه أيهما أصلح له .

( ج ) من بلغت مدة خدمته المصنوية في المعاش خمس عشرة سنة وتقل عن عشرين ، تضاف خمس سنوات افتراضية الى مدة خدمته بشرط ألا يجاوز سنه افتراضا ستين سنة ، وبحيث لا يقل المعاش الذي يحصل عليه عن نصف آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو نصف المرتب الأصلي الذي كان يتقاضاه أيهما أصلح له .

وإذا لم ينجح العضو المستقيل في الانتخابات يحصل على عشر عدد الاصوات الصحيحة التي أعطيت على الأقل ، صرف له الفرق بين المرتب الأصلي الذي كان يتقاضاه عند تقديم الاستقالة وبين المعاش الذي استحقه وفقا للقواعد السابقة وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستقالة أو بلوغ سن الاحالة الى المعاش أو الوفاة أيهما أقرب .

وتسرى أحكام البنود ( أ ، ب ، ج ) على عضو مجلس الدولة الذي يعين عضوا في مجلس الشعب .

مادة ٩٦ - لا يجوز لأعضاء مجلس الدولة افشاء سر المداولات .



**مادة ٩٧ -** لا يجوز لعضو مجلس الدولة أن ينقطع عن عمله دون أن يرخّص له في ذلك كتابة إلا إذا كان انقطاعه لسبب مفاجئ فإذا زادت مدة الانقطاع عن سبعة أيام في السنة حسبت المدة الزائدة من إجازته السنوية .

**مادة ٩٨ -** يعتبر عضو مجلس الدولة مستقila إذا انقطع عن عمله مدة ثلاثين يوما متصلة بدون إذن ولو كان ذلك بعد انتهاء إجازته أو إعارته أو ندبه لغير عمله .

ومع ذلك إذا عاد العضو وقدم أسبابا تبرر انقطاعه عرضها رئيس مجلس الدولة على المجلس الخاص للشؤون الإدارية فإن تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل وفي هذه الحالة تحسب مدة الغياب إجازة من نوع الإجازة السابقة أو إجازة اعتيادية بحسب الأحوال .

### الفصل الخامس

#### في التفتيش على أعضاء مجلس الدولة

**مادة ٩٩ -** تشكل بمجلس الدولة إدارة للتفتيش الفني على أعمال المستشارين المساعدين والنواب والمندوبين والمساعدين برئاسة أحد نواب رئيس المجلس وعضوية عدد كلف من المستشارين والمستشارين المساعدين .

ويكون تقدير الكفاية بأحدى الدرجات الآتية :

كفاء - فوق المتوسط - متوسط - أقل من المتوسط .

ويجب إجراء التفتيش مرة على الأقل كل سنتين ويجب إيداع تقرير التفتيش خلال شهرين على الأقل من تاريخ انتهاء التفتيش .

كما يجب أن يحاط أعضاء مجلس الدولة علما بكل ما يودع بملفات خدمتهم من تقارير أو ملاحظات أو أوراق .



وتنظم اللائحة الداخلية لمجلس الدولة طريقة العمل بإدارة التفتيش وإجراءاته وتبين الضمانات الواجب توفيرها لأعضاء المجلس الخاضعين للتفتيش .

مادة ١٠٠ - يخطر رئيس مجلس الدولة من تقدر كفايته بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط من الأعضاء وذلك بمجرد انتهاء إدارة التفتيش الفني من تقدير كفايته ، ولن أخطر الحق في النظام من التقدير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار .

كما يقوم رئيس مجلس الدولة - قبل عرض مشروع حركة الترقيات - على المجلس الخاص للشئون الإدارية بثلاثين يوما على الأقل ، بإخطار أعضاء مجلس الدولة الذين حل دورهم ولم تشملهم حركة الترقيات لسبب غير متصل بتقارير الكفاية التي فصل فيها وفقا للمادة ١٠٢ أو فات ميعاد التظلم منها . ويبين بالاطار أسباب التخطي ، ولن أخطر الحق في التظلم في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

ويتم الاخطار المشار اليه في الفقرتين السابقتين ب خطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ١٠١ - يكون التظلم بعريضة تقدم الى ادارة التفتيش الفني ، وعلى هذه الادارة احالة التظلم الى المجلس الخاص للشئون الادارية خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم التظلم .

مادة ١٠٢ - ( الفقرة الأخيرة مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ ) يفصل المجلس الخاص للشئون الادارية في التظلم بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال المتظلم وتصدر قرارها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ احالة الأوراق اليها وقبل اجراء حركة الترقيات .

وتقوم اللجنة أيضا عند نظر مشروع حركة الترقيات بفحص تقارير كفاية المرشحين للترقية من درجة فوق المتوسط أو كفاء .



ولا يجوز للجنة النزول بهذا التقدير الى درجة أدنى الا بعد أخطار صاحب الشأن بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول لسماع أقواله ويعد أن تبدي ادارة التفتيش الفنى رأيا مسببا في اقتراح النزول بالتقدير .

ويكون قرار اللجنة في شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه نهائيا ويخطر به صاحب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ١٠٣ - ( الفقرة الأخيرة مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ ) تعرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية عند نظر مشروع حركة الترقيات قرارات اللجنة المشار اليها في المادة ١٠٠ الصادرة في التظلمات من التخطي للأسباب غير المتصلة بتقرير الكفاية طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ١٠٠ وذلك لاعادة النظر فيها .

وتكون قرارات المجلس الأعلى للهيئات القضائية نهائية ويخطر بها المتظلم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ١٠٤ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ ) تختص احدى دوائر المحكمة الادارية العليا دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة بالناء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والتدب متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساعة استعمال السلطة (١) .

---

(١) حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ فيما تضمنته من عدم اجازة الطعن في قرارات نقل وتدب رجال مجلس الدولة امام احدى دوائر المحكمة الادارية العليا ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٥/٢٧ - العدد ٢١ ) .



كما تختص الدائرة المذكورة دون غيرها بالفصل في طلبات التعميض  
عن تلك القرارات •

وتختص أيضا دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات  
والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال مجلس الدولة أو لورثتهم •

ولا يجوز أن يجلس للفصل في هذه المسائل من كان عضوا في المجلس  
الأعلى للمهيات القضائية إذا كان قد اشترك في القرار الذي رفع الطلب  
بسببه •

ولا تحصل رسوم على هذا الطلب •

## الفصل السادس

### في الاجازات

مادة ١٠٥ — تبدأ العطلة القضائية للمحاكم كل عام من أول يولية  
وتنتهى في آخر سبتمبر •

مادة ١٠٦ — تستمر المحاكم أثناء العطلة القضائية في نظر الدعاوى  
التأديبية والمستعجل من القضايا وتعين هذه القضايا بقرار من رئيس  
مجلس الدولة •

وتتظم الجمعية العمومية لكل محكمة العمل أثناء العطلة القضائية  
فتمين عدد الجلسات وأيام انمقادها ومن يقوم من الأعضاء بالعمل فيها ،  
ويصدر بذلك قرار من رئيس المجلس •

مادة ١٠٧ — لا يرخص لأعضاء المحاكم في اجازات في غير العطلة  
القضائية الا لمن قام منهم بالعمل خلالها وكانت حالة العمل تسمح بذلك ،  
ومع هذا يجوز الترخيص في اجازات لظروف استثنائية في الحدود التي  
تقرها القوانين واللوائح الخاصة باجازات العاملين المدنيين بالدولة •



**مادة ١٠٨ -** لا يجوز أن تزيد مدة الاجازة السنوية بمرتب كامل لاجراء مجلس الدولة على شهرين بالنسبة للمستشارين ، وشهر ونصف بالنسبة الى من عداهم ، وتحدد الالعميمات العمومية للمحككم توزيع الاجازات بين اعضاءها .

**مادة ١٠٩ -** تكون مدة الاجازات في السنة الأولى من خدمة للعضو خمسة عشر يوما ولا تمنح الا بعد انقضاء ستة أشهر على أول تعيين ومع ذلك يجوز عند الضرورة وبموافقة رئيس المجلس منح العضو لاجازة اعتيادية لمدة أسبوع خلال الأشهر الستة الأولى من خدمته على أن تخصم من الاجازة السنوية المستحقة له .

ويجوز ضم مدد الاجازة السنوية الى بعضها بشرط ألا تزيد في أية سنة على ثلاثة أشهر الا في حالة المرض فلا تزيد على ستة أشهر .

وتحدد مواعيد الاجازة للسنوية حسب مقتضيات العمل وظروفه ، ولا يجوز تقصيرها أو تأجيلها أو قطعها أو إلغائها الا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل .

**مادة ١١٠ -** تكون الاجازات المرضية التي يحصل عليها الاعضاء بمرتب كامل لمدة مجموعها سنة كل ثلاث سنوات واذا لم يستطع العضو العودة الى عمله بعد انقضاء السنة جاز للمجلس الخاص للشئون الادارية أن يرخص له في امتداد الاجازة لمدة سنة أخرى بثلاثة أرباع المرتب .

والعضو في حالة المرض أن يستغذ . متجمد أجازاته الاعتيادية بجانب ما يستحقه من أجازاته المرضية .

وذلك كله مع عدم الاخلال بأي قانون أصلح .

**مادة ١١١ -** ينظم رئيس مجلس الدولة بقرار منه بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية للخدمات الصحية والاجتماعية لاجراء المجلس



وشرطها • وللعضو الذى يصاب بجرح أو عاهة أو مرض أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها استرداد مصاريف العلاج التى يعتمدها القومسيون الطبى وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة •

### الفصل السابع

#### فى تأديب أعضاء مجلس الدولة

مادة ١١٢ - يختص بتأديب أعضاء مجلس الدولة مجلس تأديب يشكل كالآتى :

رئيس مجلس الدولة ..... رئيساً  
سبعة من نواب رئيس المجلس بحسب ترتيب الأقدمية..... أعضاء

وعند خلو وظيفة رئيس المجلس أو غيابه أو وجود مانع لديه يحل محله الأقدم فالأقدم من نوابه ، وكذلك الحكم بالنسبة لأعضاء مجلس التأديب فيحل محل كل منهم من يليه فى الأقدمية من نواب الرئيس ثم من المستشارين •

مادة ١١٣ - تقام الدعوى التأديبية من نائب رئيس مجلس الدولة لإدارة التفتيش الفنى بناء على تحقيق جنائى أو بناء على تحقيق إدارى يتولاها أحد نواب رئيس المجلس بالنسبة إلى المستشارين ومستشار بالنسبة إلى باقى أعضاء المجلس ويصدر بندب من يتولى التحقيق قرار من رئيس مجلس الدولة • ويجب أن تشمل عريضة الدعوى على التهمة والأدلة المؤيدة لها وتودع سكرتارية مجلس التأديب ليصدر قراره بإعلان العضو للحضور أمامه •

مادة ١١٤ - لمجلس التأديب أن يجرى ما يراه لازماً من التحقيقات وله أن ينعذب أحد أعضائه لهذا الغرض • ويكون للمجلس أو من يندبه ( م ٤٥ - موسوعة مصر ج ٢٠ )



السلطة المخولة لحاكم الجنج بالنسبة للشهود الذين يرى وجها لسماع أقوالهم •

مادة ١١٥ - إذا رأى مجلس التأديب وجها للسير في إجراءات المحاكمة عن جميع التهم أو بعضها كلف العضو بالحضور بميعاد أسبوع على الأقل بناء على أمر من رئيس المجلس •

ويجب أن يشتمل التكاليف بالحضور على بيان كاف لموضوع الدعوى وأدلة الاتهام •

مادة ١١٦ - عند تقرير السير في إجراءات المحاكمة يجوز لمجلس التأديب أن يأمر بوقف العضو عن مباشرة أعمال وظيفته أو أن يقر اعتباره في إجازة حتمية حتى تنتهى المحاكمة ، وللمجلس في كل وقت أن يعيد النظر في أمر الوقف أو الإجازة المذكورة •

ولا يترتب على وقف العضو وقف مرتبة مدة الوقف الا اذا قرر مجلس التأديب غير ذلك •

مادة ١١٧ - تنتضى الدعوى التأديبية باستقالة العضو أو إحالته الى المعاش ولا تأثير للدعوة التأديبية على الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عن الواقعة ذاتها •

مادة ١١٨ - تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية •  
ويحكم مجلس التأديب في الدعوى بعد سماع رأى إدارة التفتيش الفنى ودفاع العضو ويكون العضو آخر من يتكلم •

ويحضر العضو بشخصه أمام المجلس وله أن يقدم دفاعه كتابة أو أن ينوب عنه أحد أعضاء مجلس الدولة في الدفاع عنه •

وللمجلس دائما الحق في طلب حضور العضو وبشخصه •



وإذا لم يحضر العضو أو لم ينبأ أحداً جاز الحكم في غيبته بعد التحقق من صحة إعلانه .

**مادة ١١٩ -** يجب أن يكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية مستملاً على الأسباب التي بنى عليها وأن تتلى عند النطق به في جلسة سرية .

ويكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية نهائياً غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن <sup>(١)</sup> .

**مادة ١٢٠ -** العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء مجلس الدولة هي :

### الأوم - والعزل

وإذا صدر حكم مجلس التأديب بعقوبة العزل اعتبر عضو المجلس في أجازة حتمية من تاريخ صدور الحكم الى يوم نشر منطوقه في الجريدة الرسمية . ويعتبر تاريخ العزل من يوم النشر في الجريدة الرسمية .

أما عقوبة اللوم فيصدر بتنفيذها قرار من رئيس مجلس الدولة ، ولا ينشر هذا القرار أو منطوق الحكم في الجريدة الرسمية .

**مادة ١٢١ -** يترتب حتماً على حبس عضو مجلس للدولة بناء على أمر أو حكم وقفه عن مباشرة أعمال وظيفته مدة حبسه .

ويجوز لمجلس التأديب أن يأمر بوقف العضو عن مباشرة أعمال

---

(١) حكمت المحكمة الدستورية العليا برفض الطعن بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٥/٢٧ - العدد ٢١ ) .



وظيفته أثناء اجراءات التحقيق أو المحاكمة عن جريمة وقعت منه ، وذلك من تلقاء ذاته أو بناء على طلب رئيس مجلس الدولة ولا يترتب على وقف العضو وقف صرف مرتبه مدة الوقف ما لم يقرر المجلس المذكور وقف صرف نصف المرتب • وله في كل وقت أن يعيد النظر في أمر الوقف والمرتب •

### الفصل الثامن

#### في مرتبات أعضاء مجلس الدولة ومعاشاتهم

مادة ١٢٢ - تحدد مرتبات أعضاء مجلس الدولة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون ، ولا يصح أن يقرر لاحد منهم مرتب بصفة شخصية أو أن يعامل معاملة استثنائية بأية صورة •

وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الأخرى وكذلك بالمعاشات وبنظامها جميع الأحكام التي تقرر في شأن الوظائف المماثلة بقانون السلطة القضائية •

مادة ١٢٣ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ ) استثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى أو يعين عضوا بمجلس الدولة من جاوز عمره ستين سنة ميلادية •

ومع ذلك إذا كان بلوغ العضو سن التقاعد في الفترة من أول أكتوبر الى أول يوليو فانه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحتسب هذه المدة في تقدير المعاش أو المكافأة •

مادة ١٢٤ - ( الفقرة الأخيرة مستبدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ) تعتبر استقالة عضو مجلس الدولة مقبولة من تاريخ تقديمها الى رئيس المجلس اذا كانت غير مقترنة بقيد أو معلقة على شرط •



واستثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يقرّب على استقالة عضو المجلس سقوط حقه في المعاش أو المكافأة أو خفضهما .

وفي جميع حالات انتهاء الخدمة يسوى معاش العضو أو مكافأته على أساس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيهما أصح له ووفقا للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنتهي خدمتهم بسبب الفاء الوظيفة أو الوفر .

مادة ١٢٥ - إذا أمّ يستطيع عضو مجلس الدولة بسبب مرضه مباشرة عمله بعد انقضاء الاجازات المقررة في المادة ١١٠ أو ظهر في أى وقت أنّه لا يستطيع لأسهل صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق أحيل الى المعاش بقرار من رئيس الجمهورية يصدر بناء على طلب رئيس مجلس الدولة ويعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية .

ويجوز للمجلس المذكور في هذه الحالة أن يزيد على خدمة العضو المحسوبة في المعاش أو المكافأة مدة اضافية بصفة استثنائية على ألاّ تجاوز هذه المدة الاضافية مدة الخدمة ولا المدة الباقية لبلوغ السن المقررة للاحالة للمعاش ، كما لا يجوز أن تزيد تلك المدة على ثمانى سنوات ولا أن يكون من شأنها أن تعطيه حقا في معاش يزيد على أربعة أخماس مرتبه .

ومع ذلك لا يجوز أن يقل المعاش عن أربعة أخماس آخر مرتب كان يتقاضاه العضو أو يستحقه عند انتهاء خدمته اذا كانت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش لا تقل عن عشرين سنة .

وتسرى أحكام الفقرتين السابقتين في حالة الوفاة .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد المعاش على الحد الأقصى المقرر بمقتضى قوانين المعاشات .



## الباب الخامس

### الوظائف الادارية والكلية

مادة ١٢٦ - يكون لرئيس مجلس الدولة سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة الى العاملين من شاغلي الوظائف الادارية والكلية .

كما يكون لأمين عام المجلس بالنسبة الى هؤلاء سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة بحسب الاحوال .

مادة ١٢٧ - يجوز تعيين الحاصلين على درجة الليسانس من احدى كليات الحقوق باحدى الجامعات بجمهورية مصر العربية والحاصلين على هذه الدرجة من كليات اجنبية معترف بها مع شهادة المعادلة في الوظائف الادارية ويطلق هؤلاء بالقسم القضائي أو قسم الفتوى والتشريع أو المكتب الفني .

ويجوز أن يمين من هؤلاء في وظيفة مندوب بالمجلس من يظهر كفاية ممتازة في عمله ويحصل على المؤهلات اللازمة للتعيين في هذه الوظيفة .

مادة ١٢٨ - يكون التعيين في الوظائف الكلية بالمجلس بعد امتحان مسابقة يجريه المجلس المرشحين طبقاً للنظام الذي تحدده اللائحة الداخلية للمجلس .

مادة ١٢٩ - يجوز أن يتدب العاملون بالوزارات ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة للعمل في الوظائف الكلية بالمجلس وذلك بالاتفاق بين الجهة المختصة وبين رئيس مجلس الدولة .

ويكون لأمين عام المجلس سلطات وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة حسب الاحوال بالنسبة لهؤلاء العاملين أثناء مدة تدبيرهم .



**جدول الوظائف والمرتبات والبدلات**  
**المحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة (١)**

الوظائف	المخصصات السنوية			العلوة الدورية السنوية
	المرتب	بدل قضاء	بدل تمثيل	
رئيس مجلس الدولة .....	جنيه ٢٨٦٨	—	جنيه ٢٠٠٠	ربط ثابت
نواب رئيس مجلس الدولة ..	٢٨٦٨ — ٢٣٢٠	—	١٥٠٠	١٠٠
وكلاء مجلس الدولة .....	٢٤٩٣ — ٢١٢٠	—	١٢٠٠	٧٥
المستشارون .....	٢٤٣٣ — ١٦٢٠	٤٥٠	—	٧٥
المستشارون والمساعدون فئة ( أ )	٢٣٦٤ — ١٥٤٨	٤٢٤٨	—	٧٢
المستشارون المساعدون فئة ( ب )	٢٠٦٤ — ١٣٠٨	٣٥٦٤	—	٧٢
النواب .....	١٨٦٨ — ١٠٨٠	٢٨٨ تزداد الى ٣٢٤ اذا بلغ المرتب ١٠٨٠	—	٦٠
المندوبون .....	١٤٦٤ — ٧٨٠	١٦٨	—	٤٨
المندوبون المساعدون .....	٩٠٠ — ٥٨٨	١٢٦٦	—	٣٦

يعامل رئيس مجلس الدولة العاملة المقررة لرئيس محكمة للنقض  
من حيث المعاش .

(١) الجدول معدل بالقوانين رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٣/١١ العدد ١١ ) ورقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/١٠ العدد ٣٢ تابع ) ورقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٦/٢٩ العدد ٢٥ مكرر ) وقد زيدت المرتبات بواقع ستين جنيها شهريا بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكافرات الخاصة ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٤/١٢ العدد ١٥ ) .



يستمر العمل بالقواعد الملحقة بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قولتين الهيئات القضائية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، على أن تستحق العلاوة والبدايات المقررة للوظيفة الاعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية مربوط الوظيفة وفقا لذلك للجدول .

### قواعد تطبيق جدول المرتبات

( أولا ) : يسرى هذا الجدول على أعضاء مجلس الدولة الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون دون حاجة الى اتخاذ أى إجراء آخر .

( ثانيا ) : يعامل رئيس مجلس الدولة معاملة الوزير من حيث المعاش .

( ثالثا ) : تستحق البدلات المحددة قرين كل وظيفة في جدول المرتبات لكل من يصدر قرار تعيينه في احدى الوظائف الواردة بالجدول ولا يجوز الجمع بين بدل التمثيل وبدل القضاء .

( رابعا ) : لا يخضع بدل القضاء وبدل التمثيل في جدول المرتبات للضرائب - ويسرى الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وتعديلاته على جميع البدلات المحددة بالجدول ، ولا يجوز أن تزيد مجموع البدلات منها تعددت عن ١٠٠٪ من المرتب الاساسى .

( خامسا ) : كل من عين في وظيفة من الوظائف ذات المربوط الثابت يمنح هذا المربوط الثابت .

( سادسا ) : تستحق العلاوة الدورية السنوية في أول يناير التالى لتاريخ مرور عام على التعيين في احدى وظائف الجدول أو من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة الدورية السابقة وبمراعاة ما نص عليه في البند سابعا .



( أ ) : بالنسبة للملاوة الدورية التي تستحق في يناير سنة ١٩٧٣ تصرف وفقا لنقواعد التالية :

( أ ) يحدد موعد آخر علاوة دورية صرفت لكل من شاغلي وظائف الجدول في خلال عام ١٩٧٣ .

( ب ) تحسب عدد الشهور من تاريخ الملاوة المشار اليها في الفقرة السابقة حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٣ وتعتبر كسور الشهور شهرا كاملا .

( ج ) تمنح الملاوة بنسبة عدد الشهور المحددة في الفقرة السابقة مقسومة على ١٢ .

( ثامنا ) : ( مضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ) يستحق العضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها الملاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق اليها بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى . وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالفئات المقررة لهذه الوظيفة .



## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٧٦

في شأن بدل الانتقال الدائم لأعضاء الهيئات القضائية (١)

## رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ؛

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين ؛

وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن السلطة القضائية ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بإصدار لائحة بسدل السفر ومصاريف الانتقال ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بدل انتقال ثابت لأعضاء الهيئات القضائية ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بدل انتقال ثابت لأعضاء المحكمة العليا وأعضاء هيئة مفوضى للدولة لها ؛



وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛  
وعلى وافقة مجلس الوزراء ؛  
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قرر :

مادة ١ - يمنح أعضاء الهيئات القضائية اعتباراً من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٥ بدل انتقال سنوى ثابت بـالـفئات الواردة فى الجدول المرفق بقرارى وزير المالية رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ ، ٦٣ لسنة ١٩٧٦ المشار اليهما (١) .

ويستحق هذا البدل فى جميع الاحوال التى يستحق فيها بدل القضاء ، ولا يخضع لحكم المادة ٣٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

مادة ٢ - ( مستبـدلة بالقرار الجمهورى ٢١١ لسنة ١٩٧٩ ومعدلة بالقرار الجمهورى ٣٣٢ لسنة ١٩٨٥ ) يستحق بدل الانتقال السنوى الثابت المشار اليه فى المادة السابقة لـاعضاء الهيئات القضائية الذين يتقاضون بدل تشييل بذات الفئة المقررة للمستشارين على ألا يجاوز مجموع البدلين المرتب الاساسى .

---

(١) زيدت فئات بدل الانتقال السنوى الثابت بنسبة خمسين فى المائة بالقرار الجمهورى رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٩ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٧٩/٥/٢٤ - العدد ٢١ ) ثم زيدت بنسبة خمسين فى المائة اخرى بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨٥ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٥/٦/٢٧ - العدد ٢٦ تابع ١ ) .



ولا يخضع هذا البجل لحكم المادة ٣٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ .

ملادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ جمادى الاولى سنة ١٣٩٦ ( ١٩ مايو سنة ١٩٧٦ ) .



موسم ١٩٤٦/٨/١٤

بتعريف الرسوم والاجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الادارى (١)

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦  
الخاص بإنشاء مجلس الدولة ، وبناء على ما عرضه علينا وزير العدل  
وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - (٧) يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي حسب  
الفئات الآتية :

٢/ لغاية ٢٥٠ جنية •

٣/ فيما زاد على ٢٥٠ جنية حتى ٢٠٠٠ جنية •

٤/ فيما زاد على ٢٠٠٠ جنية حتى ٤٠٠٠ جنية •

٥/ فيما زاد على ٤٠٠٠ جنية •

ويفرض في دعاوى الانهاء والدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت  
قدره أربع مئة قرش •

مادة ٢ - اذا اشتملت الدعوى على طلبات معلومة القيمة وأخرى  
مجهولة أخذ الرسم على كل منها طبقاً للمادة السابقة •

(١) الوقائع المصرية في ١٩٤٦/٨/١٤ •

(٢) معدلة بالرسوم الصادر في ١٩٥٤/١/٦ ( الوقائع المصرية في  
١٩٥٤/١/١٨ - العدد ٥ ) ومستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية  
المتحدة رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٥/٥/١٤ -  
العدد ٢٠٧ ) •



مادة ٣ - ( الفقرة الأولى مستبلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ ) في دعوى التماس اعادة النظر يفرض رسم ثابت قدره أربعائة قرش •

وإذا فصل في موضوع الدعوى استكمل الرسم المستحق وفقا للاحكام المبينة في المادتين السابقتين •

مادة ٤ - يشعل الرسم المفروض جميع الاجراءات القضائية الخاصة بالدعوى وكل ما يتعلق بها بما في ذلك اعلان الأوراق والاحكام •

مادة ٥ - ( مستبلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ ) لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه ، فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به •

مادة ٦ - مع مراعاة احكام المادة السابقة تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم الدعوى •

مادة ٧ - يرد نصف الرسم المحصل اذا عدل الطالب عن السير في الدعوى قبل احوالها الى احدى دوائر المحكمة •

مادة ٨ - اذا انتهى النزاع صلحا لا يستحق الا نصف الرسوم الثابتة أو النسبية ويرد ما دفعه الطالب زيادة على ذلك •

مادة ٩ - يعفى من الرسوم كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون الدعوى محتملة الكسب •

مادة ١٠ - يفصل في طلبات الاعفاء أحد مستشاري المحكمة بعد الاطلاع على الاوراق وسماع أقوال الطالب وملاحظات سكرتارية المحكمة •

مادة ١١ - تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الدائرة التي



أصدرت الحكم بناء على طلب سكرتارية المحكمة ، وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الامر إلى المطلوب منه الرسم .

مادة ١٢ - لذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر ، وتحصل المعارضة بتقرير في سكرتارية المحكمة في خلال الثمانية الايام التالية لإعلان الامر .

مادة ١٣ - تقدم المعارضة الى للدائرة التي أصدرت الحكم .  
ويحكم فيها بعد سماع أقوال سكرتارية المحكمة والمعارض اذا حضر .

مادة ١٤ - يفرض على الصور والشهادات والملخصات التي تطلب رسم قدره ثلاثون قرشاً عن كل ورقة ، ويصدر قرار وزارى ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتلفة بحساب الرسم .

مادة ١٥ - ( ملغاة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ ) .

مادة ١٦ - على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة .



**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٩  
في شأن تنظيم النشرات المصلحية ولجاءات التظلم الادارى (١)**

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على قانون مجلس الدولة فى الجمهورية العربية المتحدة  
الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى مصر فى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٥  
بتنظيم اصدار النشرات المصلحية ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى مصر فى ٦ أبريل سنة ١٩٥٥  
ببيان اجراء التظلم الادارى وطريقة الفصل فيه ؛

**قـرـر :**

**مادة ١** — يعمل بأحكام قرارى مجلس الوزراء بتنظيم اصدار النشرات  
المصلحية وبيان اجراءات التظلم الادارى وطريقة الفصل فيه ، المشار  
اليهما فى اقليمى الجمهورية .

**مادة ٢** — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من  
تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ رمضان سنة ١٣٧٨ ( ٢٦ مارس سنة  
١٩٥٩ ) .



قرار مجلس الوزراء الصادر في  
١٩٥٥/٢/٣٠ بتنظيم اصدار نشرات المصلحية

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥  
الخاص بتنظيم مجلس الدولة ؛  
وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ؛

قرر :

مادة ١ - تتولى الوزارات وكذلك المصالح التي يصدر بتعيينها  
قرار من الوزير المختص اصدار نشرات مصلحية في فترات دورية .

مادة ٢ - تتضمن النشرات المشار اليها نصوص القرارات الصادرة  
في شئون الموظفين وغير ذلك من القرارات الادارية والتعليمات التي  
تري الوزارة أو المصلحة نشرها .

مادة ٣ - تتولى الوزارة أو المصلحة اذاعة النشرات الخاصة بها  
بكافة الوسائل التي تعينها .

مادة ٤ - على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه  
تنفيذ هذا القرار .

( ٣٠ مارس سنة ١٩٥٥ ) .



قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٤/١٩٥٥  
ببيان اجراءات التظلم الادارى وطريقة الفصل فيه

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المادتين ١٢ و ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم مجلس للدولة ؛  
وبناء على ما عرضه رئيس مجلس للوزراء ؛

قرر :

مادة ١ - يتقدم المتظلم من القرار الادارى الى الوزير المختص وذلك بطلب يقدم اليه أو بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

مادة ٢ - يجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

اسم المتظلم ووظيفته وعنوانه وتاريخ صدور القرار المتظلم منه وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو في النشرة المصلحية أو تاريخ اعلان المتظلم بالقرار ويجب أن يبين في الطلب أيضا موضوع القرار والأسباب التى بنى عليها التظلم ويرفق به ما يرى تقديمه من مستندات .

مادة ٣ - يخصص في كل وزارة موظف أو أكثر لتلقى التظلمات وتقيدها برقم مسلسل في سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديمها ، ويسلم المتظلم ايضالا مضيئا به رقم التظلم وتاريخ تقديمه أو يرسل الايصال اليه بطريق البريد الموصى عليه .

مادة ٤ - تبلغ التظلمات فور وصولها الى اللجنة التى أصدرت القرار وعليها أن تبدي رأياها في التظلم ويرفق به جميع الاوراق والمستندات المتعلقة بالموضوع ويرفع التظلم بعد استيفاء هذه الاجراءات الى الوزير في ميعاد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم .



مادة ٥ - يتولى فحص التظلمات مفوضو الدولة بالوزارات والمصالح أو من يندبهم الوزراء ومديرو المصالح لهذا الغرض ، وتعرض نتيجة الفحص على الوزير . في ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٦ - تتخذ الإجراءات اللازمة للبت في التظلم في الميعاد القانوني ويبلغ صاحب الشأن بالنتيجة بكتاب موصى عليه .

مادة ٦ مكرراً - <sup>(١)</sup> يقدم التظلم من قرارات رئيس الجمهورية بإحالة الموظفين العموميين إلى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم عن غير الطريق التأديبي إلى لجنة تشكل برئاسة وزير العدل وعضوية رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ورئيس مجلس الدولة وبذلك يطلب يقدم إليها أو بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول خلال ستين يوماً من تاريخ نشر قرار رئيس الجمهورية في الجريدة الرسمية أو اعلان صاحب الشأن به ، ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات المنصوص عليها في المادة ٢ .

وعلى اللجنة أن تبت في التظلم قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه ، فإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسبباً . ويبلغ صاحب الشأن بالنتيجة بكتاب موصى عليه .

مادة ٧ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ،

( ٦ أبريل سنة ١٩٥٥ )

---

(١) مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٣/٢/٧ - العدد ٥٣ ) ومستبلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٢٤ لسنة ١٩٦٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٦/٥/١٥ - العدد ١٠٨ ) .



## التصويبات التشريعية الموضحة

م	النص المعدل	مكان التصريح ص	أداة التعديل	مكان النص	
				معلق	معلقة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



## التعديلات التشريعية الموضحة

م	النص المقتض	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



## التصحيحات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النظر ص	إدارة التعديل	معلق النص	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



مجلس الشعب







قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢  
في شأن مجلس الشعب ( ١ و ٢ )

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الاتي نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول  
في تكوين مجلس الشعب

مادة ١ - ( مستبدلة بالقانون ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ) يتألف مجلس الشعب من أربعمائة وأربعة وأربعون عضواً ، يختارون بطريق الانتخاب المباشر السري العام ، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين .

ويجوز لرئيس الجمهورية أن يبين عشرة أعضاء على الأكثر في مجلس الشعب .

مادة ٢ - ( مستبدلة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ ) في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالفلاح من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي ، ويكون مقيماً في الريف وبشرط ألا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر ملكاً أو إيجاراً ، أكثر من عشرة أفدنة .

ويعتبر عاملاً من يعمل عملاً يدوياً أو ذعنياً في الزراعة أو الصناعة

- 
- (١) الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٩/٢٨ - العدد ٣٩ .  
(٢) صدر القرار بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ونص في مادته الثانية على أن تُلغى عبارة « أو في المؤسسات التابعة للاتحاد الاشتراكي » أينما وردت ( الجريدة الرسمية - العدد ٣٩ مكرر - ١٩٩٠/٩/٢٩ ) .



أو الخدمات ويعتمد بصفة رئيسية على دخله الناتج من هذا العمل ، لا يكون منضما لنقابة مهنية أو مقيدا في السجل التجارى أو من حملة المؤهلات العليا ، ويستثنى من ذلك أعضاء النقابات المهنية من غير حملة المؤهلات العالية وكذلك من بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل عال ، وفى الحالين يجب لاعتبار الشخص عاملا أن يبقى مقيدا فى نقابته العمالية .

ولا يعتد بتغيير الصفة من فئات الى عمال أو فلاحين ، اذا كان ذلك بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ •

ويعتد فى تحديد صفة المرشح من العمال أو الفلاحين بالصفة التى ثبتت له فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ أو بصفته التى رشح على أساسها لعضوية مجلس الشعب •

مادة ٢ - ( الفقرة الاولى مستجيلة بالقانون ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ )  
تقسم جمهورية مصر العربية الى دوائر انتخابية ، وتحدد هذه الدوائر طبقا للقانون الخاص بذلك <sup>(١)</sup> • وينتخب عن كل دائرة عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين •

ويشترط لاستمرار عضوية أعضاء المجلس المنتخبين من بين العمال والفلاحين أن يظلوا محتفظين بالصفة التى تم انتخابهم بالاستناد اليها ، فإذا فقد أحدهم هذه الصفة أسقطت عنه العضوية بناء على قرار يصدر من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه •

مادة ٤ - ( معلة بالقانون ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ) مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له •

---

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ فى شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب ( الجريدة الرسمية فى ١٩٩٠/١٠/٢ - العدد ٣٩ مكرر ب ) • ونشر بشارته استدراك بعدد الجريدة الرسمية رقم ٤١ مكرر ا الصادر بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٧ •



ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة على انتهاء محته .

**مادة ٥ -** (١) مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة في قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، يشترط فيمن يترشح لعضوية مجلس الشعب :

١ - أن يكون مصري الجنسية ، من أب مصري .

٢ - أن يكون اسمه مقيدا في أحد جداول الانتخاب ، وألا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب إلغاء قيده طبقا للقانون الخاص بذلك .

٣ - أن يكون بالنا من العمر ثلاثين سنة ميلادية على الأقل يوم الانتخاب .

٤ - أن يجيد القراءة والكتابة .

٥ - أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية أو أعفى من أدائها طبقا للقانون .

٦ - ألا تكون قد أسقطت عضويته بقرار من مجلس الشعب أو لمجلس الشورى بسبب فقد الثقة والاعتبار أو بسبب الإخلال بواجبات العضوية بالتطبيق لأحكام المادة ٩٦ من الدستور ، ومع ذلك يجوز له الترشيح في أى من الحالتين الآتيتين :

( أ ) انقضاء الفصل التشريعي الذي صدر خلاله قرار بإسقاط العضوية .

(١) مستبدلة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية - العدد ٣٧ « تابع » في ١٩٧٦/٩/٩ . والفقرة السادسة مضافة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧ ( الجريدة الرسمية - العدد ١٥ تابع « أ » في ١٩٧٧/٤/١٤ ) ومستبدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية - العدد ٣٢ في ١٩٨٣/١/١١ ) .



(ب) صدور قرار من مجلس الشعب أو من مجلس الشورى بالغاء الامر المانع من الترشيح المترتب على اسقاط العضوية بسبب الاخلاق بواجباتها ويصدر قرار المجلس في هذه الحالة بموافقة أغلبية أعضاء بناء على اقتراح مقدم من ثلاثين عضواً ، وذلك بعد انقضاء دور الانعقاد الذي صدر خلاله قرار اسقاط العضوية .

مادة ٥ مكرراً - ( ملغاة بالقانون ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ) (١) .

مادة ٦ - ( معدلة بالقانون ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ) يقدم طلب الترشيح لعضوية مجلس الشعب كتابة الى مديرية الامن بالمحافظة التي يرغب المرشح في الترشيح في احدى دوائرها الانتخابية ، وذلك خلال المدة التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه على ألا تقل عن عشرة أيام من تاريخ فتح باب الترشيح (٣) .

ويكون طلب الترشيح مصحوباً بإيصال بإيداع مبلغ مائتى جنبه خزانة مديرية الأمن بالمحافظة المختصة والمستندات التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه لاثبات توافر الشروط التي يتطلبها هذا القانون للترشيح ، وتثبت صفة العامل أو الفلاح باقرار يقدمه المرشح مصحوباً بما يؤيد ذلك من مستندات .

(١) اصدرت المحكمة الدستورية العليا حكماً بعدم دستورية المادة الخامسة مكرراً من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/٥/٣١ - العدد ٢٢ ) . كما اصدرت كذلك حكماً بعد دستورية ذات المادة قبل الغائها بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٩٠/٦/٢ - العدد ٢٢ مكرر ) .

(٢) اصدرت المحكمة الدستورية العليا حكماً بعدم دستورية الفقرة (١) من المادة السادسة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/٥/٣١ - العدد ٢٢ ) .



وتعتبر الأوراق والمستندات التي يقدمها المرشح أوراقا رسمية في تطبيق أحكام قانون المقبولات •

ويعفى المرشح الذي تجاوز عمره الخامسة والثلاثين من تقديم شهادة أداء الخدمة العسكرية الإلزامية أو الإعفاء منها •

**مادة ٧ —** تقيد طلبات الترشيح بحسب تواريخ ورودها في سجل خاص وتعطى عنها ايضالات ويتبع في شأن تقديمها الاجراءات التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه •

**مادة ٨ —** (مستبدلة بالقرار ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ ) تتولى فحص طلبات الترشيح والبت في صفة المرشح من واقع المستندات التي يقدمها طبعا لحكم المادة السابقة واعداد كشوف المرشحين لجنة أو أكثر في كل محافظة برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها وعضوية أحد أعضاء هذه الهيئات من درجة قاض أو ما يعادلها يفتارهما وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها •

وينصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من وزير الداخلية •

**مادة ٩ —** <sup>(١)</sup> يعرض في الدائرة الانتخابية كشف يتضمن أسماء المرشحين بها والصفة التي تثبت لكل منهم وذلك خلال الخمسة الايام التالية لاقفال باب الترشيح وبالطريقة التي يعينها وزير الداخلية بقرار منه •

ولكل من تقدم للترشيح ولم يرد اسمه في الكشف المعد لذلك أن

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٨/١١ - العدد ٣٢ ) ومعدلة بالقانونين رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/١٢/٣١ - العدد ٥٢ مكرر ) ، ورقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٩٠/١/٢٩ - العدد ٣٩ مكرر ) •



يطلب من اللجنة المخصوص عليها في هذه المادة ادراج اسمه وذلك خلال مدة عرض للكشف المذكور .

ويكون لكل مرشح الاعتراض على ادراج اسم أى من المرشحين أو على اثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه أو اسم غيره من المرشحين في الكشف المدرج فيه اسمه طوال مدة عرض الكشف المذكور .

وتفصل في الاعتراضات المشار إليها - خلال مدة أقصاها عشرة أيام من تاريخ اقفال باب الترشيح - لجنة أو أكثر تشكل بقرار من وزير الداخلية في كل محافظة برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة مستشار أو ما يعادلها وعضوية أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة قاض أو ما يعادلها على الأقل يختارهما وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها .

وتنشر أسماء المرشحين كل في دائرته الانتخابية وفي صحيفتين يوميتين واسمى الانتشار .

مادة ١٠ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ) للمرشح الحق في أن يحصل على صورة رسمية من جدول الناخبين في الدائرة المرشح فيها مقابل رسم يحدده وزير الداخلية بقرار منه على ألا يجاوز هذا الرسم خمسين جنيها (١) . وتسلم هذه الصورة الى المرشح معناه من رسم الدفعة خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ١١ - ( مستبدلة بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٧٩ ) تلترم الاحزاب السياسية وكل مرشح لعضوية مجلس الشعب في الدعاية الانتخابية بالمبادئ التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء بتاريخ ٢٠ من أبريل

(١): انظر قرار وزير الداخلية رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٧٢ ( النشرة التشريعية



سنة ١٩٧٩ ، وكذلك بالمبادئ المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي المشار اليه ، وكذلك بالوسائل والاساليب المنظمة للدعاية الانتخابية وبالحد الأقصى للمبلغ التي يجوز انفاقها عليها وذلك كله طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية .

ويطعن قرار وزير الداخلية المشار اليه ، في جريديتين يوميتين واستعى الانتشار .

وللمحافظ المختص أن يأمر بإزالة الملصقات وكلفة وسائل الدعاية الاخرى المستخدمة بالمخالفة لاحكام القواعد المشار اليها في الفقرة الاولى على نفقة المرشح .

ويمتدح كل من يخالف احكام الفقرة الاولى بالعقوبة المنصوص عليها في المادة الثالثة عشرة من قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ وذلك مع عدم الاخلال باحكام القانون المذكور أو القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الاحزاب السياسية أو بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

وتعتبر مخالفة احكام هذا القانون من الجرائم الانتخابية ويسرى عليها احكام المادة الثانية من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ فيما يتعلق بالحرمان من مباشرة الحقوق السياسية .  
ويفصل في الدعاوى الناشئة عن الاخلال باحكام هذا القانون على وجه الاستعجال .

مادة ١٢ - ( معدلة بالقانونين رقمي ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ) لا يجوز لأحد أن يرشح نفسه في أكثر من دائرة انتخابية فإذا ما رشح نفسه في أكثر من دائرة اعتبر مرشحا في الدائرة التي قيد ترشيحه فيها أولا »



مادة ١٣ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ )  
لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح باعلان على يد محضر الى مديرية  
الأمن بالمحافظة قبل يوم الانتخاب بعشرة أيام على الأقل ويثبت التنازل  
ألم اسم في كشف المرشحين في الدائرة اذا كان قيد في هذا الكشف .  
ويعن هذا التنازل يوم الانتخاب على باب مقر الدائرة الانتخابية واللجان  
الفرعية ، وتشر وزارة الداخلية الاعلان عن هذا التنازل وذلك في  
صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار قبل الموعد المحدد للانتخاب بوقت  
كاف .

مادة ١٤ - لرئيس الجمهورية في الظروف الاستثنائية أن يقصر  
المواعيد المنصوص عليها في المواد ٦ و ٩ و ١٣ من هذا القانون .

مادة ١٥ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ )  
ينتخب عضو مجلس الشعب بالاغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة  
التي أعطيت في الانتخاب ، فاذا كان المرشحان الحاصلان على الاغلبية  
المطلقة من غير العمال والفلاحين أعلن انتخاب الحاصل منها على أكبر  
عدد من الاصوات ، وأعيد الانتخاب في الدائرة بين المرشحين من العمال  
والفلاحين اللذين حصلوا على أكبر عدد من الاصوات وفي هذه الحالة  
يعن انتخاب الحاصل منها على أكبر عدد من الاصوات .

واذا لم تتوافر الاغلبية المطلقة لاحد من المرشحين في الدائرة  
أعيد الانتخاب بين الاربعة الحاصلين على أكبر عدد من الاصوات ، على  
أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ، وفي هذه الحالة  
يعن انتخاب الاثنين الحاصلين على أعلى الاصوات بشرط أن يكون  
أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين .

مادة ١٦ - ( ملغاة بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ) .



مادة ١٧ - (١) مستبجلة بالقانون ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ) اذا لم يرشح في الدائرة الانتخابية سوى شخصين أحدهما من العمال أو الفلاحين على الأقل ، أجرى الانتخاب في موعده وأعلن فوز من يحصل منهما على ١٠٪ من عدد أصوات الناخبين المقيدين بالدائرة (١) .

وإذا لم يرشح في الدائرة سوى شخص واحد أعلن فوزه في الانتخاب اذا حصل على النسبة أشار اليها في الفقرة السابقة ، ويجرى انتخاب تكميلي لاختيار العضو الثاني من بين العمال والفلاحين ، اذا كان من أعلن فوزه من غيرهم .

وإذا رشح في الدائرة أكثر من مرشحين وكان واحد منهم فقط من العمال والفلاحين أعلن فوز هذا المرشح اذا حصل على النسبة المشار اليها وأجرى الانتخاب لاختيار العضو الثاني من بين الباقين ، وإذا لم تتوافر الأغلبية المطلقة لأحدهم أعيد الانتخاب بين الاثنين الحاصلين على أعلى الاصوات .

وفي الاحوال التي لا يحصل المرشح فيها على نسبة العشرة في المائة المشار اليها في الفقرات السابقة يجري انتخاب تكميلي لشغل المقعد الذي كان مرشحا له .

مادة ١٨ - (١) مستبجلة بالقانون ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ) اذا خلا مكان أحد المنتخبين قبل انتهاء مدة عضويته يجري انتخاب تكميلي لانتخاب من يحل محله وذلك دون اخلال بحكم الفقرة الاولى من المادة الثالثة من هذا القانون .

---

(١) أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكما بعدم دستورية الفقرة (١) من المادة السابعة عشرة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ قبل استبدالها بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/٥/٣١ - العدد ٢٢ ) .



• وإذا كان من خلا مكانه من المعينين عين من يحل محله •

وفي الحالتين تستمر مدة العضو الجديد حتى يستكمل مدة عضوية  
سلفه •

مادة ١٩ — بعد اعلان نتيجة الانتخاب يرد الى طالب الترشيح المبلغ  
الذي أودعه خزانة المحافظة بعد خصم ما قد يكون مستحقا عليه من  
مصاريف النشر وازالة الملصقات وفق المواد ٩ و ١١ و ١٣ من هذا القانون •

مادة ٢٠ — يجب أن يقدم الطعن بإبطال الانتخاب طبقا للمادة ٩٣  
من الدستور الى رئيس مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية  
لاعلان نتيجة الانتخاب مشتملا على الاسباب التي بنى عليها ومصدقا  
على توقيع الطالب عليه •

وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس الاجراءات التي تتبع في الفصل  
في صحة الطعون وفي تحقيق صحة العضوية •

### الجب الثالث

#### في عضوية مجلس الشعب

مادة ٢١ — ( ملغاة بالقانون ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ) •

مادة ٢٢ — ( مستبجلة بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ) لا يجوز  
الجمع بين عضوية مجلس الشعب وعضوية مجلس الشورى أو المجالس  
الشعبية المحلية ، كما لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشعب ووظائف  
المعد والمشايع أو عضوية اللجان الخاصة بها •

مادة ٢٣ — يعتبر من ينتخب لعضوية مجلس الشعب من الاشخاص  
المشار اليهم في المادة السابقة ، متخليا مؤقتا عن عضويته الاخرى أو  
وظائفه بمجرد توليه عمله في المجلس •



ويعتبر العضو متخلياً نهائياً عن عضويته الأخرى أو وظيفته ،  
بانقضاء شهر من تاريخ الفصل بصحة عضويته بمجلس الشعب إذا لم  
يبد رغبت في الاحتفاظ بعضويته الأخرى أو وظيفته .

والى أن يتم التخلي نهائياً لا يتناول العضو سوى مكافأة عضوية  
مجلس الشعب .

مادة ٢٤ - إذا كان عضو مجلس الشعب ، عند انتخابه ، من العاملين  
في الدولة أو في القطاع العام ، يتفرغ لعضوية المجلس ويحتفظ له  
بوظيفته أو عمله . وتحتسب مدة عضويته في المعاش أو المكافأة .

ويكون لعضو مجلس الشعب في هذه الحالة أن يقتضى المرتب  
والبدلات والمعاملات المقررة لوظيفته وعمله الأصلي من الجهة المعين بها  
طوال مدة عضويته .

ولا يجوز مع ذلك أثناء مدة عضويته بمجلس الشعب أن تقرر له  
أية معاملة أو ميزة خاصة في وظيفته أو عمله الأصلي .

مادة ٢٥ - لا يخفض عضو مجلس الشعب في الحالة المخصوص  
عليها في المادة السابقة لنظام التقارير السنوية في جهة وظيفته أو عمله  
الأصلية ، وتجب ترقية بالأكاديمية عند حلول دوره فيها ، أو إذا رقى  
بالاختيار من يلية في الأكاديمية .

كما لا يجوز اتخاذ إجراءات تأديبية ضد أحد أعضاء المجلس من  
العاملين في الدولة أو في القطاع العام بسبب أعمال وظيفته أو عمله ،  
أو إنهاء خدمته بغير الطريق التأديبي ، إلا بعد موافقة المجلس طبقاً  
للإجراءات التي تقرها لائحته الداخلية .

مادة ٢٦ - يموذ عضو مجلس الشعب بمجرد انتهاء مدة عضويته



الى الوظيفة التى كان يشغلها قبل انتخابه أو التى يكون قد رقى اليها ،  
أو الى أية وظيفة مماثلة لها •

مادة ٢٧ — مع مراعاة ما هو منصوص عليه فى المادتين ٣٣ و ٣٤  
يجوز للمجلس بناء على طلب مكتبه ، لاعتبارات تقتضيها المصلحة العامة ،  
أن يستثنى من التفرغ لعضوية المجلس كل الوقت أو بعضه :

( أ ) مديرى الجامعات ووكلاهما وأعضاء هيئات التدريس والبحوث  
فيها ومن فى حكمهم من العاملين فى الوزارات والهيئات العامة  
والمؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا •

ب ) رؤساء مجالس إدارة الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات  
الاقتصادية التابعة لها •

( ج ) للشاغلين لوظيفة من وظائف الادارة العليا بالحكومة ووحداتها  
المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية  
التابعة لها •

وفى هذه الحالة يطبق فى شأن من يتقرر تفرغه حكم المادة ٢٤ •

مادة ٢٨ — ( مستبدلة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ ) لا يجوز أن يعين  
عضو مجلس الشعب فى وظائف الحكومة أو القطاع العام وما فى حكمها  
أو الشركات الأجنبية أثناء مدة عضويته ، ويبطل أى تعيين على خلاف  
ذلك ، الا اذا كان التعيين نتيجة ترقية أو نقل من جهة الى أخرى أو كان  
بحكم قضائى أو بناء على قانون •

مادة ٢٩ — يتقاضى عضو مجلس الشعب مكافأة شهرية قدرها خمسة  
وسبعمون جنيها ويستثنى من ذلك رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء  
ونوابهم اذا كانوا أعضاء فى مجلس الشعب •



وتستحق المكافأة من تاريخ حلف العضو اليمين ولا يجوز التنازل عنها أو الحجز عليها وتعفى من كافة أنواع الضرائب .

مادة ٣٠ - ( الفقرة الاولى مستبعدة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ )  
يستخرج لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب امشراك للسفر بالدرجة الاولى الممتازة بسكك حديد جمهورية مصر العربية أو احدى وسائل المواصلات العامة الاخرى أو الطائرات من الجهة التي يختارها في دائرته الانتخابية الى القاهرة .

وتبين لائحة المجلس للتسهيلات الاخرى التي يقدمها المجلس لاجرائه لتمكينهم من مباشرة مسؤولياتهم .

وتسرى على أية مبلغ قد تدفع الى الاعضاء على هذا الوجه ، الاحكام المبينة بالمادة السابقة فيها يقطع بعدم جواز التنازل عنها والحجز عليها واعفاؤها من كافة الضرائب .

مادة ٣١ - يتقاضى رئيس مجلس الشعب مكافأة مساوية لمجموع ما يتقاضاه نائب رئيس الجمهورية ولا يجوز الجمع بينها وبين مكافأة العضوية وبين ما قد يكون مستحقا له من معاش من خزانة عامة .

مادة ٣٢ - يتمتع على رئيس مجلس الشعب بمجرد انتخابه رئيسا مزاولا مهنة تجارية أو غير تجارية أو أية وظيفة عامة أو خاصة .

وإذا كان من العاملين في الدولة أو في القطاع العام أو في المؤسسات التابعة للاتحاد الاشتراكي ، طبق في حقه حكم المادة ٢٤ مع مراعاة عدم الجمع بين ما يستحق له من مكافأة وبين مرتب وظيفته أو عمله الاصلى .

مادة ٣٣ - يتفرغ من ينتخب وكيلا للمجلس لمهام الوكالة ، ويطبق في شأنه حكم المادة ٢٤. إذا كان من العاملين في الدولة أو القطاع العام ،



أو في المؤسسات التابعة للاتحاد الاشتراكي ، أما إذا كان من غيرهم فيحدد مكتب المجلس ما يتقاضاه مقابل تفرغه .

ويتقاضى وكيل المجلس بدل التمثيل المقرر للوزراء وتسرى عليه أحكامه ، ولا يجوز الجمع بين هذا البذل وما قد يكون مقرا لوظيفته أو عمله الأصلي من بدلات .

مادة ٢٤ - ( معدلة بالقانون ١٦ لسنة ١٩٧٤ ) يجوز للمجلس وفق لائحته الداخلية أن يتقرر تفرغ رؤساء اللجان الأصلية بالمجلس ، وفي هذه الحالة يطبق في شأنه حكم المادة ٢٤. إذا كان من العاطلين في الدولة أو في القطاع العام أو في المؤسسات التابعة للاتحاد الاشتراكي أما إذا كان من غيرهم فيحدد مكتب المجلس ما يتقاضاه مقابل تفرغه لرئاسة اللجنة .

مادة ٢٤ ( مكررا ) - ( مضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ ) يجوز انشاء وظائف وكلاء وزارات لشئون مجلس الشعب .

ويعين وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب من بين أعضاء هذا المجلس بقرار من رئيس الجمهورية .

ويتضمن قرار التعيين الحاقه بمجلس الوزراء أو بأحد القطاعات الوزارية أو بوزارات معينة أو أكثر .

ولا يجوز الجمع بين منصب وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب وبين عضوية لجان المجلس .

كما لا يجوز لوكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب أثناء توليه منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا أو أن يشغل أية وظيفة أخرى أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه .



مادة ٣٤ مكرراً (١) - (مضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦) يتولى وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب معاون نواب رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء المختصين في كل الأمور المتعلقة بمجلس الشعب وبصفة خاصة في الحضور عنهم أمام مجلس الشعب ولجانه كما يشترك معهم في اعداد مشروعات القوانين ويبحث المسائل المرتبطة بالمناقشات التي تدور في المجلس ومتابعة تنفيذ قراراته وتوصياته وغير ذلك مما يعهد اليه من اختصاصات .

مادة ٣٤ مكرراً (٢) - (مضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦) لوكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب في سبيل مباشرة اختصاصاته الاتصال مباشرة بوكلاء الوزارة المختصين .

وله عند الاقتضاء الاتصال برؤساء الهيئات العامة وبرؤساء الجهات المختصة وذلك دون التدخل في سير العمل الاداري أو في العلاقات بين وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة أو الهيئة العامة وبين العاملين في هذه الجهات .

ولوكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب تبليغ ما يراه من ملاحظات الى نائب رئيس الوزراء أو الوزير المختص حسب الأحوال .

مادة ٣٤ مكرراً (٣) - (مضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦) يتقاضى وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب المرتب وبدل التمثيل المقرر لنائب الوزير ، ولا يجوز له الجمع بين مرتبه ومكافأة العضوية بمجلس الشعب .

مادة ٣٤ مكرراً (٤) - (مضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦) يعني وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب من وظيفته بقرار من رئيس الجمهورية أو بقرار عضوية مجلس الشعب عنه أو بانتهاء رئاسة رئيس الجمهورية الذي أصدر قرار تعيينه أو باستقالة الوزارة ، مع حفظ حقه في الماش أو المكافأة طبقاً للقواعد المقررة .



## أحكام ختامية وانتقالية

مادة ٣٥ - المجلس مستقل بموازنته وتدرج رقما واحدا في موازنة الدولة .

وتبين اللائحة الداخلية للمجلس كيفية إعداد مشروع موازنة المجلس السنوية ويبحثه وأقراره ، وطريقة إعداد حسابات المجلس وتنظيمها ومراقبتها ، وكيفية إعداد الحساب الختامي السنوي واعتماده ، وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية .

مادة ٣٦ - ( مستبدلة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ ) يضع مجلس الشعب بناء على اقتراح مكتب لائحة لتنظيم شئون العاملين به ، وتكون لها قوة القانون ، ويسرى عليهم فيما لم يرد فيه نص في هذه اللائحة ، الأحكام المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة .

والى أن يتم وضع اللائحة المشار إليها في السابقة ، يستمر تطبيق أحكام لائحة العاملين بالمجلس المعمول بها حاليا ، والقواعد التنظيمية العامة الصادرة بقرار من مكتب المجلس أو رئيسه .

ويكون لرئيس المجلس السلطات المخولة للوزير ووزير الخزانة المنصوص عليها في القوانين واللوائح .

ويختص مكتب المجلس بالمسائل التي يجب أن يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء ، وكذلك المسائل التي تقضى فيها القوانين واللوائح بأخذ رأى أو موافقة وزارة الخزانة أو الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أو أية جهة أخرى .

مادة ٣٧ - ( مستبدلة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ ) يتولى رئيس مجلس الشعب أثناء فترة حل مجلس الشعب جميع الاختصاصات الادارية والمالية المخولة لمكتب المجلس ورئيسه .



ويتولى رئيس مجلس الشعب أثناء فترة حل مجلس الشورى جميع الاختصاصات الادارية والمالية المخولة لكتب المجلس ورئيسه .

ويتولى رئيس مجلس الوزراء أثناء فترة حل المجلسين جميع الاختصاصات المالية والادارية المخولة لكتبي المجلسين ورئيسهما .

مادة ٣٨ - تسرى على أعضاء مجلس الشعب الحالي من العاملين في الدولة والقطاع العلم الاحكام المقررة في هذا القانون اعتبارا من تاريخ أدائهم اليمين المنصوص عنها في المادة ٩٠ من الدستور .

ويلغى ما يكون قد تم من تسوية أو ربط للمعاش لموظفي الحكومة منهم طبقا للمادة ٤٩ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ، على أن يردوا الى خزانة الحكومة ما يكون قد صرفا لهم منه .

مادة ٣٩ - ( مستبدلة بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ ) مع عدم الاخلال بالقواعد والاحكام المنظمة لاستقالة رجال القوات المسلحة والشرطة وأعضاء المخابرات العامة وأعضاء الرقابة الادارية ، لا يجوز ترشيحهم أو ترشيح أعضاء الهيئات القضائية والمحافظين قبل تقديم استقالاتهم من وظائفهم ، وتعتبر الاستقالة مقبولة من تاريخ تقديمها .

ويعتبر رؤساء وأعضاء مجالس ادارة الهيئات العامة وشركات القطاع العام ، وكذلك العاملون في الجهاز الادارى للدولة وفي القطاع العام في اجازة مدفوعة الاجر من تاريخ تقديم أوراق ترشيحهم حتى انتهاء الانتخابات العامة وانتخابات الاعادة .

مادة ٤٠ - (أ) ملغاه بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ) .



مادة ٤١ - يلغى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٩٤ في شأن مجلس الشعب والقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٤ بجواز الاستفتاء من بعض شروط عضوية مجلس الأمة ، كما يلغى القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧١ بشأن الترشيح لعضوية مجلس الشعب .

مادة ٤٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ شعبان سنة ١٣٩٢ ( ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٢ ) .



## وزارة الداخلية

قرار رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٨٤

باجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الشعب (١)

## وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢. في شأن مجلس الشعب ممعدلا بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى القرار رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٣ باجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الشعب ؛

وعلى القرار رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٧٩ بقواعد الترشيح والانتخاب لممثلات المرأة ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قـسـر :

## الباب الأول

## في اعلان قرار دعوة الناخبين

مادة ١ - يعلن القرار الصادر بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الشعب بتعليق صورة منه في كل شياخة في المدينة وفي كل حصة في القرية وفي الأماكن التي يعينها مدير الأمن بالمحافظة بقرار منه .



## الباب الثاني

مادة ٢ - (١) معحلة بقرار وزير الداخلية رقم ٦٠٥٤ لسنة ١٩٩٠ )  
يقدم طلب الترشيح كتابة على النموذج المعد لذلك الى مدير الامن  
بالمحافظة التي يرغب في الترشيح في احدى الدوائر الانتخابية الواقعة  
بها خلال المدة التي تحدد لقبول طلبات الترشيح ويكون مصحوبا  
بالمستندات الآتية :

(ب) ایصال بایداع مبلغ مائتی جنیه خزانه مدیریه الامن بالمحافظة .

(د) شهادة الانتخاب أو شهادة رسمية من مأمور القسم أو المركز المختص تفيد أن طالب الترشيح مقيد في أحد جداول الانتخاب وأنه لم يطرأ عليه سبب يستوجب إلغاء قيده طبقاً للقانون الخاص بذلك .

(د) صحيفة الحالة الجنائية .

(و) يكون اثبات صفة الفلاح بتقديم مستند حيازة الاراضى الزراعية التى يمحوزها مقدم الطلب هو وزوجته وأولاده القصر أيا كان الوجه القانونى للحيازة كما يقدم شهادة من مأمور المركز أو القسم بأن الزراعة مصدر رزقة وعمل الوحيد ، وأنه يقيم فى الريقة ، ويجوز أن يكفى فى اثبات ذلك ببطاقة الحيازة الزراعية ، أو شهادة من الجمعية التعاونية .



ويكون اثبات صفة العامل بتقديم شهادة من رب العمل مصدق عليها من مكتب التأمينات الاجتماعية التابع له تفيد العمل والأجر والمؤهلات الدراسية الحاصل عليها مقدم الطلب حسب الثابت في ملف عمله أو ملف خدمته وكذلك شهادة من النقابة العمالية التي هو عضو بها تفيد رقم قيده ونوع عضويته وتاريخها ، فإذا كان حاصلا على مؤهل جامعي أو عال أو من إحدى الكليات العسكرية قدم ما يثبت أنه بدأ حياته عاملا قبل حصوله على المؤهل الجامعي وأنه لا يزال باقيا في نقابته العمالية .

( ز ) شهادة أداء الخدمة العسكرية الإلزامية أو الاعفاء من أدائها طبقا للقانون .

( ح ) شهادة رسمية تفيد تقديم الاستقالة إذا كان طالب الترشيح من أعضاء الهيئات القضائية .

أما رجال القوات المسلحة والشرطة فيجب تقديم شهادة رسمية تفيد قبول الاستقالة .

ويعني هؤلاء جميعا من تقديم المستندات المشار إليها في البندين هـ ، و .

مادة ٣ - يجوز للمرشح أن يقدم طلب الترشيح بواسطة وكيل عنه وتثبت الوكالة بمحرر مصدق عليه من جهة الاختصاص ، ويرفق هذا المحرر بالطلب عند تقديمه .

وتثبت شخصية الوكيل بما يكون لديه من أوراق رسمية ، أما إذا كان توقيع أو شخص الوكيل معروفا لمدير الأمن بالمحافظة ، فله الاكتفاء في اثبات شخص الوكيل بذكر ذلك على ورقة مدموغة .

مادة ٤ - تقبل طلبات الترشيح يوميا من الساعة التاسعة صباحا



الى الساعة الواحدة والنصف مساء فيما عدا اليوم الأخير من المدة المحددة لتقديم طلبات الترشيح فيمقتد الميعاد الى الساعة الخامسة مساء ، وتظل خراثن مدهريات الامن مفتوحة لتتلقى تأميناات الترشيح حتى نهاية الموعد المذكور .

ويثبت مدير الامن على كل طلب تاريخ وساعة تقديمه ويحيله الى الموظف المختص الذي يعطى عنه ايصالا موضحا به البيانات وعدد المستندات المقدمة منه .

ويعد دفتر خاص لهذه الايصالات وفقا للنموذج المعد لذلك ، يختم بخاتم مديرية الأمن ويحرر الايصال من أصل يعطى لطالب الترشيح وصورة ثانية تبقى بالدفتر .

مادة ٥ - يتولى قيد طلبات الترشيح في سجل خاص وفقا للنموذج المعد لذلك من يختاره مدير الامن من العاملين بحيث لا تقل درجته عن الثانية ، ويدون في هذا السجل أسماء طالبي الترشيح مرتبة حسب تاريخ ورود طلباتهم ويعطى كل طلب رقما متتابعا ويعرض هذا السجل يوميا على مدير الامن لمراجعته على دفتر الايصالات ثم يوقع على السجل بعد آخر طلب تم قيده فيه مع ليات عدد الطلبات التي قدمت في هذا اليوم بالارقام والحروف .

مادة ٦ - (ا) معدلة بالقرار رقم ٦٠٥٤ لسنة ١٩٩٠ ) تحال طلبات الترشيح مصحوبة بالمستندات المرفقة بها في صباح اليوم التالي على الأكثر الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ في شأن مجلس الشعب لفحص توافر الشروط المبينة في المادتين ٢ ، ٥ من القانون وكفاية المستندات طبقا للمادة ٢ من هذا القرار ، وتوصل اللجنة في هذه الطلبات في ضوء ما يقدم اليها من مستندات .

وتعد اللجنة كسفا بأسماء المرشحين والصفة التي تثبت لكل منهم .



مرتين حسب أولوية تقديم الطلبات ، وموقعا عليه من رئيسها وأعضائها على النموذج المحدثك وتوسله الى مديرية الامن في اليوم التالي لافتعال باب الترشيح على الاكثر .

مادة ٧ - (مصحلة بالقرار الوزاري رقم ٦٠٥٤ لسنة ١٩٩٠ )  
تقرر مديرية الامن مستخرجات من كشف المرشحين تعرض في مقر الدائرة الانتخابية والمصالح الحكومية والوحدات المحلية والمجمعات وعلى واجهة منازل مشايخ القرى ، وذلك خلال الضصة أيام التالية لافتعال باب الترشيح .

وتتقسم كل دائرة انتخابية الى منطلق ويمهد الى أحد الضباط بالمرور عليها مرتين على الاقل خلال مدة العرض للتأكد من عرض هذه المستخرجات في المواعيد والامكن المحددة وتقرر يحاضر يثبت فيها تاريخ المرور وساعته وتودع هذه المحاضر مديرية الامن .

مادة ٨ - (مصحلة بالقرار الوزاري رقم ٦٠٥٤ لسنة ١٩٩٠ )  
لكل من لم يرد اسمه في كشف المرشحين ممن تقدموا بطلبات الترشيح أن يطلب خلال مدة عرض الكشف ادراج اسمه فيه وذلك من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ولكل مرشح الاعتراض على ادراج اسم أي من المرشحين أو على اثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه أو اسم غيره من المرشحين في الدائرة المرشح فيها وذلك طوال مدة عرض الكشف .

وتتصل اللجنة في الاعتراضات المشار اليها خلال مدة أقصاها عشرة أيام من تاريخ قفل باب الترشيح .

مادة ٩ - (مصحلة بالقرار الوزاري رقم ٦٠٥٤ لسنة ١٩٩٠ )  
يجوز لكل مرشح أن يطلب من مدير الامن صورة رسمية من جدول الناخبين في الدائرة المرشح فيها .



وعلى الطالب أن يودع تأميناً مقداره خمسون جنيهاً على ذمة رسوم تحرير هذه الصورة وتسلم إلى المرشح خلال عشرة أيام من تاريخ تقديمه للطلب .

وتحرر هذه الصورة على النموذج المعد لذلك ويحصل على كل ورقة من هذه النماذج رسم نسخ مقداره ثمانون قرشاً بشرط ألا يزيد مجموع ما يحصل على خمسين جنيهاً .

مادة ١٠ - (معدلة بالقرار الوزاري رقم ٦٠٥٤ لسنة ١٩٩٠) :  
تعد بطاقة انتخاب بيضاء اللون وفقاً للنموذج المرافق لهذا القرار وتقسم البطاقة إلى عدة أقسام بمعد المرشحين في كل دائرة انتخابية على أن يخصص لكل مرشح قسم من هذه الأقسام تخصص فيه خانة لكتابة اسم المرشح وخانة أخرى للرمز المخصص له وخانة بيضاء للتأشير فيها برأي الناخب ويكون التأشير بوضع أي إشارة أو علامة في المكان المخصص لذلك ، أو على الاسم أو الرمز الخاص بالمرشح الذي يقع عليه الاختيار ، بشرط ألا تدل هذه الإشارة أو العلامة بطريقة قاطعة على رأي الناخب دون أن يفصح عن شخصيته .

وتحدد الرموز الواردة ببطاقة الانتخاب على الوجه الآتي :

هلال - جمل - سيارة - قارب شراعى - مظلة - فانوس - سلم نقالى - مسدس - سمكة - مكزان - زهرة - دراجة - سيف - تليفون - طائرة - طبق - فنجان - كرسي - نظارة - نجفة - شاكوش - كتاب مفتوح - مصباح كيروسين - ورقة شجر - حمامة - عين - مشرب تنس - عنقود عنب - هدهد - تليفزيون - فيل - عنكبوت - نجمة - فراشة - كأس - غزال - شمعة - قلم - حدوة حصان - شنطة - قلم حبر - شباك معلق - كمامة - أباجورة - برج - كرة قدم - شماعة - ساطور - بايب - حصان - صاروخ - قلة - قطار - موقد كيروسين - كذكة - مسجد - ملعقة - مكتب - زجاجة -



براد - صنبور مياه - دبابه - زهرة طاولة - ترابيزة - اوزة - شوكة -  
 مسبحة - مدفع - مشط - شمس - بكرة خيط - هرم - رمح - هلب -  
 مفك - ماكينة خياطة - طفاية سجاير - منزل - طلمبة مياه - قلم رصاص -  
 بوتوجاز - سفينة - مروحة - سهم - ولاعة سجاير - سلحفاة - زرافة -  
 عرية يد - ثمرة موز - شادوف - ابو قردان - ثمرة خرة - مقص -  
 برج حمام - نحلة - ساعة - مفتاح - كف - مصباح كهربائى - آلة تصوير .

مادة ١١ - ( ملغاة بالقرار الوزارى رقم ٦٠٥٤ لسنة ١٩٩٠ ) .

مادة ١٢ - ( ملغاة بالقرار الوزارى رقم ٦٠٥٤ لسنة ١٩٩٠ ) .

مادة ١٣ - ( مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٦٠٥٤ لسنة ١٩٩٠ )  
 تشكل لجنة عامة في كل دائرة انتخابية برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية  
 ويكون مقرها الدائرة الانتخابية المتخصص عليها في القانون رقم ٢٠٦ لسنة  
 ١٩٩٠، في شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب<sup>(١)</sup> ، وتقسم  
 كل لجنة عامة الى لجان فرعية تجرى فيها عملية الانتخاب ويمين رؤساء  
 اللجان الفرعية من بين العاملين بالدولة أو للقطاع العام ويختارون بقدر  
 الامكان من بين أعضاء الهيئات القضائية أو الادارات القانونية بأجهزة  
 الدولة أو القطاع العام ويختار أمناء اللجان من بين العاملين في الدولة  
 أو القطاع العام .

ولكل مرشح ، أن يختار عضوا من بين الناخبين في نطاق اللجنة العامة  
 لتمثيله فيها ، وعضوا من بين الناخبين المقيدة أسمائهم في جدول انتخاب  
 كل لجنة من اللجان الفرعية لتمثيله في هذه اللجان .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٦٩٣٠ لسنة ١٩٩٠ بنقل مقار  
 اللجان العامة بالدوائر الانتخابية ببعض المحافظات ( الوقائع المصرية في  
 ١٩٩٠/١١/٢٩ - العدد ٢٧٢ تابع ) .



ولكل مرشح أن يوكل عنه أحد الناخبين من المقيدين في ذات الدائرة الانتخابية لينوب عنه أمام اللجان الانتخابية العامة أو اللجان الفرعية .

مادة ١٤ - (مستبلة بقرار وزير الداخلية رقم ٦٠٥٤ لسنة ١٩٩٠) يتواجد رؤساء اللجان العامة والفرعية وأمناء ومنسوبوا المرشحين في هذه اللجان في قاعة الانتخاب في تمام الساعة السابعة من صباح اليوم المحدد للانتخاب .

مادة ١٥ - على رئيس اللجنة الفرعية بمجرد وصوله الى المبنى الذي توجد به قاعة الانتخاب أن يحدد جمعية الانتخاب ، وهي المبنى الذي توجد به قاعة الانتخاب والقضاء الذي حوله .

وعليه أن يخطر بهذا التحديد رئيس القوة المعين من قبل مديرية الامن لحفظ النظام ، وأن يطلب كليه منع غير الناخبين من التواجد بجمعية الانتخاب ومنع الناخبين اذا كانوا يحملون سلاحا .

مادة ١٦ - اذا تكامل أعضاء اللجنة ، فعلى الرئيس أن يدعوها للاجتماع ، وأن يفتح صندوق الانتخاب ويتحقق من خلوه وسلامة وصلاحية مفتاحه ، ثم يخلقه ويحتفظ بالمفتاح معه . ويقوم الرئيس بعد ذلك بفتح المظروف المشتمل على بطاقات الانتخاب وتراجع اللجنة عددها للتحقق من مطابقة هذا العدد لما هو مكتوب على المظروف ومن مطابقتها لعدد الناخبين المدعويين لبدء رأيهم أمامها .

مادة ١٧ - أولاً من يبدى رايه في الانتخاب أعضاء لجنة الانتخاب ولا تقبل اللجنة رأى أى ناخب ما لم يكن اسمه وارداً في كسب الناخبين أمامها .

مادة ١٨ - (مستبلة بقرار وزير الداخلية رقم ٦٠٥٤ لسنة ١٩٩٠) يختار الناخب في كل دائرة اثنين من المرشحين أحدهما على الاقل من



العمال أو الفلاحين ويعتبر صوت الناخب باطلا في أى من الحالات الآتية :

( أ ) إذا انتخب أكثر أو أقل من مرشحين اثنين أو لم يكن احدهما من العمال والفلاحين .

( ب ) إذا وقع الناخب على البطاقة الانتخابية أو وجدت بها علامة أو إشارة تدل عليه .

( ج ) إذا أثبت الناخب رأيه في بطاقة غير التي تسلمها من لجنة الانتخاب .

( د ) إذا كان الرأى الجدى في البطاقة مطلقا على شرط .

مادة ١٩ - يقوم أمين لجنة الانتخاب الفرعية بتحرير محضر بجميع الاجراءات التى اتخذتها اللجنة وتلاوته عليها في آخر الجلسة ويحرر هذا المحضر من نسختين يوقع عليهما رئيس وأمين اللجنة ترسل احدهما الى مدير أمن المحافظة وتسلم الثانية الى رئيس اللجنة العامة .

مادة ٢٠ - ( مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٦٠٥٤ لسنة ١٩٩٠ ) يقوم أمين لجنة الانتخاب في اللجنة العامة بتحرير محضر بجميع الاجراءات التى اتخذتها اللجنة تحت اشراف رئيسها ويوقع الرئيس وجميع أعضاء اللجنة في ذات الجلسة على نسختين من محضرها ترسل مع باقى النماذج وأوراق الانتخاب الى مدير الأمن ليقوم بإرسال احدى النسختين وأوراق الانتخاب الى وزير الداخلية وتحفظ النسخة الاخرى بمديرية الامن .

مادة ٢١ - ( ملغاة بقرار رقم ٦٠٥٤ لسنة ١٩٩٠ ) .

مادة ٢٢ - على رؤساء لجان الانتخاب بالإضافة الى ما نص عليه هذا القرار مراعاة أحكام المواد من ٢٤ الى ٣٥ ومن ٣٦ الى ٥١ ومن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية .



مادة ٢٢ - على كل ناخب يرغب في الانتقال الى مكان الانتخاب بطريق السكة الحديد أن يتقدم الى المركز أو القسم أو نقطة الشرطة التي يتبعها محل إقامته ومعه شهادة الانتخاب أو شهادة رسمية من الجهة الإدارية المختصة تثبت أن طالب السفر مقيد في جدول الانتخاب في الجهة التي يريد السفر اليها للحصول على تصريح سفر بالمجان ، وعلى الناخب أن يتقدم بهذا التصريح الى الموظف المختص بصرف تذكرة السفر في محطة السكة الحديد للحصول على تذكرتين درجة ثالثة بلا مقابل للسفر ذهابا وإيابا .

ويبدأ صرف تصاريح السفر قبل موعد الانتخاب بثلاثة أيام وتستمر هذه التصاريح سارية المفعول لمدة يوم واحد تال ليوم الانتخاب .

مادة ٢٤ - يلغى القرار رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٣ بإجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الشعب والقرار رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٧٩ بقواعد الترشيح والانتخاب لمئات المرأة كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٢٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ بدء اجراء انتخابات مجلس الشعب للفصل التشريعي الرابع .

تحريرا في ١٩٨٤/٤/٤

وزير الداخلية  
حسن أبو باشا



قرار وزير الداخلية رقم ٦٤٢٧ لسنة ١٩٩٠

بشأن تنظيم الدعاية الانتخابية (١)

### وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الاحكام الخاصة بالاجتماعات العلنية والمظاهرات في الطرق العمومية ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات ؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ، وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية ، وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجمعية الداخلية والسلام الاجتماعى ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٨٤ بشأن الدعاية الانتخابية ، المعدل بالقرار رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٧ ؛

### قصور :

مادة ١ - يلتزم كل مرشح ، في الدعاية الانتخابية ، بمراعاة أحكام الدستور والقوانين واللوائح النافذة ، وبأحكام هذا القرار .

مادة ٢ - يحظر أن تتضمن الدعاية الانتخابية أية عبارات أو رسوم أو صور أو أية طريقة أخرى من طرق التفسير إذا كانت تنطوي على

(١) للوائح الملزمة في ٣١/١٠/١٩٩٠ - العدد ٢٤٧ طبع



للدعوة الى ازدياد أو كراهية أو مناهضة أو رفض المبادئ التي يقوم عليها نظام الدولة الاشتراكي الديمقراطي والمقومات الاساسية للمجتمع المنصوص عليها في الدستور ، أو المساس بسيادة القانون ويشمل ذلك :

أولا : أية دعوى يكون هدفها كراهية أو مناهضة انتماء مصر للامة العربية أو التشكيك في التزام الشعب المصري بهذا الانتماء .

ثانيا : النيل من السلام الاجتماعى أو الوحدة الوطنية أو المكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين .

ثالثا : الدعوة الى أية آراء أو أفكار تعمس الايمان بالقيم الدينية أو الروحية أو نشر أية دعاية مثيرة أو أخبار أو اشاعات يكون من شأنها المساس بالوحدة الوطنية أو ترميضها للخطر .

رابعا : الدعوة الى استخدام العنف ، أو مقاومة السلطات العامة ، وذلك لتحقيق أى غرض يتعلق بالدعاية الانتخابية أو بإجراءات الانتخاب وعلان النتيجة أو أى غرض آخر .

خلاصا : اطلاق أية دعاية مثيرة تتضمن مطاعن أو أخبار أو اشاعات كاذبة عن سلوك وتصرفات المرشحين المتنافسين يكون من شأنها التأثير على موضوعية المعركة الانتخابية ونزاهتها ، أو اذاعة أو ترويج أية مطاعن تتعلق بالحياة الشخصية للمرشحين وعائلاتهم إذا كان من شأنها اثاره الفتن والحزازات بما يهدد الامن العام .

مادة ٣ - على المرشح أن يخاطر مركز أو قسم الشركة المختص بأسماء الأشخاص الذين ينوبون عنه في تنظيم عمليات الدعاية الانتخابية وذلك قبل البدء في تنفيذها .

مادة ٤ - يجوز لكل مرشح عقد الاجتماعات الانتخابية في المراسدات التي تقام بتصريح خاص يتم التقدم بطلبه من مديرية الأمن قبل الموعد المحدد لاقامة بأربع وعشرين ساعة على الأقل حيث تتولى مديرية الأمن



فحص الطلب على ضوء الصواب والاعتبارات الأمنية الموضوعة لتنظيم إقامة المهرجانات .

ويدعى ألا يتم لاجتماع أكثر من مرشح واحد في ذات الوقت في نطاق شياخة أو حصة واحدة بدائرة القسم أو في القرية الواحدة تبع المركز ، ويتولى مركز أو قسم الشرطة المختص تحديد الاماكن التي يجوز وضع الاعلانات الانتخابية بأشكالها المختلفة عليها على ضوء ما يحقق الاعتبارات التي نصت عليها المادة الثامنة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه بعد الحصول على الترخيص بذلك من السلطة المختصة مع مراعاة الحظر المقرر بالمادة (٥) من القانون المشار اليه .

ويمنع وضع أية ملصقات أو اعلانات انتخابية على السيارات ووسائل النقل المختلفة .

مادة ٥ - يجوز استخدام السماعات الداخلية في الدعاية الانتخابية والتي لا يتجاوز صوتها مكان الاجتماع الانتخابي ولا يجوز استخدام مكبرات الصوت .

مادة ٦ - يجوز للمرشح أن ينفق على الدعاية الانتخابية في حدود ٥ آلاف جنيه ، ولا يجوز للمرشح بالذات أو بالواسطة ، اعطاء مبالغ نقدية أو مزايا عينية شخصية للناخبين للتأثير على نزاهة الانتخابات .

مادة ٧ - يلتزم رجال الشرطة بالحياد التام بين المرشحين ، وتعمية المناخ السليم للتنافس المشروع بينهم في حدود القانون .

مادة ٨ - يلغى قرار وزير الداخلية رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،

تحريرا في ١١٠/١٠/٢١



## التعديلات التشريعية المقترحة

م	الغرض المقترح	مكان النظر ص	رقم التعديل	مكان النظر	
				بلدي	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



مجلة الشورى







قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠

في شأن مجلس الشورى (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### المادة الأولى

في تكوين مجلس الشورى

مادة ١ — (١) مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ ( يؤلف مجلس الشورى من مائتين وثمانية وخمسين عضواً •

وينتخب ثلثا أعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السري العام ، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين •  
ويمين رئيس الجمهورية الثلث الباقي •

مادة ٢ — (١) مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ ( تنقسم جمهورية مصر العربية الى ست وثمانين دائرة انتخابية ، ويكون تحديد نطاق كل دائرة ومكوناتها وفقاً للجدول المرفق بهذا القانون (٢) •

وينتخب عن كل دائرة انتخابية عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين •

(١) الجريدة الرسمية في ٣ يولية سنة ١٩٨٠ - العدد ٢٧ •

(٢) لم ينشر الجدول المرفق بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ اكتماء بنشره بالجريدة الرسمية ( العدد ١١ في ١٦/٣/١٩٨٩ )



مادة ٢ - مدة عضوية مجلس الشورى ست سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له .

ويتجدد انتخاب واختيار نصف الاعضاء المنتخبين والمعينين كل ثلاث سنوات ، ويجوز اعادة انتخاب أو تعيين من انتهت مدة عضويته من الاعضاء .

ويتم تحديد من تنتهى مدة عضويتهم في نهاية الثلاث سنوات الاولى بطريق القرعة التى يجريها المجلس وفقاً للقواعد التى يضعها في لائحته الداخلية .

ويجب أن يتم الانتخاب خلال الستين يوماً السابقة على انتهاء مدة العضوية ، ويتم التعيين خلال الثلاثين يوماً السابقة على انتهائها .

مادة ٤ - ( الفقرة الاولى مسقولة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٩ )  
إذا خلا مكان أحد الاعضاء المنتخبين قبل انتهاء مدة عضويته يجرى انتخاب تكميلي لانتخاب من يملأ محله .

وإذا كان من خلا مكانه من المعينين عين من يملأ محله .  
وفي الحالتين تستمر مدة العضو الجديد حتى يستكمل مدة عضوية سلفه .

مادة ٥ - إذا تمخر اجراء الانتخاب في اليعاد المقرر لضرورة ملحة تمد بقانون مدة عضوية من انتهت مدتهم من الاعضاء المنتخبين والمعينين بناء على اقتراح رئيس الجمهورية وذلك الى حين انتخاب الاعضاء الجدد .  
ويعلن رئيس الجمهورية انتهاء حالة الضرورة بمجرد زوال أسبابها ،



ويجب أن يشمل القرار الصادر بذلك على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يجاوز ستين يوماً من تاريخ هذا الاعلان .

### الباب الثاني

#### في الترشيح والتصين لعضوية مجلس الشورى

مادة ٦ - (١) مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٨ ( مع عدم الاخلال بالاحكام المقررة في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، ويشترط فيمن يرشح أو يعين عضواً بمجلس الشورى :

١ - أن يكون مصرى الجنسية من أب مصرى .

٢ - أن يكون اسمه مقيداً في أحد جداول الانتخابات بجمهورية مصر العربية والا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب الغاء قيده طبقاً للقانون الخاص بذلك .

٣ - أن يكون بالغاً من العمر خمسة وثلاثين سنة ميلادية على الأقل يوم الانتخاب أو التصين .

٤ - أن يجيد القراءة والكتابة .

٥ - أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية الالزامية أو أعفى من أدائها طبقاً للقانون .

٦ - ألا تكون قد أسقطت عضويته بقرار من مجلس الشورى أو من مجلس الشعب بسبب فقد الثقة والاعتبار أو بسبب الاخلال بواجبات العضوية بالتطبيق لاحكام المادة ٩٦ من الدستور . ومع ذلك يجوز ترشيحه أو تعيينه في أى من الحالتين الآتيتين :

( أ ) انقضاء فترة التجديد للنصف أو الفصل التشريعى الذى صخر خلاله قرار اسقاط العضوية حسب الاحوال .

( ب ) صدور قرار من مجلس الشورى أو من مجلس الشعب بالغاء



الاثار المانعة من الترشيح أو التعيين المترتبة على اسقاط العضوية ،  
ويصدر قرار المجلس في هذه الحالة بموافقة أغلبية أعضائه بناء  
على اقتراح مقدم من ثلاثين عضوا ، وذلك بعد انقضاء دور  
الانعقاد الذى صرح خلاله قرار اسقاط العضوية على الاقل .

مادة ٧ - ( مستبجلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ ) لا يجوز لاحد  
أن يرشح نفسه في أكثر من دائرة انتخابية ، فإذا رشح نفسه في أكثر  
من دائرة اعتبر مرشحا في الدائرة التى قيد ترشيحه فيها أولا (١) .

مادة ٨ - ( الفقرة الأولى مستبجلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ )  
يقدم طلب الترشيح لعضوية مجلس الشورى كتابة الى مديرية الامن  
بالمحافظة التى يرغب المرشح فى الترشيح فى لحدى الدوائر الانتخابية  
الواقعة بها ، وذلك خلال المدة التى يحددها وزير الداخلية بقرار منه  
على ألا تقل عن عشرة أيام من تاريخ فتح باب الترشيح (٢) .  
ويكون طلب الترشيح مصحوبا بليصال ايداع مبلغ مائة جنيه خزانة  
مديرية الامن بالمحافظة المختصة والمستندات التى يحددها وزير الداخلية  
بقرار منه لاثبتت توافر الشروط التى يتطلبها القانون للترشيح وتثبت  
صفة العامل أو الفلاح بالقرار يقدمه المرشح مصحوبا بما يؤيد ذلك من  
مستندات .

وتعتبر الأوراق والمستندات التى يقدمها المرشح أوراقا رسمية فى  
تطبيق أحكام قانون العقوبات .

(١) حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة (٧) من  
القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن مجلس الشورى قبل تعديلها بالقانون  
رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٩/٤/٢٧ - العدد ١٧ ) .  
(٢) حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية الفقرة الأولى من  
المادة (٨) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن مجلس الشورى قبل  
تعديلها بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٩/٤/٢٧ -  
العدد ١٧ ) .



مادة ٩ - (مستبجلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩) يعرض كشف المرشحين في الدائرة الانتخابية بالطريقة التي يعينها وزير الداخلية بقرار منه وذلك لمدة خمسة أيام تالية لقفل باب الترشيح .

ويحدد في هذا الكشف أسماء المرشحين والصفة التي تثبت لكل منهم وفقاً للمادة (٨) .

وتشكل بقرار من وزير الداخلية لجنة أو أكثر من كل محافظة برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة مستشار أو ما يعادلها وعضوية أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة قاضي أو ما يعادلها على الأقل يختارهما وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها .

ولكن مرشح لم يرد اسمه في الكشف أن يطلب من اللجنة المشار إليها ادراج اسمه طوال مدة عركى الكشف ، وله الاعتراض على ادراج اسم أى من المرشحين أو على اثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه أو اسم غيره من المرشحين طوال مدة عرض الكشف .

وتتصل اللجنة المشار إليها في الاعتراضات خلال مدة انقضاء عشرة أيام من تاريخ قفل باب الترشيح .

وتنشر أسماء المرشحين في الدائرة الانتخابية وفي صحيفتين يوميتين .

مادة ١٠ - (مستبجلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩) إذا لم يرشح في الدائرة الانتخابية شخصين أحدهما من العمال أو الفلاحين على الأقل ، أعلن فوزهما بالتركية .

وإذا لم يرشح في الدائرة سوى شخص واحد أعلن فوزه بالتركية ،



ويجرى انتخاب تكميلي لاختيار العضو الثاني من بين العمال والفلاحين إذا كان من أعلن فوزه بالتركية من غيرهم (١) .

مادة ١١ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ ) لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح بإعلان على يد مقرر الى مديرية الامن بالمحافظة قبل يوم الانتخاب بمشرة أيام على الأقل ، ويثبت ذلك أمام اسمه في كشوفات المرشحين في الدائرة إذا كان قد قيد في هذا الكشف ، ويعلن هذا التنازل يوم الانتخاب على باب مقر الدائرة الانتخابية واللجان الفرعية ، كما تقوم وزارة الداخلية بنشر الاعلان عن هذا التنازل قبل الموعد المحدد للانتخاب بوقت كاف ، وذلك في صحيفتين يوميتين .

مادة ١٢ - (أ) مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ ) ينتخب عضو مجلس الشورى بالاغلبية المطلقة لعدد الاصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخاب .

فلذا كان المرشحين الحاصلان على الاغلبية المطلقة من غير العمال والفلاحين أعلن انتخاب الحاصل منهما على أكبر عدد من الاصوات ، وأعيد الانتخاب في الدائرة بين المرشحين من العمال والفلاحين اللذين حصلوا على أكبر عدد من الاصوات ، وفي هذه الحالة يعطى انتخاب الحاصل منهما على أكبر عدد من الاصوات (٣) .

(١) حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة (١٠) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن مجلس الشورى قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ ( الجريدة الرسمية في ٢٧/٤/١٩٨٩ - العدد ١٧ ) .

(٢) حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية الفقرتين الاولى والثانية من المادة (١٢) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن مجلس الشورى قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ ( الجريدة الرسمية في ٢٧/٤/١٩٨٩ - العدد ١٧ ) .



وإذا لم تتوافر الاغلبية المطلقة لاحد المرشحين في الدائرة ، أعيد الانتخاب بين الاربعة الحاصلين على أكبر عدد من الاصوات على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ، وفي هذه الحالة يطن انتخاب الاثنين الحاصلين على أعلى الاصوات بشرط أن يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين .

مادة ١٣ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وعضوية مجلس الشعب أو المجلس الشعبية المحلية . كما لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى ووظائف العمد والمسايخ أو عضوية اللجان الخاصة بها .

ويعتبر من ينتخب لعضوية مجلس الشورى متخلياً مؤقتاً عن عضويته الأخرى أو وظيفته المشار إليها بالفقرة السابقة بمجرد توليه عمله بالمجلس .

ويعتبر العضو متخلياً نهائياً عن عضويته الأخرى أو وظيفته المذكورة بانقضاء شهر من تاريخ الفصل بصحة عضويته بمجلس الشورى إذا لم يبد رغبته في الاحتفاظ بعضويته الأخرى أو وظيفته .

والى أن يتم للتخلى نهائياً لا يتقاضى العضو سوى مكافأة عضويته لمجلس الشورى .

مادة ١٤ - المجلس مستقل بموازنته وتدرج رقما واحدا في موازنة الدولة (٣) .

(٢) صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٠ بإيلولة ملكية الاموال العقارية والمنقولة وملحقاتها جميعا والتي كانت مملوكة للاتحاد الاشتراكى العربى وتنظيماته الى مجلس الشورى ( الجريدة الرسمية في ١٣/٧/١٩٨٠ - العدد ٢٨ مكرر ١ ) .



وتبين اللائحة الداخلية للمجلس كيفية اعداد مشروع موازنة المجلس السنوية وبمحتة واقراره وطريقة اعداد حسابات المجلس وتنظيمها ومراقبتها وكيفية اعداد الحساب الختامى السنوى واعتماده ، وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية .

مادة ١٥ - يضع مجلس الشورى بناء على اقتراح مكتبه لائحة لتنظيم شئون العاملين به وتكون لها قوة القانون .

ويسرى عليهم فيما لم يرد فيه نص في هذه اللائحة الاحكام المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة .

والى أن يتم وضع اللائحة المشار اليها في الفقرة السابقة تسرى في شأنهم الاحكام المطبقة على العاملين بمجلس الشعب .

ويكون لرئيس المجلس السلطات المخولة للوزير المختص ولوزير المالية في القوانين واللوائح .

ويختص مكتب المجلس بالمسائل التي يجب أن يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء وكذلك المسائل التي تقضى فيها القوانين واللوائح بأخذ رأى أو موافقة وزارة المالية أو الجهاز المركزى للتنظيم والادارة أو أية جهة أخرى .

مادة ١٦ - لرئيس الجمهورية أن يحيل الى مجلس الشورى أحد الموضوعات الداخلة في اختصاصات المجلس الواردة في المادة ١٩٤ من الدستور .

مادة ١٧ - يحيل رئيس الجمهورية بقرار منه الى مجلس الشورى الموضوعات الداخلة في اختصاصات الوارد ذكرها بالبند الخمسة الاولى من المادة ١٩٥ من الدستور .



ويجب على مجلس الشورى أن يبدى رأيه فيما أحيل إليه خلال مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ وصول القرار الجمهوري إليه وله أن يطلب مد هذه المهلة بما لا يتجاوز مدة أخرى مماثلة .

فإذا انقضت المدة المشار إليها في الفقرة السابقة ولم يبلغ رئيس الجمهورية برأيه اعتبر ذلك موافقة منه على الموضوع المحال إليه .

مادة ١٨ - يحيل رئيس مجلس الشعب الى رئيس مجلس الشورى الموضوعات التي تدخل في اختصاصه طبقا للاحكام المقررة في البندين الاول والثاني من المادة ١٩٥ من الدستور .

ويسرى في هذا الشأن حكم الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابقة .

مادة ١٩ - يتقاضى عضو مجلس الشورى مكافأة شهرية قدرها خمسة وسبعون جنيها ويستثنى من ذلك رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم اذا كانوا أعضاء في المجلس .

وتستحق المكافأة من تاريخ حلف العضو اليمين . ولا يجوز التنازل عنها أو الحجز عليها وتعفى من كافة أنواع الضرائب .

مادة ٢٠ - يتقاضى رئيس مجلس الشورى مكافأة مساوية لمجموع ما يتقاضاه نائب رئيس الجمهورية ولا يجوز الجمع بينها وبين ما قد يكون مستحقا له من معاش من خزانة الدولة .

مادة ٢١ - يتمتع على رئيس مجلس الشورى بمجرد انتخابه رئيسا مزاولة مهنة تجارية أو غير تجارية أو أية وظيفة عامة أو خاصة .

وإذا كان من العاملين في الدولة أو في القطاع العام طبق في حقه



حكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧. في شأن مجلس الشورى مع مراعاة حجم الجمع بين ما يستحق له من مكافأة وبين مرتب وظيفته أو عمله الاصلى .

مادة ٢٥ - يجب أن يقدم للوطن بإبطال الانتخاب طبقاً للمادة ٩٣ من الدستور إلى رئيس مجلس الشورى خلال الخمسة عشر يوماً التالية لإعلان نتيجة الانتخاب مشتملاً على الأسباب التي بنى عليها ومصدقاً على توقيع الطلب عليه .

وتتظم اللائحة الداخلية للمجلس الاجراءات التي تتبع في الفصل في صحة الطعون وفي تحقيق صحة العضوية وذلك كله طبقاً للمادة ٩٣ من الدستور .

مادة ٢٢ - يتولى رئيس مجلس الشعب أثناء فترة حل مجلس الشورى جميع الاختصاصات الادارية والمالية المخولة لكتب المجلس ورئيسه .

يتولى رئيس مجلس الشورى أثناء فترة حل مجلس الشعب جميع الاختصاصات المالية والادارية المخولة لكتب المجلس ورئيسه .

ويتولى رئيس مجلس الوزراء أثناء فترة حل المجلسين جميع الاختصاصات المالية والادارية المخولة لكتبي المجلسين ورئيسيهما .

مادة ٢٤ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ ) مع عدم الاخلاق بأحكام هذا القانون تشرى في شأن مجلس الشورى الاحكام الواردة في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والاحكام المقررة بالمواد الثانية والثالثة ( فقرة ثانية ) والسابعة والثامنة والمباشرة والحادية عشرة والرابعة عشرة والتاسعة عشرة والارابعة والعشرين



والخامسة والعشرين والسادسة والعشرين والسابعة والعشرين والثامنة  
والعشرين والثلاثين والثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين والتاسعة  
والثلاثين من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ في شأن مجلس الشعب .

مادة ٢٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من  
اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ شعبان سنة ١٤٠٠ ( ٢٨ يونيو سنة  
١٩٨٠ ) ؛



قرار وزير الداخلية رقم ٢٢٢٠ لسنة ١٩٨٩  
بشأن تنظيم الدعاية الانتخابية في الانتخابات العامة  
لعضوية مجلس الشورى (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الاحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات في الطرق العمومية ؛  
وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات ؛  
وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ؛  
وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ؛  
وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظم الاحزاب السياسية ؛  
وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ؛  
وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى ؛

تقرر :

مادة ١ - يلتزم كل مرشح ، في الدعاية الانتخابية ، بمراعاة أحكام الدستور والقوانين واللوائح النافذة ، وبأحكام هذا القرار .

مادة ٢ - يحظر أن تتضمن الدعاية الانتخابية أية عبارات أو رسوم أو صور أو أى طريقة أخرى من طرق التعبير اذا كانت تنطوى على الدعوة الى ازدهار أو كراهية أو مناهضة أو رفض المبادئ التي يقوم عليها نظام الدولة الاشتراكي الديمقراطي والمتمولت الأساسية للمجتمع المنصوص عليها في الدستور ، أو المساس بسيادة القانون ويشمل ذلك :

(١) الوقائع المصرية - العدد ١١٢ تابع ( أ ) في ١٦/٥/١٩٨٩ .



أولاً : أى دعوة يكون هدفها كراهية أو مناهضة انتقاء مصر للامة العربية أو التشكيك في التزام الشعب المصرى بهذا الانتماء .

ثانياً : النيل من السلام الاجتماعى أو الوحدة الوطنية أو المكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين .

ثالثاً : الدعوة الى أى آراء أو أفكار تمس الايمان بالقيم الدينية أو الروحية ، أو نشر أى دعالية مثيرة أو أخبار أو اشاعات يكون من شأنها المساس بالوحدة الوطنية أو تعريضها للخطر .

رابعاً : الدعوة الى استخدام العنف أو مقاومة السلطات العامة وذلك لتحقيق أى غرض يتعلق بالدعالية الانتخابية أو بإجراءات الانتخاب وإعلان النتيجة أو أى غرض آخر .

خامساً : اطلاق أى دعالية مثيرة تتضمن مطاعن أو أخباراً أو اشاعات كاذبة عن سلوك وتصرفات المرشحين المتنافسين يكون من شأنها التأثير على موضوعية المعركة الانتخابية، ونزاهتها أو اذاعة أو ترويج أى مطاعن شتى تتعلق بالحياة الشخصية للمرشحين وعائلاتهم إذا كان من شأنها اثارة الفتن والعزازات بما يهدد الامن العلم .

مادة ٢ - يجوز للمرشح أن يتفق على الدعالية الانتخابية في حدود خمسة آلاف جنيه ولا يجوز للمرشح بالذات أو بالواسطة إعطاء مبالغ نقدية أو مزايا عينية شخصية للناخبين للتأثير على نزاهة الانتخابات .

مادة ٤ - على المرشح أن يخطر مركز أو قسم الشرطة المختص بأسماء الاشخاص الذين ينوبون عنه في تنظيم عمليات الدعالية الانتخابية وذلك قبل البدء في تنفيذها .

مادة ٥ - يجوز لكل مرشح عقد الاجتماعات الانتخابية في السراقات التى تقام بتصريح خاص يتم التقدم بطلبه من مديرية الامن قبل الموعد المحدد لاقلمته بأربع وعشرين ساعة على الأقل حيث تتولى مديرية



الامن فحص الطلب على ضوء الضوابط والاعتبارات الامنية الموضوعة لتنظيم اقامة المراققات .

ويراعى الا يتم اجتماع أكثر من مرشح واحد في ذات الوقت في نطاق شياخة أو حصة واحدة بدائرة القسم أو في القرية الواحدة تبع المركز ، ويتولى مركز أو قسم الشرطة المختص تصيد الامكن التي يجوز وضع الاعلانات الانتخابية بأشكالها المخططة عليها على ضوء ما يحق الاعتبارات التي نصت عليها المادة الثامنة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٦ بعد للحصول على الترخيص بذلك من السلطة المختصة مع مراعاة الحظر المقرر بالمادة (٥٥) من القانون المشار اليه .

ويمتد وقت فتح أية ملصقات أو اعلانات انتخابية على السيارات ووسائل النقل المخططة .

مادة ٩ - يجوز استخدام السماعات الداخلية في الدعاية الانتخابية والتي لا يتجاوز صوتها مكنل الاجتماع الانتخابي ولا يجوز استخدام مكبرات الصوت .

مادة ٧ - يلتزم رجال الشرطة بالصيد التام بين المرشحين ، وتمهئة المناخ السليم للتفلسن المشروع بينهم في حدود القانون .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

صدر في ١٦/٥/١٩٨٩

وزير الداخلية  
زكي بدر



## للتعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعطل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



## التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صلحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



## مجلس الوزراء







قانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤

بإلغاء استصدار المراسيم (١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يصدر مجلس الوزراء قرارات في المسائل التي تقضى القوانين أو اللوائح أو التي جرى العمل على صحتها بمراسيم .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ،

صدر بديوان الرئاسة في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٧٤ ( ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ) .

(١) الوقائع المصرية في ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ - العدد ٩٨ مكرر .



## قانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦

باصدار قانون محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء (١)

باسم الامة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٢ بأحوال مسؤولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ ببيان الاجراءات التي تتبع أمام مجلس الاحكام المخصوص ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ؛

اصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء .

مادة ٢ - يلغى المرسومان بقانونين رقمي ١٢٦ و ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليهما وكل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

مادة ٣ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ العمل بالدستور ،

صدر بديوان الرئاسة في ٤ ذي القعدة سنة ١٣٧٥ ( ١٣ يونية سنة ١٩٥٦ ) .

(١) الوقائع المصرية في ١٤ يونية سنة ١٩٥٦ - العدد ٤٧ ( تابع ) .



## قانون محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء

### الباب الأول

#### الهيئة المختصة بمحاكمة رئيس الجمهورية والوزراء

مادة ١ - تتولى محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء محكمة عليا تشكل من اثني عشر عضوا ستة منهم من أعضاء مجلس الأمة يختارون بطريق القرعة وستة من مستشاري محكمة النقض ومحكم الاستئناف يختارون بطريق القرعة أيضا من بين مستشاري محكمة النقض وأقدم ثلاثين مستشارا من محكم الاستئناف .

ويختار بطريق القرعة كذلك عدد مساو من أعضاء مجلس الأمة والمستشارين بصفة احتياطية .

وفي حالة غياب أحد الأعضاء الأصليين أو قيام مانع به ، يحل محله أقدم الأعضاء الاحتياطيين إذا كان من المستشارين وأكبر الأعضاء سنا إذا كان من أعضاء مجلس الأمة .

ويرأس المحكمة أقدم المستشارين .

مادة ٢ - يكون جلوس الأعضاء بترتيب الاقدمية بين المستشارين وبترتيب السن بين أعضاء مجلس الأمة ويكون جلوسهم عضوا فمستشارا وهكذا على التوالي . ويبدون آراءهم على هذا الترتيب على أن يكون الأول أصغر أعضاء مجلس الأمة سنا وعلى أن يكون الرئيس آخر من يبدى رأيه .

ويجلس الأعضاء الاحتياطيون مما في جانب يخصص لهم .

مادة ٣ - يقوم بوظيفة الاتهام أمام المحكمة ثلاثة من أعضاء مجلس الأمة ينتخبهم المجلس بالاقتراع السري بأغلبية الأعضاء الذين يتكون



منهم المجلس ، وذلك بعد صدور قرار الاتهام ويجوز أن يعاونهم محام علم يندبه النائب العام بناء على طلب مجلس الأمة .

وفي حالة صدور الاتهام من رئيس الجمهورية يقوم بتمثيل الاتهام أمام المحكمة النائب العام أو من يقوم مقامه ويماونه محاميان عامان .

ويجوز تشكيل المحكمة على الصورة المقدمة بعد صدور قرار الاتهام من مجلس الأمة أو من رئيس الجمهورية .

مادة ٤ - يقوم بأعمال قلم الكتائب في المحكمة العليا قلم كتاب محكمة النقض .

مادة ٥ - تتخذ المحكمة العليا في دار محكمة للنقض .

## الباب الثاني

### في مسئولية رئيس الجمهورية

مادة ٦ - يعاقب رئيس الجمهورية بالاعدام أو بالامتناع الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ارتكب عملا من أعمال الخيانة العظمى أو عدم الولاء للنظام الجمهوري .

وتعتبر عدم ولاء للنظام الجمهوري الأعمال الآتية :

( أولا ) الحق على تشريع النظام الجمهوري الى نظام ملكي .

( ثانيا ) وقف دستور الدولة كله أو بعضه أو تعديل أحكامه دون اتباع القواعد والاجراءات التي قررها الدستور .



### الباب الثالث

#### في مسؤولية الوزراء

مادة ٧ - مع عدم الإخلال بأحكام قانون العقوبات يعاقب الوزراء بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون إذا ارتكبوا في تأدية وظائفهم جريمة من الجرائم الآتية :

- ١ - الخيانة العظمى أو عدم الولاء للنظام الجمهورى •
- ٢ - مخالفة أحكام الدستور •

٣ - التصرف أو الفعل الذى من شأنه التأثير بالزيادة أو النقص في أثمان البضائع أو العقارات أو أسعار أوراق الحكومة المالية أو الأوراق المالية المنقيدة بالبورصة أو القابلة للتداول في الأسواق بقصد الحصول على فائدة شخصية أو للغير •

٤ - استغلال النفوذ ولو بطريق الإيهام للحصول على فائدة أو ميزة ذاتية لنفسه أو لغيره من أية سلطة عامة أو أية هيئة أو شركة أو مؤسسة •

٥ - المخالفة العمدية للقوانين أو اللوائح التى يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى •

٦ - العمل أو التصرف الذى يقصد منه التأثير في القضاة أو في أية هيئة خولها القانون اختصاماً في القضاء أو الافتاء •

٧ - التدخل في عملية الانتخاب أو الاستفتاء أو اجراءاتها بقصد التأثير في نتيجة أى منهما سواء كان ذلك بإصدار أوامر أو تعطيمات مخالفة للقانون الى الموظفين المختصين أو بالتدخل تدابير غير مشروعة •



مادة ٨ - يعاقب على الخيانة العظمى وعدم الولاء للنظام الجمهورى بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة • ويعاقب على باقى الجرائم أو الشروع فيها بالمعقوبات المقررة فى قانون المعقوبات لجريمة الرشوة •

مادة ٩ - مع عدم الاخلال بالمعقوبات المنصوص عليها فى القانون يترتب حتما على الحكم بإدانة الوزير عزله من منصبه وحرمانه من الحقوق السياسية ومن عضويته فى مجلس الامة

ويجوز للمحكمة للحكم عليه بالاضافة الى المعقوبات السابقة بالحرمان من تولى الوظائف العامة ومن عضوية مجالس ادارة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التى تخضع لاشراف السلطة العامة ، ومن أية وظيفة • من هذه الهيئات وكذلك الحرمان من الاشتغال بالمهن الحرة المنظمة بقوانين أو المهن التى لها تأثير فى تكوين الرأى العام أو تربية النشء • أو المهن ذات التأثير فى الاقتصاد القومى وكل ذلك لمدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة من تاريخ الحكم •

كما يجوز الحكم برد ما أفسده المتهم من جريمته وتقدر المحكمة مقدار ما يرد •

ويجوز للمحكمة أن تحكم بتمويض ما حدث من ضرر لای شخص من الاشخاص الاعتبارية العامة •

### الفصل الرابع

#### اجراءات الاتهام والمحاكمة

مادة ١٠ - يقوم مجلس الامة بمجرد تقديم اقتراح باتهام رئيس الجمهورية أو الوزير بتشكيل لجنة للتحقيق من خمسة من أعضائه بطريق الاقتراع السرى وفى جلسة علنية



وتتولى لجنة التحقيق دراسة موضوع الاقتراح والتحقيق فيه .  
 مادة ١١ - تعد لجنة التحقيق تقريراً بنتيجة عملها وترفعه الى  
 رئيس مجلس الامة خلال شهر من تليخ تكليفها ببحث الموضوع ويجوز  
 للمجلس أن يقرر تقصير هذا الميعاد .

مادة ١٢ - يقوم رئيس المجلس بتحديد جلسة لمناقشة تقرير اللجنة  
 خلال خمسة عشر يوماً من تليخ رفع التقرير اليه .  
 ويصدر المجلس قراره في هذا الشأن وفقاً لاحكام الدستور .

مادة ١٣ - يرسل رئيس مجلس الامة الى رئيس مجلس القضاء  
 الاعلى قرار الاتهام في اليوم التالي لصدوره لاجراء القرعة لاختيار  
 المشارين لعصوية المحكمة العليا وتعين رئيسها .

وفي حالة صدور قرار الاتهام من رئيس الجمهورية يرسل رئيس  
 الجمهورية الى رئيس مجلس القضاء الاعلى قرار احالة الوزير الى المحاكمة  
 ويرسل صورة من هذا القرار الى رئيس مجلس الامة في نفس الوقت .  
 كما يقوم مجلس الامة باجراء القرعة لاختيار أعضاء المحكمة العليا  
 من أعضائه ، على أن يتم إجراء القرعة وتشكيل المحكمة العليا في جميع  
 الاحوال خلال سبعة أيام على الاكثر من صدور قرار الاتهام .

ويرسل رئيس مجلس الامة الى رئيس المحكمة العليا بعد ثلاثة أيام  
 على الاكثر من تعيينه قرار الاحالة مع صورة من محضر الجلسة التي  
 صدر فيها والداولات التي جرت بشأنه وتقرير لجنة التحقيق وجميع  
 الاوراق والمستندات المؤيدة للاتهام وكذلك أسماء الاعضاء الذين انتخبهم  
 المجلس ممثلين للاتهام أمام المحكمة .

وفي حالة صدور قرار الاتهام من رئيس الجمهورية ، يرسل رئيس  
 الجمهورية الى رئيس المحكمة العليا بعد ثلاثة أيام على الاكثر من تعيينه  
 احالة الوزير الى المحاكمة على أن يكون القرار مسبباً ومصحوباً بجميع  
 الاوراق والمستندات المؤيدة للاتهام .



مادة ١٤ - تتولى النيابة العامة اعلان المتهم بصورة قرار الاحالة وقائمة شهود الاثبات بناء على طلب ممثلى الاتهام فى مجلس الامة أو بناء على طلب رئيس الجمهورية .

مادة ١٥ - يعين رئيس المحكمة العليا موعد انعقادها لنظر الدعوى ، على أن يكون ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان النيابة المتهم بصورة قرار الاحالة ، وتقوم النيابة العامة باعلان المتهم بهذا الموعد وبالمكان الذى تتعقد فيه المحكمة قبل الموعد المحدد بثمانية أيام على الاقل .

ويخطر رئيس المحكمة أعضاها بالموعد المعين لانعقادها قبله بيومين على الاقل .

مادة ١٦ - تتبع فى المحاكمة أمام المحكمة العليا القواعد والاجراءات المبينة فى هذا القانون وما لا يتعارض معها من القواعد والاجراءات المقررة فى القانون لمحاكم الجنائيات فى مواد الجنائيات . ويكون لها الاختصاصات المقررة فى القانون لسلطات التحقيق .

مادة ١٧ - لا يجوز للمحكمة معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بقرار الاحالة ولا تشديد التهمة المسندة اليه بهذا القرار ، ومع ذلك يجوز :

١ - اصلاح كل خطأ مادى وتدارك كل سهو فى عبارة الاتهام مما يكون فى أمر الاحالة .

٢ - تغيير وصف الافعال المسندة الى المتهم بشرط ألا يحكم بمعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها قانونا للجريمة الواردة فى قرار الاحالة .

٣ - الحكم على المتهم فى كل جريمة نزلت اليها الجريمة الواردة فى قرار الاحالة بسبب ما ظهر من التحقيق أو المرافعة فى الدعوى .



- مادة ١٨ - يصدر الحكم من المحكمة العليا بالادانة بأغلبية الثلثين .  
ويكون الحكم نهائيا غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن .

على أنه تجوز اعادة النظر فى الاحكام الصادرة بالادانة بعد سنة على الأقل من صدور الحكم بناء على طلب النائب العلم أو المحكوم عليه أو من يمثله قانونا أو أقربيه أو زوجته بعد وفاته .

ويقدم الطلب مبينا به الاسباب أو العناصر التى جرت بعد صدور الحكم والتى يبنى عليها طلب اعادة النظر الى الدائرة الجنائية لحكمة النقض فإذا قضت بقبوله أعيدت المحاكمة أمام المحكمة العليا التى يصاد تشكيلها وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ١٩ - إذا صدر الحكم فى غيبة المتهم أعيدت المحاكمة عند حضور المحكوم عليه أو ضبطه وعلى النائب العلم بمجرد ضبط المحكوم عليه أو حضوره أو يخطر بذلك رئيس مجلس الأمة أو رئيس الجمهورية حسب الاحوال . ويجب أن تعاد المحاكمة خلال شهر من تاريخ هذا الاخطار وللنائب العلم أن يأمر بالقبض على المحكوم عليه حتى يصاد تشكيل المحكمة العليا لتقرر ما تراه فى هذا الشأن ، وتنتظر المحكمة العليا الدعوى ولو فر المحكوم عليه أو امتنع عن الحضور بعد اعلانه ويكون للحكم فى هذه الحالة بمثابة حكم حضورى .

### الباب الخامس

#### أحكام عامة

مادة ٢٠ - إذا قدم اقتراح باتهام وزير وكانت خدمته قد انتهت وجب سماع أقواله أمام المجلس ولجنة التحقيق إذا طلب ذلك بعد تقديم الاقتراح وقبل صدور قرار الاتهام .



مادة ٢١ - يجب أن يكون المحامي الذي يتولى للدفاع أمام المحكمة مقيدا في جدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض أو المحكمة الادارية العليا .

مادة ٢٢ - لا يجوز افشاء مداونات المحكمة ويعاقب على هذا الافشاء بالحبس .

مادة ٢٣ - يقوم النائب العام بتنفيذ الاحكام التى تصدرها هيئة المحكمة وفقا لما هو مقرر فى القانون .

مادة ٢٤ - لا يجوز العفو عن رئيس الجمهورية أو الوزير الذى صدر عليه حكم بالادانة من المحكمة العليا الا بموافقة مجلس الامة .

مادة ٢٥ - تختص المحكمة العليا بمجرد احالة رئيس الجمهورية أو الوزير أو من فى حكمه اليها بهتاكمة الفاعلين الاصليين معه أو شركائه كما تختص بنظر الجرائم المرتبطة بجريمته .

مادة ٣٦ - تسرى أحكام هذا القانون على نواب الوزراء .



القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧

بشأن تحديد مرتبات نائب رئيس الجمهورية

ورئيس مجلس الشعب والشورى ، ورئيس

مجلس الوزراء ونوابه والوزراء <sup>(١)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — (معدلة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٩ ) يحدد مرتب نائب رئيس الجمهورية بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه سنويا ، وبديل التمثيل بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه سنويا .

مادة ٢ — (معدلة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٩ ) يتقاضى كل من رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشورى ورئيس مجلس الوزراء المرتب وبديل التمثيل المقررين لنائب رئيس الجمهورية .

مادة ٣ — يحدد مرتب رئيس مجلس الوزراء بمبلغ ٤٨٠٠٠ جنيه سنويا وبديل التمثيل بمبلغ ٤٨٠٠٠ جنيه سنويا .

مادة ٤ — يحدد مرتب الوزير بمبلغ ٤٨٠٠٠ جنيه سنويا ، وبديل التمثيل بمبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه سنويا .

مادة ٥ — (معدلة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٩ ) لا تخضع بدلات التمثيل المنصوص عليها في المولد السابقة لاية ضرائب أو رسوم .



مادة ٦ — على الجهات المختصة تنفيذ هذا القانون «

مادة ٧ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم  
التالي لتاريخ نشره .»

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ذي القعدة سنة ١٤٠٧ ( ٥ بولية سنة  
١٩٨٧ ) .»



قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٧٤  
بشأن تنظيم رئاسة مجلس الوزراء واختصاصات وزير  
الدولة لشؤون مجلس الوزراء (١)

## رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤١٩ لسنة ١٩٧١ بتنظيم رئاسة  
مجلس الوزراء واختصاصات وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن اختصاصات  
وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ؛

## قصر :

مادة ١ - تتكون رئاسة مجلس الوزراء من :

(أ) مكتب رئيس مجلس الوزراء

(ب) (ثانياً) الأجهزة التابعة مباشرة لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ،

وتتضمن :

(١) مكتب الوزير

(ب) الامانة العامة لمجلس الوزراء

مادة ٢ - يختص وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بما يأتي :

١ - متابعة تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الوزراء واللجان  
الوزارية المنبثقة عنه واتخاذ اللازم في هذا الشأن .

(١) الجريدة الرسمية في ١٨ يولية سنة ١٩٧٤ - العدد ٢٢٩ .



- ٢ - متابعة أعمال الأجهزة المركزية التابعة لرئيس مجلس الوزراء .
- ٣ - متابعة تنفيذ التوجيهات والقرارات الصادرة بشأن الموضوعات التي تعرض على رئيس مجلس الوزراء وعن ينوب عنه .
- ٤ - الاشراف على جميع وحدات رئاسة مجلس الوزراء واصدار القرارات التنظيمية التي تكفل حسن سير العمل بها .
- ٥ - الاشراف على الرقابة الادارية وبيادر اختصاصاته في هذا الشأن وفقا لما ورد في القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

مادة ٣ - يتكون مكتب رئيس مجلس الوزراء من :

- ١ - المستشار القانوني .
  - ٢ - المكتب الفني .
- ويختص بعرض الموضوعات على رئيس مجلس الوزراء مع اعداد المذكرات والدراسات التي يكلفه بها .
- ٣ - السكرتارية الخاصة .

مادة ٤ - يتكون مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء من :

- ١ - المكتب الفني :
- ويتولى دراسة وعرض الموضوعات على وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ويكون بمثابة حلقة اتصال بينه وبين الأجهزة التابعة له .

٢ - مكتب الشؤون العربية والافريقية :

ويختص باجراء الدراسات وتجميع المعلومات المتاحة عن البلدان العربية والافريقية والعمل على تنمية العلاقات وتدعيمها مع الافراد والمؤسسات العربية والافريقية وتيسير اتصالهم بأجهزة الدولة المختصة ، والتنسيق بين الأجهزة المختلفة التي تهتم بمجالات العمل العربي والافريقي



وكذلك تنسيق عمليات الايفاد والاعارة للدول العربية والافريقية ، كل ذلك بالتعاون مع الاجهزة المختصة .

٣ - السكرتارية الخاصة .

٤ - الادارة العامة للشكاوى برئاسة مجلس الوزراء .

وتختص بتلقى ودراسة الاقتراحات والشكاوى التي ترد من الافراد والجماعات واحالتها الى الجهات المعنية لابداء الرأى فيها ومتابعة ما يتم بشأنها واعداد التقارير والجداول الاحصائية الخاصة بها وتقديمها لوزير الدولة .

٥ - مكتب الأمن .

٦ - الادارة العامة للملاقات العامة :

وتقوم بالاشراف على جميع الترتيبات الخاصة بقواعد المراسم في نطاق مجلس الوزراء .

٧ - المكتب الصحى .

٨ - الادارة العامة للمتابعة :

وتختص بمتابعة الموضوعات التي تتداولها رئاسة مجلس الوزراء .

مادة ٥ - تختص الأمانة العامة لمجلس الوزراء بمعلونة رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء واللجان الوزارية ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ، وتعمل كحلقة اتصال بين رئاسة مجلس الوزراء والوزارات ومجلس الشعب والتتظيمات السياسية والمهنية ، وتقوم باعداد وتبليغ وتوثيق القوانين والقرارات والتوجيهات والاشراف على نشرها ، كما تتولى ترتيب اجتماعات مجلس الوزراء واللجان الوزارية واعداد جداول أعمالها وتسجيل محاضر اجتماعاتها وتنفيذ ومتابعة قراراتها وتوصياتها بالإضافة الى الاشراف على النواحي المالية والمخزنية والادارية بجميع وحدات رئاسة مجلس الوزراء .



وتتكون الامانة العامة لمجلس الوزراء من :

- ( أ ) مكتب الامين العلم .
- ( ب ) أمانة المجلس واللجان .
- ( ج ) أمانة الشؤون التشريعية .
- ( د ) الامانة الفنية للمعلومات والدراسات .
- ( هـ ) أمانة الشؤون الداخلية .

١ - ويتولى أمين علم مجلس الوزراء ادارة أعمال الامانة العامة وتنسيق أعمالها مع أجهزة ووحدات رئاسة مجلس الوزراء ومتابعتها ، ويتولى عرض أعمال الامانة العامة على وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ويقوم بتنفيذ توجيهاته بشأنها .

٢ - وتختص أمانة المجلس واللجان بالتحضير لجلسات مجلس الوزراء واللجان الوزارية واعداد جداول أعمالها وتسجيل مصافح اجتماعاتها وتنفيذ ومتابعة قراراتها وتوصياتها مع اعداد الموضوعات المطلوب عرضها على المجلس واللجان الوزارية .

٣ - وتختص أمانة الشؤون التشريعية بدراسة المشروعات والموضوعات التي ترد للعرض على اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية ، ومراجعة جميع مشروعات القوانين والقرارات قبل عرضها على وزير الدولة ، وابداء الرأي القانوني في المسائل التي تتداولها الامانة العامة لمجلس الوزراء ، وكذلك الاشراف على تنفيذ القوانين والقرارات بنشرها في الجريدة الرسمية والوقائع المصرية وابلاغها للجهات المختصة .

٤ - وتختص الامانة الفنية للمعلومات والدراسات بتجميع الوثائق والمعلومات المتعلقة بلجتماعات مجلس الوزراء واللجان الوزارية ، والقوانين والقرارات الجمهورية والتوصيات التي تصدر من رئاسة مجلس الوزراء ،



وتكوين حصيلة متجددة من الاحصاءات والمعلومات عن قطاعات الدولة المختلفة .

وتختص أيضا بدراسة الموضوعات التي تعال اليها من رئيس مجلس الوزراء أو وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء أو الامين العام وكذلك الموضوعات التي يمهدها اليها بدراستها من مجلس الوزراء ولجانه .

٥ - وتختص أمانة الشئون الداخلية بكل ما يتعلق بالشئون المالية والشئون الادارية وشئون العاملين والتحقيقات .

مادة ٦ - يتولى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء توزيع اختصاصات الاجهزة التابعة له والمنصوص عليها في هذا القرار على الامين العام لمجلس الوزراء والامناء المساعدين وشاغلي وظائف الادارة العليا .

وله تعديل اختصاصات الامانات الفرعية والمكاتب بما يقتضيه حسن سير العمل .

مادة ٧ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤١٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٤ ( ٧ يولية سنة ١٩٧٤ ) .



## قرار وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية

رقم ١ لسنة ١٩٩٢

في شأن انشاء وتنظيم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

برئاسة مجلس الوزراء (١)

## وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٧٤ في شأن تنظيم رئاسة مجلس الوزراء واختصاصات وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن استخدام الاجهزة الحكومية والقطاع العام للحاسبات الالكترونية ومستلزماتها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ في شأن انشاء مراكز المعلومات والتوثيق في الاجهزة الادارية للدولة والهيئات العامة واختصاصاتها ؛

وعلى قرار وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٤١٣٥ لسنة ١٩٨٢ بالبناء التنظيمي لرئاسة مجلس الوزراء وتقسيماته واختصاصاته ؛

## قرر:

مادة ١ - ينشأ برئاسة مجلس الوزراء مركز يسمى « مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ويتبع وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية » .



مادة ٢ - يتولى المركز انشاء وإدارة وتطوير نظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار بما يحقق الاغراض الاتية :

١ - اعداد الخطة القومية واستراتيجية الدولة في مجال المعلومات .

٢ - توفير احتياجات مجلس الوزراء واللجان الوزارية من نظم دعم اتخاذ القرار وما تتطلبه من المعلومات وغيرها بما يتفق مع المتطلبات المتجددة والتطبيقات المتطورة في هذا المجال .

٣ - اعداد خطة تحديث الادارة من خلال انشاء قواعد المعلومات الوظيفية عن الموارد وعن الاداء الاقتصادى والاجتماعى ، وكذلك البرامج التنفيذية لهذه الخطط ، وتبدير التمويل المطلوب لها ، واقتراح أفضل سبل ادارتها بعد استكمالها .

٤ - المساعدة في انشاء مراكز معلومات ودعم اتخاذ القرار بالوزارات والمحافظات وغيرها من الوحدات الادارية وشركات قطاع الاعمال العام والاجهزة القومية بما يخدم الاهداف والمهام الاستراتيجية والتنفيذية لمجلس الوزراء وكذلك تطوير مراكز المعلومات والتوثيق في هذه الجهات .

٥ - تخطيط وبناء قواعد المعلومات القومية والتي تساعد وحدات الدولة المختلفة في تطوير قدراتها على الدراسة واتخاذ القرار .

٦ - المشاركة في التنمية الادارية والتكنولوجية وذلك بتطوير نظم المعلومات وأساليب استخدامها وذلك في أجهزة مجلس الوزراء وغيرها من الجهات بما يحقق رفع كفاءة العمل والتطوير الادارى .

٧ - انشاء الوحدات الاقتصادية أو الشركات لإدارة قواعد المعلومات والمشروعات التي يقوم المركز بإنشائها والتي يمكن استثمارها على أسس اقتصادية .



ملحق ٢ - للمركز القيام بجميع الاعمال واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق أغراضه ، وله على الاخص :

١ - وضع نظم قادر على توفير المعلومات الاساسية والنظم لتخذي القرار في الموضوعات المخلفة في الوقت المناسب عن طريق استخدام الاساليب والمعدات التكنولوجية الحديثة والاستفادة من جميع الطاقات والامكانيات للاجهزة ومراكز المعلومات بالوزارات والمحافظة وغيرها من الوحدات الادارية وشركات قطاع الاعمال في الداخل والخارج .

٢ - اقتراح وصياغة الخطة القومية لتوفير المعلومات ودعم اتخاذ القرار .

٣ - انشاء قواعد لتوفير المعلومات بما يخدم الاهداف الاستراتيجية والتنفيذية للجهات المشار اليها وذلك بالتنسيق مع الوزارات والاجهزة المركزية والهيئات والجامعات والمعاهد العلمية والمشروعات القومية وبما يضمن الاستفادة العلمية والعملية مما تقوم به هذه الجهات وتحقيق التكامل والتنسيق فيما بينها .

٤ - دعم جهود الوزارات في توفير البنية الاساسية لانشاء مراكز معلومات ودعم اتخاذ القرار .

٥ - وضع النظم المتكاملة التي تحقق سرعة توفير الدراسات والقوانين والقرارات وتوصيات مجلس الوزراء اللازمة لدعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء واللجان الوزارية والمساهمة في توفير المعلومات اللازمة لتطوير التشريعات .

٦ - بناء نظم المعلومات المرتبطة بقضايا التنمية ومجالات اتخاذ القرار على مستوى الدولة .

٧ - توفير قنوات للمعلومات مع جميع الجهات في الداخل والخارج بما يحقق أهداف متطلبات اتخاذ القرار على مستوى الدولة .



٨ - المساهمة في تدعيم الجهود القومية للتنمية الادارية والتكنولوجية وتوفير الامكانيات اللازمة لدعم وتنفيذ خطة الدولة وسياساتها لتحديث الادارة وتطوير نظم المعلومات .

٩ - تنمية الكوادر القادرة على استخدام الاساليب العلمية الحديثة في مراحل دعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء ولجانه الوزارية وبالوزارات المختلفة .

١٠ - أداء الخدمات مما تدخل في اختصاصات المركز والجهات الأخرى وعلى نفقاتها .

مادة ٤ - يشكل مجلس أمناء بالمركز برئاسة وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية وعضوية كل من :

١ - رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

٢ - رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

٣ - نائب رئيس هيئة الامن القومى .

٤ - أمين عام الادارة المحلية .

٥ - رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار .

٦ - ممثلين عن الجهات الآتية :

× وزارة التخطيط	× وزارة التعليم
× وزارة العدل	× وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
× وزارة النقل والموصلات	× وزارة المالية
× وزارة الداخلية	× وزارة البترول والثروة المعدنية
× وزارة الاعلام	× وزارة القوى العاملة والتدريب
× وزارة التعاون الدولى	× وزارة الأشغال والموارد المائية
	× وزارة الكهرباء والطفلة



- × وزارة الزراعة × نيلمة القاهرة وعين شمس
- × أكاديمية البحث العلمي × جهاز شؤون البيئة

٧ - أربعة من ذوى الخبرة من داخل المركز وخارجه يصدر بضمهم للمجلس قرار من وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية بناء على ترشيح رئيس المركز \*

ويباشر أعضاء مجلس الأمناء عملهم لمدة ثلاث سنوات ، وللمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الاستعانة بهم من المتخصصين وذوى الخبرة .

مادة ٥ - يختص مجلس الأمناء بالاتي :

- ١ - مراجعة الخطة القومية للمعلومات .
- ٢ - وضع السياسات العامة التي تحقق الاهداف الرئيسية للمركز .
- ٣ - اقرار الخطة العامة لنشاط المركز وكذلك اقرار الخطة الاتية :
  - ( أ ) خطة اعداد وتدريب العاملين والفنيين في الداخل والخارج .
  - ( ب ) خطة ايفاد العاملين والفنيين على منح أو بعثات علمية في الداخل والخارج \*
  - ( ج ) خطة عقد المؤتمرات والندوات وطلقات البحث والمعارض والمشاركة فيما يعقد منها خارج المركز في داخل البلاد وخارجها .
  - ( د ) خطط مشروعات وأجهزة المركز .
- ٤ - دراسة التقارير الدورية عن سير العمل بالمركز .
- ٥ - دراسة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بنشاط المركز وتنظيم العمل به .
- ٦ - قبول المنح الدراسية والتدريبية من الهيئات والمؤسسات المصرية والأجنبية .



٧ - الموافقة على القيلم ببحوث مشتركة والتعاون المشترك مع الجهات المصرية والاجنبية واقترح نظام تمويلها والانفاق عليها .

٨ - اعتماد القواعد واللوائح والنظم المتعلقة بسير العمل فى المركز بما يكفل تقديم خدماته بأعلى قدر من الكفاءة .

مادة ٦ - يتكون الهيكل التنظيمى للمركز من التقسيمات الرئيسية الآتية :

- \* دعم اتفاد القرار .
- \* الشؤون القانونية .
- \* الحاسبات والاتصالات .
- \* الشؤون المالية والادارية .
- \* المشروعات .
- \* العلاقات الخارجية .
- \* التدريب .
- \* احلة الأزمات .

ويصدر بالتتظيم الداخلى للمركز واختصاصات تقسيماته الرئيسية والفرعية قرار من وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتتظيم والادارة .

مادة ٧ - يتلقى المركز من الوزارات والمصالح الحكومية والمحافظات وشركات قطاع الاعمال العام والجامعات والكليات ومراكز للبحوث والاتحادات والنقابات والجمعيات والبنوك وغيرها من الوحدات ما يطلبه من بيانات واحصاءات وبيوت ودراسات تكون لازمة لتحقيق أهدافه وأغراضه .

مادة ٨ - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى غرة رجب سنة ١٤١٢ هـ ( الموافق ٦ يناير سنة ١٩٩٢ م ) .

وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية

( الدكتور / عاطف محمد عبيد )



## التعديلات المقترحة للوضع

م	النص المعطل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



فهرس  
الجزء العشرون

الموضوع	الصفحة
قضايا الدولة .....	٥
— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣	
٧ ..... في شأن تنظيم هيئة قضايا الدولة	
— القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الخاصة	
٢٤ ..... بأعضاء هيئة قضايا الدولة	
٣٠ ..... التعديلات التشريعية للموضوع	
قطاع عام وقطاع الأعمال العام .....	٣٣
الجزء الأول - في القطاع العام .....	٣٥
— القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون في شأن	
٣٥ ..... هيئات القطاع العام وشركاته	
— قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ بإصدار	
٦٨ ..... اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته	
— القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد شروط	
وأجراءات انتخاب ممثلى العمال في مجالس ادارة	
وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات	
والمؤسسات الخاصة .....	٩٩
— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤	
في شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات مقاولات	
١٠٤ ..... القطاع العام	
— قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٨ لسنة ١٩٧٨	
بإنشاء مركز معلومات القطاع العام برئاسة مجلس	
الوزراء .....	١٠٩



الموضوع	الصفحة
الجزء الثانى - فى قطاع الأعمال العام	١١٢
— القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام	١١٢
— قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام	١٤٥
التعديلات التشريعية للموضوع	١٨٤
قناة السويس	١٨٧
— معاهدة ١٨٨٨/١٠/٢٩ خاصة بضمان حرية استعمال قناة السويس البحرية	١٨٩
— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية	١٩٤
— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنفيذ اتفاقية الاسى المعقودة فى ١٩٥٨/٤/٢٩ فى شأن التعويضات المترتبة على تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية	١٩٧
— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٣ فى شأن ممارسة الحرف وأداء الخدمات المتصلة بالملاحة فى قناة السويس	٢٠١
— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تعديل حدود مرفق قناة السويس	٢٠٥
— القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بنظام هيئة قناة السويس	٢٠٧
التعديلات التشريعية للموضوع	٢١١
قنوات مملوكة	٢١٣
القسم الأول - فى شئون الخدمة بالقوات المسلحة	٢١٥
— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة	٢١٥



الصفحة

الموضوع

- القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة رواتب ضباط وأفراد القوات المسلحة ..... ٢٨٧
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة ..... ٢٨٩
- القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ..... ٣١٢
- القسم الثاني - في التأمين والمعاشات للقوات المسلحة ..... ٣٦٧
- القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة ..... ٣٦٧
- القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة ..... ٤٩٩
- القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة ..... ٤٥٢
- القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ..... ٤٥٦
- القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ..... ٤٦٣
- القسم الثالث - تشريعات متفرقة ..... ٤٦٦
- (أولا) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ بحظر نشر أية أخبار عن القوات المسلحة ..... ٤٦٦
- (ثانيا) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن مجلس الدفاع الوطني ..... ٤٦٨



الموضوع	الصفحة
(ثالثا) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القيادة والسيطرة على شئون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة .....	٤٧٠
(رابعا) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن تكريم كبار قادة القوات المسلحة خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ والاستفادة من الخبرات النادرة للأحياء منهم .....	٤٧٨
(خامسا) مجموعة تشريعات مختلفة الموضوعات .....	٤٨١
التعديلات التشريعية للموضوع .....	٤٨٣
قومسيونات طبية .....	٤٨٧
— قرار وزير الصحة رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٤ بشأن تعديل اسم قومسيون طبي القاهرة الى القومسيون الطبي العام بالقاهرة وتحديد اختصاصاته .....	٤٨٩
— قرار وزير الصحة رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء خمس لجان طبية فرعية طبقا للتقسيم الجغرافى للمناطق الطبية بالقاهرة .....	٤٩١
— قرار وزير الصحة رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٧٤ بلائحة القومسيونات الطبية .....	٤٩٤
— قرار وزير الصحة رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تشكيل واختصاصات القومسيونات الطبية .....	٥٠٩
التعديلات التشريعية للموضوع .....	٥١٤
كتبة عموميون .....	٥١٥
— قرار ناظر الداخلية الصادر بتاريخ ١٨٩٤/١/٦ بشأن الكتبة العموميين ( العرضالحجية ) .....	٥١٧
التعديلات التشريعية للموضوع .....	٥٢٠



الموضوع	الصفحة
كسب غير مشروع	٥٢١
— القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع	٥٢٣
— قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١٢ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع	٥٣٤
التعديلات التشريعية للموضوع	٥٤٣
كهرباء وطاقة	٥٤٥
— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم العمل بالاشعاعات المؤينة والوقاية من أخطارها	٥٤٧
— القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن منشآت قطاع الكهرباء	٥٥٩
— القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٧ في شأن اقامة وإدارة آلات الحرية والمراجل البخارية	٥٦٩
— القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨١ بشأن تمويل مشروعات الطاقة البديلة	٥٧٥
— مؤسسات وهيئات الكهرباء والطاقة	٥٧٨
— اتفاقات دولية	٥٨٠
التعديلات التشريعية للموضوع	٥٨٢
لغة عربية	٥٨٣
— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ بوجوب استعمال اللغة العربية في المكاتب واللافات	٥٨٥
— القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون اعادة تنظيم مجمع اللغة العربية	٥٨٨
التعديلات التشريعية للموضوع	٥٩٨



الصفحة	الموضوع
٥٩٩	مانونون
٦٠١	— قرار وزير العدل الصادر في ١٩٥٥/١/٤ بثلاثة المانونين
٦١٩	التعديلات التشريعية للموضوع
٦٢١	متشردون ومشتبه فيهم
٦٢٣	— المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ خاص بالمتشردين والمشتبه فيهم
٦٣٠	— قرار وزير الداخلية رقم ١٩٤٢ لسنة ١٩٨٠ بتحديد مؤسسة العمل ودور الملاحظة المنصوص عليها في القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠
٦٣٩	— القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة
٦٤١	التعديلات التشريعية للموضوع
٦٤٣	مجالس قومية متخصصة
٦٤٥	— قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٤ بشأن انشاء المجالس القومية المتخصصة وتحديد اختصاصاتها
٦٥١	— قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٧٩ بتفويض المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
٦٥٢	التعديلات التشريعية للموضوع
٦٥٣	مجلس الدولة
٦٥٥	— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة
٧١٤	— قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن بدل الانتقال الثابت لاعضاء الهيئات القضائية



الموضوع	الصفحة
— المرسوم الصادر في ١٩٤٦/٨/١٤ بتعريف الرسوم والاجراءات المتعلقة بها امام محكمة القضاء الادارى	٧١٧
— قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم النشرات المصلحية واجراءات التظلم الادارى	٧٢٠
— قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٣/٣٠ بتنظيم اصدار النشرات المصلحية	٧٢١
— قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٤/١٦ ببيان اجراءات التظلم الادارى وطريقة الفصل فيه	٧٢٢
التعديلات التشريعية للموضوع	٧٢٤
<b>مجلس الشعب</b>	٧٢٧
— القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب	٧٢٩
— قرار وزير الداخلية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ باجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الشعب	٧٤٧
— قرار وزير الداخلية رقم ٦٤٧٧ لسنة ١٩٩٠ بشأن تنظيم الدعاية الانتخابية	٧٥٧
التعديلات التشريعية للموضوع	٧٦٠
<b>مجلس الشورى</b>	٧٦١
— القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى	٧٦٣
— قرار وزير الداخلية رقم ٢٣٢٠ لسنة ١٩٨٩ بشأن تنظيم الدعاية الانتخابية في الانتخابات العامة	٧٧٤
لعضوية مجلس الشورى	٧٧٧
التعديلات التشريعية للموضوع	٧٧٧
<b>مجلس الوزراء</b>	٧٧٩
— القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ بالغاء استصدار المراسيم	٧٨١
— القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء	٧٨٢



الموضوع	الصفحة
— القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ بشأن تحديد مرتبات نائب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشعب والشورى ، ورئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء .....	٧٩١
— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم رئاسة مجلس الوزراء واختصاصات وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء .....	٧٩٣
— قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٩٢ فى شان انشاء وتنظيم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء .....	٧٩٨
التعديلات التشريعية للموضوع .....	٨٠٤
فهرس الجزء العشرون .....	٨٠٥



## فهرس لجمالى

( مؤقت )

لموضوعات الاجزاء من الحادى عشر الى العشرين \*

الجزء الحادى عشر

الموضوع	الصفحة
تصدير واستيراد .....	٣
القسم الاول - فى قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية	٥
القسم الثانى - فى سجل المستوردين وسجل المصدرين .....	٢٤٧
القسم الثالث - فى الرقابة على الصادرات والواردات .....	٢٧٦
القسم الرابع - فى هيئات ولجان التجارة الخارجية .....	٣١١
تعاون .....	٣٤١
القسم الاول - الجمعيات التعاونية .....	٣٤٣
القسم الثانى - التعاون الاستهلاكى .....	٤٠٤
القسم الثالث - التعاون الانتاجى .....	٤٩٠
القسم الرابع - التعاون الزراعى .....	٥٦٣
القسم الخامس - التعاون الاسكانى .....	٧٠٦
القسم السادس - تعاونيات الثروة المائية .....	٨١٦
القسم السابع - الاتحاد العام للتعاونيات .....	٨٨٦

(\*) انظر الفهرس الاجمالى لموضوعات الاجزاء العشرة الاولى

بنهاية الجزء العاشر .



## الجزء الثانى عشر

٣	تعبئة عامة واحصاء .....
٥	القسم الاول - فى التعبئة العامة .....
٣٨	القسم الثانى - فى الاحصاء والتعداد .....
٤٢	القسم الثالث - فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .....
٥١	تعليم عالى .....
٥٣	القسم الاول - فى قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية .....
٣٠٠	القسم الثانى - فى قانون تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى ولائحته التنفيذية .....
٣٥٠	القسم الثالث - فى قانون تنظيم المعاهد العالية الخاصة ولائحته التنفيذية .....
٤٤١	القسم الرابع - فى تشريعات تعليمية متفرقة .....
٤٦٥	تعمير وتخطيط عمرانى .....
٤٦٧	القسم الاول - فى التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة ....
٤٦٦	القسم الثانى - فى التخطيط العمرانى .....
٥٩٩	تلوث البيئة .....
٦٠١	القسم الاول - فى شئون البيئة والمحميات الطبيعية .....
٦٠٩	القسم الثانى - فى حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث .....
٦٤٧	القسم الثالث - فى حماية الهواء من التلوث .....



الموضوع الصفحة

- ٦٥٧ ..... القسم الرابع - في منع تلوث مياه البحر  
٦٧٠ ..... القسم الخامس - في الاتفاقيات الدولية للحماية من التلوث

الجزء الثالث عشر

- ٣ ..... تموين وتسعير جبرى  
٥ ..... القسم الاول - في شئون التموين  
١٠١ ..... القسم الثانى - في التسعير الجبرى وتحديد الارياح  
٢٠١ ..... القسم الثالث - في هيئات وأجهزة ولجان التموين والتسعير الجبرى  
٢٢١ ..... تنظيم وإدارة  
٢٤٩ ..... تيسيرات بسبب الحرب  
٣٠٩ ..... ثقافة ( فنون وآداب )  
٣١١ ..... القسم الاول - في حماية حق المؤلف  
٣٣٩ ..... القسم الثانى - في جوائز الدولة للانتاج الفكرى والابداع الفنى  
٣٥٠ ..... القسم الثالث - في نقابة الفنانين التشكيليين  
٣٧٥ ..... القسم الرابع - في المجلس الاعلى للثقافة  
٣٨٧ ..... القسم الخامس - في اكايمية الفنون  
٤٣٣ ..... القسم السادس - في الاتحادات الثقافية  
٤٩١ ..... القسم السابع - في تشريعات ثقافية متفرقة  
٥٠٤ ..... القسم الثامن - في الاتفاقيات الثقافية الدولية



## الموضوع

**المقدمة**

٥٢٣	ثورة يوليو ١٩٥٢
٥٢٦	جبايات
٥٥٣	جمارك
٥٥٥	القسم الأول - في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣
٦٢٠	القسم الثاني - في التعريف الجمركية
٦٤٤	القسم الثالث - في القوانين المرتبطة بقانون الجمارك
٦٥٣	القسم الرابع - في المناطق والاسواق الحرة
٦٧٦	القسم الخامس - في الاعفاءات الجمركية
٧١٠	القسم السادس - في القرارات المنفذة لقوانين الجمارك
	القسم السابع - بيان بالاتفاقيات الدولية الجمركية التي انضمت اليها جمهورية مصر العربية
٧٦٣	

## الجزء الرابع عشر

٣ ..... جمعيات ومؤسسات خاصة

٥ ..... القسم الأول - في قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة

القسم الثاني - في اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة

٣٩ ..... القسم الثالث - في القرارات الوزارية المنفذة للقانون ولائحته التنفيذية

٦٢ ..... جنسية

١٣٣ ..... جوازات السفر وإقامة الاجانب

١٥٣ ..... القسم الأول - في جوازات السفر

١٥٥ ..... القسم الثاني - في دخول وإقامة وخروج الاجانب

١٧٩ .....



فهرس ..... ٨٢٧

الموضوع الصفحة

حالة جنائية ..... ٢٣٥

حجر محى ..... ٢٤٣

حجز ادارى ..... ٣٠٥

حراس خصوصيون ..... ٣٤٦

حراسسة ..... ٣٥٥

حقوق سياسية ..... ٤١٣

حكم محلى ( ادارة مطية ) ..... ٤٤٩

خدمة عسكرية ووطنية ..... ٥٩٧

القسم الاول - فى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ والقرارات المنفذة له ..... ٥٩٩

القسم الثانى - فى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ ولائحته التنفيذية ..... ٦٥٧

خمسور ..... ٦٧٧

الجزء الخامس عشر

دخاان وتعباك ..... ٣

دعارة ..... ٣٥

دعالية واحلان ..... ٦١

دفاع مدنى وشعبى ..... ٨٣

القسم الاول - فى الدفاع المدنى ..... ٨٥

القسم الثانى - فى الدفاع الشعبى ..... ١٠١

( م ٥٢ - موسوعة مصر ج ٢٠ )



الموضوع	الصفحة
مقدمة	١٤٣
دور الكتب والوثائق	٢١٩
ديانات غير اسلامية	٢٤١
القسم الاول - في شئون الاقباط الارثوذكس	٢٤٣
القسم الثاني - في شئون الانجليكان الوطنيين	٢٨٥
القسم الثالث - في شئون الارمن الكاثوليك	٣٠٨
القسم الرابع - في عطلات الموظفين المسيحيين واليهود	٣١٦
دين اسلامى	٣١٩
رئاسة الدولة	٢٨٣
رقابة ادارية	٤٣٣
رى وصننصرف	٤٦٥
زراعية	٥٤٣
القسم الاول - في قانون الزراعة	٥٤٥
القسم الثاني - في القرارات المنفذة لقانون الزراعة	٦٢٤
القسم الثالث - في التشريعات المنظمة للهيئات المشتغلة بالزراعة	
والثروة الحيوانية	٧٥٣
القسم الرابع - في نقابة المهن الزراعية	٧٥٥
القسم الخامس - في تشريعات زراعية متنوعة	٧٦٣
الجزء السادس عشر	
سجون	٨٠٥
(اولا) تنظيم السجون	٥
(ثانيا) السجون العسكرية	٦١



## الصفحة

## الموضوع

٨٢	..... (ثالثا) السجون المركزية
٩٥	..... (رابعا) في شان العمل العسكرى والمخفى بمصلحة السجون
٩٧	..... (خامسا) في اتفاقية مناهضة التعذيب
١٢١	..... سلك حيدبية
١٤١	..... ملك دبلوماسى وقنصلى
٢٢١	..... سمرة عقارية
٢٢٧	..... سندات التنمية
٢٣٥	..... سياحة وفنادق
٢٣٧	..... القسم الاول - في الشركات والمنشآت الفندقية والسياحية
٣٠٤	..... القسم الثانى - في الغرف السياحية
٣١٨	..... القسم الثالث - في المرشدين السياحيين
٣٤٦	..... القسم الرابع - في المجلس الاعلى للسياحة وهيئات التنشيط السياحى
٤/٣٥٢	..... القسم الخامس - في السياحة العالمية
١٣/٣٥٢	..... شباب ورياضة
١٥/٣٥٢	..... القسم الاول - في الهيئات الخاصة للشباب والرياضة
٤١٧	..... القسم الثانى - في الاندية
٤٢٦	..... القسم الثالث - في نقابة المهن الرياضية
٤٥١	..... القسم الرابع - في سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها
٤٦١	..... شرطة وامن عمام
٤٦٣	..... القسم الاول - في هيئة الشرطة



الصفحة	الموضوع
٥٣٢	القسم الثانى - فى اكلهيمية الشرطة
٥٤٩	القسم الثالث - فى العمء والمشاىخ
٥٨٥	شركات
	القسم الاول - فى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بلصءار قانون
	شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم
٥٨٧	والشركات ذات المسئولية المحدوءة ولائحته التنفيذية
	القسم الثانى - فى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ باصدار قانون
	فى شأن الشركات العاملة فى مجال تلقى الاموال
٨٠٥	لاستثمارها ولائحته التنفيذية

### الجزء السابع عشر

٥	شعار الدولة وخاتمها
٩	شهاداء اءاربية
١٥	شهر عقارى وتوثيق
١٧	القسم الاول - فى تنظيم الشهر العقارى
٥١	القسم الثانى - فى التوثيق
٧٨	القسم الثالث - فى رسوم التوثيق والشهر
١١١	القسم الرابع - فى نظام السجل العينى
	القسم الخامس - فى تنظيم الوكالة فى اعمال الشهر العقارى
١٧٠	والتوثيق
١٩٥	شواطىء
٢٠٥	شئون اجتماعية
٢٠٧	القسم الاول - فى الضمان الاجتماعى
٢٢١	القسم الثانى - فى رعاية وتنظيم الاسرة



الموضوع الصفحة

القسم الثالث - في تاهيل المعوقين .....	٢٣٣
القسم الرابع - في نقابة المهن الاجتماعية .....	٢٥٠
القسم الخامس - في تشريعات اجتماعية متفرقة .....	٢٧٧
صحافة واعلام .....	٢٩١
القسم الاول - في الصحافة .....	٢٩٣
القسم الثاني - في الاعلام .....	٣٧٢
صحة ونظافة عامة .....	٣٨٣
القسم الاول - في الوقاية من الامراض المعدية وغيرها .....	٣٨٥
القسم الثاني - في جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته .....	٤١٢
القسم الثالث - في الصحة القروية .....	٤١٧
القسم الرابع - في الوقاية من اضرار التدخين .....	٤٢٢
القسم الخامس - في علاج العاملين والمواطنين على نفقة الدولة .....	٤٢٧
القسم السادس - في تشريعات صحية مختلفة .....	٤٣٠
القسم السابع - في النظافة العامة .....	٤٥٨
القسم الثامن - في الاتفاقات الدولية الصحية .....	٤٧٤
صناعة حربية .....	٤٨١
القسم الاول - في المصانع الحربية والانتاج الحربي .....	٤٨٣
القسم الثاني - في الهيئة العربية للتصنيع .....	٥٠٩
صناعة مدنيّة .....	٥٣٦
القسم الاول - في تنظيم الصناعة وتشجيعها .....	٥٤١
القسم الثاني - في السجل الصناعي .....	٥٩٨
القسم الثالث - في دعم الصناعة .....	٦١٢



الموضوع	الصفحة
القسم الرابع - في التوحيد القياسي	٦٢٥
القسم الخامس - في بعض هيئات الصناعة	٦٤٢
القسم السادس - في تنظيم صناعة أجهزة إطفاء الحريق وتعبئتها	٦٧٢
صياغة ومحصلون	٦٨١
صيد	٧٠١
أولا - في صيد الاسفنج	٧٠٣
ثانيا - في صيد الاسماك والاحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية	٧١٣
ثالثا - في الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية	٧٥٣
صيدلة ودواء	٧٦٥
أولا - في مزاول مهنة الصيدلة	٧٦٧
ثانيا - في نقابة الصيدلة	٨٠٤
ثالثا - في الهيئات العاملة في مجال الصيدلة والدواء	٨٢٦
رابعا - في استيراد الادوية والمستحضرات الطبية	٨٤٩

### الجزء الثامن عشر

ضرائب ورسم	٥
أولا - الضرائب على الدخل	٧
ثانيا - الضريبة على الاستهلاك	١٨٩
ثالثا - الضريبة على مرتبات المصريين بالخارج	٢٣٢
رابعا - الضريبة على العقارات المبنية	٢٤٢
خامسا - الضريبة على الاطيان	٢٧٩
سادسا - الضريبة على المسارح	٢٩٦
سابعا - ضريبة الأبلولة	٣٢٤
ثامنا - رسم تنمية موارد الدولة	٣٦٧



الموضوع الصفحة

طب ومهن ومنشآت طبية	٣٩٧
أولا - تشريعات تنظيم المهن الطبية	٣٩٩
ثانيا - تشريعات تنظيم نقابات المهن الطبية	٥٠٣
ثالثا - تشريعات تنظيم المنشآت الطبية	٦١٢
طرق وكبارى وانفاق	٦٥١
أولا - الطرق العامة	٦٥٣
ثانيا - الهيئة العامة للطرق والكبارى	٦٩٢
ثالثا - الهيئة القومية للانفاق	٦٩٩
طيران مدنى	٧٠٧
أولا - الطيران المدنى	٧٠٩
ثانيا - الطائرات	٨٤٣
ثالثا - تشريعات متفرقة خاصة بالطيران المدنى	٨٦٦
رابعا - اتفاقيات دولية	٨٦٩

للجزء التاسع عشر

عاملون بالدولة والقطاع العام	٥
القسم الأول - عاملون مدنيون بالدولة	٥
القسم الثانى - عاملون بالقطاع العام	١٦٥
القسم الثالث - تشريعات مشتركة	٢٣٤
عزب	٢٩١
علم الدولة	٣٠١
عمل	٣١١
أولا - قانون العمل	٣١٣







٨٧٥	قهرس
الصفحة	الموضوع
٥٧١	كسب غير مشروع
٥١٥	كهرباء وطاقة
٥٨٣	لغة عربية
٥٩٩	ممانون
٦٧١	مشتريون ومشتبه فيهم
٦٤٣	مجالس قومية متخصصة
٦٥٣	مجلس الدولة
٧٧٧	مجلس الشعب
٧٦١	مجلس الشورى
٧٧٩	مجلس الوزراء

---



## المسؤولية

- ١ - العجز تحت يد البنوك ..... سنة ١٩٦٤
- ٢ - العجز الإدارى عليها وعملا ..... سنة ١٩٦٧
- ٣ - منازعات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية ..... سنة ١٩٦٩
- ٤ - طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية ..... سنة ١٩٧٥
- ٥ - العجز الإدارى عليها وعملا ( طبعة ثالثة ) ..... سنة ١٩٧٦
- ٦ - العجز الإدارى عليها وعملا ( طبعة ثالثة ) ..... سنة ١٩٨١
- ٧ - طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية ( طبعة ثالثة ) ..... سنة ١٩٨٢
- ٨ - الموجب في النظرية العامة للالتزام ..... سنة ١٩٨٤
- ٩ - منازعات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية ( طبعة ثانية ) سنة ١٩٨٨
- ١٠ - الاستئناف في الأحكام المدنية والتجارية ..... سنة ١٩٨٩
- ١١ - مدونة التشريع والقضاء في المواد المدنية والتجارية ( مدنى - تجارى - مرافعات - إثبات ) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد في التشريع والقضاء والتطبيقات المدنية ( ٥ كلاسير ) ..... سنة ١٩٧٠
- ١٢ - مدونة التشريع والقضاء في مواد القوانين الخاصة ( أحوال شخصية - إصلاح زراعى - تعيينات اجنبية - عجز إدارى - عمل مدنى بالحكومة - عمل بالقطاع الخاص - عمل بالقطاع العام - ايجار الامكن ) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد في التشريع والقضاء والتطبيقات المدنية ( ٨ كلاسير ) ..... سنة ١٩٧٣
- ١٣ - الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى أصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها المدنية والجنائية - منذ انشائها في عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٧٩ ( ٢٠ مجلدا و ٢ فهرس ) ..... سنة ١٩٨١
- ١٤ - المدونة الذهبية للمبادئ القانونية التى أصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها المدنية والجنائية - صدر منها حتى الآن :
  - ( أ ) العدد الأول من الإصدار الجنائى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
  - ( ب ) العدد الأول من الإصدار المدنى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
  - ( ج ) العدد الثانى من الإصدار المدنى : يضم مبادئ الفترة من اول عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٤ ( ٢ مجلد ) .



( د ) **العدد الثاني من الإصدار الجنائي** : يضم مبادئ الفترة من أول عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٥ .

( هـ ) **العدد الثالث من الإصدار الجنائي** : يضم مبادئ الفترة من أول أكتوبر عام ١٩٨٤ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٧ .

( و ) **العدد الثالث من الإصدار الجنائي** : يضم مبادئ الفترة من أول أكتوبر عام ١٩٨٥ حتى آخر يونيه عام ١٩٩٠ .

١٥ - **موسوعة مصر للتشريع والقضاء** : تقنين موضوعى لكافة التشريعات المعمول بها في مصر حتى مستوى القرار الوزاري - الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا وفي المستقبل بقانون الله - بحملة ونها لآخر تعديل ، ومرتبة موضوعاتها ترتيبها مجاليا ، ومطلقا عليها بأهم وأحدث المبادئ القانونية التي شريتها وتقررها بحكمتا النعش والإدارية العليا .

ولقد صدر منها حتى الآن :

● **الجزء الأول** : يضم : مجلة ، عرض موضوعى لمبادئ القضاء في مادة التشريع ، الدستور ، القانون الجنائي .

● **الجزء الثاني** : يضم : قانون التجارة ، القانون البحري ، قانون الائتلاف ، قانون المرافعات .

● **الجزء الثالث** : يضم : قانون المقسويات ، قانون الاجرامات الجنائية ، قانون النعش الجنائي .

● **الجزء الرابع** : يضم تشريعات : آثار ومصلحة ، أجانب ، اجتماعات ومظاهرات وتجمهر ، أحداث ، أحزاب سياسية ، أحوال شخصية ، أحوال مدنية .

● **الجزء الخامس** : يضم تشريعات : إذاعة وتليفزيون ، إزهر ، استثمار المال المصري والأجنبي ، استصلاح الأراضي ، اسكان ، أسلحة وفخاخ ومخيمات .



- **الجزء السادس :** يتضمن تشريعات : اشياء ضائعة ، اصلاح زراعي ، املاك وحواشم ، أمن الدولة ، احوال الدولة .
- **الجزء السابع :** يضم تشريعات : اموال مسطرة ، اوسمة واتواط مدنية ، ايجار الامكن ، باعة متجولون ، بنوول وفروة معدنية ، براءات الاختراع والملكية الصناعية .
- **الجزء الثامن :** يضم تشريعات : بريد ، بناء وعدم ، بورصات ، تامين ، تلين .
- **الجزء التاسع :** يضم تشريعات للتلبينات الاجتماعية .
- **الجزء العاشر :** يضم تشريعات : تجارة داخلية ، تضابط قس ، تربية وتعليم ، اصول ، تشريع .
- **الجزء الحادي عشر :** يضم تشريعات : تصدير واستيراد ، تعاون .
- **الجزء الثاني عشر :** يضم تشريعات : تهيئة عامة واحصاء ، تعليم عالي ، تصدير وتخطيط عمراني ، تلوث البيئة .
- **الجزء الثالث عشر :** يضم تشريعات : تمويل وتسيير جبرى ، تنظيم وادارة ، تيسيرات بسبب الحرب ، ثقافة ( فنون وآداب ) ، ثورة يوليو ١٩٥٢ ، جبانات ، جمارك .
- **الجزء الرابع عشر :** يضم تشريعات : جمعيات ومؤسسات خاصة ، جنسية ، جوازات السفر واقامة الاجانب ، حالة جنائية ، حجر صمى ، حجز ادارى ، حراس خصوصيون ، حراسة ، حقوق سياسية ، حكم محلى ( ادارة محلية ) ، خدمة عسكرية ووطنية ، خمور .
- **الجزء الخامس عشر :** يضم تشريعات : دخان وتمباك ، دعارة ، دعاية واعلان ، دفاع مدنى وشعبى ، دمغة ، دور الكتب والوثائق ، ديانات غير اسلامية ، دين اسلامى ، رئاسة الدولة ، رقابة ادارية ، رى وصرف ، زراعة .



- الجزء السادس عشر : يضم تشريعات : سجون ، سلك حديدية ، سلك دبلوماسي وقنصلي ، سمرة عقارية ، سندات التمنية ، سياحة وفنادق ، شباب ورياضة ، شرطة وأمن عام ، شركات .
- الجزء السابع عشر : يضم تشريعات : شعار الدولة وخاتمها ، شهادات إدارية ، شهر عقارى وتوثيق ، شواطىء ، شئون اجتماعية ، صحافة واعلام ، صحة ونظافة عامة ، صناعة حربية ، صناعة مدنية ، صياقة ومحصلون ، صيد ، صيدلة ودواء .
- الجزء الثامن عشر : يضم تشريعات : ضرائب ورسوم ، طب ومهن ومنشآت طبية ، طرق وكبارى ، طيران مدنى .
- الجزء التاسع عشر : يضم تشريعات : عاملون بالدولة والقطاع العام ، حزب ، علم الدولة ، عمل ، غدر ، قضاء ، قضاء عسكرى .
- الجزء العشرون : يضم تشريعات : قضايا الدولة ، قطاع عام وقطاع الأعمال العام ، قناة السويس ، قوات مسلحة ، قومسيونات طبية ، كتبة عموميون ، كسب غير مشروع ، كهرباء وطاقة ، لغة عربية ، مانونون ، متشردون ومشتبه فيهم ، مجالس قومية متخصصة ، مجلس الدولة ، مجلس الشعب ، مجلس الشورى ، مجلس الوزراء .











مطابع سجل العرب

رقم الايداع ٤١٥٠ لسنة ١٩٩٢







*[The page contains dense, repetitive handwritten-style Arabic script, likely bleed-through from another document.]*



*[The page contains dense, overlapping handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]*



